



دراسة



د . غالى شكرى

دار سعاد الصباح

من زلزال الخليج
إلى زوال السوفييت



بداية التاريخ

دار سعاد الصباح
ص . ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة ١٣١٣٣ – الكويت
ص . ب . ١٢ المقطم – القاهرة
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠
٣٥ ش محى الدين أبو العز
ت ٣٤٩٧٧٧٩ – ٣٤٩١٧٢٧

رقم الايداع ٧٠٢١٦ / ٩٢
I.S.B.N
977 - 5344 - 05 - 0

الطبعة الأولى
١٩٩٣

الاشراف الفنى : حلمى التونى

دراسة

بداية التاريخ

من زلزال الخليج إلى زوال السوفييت

د. غالى شكرى



مقدمة

لم أزعم لنفسى فى أى وقت أننى كاتب سياسى . غير أن هناك بعض اللحظات فى تاريخ أى كاتب تقترن بحياة أمته ، وربما بمصير العالم .

ولست اعتبر من سوء الحظ أننى أنتمى لجيل تفتحت عيونه على الأحداث الجسام فى حياة وطنه والانسانية منذ اللحظة الأولى التى يمكن أن نشير اليها - ولا أقول نؤرخ - بنهاية الاربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن . لم يكن من سوء الحظ أننا كنا اطفالاً حين انتهت الحرب العالمية الثانية واشتعلت الحرب العربية الاسرائيلية الأولى فتجرعنا فى سن مبكرة معنى مأساة فلسطين . ولكن الحلم بالتغيير سرعان ما لاح فى ثورة ١٩٥٢ ونحن على مدارج الصبا . التهب خيالنا الغض بالاستقلال الوطنى والوحدة العربية التى أقمنا لها بين الضلوع اعراس العمر التى سرعان ما استحالت مأتما فى العام الأول من الستينات . خفف الوطأة أن ارتفعت بين السحب رايات الاشتراكية ، ولم نستبدل حلماً بآخر ، وإنما قلنا دون قدرة على النطق : ليخفق القلب بحلم العدالة ، ربما كانت الطريق إلى الوحدة والحرية .

وفى صيف ١٩٦٧ أفقنا من جميع الأحلام . ورحنا طيلة ربع قرن نحاول الامساك بتلابيب الواقع المراوغ ذى الالف وجه ، المتغير من لحظة لأخرى ، ولكن أقصى ما شرد إليه خيالنا لم يصل إلى تخوم زلزال الخليج

أو زوال السوفيات . كان «الواقع» أكثر جنونا من كل خيالاتنا ، احيانا اشبه بالكوابيس العمياء وأخرى واضحة اشبه بالاساطير المستحيلة .

ولم يكن من سوء حظ الجيل أن طحنته احداث الخليج واحداث السوفيات فى وقت واحد بين حجرى الرحى . كان العالم وما يزال يولد مرة أخرى من جديد ، فمن يسوءه أن يعايش هذه اللحظة التى لا تتكرر من التاريخ ؟

وهذه الصفحات اذن ليست أكثر من معايشة العقل والقلب لعامين ، ربما كانت بدايتهما الرسمية عام ١٩٩٠ ، ولكن البداية الفعلية قبل ذلك بكثير ، أما نهايتهما فلا أحد يجرؤ على تحديدها .

ان لحظة الولادة لا تقاس بعدد الثوانى أو الدقائق أو الساعات التى يدلف بعدها الجنين إلى عالم مجهول . نحن إلى الآن ولزمن يطول نشهد ولادة عالم جديد لم تتحدد ملامحه بعد . وسواء اردنا أو لم نرد وعينا أو لم نع ، فلن نكون فى جميع الأحوال – كما كنا فى أزمنة مضت – من المتفرجين . ذلك اننا جزء لا يتجزأ من هذا العالم ، نولد معه أو نموت خارجه حسب الإرادة والقدرة على الانتساب إلى المستقبل .

غالى شكرى

القاهرة - يونيو ١٩٩٢

مدخل
المثقفون والخليج

(١)

كان سلامه أحمد سلامه أول من كتب تحت عنوان «خيانة المثقفين» يقول : «لم يكن يمضى أسبوع واحد دون أن تحمل الطائرات العراقية عدة الوف من المدعوين من رجال الاحزاب والاعلاميين والكتاب والصحفيين والفنانين ورجال الدين لحضور هذا المؤتمر أو ذاك فى بغداد ، ينزلون فى الفنادق الفاخرة ويغرقون فى العطايا والهدايا ثم يعودون إلى بلادهم فلا يرون شيئا من مظاهر الطغيان والديكتاتورية والقسوة . . . بل أن بعضهم عاد ليكتب عن جنة صدام حسين» (الاهرام ١٩/٨/١٩٩٠) .

وكتب محمود أمين العالم متسائلا : «أليس ما يحدث اليوم هو حصيلة تراكمات عديدة سابقة نحن جميعا مسئولون عنها بتغافلنا وسلبيتنا . . . أقصد بوجه خاص المثقفين العرب حملة الرأى وأصحاب الكلمة والمعبرين عن ضمير الأمة العربية ؟» (الاهالى ٢٢/٨/١٩٩٠)

وقالت الدكتوره سعاد الصباح : إن «الضمير العربى فى اجازه ولايصدر عنه أى رد فعل شجاع أو موضوعى . وبالتالى فليست هناك حقيقة عربية واحدة . وانما هناك حقائق تغير اقنعتها وثيابها كل يوم . أما ادباؤنا فهم ضائعون بين الابيض والاسود ويجدون سلامهم فى الاقامة فى المنطقة الرمادية» (سيدتى ٢٧/٨/١٩٩٠) .

هذه الاتهامات الثلاثة للمثقفين لا تعبر عن أصحابها فقط ، بل يوجهها قطاع عريض فى صفوف الرأى العام . وانى استأذن فى بعض التحفظات .

أول هذه التحفظات هو التهميش المستمر لدور المثقفين وفاعليتهم من جانب النظام العربى المعاصر بمختلف تنويعاته . فالمثقف اما «حلية» متلألئة على الصدر بألمع الماسات ، واما «شوكة فى الزور» يستحسن خلعها وتحنيطها وحفظها فى «مكان أمين» . وبين صدر النظام وامكنته الامينة أصبح المثقف هامشيا بلا دور فاعل . . . فإذا لم تكن «الدولة» أو احدى مجموعات الضغط هى سنده ، فإن تأثيره يتضاءل لدرجة التلاشى . أما اذا تنازل عن استقلاله فإنه يتحرك فى المدار الذى تحدده له الجهة التى تنازل لها كليا أو جزئيا عن استقلاله .

وهكذا فإنه حين تكون الدولة أو الحزب على وفاق مع هذه الدولة أو تلك لايتردد القطاع الاكبر من المثقفين فى رؤية الايجابيات وغض النظر عن السلبيات . . والعكس صحيح . وأما المثقف صاحب الرؤية المستقلة فهو غالبا فى السجون والمعتقلات والمنافى ، أو فى ظل هامش من الديمقراطية قد لايمكنه من التأثير والفاعلية .

والتحفظ هو أن الذى يقوله الكثيرون الآن عن الحرية والطغيان وحقوق الانسان كانوا يعرفونه بالأمس القريب والبعيد ، ولكنهم لم يتمكنوا من الجهر به إلا حين تناقضت الدولة أو تعارض الحزب مع الجهة الأخرى موضع النقد .

ان هامشية المثقف العربى تلعب دورا سلبيا ، لأن «الرأى العام» الذى يفترض فيه مساندة المثقف ويدعم استقلاله لم يعد كما كان قبل انقلابات الحزب الواحد ، طاقة شعبية قادرة على حماية العقول والضمائر

من بطش الارهاب وبطش الاغراء على السواء .

ثانى التحفظات هو الانقلاب النفطى المعاصر الذى ترافق مع الانسحاب التدريجى لدولة التنمية . هذا الانقلاب لم ينج منه أحد بالسلب أو بالايجاب . ولم تشذ الثقافة أو المثقفون عن هذه القاعدة التى اجتاحت البنية الاقتصادية الاجتماعية – السياسية .

هناك دول منتجة للنفط وأخرى غير منتجة ، والأولى بعضها مصدر والأخرى تستورد . والنفط ليس بترولا خاما فقط ، وانما هو عشرات الصناعات والمصنعات الكبيرة والصغيرة . وبسبب هذا الانقلاب فى الانتاج والاستهلاك تغيرت تركيبة المجتمعات العربية ، ومن ضمنها القيم والافكار ، وكان من الطبيعى أن يؤثر فى ذلك ويتأثر به النظام الاعلامى والنظام التعليمى . ومن بين وسائل التأثير المتبادل كانت الهجرة التى ضمت ملايين العمال العرب وعشرات الالوف من المثقفين : المعلمين والصحفيين واساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء والخبراء . وقد توجهت الهجرة ذات الخبرة الفنية أو الحرفية أو الثقافية إلى مختلف الأقطار النفطية صاحبة «الايديولوچيات» المختلفة : من «النظرية الثالثة» الليبية إلى «البعث» العراقى مرورا بالاتجاهات الدينية فى الخليج . بلدان لم تحاولا حقن المهاجرين اليهما بأية ايديولوجية هما الجزائر والكويت .

ولم يقتصر التأثير النفطى على المهاجرين إلى منابع النفط ، وإنما امتد هذا التأثير عبرهم ومن دونهم إلى داخل اقطارهم الأصلية ، فليست آليات المجتمع الاستهلاكى فى مصر أو فى تونس أو فى المغرب أو فى

سوريا إلا جزءا لا يتجزأ من البنية النفطية فى اقتصاديات هذه الدول .

هناك اذن تأثير مباشر للانقلاب النفطى على المهاجرين فى الخارج وامتداداتهم العائلية والاقتصادية والفكرية – وربما السياسية – في الداخل . وهناك تأثير آخر مباشر كذلك ولكنه ليس «شخصيا» ، من خلال العلاقة بين النفط المحلى أو الأقليمى أو العالمى وبين هياكل الانتاج وقواعد الاستهلاك ، ومن ثم مجموعة القيم والعلاقات الاجتماعية الجديدة الناشئة فى حضن الاستيراد والتصدير والخدمات .

من الانعكاسات الوافدة مع النفط نقل بعض التقاليد والقيم الشائعة فى بلاد عربية يختلف سياقها الاجتماعى ومستوى تطورها عن سياق وتطور مجتمعات اختلف مسارها منذ البداية واختلف تطورها الاجتماعى والحضارى كذلك . لاتنحصر هذه الانعكاسات فى الازياء وطريقة السير ومستوى الذوق وأسلوب الكلام ، وانما فى مجمل القيم أولا واخيرا . وهى القيم التى قد تجد ترجمتها الاقتصادية فى كارثة شركات توظيف الاموال ، وقد تجد ترجمتها الاجتماعية فى انواع جديدة فريدة من الجرائم ، وقد تشق طريقها السياسى إلى العمل السرى والعلنى المنظم باسم الدين .

هذه هى الانعكاسات التى تضم فى ثناياها افعال وردود أفعال المهاجرين من العمال والخبراء وامتداداتهم داخل الوطن ، وكذلك أفعال وردود أفعال القطاع الأكبر من المواطنين النشيطين داخل بلدهم فى أعمال «الانفتاح» .

ولكن هناك انعكاسات أخرى من نوع مختلف هو النوع الايديولوچى الذى يجب أن نفرق فيه بين الدعاية والثقافة . بلاد النفط صاحبة الايديولوچيات البعثية أو «الجماهيرية» أو الدينية قد رأت من حقها تجنيد المهاجرين اليها أو من لم يهاجروا فى معسكرها الايديولوچى ، ونجحت تلك البلاد إلى هذا الحد أو ذاك فى تجنيد قلة قليلة من الموظفين الايديولوچيين الذين نسلكهم عادة فى عداد المثقفين من صحفيين وسياسيين . وليست صدفة أن نلاحظ ما ندعوه بالتقسيم الايديولوچى ملاحظة جغرافية ، فحسب البلد النفطى الذى يعمل فيه الصحفى أو السياسى أو حسب الجهة المحلية التى يمولها هذا البلد أو ذاك تكون الاراء وتتكون المعتقدات .

والتحفظ الأخير هو ثورة الاتصال التى انعكست فى عشرات المهرجانات والمؤتمرات والندوات التى تعقد فى البلاد النفطية وغير النفطية : المربد فى العراق ، والجنادرية فى السعودية ، ومعرض الكتاب ومهرجان المسرح التجريبى ومهرجان السينما فى مصر ، ومهرجان قرطاج فى تونس ومهرجان أصيلة فى المغرب ، ومهرجان جرش فى الاردن . هذه مهرجانات سنوية ثابتة ، وهناك مؤتمرات فرعية للجامعات ومراكز الابحاث واتحادات الكتاب ، وكذلك دعوات فردية .

ولاشك أن الاختيار لهذه الأنشطة كلها لايتم لوجه الله فهناك قوائم ثابته وأخرى متغيره . ولاشك أيضا أن نصيب الدعاية أكبر بكثير من نصيب الثقافة ، ولكن هذا الواقع الذى توجته فى السنوات الأخيرة حكاية

الجوائز المالية الكبيرة للادباء لايتطلب القاطعة ، بالرغم من أن الادعياء هم الجمهور الأكبر لهذه المؤتمرات وهم ليسوا خونة وليسوا مثقفين .

ان تهميش المثقف والانقلاب النفطى وثورة الاتصال خلقت أوضاعا جديدة ، ليس من شأنها أن تبرر «خيانة» المثقف أو بيع الضمائر .

(٢)

هناك اذن من يطالب مثقفينا أن يكونوا أصحاب مواقف عند الشدة . وهو مطلب مشروع . ولكن كيف يتخذ المثقف موقفا ومتى ؟ هل يعلق على الاحداث فور سماعها كأى سياسى محترف ؟ هذا التعليق ، إن كان ضروريا ، فهو ليس موقفا فكريا مسئولا بالمعنى الدقيق لهذا التعبير .

موقف المثقف أو الموقف الثقافى يمكن التعرف عليه من «عمل» المثقف طيلة حياته ، أى أننى اسأل : ما هى القيم التى دعا اليها هذا المفكر أو ذاك الأديب ؟ ما هى الافكار أو المبادئ التى أشاعها أو أضافها أو دافع عنها ؟ هذه المبادئ والقيم والأفكار هى الموقف أو المواقف التى تحسب للمثقف أو عليه ، لأنها تربى جمهورا تحرضه على سلوك معين لا فى الازمات وحدها وانما فى الحياة اليومية . هذه القيم هى التى تساهم فى صياغة الرأى العام ازاء مختلف القضايا ، فالمثقف ليس مسئولا عن موقفه وحده بل عن مواقف الرأى العام فى بلاده .

أما التعليقات السريعة على الاحداث الجارية ، فربما كانت

ضرورية ، ولكنها لاترادف موقف أو مواقف المثقف .

أين المثقفون فى أزمة الخليج ؟

يطرح البعض هذا السؤال وهم يبحثون عن قصيدة لهذا الشاعر أو مقال لذاك الكاتب . والاجدر أن يبحثوا عن مجمل أعمال الشاعر والكاتب وماذا كان دورها فى الحياة الثقافية والاجتماعية العربية . هل كانت من المقومات الوجدانية الصانعة لمناخ الهزيمة اذا كنا نتكلم عن ١٩٦٧ أم كانت من مقومات الحرية اذا كنا نتكلم عن حرب ١٩٧٣ ، أم كانت من مقومات القهر والبطش والقمع اذا كنا نتكلم عن غزو الكويت ، أم انها من مقومات المقاومة اذا كان الحديث حول الانتفاضة فى الاراضى المحتلة ؟

حول هذه المقومات يجب أن تدور الاسئلة وأن يتوجه التقييم . هناك ادباء ومفكرون اشاعوا القيم العشائرية والطائفية والعنصرية ، فهل من الصعب أن نكتشف «موقفهم» فى أزمة الخليج ، هل نطلب اليهم الادلاء بتصريحات صحفية أو مذكرات تفسيرية ؟ وهناك أدباء ومفكرون رفضوا هذه القيم فى كتاباتهم ورواياتهم وأشعارهم ، ودعوا إلى الحرية والانسانية والوطنية ، فهل يحتاج هؤلاء إلى «اثبات» مواقفهم من الهزيمة أو الغزو أو المقاومة ؟

ليس المثقف متهما حتى تثبت براءته فى تصريح للاذاعة والتليفزيون ، فإنتاجه كفيل بالافصاح عن موقفه كل لحظة ، بل أن العمل الوحيد للمثقف منتج الثقافة هو صناعة المواقف فى صفوف الرأى العام .

واذا كان لابد من السؤال عن «مكان» المثقفين من أزمة الخليج ، فإننى سأشير فقط إلى ثلاثة انماط من المثقفين المتورطين حتى العنق فى مواقف فكرية معلنة على الملأ .

النمط الأول هو نموذج المثقف المهتم والمهموم بالنظام الاقليمى العربى . وهو عنوان المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول الذى عقد فى عمّان (١٩٨٧) تحت اشراف مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية فى «الاهرام» ومركز الدراسات الاستراتيجية فى الجامعة الاردنية . وقد شارك فى التفكير والبحث والحوار ستون مثقفا عربيا من مختلف الاقطار .

أليس النظام الاقليمى العربى هو موضوع الساعة ؟ هل تنحصر أزمة الخليج فى موقف من القوى الفاعلة ؟ أم إنها بالنسبة للمثقف تتصل أولا واخيرا بالنظام العربى المعاصر ؟ هذا النظام كان موضوع هذا المؤتمر ، وكان محور أكثر من كتاب لأكثر من مثقف . ومن هذه المؤتمرات وتلك المؤلفات نستكشف موقف أو مواقف المثقفين من أزمة الخليج وغيرها من الازمات .

فى مؤتمر عمّان يتفق الجميع على أن مصطلح النظام العربى أو النظام الاقليمى العربى قد نشأ بمفهومه الحديث فى أعقاب الحرب الثانية وتأسيس الجامعة العربية . واذا كانت البداية هى اجتماع سبع ارادات مستقلة آنذاك فقد أضيفت خلال العقود الاربعة الماضية منظمة التحرير الفلسطينية وتحررت اقطار أخرى من الاحتلال الاجنبى وأصبحت هناك ٢٢ ارادة عربية . وانقسم العرب غداة الاستقلال إلى محافظين

وراديكاليين . ويدأ هذا التصنيف فـي التراجع بعد حرب ١٩٧٣ والثورة النفطية . ولكن «الاتفاق الشكلى الذى لا يحتضنه اطار مؤسسى يقوم على التزام قانونى وأدبى محدد أفسح المجال أمام عدم احترام المواثيق . . . فالكل وحدوى وعربى من الناحية النظرية ، والكل عكس ذلك عمليا» كما تقول حرفيا الورقة الرئيسية فى مؤتمر عمّان . لذلك تكونت مصالح سياسية واقتصادية قطرية لم يعد ممكنا معها تجسيد الحكم الوحدوى العربى . ولكن اللافتات والرايات والشعارات بقيت ، لتخفى الوجه الحقيقى للانظمة العربية التى اتسعت بينها الفجوات فلم يعد ثمة توازن تنموى . وهنا تقول الورقة مانصه : « . . . وقد كان لفصل القيم الاخلاقية القومية عن مجريات الأمور اليومية أثره فى اللجوء إلى نوع من الميكيافيلية السافرة بحيث أصبحت الغاية تبرر الواسطة ، فأصدقاء اليوم من الممكن أن يصبحوا اعداء الغد . وما التحالفات المهزوزة ومحاولات الوحدة القومية التى جرت وتجرى بين فترة وأخرى الا مظهر من مظاهر عدم الثبات والاستقرار فى مجرى العلاقات العربية» .

هل هناك موقف أكثر وضوحا من هذه الرؤية السابقة على احداث الخليج بثلاث سنوات ؟ اليس المطلوب من المثقف هو التحذير قبل وقوع الكارثة أكثر من الادانة بعد وقوعها ؟ اليست هذه هى مهمة المثقف الحقيقية ، أن يرى الأبعد وأن ينبه إلى مخاطره قبل انفجار البراكين ؟

وهكذا ترصد الورقة المشار اليها جملة الاختراقات للأمن العربى ، وتعاظم النزعة القطرية وفقدان الاستراتيجية العربية الشاملة للتنمية

و«تجاهل النظام العربى ككل لقضايا الشرعية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للمداخيل ، والتجاهل المطلق لقضايا انتقال العمالة العربية واسبابها ، اضافة إلى الصمت الخطر حول موضوع الانفجار السكانى والتآكل المستمر فى مستويات معدلات التنمية بسبب هذا التزايد اللامحدود» .

وقد أشار المثقفون فى مؤتمر عمّان بلا مواربة إلى أن النظام العربى يواجه التحدى الديمقراطى الذى يستوجب توسيع مدى المشاركة السياسية واطلاق الحريات المدنية وخصوصا حرية الفكر والاعتقاد والتعبير وتكافؤ الفرص والانتقال بالمساواة من مرحلة «مستوى الحياة» إلى مرحلة «نوعية الحياة» .

وطالب المؤتمر ، بعد توصيف دقيق للامراض السياسية العربية بضرورة «الوصول إلى لغة مشتركة بين الانظمة العربية وداخلها تضع الأمور فى نصابها والاولويات حسب اهميتها محددة الوسائل والاهداف ومطمئنة لوحدات الاقليم العربى اضافة إلى طمأنة الاقليات الإثنية والدينية داخل كل قطر «ذلك أن كل نظام يخاف النظام الآخر ، ويتحوط ضده حتى تحول مناخ السياسة العربية للحاجة المستمرة إلى جهود مضنية كتنقية الاجواء من الهواجس المأسوية التى يكنها بعضهم لبعض» .

إلى هذا الحد كان المثقفون العرب من خبراء واساتذة جامعات ومفكرين يستشعرون الاخطار الراهنة . وقد دقوا الاجراس عالية الرنين . وهذه هذه وظيفة المثقف . هذا هو مكانه من قبل أن تتحقق الكوارث على

أرض الواقع . لقد نبهونا بشجاعة . وهذا هو موقفهم ، فهل مازلنا نتساءل أين كان المثقفون ؟

(٣)

انتهت ورقة العمل فى مؤتمر عمّان حول الوضع الراهن والتحديات المستقبلية للنظام الاقليمى العربى إلى ثلاث نقاط أساسية : أن هناك اختراقا أمنيا استراتيجيا تمثله «اسرائيل» فى المقام الأول ، وبعض الدول المجاورة كايران وتركيا واثيوبيا فى المقام الثانى والثالث والرابع حسب الاحوال السياسية فى مرحلة أو أخرى . والنقطة الثانية هى الصراعات العسكرية داخل أو على حدود بعض الأقطار العربية كالحرب اللبنانية وحركة قرنق فى جنوب السودان والبوليساريو فى الصحراء المغربية . وهناك اخيرا التطور اللامتكافئ لبعض مناطق الوطن العربى وفى مقدمتها منطقة الخليج التى وصفها الباحث (ص ١٠١) بأنها «منطقة فراغ عسكرى وسياسى لاتملك أن تمنع ولاحتى أن ترفض اذا اختل الميزان» .

ويصل الباحث إلى هذه الخاتمة التى لم يستمع الى نذيرها أحد : «فالعالم العربى اليوم يعيش حالة من التمزق والتشرذم والتراجع وفقدان الرؤية المستقبلية الموحدة بحيث تذكرنا هذه الحالة بالوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى كان سائداً أيام حكم ملوك الطوائف (٠٠٠) إن الدول العربية تحكم من خلال مسلكها السياسى الفعلى على كل ماهو مطروح على الساحة العربية من منظور مصلحتها الذاتية والقطرية الضيقة

حتى وإن تعارضت هذه المصلحة مع الأهداف الاستراتيجية العربية ومقتضيات الأمن القومى العربى» .

وقد تناقش فى هذه النتيجة وغيرها باحثون مصريون من بينهم السيد ياسين واسامة الغزالى حرب وطه عبد العليم ورفعت عوده والسفير (حينذاك) عمرو موسى واللواءات حسين حسن منصور وطلعت مسلم وحسن الجزراوى وحسام الدين سويلم . ومن فلسطين كان هناك أحمد صدقى الدجانى ومن الكويت محمد الدميمى وعبد الله النفيسى ومن ليبيا على أحمد عتيقه ومن السودان المدثر عبد الرحيم ومن البحرين ابراهيم الماجد ، بالاضافة إلى الباحثين الأردنيين والعراقيين . . . فمن استمع لهذه الاصوات من المثقفين العرب فى مؤتمر أجاد التوصيف والتشخيص والتحليل حتى أن اوراقه وصلت إلى درجة عالية من الدقة فى الاستشعار عن بعد ، أى فى استبصار ما جرى للخليج قبل أن يقع بثلاث سنوات ؟

ومع ذلك فإنه قبل أن يقع هذا الزلزال العربى بأحد عشر عاما صدر فى بيروت كتاب «*النظام الاقليمى العربى*» لجميل مطر وعلى الدين هلال عام ١٩٧٩ وأعيد طبعه مرتين فى ١٩٨٠ و ١٩٨٣ فماذا قال الباحثان المصريان ، وهل تلقى «الرسالة» أحد ؟

يختتم المؤلفان كتابهما المشترك بالقول : «ان النظام العربى هو بحق على مفترق طرق ، وأن *القرارات السياسية التى تؤخذ فى الاعوام* القادمة سوف تطرح تأثيراتها لسنوات طويلة قادمة ، وأن الأمة العربية تمر بحالة عميقة من القلق حول مصيرها ومستقبلها ، وأن ماهو مطلوب

فى هذه المرحلة هو بديل يستفيد من الواقع الجديد للمنطقة فى الوقت الذى يحمى ويصون النظام العربى من احتمال ذوبانه فى نطاق آخر يفقده هويته القومية» (ص ٢١٥ من الطبعة الثالثة) .

يسترعى الالتفات فى هذا النص تعبير «البديل» المطلوب ، والخشية من فقدان «الهوية القومية» . والنقطة الأخيرة هى المنظور السائد على رؤية الباحثين للنظام الاقليمى العربى . . فالمناقشات الأكاديمية التى يديرانها حول مفهوم «نظام الشرق الأوسط» الشائع فى الاعلام الغربى يقصدان من ورائها التمييز بين الانظمة الاقليمية المعروفة فى العالم وبين النظام الاقليمى العربى الذى يختلف عن هذه الانظمة فى أنه ثمرة قومية واحدة هى القومية العربية وأمة واحدة هى الأمة العربية ، ومن ثم فالخلل فى النظام الاقليمى العربى الراهن يتمثل فى الفجوة بين «الحقيقة» القومية التى تجسدها الهوية العربية وتنفيها الدولة القطرية .

وهذا صحيح ، ولكنه ليس الصواب الكامل . لقد كانت الجامعة العربية عند نشأتها عام ١٩٤٥ تعبيرا عن الرغبة فى قيام النظام العربى . غير أن ولادة اسرائيل بعد ثلاث سنوات كان يشكل العمود الفقرى للمشروع المضاد : نظام الشرق الأوسط . وجاءت ثورة ١٩٥٢ فتأميم السويس عام ١٩٥٦ ، فإعلان الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٥٨ بمثابة التحدى القومى العربى باتخاذ خطوات هامة على طريق طويل فى اتجاه النظام الاقليمى العربى . ولكن اسبابا عديدة فى مقدمتها غياب الديمقراطية وتغييب القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الوحدة

العربية أدت إلى الانفصال عام ١٩٦١ الذى كان المقدمة الطبيعية لهزيمة ١٩٦٧ .

ومنذ ذلك الوقت لم يكن هناك بالرغم من ازدياد عدد أعضاء الجامعة العربية ، وبالرغم من مؤتمرات القمة العربية ، أية ركائز حقيقية للنظام الاقليمى العربى . كانت حرب ١٩٧٣ ومضة خاطفة اضاءت كالبرق وسط الظلام ، ولكن الثروة بل الثورة النفطية كانت قد استولت على زمام المبادرة فى صياغة النظام الجديد للمنطقة . وحين صدرت الطبعة الأولى من كتاب على الدين هلال وجميل مطر كانت المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى طريقها إلى التوقيع ، وحين كتب الباحثان مقدمة الطبعة الثالثة فى مايو ١٩٨٢ كانت اسرائيل فى طريقها لاجتياح لبنان وغزو بيروت بعد عامين على حرب الخليج بين العراق وايران . ولم يكن ذلك كله تدعيما لفكرة النظام الاقليمى العربى ، بل لأطروحة نظام الشرق الأوسط . قد لانحب مصطلحا من المصطلحات وندرك يقينا أنه صناعة اعلامية أجنبية ، ولكننا فى المقابل لايجوز أن نطلق مصطلحا يروقنا لمجرد أنه يدغدغ مشاعرنا . مع ملاحظة أن غياب النظام العربى لايرادف غياب الهوية أو القومية العربية ، إلا اذا ادخلنا القومية فى باب الايديولوجيا .

على أية حال ، فان كتاب «النظام الاقليمى العربى» يلتزم الوصف الخارجى الدقيق لبنية الاقطار العربية ، ولكنه حين يغامر بالدخول فى العمق ، فإنه يلتزم الرؤية القومية بمدلولها الايديولوجى . لذلك يحار المؤلفان بين المتناقضات . انهما يرصدان خارجيا ذلك التباين فى

المساحة وعدد السكان ومتوسط دخل الفرد ونسبة التعليم ، ويرصدان «انعدام التناسق فى المكانة بين هذا القطر وذاك ويشيران إلى الثراء الذى ارتبط اساسا بمنطقة جغرافية هى الخليج ، والفقر الذى ارتبط بمناطق أخرى . وهو الأمر الذى فصله التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨١ على النحو التالى :

١ - اقطار نفطية كثيفة السكان نسبيا كالجزائر والعراق .

٢ - اقطار نفطية قليلة السكان كالامارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا .

٣ - اقطار غير نفطية متوسطة النمو كالاردن والبحرين وتونس وسوريا وعمان ولبنان ومصر والمغرب .

٤ - اقطار غير نفطية أقل نمواً كالسودان والصومال وموريتانيا وشطرى اليمن وجيبوتى .

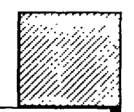
وقد لاحظ الباحثان انه نتيجة هذه الخريطة اتسعت الفجوة بين انتاج الغذاء واستهلاكه ، الأمر الذى أدى إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجى . وارتبطت استراتيجيات التصنيع بانتفاء العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وتبددت الموارد فى غياب المعايير الاجتماعية للترشيد ، وتعاظمت الاختناقات الرئيسية فى البنى التحتية . ورابع النتائج محدودية تراكم الخبرات التكنولوجية .

وفى مجال التوصيف الخارجى يستخلص الكاتبان أنه «برزت فى السبعينات الهوة بين الاغنياء والفقراء . ويتمثل ذلك فى أن متوسط

دخل الفرد من الناتج الاجمالى لدولة نفطية خليجية عام ١٩٨٠ بلغ ١٧١٠٠ دولاراً بالمقارنة إلى نظيره فى موريتانيا ٣٢٠ دولارا والسودان ٣٧٠ دولاراً ، واليمن الشمالى ٤٢٠ دولارا واليمن الجنوبى ومصر ٤٨٠ دولارا . واذا كان عدد سكان مصر يزيد قليلا على عدد سكان خمسة عشر بلدا عربيا فإن متوسط دخل الفرد فى الدولة النفطية الخليجية يقل قليلا عن اجمالى متوسط دخل الفرد فى خمسة عشر بلدا عربيا (...) أى أن مجموعة الأغنياء التى تمثل أقل من ٦ بالمائه من السكان العرب حصلت على ٣٩ بالمائة من مجمل ناتجه القومى» (ص ٤٢) .

وبالرغم من أن الايديولوچيا تحجب غالبا عن المنهج العلمى الاستقراء الدقيق إلا أن جميل مطر وعلى الدين هلال يقولان حرفيا : «إن السمة الرئيسية للعلاقات العربية هى عدم استقرارها وتغيرها السريع من حال إلى حال ، والانتقال فى بعض الأحيان من النقيض إلى النقيض فى فترة زمنية قصيرة نسبيا . ويشهد النظام العربى عديدا من النزاعات حتى أنه يوصف عادة بأنه (معمل اختبار) نموذجى لدراسة الحالات المختلفة من النزاع» (ص ٤٤) .

هذا الكلام ، اكرر ، قيل منذ أحد عشر عاما ، ولكن من يستمع للمثقفين ؟



القسم الأول
العرب فى المفترق

أزمة العرب . . لا «أزمة الخليج»

(١)

دعك من جيوش الاعلام من صحفيين واذاعيين ومحرري وكالات الانباء والتليفزيون ، فهؤلاء يتعين عليهم «الكلام» ليل نهار سواء عن ثقب الأوزون أو مرض الايدز أو أزمة الخليج ، أي عن «شئ ما» والسلام . ولكن كلام المثقفين عن أزمة الخليج بالفعل شحيح إلى حد الندرة . لماذا ؟ يفضل بعض المثقفين انفسهم اتهام نواتهم ونقدها نقدا لاذعا . وهم بذلك يسدون الطريق أمام أي تحليل موضوعي هادئ للظاهرة . هل هي حالة اللامبالاه التي عمّت المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة وانتقلت من صفوف الشعب إلى صدور النخبة المثقفة من طلائع الخبرة والرأي وأصحاب المشاريع الفكرية والقومية والحضارية ؟ هل هي نوع من اليأس ، فكم من كلمات قيلت دون مردود حقيقي على الأرض ؟ كم من مؤتمرات وندوات ومراكز أبحاث ومؤلفات دون جدوى ؟ أم أنه «الافتراق» عن كلا الاتجاهين البارزين والاقتراب من اتجاه ثالث لايسر أحدهما ، ومن ثم فهو يفترض أنه لن يجد ترحيبا هنا أو هناك ؟

إن الاسماء الفكرية المعروفة في المشرق والمغرب العربيين كانت تجد الأمر سهلا منذ قرابة ربع قرن في نقد هزيمة ١٩٦٧ وتحليلها ، وكانت تجد الأمر أسهل منذ حوالي عشر سنوات في نقد «غزو بيروت» وتحليله . ولكنها الآن تجد الأمر عسيرا غاية العسر في رؤية احداث الخليج فضلا

عن تحليلها وتقويمها . وأقول إنها وجدت الأمر عسيرا غاية العسر ، ولا أقول انها تهربت أو أنها ترتزق من الصمت . غير أنه يبدو غريبا للقارئ أن ينشغل بعض مثقفيه بانهيار الأنظمة المسماة اشتراكية أكثر كثيرا من انشغالهم بانهيار النظام العربي المعاصر .

من هنا تبدو لى الساحة الثقافية المصرية هى الاستثناء فى الانشغال الجاد والمعمق بما جرى فى الكويت . هناك بالطبع «افراد» من المفكرين العرب هنا وهناك ، وهناك «تصريحات» متفرقة لبعضهم تميل هذه الناحية أو تلك . ولكن مصر تبدو القطر الذى لم يركن مثقفوه إلى اللامبالاه أو اليأس أو البحث عن طريق ثالث عبر التأمل والصمت وانتظار «النتائج» والاستعداد لتحليلها .

ولست اشك لحظة فى أن أكثر الذين لم يبالوا أو أدركهم اليأس أو لاذوا بالصمت هم من أصحاب العقول والكفاءات الفكرية غير الملوثة بالارتزاق . ولا أرتاب كذلك فى أن «موقف» المثقف يختلف عن موقف السياسى ، فالإنتاج الثقافى السابق على الحدث هو الذى يصوغ الموقف الشامل للمثقف . ولا يجوز أن نختزله فى «تصريح» سريع وأن نبادر إلى تصنيفه من وحى هذا التصريح .

ولكنى أقول أنه بالرغم من أن المثقف العربى فى مصر يعانى كغيره فى أى قطر عربى آخر من كافة أهوال التخلف واللامبالاة وعوامل اليأس ، الا أنه فى احداث الخليج يشكل ظاهرة مضادة لسلبية «انتظار النتائج» .

ومصر كغيرها من الاقطار العربية الأخرى ليست من اتجاه واحد فى رؤية ما جرى وتقويمه . وانما يموج الشارع المصرى والثقافة المصرية بالعديد من الاتجاهات المتصارعة . وقد بادرت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ، ضمن مبادرات أخرى ، إلى سلسلة من الندوات العلنية فى نقابة الصحفيين المصريين ضمت مجموعة هامة من المفكرين والخبراء والكتاب المهمومين بالحدث ومضاعفاته .

وسوف اختار من بين الاوراق المقدمة إلى هذه الندوة بحث الدكتور نادر فرجانى وعنوانه «الازمة العربية الكبرى ودور المثقفين» . والعنوان يقول منذ البداية «إن الأحداث التى تشهدها المنطقة العربية من الخطورة بحيث تستحق تسمية الازمة العربية الكبرى ، على حين تضفى تسمية أزمة الخليج على الاحداث ، صيغة موضعية لاتتناسب مع أهميتها التاريخية» .

يسبغ الباحث أذن على الاحداث صفتين اساسيتين ، هما الصفة العربية والحجم التاريخى . ولكننا سرعان ما ندرك أن عروبة الاحداث والحجم الكبير ليسا توصيفا لما جرى فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وتداعياته العربية والدولية ، وإنما هو توصيف للماضى القريب والبعيد ، محاولة للامساك بالجذور . وبالرغم من أهمية التاريخ فقد أخطأ الباحث طريقه إلى النتيجة التالية «ماحدث كان ثمرة الأوضاع العربية والدولية السابقة عليه . وهذه الأوضاع هى فى واقع الأمر بيت الداء . وليس بيت الداء ماجرى من احداث أو مانجم عنها من نتائج» .

صحيح أن الأوضاع العربية والدولية قد ساهمت ، ولكن الأوضاع

العراقية هى صاحبة المساهمة الكبرى . وصحيح أن الاوضاع العربية بيت الداء ، ولكن الأوضاع العراقية التى أدت إلى غـزو الكويت صاحبة الحيز الأكبر فى هذا البيت نفسه . والنتائج تتحـول هى الأخرى إلى «أدواء» جديدة ، فهى ليست نتائج صحية ، وانما هى أمراض جديدة .

ولعلى اوافق نادر فرجانى على أن «الوطن العربى كان يعيش فعلا كارثة قبل اندلاع الاحداث الراهنة» . وأوافقه أيضا على أن «مسار التخلف والتجزئة فى الوطن العربى قد بلغ درجة من التردى تنذر بخروج العرب من حلبة التقدم البشرى فى القرن الحادى والعشرين» ، ثم اننى اوافقه اخيرا على أن ما يجرى هو «انهيار النظام الاقليمى العربى القائم على أنظمةاستبدت بالسلطة وقهرت الشعب العربى» .

ولكن موافقتى على هذه الاطروحة لا تنفى العديد من الملاحظات . أولها أن «النظام» العربى المعاصر لم يكن نظاما ولاعربيا ولامعاصرا . وهذه الحالة السلبية الشديدة الوطأة هى التى سمحت للعراق بغزو الكويت . وليس الاستبداد وحده هو الذى يحول دون قيام نظام عربى . وانما غياب الحرية سبب ونتيجة فى وقت واحد . وليس هنا مجال التفصيل فى أن «النظام العربى» كان قبل اجتياح الكويت من الهشاشة بحيث بات ممكنا للعراق أن يشارك فى بناء «مجلس للتعاون» وأن يغامر فى الوقت نفسه بغزو الكويت . هذه الهشاشة البنيوية أن جاز التعبير لها دعائمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدولة القطرية بحيث إن الغزو العراقى ليس أكثر من توسع قطرى لا علاقة له بالشعارات الوحدوية -

القومية . ومن الصعب القبول بأية درجة من المصداقية لهذه الشعارات ، بينما الحزب الواحد منشق على نفسه بين دمشق وبغداد .

ان «الكارثة» السابقة على الغزو العراقى لها علامات مميزة لم يشر اليها الباحث : هزيمة ١٩٦٧ أى هزيمة النموذج التنموى الارقى فى ادارة «الازمة» الداخلية والخارجية . وهى ازمة اجتماعية - سياسية فى الداخل ، وهى ازمة تحالفات فى الخارج . ولم تكن الهزيمة المصرية السورية بهذا المعنى إلاّنموذجا مصغرا لهزيمة «النظام العربى المعاصر» . ولم يكن «الانفصال» خاتمة الوحدة ١٩٥٨ - ١٩٦١ . إلا مقدمة لهزيمة ١٩٦٧ وكان درس الدروس من الانفصال والهزيمة هو الديمقراطية التى حرض غيابها فى صنع الوحدة على الانفصال ، وحرض غيابها فى صنع التنمية على الهزيمة والاحتلال : أى توسع المشروع الصهيونى لمنع قيام «نظام عربى معاصر» .

اما العلامة الثانية ، فقد كانت امتداداً مباشراً للانفصال والهزيمة بعد مضى أكثر من عشرين عاما على سقوط الوحدة وخمسة عشر عاما على حزيران القديم . كان الامتداد الجديد عام ١٩٨٢ حين قامت «اسرائيل» بغزو لبنان واقتحام ثانى عاصمة عربية بعد القدس هى بيروت . يومها أكد «النظام» العربى مجددا أنه ليس نظاما وليس عربيا وليس معاصرا . أكد أن «الانفصال» القديم بين مصر وسورية ليس قديما جدا ، وانما هو «بنية» فى صميم العلاقة بين الاقطار العربية ، وأكد أن «الهزيمة» القديمة ليست قديمة جدا ، بالرغم من حرب ١٩٧٣ والجلاء عن

سـيناء ، وانمـا هـى «بنية» فـى صميم العـلاقة بـين الانظـمة العربية و«شعوبها» . هذه الهزيمة الثانية فى لبنان ، جسدتها فى بقية بلاد العرب حالة اللامبالاة الشعبية واليأس الشامل ، وغياب أى عمل جماهيرى . انها الديمقراطية الغائبة . ولكنها الديمقراطية المركّبة ، وليست المبسطة .

والعلامـة الثـالثـة هى الغزو العـراقى للكويت . وهى ليست حـاصل جمع العلامتين السـابقتين ، ولكنها امتداد عراقى للجوهر : الهزيمة وغياب الديمقراطية المركّبة . أما الهزيمة فقد جدّد عصـارتها العراقيون بتنازلهم عن المكاسب الجـزئيـة من حـربهم مع ايران . ضـاعت الخسـائر البشـرية وضـاع الزمن من رصيد التنمية وضـاعت الاموال والطاقة والخبرات لحظة اعـلان القـيـادة العـراقـيـة قـبـول الشـروط الايرانيـة للسـلام والتـراجع عن المطالبـة بالحق العـربى - العـراقى فى شط العـرب . وكأن حـرب السنوات الثمانى كانت عبثا فى عبث . ولكنها ليست عبثا . انها عصارة «الهزيمة» السـارية فى العـروق منذ ١٩٦٧ إلى ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠ ، فليس غزو الكويت الا عملا مأسويا من اعمال الهزيمة .

وبالنسبة للديمقراطية المركّبة ، فإن هذا الغزو ليس الا عملا مأسويا من انجـازات غيـابها المزمن : بدءا من ازهاق روح الاحزاب والصـحف غير البـعـثـيـة إلى مطاردة المعـارضين فى الوطن والمنافى إلى ضـرب الاكـراد بالأسلحـة الكيماوية إلى تصفية القطاع العام واهداء شركاته إلى العـائلات الحاكمة إلى تصفية دموية لشركاء السلطة من الحزب الحـاكم .

لايصل نادر فرجانى إلى هذه النتـائج ، بالرغم من صواب اطروحته

ودقة العديد من تفاصيلها : «ان الاحداث جاءت نتيجة لتفاقم التخلف والتجزئه والتبعية بوجه عام ، والقهر السياسى بوجه خاص ، فى المنطقة العربية» . هذا كلام صائب ولكنه عام ، وهو كلام صائب ولكنه ناقص .

ان «هشاشة» النظام العربى المفكك لاتعنى أن غزو الكويت هو الترجمة الوحيدة الحتمية لذلك . ولاتعنى «المساواة» فى توزيع المسؤولية .

يقول الباحث : «لو كان هناك نظام عربى فعّال ما كان حاكم العراق غزا الكويت ، وإن غزاه فقد كان بامكان نظام عربى فعال حل الازمة دون تدخل أجنبى» . هذه كلمات تصلح لمستوى آخر من الكتابة . أما المستوى الذى يمثله نادر فرجانى فإنه يتطلب رؤية ماتحت السطح من أعماق لايجوز معها الافتراض بأن نظاما عربيا فعالا يمكنه التحرك والبنية العراقية جزء منه لا يتجزأ ، فهذه البنية من عناصر «الهشاشة» التى تميز مايسمى بالنظام العربى . ولو انها كانت من خارج هذا النظام لأمكن مقاومتها قبل استفحال فاعليتها التى انتهت إلى «الغزو» بمدلولاته الأكثر شمولا من الاقتحام العسكرى . وهى مدلولات الهيمنة والتوسع بكل ما يعنيه هذان المصطلحان من ثقافة الشعور بالتفوق والرغبة الدفينة فى الاذلال .

وقد يكون هذا الشعور وتلك الرغبة من العقد ومركبات النقص أكثر منها نتيجة الوعى بالرواسب الدونية – نتيجة الهزائم – أو المكبوتات العنصرية نتيجة الغياب الفاجع لأى شكل أو مضمون للديمقراطية . وهنا تصح كلمات نادر فرجانى : «لو كانت هناك مساءلة شعبية جادة لما استبد

حاكم العراق بأهله بداية . ولا كان أقدم على غزو ايران ، ولا سام شعب العراق صنوف العذاب فوق ويلات حرب ضروس دامت ثماني سنوات . ولا كان قد قام بغزو الكويت بالصورة التى حدثت» . ومن هذه النقطة يدين الباحث قوى المعارضة القومية والتقدمية التى «أخلَت المجال فسيحا للحكام» و«ركون غالبية المثقفين العرب إلى الصمت» .

ولكن هذه الادانة لاتستبعد بعض الايجابيات كانفتاح الاعين على «اهتراء» النظام العربى ، وما يشبه الاجماع على الضرورة القصوى للحريات الديمقراطية وحقوق الانسان ، وايضا تطهير المنطقة من اسلحة الدمار الشامل ، وأهمية الحل الناجع للقضية الفلسطينية .

ويختتم نادر الفرجانى بحثه القيم بأن «هذه الايجابيات ليست انجازات تاريخية ثابتة بعد . انما هى بدايات فرص فى مهب رياح عاتيه (...) إن الأزمة يمكن أن تجلب طامات كبرى على الأمة» .

* * *

هذا مجرد نموذج على «التفكير» الدائر فى مصر حول الاحداث . واقول «التفكير» لأننى أقصد النشاط العقلى المكثف وليس «الفكر» الجاهز سلفا . وقد نوقشت هذه الورقة وغيرها من أوراق الندوات التى عقدتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية وتكلم فيها من المثقفين أصحاب الاتجاهات المختلفة كلاما يبالى بما جرى ويجرى ، يمتلئ بالأمل ولايفضل الصمت أو الانتظار .

وأقول إن هذه الندوات ليست أكثر من نموذج على تفكير المثقف المصرى بصوت عال . ولكنه ليس النموذج الوحيد .

تموج القاهرة بنماذج أخرى تستحق المزيد من الحوار .

(٢)

بالرغم من أن الاصداء المزلزلة للثانى من أغسطس ١٩٩٠ لم تنقطع لحظة واحدة إلى اليوم ، فإن «العقل» استطاع أحيانا أن يفكر فى صفاء نادر . وهو أمر من أشق الأمور فى زمن اختلطت فيه الالوان لدرجة لاتصدق .

من الأمثلة «البسيطة» على ذلك أن يستقطب الحاكم قطاعات واسعة من الجماهير ويجند قطاعات من النخبة وراء شعارات علمانية صريحة تحارب التستر وراء الدين لأهداف سياسية وتكافح حكم رجال الدين والدولة الدينية وتصدير الثورة . . وفجأة يقرر الزعيم بمفرده أن أطروحته التى جمع لها الانصار من كل مكان ليست أكثر من أطروحة فاسدة . وكأن الأمر يخصه وحده . هذه ليست جزءا من «شط العرب» يدعيه لنفسه يوما فيحارب ثمانى سنوات ويستشهد مئات الألوف ، ثم يتنازل عنه فى غمضة عين . وانما هذه أفكار وقيم ومثل لاتباع ولاتشترى . ولكن السلطان قد فعل ، كأن شيئا لم يحدث .

أعرف بعض المثقفين الذين لم تطأ اقدامهم أرض العراق الا لأنهم ارادوا الاعلان عن موقفهم ضد «الدولة الدينية» فى ايران . ليس أكثر من ذلك . وأعرف قيادات قومية بارزة كانت تردد : *لتنته حربنا مع ايران* وبعدها لكل حادث حديث ، فلابد من الحساب . ومع ذلك فقد جاء الحساب معكوسا : تنازل «المنتصر» عن الارض والايديولوچيا معا . كيف يسترد الشهداء دماءهم كيف يستعيد المثقفون شرفهم ؟

من الأمثلة «البسيطة» ايضا على أختلاط الألوان اختلاطاً فاجعاً أن الناس جميعا ، أقول جميعا مثقفين وبقالين وسماسرة كانوا يرددون ليل نهار في ندوات تعقد ومؤتمرات تدار وبيانات تصدر ومظاهرات : أن الديمقراطية وحقوق الانسان هي أثمن رأس مال . جميعهم قالوا بمختلف اللهجات والشعارات والاغنيات : لقد اخطأنا فاغفروا لنا ، ليست الديمقراطية من الوسائل اذا ضاعت أمكن تعويضها بالغايات . الديمقراطية غاية بحد ذاتها وقيمة ، من دونها لامعنى للحياة ولاكرامة لبشر . قالها القومي والبعثي والاخ المسلم والماركسي والوطني والديمقراطي وبقية ألوان الطيف في قوس قزح العربي . الحبر لم يجف . ارجعوا إلى المجلدات الانيقة السميكة لتدركوا أن أكثر الكلام لم يخطر ببال أصحابه ولو هنيهة أنه سيسقط في «الامتحان» . ذلك أنهم في يوم الامتحان نسوا حكاية الديمقراطية هذه من أولها إلى آخرها واعتبروا حقوق الانسان ترفا لايجوز الخوض فيه . وراحوا يقيمون المزيد من التماثيل والصلوات في محراب الفرد الذي انتهك نظامه أدنى درجات الحرية داخل حدوده وخارجها .

بالرغم من هذا الصخب اللوني الفاجع الذي يغشي العيون كان العقل يفكر احيانا بصفاء نادر .

واذا كانت «الندوة» التي دعت اليها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية في مصر من تجليات النشاط العقلي في لحظات الصفاء النادرة ، فإن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام» كان ايضا نموذجا

متألقا للحوار الثقافى المعمق حول الخليج .

أصدر المركز فى سلسلة أعماله المتميزة عملا جديدا بعنوان «كراسات استراتيجية» وقد كتب الحلقة الأولى الدكتور محمد السيد سعيد الخبير فى المركز : «نحو نظام عربى جديد بعد أزمة الخليج» . هكذا نلاحظ ارتباط الدراسة من عنوانها ببقية الدراسات الهامة فى الموضوع ذاته من موقعين : الأول هو النظام العربى ، والآخر هو المستقبل . ليس البحث عن نظام عربى جديد الا محاولة لاستشراف المستقبل العربى . وكما كان الحال فى بحث نادر الفرجانى كذلك الأمر فى بحث محمد السيد سعيد ، فإن هناك شوقا مكبوتا للقول بأنه لم يكن فى السابق نظام عربى . ولكنهما لايقولان ذلك . وانما يكتفى سعيد بالتأكيد على أن «انهياراً ما» قد أصاب المصداقية الأمنية للعرب ، كشف عنه الغطاء الغزو العراقى للكويت .

والمصداقية الأمنية لها شرطان : أحدهما ، هو التراضى الفعلى حول مفهوم عربى للأمن . والثانى هو كفاية الترتيبات العربية التى تحقق هذا المفهوم . ومن الواضح أنه ، بغزو العراق للكويت ، لم يفكر أحد بوضع هذين الشرطين موضع التنفيذ . ولم يضف الباحث أنه بالرغم من المخاوف الأمنية المتبادلة بين كثير من الاقطار العربية ، فإن «الثقة» شبه العشائرية لدى البعض وسياسة «تبويس اللحى» لدى البعض الآخر والاستخفاف لدى البعض الثالث اعتمادا على قوة العلاقات بجهات قادرة ، ساهمت كلها فى الحيلولة دون توفير الشرطين الاساسيين لتقنين الأمن العربى المتبادل .

هذه الزاوية الأمنية قادت الباحث لأن يفحص «البديل» الذى يظهر بين الحين والآخر : اقامة بنية أمنية شرق اوسطية ، اقترحتها فى البدء الولايات المتحدة وتحمست لها بريطانيا . وقد بادرت مصر والسعودية إلى رفض التعامل مع هذا «التفكير» ، اذ هما تفضلان أن التفكير الوحيد الممكن لملء الفراغ الأمنى فى المنطقة يجب أن ينبع عن أهلها وبمبادرتهم وجهدهم دون تدخل من الخارج . ولم تفتح أى من الدولتين هذا «الملف» من بعد ، كما سبق لأمريكا وبريطانيا أن اغلقتاه من قبل . ما العمل اذن ؟

يقول محمد السيد سعيد انه لم يحدث من قبل أن «انشطر» النظام العربى الى معسكرين متواجهين بالدرجة التى نراها فى الازمة الراهنة . وليس هذا التوصيف دقيقاً ، فإن الانقسام حول لبنان لم يكن هيناً ، ولا الانقسام حول الحرب بين العراق وايران ، ولا الانقسامات المتعددة ابان المرحلة الناصرية . والاعتراف بهذه الحقائق يعنى أن ثمة مخاضاً عسيراً لولادة النظام العربى المعاصر منذ منتصف الاربعينات ، ولكن الاختراقات المتبادلة بتأسيس الدولة العبرية من ناحية وقيام ثورة يوليو من ناحية أخرى ، أطالت من عسر الولادة . والذى حدث هو ولادات كاذبة أو مشوهة وممسوخة بحيث يصعب الترجيح بأن الغزو العراقى أسقط النظام العربى . والعكس هو الصحيح ، فقد تسلل الغزو من عدة بوابات ، كان اللانظام العربى اكبرها . ومن الممكن أن يكون الغزو العراقى قد وقع فى اللحظة التى بلغ فيها اللانظام العربى منتهاه .

ومن هنا تبدو محاولة «مجلس التعاون العربى» كمؤشر عكسى

تماما ، إلى نقطة اللاعودة . وهى النقطة التى يراها محمد السيد سعيد فى صياغة أخرى تقول ان الأزمة الراهنة «تفتح الباب أمام نوع جديد من الازمات فى العلاقات العربية - العربية يمكن تسميته بأزمات البقاء والكينونة ، فبرغم تناقض المصالح لم تقدم الدول العربية من قبل على تهديد بعضها البعض فى ذات كينونتها» .

هذا المتغير الرئيسى فى واقع الأمر لايقيّم النظام العربى بأثر رجعى ، وانما يهدينا الثمرة المرة للشجرة الممزقة الفروع والاغصان والاوراق . لذلك لم يعد ثمة مبرر للقول : نحو نظام عربى جديد ، وانما يمكن بعد توصيف الحاضر العربى واستخلاص دلالاته بموضوعية صارمة أن نتكلم بكثير من التواضع عن امكانيات قيام نظام عربى فى المستقبل . والاعتراف بهذه الصورة الخشنة يرتب علينا أعباء باهظة ، ولكنها أفضل كثيرا من التفاؤل الفظ الذى يخفف عنا وطأة المسؤوليات الجديدة بأن نحملها وأن نتصدى لها .

على أية حال ، فإن الباحث كعادة الخبراء المحدثين فى الاسترشاد بعلم المستقبل ، يرسم ثلاثة سيناريوهات لمسار الأزمة لم يعد ثمة مجال لاثنين منها بعد «العاصفة» . يقول سعيد : «تعكس أزمة الخليج اخفاق النظام العربى فى توفير أسس متينة للمصالح المتبادلة الجوهرية بين البلدان العربية» . وقد افضى ذلك إلى العزلة القطرية أو الطموح للهيمنة ، بمعنى التوسع القطرى . ولكنها آليات الدولة القطرية أيا كانت صفتها فى الشكل أو فى المضمون . لماذا صمدت هذه الدولة أمام «ازدواجيتنا» ؟

فنحن لانكف عن التسبيح للأمة العربية والقومية العربية والوحدة العربية . وفى أحد الأوقات قامت كل الاحزاب والقيادات والتيارات الفكرية والسياسية باضافة «العروبة» إلى كل معتقداتها فأصبح لدينا ماركسيون عربا وقوميون سوريون عربا وأخوان مسلمون عربا ، وهكذا فالعروبة تجمع الكلّ . ومع ذلك فإن عدد «الانفصالات» فى حياتنا الوحدوية لاتُعدّ ولاتحصى ، وعدد الاجراءات والقرارات والقوانين المضادة للتعريب والتوحيد بلا نهاية . صراخ عربى وفعل قطرى . كيف صمدت الدولة القطرية أمام هذه الازدواجية ؟ لذلك فالمستقبل الجنينى فى أحشائها لم يكن الدولة القومية ، بل الدويلات الطائفية والعرقية أو العكس الامبراطوريات الوهمية . كان الحل الوسط التاريخى هو التجمعات الاقليمية كالاتحاد المغاربى ومجلس التعاون الخليجى . أما مجلس التعاون العربى فقد حمل بذور فنائه من قبل مولده ، فأى «اقليم» هذا الذى يجمع اليمن بالاردن بالعراق بمصر ؟ ولكنه كان من الآليات التى تنتظر دورها فى غزو الكويت تحت هيمنة الدولة القطرية الطموح لدور امبراطورى فى الخليج وربما فى الشرق الأوسط .

غير ان «صمود» الدولة القطرية لايعنى انها أستطاعت فى كل الاحوال حماية نفسها أو غيرها سواءا كان هذا الغير شقيقا أو جارا أو غازيا أجنبيا . بل إن ما أدعوه *هشاشة النظام العربى* قد وصل *إلى* حد استسلامه لاختراق من داخله يهدد «الوجود» أو «الكينونة» لدولة أو عدة دول أخرى . وليست العبرة بعدد الدول العربية التى ساندت سرا أو جهرا الغزو

العراقى ، ففى هذه الحال يجب أن نضيف صوت الشارع الشعبى . ومهما قيل عن الاساليب الديماجوجية فى اجتذاب الشارع تبقى المؤشرات سلباً وايجاباً . والقاسم المشترك بينها جميعا هو قضية فلسطين . وهو أمر ايجابى . ولكن أحدا لم يقل بافتداء أرض لأرض ، فما معنى أن تكون الكويت فداء لفلسطين ؟ لامعنى لذلك سوى الديماجوجية فى حدها الاقصى . على أن القاسم المشترك السلبى هو هذا «الاستسلام» لاختراق قطرى صريح يهدد «الوجود» أو «الكينونة» التى اشار اليها محمد السيد سعيد .

إن الهشاشة لاتعنى دائما ضعف المناعة ، وانما قد تعنى كذلك غرور القوة . لذلك فليس الخليج وحده هشًا لأن دوله لاتملك بنية أمنية مكافئة لبنية العراق العسكرية ، فإن العراق نفسه لاينجو من الوصف بالهشاشة لأن بنيته العسكرية فقدت الهدف من وجودها مرتين حاسمتين : فى ايران والكويت . ذلك أن الغاية المفترضة للعسكرية العربية هى فلسطين . وهى الغاية الغائبة عن الاستراتيجية الفعلية للعسكرية العراقية . هذا الغياب يمثل ، اضافة الى فقدان الهدف فى حربين كبيرتين نوعا من العطب هو الهشاشة بعينها . . فالقوة ليست ميزانا للتماسك ، وانما غايتها والوعى الاستراتيجى بهذه الغاية هو الميزان . من هنا كانت *الهشاشة العربية شاملة للضعفاء والاقوياء معا* .

ومع ذلك ، فإن صاحب «نحو نظام عربى جديد بعد أزمة الخليج» وقد تلمّس أحيانا ببعض مظاهر الهشاشة بتسميات مختلفة ، فإنه يرى

امكانية موضوعية «لاصلاح» النظام العربى القائم . وذلك بتحديث قيم النظام العربى . ونحن هنا بازاء قراءة معمقة لمشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ومشروع بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك . ويضيف اليهما الباحث : معاهدة جديدة للدفاع العربى المشترك بدلا من المعاهدة الموقعة عام ١٩٥٠ والتى تجاوزها الزمن ، واتفاقية لحقوق الانسان العربى ، واعلان خاص بالسياسة الخارجية العربية نحو دول الجوار الاقليمى .

والنقطة الثانية هى تجديد معادلات تبادلية المصالح . ويعرض الكاتب هنا لمفهوم مبادلة الأمن بالدعم الاقتصادى ، أى انفاق جزء من الموارد العربية فى التنمية الشاملة لمختلف الاقطار خاصة الفقيرة والقادرة بحيث يشتمل هذا الانفاق على اتفاق واضح ومكفول حول الأمن : نواته المركزية بناء جيش عربى موحد . وينتهى محمد السيد سعيد إلى ضرورة دعم وتنشيط مؤسسات جامعة الدول العربية وأجهزتها النوعية بحيث تتحول تدريجيا إلى شئ يشبه المفوضية الأوروبية بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة .

هذه على وجه التقريب اطروحة «الاصلاح» فى فكر هذا الخبير المسلح بكفاءة عالية وثقافة متميزة . ولعل فكرة «الاصلاح» تنطوى ضمنيا على افتراض صعوبة الحلول الراديكالية والقبول الضمنى كذلك بالقواعد الاساسية الراهنة للعلاقات العربية . وفى هذه الحدود يصبح المأزق مثارا لنوع من الأسئلة يقول ، فما اشار اليه الباحث من «تحديث» و«تجديد»

كان مطروحا بالفعل على كافة الاطراف العربية وكان نصيبه الرفض الصريح حينا والمضمر أحيانا و «التجميد» فى معظم الاحيان ، فأين الجديد فى الواقع ومن شأنه أن يدفع العرب إلى الموافقة على ما سبق أن رفضوه أو إحياء ما سبق أن دفنوه ؟

الجديد الوحيد هو غزو العراق للكويت . وهو جديد يعارض فكرة الاحياء أو الاصلاح من اساسها ، لأن الغزو فى أحد جوانبه هو استكمال الرفض للاصلاح بوسائل القوة . بل إن الغزو فى حقيقة الأمر الغاء مطلق لأهم مؤسسات ما يدعى بالنظام العربى المعاصر ، وهو الجامعة العربية . إنه ليس رفضا للاصلاح فقط ، ولكنه رفض للمطلوب اصلاحه . اليس جوهر الامن فى الجامعة العربية هو معاهدة الدفاع المشترك ؟ أين الغزو من هذا الدفاع ؟ بل لقد كان هناك ومازال هناك «اعضاء» فى الجامعة العربية يقفون إلى جانب الغزو ، فكيف يقفون فى الوقت نفسه إلى جانب الدفاع المشترك عن دولة الكويت ؟ لاتسمح الهشاشة العربية بالاصلاح ، بمعنى الترميم والتوفيق . أما التحديث والتجديد فلابد منه على الصعيد القطرى بدلا من الانقراض . والانقراض لايتم بالحروب وحدها ولا بالاوبئة ، بل قد يتم بزيادة عدد السكان .

لابحث فى «اصلاح قومى» قبل مراجعة شجاعة للفكر «القومى» السائد والذى أضحت له مستويات شعبية فى غاية الابتذال الغوغائى للعواطف المتدنية . انه الفكر الذى لايزال سائداً بالرغم من مصاحبته لكل الهزائم والنكسات ، وبالرغم من اشتماله على بذور القهر والفاشية السوداء

التى قتلت وذبحت دون حسـيب أو رقيب مـنذ الاستقلالات الوطنية إلى اليوم . هذا الفكر الانفعالى البسيط هو الذى يحتاج إلى نقد شامل لا من فرد أو أفراد ولا من حزب أو من احزاب ، بل نقد شامل لكل شئ يقوم به العقل العربى فى صحوته المقبلة أو المحتملة . لقد قام الماركسيون بنقد الماركسية والناصريون بنقد الناصرية والاخوان المسلمون بنقد بعض اخطاء الماضى . ولكن المطلوب نقده لا يختص به «القوميون» وحدهم ، وانما الجميع . . فالفكر ليس فحسب هو الادبيات الرسمية لحزب البعث أو حركة القوميون العرب أو التجربة الناصرية أو المفكرين الاوائل من الرواد . وانما الفكر القومى السائد مزيج معقد من هذه الادبيات والأساطير السياسية والخرافات الشعبية التى لم يعد ممكنا السير تحت هيمنتها بعد حرب الخليج .

كذلك الديمقراطية وحقوق الانسان التى جاءت فى كراسة محمد السيد سعيد كوثيقة تضاف إلى وثائق الاصلاح للنظام العربى القائم . ان الديمقراطية فى حقيقة الأمر ليست بندا فى جدول الاعمال ، وانما هى الجدول نفسه . بداية البدايات هى الديمقراطية ، فإذا لم تصبح نسيج التغيير المرتقب ، فإن مشاركتنا فى صنع عالم جديد تغدو من الاحلام المرهقة لنا وللآخرين . لن نربح حق المشاركة بغير أن يكون «النظام العربى الجديد» هو النظام الديمقراطى بأوسع معانى الديمقراطية : لا فى نظام الحكم وحده ، بل فى نظم العائلة والتعليم والثقافة وكافة مجالات الحياة . بغير ذلك سيتم صنع العالم الجديد فى غيابنا ، ولن تصلح ادعاءات الدنيا

والآخرة معا لاكسابنا حق المساواة مع الآخرين .

وفى العادة ليست للحروب فضائل ، ولكن فضيلة حرب الخليج أنها تضعنا فى المفترق : هل نريد نظاما عربيا جديدا حقا ؟

(٣)

يستمر السؤال حول المستقبل محورا لتباشير الفكر الجديد . وفى هذا الاطار كانت الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب قد نظمت القاهرة ندوة فى ١٥ و ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩٠ عنوانها «ازمة الخليج : تحديات الحاضر والمستقبل» . وقد شارك فى هذه الندوة الباحث والكاتب نبيل عبد الفتاح بورقة حول «غزو الكويت : ازمات الأمن والمؤسسة والقيادة والثقافة» أراها من الأهم الأوراق التى أتت بجديد فى الحوار الدائر . هذا الجديد هو انعكاسات الأزمة على الثقافة .

وقد تناول نبيل عبد الفتاح من بين الاشكاليات الثقافية العديدة التى يمكن أن يضمها هذا العنوان مسألة «القومية» و«العروبة» و«الامة العربية» و«الوحدة العربية» وغير ذلك من تفريعات سياسية وايديولوجية ظلت لأمد بعيد من المقدسات أو المحرمات التى لا يجوز المساس بها ، وانما هى من البديهيات والمسلمات . وشرع الباحث فى كشف الغطاء عن هذه المسميات بالتفرقة بين الكتابة الرسمية والكتابة غير الرسمية التى سادت عدة عقود ، واقبل الغزو العراقى للكويت ليفضح انتماء النمطين من الكتابة إلى جذر عقلى واحد ، هو المنظومة الفكرية الشائعة التى بقيت

تنتج وعيا زائفا حتى يوم الغزو . ومازالت تنتج وتعيد انتاج هذا الوعى الزائف ، ولكنها فقدت مصداقيتها وتناثرت هيبتها تحت اقدام الغزاة ، ومن ثم تبدد انسجامها المفتعل .

لجأت الكتابة الرسمية إلى «التبرير والتسويق» فشوهت معجما من الأفكار والمصطلحات الغربية كراد يكالى وثورى وتقدمى ومحافظ وعلمانى وقومى بإخراج هذه المفردات عن سياقها الأصلى و«حشرها» فى سياق مختلف وضمن بنية اعلامية قاهرة من شأنها ترسيخ الايحاء بمعان وقيم بعيدة كل البعد عن مجمل النظام الذى يرددها . ولكنها بالتكرار التلقينى والانفراد المطلق بالساحة تستحيل وكأنها مترادفات لاسم النظام وعنوانه ومضمونه ، تتوحد واياه فى مناخ يبدو كالطبيعة ذاتها يخلق فى النهاية قيما وضوابط معيارية من شأنها التأكيد الذى يرفض المراجعة بأن أى نظام آخر وتيار سياسى أو هيئة فكرية ترفع الشعارات ذاتها إنما تقوم بعملية اغتصاب وتزوير تستفز «المواطن» لأن يخاصمها على الفور «دفاعا عن المبادئ» . والمقصود هو الدفاع عن النظام .

وقد لجأت الكتابة غير الرسمية التى تحمل فكر «المعارضة» إلى ما يدعوه الباحث بالنزعة الايديولوچية التبشيرية ولكن هذه النزعة عند تحليل الخطاب الفكرى – السياسى للمعارضات العربية سرعان ما يكشف عن انتمائها إلى البنية ذاتها وإلى آليات المنظومة العقلية نفسها التى تحرك خطاب النظام . انها تتبنى معجم القيم والافكار المأخوذة عن سياق مختلف ، وتبذل قصارى جهدها فى تطويع هذا المعجم لاحتياجات نظام

قطرى آخر بكل ما يتطلبه التطويع من تشويه مساو للتشويه الذى يقوم به النظام المضاد ، بالاضافة إلى التشويه الذى يقوم به النظام موضع المعارضة . وهكذا نغدو أمام تشويه مركّب يضاعف من البلبلة العامة ويحجب الحد الأدنى من الرؤية القادرة على استبعاد الزيف . ومن ثم تتحول الشعارات إلى عقائد ، وينفصل «الفكر» فى جميع الاحوال عن «الواقع» .

وقد اشار نبيل عبد الفتاح إلى بعض النتائج المترتبة على هذا «الفصام» أو الانفصال : كتغييب الاسئلة «الحقيقية» التى ينطق بها الواقع . ولعلى أفضل حذف الصفة ، لأن الذى يغيب هو السؤال بوصفه سؤالا فقط ، فالشك أو القلق أو البحث عن وجه آخر لما يسمى بالحقيقة من الممنوعات على العقل العربى من فرط التلقين والصياغات الوثوقية اليقينية التى تضفى على «العقائد» السياسية - لا الدينية - لهجة ايمانية خالصة . وفى تغييب السؤال ، أى الرؤية النقدية ، عن آليات الفكر العربى يشترك النظام والمعارضة فى بنية واحدة .

اما النتيجة الثانية فهى «تحييد المثقفين» ازاء هدر الامكانات تحت لافتات زاعقة تبلغ احيانا حد الدفاع عن الأمن القومى ، وازاء إهدار حقوق الانسان من وراء لافتات تتحول إلى مشانق لأهل الرأى الآخر . وللتحييد أدواته التى تسلب روح المثقف وعقله .

والنتيجة الثالثة هى تأسيس «نظام ثقافى» شامل من الأغنية إلى الفيلم والمسرحية يبدأ من الانتاج فى أقطار أخرى ذات اشكالات

اجتماعية مغايرة يبدو معها البلد المستهلك «نموذجا» رفيعا فى التنمية والاخلاق و«الراديكالية التى تقوم على أسس تصاهرية وعائلية وعشائرية كحالة النظام السياسى فى العراق» كما يقول الباحث الذى ينتهى إلى القول بأن «غالبية هذه الانماط افتقرت غالبيتها إلى التحليل الدقيق والمعمق للخصوصيات والتناقضات العرقية والقيمية والثقافية والسياسية بين المجتمعات العربية بعضها مع الآخر، وفى داخل كل مجتمع على حدة ، أدت إلى أشاعة مجموعة من الأوهام والاساطير القومية» .

ومن أيات هذا الشيوع ما تردى فيه النظام العراقى وتابعوه من تصنيف الغزو للكويت بأنه «وحدة عربية» . ولكن الغزو غزو حسب الوظيفة التى يمارسها الغزاة فى الاراضى المغزوة . أى أن الجيش ، أى جيش ، يكتسب مدلوله الواقعى من ممارساته الفعلية وليس وفقا لجنسية افراده أو الشعارات التى تحملها قيادته . ولم تترك القوات المسلحة العراقية اية فرصة للإيهام بأنها تقوم بعمل «قومى» ، وانما برهنت بالادلة اليومية القاطعة على أنها فى حالة غزو . ولم يشهد الواقع العربى مثيلا من قبل لتدهور العواطف «القومية» كما شهدت الفترة الماضية فى السلوك العدائى للمصريين كشعب من جانب «شعوب» عربية ترى قياداتها السياسية رأيا آخر فى الغزو العراقى .

هذا هو النموذج العملى الصارخ على تهافت العلاقة بين الظاهر والخفى أو بين المعلن والمضمر فى الخطاب «القومى» المعاصر : البعض يدافع عن الغزو باعتباره وحدة عربية ، وفى اللحظة عينها يسفر عن سلوك

قطرى مقزز نحو شعب من المفترض أنه «شقيق» .

كان للغزو العراقى اذن فضيلة تفكيك الخطاب القومى السائد على أرض الواقع ، بعد أن تحاشى المثقفون القيام بهذه العملية . فى أيام قلائل أو اسابيع أو حتى شهور سقطت اللافتات المزورة والازدواجية المتقنة الصنع وتهاوت الأصنام الايديولوچية المموهة «على الرغم من أن النظام العراقى قد استثمر اموالا ضخمة لخلق الولاءات وترسيخ نظامه الثقافى النفطى الذى يبشر ويروج لخطابه الدعائى القومى ، ولقيادته ، بحيث يخلق أرضية مواكبة لطموح النظام فى أن يلعب دور الدولة الاقليمية الأكبر فى الخليج والمشرق العربى» .

ويستكمل الكاتب تصويره لهذا الحطام بما سبق أن أشرت إليه من أنه «لم تظهر الشعوب العربية يوما هذا الحقد والكراهية والعنف فى مواجهة (اشقائها) كما أظهرته عملية غزو وضم العراق للكويت» . ويضع الباحث هذه الصورة فى اطارها الاستراتيجى حين يختتم بحثه قائلا إننا فى عنصر نهاية الأفكار السياسية الثابتة . ويضرب المثل على ذلك بفكرة الدولة – القاعدة أو القائدة ، وفكرة المصلحة القومية العليا .

لقد كانت مصر الناصرية نموذجا لفكرة الدولة القائدة التى تجسد المصلحة القومية العليا . واقبلت مصر الساداتية ليتأكد لها أن هذه الفكرة قد انتهى زمانها . وجاءت مصر – مبارك لتقتنع بالمتغيرات ، وبتعددية المراكز فى الاقليم الواحد «ولكن يبدو أن العراق ودولا عربية أخرى لم تستطع استيعاب الحقائق الموضوعية الجديدة فى الاقليم ، والعالم» . ولعله

كان يتعين على الكاتب أن يربط ربطا وثيقا بين الاقتناع بالتعددية على الصعيد الاقليمى ، وهذا الاقتناع على الصعيد الداخلى حينئذ لن يكون ثمة تناقض بين «الاحادية» الفكرية والسياسية فى العراق وغيره وبين الرغبة الكامنة أو المعلنة فى الاستحواذ والسيطرة على الأقليم . وهى السيطرة الاقوى من أى طموح وحدوى .

* * *

ولا يتوقف نبيل عبد الفتاح عند الجانب الثقافى الذى يأتى فى خاتمة البحث . ولكن هذا الجانب هو «الجديد» على التناول الجاد لانعكاسات الغزو العراقى على النظام الثقافى العربى المعاصر ، ان كان ثمة شئ بهذا الاسم . وانما المقصود هو جملة الآليات والانساق المتشابهة بين الأقطار العربية . وهى فى هذا ا التشابه تكرس الخلافات العميقة فى الاسس والجذور .

وقد كشفت حروب المنطقة وانقلاباتها ماجاء الغزو العراقى ليقوم بتعريته من أن «عملية ضم الكويت قد تفتح المجال واسعا أمام اطماع تغيير الحدود» ومن أن «هناك اشكالا جديدة من التداخل والتأثير الجنوبى قد تتمثل فى تدمير الصحة» . علينا أن نسجل للكاتب أنه كتب هذا الكلام قبل ثلاثة أشهر ونصف من تلوث الخليج بالنفط الخام . ومعنى هذا أن الاعتقاد الشائع بأن الأمن القومى العربى يمثل إحدى حقائق السياسة العملية فى المحيط العربى ليس اعتقادا صحيحا ، كذلك فإن مفهوم الأمن القومى العربى الشائع ليس مفهوما شاملا يربط بين التنمية والأمن وبين

البيئة والأمن وبين الجغرافيا السياسية لدول الجوار والأمن . لقد اختلف العرب في حرب لبنان ، واختلفوا في حرب العراق وايران ، واختلفوا بالطبع في قضية فلسطين ، مما يؤكد أنه ليس من حد أدنى مشترك في مفهوم الأمن القومي العربي ، وإنما هناك عدة مفاهيم قطرية وأحيانا طائفية وأحيانا فئوية ، وكلها متغيرة حسب العلاقات المتذبذبة بين القطر والجيران الاقربين والابعدين أو بين الطائفية والمصالح المتداخلة للجيران والقوى الاجنبية . لذلك يتفهم المرء أن يقول الكاتب بمنتهى الثقة والاسف المضمر : «ان موضوع ومفهوم الأمن القومي العربي هو أقرب إلى الامنيات والآمال والتطلعات» منه إلى مفهوم راسخ في العقائد والسياسات . ويشير إلى أن التبعية العسكرية في عملية بناء أنظمة التسليح ، وتعاظم الضغوط الناشئة عن عبء المديونية العسكرية لبعض الأقطار العربية ، وانعدام التجانس الداخلي في بناء بعض الجيوش ، وغياب هذا التجانس في التركيب الاجتماعي الداخلي ، وتوظيف «المؤسسة» العسكرية في عمليات الردع السياسي والنفسي للمعارضة ، كلها وغيرها ازمات بنيوية تمثل عائقا يحول دون ولادة المفهوم القومي للأمن العربي المشترك . فليس هناك حد أدنى من الاتفاق حول دواعي هذا المفهوم اقتصاديا وجغرافيا وسياسيا فضلا عن الاتفاق حول اشكاله وآلياته الفاعلة .

وقد كان الغزو العراقي للكويت استغلالا وتوظيفا لانعدام مفهوم قومي للأمن العربي . ولكنه ليس مجرد نتيجة ، وإنما يشكل النظام

السياسى فى العراق كغيره من الانظمة التى تزاوج بين الشعار القومى والفعل القطرى – العشائرى ، أحد الاسباب الحاسمة فى انهيار مقومات الحد الأدنى للأمن العربى المشترك . ويشكل الغزو بحد ذاته فعلا من أفعال التوسع القطرى على حساب الأمن القومى وما كان يسمى بالمصلحة القومية «العليا» . وهو التوسع الذى يصوغ علامة فارقة فى انعدام القدرة على استيعاب متغيرات العصر الجديد .

ولست أقصد هنا ما أصبح يسمى بالنظام العالمى الجديد ، وإنما أقصد الثورة الديمقراطية المتمثلة فى أحداث أوروبا الشرقية ، والطفرة فى الاتصال والمعلومات ، والحوار السلمى لحل النزاعات . هذا هو مثلث الثورة الديمقراطية المعاصرة التى شاء النظام العراقى أن يضرب مثلا «عربيا» على تحدِّيها ، بحيث يصبح بعض العرب من معوقات التطور الحضارى والانسانى الحثيث .

ويلتفت الباحث إلى بعض أشكال هذا التعويق : كتكريس وظيفة الأمن القومى الفعلية وهى حماية النظام القطرى وتجلياته السلبية كالطائفية وغيرها . وأيضا تحوُّل التناقضات العربية – العربية إلى تناقضات أساسية . وانتقال التدهور فى العلاقات العربية الرسمية إلى المستوى الشعبى . وحرمان النضال الفلسطينى فى الاراضى المحتلة من الحماية والدعم العربيين . وتخلف الهياكل الأمنية العربية عن مقتضيات العصر . وتداخل دول الحوار الجغرافى فى قلب النظام العربى . واستنزاف الموارد العربية فى تمويل الوجود العسكرى الغربى .

وقد كان الغزو العراقى للكويت وما يزال فى مقدمة الاسباب التى استدعت هذا الوجود ، بالاضافة إلى أسباب أخرى كضمور البنية الأمنية هنا وتضخمها هناك دون توازن أو تكامل أو استقرار .

هـذه كلها معوقات بوجه المتغيرات الديمقراطية العظمى فى عصرنا ، ولكن هناك أيضا استدراج لبعض القوى الكبرى التى فرضت عليها الثورة الجديدة قيودا وشروطا إلى التراجع عن المواقع التى دفعتها اليها الثورة الديمقراطية . . فأحداث أوروبا الشرقية ليست شرقية تماما والبيت الأوروبى الموحد ليس أوروبيا تماما ، وإنما لهذه وتلك تأثيرات متبادلة على العالم أجمع بما فيه الولايات المتحدة . ولكن الغزو العراقى للكويت خلط الأوراق خلطا يعطل الايجابى ويشجع السلبى فى صياغة العلاقات الدولية الجديدة وآلياتها وانعكاسات الثورة الديمقراطية عليها .

ما العمل ؟ وهل من بيت عربى جديد ؟

يجيب نبيل عبد الفتاح بالدعوة إلى «صياغة مشروع بديل ، يقوم على تراضى عدة قوى رئيسية فى المنطقة . ويستهدف فى مستواه الآنى معالجة الاختلالات الحالية فى النظام العربى والبنيات الأمنية وترميمها جزئيا ، لمحاولة تطويق انعكاسات الأزمة» . وهى دعوة تشبه إلى حد بعيد دعوة محمد السيد سعيد إلى «الاصلاح» ومبادلة الأمن العسكرى بالتنمية الاقتصادية .

وفى تقديرى أن النتيجة التى انتهى اليها نبيل عبد الفتاح تتعارض مع المقدمات التى ساقها فى ثنايا بحثه الهام ، فالترميم لا يجوز

الا فى حالة قيام الحد الأدنى من الانسجام . وهو الأمر الذى نفاه الباحث نفيا قاطعا . لذلك فدعوته أقرب إلى التفكير بالامانى ، وهو أيضا النمط الذى يرفضه كليا .

وربما كان غياب همزة الوصل بين مفهوم الأمن الذى فصّله الكاتب تفصيلا وبين المفهوم الثقافى الذى أوجزه ايجازا شديدا هو الذى تسبب فى تخلى النتائج عن المقدمات . . فليست المسألة أن مجموعة أو مجموعات من المثقفين قد أمكن تحييدها أو تجنيدها فحسب ، وانما المسألة أساسا هى انماط الفكر السائدة بما تشتمل عليه من منظومات عقلية وآليات . واذا كنت أستطيع أن أرى تحت المكياج وفوقه احيانا بعض التعبيرات التى ابتكرها لويس عوض كالاساطير السياسية والأوهام القومية ، اليس من حقى أن أطلب إلى الكاتب أن يمد منطقه إلى نهاية النهايات حتى لايتوقف أو يقفل راجعا إلى الصياغات المزدوجة التى يدينها ؟

ان ما أفرزته حرب لبنان وحرب العراق - ايران لم يكن فقط تعدد واختلاف مفاهيم الأمن العربى ، بل افرزت أيضا مفاهيم عرقية وطائفية . والتكذيب الكاشف لبعض الدعاوى القومية هو أن حزبا واحد ذا مبادئ واحدة تحكم فى قطرين بلغت الخصومة بينهما ذروتها ، وأن بلدا صغيرا كلبنان كان يضم ، وربما مازال ، عدة تنظيمات تحمل كلها فى وقت واحد لافتة ناصرية .

لقد كان المزيد من تفكيك أصول وفروع «النظام» الثقافى العربى

من شـــأنه أولا أن يفــضـح الوعى الزائف لانظمــة الرايات القــومــيــة ، الراديكالية والمحافظة على السواء . وكان من شأنه ثانيا أن يكشف العلاقة بين العسكريين ومطبخ الايديولوجيا . وكان من شـأنه اخيرا أن يربط بين انهيار الأمن وانهيارات الثقافة .

وربما كان ذلك كله يحتاج إلى بحث آخر أو بحوث تستكمل الأفكار اللامعة التى أوردتها هذه الورقة المتميزة التى شاء صاحبها أن يخوض غمار الصعب بكفاءة عالية فى التحليل ، وأن يمس بعض المحرمات بقدرة كبيرة على الرؤية الصافية .

ومن أهم الايجابيات فى هذا البحث أنه يوجهنا إلى مناطق بكر فى الحوار الدائر .

(٤)

فى طليعة أشكال الحوار التى دارت فى صفوف المفكرين والمثقفين والسياسيين المصريين ، هذه الجلسات غير المنظمة فى النقابات والمنتديات والاتحادات والروابط المهنية بعيدا عن الاحزاب والملتقيات الرسمية .

فـى إحدى هــذه الجلسـات تردد هذا «المعنى» مرارا فى صـيـغـة سـؤال : هـل سـتـغـمـرنا نـتـائج الـحـرب كـأنـهـا قـدر لافكاك منه ، يصنعه الآخرون ، وليس علينا إلا ان نقبله صاغرين ؟

وكان السؤال الثانى : إلى أى مدى ستكون لنا ارادتنا فى صياغة «عالمنا العربى» بعد الحرب ؟ هل لنا اذا اتيحت الفرصة أن نعيد بناء هذا العالم من جديد ، كيف يمكن ذلك اذا كان الامر ممكنا حقا ؟

وكان السؤال الثالث : من هم هؤلاء الذين اذا توافرت لهم الارادة والفرصة سيقومون بالتغيير ؟ وهل سيتطابق هذا التغيير المرتقب مع الاحتياجات الحقيقية للناس ، أم أن «الناس» انفسهم سيشكلون عائقا أمام التجديد ؟

هذه بالطبع مجرد «عينة» للاسئلة التى يمكن أن نصفها بالشجاعة ، بالرغم من أن أصحابها لايرفعون الصوت بها فى ندوات أو مؤتمرات أو محاضرات أو مقالات .

فى محاولات الاجابة كان السؤال أحيانا يتفرع إلى اسئلة . ولم يكن هناك «ترتيب» للأسئلة والاجوبة ، فالتداخل والعفوية صفتان متلازمتان فى مثل هذه الجلسات الحرة .

قال أحدهم بحماس بالغ : ليست النتائج وحدها هى التى سيفرضونها علينا ، فإن المقدمات ذاتها ليست أكثر من «مؤامرة» خطط لها الذين يعلمون والذين لا يعلمون ونفذها الذين يريدون والذين يرفضون على السواء . الجميع إما متورط وإما متواطئ ، ولا أحد برئ إلى يوم القيامة .

أجابه صديقه : هذا ظلم فادح يسوى بين القاتل والقتيل ، وهو كلام سهل يخفف العبء عن النفس ويبرئ الذمة أمام «التاريخ» .

قال ثالث : ليس هناك تاريخ ولا يحزنون . هناك وطن مغتصب فى وضح النهار . ولاحجة لدى المغتصبين سوى القوة . لذلك كان الرد عليهم بلغتهم واجبا .

قلت : الم نبتعد كثيرا عن محتوى السؤال الهام ، فهل حقا هناك نتائج جاهزة للحرب سوف يفرضها علينا أصحاب المصلحة فى الخريطة الجديدة ؟ وهى ليست خريطة فى الجغرافيا السياسية فحسب ، بل فى التاريخ والاقتصاد والسياسة والثقافة . انها مجموعة خرائط لا خريطة واحدة أو انها تشكلات متنوعة بألوان متعددة لخريطة واحدة .

كان هناك أحد الصامتين يتلمظ غيظا من كل ما يقال ، ولكنه انفجر بغتة صائحا : ما هذا الكلام ؟ لن يفرض علينا أحد شيئا ، وانما نحن الذين سنقبل ونرفض . بل نحن الذين سنحدد احتياجاتنا وسنعمل من أجل اكتسابها .

انبرى له أحد الواقفين فى هذه «الجلسة» متسائلا بأدب جم : من نحن بالضبط ؟ أقصد من تعنى تماما حين تقول «نحن» سنفعل كذا وكيت ؟ أجاب الصامت الذى تكلم : نحن العرب طبعا . مصمص الآخر شفتيه وهو يغمغم : العرب ، هكذا مرة واحدة ؟ الا تراجع نفسك فى استخدام الالفاظ ؟ وهل أصبحت الالفاظ تعنى الدلالات التى كانت لها بالامس ؟ ماذا تقصد بالعرب ؟ هل هم هؤلاء الذين رفعوا رايات القومية عاليا ثم داسو عليها بأحذية العسكر وهم يقتحمون المخادع ويقترفون شر الجرائم بحق بنى قومهم ؟ أجبنى ، ماذا تعنى القومية بعد كل ما حدث ويحدث ؟ اذا كان ما جرى للكويت وفى الكويت مما يدخل فى باب العروبة ، فإن جمال عبد الناصر خائن كبير للأمة العربية .

هزت الكلمات الأخيرة جميع الجالسين والواقفين ، واختلجت عدة

ألسنة فى صوت واحد : عبد الناصر ؟ هل جننت ؟ ولكنه استأنف : نعم ، إنه أكبر الخونه لأنه بهذا المنطق قد استسلم للانفصاليين يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وكان يستطيع أن يوقف التمرد بإشارة مـن أصبعه وهو رئيس الدولة . ولكنه لم يفعل ، وترك الانفصاليين يذبحون الحلم . اليست هذه خيانة ؟ ثم اعتدل فى جلسته وكأنه يجيبب نفسه : كلا ، ليست خيانة ، وإنما بطولة أن يرضى الرجل بهزيمة الوحدة بدلا من سفك الدماء العربية المسلمة وبدلا من الاحقاد التى كانت ستنمو وتستقر جيلا بعد جيل . تزول الاسباب ويبقى الحقد . هدأ صوته وتهدج قليلا حين راح يقول : ولم تكن هذه هى المرة الأولى ولا المـرة الأخيرة فـى حياة عبد الناصر . كان ذلك هـو اسلوبه ومنهجه مهما كـان الثمن . كان هذا موقفه فـى السودان عام ١٩٥٥ . كان فاروق قبل الثورة «ملك مصر والسودان» . وكان الحزب الاتحادى يطالب كحزب الأمة برحيل الانجليز عن السودان ، ولكن الحزب الاتحادى كـان يضع فى صلب برنامجـه الوحدة مع مصر . ولكن عبد الناصر كـان يرى رأيا آخر . كان يرى ان المهمة الاولى والاساسية هى جلاء بريطانيا . أما المهمة الثانية فهى استفتاء شعب السودان على الوحدة مع مصر أو الاستقلال . وقد اختار السوادنيون الاستقلال ، بالرغم من أن اسماعيل الازهرى زعيم الحزب الذى ينادى بالاتحاد مع مصر هو الذى رأس أول حكومة سودانية مستقلة ، فقد سلّم عبد الناصر بإرادة السودانيين ومشيئتهم وعاد الجيش المصرى إلى مصر ، وكانت القاهرة صاحبة أول اعتراف دبلوماسى باستقلا السودان عام ١٩٥٦ .

وبعد أربع سنوات تكرر الموقف على نحو آخر فى الكويت . لم يكن هناك جيش مصرى فى الكويت ، ولا كانت الكويت جزءا من التاج المصرى قبل الثورة ، ولكن عبد الناصر زعيم الأمة العربية فى ذلك الوقت – عام استقلال الكويت عن بريطانيا – اتخذ موقفا حاسما ضد اطماع عبد الكريم قاسم . واتخذت العسكرية المصرية حالة التأهب القصوى لصدّ أى عدوان على استقلال الكويت . وتراجع «قاسم العراق» كما كان يسميه جمال عبد الناصر .

عند هذا الجزء من الكلام تنهد الرجل تنهيدة عميقة استأنف بعدها بعينين حزينتين : *وتبقى اليمـن . وهناك الآن مـــن يتطالون على مصر فى اليمن ، وهم مدينون لمصر بمقاعدهم العالية . لولا مصر والطلائع المثقفة* للشعب اليمنى لكانت اليمن فى أسر القرون الوسطى حتى هذه اللحظة . لم يدخل المصريون *اليمن* غزاة ، بل انصاراً لثورة يمنية حقيقية شدّ عبد الناصر من ازرها ودفعت العسكرية المصرية الباسلة دماء زكية من أجلها حتى استقرت فى الحكم سلطة وطنية . لم تأخذ مصر شيئا فى مقابل موقفها التاريخى ، وعاد الجيش المصرى إلى بلاده ومازال النصب التذكارى وحكايات المعاصرين تروى تفاصيل الملحمة العظيمة .

هذه ثوابت ناصرية لمن اراد الاحتكام إلى جمال عبد الناصر .

قلت له : لقــد ذهـــبت بنا بعـيـدا ، فنحن هنا الآن نبـحث عن المستقبل . هل نشارك فى صنعه ، أم أنه قيد الصنع والاعداد فى الوقت الحاضر بأيدى الآخرين ؟ وما هو المستقبل الذى يخطط له الآخرون ، وما

هو المستقبل الذى نريده ؟

قال أحد الظرفاء : المستقبل بيد الله . والحقيقة أيضا أن هناك أكثر من مستقبل وأكثر من طرف يخطط ويحلم بتنفيذ ما يخطط له . والعرب من بين هذه الاطراف . وهى فرصة لأقول أننا مازلنا عربا رغم كل شئ . قد تتبدل الافكار حول العروبة والوحدة والقومية وما إلى ذلك ، ولكننا نحن العرب لم نتبدل ، سلبياتنا أكثر من ايجابياتنا تثبت إننا لم نتبدل . تبدلنا إلى الاسوأ بعد هزيمة ١٩٦٧ وتبدلنا إلى الاسوأ بعد حرب ١٩٧٣ وتبدلنا إلى الاسوأ بعد حرب لبنان وبعدحرب العراق وايران . ولكن هذه السيئات تبرهن أكثر من غيرها على اننا عرب . ثقافة واحدة فى التفكير والسلوك . نفسية واحدة وعقل واحد . ماذا تبقى لنكون عربا ؟ نحن عرب بلا شعارات ولا ادعاءات ولا لافتات ولا التزامات . ولكننا عرب مشتتون . ليست «الدول» القطرية هى التى تفرق بيننا ، فالدولة القطرية أكثر تقدما من واقعنا . نحن أكثر تشتتا من القبائل القديمة ، وأكثر تمزقا من الطوائف التى تنتمى إلى اسمائها لا إلى أصولها . لذلك لن يكون مستقبلنا فى ايدينا . ايدينا ليست لنا . واذا كان بعضها لنا فهى متضاربة متصارعة متعارضة لاتلتقى فى قبضة واحدة ذات ارادة .

كان الكلام اخيرا قد انهكه ، ولكن زميله الذى يحاوره فى الجلسة كان على أهبة الاستعداد ، فقال : هذا الحديث الجميل مشحون بالانفعال . دعونا من رومانسية الحلم بصنع المستقبل ، فالمستقبل ليس كعكة تحتاج إلى الدقيق والسمن والسكر ، وانتهى الامر . حتى الكعكة ،

فإن دقيقها أحيانا أو سمنها أو سكّرها يتوافر بقدر وفى نوع يحدد سلفا طعم الكعكة وحجمها الذى صنعناه نظريا فقط . ليست هناك ارادات حرة مائة فى المائة ، ولا ارادة الاقوياء . هناك صراع بين الارادات حتى لو كانت كلها إرادات عربية . وجميع الارادات ليست مستقلة سواء اكانت الارادات العربية أم الارادات الاجنبية ، والمهم أن نكون على «معرفة» بأنفسنا وبالآخرين . والمهم أن نعرف حقا ماذا نريد ، وكيف نحقق هذه النسبة أو تلك مما نريده .

وجاء صوت من آخر «الجلسة» يقول : حين تساءل أحدنا ما المقصود بنحن العرب لا أظنه كان يستفسر عما اذا كنا عاربة أم مستعربة ، وانما كان يقصد - اذا كنت قد فهمت - ان التعرف على الارادة العربية مستحيل من غير الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان ، فهذه الحقوق وتلك الحريات هى التى ستفصح عن الارادة العربية الحقيقية ، ومن دونها فإننا سنعود إلى «الاصلاح» و«الترميم» وليس الى التغيير أو التجديد .

لم يعد سرا ان الوحدة العربية لن تتجسد فى «دولة» من المحيط إلى الخليج فى المستقبل المنظور . أى أن الدولة القطرية هى غاية المراد من رب العباد . ومعنى ذلك أن مايسمى هذه الايام بالنظام العربى الجديد ليس «الدولة العربية الواحدة» . كذلك لم يعد سرا ان الاشتراكية ليست من الرايات الخفاقة هنا أو هناك ، ولم يعد أحد يطمع فى أكثر من «بعض» العدل وليس كل العدل فى توزيع الثروة . ومعنى ذلك أن

ماكان يسمى بالاشتراكية فى الشعارات الحزبية أو الشعارات الايديولوجية ، لن تكون له أية علاقة فى الحلال أو فى الحرام بالنظام العربى الجديد . لايبقى للنظام العربى من جديد سوى أن يكون نظاما ديمقراطيا . انها بطاقة الانتساب الوحيدة الممكنة للعالم الجديد . وأقول العالم الجديد وليس النظام العالمى ، لأن العالم يتجدد بثورة المعلومات والاتصال والوحدة الالمانية والبيت الأوروبى والعاصفة الليبرالية على أوروبا الشرقية اذا شئنا أن نكون جزءا عضويا من هذا العالم أندادا لأطرافه الفاعلين وشركاء فى صنع الحضاره الانسانية من موقع التكافؤ . . فإن الصنعة المطلوبة هى الديمقراطية التى تحفظ لنا القدر الأكبر من ارادتنا واستقلالنا . هذه الديمقراطية هى التى تحقق لنا ذاتنا ووجودنا من غير الحاجة إلى الايديولوجيا والادعاءات الزاعقة شبه العنصرية .

قاطعه الصديق الذى يجاورنى : ان مجرد التفكير باثبات اننا «أمة عربية واحدة» يعنى اننا فى الحقيقة لسنا متأكدين من هذه الهوية . والربط بين هذه الأمة وأية دعوى ايديولوجية ، انما ينفى عن الغالبية الساحقة من العرب كونهم عربا ماداموا بعيدين عن العقيدة السياسية . وهكذا ، فإنه ليس من رباط حتمى بين الأمة والدولة ولا بين الدولة والهوية . والمنقذ من الضلال هو الديمقراطية فعلا ، لأن التعددية تلغى احتكار الحقيقة من جانب واحد .

* * *

كان الغزو العراقى للكويت قد أحيا جدلا قديما حول الهوية

العربية . ولكن الجدل الجديد يحمل فى تضاعيفه ظاهرة سلبية خطيرة حيث ترتبط هذه الهوية بموافقة ضمنية على الطغيان والدكتاتورية . ولابد أن ستالين وهتلر وموسولينى ومكارثى وفرانكو وسالازار وتلامذتهم فى الطغيان قد اسعدهم هذا التبرير العربى الجامع للاستبداد . ولكن هذه الموافقه المضمرة فى بعض صفحات الخطاب السياسى العربى المعاصر تؤكد أن شرائح من المثقفين وفئات واسعة من الشارع الشعبى لا تؤمن فى قرارة نفسها بالديمقراطية ، وانها بالتالى من أهم أسباب الدكتاتورية .

والنقطة الثانية هى أن هذه القطاعات من النخبة والقاعدة سوف تدفع الثمن غاليا ، ربما أغلى من الثمن الذى دفعه الالمان للخطيئة الهتلرية باعتبارهم مسؤولين ضمنا عن الجرائم النازية .

والنقطة الثالثة هى أن احدا لم يربط بين الطغيان فى الداخل والغزو فى الخارج ، فهما وجهان لعملة واحدة هى الاستبداد : ليس الحكم المطلق للفرد وحده ، بل الحكم المطلق للحزب أو الطائفة أو العشيرة أو العائلة . ولو أن الحكم العراقى يريد أن يمد سيطرته فحسب على الكويت ، لما كان هناك ما يدعو لارتكاب جرائم الغزاة ، بل العكس كان المفترض هو بذل الجهد فى اقناع الكويتيين «بالوحدة» . ولكن الغزاة مارسوا الغزو مباشرة وبأكثر معانيه ابتذالا . كان المطلوب هو الغاء الكويت وليس توحيدها مع غيرها .

ممارسة الغزو هى فعل عنصرى أشبه ما يكون بقتل الاكراد فى مذابح جماعية بواسطة السلاح الكيماوى . هذه الابادة المادية أو المعنوية

أو كليهما هى الفعل العنصرى للغزو ايا كانت جنسية الغزاة .

وهنا تأتى النقطة الرابعة والأخيرة ، فإن أحدا لم يربط بين هذا «النوع» من الفكر القومى والفاشية ، بينما هذا الربط هو الذى يفسر جانبا كبيرا مما حدث : القومية بمعنى التوسع القطرى ، والاشتراكية الوطنية بمعنى المساواة الشاملة فى الفقر والقهر تحت اقواس النصر الوهمى والمجد العرقى المزور .

نظام لا يقبل التعميم

نظام لا يقبل التعميم

(أ)

ليس فى «وطننا» العربى نظام يقبل التعميم . أى ليس لدينا النظام الذى ترشحه صفاته الرئيسية بديلا لبقية الانظمة .

هل لدينا أصلا نظام عربى ؟

الجواب الاجتماعى نعم ، فالقبيلة والعشيرة والعائلة مازالت هى الدوائر المغلقة على ذاتها المكتفية بنفسها . لذلك تنهار على التوالى محاولات إقامة «الدولة» ، «الامة» ، «الوطن» . ليس صحيحا أن لبنان فريد فى بابه . انه واضح ، صريح ، مباشر لا أكثر ، نموذج يوجز الآخرين وهو الأكثر تقدما جرى فيه ماجرى ، فكيف الحال بالمتخلفين .

القبيلة والعشيرة والعائلة ، تعنى الدم والعرق والعنصر . لذلك فى البدء كانت العنصرية . ومَضَت لحظة نادرة فى التاريخ العربى . ظهر الاسلام : لافضل لعربى على عجمى الا بالتقوى . ولكن التقوى بعد أربعة عشر قرنا أضحت ازدواجا للعنصرية ، فالعربى إما فى حالة توسع فى الآخر ، وإما فى حالة انكماش عن الآخر ، لايعرف التوازن بينه وبين الآخر . العنصرية فى الحالين سلاح يفتح الآخرين أو ينطوى دونهم . الاتصال بالآخر فى السِّلْم حالة تبعية ، وفى الحرب حالة هيمنة . لاتوازن ، لا تفاعل ، لا حوار . فى العنصرية لا حرية . لاحرية للذات فى حالة الانطواء ، ولا حرية للآخر فى حالة التوسع .

القبيلة والعشيرة والعائلة ، تعنى الجسم الاجتماعى الهرمى التراتبى العسكرى : الذَّكَر (فكرة الدم) فوق الاناث ، الأب «رب» العائلة ، الشيخ سيد العشيرة أو رأس القبيلة . ليس هناك فراغ بين الرب والعباد ولا بين السيد والعبيد . هناك قاعدة فسيحة من أسفل تزداد ضيقا إلى الأعلى . عدة ارباب تتحول إلى عباد كلما انتهى سقف القمة وأصبح قاعدة ترتفع بعده سادة ويمسون بدورهم عبيدا حتى نصل إلى قمة وحيدة داخل الدائرة تتوهم فرادتها فى العالم . ولكن عشيرة أخرى ، قبيلة أخرى لها قمة أخرى توقظ نفسها وغيرها على تعدد القمم فتأتى الحرب بين القبائل . النظام العسكرى يصل اخيرا أو متأخرا إلى الحرب .

العنصرية مادة اللحام فى جسم القبيلة ، فالدم هو خامة التماسك . والهرمية نظام الحكم ، فالعسكرية محرك الوجود .

القبيلة والعشيرة والعائلة العربية تتكلم بلغة السر : الغيب والمجهول والطقس والشعيرة والتعويذة والتميمة والصلاة . الانسانية كلها تعرف الغيب والصلاة فى لحظة التدين . ولكن العرب يعرفون لحظة الكهانة . حتى عندما جاء الاسلام وحطم الأوثان و الوسطاء بين الانسان والله ، اخترع العرب اوثانا جديدة وشجعوا الأولياء والقديسين على الوساطة . ليس فى الاسلام كنيسة . ولكن للعرب كنائس داخلهم وخارجهم ، بالمعنى والمبنى . الكهنوت داخلهم يدعم البنية العسكرية ببنية بطريركية سحرية ، يتوحد فيها الرجل والكاهن ، الاب والشيخ ، وتصبح العائلة كنيسة صغيرة ، والقبيلة كنيسة أكبر . لا تؤثر الزراعة ولا الصناعة ولا التكنولوچيا الحديثة

الا قليلا ، قليلا جدا ، فى العلاقة السحرية بين الابناء والآباء وبين التلاميذ والمعلم وبين المواطنين والحاكم .

كان الحكام القدماء ملوكا وآلهة فى وقت واحد . هناك بنية داخلية كهنوتية لاترى ولكنها كالماس الكهربائى ترسم العلاقات والمشاعر والقيم والافكار ، تتجاوب مع البنية العسكرية للعائلة أو القبيلة ، والبنية الدينية – بالرغم من أن الاسلام يخلو من رجال دين – ولكن الشيخ والامام والمؤذن والمسجد والامام الأكبر والجامع الأنور ، كلها رموز تتجاوب مع البنية الكهنوتية الخفية .

(ب)

لم تسقط الحضارة العربية الاسلامية ، وانما سقط العرب مسلمين وغير مسلمين من عجلة القيادة الانسانية . كان الاسلام الفاتح محررا هنا من الرومان وهناك من الفرس . تلك هى الجغرافيا . ولكن «التاريخ» كان وعدا بتحرير القبيلة من الدم والعشيرة من العسكر والعائلة من الكهنوت . من هذا الوعد انطلق الابداع فى رحاب العقل والحرية . كان الوعد للفقراء بالعدل وللاغنياء بالقوة . لم يأخذ الأغنياء عن «التوحيد» سوى القوة . حين توازت القوة والعدل فى زمن قصير ، انطلقت ابداعات العقل ومنجزات الحرية . وحين توسعت القوة على حساب العدل ضَمُر العقل وانكفأت الحرية على اعقابها . ولأنه لافراغ فى التاريخ فقد كان الآخر على استعداد للنهوض .

كـان التـحـدى الاسـلامـى أحـد دوافـع النهـضـة ، وكـان الابداع الاسلامى من مواد هذه النهضة . ولم تتوقف الحضارة عن خط سيرها الذى أخذ عن اجدادنا القدماء وآبائنا الأولين وقودا للحركة . كانت للحركة شرعيتها من الغايات ، أما نحن فقد انقطعنا عن إرثنا ولم نقبل الآخر . لم يكن الخروج من الاندلس خروجا من التاريخ . ولكننا نحن الذين وحدنا بين الفتح والتاريخ . فقدنا ركائز نهوضنا – العقل والحرية – ورفضنا الاعتراف بالنتائج فاستحالت الاندلس كالحضارة العربية – الاسلامية كلها حلما ونشيدا وصلاة للماضى .

لم تسقط الحضارة العربية الاسلامية كسقوط الامبراطورية الرومانية ، ولم تنهض الحضارة العربية الاسلامية كنهضة أوروبا (والغرب عامة) . لسنا نسخة من سقوط الآخر ، ولسنا مسخا من نهوضه . كانت الايديولوچيا – وربما لاتزال – أقوى عناصر الترجيح فى البنية الاساسية لحضارة الاسلام ، وكان الاسلام أقوى عناصر البناء فى وحدة العرب وتأسيس قوميتهم . ولكن هذه الايديولوچية كانت تفعل فعلها الايجابى حين ترتبط بقاعدة اجتماعية من المستضعفين وبضمانات للحرية فى الاجتهاد . وتفعل فعلها السلبى حين تنعزل عن هذا الارتباط وذاك فتستحيل ملاذا من المجهول – المعلوم ، وسوطا فى آن واحد بأيدى الطغاة . وكانت فترات السلب ولا تزال اطول ، فتجذرت ملازمة الفقر للطغيان . واستحال السقوط ثباتا أو مايشبه الثبات لمجرى الانحطاط .

الاقتصاد فى نهضة الغرب أقوى عناصر الترجيح لنهضته

وسقوطه علـى السواء . وسواء أكان الأمر تأسيسا للامبراطوريات أو غـزوا للآخرين ، فإن الاقتصاد المباشر هو الذى يحكم حركة التطور . وعندما بدت الأمور داخل أوروبا كما لو أن الايديولوچية هى صاحبة السلطة ، فإن المؤسسة اللاهوتية تحولت من أحد ابوابها إلى محاكم التفتيش ، ومن الباب الآخر إلى كنيسة اقتصادية تبيع القراريط فى الجنّة مقابل صكوك الغفران على الأرض . تلك هى العصور المظلمة أو القرون الوسطى أو السقوط الذى اخفقت فيه الحروب الصليبية ولم تستطع اوروبا الاستيلاء على الشرق .

اما النهضة فارتبط فيها الاقتصاد بنوع آخر من الفتوحات : فى الطبيعة والكيمياء والجغرافيا . ووقع الصدام الأكبر بين الكشوف الجديدة والنص «الايديولوچى» المقدس . كانت صورة العالم تتناقض يوميا مع هذا النص . وكانت المصالح الجديدة تتناقض يوميا مـع سلطة النص . هكذا ارتبطت وتلاحقت الثورات التاريخية فى المعرفة : ثورة العلم والتكنولوچيا والفلك والعلاقات والقيم والقومية والوطن . وتحللت أنماط وقوالب وانساق ، واختفت أفكار وعواطف ومعايير .

هكذا ولدت البرجوازيات القومية فى الغرب ، والديمقراطية ، والليبرالية ، والعلمانية ، وحقوق الانسان ، وغير ذلك من مفاهيم «العصور» الحديثة . . فليس هناك من عصر حديث واحد ، وانما هناك عدة عصور تأسست فى خضم الولادة العسيرة للمفاهيم الجديدة من الصدام التاريخى بين الاقتصاد والايديولوچيا .

فـى بلادنا كـانت الايديولوچيا ومـاتـزال سـيـدة المفـاهيم سـواء أكانت الايديولوچيا الدينية أو الايديولوچيات السياسية الحديثة المتمسح اغلبها فى الدين المتمرد أقـلّها عليه والمتردد بينهما فى أقل القليل . بل إن أكثر الايديولوچيات خروجا على الدين ، الماركسية ، ظلت فى الصميم بنيـة دينيـة . هكذا تشـابهـت المقـدمـات والنتـائج بين مـخـتلف الايديولوچيات العربية مـع الايديولوچيا المركزية ، المحركة ، الحاضرة دوما كنسق وكبنية : اليقين ، التسـليم ، النظرة الاحادية ، الادعاء بمعرفة الحقيقة كلها ومن جميع جوانبها مـرة واحدة وللابد ، الاطلاق . وقد انبنى علـى هـذه المركزية الايديولوچيـة المحـركـة لغيرها : الخـوف وليس الشـك ، التبرير وليـس التنظير ، التـوفيق وليس التركيب ، ما يسمى الوسطـية والاعـتدال والحـياد وغيرها مـن مصطلحات «العمل» السياسى المقصود بها المناورة والالتفاف والتنازلات المتبادلة والحذر والتجنب والهـرب .

ولا علاقة لهذه المصطلحات الفضفاضة «المرنة» بالفكر والابداع والمبادئ . وهى لا تتناقض مع «الجمود» و«الشكلية» و«السطحية» . لذلك تمتلئ السياقات الفكرية العربية لاتجاهات واجيال وشخصيات متباينة بأدوات الجـزم : لاشـك ، لاريب ، مـن المؤكد ، بالقـطع . وتسـرى هـذه الادوات على السياق ونقيضه فـى وقـت واحد . نادرا ما نستخدم «قد» بمدلولها الاحتمالى ، بل نحوّلها بقدرة قـادر إلـى أداة تاكيد هى الأخرى . نادرا ما نسـتخدم «ربما» الا مـن قـبيل التمـييع المقصود

للمعنى . ونادرا ما نستخدم تعبير «من المرجع» الا لتوجيه المعنى فى اطار سابق على تشكله . الايديولوچيا الدينية بنية ركزية سواء امتلأت بالدين أو بغيره من انساق الفكر والقيم والجماليات ومن ثم تحكمت هذه البنية فى آليات السلوك وضوابط الافعال وردود الافعال .

(جـ)

ليس هناك سبب أول أو سبب وحيد ولا من سبب فرعى أو سبب نوعى . بل إن كلمة «سبب» ذاتها تحتاج إلى مراجعة وتدقيق . ربما كان الادق هو أن ثمة نشأة وسياق وتوجهات شاركت فى تأسيسها وصناعتها وصياغتها من عناصر داخلية وأخرى خارجية : من داخل الفكر ومن خارجه فى المجتمع ، من داخل الجغرافيا ومن خارج المكان ، من داخل التاريخ ومن خارج الزمان . اللغة ، الاسطورة ، الدين ، الصحراء ، الماء ، الرعى ، الصيد ، الفتوحات ، السيف ، الخيل ، المرأة ، الدم ، الشِّعر ، وغير ذلك من آلاف المفردات الجذرية التى توجز عالما عربيا اسلاميا خلا من الصدام بين النص والكشف وبين النص المقدس والاقتصاد غير المقدس . انه العالم الذى تمّت فيه الفتوحات بالكلمة والسيف ، وكان الاقتصاد هو الثمرة . . على النقيض من الفتوحات الأوروبية الأولى التى تزاوج فيها العلم والاقتصاد ، وكانت الكلمة هى الثمرة . لذلك بقيت ايديولوچيا الكلمة العربية الاسلامية مقدسة بمنأى عن أى صدام أو أحتكاك ، واحتفظت لها على مدى العصور بدرجة عالية من الاستقلال على

أى «تطور» فى الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة .

لم تكن لدينا أية كشوف أو فتوحات فى العلم النظرى أو التطبيقى من شأنها الاصطدام بالايديولوچيا السائدة . لم تكن لدينا الاختراعات أو الابداعات فى الصناعة أو الاقتصاد من شأنها الاصطدام بالنص المقدس . لذلك بقى النص سلطة فوق وخارج كل سلطة . وباسم النص تهيكلت السلطة فى مؤسسات لم ينص عليها . الايديولوچيا جعلت منه الغائب – الحاضر ، وتحولت به عن الذاكرة المدونة إلى الشعور الجمعى . استحال النص ايقاعا ومخيلة اختلطت فيها النصوص القديمة والمستجدة . ليس من نص نقى . احتوت الايديولوچيا النص وتجاوزت به الحروف والكلمات والاوراق . والمستحيل نصاً أضحى ممكنا : ليس من كهنوت مكتوب أو منطوق فى الاسلام ، ولكن الحكم باسم الاسلام جسَّد الايديولوچيا المجردة – الحق الالهى فى السلطة – فى كهنوت الخلافة . وبالرغم من سقوط الامبراطوريات الأموية والعباسية والعثمانية ، الا أن البنية الاساسية للسلطة الكهنوتية بقيت تمارس اسرارها الاجتماعية والسياسية والثقافية . ترسخت الاوتوثيوقراطية ، أى الحكم المطلق للفرد والنسيج التراتبى للمجتمع فظلت العشيرة والقبيلة سارية المفعول .

ومن صميم هذا الزواج غير المتكافئ بين السلطة والمجتمع غير المدنى ولدت الشرعية المتوارثة ، سواء بالانتساب العرقى إلى «السادة» من «الاشراف» آل بيت الرسول – مصدر الوحى ومؤسسة العقيدة – أو بالانتماء إلى المؤسسة العسكرية ، سيف الايديولوچيا . وفى الحالين كان

«القمع» جزءا لا ينفصل عن الفكر والشعور ، جزءا من «الطبيعة» لا من الضرورة ، فى صميم آليات الفرد والمجتمع . لذلك تولد التناقضات التى لاحدود لها بين التمرد والانضباط . ولكن التمرد ثقافى فى الاغلب ، قَلِق ومتردد وعابر أحيانا . وهو يزيد من هول التناقضات ويضيف اليها : التمرد على الاب أو المعلِّم أو الحاكم ، والالتزام بسلّم القيم الشائعة عند أبسط فلاح أمِّى فى أبعد قرية عن المدينة . تدريس أرقى العلوم الطبيعية أو الانسانية صباحا فى الجامعة والمشاركة مساء فى تحضير الارواح . تحريض المرأة على التحرر بشرط عدم الزواج منها . والتعرف على عقول نادرة للنساء فى العمل أو خارج الوطن ، ثم التوجه إلى ريف الاجداد بحثا عن «ام الابناء» . المناداة بأقصى درجات الحداثة والسلوك وفق أقصى درجات التخلف . تجزئة الحرية ، تجزئة العدل ، تجزئة المساواة . انفصام بلا حدود فى الشخصية . ليست شخصية «المثقف» وحدها . بعد شيوع «استخدام» التكنولوچيا من جانب مختلف الطبقات والفئات والطوائف ، أمست الطائرة والسيارة والتليفون والتليفزيون وكافة وسائل الطب والزراعة والهندسة : ثقافة يومية تتعارض مع التكوين القيمى فى داخل الداخل . لذلك يلجأ «المثقف» بوعى أو دون وعى إلى فصل «الآله» أو «الماكينة» عما تجسده من فكر وتاريخ ، ويلجأ المثقف وغير المثقف إلى ترديد القول بأن «النص» يشتمل على كل شئ من الازل إلى الابد ومن الالف إلى الياء . ونرتبك حيارى أمام «الآخر» الذى يقهرنا أحيانا بأدوات «العلم» ونحتاج منه أحيانا إلى مقومات «التمدن» . ويرتد بعضنا إلى الوراء

هلعا ينشد الملجأ الآن فى احضان الماضى ، ويقفز البعض الآخر إلى «هناك» ظنا منه انه يستطيع أن يكون واحدا «منهم» . كلاهما وهْم يثمر النقيضتين : عقدة الاستعلاء باسم السلَف الصالح ، أو الشعور بالدونية . ولاتوازن .

ويبقى العالم الاسلامى دارا للحرب المستمرة ، غزوا ودفاعا . ولا استقرار .

كانت المداخلة الاستعمارية للغرب قد افضت إلى الولادة المشوّهة الممسوخة للهجين القادم القادر على الموت الطويل والحياة القصيرة . «حياة» تخلو سلفا من مقومات التكافؤ . وكان دور الغرب حاسما فى أن يكون هذا «الهجين» نموذجا بدائيا لمجتمع الاستهلاك المزدوج : قوانين السوق وقيم البداوة . لذلك كان انحياز الغرب مطلقا لقوى التخلف عن «العصر» كل عصر ، ظهيرا مدججا بأقوى الأسلحة للدكتاتورية والطغيان . على مدى قرنين كان الغرب الحديث والمعاصر أقوى الاسباب والنتائج للسياق الاستبدادى فى «العالم الثالث» عموما ، وعالمنا العربى - الاسلامى خصوصا . كان الغرب ومايزال هو الذى يزرع ويحرس اعتى الدكتاتوريات . يحاضر النخبة صباحا عن الحرية ، وفى ظلام الليالى السوداء يعد الانقلابات ويطرز ثياب العسكر بالنياشين الملونة . يحاضر الصفوة عن العلمانية ، وتحت الأرض وفوقها يخطط وينفذ أكثر أشكال الكهنوت تخلفا وفقا لكل دين ، وأكثر تجليات الطائفية عنصرية طبقا لكل مذهب ، وأكثر الدعوات السياسية تمسحا فى الدين ، لتفكيك أواصر

الجـمـاعـة هنا وهناك . ولا يتـورع فى هذا السـيـاق من أن يكون أغنى اصحـاب الاسـهم فى شركـات «الـدول» الدينية ، و«اسـرائيل» نموذجـهـا الأوفى .

هذا هـو الغـرب العلمـانى . وهو ذاته الغـرب الديمقـراطى الذى حطمت أجهزته السرية والعلنية أكثر الديمقراطيات قدرة على النمو واحلّت مكانها ابشع نماذج الطغيان . من أجل النفوذ والثروة والهيمنة كان الغرب ومـا يزال ممسكا بـاطراف هذه «الرسـالة» . ولكن هذه الرسـالة لاترادف الحضـارة «الغـربيـة» . هناك اضـافـة غـربيـة مـؤكدة إلى الحضـارة التى شـاركت الانسـانيـة فى بنائها . العرب والمسلمـون شـاركوا أكثر من مـرة . الأولى من مصـر القديمة وبابل وآشـور وفينيقـيـا ، والثانية هـى الحضـارة العـربيـة – الاسـلامية فى ذروة ازدهـارها . نحن شركـاء أصيلون فى بناء الحضارة الانسانية الحديثة ، من دون استعلاء أو شعور بالدونية .

ولكن الاطراف التى تعاملت ومازالت تتعامل مع الغرب والعالم هى صـاحبـة المصلحـة والحظوة فى اجـتـذاب الغـرب الاسـتـعـمـارى أو الغـرب الحضـارى . وقوتهـا الاقتـصـادية – الاجتمـاعية – السياسية ، هى التى تحدد اسلوب الصراع مع الأول وأسلوب الحوار مع الثانى .

واقع الأمر أن الكفة الراجحة إلى الآن تفضل التعامل الاستعمارى مع الغـرب الاسـتـعـمـارى الذى يحـمى دكتـاتوريتـهـا ويذود عن كـهنوتهـا وطائفـتـيـهـا ، ويرضى غـرور عنصـريتـهـا التى تنطوى فـى العـمق عـلى احسـاس حـاد بالنقـص وشـعور مبتذل بالدونية . انه يحـرس مصـالحـهـا

الصغيرة العابرة حفاظا على مصالحه الكبيرة البعيدة المدى .

(د)

وطننا العربى مقسم بالعدل والقسطاس بين الجنرالات والكهنوت . والحقيقة ان الجنرال – الكاهن شخصية واحده ، فالخليفة المعاصر هو الحاكم العسكرى أيا كان الزى الذى يرتديه .

والمجتمعات العربية فى أكثر نماذجها تمدنا ليست فى صميم قوامها الا قبائل وعشائر وطوائف بدءا من العائلة التى يحكمها الرجل الأكبر إلى المدرسة والجامعة وانتهاء بالوظيفة . بذرة غير ليبرالية من الأصل .

ولكن تأملوا هاتين الظاهرتين : العسكريون يحكموننا والهزائم مستمرة . والاديان والمتدينون يسيطرون ، بينما الانحطاط الاخلاقى فى أعلى ذراه .

اين المفر ؟

(٢)

من اخطر الظواهر التى انكشف عنها الغطاء فى أزمة الخليج أن بعضا من أهم الاعمال الثقافية الكبرى لم يكن تعبيرا أصيلا عن الواقع المتغير ، أو أنه لم يكن تعبيرا صادقا عن اصحابه . لقد استأثرت ثلاثة موضوعات باهتمام المثقفين العرب خلال السنوات العشرين الاخيره هى : الديمقراطية ، والتنمية ، والوحدة العربية . وقد تأسست مراكز للابحاث ودور للنشر ومنابر للرأى ، وانعقدت ندوات ومؤتمرات وخططت مشاريع لهذه المحاور الثلاثة . ومع ذلك ، فإننا نلاحظ أن هذه المحاور فى التطبيق لم تنل حظا من المصداقية سواء بسبب بعدها عن المقومات الأساسية لحركة الواقع العربى المعاصر ، أو بسبب بُعدها عن الفكر المكبوت للمثقفين أنفسهم .

كان اتجاه بعض المؤسسات أو مصادر التمويل هو الذى ينحرف بالمثقفين من آليات التفكير إلى آليات التوصيف والتشخيص ، فتحولت اغلبيتهم عن دور المفكر إلى دور الخبير . وليس فى ذلك من ضير لو أن الخبرة توازنت مع الفكرة ، أو أن الوصف الخارجى للظواهر لم يطغ على التحليل والتقويم . ولكن الذى حدث هو أن التشخيص طغى على الابداع ، بل وتلون إلى هذه الدرجة أو تلك بالوان المصالح الضيقة العابرة المباشرة ، والامانى الأكثر ضيقا . وفى الجانب الآخر كانت الايديولوجيا هى التى تتحكم فى زاوية الرؤية والقيم المعيارية .

هنا وقع الانفصال بين «الثقافة» والواقع ، وبين المثقف والقدرة على التأثير فضلا عن التغيير .

لم يحدث من قبل أن كانت صفة «العربى» ملازمة لمنابر الرأى العربية كما حدث خلال العقدين الاخيرين : المستقبل العربى ، الوطن العربى ، الكفاح العربى ، الكاتب العربى ، شؤون عربية ، كل العرب . . الخ . ولم يحدث من قبل أن أصبح العنوان شبه الثابت للمثقف العربى هو الطائرة ، من ندوة إلى مؤتمر ومن عاصمة إلى أخرى . وبدأ يحدث «التراكم» الثقافى المطلوب : مكتبة كاملة حول الاسلام والمسلمين ، وأخرى حول العرب والعروبة ، وثالثة حول التنمية والاستقلال ، ورابعة حول السلاح والعسكرية وخامسة وسادسة . . الخ . ومع ذلك ، فقد كان «الواقع» يجرى على النقيض من التفكير بالامانى أو التفكير بالاموال : مجزرة ايلول الاسود فى الاردن ، حرب لبنان ، كامب ديفيد ، الاجتياح الاسرائيلى للبنان وحصار بيروت ، حرب العراق – ايران ، واخيرا الغزو العراقى للكويت . وخلال ذلك كله كانت مذابح حقوق الانسان العربى على قدم وساق .

ولم يفلح أى توصيف للواقع العربى أن يوحى مجرد الايحاء بأى حدث من هذه الاحداث . حتى الاهدار الشائن لحقوق الانسان ، كان هناك من يبرره لهذا النظام ضد النظام الآخر ، أو من ينكره هنا لحساب مكان آخر . ولم يحظ أى طغيان بالتوصيف المحايد قبل أى تحليل أو تقويم . ولم يحظ أى طغيان فى العالم بمثل التعتيم والتضليل واحيانا التمجيد

الذى حظى به الطغيان العربى . وكان هذا الطغيان هو الذى حجب عن أعين المستقبليين العرب الكوارث الكبرى من هزيمة ١٩٦٧ إلى غزو الكويت ١٩٩٠ . وهو نفسه الطغيان الذى حجب القدرة عن المثقفين العرب فى صنع المستقبل .

كانت هناك منهم النماذج التى استشهدت فى المعتقلات والمنافى ومستشفيات الامراض العقلية . وكانت هناك منهم النماذج التى قاومت بالصمت ، بالهجرة إلى الداخل . وكانت هناك منهم النماذج التى انكسرت تحت وطـأة التهميش والغاء «الدور» فتحولت عن الفكرة إلى الخبرة . ولكن الطغيان تمكن بفضل التخلف المحلى وتغييب «الرأى العام» ، وبفضل التحريض الخارجى والمباركة الدولية للقمع والشعارات المزورة ، من تحنيط المبادئ الديمقراطية فى صياغات ستالينية أو أناشيد مكارثية . وتمكن كذلك من قيادة التنمية على نحو يحقق أعلى وأسرع معدلات الربح للمقاولين والسماسرة والمهربين ، فلم تصل ثمارها إلى الوطن أو المجتمع أو الأمة . وتمكن اخيرا من تحويل الوحدة العربية إلى أغنية تسبّح بحمد العروبة والاسلام وتغطى بضجيجها على الافعال العنصرية والطائفية والعشائرية جنبا إلى جنب مع الافعال الامبراطورية - أو التوسع القطرى والهيمنة الاقليمية - أن كان ذلك ممكنا .

والامثلة لاتحتاج إلى حصر ، ولكن الغزو العراقى للكويت هو «النموذج» . وكما أن «المفاجأة» كانت من نصيبنا فى هزيمة ١٩٦٧ أو فى مجزرة ايلول الاسود أو فى حرب لبنان أو فى كامب ديفيد أو فى حصار

بيروت ، كذلك كانت المفاجأة من نصيبنا فى أزمة الخليج . ولا أقصد المفاجأة لعامة المواطنين ، وإنما أقصد مفاجأة الخبراء من خاصة المثقفين . ولايخلو من المغزى أن الدراسة الأهم والأكبر للمستقبل العربى ، وقد اجراها مركز علمى رفيع المستوى ، لم تذكر فى سيناريوهاتها الثلاثة احتمالا واحدا حول امكانية غزو العراق للكويت . والسبب هو أن هذه الفكرة كانت من «المحرمات» ، فالغزو يقترن بالاجنبى ، والسيادة القطرية للدول العربية من «المقدسات» التى لاتمس . وحين فكر عبد الكريم قاسم فى ضم الكويت قامت عليه الدنيا العربية ممثلة فى أقوى واشمل رموزها : جمال عبد الناصر . وتراجعت الفكرة على الفور إلى أعماق اللاوعى الذى ندعوه خطأ ببئر النسيان .

لقد تغلبت الايديولوجيا وشعارات التمويل على أدوات التوصيف الموضوعى والتشخيص العلمى ، بحيث كان التفكير بالامانى أو بالمصالح سيد «البحث» أو الدراسة . كانت الرغبة تضمر التوجيه فى التصوير «المحايد» للواقع من داخله ومن خارجه ، فأقبلت النتائج - أى ملامح المستقبل - نسخه منقحة من الامانى وترشيدا وقائيا للمصالح . ولم يكن لهذا أو ذاك أية علاقة بالحركة الخفية للواقع أو الحركة الظاهرة للوقائع . وانما اختفت «الاسئلة» أمام الزحف المكثف للاجوبة الجاهزة سلفا .

كان السؤال المركزى الغائب أو المغَيب هو : اذا كانت التنمية حقا هى الهدف الاسمى ، فهل من علاقة بين التنمية والديمقراطية من ناحية ، وبين التنمية والوحدة العربية من ناحية أخرى ؟

ولأن الغزو العراقى للكويت هو أحدث «الحالات» التى فاجأتنا ، على صعيد الفكر والممارسة ، فإنه لابد من القول بأن السنوات السبع الأولى من نظام ١٩٦٨ العراقى قد حملت من مؤشرات «التفاؤل» ما يرتقع بالجواب المثلث على السؤال المركزى إلى مستوى التحقق : تأميم النفط وما استتبعه من قطاع عام ، حكم ذاتى للاكراد ، جبهة وطنية متعددة الاحزاب ، اتفاق الجزائر حول شط العرب .

بموجب هذه الانجازات «نسينا» أو تناسينا أو رغبنا فى التناسى أو كانت لنا مصالح فى نسيان الطابع الانقلابى - العسكرى لحركة ١٩٦٨ . وقد كانت العسكرية الناصرية وماتزال أرقى أشكال التغيير العسكرى للمجتمع ، ومع ذلك فقد منيت بابشع الهزائم العربية فى العصر الحديث . كيف يكون الأمر مع الانظمة العسكرية «الجديدة» التى اعادت انتاج الناصرية تحت مسميات أخرى وفى أزمنة مغايرة اقليميا ودوليا وفى أمكنة مختلفة تمام الاختلاف عن مصر وتاريخها ؟

فى محاولة الجواب نقول إن هذه الانظمة تعيد انتاج النهايات دون المقدمات والسياق ، فهى تكرار لمقومات الهزيمة وأهم أركانها : عسكرة المجتمع أو الطغيان . ومن ثم فلابد أن تنفرط العلاقة بين التنمية وكل من الوحدة العربية والديمقراطية .

وهكذا تخلت الشعارات عن الواقع العراقى بالتدريج ، فانتهت الديمقراطية بضرب التعددية الحزبية والمنابر المستقلة والغاء الجبهة واختفاء الخصوم السياسيين فى السجون والمقابر والمنافى . وانتهت

اتفاقية الجزائر إلى الحرب مع ايران . وانتهت التنمية إلى تشييد صارم لمجتمع عسكرى . وانتهت الوحدة العربية إلى غزو الكويت .

و«الغزو» ليس مجرد الاقتحام العسكرى ، وإنما هو فضلا عن ذلك وسائل وغايات . الالحاق والضم هو أسلوب الفتح وليس الوحدة . الاقتلاع والنزوح القسرى هو اسلوب الغزاة فى التوسع القطرى والهيمنة وليس توحيد الامة . ما علاقة توحيد الوطن - اذا صدقت النوايا - باذلال المواطن واغتصاب خصوصيته ؟ العلاقة أنه ليس توحيدا بل غزوا ، هو امتداد طبيعى لعسكرة المجتمع الاصلى . أى أن الطغيان المحلى هو الاصل ، والغزو الخارجى هو الفرع .

لم تتوقف اشتباكات الحدود بين كثير من الاقطار العربية ، ولم تلغ نزاعات الحدود بين الغالبية الساحقة من هذه الدول ، أما الغزو فشئ آخر يحتاج إلى عدة شروط : توجيه التنمية نحو تشييد مجتمع عسكرى ، الخوف الدائم للانقلاب من انقلابات مضادة ، الحاجة المستمرة إلى الشرعية لتثبيت السلطة ، اشاعة جو المؤامرة وخلق الخصوم أو اختلاقهم ، المناخ البوليسى ، شخصنة السلطة ، الحرب .

ولعلها أغرب الحروب تلك التى دارت رحاها بين العراق وايران ثمانى سنوات متصلة ، فقد بدت اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ وكأنها تغلق الملف المتوتر بين البلدين ، ثم بدأت الحرب بعد خمس سنوات بالغاء الاتفاقية من طرف واحد هو الطرف العراقى الذى «انتصر» بقبول ايران لوقف اطلاق النار دون شروط . ولكن العراق تنازل عن هذا الانتصار لحظة غزوه

للكويت ، وعاد إلى نقطة البدء مع ايران : اتفاقية الجزائر ، وكأن شيئا لم يكن . غير أن الشئ الذى كان ، هو الغزو أو الحرب الجديدة . الأهم هو استمرار حالة الحرب سواء أكان موضوعها شط العرب أم الكويت . ولا بأس فى الحالين من خطاب أيديولوجى يبرر القمع ويضمر البقاء فى السلطة . ولابد أن يتناقض سطح الخطاب من مرحلة إلى أخرى ، فالايرانيون هم الفرس والمجوس فى الماضى القريب . أما الآن فالزعيم ينحدر من سلالة الرسول الكريم (ص) ، وهو يضيف «الله أكبر» إلى العَلَم مغازلا الاسلام السياسى الذى كان يناهضه بالامس . اما المضمر فى الخطاب تحت السطح فهو العنصرية قرينة الطغيان : بدءا من محاولة ابادة الاكراد بالسلاح الكيماوى وانتهاء بمحاولة الغاء الكويت .

وليس أمام هذا الطغيان سوى الحرب المستمرة ، ايا كانت الدوافع المباشرة ، فتبريرها والغاؤها من الممكنات المستمرة أيضا . والاهم هو هذه الحرب التى تبدد موارد التنمية بصورة دورية ، ولكنها وحدها باسم «الوطن» تؤمم الحريات وحقوق الانسان وتضع الخصوم السياسيين فى مأزق الاختيار بين «الخيانة العظمى» و «الولاء الاعظم» . وفى ظل تأميم الحريات وتغييب الخصوم تستمر سلطة الحكم المطلق من دون الحاجة إلى أى نوع من انواع الشرعية . بل إن حكم الطغيان نفسه يصبح مصدرا «للشرعية».

وقد كان انقلاب بكر صدقى عام ١٩٣٦ هو أول انقلاب عسكرى عراقى . وتمكن انقلاب ١٩٥٨ من اكتساب شرعية ثورية عبر المباركة

اليسارية العراقية والعربية والدولية . ولكن الانقلابات العسكرية لم تتوقف منذ ذلك الوقت ، أشهرها انقلاب ١٩٦٣ ثم انقلاب ١٩٦٨ . هذا هو الرصيد من الحكم العسكرى للعراق . ولكنه رصيد من التحولات العنيفة غير المستقرة ، ومنذ ١٩٦٨ شاع القول بأن الحزب هو الذى يحكم المؤسسة العسكرية وليس العكس كما هو معروف عن اقطار أخرى . ولكن الحقيقة كانت على النقيض تماما ، فقد تعسكر الحزب فى الطريق إلى عسكرة المجتمع . وليس من قبيل الصدفة أن يصبح الرجل الأول صاحب الأصول المدنية والحزبية عسكريا . والرئيس فى جميع انحاء العالم هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولكنه «لقب رسمى» يختلف عن الذى يأخذه مأخذ الجد فيصبح جنرالا يخطط ويقود كأى قائد عسكرى محترف .

هذه النقلة النوعية من صفوف المدنيين إلى الصف العسكرى هى دمج الشريحتين فى سلطة «عسكرية» واحدة . هكذا يرتدى اعضاء الحكومة وكبار رجال الدولة الزى العسكرى ، ليس من قبيل التظاهر ، وانما دليل على الاندماج الفعلى . ومن ثم يصبح الجيش الشعبى ، هذه الميليشيا الحزبية المدربة والمسلحة ، من أهم اجهزة «الاندماج» . وتصبح المخابرات من جهة والحرس الجمهورى من جهة أخرى عمودا فقريا للحكم العسكرى ، وليس الحزب كما قد يُظن .

ان الذين هنأوا ، العراق دائما - ولهم العذر - بالجيوش الكبيرة التسليح المكثف ، لم يدرسوا علاقة هذا الجيش بالغايات . ما هى «الرسالة» ؟ . ليست هناك أدلة كافية على أن تحرير فلسطين هو هذه

الرسالة . ليست هناك أدلة من التاريخ المعاصر ولا من السياسة المعاصرة . أما التاريخ فيشهد ان هذا الجيش قد استخدم أولا فى قمع الاكراد ، وثانيا فى محاربة ايران ، وثالثا فى غزو الكويت . ولاريب فى أن الجيش العراقى مؤسسة عسكرية وطنية ، ولكن التوظيف السياسى لم يكن دائما فى المستوى القومى الذى تطمح اليه هذه المؤسسة . إن تكييف أوضاع الجيش مع فكرة الدمج المدنى - العسكرى ، كانت غالبا على حساب الامانى القومية لهذا الجيش العربى . وهو من هذه الزاوية قد تعرض للقهر والاكراه على نحو ما ، لا من الحزب ، وإنما من التنظيمات الامنية والمليشيات الرديفة . لذلك كانت فلسطين بعيدة عمليا عن غايات هذا الجيش .

سياسيا كان العراق فى طليعة الذين دعموا تحرك منظمة التحرير الفلسطينية نحو الحل السلمى والاعتراف غير المتبادل باسرائيل . وبينما كانت مصر مجرد وسيط بين المنظمة والاطراف الدولية ولا تتدخل فى الشأن الداخلى الفلسطينى ، كان العراق هو المطبخ السياسى للقرار الفلسطينى . وهو مطبخ «الاعتدال» الذى كان يوصف به موقف مصر والمواقف الفلسطينية والاردنية والعراقية . ما الذى يمكن أن يطرأ على هذه المواقف حتى تتحول إلى الراديكالية ؟ . لاشئ . ومن ثم فالشك يجب أن يحيط هذه الراديكالية . لكل خطاب ظاهر وباطن . واذا كانت الراديكالية الفلسطينية هى ظاهر الخطاب العراقى الرسمى فى مناخ الحرب ، فإن باطن هذا الخطاب ليس كذلك فى الازمنة الاقوى والاشمل ،

أزمنة السلم . ليست هناك غايات للحرب وأخرى للسلم ، وانما هناك غايات واحدة تختلف وسائلها فقط .

وقد كانت هناك غاية معلنة للعراق الرسمى حتى منتصف السبعينات : هى بناء نموذج رائد فى المنطقة ، تشكل التنمية عموده الفقرى ، والديمقراطية أحد جناحيه والوحدة العربية جناحه الآخر ، بهما يحلق فى السماء العربية . وكانت هذه «الغاية» هى التفسير الذى تقدمه القيادة العراقية للحرب مع ايران «التى ارادت أن تضرب النموذج» فالحرب بهذا المعنى كانت حتمية . ولكن الواقع كان قاسيا فى نسف هذا الادعاء من اساسه ، لأن تصفية الديمقراطية تصفية جسدية اليمة وتصفية فكرية بشعة ، وكذلك ضرب أية محاولات للوحدة وذبح اصحابها على «وجبات» بتهمة التآمر ، كان المقدمة لوضع التنمية - بغير جناحيها الديمقراطى والعربى - على الطريق العسكرى إلى الطغيان : سلطة بلاغاية ، وحكم بلارسالة إنهـا بالرغم مـن كل الديكورات ، سلطة بلا غاية ، وحكم بلا رسالة . إنها بالرغم من كل الديكورات سلطة بلا شرعية .

واذا كان الغزو عموما هو عمل من اعمال الاستقواء وتوسيع رقعة الهيمنة والاستغلال الاقتصادى والسياسى ، فإن الغزوات القديمة والحديثة كانت تتخذ لنفسها براقع من الغايات المعلنة ، الا الغزو العراقى للكويت فهو عار تماما من أية «مبادئ» يزكى بها نفسه عند أهل البلد . كان الاسكندر الاكبر يحمل تعاليم ارسطو ، وكان بونابرت يحمل شعارات الثورة الفرنسية . أما هتلر فكان يحمل «العرق الآرى» . والغزاة الصهاينة

حملوا «التوراة» . والعراقيون المعاصرون ليسوا من عرق أرقى بين الاعراق العربية الأخرى ، ولاهم يدّعون ذلك . وهم ايضا ليسوا أصحاب كتاب آخر غير القرآن الكريم ، وهو كتاب بقية العرب المسلمين . وهم لا يحملون اية «رسالة» حضارية يتفوقون بها على غيرهم فى الديمقراطية مثلا أوفى حقوق الانسان . انها سلطة لاغاية لها سوى الاستمرار الفردى والعشائرى ، وليس الحزبى أو حتى العقائدى ، فى الحكم . لذلك ، فهى سلطة غازية لبلاد اصحابها أولا ، ولبلاد غيرهم فى المقام الثانى .

إنه الغزو فى الحالين ، ولكننا ندعوه بالطغيان حين يكون فى الداخل ، وندعوه بالاحتلال حين يكون خارج الحدود . والعلاقة بينهما أكثر من طبيعية ، بل وحتمية اذا توافرت الامكانات . امكانات القمع الداخلى هى ذاتها امكانات الغزو الخارجي : عسكرة المجتمع فى الحالة الأولى ، والحرب فى الحالة الثانية . وهما وجهان لحالة واحدة هى الطغيان .

وقد كان هذا النموذج حاضرا فى الواقع حافلا بالوقائع طول الوقت أمام أعين الباحثين عن المستقبل العربى الذين عنوا عناية فائقة بالتوصيف والتشخيص دون التحليل والتقويم . ولكن الايديولوجيا ومصادر تمويل مراكز الابحاث والمنابر والمؤتمرات حجبت عنهم الخصائص المميزة لأنظمة الطغيان التى لاتكتفى باستنزاف شعبها وابتزازه بل تتجاوز حدودها فتغزو الآخرين فى عقر دارهم .

لم نستكشف جذور العلاقة بين الديمقراطية والتنمية والوحدة العربية . وانفصمت عرى الترابط بين العناصر الثلاثة فاكببنا على رؤية

كلٌ منها بمعزل عن الأخرى . وانكفأنا على قراءة كلٌ منها فى النصوص المكتوبة ، وليس فى الواقع الحى . لذلك خدعت بعضنا الشعارات ، أو أن هذا البعض قد استسلم للخديعة . وكانت أوليات خداع النظر هى الظن بأن الخبرة لاتعوزها الفكرة ، وأن الوصف ليس مشفوعا بالتحليل ، وأن التشخيص هو «العلم» وأما التقويم فهو انحراف .

لم تكن تصفية الطلائع القادرة على الفحص والتمحيص والنقد والتوجيه مجرد تصفية جسدية ، وانما كان دفعها إلى الهروب فى عباءة الخبراء أو العلماء من أفدح التصفيات . لقد خسرنا الشهداء والصامتين والهاربين جميعا ، حتى أصبح غزو بلد لآخر من المفاجآت غير المتوقعة فى الاعمال الثقافية الكبرى . وحين بردت المفاجأة أصبح الأمر مثارا للحيرة والارتباك والجدل .

كم من مفكر عربى أصدر فى السنوات الأخيرة مشاريع كاملة فى اجزاء متعددة تناولت التراث والعصر والأنا والآخر والحضارة والمجتمع المدنى والعقل والايديولوچيا والعروبة والاسلام والمكان والزمان . تغطية شاملة لمختلف مجالات المعرفة الحديثة ، تغطية تحليلية تقويمية بأحدث ادوات الفكر العلمى . ومع ذلك لم «ينطق» أىٌ منهم بالنبوءة ، وانما كان الحفر عند الجذور فى عمل بعضهم نوعا من البحث عن النفط .

من يشارك فى صنع المستقبل اذن ؟ هل هم هؤلاء الذين لا يجيدون سوى رؤية الماضى ، وفى الاغلب لايرون سوى انفسهم ؟ أم هم هؤلاء الذين استغرقوا فى الحاضر لدرجة السبات العميق وعيونهم مفتوحة ؟

ان الذين يملكون المستقبل هم الذين يشاركون فى صنعه ، وهم أصحاب المصلحة فى هذا المستقبل .

(٢)

ليس «المستقبل» زمنا مجردا يعنى تراكم الوقت أو تعاقبا حتميا يفضى إلى ما ندعوه بالغد . وانما المستقبل هو حصيلة صراع الإرادات الانسانية بكل ما تشتمل عليه من خيالات وأحلام ورؤى تضمر فى ثناياها «المصالح» المتعارضة أو المتقاربة أو المتطابقة .

وعندما نتكلم الآن عن المستقبل ، فإننا فى واقع الأمر نتكلم عن أحد المستقبلات المحتملة بعد حرب الخليج ، وليس عن مستقبل واحد شامل يقصده الجميع .

قلنا إن الذين يشاركون فى صنع المستقبل هم أصحاب المصلحة فيه ، أى فى المستقبل المحدد الذى نعنيه دون بقية المستقبلات . ومعنى ذلك أولا أننا لسنا من الذين «ينتظرون» هذا المستقبل . وإنما من الذين يعملون لقيامه أو لبنائه ، فهم لا ينتظرون معجزة تقوم عنهم بهذا البناء ، ولايتركون انفسهم ضحية جاهزة لمستقبل آخر غير مستقبلهم ، مستقبل الآخرين .

ولكننا ندرك فى الوقت نفسه ثانيا أننا لانعيش فى جزيرة مهجورة منعزلين عن العالم ، فحتى لو أردنا هذه العزلة الوهمية فإننا لن نحصل عليها . . لا بسبب ثورة المعلومات والاتصال فحسب ، وانما لأن الاكتفاء

الذاتى فى عالمنا المعقد وهم من الأوهام ، قد يصل أحيانا إلى حافة العنصرية الفادحة الثمن .

وليست «اللحظات التاريخية» ثالثا مجرد مصطلح استنفد دلالته من فرط الاستعمال غير المسؤول . وانما نحن نعيش «لحظة تاريخية» بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، فى مستوى لحظة يوليو ١٩٥٢ ولحظة يونيو ١٩٦٧ ولحظة يونيو ١٩٨٢ . هذه كانت لحظات تاريخية بالفعل تمنح التعبير كامل مضمونه العميق : فى التحول من التبعية إلى الاستقلال ، ومن الاستقلال إلى الاحتلال ، ومن الاحتلال إلى الحصار . والغزو العراقى للكويت يتحول بكل هذه الدلالات من التبعية للأجنبى إلى الاستقلال عنه إلى انتصاره علينا فى الحرب إلى حصاره لنا فى السلْم تحولا نوعيا جديدا هو أن يكون الغازى عربيا وليس أجنبيا . ولأن الأجنبى لا يتفرج على صناعة المستقبل ، فإن اخطر مضاعفات الغزو العربى للعربى أن يشارك الاجنبى بالسلاح فى صنع المستقبل . الغزو العربى للعربى هو بطاقة الدعوة للاجنبى لأن يكون شريكا .

ولم يكن الاجنبى بعيدا فى أى وقت عن هذه المنطقة من العالم ، بل كان فى قلبها منذ بدايات الاستعمار الحديث . ولكن مشاركته الجديدة ليست مجرد امتداد للماضى ، بل تختلط فيها رواسب الماضى بمتغيرات الحاضر اللاهثة .

نحن الآن أمام عدة اسئلة واضحة :

* ما هى المستقبلات التى تطرق ابواب المنطقة فى هذه

«اللحظة التاريخية» ؟ ما هى مقوماتها ومبرراتها ووعودها ؟

* ماذا يكون «المستقبل» الذى ننشده لأنفسنا ، وما هى الأطراف التى تعمل من أجله ؟

* ما هى البدائل التى ينطوى عليها صراع الارادات ، وما هى أوجه التداخل بين الاحتمالات المطروحة ؟

قبل أية محاولة للاجتهاد فى الجواب علينا الاقرار سلفا بأن الغزو العراقى للكويت هو الدليل الدامغ الذى دفع ثمنه الشعبان العراقى والكويتى على اخفاق العرب المعاصرين فى صناعة «المستقبل» الذى استشهد فى سبيله رواد النهضة العربية الحديثة . ولقد اتفقت مختلف التيارات الفكرية والسياسية ، اسلامية كانت أو قومية أو اشتراكية بواجهاتها المختلفة ، على أنها تكافح الاستعمار من أجل الاستقلال ، وتكافح الاستقلال من أجل العدل ، وتكافح الطغيان من أجل الحرية . تباينت الوسائل والمسميات والشعارات ، ولكن «المضمون» لم يخرج تقريبا على هذه الحدود .

وقد منيت الوسائل والشعارات بفشل ذريع فى جميع الاحوال ، مع ملاحظة هامة : فقد تبادلت مواقع السلطة العربية الحديثة والمعاصرة مختلف اشكال الحكم والمعارضة . ومع ذلك كان الاخفاق مدويا . وبقى «المضمون» يبحث عما يجسده وعمن يحققه . أى أن اسئلة النهضة وأجوبتها ظلت تتكرر فى تجليات متعددة ، من دون «التقدم» خطوة واحدة : التبعية والتخلف والفقر المخيف والاهدار الشائن لابسط حقوق الانسان .

كنا كذلك قبل الاستقلالات الشكلية ، وبقينا كذلك بعدها . وجاء الغزو العراقى ليضيف بعدا جديدا لم يخطر على بال الغالبية الساحقة من النخبة والشعوب على السواء ، وهو أن التبعية والتخلف والفقر والاستبداد لاتكرر نفسها ، وانما هى فى ظل المتغيرات الحثيثة تتوسع وتتعمق وتخلق واقعا جديدا لا ينفرد فيه الاجنبى بالغزو والهيمنة ، بل ينافسه العربى ضد العرب .

اذا اعترفنا بهذا التوصيف أو بهذا الرصيد السلبى ، فإنه يتعين علينا أن نضيف الخسائر المستجدة ، قبل التفكير ، أو أثناء التفكير فى صناعة المستقبل . وأرجو الا اتطاول اذا قلت أن الخسائر المادية بالرغم من فداحتها ، فإنها أبسط الخسائر . ولعل تهافت الشركات المتعددة الجنسية على التحضير لاعادة التعمير ولم تكن الحرب قد وضعت اوزارها ما يكفى دليلا على أن الجوانب المادية – وهى بالغة الاهمية – ممكنة العلاج .

ولكن الأهم هو الجوانب الاستراتيجية والفكرية – السياسية . وفى مقدمتها اننا مطالبون ، موضوعيا ، بالمشاركة فى صنع المستقبل ، ونحن فى لحظة ضعف تاريخية . والمفارقة أن دولة الكويت الصغيرة التى أمكن «للشقيق» أن يغزوها فى ساعات ، ليست هى «نموذج الضعف» . ولاشك أيضا أن العرب جميعا من المحيط إلى الخليج يعيشون بمرارة هذا الضعف . ولكن «النموذج» هو العراق نفسه الذى يملك ترسانة كبرى من الاسلحة المتطورة وعائدا نفطيا كبيرا وكفاءات علمية وقدرات عالية . ومع

ذلك فهو نموذج للضعف الاستراتيجي ، والفكرى - السياسى . ان من يدخل حربين متتاليتين بلاغاية تحقق الانتصار الفعلى وتحسم الاختيار البعيد المدى ، ليس عقلا استراتيجيا . ومن يروّج ثمانى سنوات لخطاب ايديولوجى ثم يغير هذا الخطاب بين غمضة عين وانتباهتها ويستسلم دون شروط لخطاب خصم الأمس ، فإنه لايملك فكرا سياسيا ، بل تبريرات شعارية وانفعالات ردود الفعل . هذا الضعف من شأنه أن يجعل «النظام» بأكمله فى مهب الريح القادمة من هنا أو من هناك بما يسببه من شلل لارادة التفكير الجماعى وبلبلة فى صفوف الشعب والنخبة المثقفة والقوات المسلحة . ولقد أصاب هذا الضعف ما يسمى بالنظام العربى المعاصر ، ولكن العراق بغزوه للكويت كان «نموذج » الضعف الذى يعبر عن نفسه باستعراض العضلات . غير أن النظام العراقى ليس أكثر من عنصر بين عناصر الضعف العربى العام . وقد تسبب بغزوه للكويت فى المزيد من ضعفه الخاص ، والمزيد أيضا من الضعف العربى العام .

ونحن اذن فى لحظة ضعف تاريخية ، تحطمت فيها معنويات أمة ، وانسحقت خلالها أواصر فى مرحلة النمو بين شعوب هذه الأمة ، وجرى التكذيب العملى لادعاءات عقولها الخصبة واحلامها الغنية فى «مستقبل» أفضل مما كانت عليه الأمور فى أزمنة الاحتلال الاجنبى .

نحن ضعفاء . هذه هى الحقيقة الأولى التى تواجهنا فى عملية بناء المستقبل . وعلى سبيل المثال ، فقد كان الملايين من العمال العرب والفنيين العرب والمثقفين العرب يعملون فى جميع أقطار العرب وهم على يقين من

الحد الأدنى للعروبة فى هذه الاقطار . كانت هناك مضايقات فى الأجور أو التحويلات أو التمييز أو القيود ، ولكن الحد الأدنى من العروبة كان كفيلا بشحنة الصبر والتحمل . أما الذى حدث فى الغزو العراقى للكويت أو بسببه فى جميع الاقطار العربية ، فإنه قد الغى بجرة قلم الشعور بالحد الأدنى للعروبة . وهو حدّ الامان والطمأنينة وأن «شيئا ما» يربط بين الوافدين أيا كان مسقط رأسهم وبين أهل البلد . لقد أخذ هذا الحد الأدنى فى التلاشى ، أى فى «الضعف» .

وعلى سبيل المثال ايضا ، فقد كان هناك «أمل» يتزايد الاحساس به لدى المثقفين العرب على اختلاف هوياتهم العقائدية بأننا على أبواب تحولات وشيكة من الاستبداد إلى الديمقراطية . انتشرت كما لم يحدث من قبل منظمات حقوق الانسان العربية ، وبدأت تمارس ضغوطا مثمرة فى بعض الأحيان على الحكومات . أما الغزو العراقى للكويت فقد دفع بعض هذه المنظمات إلى إدانة ممارسات الغزو ، ودفع البعض الآخر إلى إدانة «قوات التحالف» فى قصفها للعراق . وهكذا انقسم ضمير حقوق الانسان العربى . وهذه نقطة ضعف .

وعلى سبيل المثال كذلك ، فإن علاقة المثقفين العرب بالسلطة فى بلادهم كانت تتلمس طريقها إلى استقلال المثقف خاصة الكاتب والصحافى والفنان وأمثال هؤلاء من المؤثرين فى تشكيل الوجدان العام . ولكننا فوجئنا فى الاغلب الأعم أن المثقفين من هذه الفئات التى أشرت اليها قد انقسمت على بعضها البعض انقساما قطريا . واصبح «لجميع»

مثقفى هذا القطر او ذاك موقف من «جميع» مثقفى القطر الآخر ، بل وجميع مواطنيه . وحتى لا نضيع فى المجردات ، فقد كتب صحافى فلسطينى احترمه مقالا فى بدايات الازمة ، يتهم فيه «جميع» المثقفين المصريين بالخضوع للسلطة . وكرر كلمة «جميع» فى مقاله مرتين ، وهو يدرى أن حزب التجمع وحزب العمل وصحيفة «الاهالى» وصحيفة «الشعب» وصحيفة «مصر الفتاه» وغير هذه الصحف وتلك الاحزاب تعبر عن مثقفين يتخذون موقفا حادا فى التباين مع موقف الدولة الرسمى ، وموقف مثقفين آخرين من المستقلين .

ومن الشائعات المبتذلة فى هذا السياق ماردته صحف قطر عربى عن فتيات مصريات سافرن إلى «الجبهة» للترفيه عن الجنود .

لم يكن ذلك إلا ولاء مبالغا فيه للأنظمة ، ولكن على حساب المثقفين وعلى حساب الشعوب . إنه أولا عودة مخزية للارتباط المهين بين المثقف والسلطة . وهو ثانيا تكريس لانقسام غير مبدئى فى صفوف العقل العربى ، لأن الانقسام القطرى أو الجغرافى فى الفكر اقبح اشكال تزييف الوعى . وهو ثالثا تسميم مروِّع للآبار المشتركة بين المواطنين العرب ، وزراعة للحقد والعنصرية يصعب اقتلاعها بعد اجيال .

وهذا كله ضعف فى ضعف .

ولكنى لا أقصد من هذه الأمثلة أن أغرس «التشاؤم» ، ونحن نتكلم عن المستقبل وضرورة المبادرة إلى بنائه والمشاركة فى صنعه . وانما لابد أن يكون هذا الضعف فى ذاكرتنا ونحن نعدّ للمستقبل حتى لا تستعبدنا

آليات التفكير بالامانى . وليس أدل على لحظة الضعف التاريخية من هذا الحضور الاجنبى المسلح والمكثف وهذا الدمار الذى لحق بقطرين شقيقين . ولسنا هنا فى مجال الاسباب والنتائج ، بل نكتفى مؤقتا بتوصيف الظواهر .

ومن ثم فإننا جنبا إلى جنب مع الضعف التاريخى والمستجد نملك اسبابا عديدة للقوة . وهى «قوة» بالرغم من كارثة الخليج وليس بفضلها . هناك من يقول أن القضية الفلسطينية ربحت ما يشبه الاجماع الدولى على ضرورة التصدى لحلها فور انتهاء حرب الخليج . ومن يقول ان الشارع العربى قد استعاد حيويته بالمظاهرات التى اندلعت هنا وهناك . ومن يقول ان «فرزا» قد حدث فى صفوف الحكومات والشعوب والمثقفين . وأن هذه كلها ارباح صافيه . وليس ذلك صحيحاً بأى معيار . . فالقضية الفلسطينية على عكس ما يتوهم البعض قد عادت القهقرى عمليا : بالمزيد من هجرة اليهود السوفيات ، والمزيد من المساعدات المالية لاسرائيل ، والمزيد من السلاح المتطور ، والمزيد من التعاطف الدولى ، والمزيد من قمع الانتفاضة . و«الشارع العربى» تعبير غير دقيق ، لأن بعض تيارات الاسلام السياسى صاحبة الحيز الأكبر فى هذا الشارع . و «الفرز» شئ ، والانقسام شئ آخر . والانقسام هو الذى وقع وليس الفرز .

وبالرغم من ذلك ، فإن لدينا من اسباب القوة ما يكفينا لمواجهة «المستقبل» .

فى مقدمة هذه الاسباب اننا نملك الارض التى نقف عليها ، فنحن

أصحاب هذه الأرض تعرفنا ونعرفها ، فى اعماقها جذورنا وفى سمائها فروعنا . وهذا عنصر «قوة» يحتاج فحسب للوعى به على أكثر من صعيد وعيا استراتيجيا - حضاريا . وليس «الأجانب» فحسب هم الذين لا يرتبطون بهذه الأرض ، وليس «كل الأجانب» خصوم لهذه الأرض . هناك من ابنائها من يتخذ منها مطارا أو معبرا . ولست أقصد المعنى الجغرافى ، فمن ابنائها المخلصين لها من شدّ الرحال بعيدا عنها . ولكنى أقصد كل من لايتخذ وطنه مكانا فى «المستقبل» الذى ينشده .

ومن هنا كان أحد أهم أسباب القوة الشعب الذى لايجد مستقبلا خارج هذه الأرض . هذا الشعب بكل تخلفه وفقره وطول معاناته من القهر هو رصيد القوة الأكبر لصياغة المستقبل بشرط الوعى بقيمته المستمرة والعالية فى نظر نفسه وفى علاقته بالاخرين .

ومن هنا أيضا كانت القوى الحية فى المجتمع هى هذه الفئات العريضة من المثقفين والمبدعين فى مختلف ميادين المعرفة النظرية والتطبيقية على السواء . هذه القوى التى يعتمد انتاجها على العروة الوثقى بين الذهن والعمل ، والتى يرتهن مستقبلها فى ثلاث : تحقيق الذات فى علاقته بتحقيق الوجود الحضارى ، وانجاز التقدم فى المجتمع ، وردم الهوة بين النخبة والقاعدة الشعبية العريضة . هذه القوى الحية من أهم أسباب «القوة» فى بناء المستقبل .

ومن أسباب القوة كذلك تلك الخبرات الثمينة التى نجت غالبا من الدمار . خبرة الثقافة التنويرية التى حمل شعلتها مثقفو الكويت من الذين

اسسوا وعملوا وطوروا المنابر الرفيعة المستوى فى الصحافة والنشر والجامعة والمجلس الوطنى . تقول هذه الخبرة ثلاث كلمات : نعم للكفاءات ، نعم لجميع المواهب العربية ، نعم لليبرالية . هذه هى الخبرة الكويتية فى «العربى» و«عالم المعرفة» و«عالم الفكر» وجوائز التقدم العلمى والتعددية الصحافية . وهناك أيضا خبرة الثقافة القومية والتقدمية التى حمل العراق لواءها زمنا بالاصدارات المؤلفة والمترجمة والتعاون الوثيق مع الكثير من الاقلام العربية . وبالرغم من انحراف هذه التقاليد العظيمة عن غاياتها حتى يتوحد الصوت وتتعدد الاصداء بالمهرجانات المزيفة والتظاهرات الدعائية ، فإن المثقف العراقى الأصيل صاحب التراث المجيد اختزن تجاربه الانسانية العميقة فى ابداعاته الحية التى شكلت وجدانا سريا فيما يشبه التقية . أصحاب المواهب المتوسطة فمادون ، هم وحدهم الذين كسرتهم الرياح الصاعقة للطغيان وساروا فى ظل الصولجان . ولكن أصحاب المواهب من المعادن الثمينة ، فى مختلف الأجيال ومجالات الحياة والابداع اضمروا القول ضد القمع والقهر والاستبداد فى أعمال باقية على الزمان ، وصلت إلى من يستحقون دعمها ولم تضل العنوان قط . هذه خبرة ثقافية كبيرة من العراق .

ومن كلتا الخبرتين الكويتية والعراقية ، يتشكل نموذج لأحد أسباب القوة بالرغم من كارثة الخليج . إنها نموذج لخبرات لاحدّ لغناها من مثقفى الخليج وبرّ الشام ووادى النيل والمغرب العربى .

ومن أسباب القوة أن أسس التخلف الثقافى وتكويناته الاقتصادية

- الاجتماعية تتداعى ببطء ، مهما بدت لنا سطوه القديم وصلف المعتمدين على عكاكيزه . ومهما بدت لنا هيمنة الأجنبى كأسلحة ، فإن للتقدم آلياته التى تكتسح فى طريقها ألغام التخلف والرواسب الراسخة .

ان «الخليج ليس نفطا» كما يقول عنوان أحد الكتب ، فلقد بعث الخليج وغيره من مناطق الوطن العربى بمئات الالوف من شبابه إلى الخارج العربى والأوروبى والدولى وعادوا من أصحاب العقول والكفاءات الهائلة . كما أن تأسيس عشرات الجامعات والمعاهد العليا ومراكز الابحاث ، فى جميع الاقطار العربية ، هى «معاقل قوة» عملية واقتصادية واجتماعية سوف تسهم دون شك فى بناء المستقبل الجديد .

ومن «القوة والضعف» سوف تنصهر عناصر الارادة العربية الجديدة فى بناء المستقبل .

وهناك كما قلت أكثر من مستقبل وارد ومحتمل ، وهناك بدائل ينطوى عليها صراع الارادات ، وأوجه للتداخل بين الاحتمالات المطروحة . لذلك كان أبرز نقاط القوة المطلوب حفزها واندفاعها هى تعريف «المستقبل» الذى نريده . وهو ليس مستقبلنا وحدنا ، وانما هو مستقبل منطقة حية لم يتوقف العالم منذ العصور القديمة إلى اليوم عن طرق أبوابها بمختلف الاساليب .





زمـاننا : كشوف وأوهام

زمـاننـا : كشوف وأوهام

(١)

بالرغم من الاسـتـغراق الجمـاعى فى مـتابعـة حرب الخليج ، الا أن استـشـراف الغـد من الهـمـوم اليـومـيـة التى باتت تشكل الملامح الجنينيـة لصورة العصر «العربى» الجديد . وهـى صورة فيها من الأوهام أكثر كثيرا مما فـيـها من الكشـوف . بعض هذه الأوهام ايديولوچية تغرس الحنين فى الصدور إلى «أحلام» لايريد البعض منا أن يصدق أنها ذهـبت مع الريح . وبعض هـذه الأوهام سـيـاسـيـة تزرع الشك فى زوال المصـالح لأنهـا ثـمـينة وقديمة ويصعب على اصحابها افتراض تعددها .

على أية حـال ، فـإنه لابد من تبـديد هذه الأوهام حـتى نستطيع أن نرى بمزيد من الصـفـاء مـاذا تخـبئ لنا الأيام . وليـست هناك اسـرار ، فالغرب أمامنا يتشاور مع بعضه البعض ليل نهار حول الصيغة أو الصيغ التى «يجب» أن يكون عليـها الخليج أو الشرق الأوسط . والوجوب هنا يعنى النظر إلى الشكل والمضمون الملائمين لمصالح الغرب فرادى ومجتمعين . وعلينا أن نسلم بأن «تداخل المصالح» وتشابكها وتعقدها هو الذى أفضى إلى المشـهد الخليـجى - العربى الراهن ، وأن نسلم كذلك بأن لكل مشـهد ثمنه ، فالمشاركة بالسلاح لها ثمنها حسب موقع ووزن ومصالح أصحابه والذين استخدموه والأهداف التى أصابوها .

طريقنا اذن إلى «المستقبل» القريب أو البعيد يجب أن يكون خاليا

من الغام الوهم مزودا بالقدر الذى يمكن أن نحصل عليه من الكشوف ، فالكشوف بعد تفجير الالغام هى التى تضئ الطريق ولو بالنزر اليسير .

* * *

أول وربما أكبر الأوهام أن يتخيل بعضنا انه يمكن للاوضاع الخليجية أو العربية عموما أن تعود إلى ماكانت عليه قبل الثانى من أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، لقد وقعت منذ ذلك التاريخ احداث جسيمة سياسية وعسكرية بكل ما تشتمل عليه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية ، يستحيل معها عودة الاحوال إلى ماكانت عليه . ان تغييرات اساسية حدثت بالفعل ، ولها من الآليات والمضاعفات فى الحاضر والمستقبل ما يدفعنا إلى توقع تغييرات مستمرة ، بعضها معلوم والآخر مجهول ، شبه معلوم وشبه مجهول . ان الحنين إلى الماضى حق مشروع فى اطار التاريخ والشعر ، فنحن نستطيع أن نؤرخ للماضى وأن نرثيه كما نشاء بشرط الاعتراف اليقينى بأنه أصبح ماضيا فعلا ، يمكن أن نستخلص منه الدروس ، ولكننا لا نستطيع ولانملك أن نستعيده .

وليس الماضى القريب قريبا الا بالمجاز ، فهذا الماضى مشبع حتى الاختناق بماض عتيق قبله ، هو التراث الاجتماعى - السياسى . لذلك فصدمة التغيير ليست شخصية فحسب لاوضاع فردية عابرة . وهو الأمر الذى يتعلق بالوهم الثانى ، ان يفترض البعض تغييرا للاشخاص وبعض النظم القانونية أو الدستورية فقط ، هذا النوع من التغيير وارد كجزء من كل ، هو منظومة القيم وجملة الانساق ومجموعة الضوابط والمعايير . هذا

التغيير هو الذى يصيب القلوب المنتمية للماضى باللوعة ويتحول بالمشاعر العميقة الغور إلى حالة الفجيعة .

والاوهام ليست مقصورة على «المحافظين» ، وانما هناك أوهام المجددين أو الحالمين بالتغيير . ولا فرق بين الطرفين فى «الحلم» أى الابتعاد لهذه الدرجة أو تلك عن الواقع والوقائع . فرق كبير بين التغيير «المنشود» والتغيير «المحتمل» ، فالذين يتصورون أن الأمور سوف تنقلب رأسا على عقب واهمون ، فثمة اجزاء من التراث الراسخ لاسبيل لتغييرها بين عشية وضحاها ، وهو التراث الكامن والظاهر على السواء فى العادات والسلوك وانماط التفكير وردود الافعال وغير ذلك . كذلك فهناك اطراف متعددة ستقوم بالتغيير وهى اطراف متعارضة المصالح ، ومن ثم سيتناقض فيما بينها مفهوم التغيير . وما قد يراه البعض تغييرا للامام سوف يراه آخرون تغييرا إلى الخلف . ومن الوهم أن يفترض البعض أن هناك تجانسا فى المفاهيم ، فالمصالح المتعارضة لاتخلق هذا التجانس . هذا يعنى أن التحالفات القائمة حاليا بين أطراف محلية أو بينها وبين اطراف خارجية هى تحالفات مؤقتة وليست ابدية .

انه لوهم كبير أن يرى البعض فى التحالف القائم الآن بين بعض العرب من هذا الفريق أو بين بعضهم الآخر من الفريق المقابل ، أو بين هؤلاء أو اولئك وهذا الطرف أو ذاك من الاطراف الخارجية ، تحالفا دائما . لقد انتهت صورة التحالفات قبل الازمة ، وبدأت صورة جديدة فى التشكل بعدها ، وتكونت صورة مغايرة أثناء الحرب ، وتتبلور الآن صورة

مختلفة بعدها . وهكذا ، فليس من تحالفات أو تحالفات مضادة دائمة . وهى بديهية ينسينا الوهم انها كذلك .

ان التفكير بالامانى لا موضع له ، خاصة فى اللحظات التاريخية . قد يكون هذا النمط «الخيالى» واردا فى لحظات التبشير بالمبادئ والمثل العليا ، أما لحظات التغيير الواقعى الملموس فإنها تعتمد على ميزان القوى . وهنا نصل إلى نوع آخر من الأوهام ، هو المبالغة فى تقدير «القوة» سواء بالنسبة للمحافظين أو بالنسبة للمجددين . قد يتوهم المحافظون أن قوة النيران ترادف قوتهم أو أن قوة الثروات تعادل قوتهم «الحقيقية» . وقد يتوهم المجددون أن قوة «التغيير» هى قوتهم . والفريقان كلاهما واهمان ، فالنيران هى مجموعة من القوى وليست قوة واحدة ، وحتى لو كانت القوى كلها محافظة ، فإن المصالح المتضاربة والفكر الاستراتيجى يختلف بمعنى المحافظة بين العديد من الاتجاهات . وكذلك قوة التغيير ، فإن حتمية هذا التغيير لاتعنى بأية حال تطابقا فى النظرة اليه أو فى تطبيقاته على الواقع .

هذه الأوهام وامثالها يجب استبعادها عن مجال الرؤية حتى نستطيع أن نبصر احتمالات المستقبل إبصارا صافيا . ولابد كذلك من الاستعانة ببعض الكشوف التى أمكن الحصول عليها منذ بداية الازمة إلى اليوم ، فقد يصلح ضوؤها الشحيح فى تلمّس خطواتنا على طريق المستقبل .

أول هذه الكشوف أن ما يسمى خطأ بالنظام العربى قد بلغ من

الهشاشة والاهتراء مرحلة الشيخوخة العاجزة عن الفعل والتى لم يعد يصدر عنها سوى ردود الافعال . ان مؤسسة الشرعية العربية كانت متهالكة قبل الازمة ، ولكن الحدث الخليجى احالها إلى شظايا . تلك هى جامعة الدول العربية . ان مجلسا فرعيا للتعاون العربى تأسس على وجه السرعة من اقطار يصعب انضمام بعضها إلى هذه الوحدة الاقليمية ، بينما غابت اقطار من الطبيعى أن تكون فى صلب هذه الوحده التى انفرطت غداة الازمة مباشرة . تبلورت محاور لاتدل على الصحة ، فما الذى يجمع بين سودان البشير وجزائر بن جديد ، أو بين تونس واليمن أو بين الاردن ومنظمة التحرير ؟

والتساؤل هنا حول السياسات الثابتة لكل من هذه الاقطار التى يستحيل التصديق ان الذى يجمعها هو قضية فلسطين ، فالموقف الغالب على أنظمة هذه الاقطار لم يكن موحدا فى الصميم فى أى وقت ، وما الذى يجمع فى المقابل أقطار الخندق الآخر ؟ ربما كانت المصلحة القطرية المباشرة فى هذه اللحظة هى التى فرضت تكوين المحورين على هذا النحو . مصلحة كل قطر على حدة وليست مصلحة «مجموعة» من الاقطار . مصلحة كل قطر الآن وليس فى كل أوان . وهو الأمر الذى يعنى أنه ليس من نظام عربى ، مع ملاحظة اشتراك الجميع سرا أو علنا أو سرا وعلنا فى الموقف الاصلى والاصيل من الولايات المتحدة و«اسرائيل» ، بل وضرورة الانسحاب العراقى من الكويت . هذا الاشتراك إلى جانب التعارض الشكلى بين راديكالية هذا البلد ومحافظة البلد الآخر

يؤكد أنه من بين الاسباب الجوهرية لاهتراء النظام العربى ، هذه الازدواجية - الانتهازية ، التكتيكية على طول الخط . ليس من رؤية استراتيجية للاقليم ولا للمجتمع الدولى .

ثانى الكشوف ان ما توارد على الالسنة والاقلام فى الخطب والكتابات والاحزاب والجمعيات ومراكز الابحاث العربية حول الديمقراطية وحقوق الانسان طيلة الربع القرن الأخير لم يكن فى اغلبه الا نقدا لمصر الناصرية التى منيت بالهزيمة عام ١٩٦٧ . وبالرغم من أن اليسار المصرى والعربى قد شارك فى هذا النقد ، الا أن مصدرين رئيسيين لهذا النقد لم تكن تعنيها «التنمية» المستقلة ، وهما الليبرالية والسلفية ، وكلاهما من أهل اليمين .

واذا كان الادعاء الديمقراطى من جانب السلفيين موضع شك ، فإن الأمر لم يكن على هذا النحو بالنسبة لليبراليين . ولكن أزمة الخليج برهنت على هشاشة الخطاب الديمقراطى عند اجزاء لا يستهان بها عند القوميين والسلفيين جميعا . وابدى الفريقان استعدادا مذهلا لنسيان الدعاوى الديمقراطية العريضة عند أول اختبار عملى فى أول منعطف يستدعى الامتحان الواقعى للافكار . ومرة أخرى يتبنّى البعض ما كانوا يدينونه بالامس القريب ، فتصبح الوحدة العربية أو قضية فلسطين بديلا للحريات أو نقيضا لحقوق الانسان . وعندما يرتدى البعض اليوم الثوب الاستبدادى الذى أدانوه بالامس ، فالمغزى هو أنه لافرق جوهريا بين أنظمة الحكم ومعارضيها ، وان غياب الديمقراطية عن كليهما هو غياب

جذرى بنيوي أكثر شمولا من «الموقع السياسى» . إنه نسق اجتماعى قبل أن يكون أسلوبا فى إدارة الصراع .

ثالث الكشوف هو ازدواجية الخطاب الرسمى العربى ومرحلتيه ، فالخطاب العلمانى بالأمس يصبح خطابا دينيا اليوم . وليس عن اقتناع فكرىٍّ فى الحالين ، وانما محاولة لاقامة الجسور المتغيرة ، مع الشارع الشعبى تارة ، أو مع اقطار بعينها تارة أخرى . هذه الازدواجية تضمر ما هو أخطر : غياب «خطاب» بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، وانما هناك «إنشاء سياسى» يتبع الحدث ويبرره فقط . أى أنه فى موازاة غياب الرؤية الاستراتيجية العربية كأحد تجليات هشاشة النظام العربى ، فإن هناك غيابا مماثلا للرؤية الاستراتيجية القطرية . هناك نوع من ردود الفعل وتسديد الخانات والبقاء فى السلطة . ولكن ليست هناك استراتيجية قطرية ذات أهداف بعيدة المدى ، تقوم على درجة من الثبات القادر على التكيف مع المتغيرات الطارئة فى الداخل أو فى الاقليم أو فى العالم .

لقد كان المفترض أن الدساتير والقوانين والتوقيعات على المواثيق جنبا إلى جنب مع الوثائق الحزبية أو البرامج المعلنة تشكل فى مجموعها استراتيجية قطرية . ولكن ثبت أن هذا ليس صحيحا بسبب التناقض الفادح واحيانا الفاضح بين تلك الدساتير والمواثيق والتوقيعات والبرامج المعلنة وبين المعالجات الانشائية فى الخطاب الموجه «للاستهلاك المحلى أو العربى أو الدولى . أى أنه نوع من التضليل المركّب ، حيث يفتقد المواطن مؤيدا كان أو معارضا بوصلة تهديه وسط العواصف ، أىَّ المواقف يتخذ .

لذلك كان رابع الكشوف هو «ايديولوجية الشارع الشعبى» المستقلة غالبا عن السلطة والمعارضة فى وقت واحد . هذا الشارع ليس صنما ذهبيا نعبده من دون الله ، وهو اذا كان يلهم الطلائع فإن هذه الطلائع هى التى تقوده وليس العكس . وقد برهنت أزمة الخليج على أن صوت الشارع الشعبى يكاد أن يكون صوتا «مقدسا» وليس إلهاما ديمقراطيا كما ينبغى أن يكون . ولعله أبعد ما يكون عن الصواب تنقية هذا الشارع فى المخيلة من احتمالات الخطأ ومن الوعى الزائف ومن التضليل المركّب . الشارع الشعبى يخضع لكل ذلك ويثمر ايديولوچيته التى لا يجوز تقديسها أو تحويلها إلى صلاة فى المعبد الوطنى والقومى . هذه الايديولوچية التى هتفت يوما «تقدم ياروميل» ، وهتفت أياما للطغاة ، مازالت تفعل ذلك . وهى تفعل عكسه ايضا فى زمان آخر أو فى مكان مختلف . إنها تتلقى عدة خطابات فى وقت واحد ، من شأنها إشاعة أكبر قدر من البلبلة ومن شأنها كذلك إلغاء المصداقية .

ولنأخذ مثلا بارزا وساخنا من المواقف «الاسلامية» المتعددة والمختلفة إلى حد التناقض الصارخ بين التحليل والتحريم وبين الايمان والتكفير . فتاوى العالم الاسلامى لم تتعارض مع بعضها البعض كما يحدث الآن ، فأين «الاسلام» فى كل ذلك ، هنا أم هناك ؟

كبار العلماء والفقهاء والمشايخ قالوا كلاما استشهدوا لاثباته بآيات من الكتاب الكريم وأحاديث نبوية صحيحة الاسناد ، وزملاؤهم فى مثل قدرهم من العلم والفقه والمشيخة قالوا كلاما آخر معاكسا مستشهدين

أيضا بكل ما يعرفونه من القرآن والاحاديث ، فأين الحقيقة ؟ لايتساءل الشارع ، ولكنه يتلقى ويتبلبل ويتفاعل ويحتشد ويفرز ايديولوجيته الخاصة من حصيلة الحقائق والاوهام والوعى واللاوعى والوعى الزائف . وتستحيل الحشود وايديولوجيتها إرهابا مقنعا للعقول والضمائر والاحزاب والحكومات جميعا . بل إن هذه الايديولوجية تتناقض أحيانا مع مصالح «الشارع» الذى تحمل اسمه .

يبقى رابع الكشوف ، وهو أن قضية فلسطين هى المحور الثابت لأحلام العرب المعاصرين فى حلٍّ عادل يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وفى طليعتها حقه فى تقرير المصير وتأسيس دولته المستقلة . لقد اجتازت هذه القضية العديد من المراحل الحرجة ، وبرهنت الانتفاضة على أن النضال الفلسطينى مستمر فى أشكال جديدة . ولكن أزمة الخليج ، وأياً كانت النوايا هنا وهناك ، كشفت بالدليل القاطع أن القضية الفلسطينية تتصدر هموم القلب العربى . ولعل هذه النقطة فى تحرك الشارع الشعبى ، تثبت مدى الخلط الذى تعرَّض له هذا الشارع .

ان قضية فلسطين بغض النظر عن مواقف الانظمة العربية فى الماضى أو فى الحاضر هى نقطة التقاطع بين كافة الخطوط العربية . ومهما استغلها هذا الحاكم أو ذاك أو وظفها لخدمة هذه الاهداف أو تلك ، فإن القضية قائمة فى وجدان العرب دون تمييز وحتى دون تفاصيل . ومن أولى المفارقات أن الانتفاضة العظيمة لم تحظ من الشارع العربى بمثل ما حظيت به «القضية» خلال أزمة الخليج . وثانية المفارقات أن الجناح الذى

رفرف على الشارع والقضية لا يختلف عن الجناح الآخر فى أية تفصيلة تخص الحل السياسى السلمى الذى تقوده منظمة التحرير .

ولكن الشارع لاعلاقة له بهذه التفاصيل ، وانما هو يدافع عن «القضية» بوجه عام . ولاشك ان الذين سبق لهم أن فقدوا ايمانهم بانحياز العرب للقضية الفلسطينية ، يتعين عليهم ان يضعوا المبالاة العربية الكاسحة لهذه القضية فى اعتبارهم ، وهم يفكرون فى «المستقبل» القريب لهذه المنطقة التى ننتمى اليها . إنه ليس مستقبلا خليجيا ، لكنه مستقبل العرب من المحيط إلى الخليج .

غير أن السلبيات التى يموج بها «الشارع» نتيجة تراكم الرواسب واختلاط الوعى ، لا يجوز حجبها أو الخوف من إعلانها . وسأضرب هنا ثلاثة أمثلة فقط على هذه السلبيات .

أولها ما انحدرت اليه «الجماهير» من تمييز عنصرى جديد ، هو اعتبار «العدد» معيارا وقيمة ، فالكثرة ايجابية والقلة سلبية . هكذا يصبح عدد سكان الكويت من عناصر التمييز السلبى . وينسى هؤلاء الذين انجرّوا إلى هذا النوع الغريب من التمييز انه بالمعيار نفسه يحق لكل صينى أن يتباهى على كل فرنسى أو المانى أو انجليزى . وبالمعيار نفسه أيضا يحق لأهل بنجلاديش الشعور بالتفوق على أهل تونس أو لبنان أو المغرب أو الجزائر أو ليبيا . وهكذا إلى مالا نهاية من المقارنات التى تجعل من الكم العددى مصدرا للتمييز العنصرى مساويا للتمييز اللونى أو الدينى او العرقى .

إن المقارنة بين عدد الكويتيين وعدد العراقيين ، فضلا عن البحث فى «أصول» هؤلاء وأولئك عرقيا أو طائفيا ، هو سقوط مخيف فى هاوية العنصرية . . لأن العرب المعاصرين جميعا من أصول إثنيه متعددة ومن جذور دينية ومذهبية مختلفة ، ولأن «اعدادهم» مسألة تاريخية ونسبية ، ففى وقت من الأوقات - قريب غاية القرب لأنه لايزيد على قرن ونصف القرن - كان عدد المصريين حوالى مليون ونصف المليون . وفى مراحل مختلفة من التاريخ كانت «الاقطار» العربية المعروفة حاليا ، ولايات أو مدنا لايتجاوز سكانها عشرات الالوف . أما «الدولة» أو «الشعب» بالمصطلح الحديث فإنها لم تعرف العدد كقيمة معيارية فى تأسيسها ونشأتها .

ثم اننا يجب أن نضيف هذه المفارقة ، وهى أن الذين يأخذون شعبا عربيا بجريرة أو «بجريمة» عدده هم انفسهم الذين يرفعون اللافتات القومية التى لا تعترف بالاحصاء الاقليمى ، فكيف يعيِّرون غيرهم بنقيصة العدد ويبررون للآخرين همجية الغزو بميزة العدد ؟

نصل هنا إلى مكان السلبية الثانية ، وهى أن جنسية الغزاه تبرر الغزو اذا كان «عربيا» . ويستحيل الغزو بسبب هذه الجنسية ، وحدة عربية . واقع الامر أن الغزو لاجنسية له ، ولا فرق بين أن يكون عربيا أو غير ذلك . إننا نردد ليل نهار مصطلح «الأمة الاسلامية» ، والدين أقوى الأواصر بين شعوب هذه «الأمة» ، ولكنها تتكون من دول لها سيادتها واستقلالها ، فاذا توسّع العراق داخل الحدود الدولية الايرانية أو العكس اعتدت ايران على الاراضى العراقية فإننا ندعو ذلك غزوا فى الحالين لا

فرق بين أن يكون المعتدى أو الغازى مسلما أو لا يكون . ولا فرق أيضا بين أن يكون عربيا أو لا يكون . الغزو وظيفة ووسائل وغايات ، وكلها تتناقض جذريا مع وظيفة الوحدة العربية ووسائلها وغاياتها . ومن ثم لا يجوز باسم انبل الشعارات أن نسوغ أبشع الجرائم .

أما السلبية الثالثة التى بدأت فى الشيوع ، فهى اتهام البعض للشعب العراقى وتحميله المسؤولية عما جرى ويجرى من النظام فى بلده . ولو إننا اتهمنا الشعب العراقى لوجب علينا أن نتهم جميع الشعوب العربية التى لاترضى عن جزء أو كل ممارسات الانظمة . كذلك فاننا نبدو كما لو اننا لاندرى شيئا عن تضحيات هذا الشعب العظيم الذى دفع الثمن غاليا فى السجون والمعتقلات والمنافى واقبية التعذيب والتصفية الجسدية الفردية والجماعية .

العراقيون كأى شعب عربى آخر ليسوا مسؤولين عن الطغيان الا بقدر اشتراك «المواطن» بموقعه وموقفه ومعرفته ضد الحرية .

هـذه بعض السلبيات التى افرزها ما يسميه الناس بالشارع الشعبى ، وهى افرازات الغزو ، ومعاناة المريض العربى فى الطريق بين الكشوف والاوهام .

(٢)

ليست مصر فى خاتمة المطاف الا قطرا عربيا يتشابه فى الخطوط العامة والكثير من التفاصيل مع بقية الاقطار العربية . وليست مصر كذلك إلا واحدة من بلدان ما يسمى بالعالم الثالث ، واحيانا العالم النامى ، والمقصود هو العالم المتخلف .

ومع ذلك فحين وقعت هزيمة ١٩٦٧ ، فإن المصريين عرفوا بحقيقتها الكاملة بعد أربعة أيام فقط من بدء القتال ، ولنقل بعد ساعات قليلة من قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار .

وأراه واجبا على كل شاهد عيان لتلك الأيام السوداء ، أن يتذكر ويذكٌر بما رأى وسمع . وهأنذا أفعل .

كان جمال عبد الناصر زعيما يتمتع بإجماع وطنى لاغش فيه . وله من البطولات والانجازات ما كان يغفر له عند القطاعات الواسعة من الشعب الكثير من السلبيات . وبالرغم من أية مؤامرات استعمارية أو صهيونية ، فقد كانت حرب ١٩٦٧ فى أقل القليل مواجهة من جانبه للتحدى . كان يواجه «اسرائيل» ومن وراءها دفاعا معلنا عن تهديدها المباشر لسوريا ، وتهديدها المستمر للعرب جميعا بما فيهم مصر والشعب الفلسطينى . تلك كانت هوية الحرب حتى لانخطئ فى أية مقارنة أو تصنيف .

كانت حرب جمال عبد الناصر ضد «اسرائيل» . هذه هى الحقيقة الأولى ، دفاعا عن قطر عربى وهذه هى الحقيقة الثانية ، وحماية للقضية

الفلسطينية وهذه هى الحقيقة الثالثة .

وبالرغم من أية انجازات وبطولات ناصرية ، فإن سلبيات النظام - وفى مقدمتها غيبة الديمقراطية - قد فتحت ثغرة واسعة فى جدار المقاومة نفذت منها الهزيمة . وكان جمال عبد الناصر من الشجاعة والأمانة بحيث انه بادر بعد وقت قصير من وقف اطلاق النار إلى مخاطبة الشعب والأمة قائلا : ان البلاد قد منيت «بنكسة» وأنه «المسؤول عنها» . وهو لذلك «يتخلى عن موقعه» . وتدل كافة الشواهد ومختلف الشهادات من رجال النظام وخصومه أن عبد الناصر كان صادقا فى التخلًى ، وأن الشعب كان حرا فى التمسك به . ومع ذلك فقد استنكر المصريون كلمة «النكسة» وقالوا انها الهزيمة . ثم أقبل شبابهم فى العام التالى ١٩٦٨ بأضخم حركة مظاهرات لم تعرف مصر مثيلا لها منذ عام ١٩٥٤ .

وحدث أن تغيُّر النظام فى ليبيا عام ١٩٦٩ وأبدى قادة النظام الجديد رغبتهم فى الوحدة الاندماجية الفورية الشاملة مع مصر . وكان جواب جمال عبد الناصر هو الاعتذار . كانت جراح ١٩٦٧ غائرة وساخنة ولاتسمح بالتفكير الا فى تحرير الارض .

وقد كنت واحدا من الكتاب الذين اجتمع بهم عبد الناصر فى «الاهرام» عام ١٩٦٩ . واشهد أنه كان حريصا غاية الحرص على مناقشة موضوعين لا ثالث لهما : التحرير والديمقراطية ، وانه بعد «ازالة آثار العدوان» لن يكون ممكنا بقاء الصيغة التى عاش بها النظام كل هذا الوقت ، وأن السلطة ليست ميراثا ولا امتيازا ولا احتكارا . كان «المؤتمر

القومى» قد اصدر ما سمًى «ببيان ٣٠ مارس» الذى تحدث طويلا عن سيادة القانون . وكانت انتخابات جديدة من القاعدة إلى القمه قد أجريت . وكانت أبواب السجون والمعتقلات قد فتحت ببطء وبالتدريج ، ولكن دون تردد أو تراجع . ومع ذلك كانت هناك شكوك فى جدوى ما يجرى ، وانه لا بديل من التغيير الديمقراطى الشامل ، وليس «التجديد» .

ظلت هزيمة ١٩٦٧ فى الوجدان المصرى العام هزيمة وليست نكسة . وظل جمال عبد الناصر ونظامه فى قفص الاتهام إلى اليوم ، لأسباب عديدة فى مقدمتها هذه الهزيمة . وبالرغم من الانتصارات الجزئية فى الايام الأولى من حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد ظلت «الهزيمة» هى الشعور الأكثر رسوخا فى الوجدان ، حتى قيل أن «كامب ديفيد» نفسها من ثمار ١٩٦٧ المتأخرة ، وان انقلاب السادات هو الامتداد الطبيعى للناصرية . ولم يكن ذلك صحيحا ، ولكن الهزيمة باتت على مدى ربع قرن هى الجذر البعيد لكافة الكوارث . ذهب البعض إلى حد القول أن الهزيمة الناصرية هى السبب فى مجزرة ايلول الاسود فى الاردن وفى حرب لبنان وفى حرب العراق – ايران . ومن يدرى ، فقد يكون هناك من يرى أن غزو العراق للكويت سببه تلك الهزيمة ايضا . وفعلا هناك من كتب بوقاحة منقطعة النظير أن صدام حسين من تلاميذ «الدكتاتورية الناصرية» . ولم يجرؤ صاحب التوصيف على الربط بين البيئة الفكرية – السياسية وبين التاريخ الحزبى الذى اثمر هذه العقلية وذاك السلوك وتلك الشخصية .

على أية حال ، فقد سمح المصريون لأنفسهم ولغيرهم بطول الوطن

العربى وعرضه ان ينقدوا جمال عبد الناصر وتجربته نقدا مرًا قاسيا دون تأفف ودون توحيد بين الشخص والشعب أو بينه وبين الوطن . ولأسباب تتناقض كليا وجذريا مع الناصرية كان السادات هدفا يسير المنال لأكثر الأقلام العربية . ولكن الملاحظة فى الحالين كانت – وربما ما تزال – التوحيد بين الرجل والنظام ، فليس عبد الناصر أو السادات وحده الذى يستحق النقد والتقريع ، وإنما مصر ذاتها بشعبها وثقافتها وتاريخها وحاضرها تستحق «الاعدام» .

وينسى هؤلاء الذين يسارعون بمثل هذه المبادرات المحزنة أن الشعب المصرى لم يتردد لحظة فى نقد الناصرية وهى فى ذروة مجدها ، سواء بالالوف التى دخلت المعتقلات من مختلف الاتجاهات أو بالشهداء من العمال والمثقفين أو بالاعمال الفكرية والادبية الصريحة فى نقدها ، بالرغم من الانجازات العظيمة الباقية إلى الآن . واما السادات فقد اغتاله ضابط مصرى . ونحن ضد الاغتيالات السياسية وضد التيار الفكرى الذى ينتمى اليه هذا الضابط ، ولكن موقفنا المبدئ لا ينفى واقع الحال : عندما اعتقل السادات رموز مصر كلها أصبح وحيدا وتيسّر اغتياله . . . بالاضافة إلى مئات المظاهرات والاضرابات والاعتصامات فى الاتحادات المهنية والجامعات والنقابات . ويكفى حركة الطلاب والمثقفين عام ١٩٧٢ وحركة العمال فى «المحلة الكبرى» عام ١٩٧٥ وانتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، كعلامات بارزة على الكفاح الديمقراطى للشعب المصرى . ومع ذلك ، فإن هذا الشعب يسمّى ما وقع فى حزيران ١٩٦٧ بالهزيمة . ولا يغضب من أن

بقية العرب يسمونها كذلك . ولكنه يغضب أشد الغضب حين يعمد البعض إلى خلط الأوراق فيصبح الزعيم هو الشعب ، وحين يصبح عبد الناصر أو السادات جسرا للنيل من مصر ذاتها .

هذا مع العلم بأن المصريين كشعوب الدنيا لهم سلبياتهم المرذولة . ولكن هذه السلبيات شئ ، وتعميمها على بلد وشعب وثقافة شئ آخر .

* * *

لماذا «اشهد» بذلك ؟ وهل تصلح شهادة «ابن البلد» ؟

لأقارن بين ما جرى على السنة بعض المسؤولين العرب واقلام بعض الاعلاميين العرب ، وبين تلك التجربة المصرية التى يتناساها البعض فاذا تذكروها لعنوا مصر والمصريين .

سمعت بنفسى صوت رئيس وزراء عربى «يبرر» كأى صحفى مرتزق وقف اطلاق النار فى حرب الخليج بأن قرار الانسحاب العراقى صدر قبل الانسحاب الفعلى كجزء من خطة لحماية القوات المسلحة العراقية التى انتصرت فى الحرب . فى هذا الوقت تماما الذى كنت استمع فيه إلى نشرة الاخبار العربية من اذاعة لندن ، كان راديو بغداد يعلن أن الانسحاب النهائى «سوف يكتمل اليوم» . وكان هذا هو الخبر التالى مباشرة ، وقد سمعته بعد لحظات من راديو مونت كارلو بصوت مراسلها فى العاصمة العراقية . وبعد يوم واحد كان المسؤول الأول والارفع فى بلد رئيس الوزراء العربى يقول كلاما تختلف لهجته ودلالته مع كلامه السابق وكلام رئيس الحكومة .

ماذا يعنى ذلك ؟

يعنى أن أصحاب هذا الخط يرون انفسهم على صواب مستمر مهما كانت الوقائع الدامغة بالدم والنيران تؤكد أنهم على خطأ . وهم ليسوا على استعداد للاعتراف بالخطأ – كما فعل عبد الناصر والشعب المصرى – لأنهم يربطون بين هذا الاعتراف والبقاء فى الحكم . وهم ليسوا على استعداد لإعلان التخلّى عن السلطة ، لأنهم واثقون من أن الشعب سيعلن موافقته على الفور .

وماذا يقول صدام حسين حين يعرف أن هناك من يبرر له الانسحاب بأنه جزء من خطة النصر ؟ إنه بالطبع لا يحتاج لمن يهمس له بهذه الفكرة ، لأنها ستكون الاستراتيجية الاعلامية – الجاهزة سلفا – لتدعيم البقاء فى الحكم . ولكنه لن يحزن من أن هناك من يشهد لهذا «النصر» .

هل آن وقت المقارنة ؟ واكرر أن مصر ليست أكثر من قطر عربى ينتمى إلى العالم المتخلف ، وان المصريين كغيرهم من الشعوب لهم سلبياتهم المزنولة . ولكن تأملوا الفرق ، بل الفروق : كان جمال عبد الناصر بنفسه هو الذى واجه الشعب والأمة معلنا مسؤوليته عن «النكسة» وقراره بالتخلى عن الحكم . أما فى حرب الخليج فإن المسؤول عن غزو الكويت يتكلم – بعد أن سكتت المدافع – مع العالم بلسان ومع الشعب العراقى بلسان آخر . إنه يقبل كافة شروط التسليم بالامر الواقع ، ويهنئ الشعب فى الوقت نفسه بالانتصار .

ويقف رئيس الوزراء العربى ليقول بملء الفم : نعم . إنه

الانتصار . ولكن رئيسه يقول فى اليوم التالى : مبروك للكويت حريتها وسيادتها واستقلالها . وليس هذا التبريك على الوجه الآخر الا تسليما بهزيمة الطرف الآخر الذى كان قد سلب الحرية والاستقلال والسيادة .

أى اننا فى واقع الامر أمام «خطاب» مزيف الوعى . اعتراف بالهزيمة أمام الطرف الآخر فى الصراع والعالم ، وإنكار لها أمام من يخصّه الأمر مباشرة : الشعب العراقى . ومن جهة أخرى تبرير الانتصار الوهمى انطلاقا من صوابية الموقف السابق على الهزيمة ، وتهنئة للطرف الذى استعاد وطنه .

يفضى هذا الارتباك الذى يصل إلى حدود الفوضى الذهنية المخيفة إلى أن الهزيمة المتحققة ليست مجرد هزيمة عسكرية ، فالاطراف المختلفة من أصحاب هذا الخطاب تتخذ المواقف التالية : غيبوبة كاملة أو غياب مطلق عن الوعى بثورة المعلومات والاتصال ، فالاعلام المحلّى مهما بلغ انتشاره لا يحقق الأثر السريع للاعلام الخارجى الذى أصبح إعلاما داخليا لشدة قربة ووضوحه وتزايد مصداقيته الافتراض الاسطورى الشائع بأن الكلمة ترادف الفعل ، فحين يكرر الزعيم أنه على صواب ، وأن الجميع مقتنع بأنه على صواب ، فإنه يستخلص على الفور أن بقاءه فى الحكم ليس طبيعيا فقط ، بل هو الطبيعة ذاتها .

أما الموقف الثالث فهو : مادام الزعيم باقيا فإن شيئا لم يتغير لافى الوطن ولا فى الأقليم ولا فى العالم . ومن ثم فالاستمرار بالعقلية ذاتها والرؤية نفسها هو «القدر المقدور» كما يتوهم النظام ويشتهى رجاله .

غرور القوة قد يزايلهم ، أما الاستخفاف بالشعب والعالم فإنه يستمر .

* * *

قال الزعيم والاعلام والاعلام المساعد : ليس من هزيمة ، بل هو النصر المؤزر . كان المصريون من القيادة السياسية إلى المواطن العادى قد اعترفوا جميعا بالكارثة ، ورفض الشعب الغاضب الحزين تسميتها بالنكسة ، وسمح للآخرين أن يغوصوا بمشارط التشريح فى الجسد المهزوم . أما الهزيمة الجديدة فقد وجدت من ينكرها بنصف لسان وان اعترف بها بالنصف الآخر .

لماذا ، والهزيمة ليست للشعب العراقى مؤسس الحضارات وبانى الثقافات العظيمة على مرّ التاريخ ، بما فيها التاريخ الحديث والمعاصر ؟ إنها ليست أكثر من هزيمة نظام فى الحكم بكل ما يعنيه هذا النظام من فكر وسياسات ورجال فى مقدمتهم الزعيم . وهزيمة النظام ، أى نظام ، ليست هزيمة للشعب ، أى شعب . تعانى الشعوب اهوالها ، وتكابد الامها ، وتقاسى ويلاتها . وأحيانا تعاقَب الشعوب بأعمال حكامها عقوبات غير عادلة . مئات الالاف من العقول والسواعد العراقية بنت المنشآت والجسور واقامت المؤسسات والمصانع والجامعات وشيدت المزارع وأصدرت المؤلفات والمترجمات وأبدعت الاشعار والقيم والافكار . وهى تجد معظم ما منحته عصارة فكرها وكدها ، وقد تحطم خلال أربعين يوما سوداء . ماذنب العقول العراقية والابداعات العراقية حتى تلقى هذا الدمار ؟ إنه ذنب الذنوب التى اقترفها النظام وليس الشعب .

وماذنب القوات المسلحة العراقية ، وهى من العناصر الرئيسية

لحماية الأمن القومى العربى ، فى مواجهة هزيمة لم تكن فى حسبانها مرتين ؟ فى الأولى اقتنعت بأنها تحرس البوابة الشرقية ، وأنها تستعيد جزءا من حدودها الوطنية فى قلب شط العرب . ولما انجزت انتصاراتها بدمائها وأموال الخليج ودعم جميع العرب وتكنولوجيا الشرق والغرب ، وجدت «النظام» يتنازل عن كل شئ فى أقل من لحظة ، وكأنها ما حاربت ولا بذلت مئات الالوف من الارواح والاجساد المتخمة بالجراح . ولكن النظام لم يمنحها فرصة التنفس أو التفكير حين أدخلها على الفور فى أتون المحرقة الجديدة .

وهى محرقة بكل معانى الكلمة .

هذه الهزيمة للنظام والسلطان كانت محرقة للشعب والجيش ، والمطلوب من هذا الشعب أن يغنِّى وأن يصفق وهو فى عيون الجحيم . أية آلة جهنمية يصطلى بنارها الضحايا ؟ إنها آلة الغرب . ولكنه النظام نفسه الذى اشتراها يوما ليضرب غيره ، باعته يوما آخر وضربته .

وفى جميع الاحوال ، هى الهزيمة وإنكار جزء منها . والاعتراف بها خطوة فى تجاوزها . لذلك سينكرها «المهزومون» إلى الابد ، لأنهم غير مؤهلين لتجاوزها . وهم لن يتخلوا عن كراسى الحكم ، ولكن الكراسى ستتخلى عنهم .

جيش أفقدوه «الغاية» من القتال ، وشعب افقدوه «الوسيلة» إلى الحوار .

وفرق كبير بين وعى جماعى بالهزيمة فى مصر طيلة ربع قرن ،

وبين عقبات ثقيلة الوطأة فى طريق هذا الوعى بالهزيمة الجديدة فى الخليج .

وفرق آخر بين غضب شامل من هزيمة ١٩٦٧ جسّدته مظاهرات ضخمة للطلاب من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢ ومحاكمات لألمع نجوم النظام الناصرى ، وبين نكران شامل لهزيمة النظام والحاكم فى بغداد . كان هذا الحاكم يردد فى «شموخ» : لا انسحاب ولا بنسبة واحد فى المليون . ثم انسحب . قال : نعترف بالقرار الأول فقط من قرارات مجلس الأمن ، ثم اعترف بكل القرارات .

لم تعد الكويت المحافظة التاسعة عشرة بين محافظات العراق . وأصبح دفع التعويضات واردا . تكرر «الخطاب» ونقيضه : الفرس - المجوس ، هم الذين لجأت اليهم طائراته . وهم الذين تنازل لهم عن «الحق التاريخى» فى شط العرب . السوفيات «المرتشون بحفنه من الدولارات» هم الذين يتوسلون نيابة عنه تخفيف الحكم ، فهم الوسطاء الذين استنجد بهم فى اللحظات الأخيرة . أما الكويت التى كان يرفض ذكر اسمها مجرد الاسم فى مختلف المفاوضات والوساطات ، هذا «الجزء المقتطع من الوطن» فقد أمست فى اعترافه بقرارات الأمم المتحدة دولة عربية كاملة الشرعية والسيادة والاستقلال . الخطاب ونقيضه . تبرير الفعل والفعل المضاد .

اين الخطاب الخفى اذن ؟

يتكون الخطاب المضمر من ثلاثة عناصر :

أولها الانفراد المطلق بالسلطة فى العراق . والانفراد المطلق يعنى حصر أجهزة الحكم الرئيسية فى الجيش والدولة والمجتمع بين ايدى صفوة الصفوة من افراد العائلة والعشيرة وبعض البعض من قيادات الحزب . لايشكل هؤلاء دائرة صنع القرار ، فليست هناك دائرة بهذا المعنى . الدائرة لا تتسع لأكثر من رجل واحد . أما هذه الصفوة المصطفاة فهى الأدوات العالية الكفاءة ذات الولاء المطلق للفرد ، والقادرة على تنفيذ قراراته بدراية وحنكة بالغتين .

إن مسألة «الرأى الآخر» قد انتهت فى العراق بانفراط ما سمّى بالجبهة الوطنية وتشتيت المعارضين فى جميع أرجاء المعمورة ، واغتيال من تطاله الأجهزة فى أى مكان داخل الوطن وخارجه . ثم جاء دور الحزب الذى يقوده الحاكم . وقد عرف الشعب العراقى أن حفظ الرؤوس يتطلب الانتماء إلى هذا الحزب . ولكن السلطان لم ينخدع بهذه الحيلة ، فلم يقلّ عدد القتلى والمعتقلين والمنفيين من كوادر الحزب عن ضحايا الاحزاب الأخرى . لم تعد المشكلة أن تكون بعثيا أو لا تكون ، بل أن تكون صدامياً أولا وأخيرا .

ثانى العناصر فى الخطاب الخفّى هو الطموح لزعامة اقليمية أو عربية أو خليجية . وأعنى بالزعامة الاقليمية أن تكون الكلمة العراقية أعلى صوتا فى المجتع الدولى من الكلمة الايرانية أو التركية . وأعنى بالزعامة العربية الفراغ الذى نشأ باحتجاب مصر منذ توقيع السادات على اتفاقيات كامب ديفيد . ولم تكن صدفة أن بغداد هى التى استضافت

«القمة» التى قررت مقاطعة مصر ، كما انها كانت العاصمة التى فازت بأكبر عدد من المؤسسات العربية كالاتحادات المهنية وأجهزة الجامعة العربية . وهى البلد الذى رفع الصوت «الثورى» عاليا طيلة السنوات الخمس الأولى من السبعينات للايحاء بأن مركز «الثورة» قد انتقل من مصر الناصرية إلى العراق . ولكن الفراغ الناشئ عن احتجاب مصر قد مــلأته الهزائم المريرة : مطاردة الفلسطينيين مــن الاردن فى مذبحة مشهورة ، وحــرب لبنان ، وسيطرة النمط الاستهلاكى فى المجتمعات العربية ، انقسام السودان والانقلاب العسكرى ، حصار بيروت وخروج المقاومة ، تراجع العراق عن «الشعارات» والواجهات الراديكالية ، حرب الخليج الأولى . هكذا كان ملء الفراغ المصرى ، ومن ثم فإن الطموح العراقى للزعامة العربية لم يتحقق . وكان لابد من تجربة الزعامة الخليجية التى انتهت بالهزيمة الأخيرة .

ثالث العناصر فى الخطاب الخفّى هو المجتمع المستنفر عسكريا . أى أن يظل المجتمع دائما فى حالة الاستعداد القصوى للقتال . ولكن فى الماضى كانت العقيدة السياسية – الوحدة العربية أو الاشتراكية – هى الغاية من حالة الاستنفار . وقد شاهد العراقيون بعيونهم كيف أن الذين اخذوا مسألة الوحدة مع سوريا مأخذ الجدّ قد اغتيلوا فى مشاهد تراجيدية لاتنسى . ثم سمعوا بآذانهم أصوات الافراد والعائلات التى حظيت بأسهم وسندات شركات القطاع العام وقد جرى تفكيكها وتوزيعها على الأهل والأصحاب دون حساب . لم تعد هناك وحدة عربية أو اشتراكية

اذن . ليست هناك غاية أو عقيدة .

هناك فقط نظام وسلطان .

لم يهزما فى معركة ضد «اسرائيل» كما كان الأمر عام ١٩٦٧ . ولم يعترفا بعد بالهزيمة ، ولا حتى سمّياها نكسة ، بل قالا انه «النصر» . وهما يشاركان بنصيب موفور فى نقد هزيمة ١٩٦٧ وعبد الناصر ، ولايسمحان فى الوقت نفسه بتوصيف ما جرى : إنه ابشع الهزائم . كان غزو الكويت اعلانا للحرب فى الاتجاه الخطأ . ولم يكن الخروج منها هزيمة للشعب العراقى ، بل «المحرقة» التى رماه فى أتونها السلطان عندما انهزم . . النظام .

(٣)

نشرت بعض الصحف نقلا عن وكالات الانباء فى يومين متتاليين خبرين يقول أولهما أن الفريق حسن البشير رئيس مجلس «ثورة الانقاذ» فى السودان صرح بأن العراق خرج من الحرب غير مهزوم . وأضاف أن ما يقال عن هزيمة العراق هو أكاذيب تروجها وسائل الاعلام الغربية . واوضح أن تأييد السودان لصدام حسين لم يضعف . أما الخبر الثانى فيقول أن جمعية المحامين الشبان فى تونس قد احتفلت بالنصر العراقى فى أحد فنادق العاصمة ، وان السفير العراقى حضر الحفل .

وبالرغم من تشابه الخبرين الا أن أولهما لا يثير الدهشة ، بينما الآخر يثير أو يجب أن يثير بعض التساؤلات والتأملات حول أوضاع المثقفين العرب . جمعية المحامين الشبان فى تونس ليست كجنرال السودان ، فهى تضم مجموعة من العقول الحرة المتوثبة ذات الانتماءات المؤكدة إلى القيم النبيلة الراسخة فى الوجدان العربى العام . لذلك يحتاج موقفها من الغزو العراقى للكويت إلى التأمل العميق .

أما النظام السودانى ، فإن امره يختلف . ويجب أن نستبعد مؤقتا من تفكيرنا الحكايات التى ذاعت وشاعت حول «عطايا» صدام حسين لحكام السودان ، ذلك أن الأصل فى اللقاء بين الرجلين والنظامين أكثر شمولا من العطايا وأبعد من المنح وأعمق من الهبات .

ولعله من المفيد أن نقرسلفا بأن احدا لا يستطيع أن يتهم حاكم

السودان بأن له ماضيا سياسيا معروفا . ومن يعرف هذا الماضى لا يتهم الرجل بأنه كان فى أحد الايام «مناضلا» ضد الامبراليين كما يسمى الامريكيين . وعلينا أن نقر كذلك بأن أحدا لا يتحول بين عشية وضحاها من ضابط ذى ميول «اخوانية» إلى مقاتل صلب لاتلين له قناة فى مقاومة الولايات المتحدة .

ولكننا هكذا فوجئنا ، مع شعب السودان العظيم ، بمن يقفز فى الظلام إلى أريكة السلطة فى الخرطوم ، وهو يقول أن المدنيين اخفقوا فى الحكم ، وان الديمقراطية لاتصلح للسودان . ليس مهما أن الدنيا كلها تعلم الفطرة الديمقراطية التى نشأ عليها الشعب السودانى ، وكيف انه قدم مثلا رائعا بين تجارب «الحرية» فى الوطن العربى والعالم الثالث . ليس هذا مهما ، لأن السودان ايضا بلد المفارقات . انقلاب عسكرى تعقبه انتفاضة ديمقراطية ، فانقلاب عليها ثم انتفاضة جديدة ، وهكذا . ولكن الجديد فعلا هو أن الانتفاضات الشعبية السودانية تتكفل باسقاط الحكم العسكرى . أولى هذه الانتفاضات خلعت الفريق عبود ، والثانية خلعت النميرى . وحين جاء سوار الذهب كان الضابط العربى الوحيد الذى سلّم السلطة لحكومة مدنية .

حين تفشل الحكومة العسكرية ويهتز توازنها على عرش السلطة ، فأنها تستنجد بالدين ، وبدلا من القبعة الصفراء يرتدى الجنرال عمامة بيضاء . وبدلا من «القيادة» العسكرية لضرب التمرد فى الجيش وانقسام الوطن ، يصبح الجنرال «إماما» يقطع أيدى الفقراء ويقبض ثمن تهريب

الفلاشا . ولا ينفع الارهاب فى توحيد الوطن أو تنمية البلاد فتزداد تمزقا وفقرا . ولكن هناك من يراقب الجنرال عن كثب ، وهو نفسه الذى ألبسه العمامة وأوحى اليه بما يتصوره تطبيقا للشريعة التى تتناقض كليا مع تقسيم الوطن . هناك حسن الترابى الذى ينجح فى غواية نميرى وتوريطه ، فما أن تسقطه الانتفاضة الشعبية حتى يصبح الترابى وجبهته المعارضة الجديدة المرهوبة الجانب . مجرد مرحلة انتقال ، فإن وزير العدل والنائب العام السابق - الشيخ حسن - هو نفسه الزعيم المدنى للانقلاب العسكرى الجديد .

وهكذا افصح أول زعيم عربى للاخوان المسلمين أن كافة تصريحاتهم حول الديمقراطية للاستهلاك المحلى ، ولاختراق المواقع الدستورية ، وللخديعة . إنهم يتحينون أول فرصة للانقضاض على السلطة ، بالقوة العسكرية . ولا علاقة لهم بالديمقراطية من قريب أو من بعيد ، حقيقتهم العارية من كل زخرف تطابق فكرهم المضاد على طول الخط للرأى الآخر . وهذه فى واقع الأمر نقطة اللقاء الجوهرية بين تنظيمات «الاخوان» المتعددة الاسماء من جهة ، وبين أنظمة الحكم العسكرى من جهة أخرى . ولكن السودان هو الذى قدم «النموذج» على التشابه الذى يؤدى إلى الزواج بين الاثنين . ليس مهما من يكون الوسيلة أو الاداة للآخر ، فالاهم أن الغاية واحدة : الدكتاتورية والطغيان وسلطة الحكم المطلق .

ليست هناك غايات وطنية أو قومية أو دينية فى مثل هذا الحكم ،

فما هى الوطنية فى تقسيم الوطن إلى شمال وجنوب ، ولماذا كانت «قوانين سبتمبر» التى كرست هذا الانقسام ؟ وأين هى القومية فى تهريب اليهود الاثيوبيين إلى «اسرائيل» ؟ وما علاقة الدين بتطبيق الحدود على الفقراء فى جرائم وهمية وامتناعها عن التطبيق على الاغنياء فى جرائم حقيقية ؟

ليست هناك غايات أخلاقية أو انسانية ، وانما غاية الغايات هى الحكم المطلق وشهوة السلطة دون حسيب أو رقيب . ولذلك كان الفريق حسن البشير وفيًا للعهد - العسكرى الاخوانى - فكان أول انجازاته تعليق الدستور والغاء الاحزاب وحل البرلمان واعتقال السياسيين وقتل الخصوم . وبرهنت منظمة العفو الدولية فى تقريريها السنويين ، واتحاد المحامين العرب فى تقاريره المستمرة ، ومنظمات العفو العربية على أن المجلس العسكرى الحاكم باسم الاخوان المسلمين قد اقترف أبشع الجرائم بحق السودان والسودانيين : اعتقال مئات المواطنين وتعذيبهم فى السجون واقبية الاستخبارات ، اعدام عشرات الضباط دون محاكمة ، فصل الآلاف من أعمالهم وجامعاتهم دون مراجعة . ولن انسى وزير الاعلام السودانى السابق وهو يجرؤ بوقاحة منقطعة النظير على القول فى التليفزيون المصرى : لاتفكير فى التعددية اطلاقا ، لن تكون أمرا واردا فى أى وقت .

لقد كان النميرى فاتحة العصر الدموى فى السودان . ولكن البشير تفوق على سلفه فى زمن قياسى . ومع ذلك ، وهما عسكريان ، لم يضعا حداً لانقسام الجيش والوطن . كذلك وهما يرفعان راية الشريعة ، اقترفا

بحق الشعب السودانى مختلف الجرائم التى تقام حولها الحدود . أضحى السودان أكثر فقرا وبؤسا ورعبا .

هل يمكن لمثل هذا الحكم أن يتحول فجأة إلى مقاتل عنيد ضد الامبرالية والصهيونية ؟ هل يمكن له أن يستحيل بغتة قوميا عربيا عنيدا ومناضلا اشتراكيا صلبا ، هكذا فى اللحظة التى تقدم فيها النظام العراقى لغزو الكويت ؟

أم أنه لقاء الطغاة ، لقاء المصير المشترك ، هو الذى دفع النظام السودانى - أقصد الحكم فليس من نظام هناك - إلى تأييد الغزو والعدوان ؟ إنها البنية العسكرية ذاتها بكل ما تنطوى عليه من خصائص فريدة فى باب الطغيان . والفارق الوحيد هو القوة المسلحة التى كان يتمتع بها العراق قبل الغزو ، والضعف لدرجة الهزال فى السودان . واذا كان البشير منسجما مع نفسه كرمز عسكرى لجماعة دينية - سياسية ، فإن صدام حسين المدنى جعل من نفسه عسكريا ، واستحال خطابه العلمانى قبل الحرب خطابا دينيا بعدها .

هكذا يلتقيان مرة أخرى . وحين ينهزم الطرف القوى ، فإن الطرف الضعيف يرفض هزيمته ، لأنها ترادف نهايته وتؤكدها ، بل وتستبقها . لا يملك البشير الا أن يرفض هزيمة صدام حسين ، لأنها هزيمته ، بل النبوءة بسقوطه القريب . اذا انهزم «النموذج» القوى فى الحرب ، فإن النموذج الضعيف ينهزم دون حرب .

والحقيقة التى ينساها بعضنا ويتناساها البعض الآخر أن هزيمة

البشير كهزيمة نميرى سابقة على هزيمة صدام حسين ، مادام الجنوب ظل منفصلا عن الشمال . ولكنهما كصدام حسين لا يعترفان بالهزيمة الا بالسقوط من الحكم . لذلك يشرب البشير نخب «انتصار» صدام حسين فالطغاة يتبادلون الانخاب فى الهزائم .

* * * *

ولكن المحامين الشبان فى تونس ليسوا من الطغاة وليسوا من المهزومين ، فكيف يمكن لأمثالهم أن يقعوا فريسة الوعى الزائف ، اذا كان الخبر المنسوب اليهم صحيحا ؟

لعلهم أكثر من «المثقفين» المحترفين للكتابة والفكر صلاحية للتأمل العميق فى بعض اشكاليات المثقف العربى . انهم شريحة «عامة» من المثقفين المنشغلين بقضايا وطنهم وامتهم ، والمشتغلين بحرفة الدفاع عن الحق والعدل والقانون . وهم يصلحون «عيِّنة» نموذجية لقطاع عريض من الشبان العرب فى مجالات مختلفة .

ولعل أولى الملاحظات على هذا الجيل أنه لم ير يوما جميلا فى حياة هذه «الامة» أو فى حياة الاوطان القطرية التى ينتمون اليها . لقد ولد وعيهم وعاشوا نشأتهم الأولى فى ظلال «الهزيمة» وازمتها اذا افترضنا أن أعمارهم حينذاك – ١٩٦٧ – قد تراوحت ما بين العاشرة والخمسة عشرة . كانت الهزيمة الناصرية هزيمة عربية . ولم تكن هزيمة عسكرية فقط ، بل اشتملت فى الوجدان العربى ، وربما العقل العربى إلى حدود معينة ، على مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وهى ذاتها الابعاد

التى اثمرت سنوات «الضياع الكبير» : بدءا من مجزرة أيلول الأسود للمقاومة الفلسطينية وليس انتهاء بخروج هذه المقاومة من لبنان . وبدءا من الصلح المنفرد مع العدو وانتهاء بحرب لبنان . كان انهيار الحلم الناصرى - العربى انهيارا فاجعا للمبادئ الراديكالية التى تربى عليها هذا الجيل : العروبة والاشتراكية وتحرير فلسطين . والشئ الوحيد الذى بقى محصنا فى قلعة الانظمة بأختلافها هو الغياب المرّ للديمقراطية .

هذا هو العالم الجديد الذى واجهه المحامون الشبان والضباط الشبان والمثقفون الشبان والطلاب والعمال : انقاض الاحلام القديمة تكنسها فى الشوارع بولدوزرات الشرائح الجديدة من التجار والمقاولين والسماسرة والمرتشين والمهرّبين . وانقلب سُلم القيم رأسا على عقب . وأمست القيم والمثل العليا التى تربى عليها الجيل مثاراً للسخرية والتهكم ، يشيِّعها المشيِّعون إلى الجحيم باللعنات . وأحس الشباب بأن أعمارهم تتسرب كالماء من بين أصابعهم : ضاعت السنوات التى أمضاها بعضهم فى السجون والمعتقلات والمنافى وأقبية التعذيب ، وضاعت ذكرى الشهداء من أجل الحرية والعدل والعروبة .

أصبح خصوم الأمس حلفاء اليوم واستحال الاعداء أصدقاء . وزلزلت الأرض زلزالها ، واختنق الجيل فى الكوابيس العمياء بين اشواك العجز والاسلاك المكهربة باليأس . كان الشئ الواقعى الوحيد هو الجنرالات ، واحدا بعد الآخر ، لايرحلون . واختار بعض الشبان المنفى الخارجى ، والبعض الآخر المنفى الداخلى ، والبعض الثالث المنفى

العقائدى فى ملكوت الماضى . ومن بين هذا البعض الاخير انفجر اليأس المكبوت إرهابا مسلحا بالقنوط والاحباط اللانهائى .

وبغتة يتجسد الوعى الزائف المتراكم فى خطاب يحمل – عند الرؤية الهادئة البصيرة – كل المتناقضات . ولكنه فى المخيلة الشابة يبعث الأحلام المجهضة إلى الوجود . لم يتوقف الشباب لحظة واحدة أمام هذه الحقيقة البسيطة : ان صاحب الخطاب هو نفسه أحد أهم الذين أجهضوا الاحلام طيلة عشرين سنة ، المرحلة السوداء فى تاريخهم . ولم يتبين الشباب اهوال التناقض وويلاته ، لا بين الأمس واليوم ، وانما فى اليوم الواحد وفى اللحظة الواحدة . تكلّم عن العدل والاسلام والقومية العربية وتحرير فلسطين . وليس من تناقض بين هذه «اللآلئ» . ولكن صاحب الخطاب كان يملك عقدين من الزمان ، من موقع السلطة ، فلم يحقق سوى الظلم والطغيان والتشرذم داخل بلاده وخارجها . كان هو الذى أمم الديمقراطية والغى تأميم الثروة الوطنية من شركات ومصانع القطاع العام ، وهو الذى الغى الجبهة الوطنية وذبح بيديه دعاة الوحدة مع سورية ، وهو الذى أشعل نيران الحرب ضد ايران ولم يتحرك ضد الذين ضربوا المفاعل النووى فى قلب بغداد .

ولكن مالنا والماضى ، فها هو ذا الآن يرسل الصواريخ إلى تل أبيب ، ويضيف إلى العلم الوطنى عبارة «الله أكبر» ، وينتسب بالوراثة المباشرة إلى الرسول الكريم . ويؤكد أن الله سبحانه وأن الرسول عليه السلام يحاربان إلى جانبه .

وكما لم يكن لدى «الشبان» أية فرصة للذاكرة ، حتى يفضحوا الوعى الزائف بالمقارنة بين خطاب الأمس وخطاب اليوم ، لم تسعفهم المخيلة بالمقارنة بين خطاب الكلام وخطاب الفعل فى اليوم الواحد . كان المشهد أمامهم هو «القوة العربية» المجردة من أية وظيفة ، وكان المشهد أمامهم هو الصواريخ فوق تل أبيب . لم يكن هناك وقت للربط ، ولا للتاريخ . كان الجيل فى معظمه مقهورا بالفقر ، وقمع المجتمع الاستهلاكى ، ودعم الغرب والشرق لأنظمة الطغيان . لذلك كان «نداء العدالة» راية ذهبية تخفق فى المخيلة . وضاقت المخيلة تحت وطأة الاحداث المتلاحقة حتى أنها لم تر سوى الراية الخفاقة الوحيدة فى سماء العرب وقد حاصرها الجميع من الشرق والغرب على السواء .

ولم يكن لدى الجيل وقت ، فقد نسى فجأة أن ماناضل من أجله طيلة العشرين عاما الماضية هو الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان . اننى اتكلم عن القوى الحية فى هذا الجيل ، ولست أتكلم عن الذين نفوا أنفسهم إلى الخارج أو إلى الداخل أو الذين استطاعوا السكنى فى أوكار الارهاب . كان المحامون الشبان وما يزالون فى تونس وفى مصر وفى المغرب ، وكان الادباء الشبان فى سورية ولبنان والاردن ، وكان السياسيون الشبان فى الكويت وفلسطين واليمن وما يزالون هم القادة المؤسسون والنشيطون فى منظمات حقوق الانسان القطرية والعربية . كانت هذه المنظمات قد تحولت إلى منابر مستقلة ذات سيادة تكافح من أجل الديمقراطية باسترداد حقوق الانسان من الدولة ومن المجتمع على

السواء بإشاعة الاحترام بين أصحاب الآراء المتعارضة وترسّخ مبدأ الحوار والتعددية بدلا من الارهاب والتخوين . هذا ماعاش الجيل من أجله طيلة عقدين من الزمان . ولكن أزمة الخليج كشفت عن مخزن مكبوت في الاعماق ، لا علاقة له بالشعارات . وفي لحظة تلاقي المثقفون الشبان والجنرالات من خصوم الأمس .

وتم اللقاء المحرم في ظل الدبابة التي لم تتوجه إلى فلسطين قط . وكان الصاروخ الموجه إلى تل أبيب تكرارا للنكتة التي أطلقها المصريون على السادات وهو يركب سيارته ، فقد أشار للسائق باصبعه أن يتجه يسارا وقال بلسانه : اتجه يمينا . هكذا انطلق الصاروخ إلى تل أبيب ليشد الالتفات بعيدا عن الهدف الحقيقي : الكويت .

ولأن الجيل فقد الذاكرة مؤقتا ولم يستدع إلى المخيلة طغيان النظام والزعيم داخل بلاده ، فإنه لم يقرأ ربما إلى الآن غزوه للكويت . إنه يقرأ الشرق والغرب قراءة مقلوبة لرفضه التاريخي لهما . والقراءة المقلوبة تصف الغزو بأنه وحدة عربية . دعونا نصدق لجزء من الثانية أن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة ، فلماذا يُقتل أهلها وتخرَّب مؤسساتها وتتهدم مبانيها وتحرق ثرواتها إلى بقية الجرائم التي لا أريد أن أسميها . ولم أكتف بالسماع اليها من أفواه الذين نجوا من المحرقة بأعجوبة ، وانما قد شاهدت الوثائق الدامغة في شرائط مصورة تستعصي على التزوير . ويحز في نفسي أن أقول أن ما اقترفته قوات الطغيان في أهل الكويت لايقل بشاعة عما اقترفه الغزاة في أحط مراحل التاريخ .

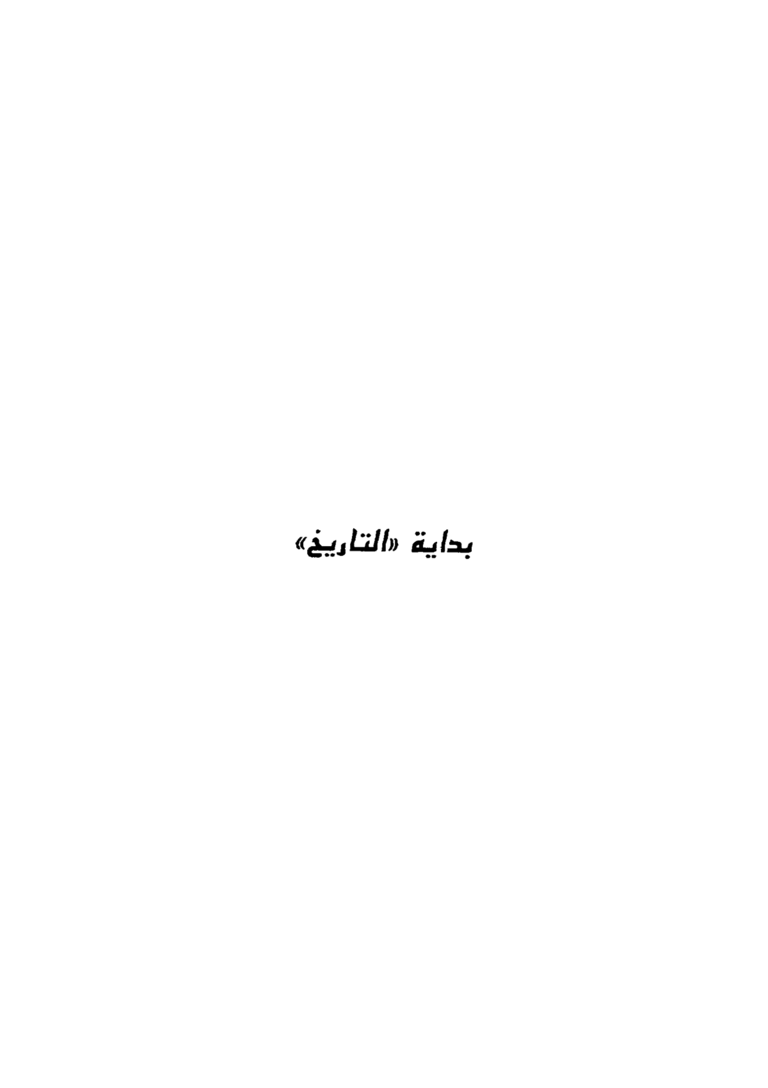
ومرة أخرى دعونا نصدق لجزء من الثانية أن الطغيان يقترن بالعدل احيانا كما هو الحال فى الفرية الستالينية ، فما هى الحدود الفاصلة بين النهب والعدل ، وقد اعترف النظام الطاغية بسرقة الكويت دولة وشعبا حين وافق على قرار مجلس الأمن برد الممتلكات إلى أصحابها ؟ أم أنه «اللص الشريف» الذى سيوزع أموال الاغنياء على الفقراء ؟ وقد وزع بعضها فعلا على الجنرالات الطغاة .

و«الجيل» ليس جاهلا بما يجرى ، فهو يدرى أن عشرات الألوف من جنود الطغيان وضباطه وقعوا فى الاسر ، ويعلم أن نظام الطغيان قبل بكافة قرارات مجلس الأمن التى ظل يرفضها حتى اللحظة الأخيرة . وليس لهذا كله من معنى سوى الهزيمة .

ولأنها كذلك ، فإن الاحتفال بها وكأنه «النصر» ليس وعيا زائفا فقط ، وانما هو انفجار المخزن المكتوم بالأمل فى نصر ما ، أى نصر .

ولكنها الكأس المسمومة ، لأنها تبحر بأصحابها فى غياهب الغيبوبة ، ولاتستعيد لهم الوعى الديمقراطى المفقود .

ويبقى مع ذلك الفرق هائلا بين الطغاة الذين يتبادلون انخاب الهزيمة ، كما فعل حاكم السودان ، وبين ضحايا الطغيان الذين تجرعوا «كوكتيل» الفقر والقهر والاحباط ، فها هم اولاء يشربون الكأس المسمومة حتى الثمالة .



بداية «التاريخ»

بداية «التاريخ»

(١)

هــــل يعنى سقوط الاستبداد «نهاية التاريخ» ؟ يستفز السؤال سؤالا : من الذى يضع نهايات التاريخ أو ما الذى يصنعها ؟ وهل للتاريخ من نهاية ؟

تنود المتغيرات عن أجوبتها ، فالمنتصرون هم الذين يقفون خارج التاريخ فتصبح هزيمة المهزومين هى النهاية . ويغدو «النصر» هو البداية .

ولكن هل شارك الغرب فى مصارع الاستبداد ؟ أم أن الغرب من نافذته الرأسمالية كالغرب من نافذته الاشتراكية قد شارك فى توطيد القمع بطول ما يسمونه «العالم الثالث» وعرضه ؟ ألم يكن مكارثى صاحب الاسماء المختلفة هو الذى يدفع عن الانظمة الدكتاتورية المتخلفة غائلة الديمقراطية ويحميها من المعارضة ويثبت اقدامها فى مواجهة «الآخر» أيا كان الآخر شيوعيا أو ليبراليا أو هنديا أحمر ؟ ألم يكن ثلاثة أرباع الطغاة فى هذا «العالم الثالث» من صنع المكارثية المستفيدة من تراث النازية ؟

كان هذا الغرب فى المدارس والجامعات أستاذا متخصصا فى الديمقراطية يلعن بلادنا التى لم تعرف الليبرالية . وخارج هوامش الكتب كان الحليف الأمين لحكوماتنا الدكتاتورية وخصما عنيدا لمن يصدقونه ويفكرون فـــى الليبرالية ؟ ألم يكـــن بعساكره يوما وبرشاويه أياما وبإرهابه معظم الاحوال ظهيراً لأبشع ما عرفنا من حكام وأنظمة حكم ؟

فما الذى تغير ؟

ألم يكن ستالين صاحب الاسماء المختلفة هو الذى بارك الطغيان الذهبى باسم العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين و «تحالف قوى الشعب العاملة» و «الاتحاد الاشتراكى» و «التنظيم الطليعى» ؟ ألم تكن الستالينية هى الوعى والممارسة فى حياة المعارضة وأنظمة الحكم التى استولت على الماضى والحاضر والمستقبل باسم الحق الالهى الجديد فى السلطة ، الحق الطبقى والحق الأممي وحقوق القيادة التاريخية ، فكانت محاكم التفتيش أكثر هولا من شقيقاتها فى العصور الوسطى ، اتخذت من العدالة والثورة والجماهير عناوين أكثر بريقا - ولهيباً - من عناوين المسيح والشيطان . ومنحت صكوك الغفران للقادرين على شراء بضعة قراريط فى الجنة الموعودة على الأرض بعد مئات أو ألوف أو ملايين السنين . ألم تكن الستالينية بأسمائها المختلفة هى التى غرست «قانون الايمان» الجديد فى بلادنا وبلاد غيرنا ؟

تلك هى انجازات «الغرب» بنافذتيه الزرقاء والحمراء ، فما الذى تغير ، أو ماهو «التاريخ» الذى انتهى ؟

لعل ذلك الزعيم الغربى الذرائعى هو صاحب الحكمة البديهية الغالية : التاريخ ؟ إنه يبدأ وينتهى كل يوم .

وكل ما حدث هو أن الستالينية انتحرت فى عقر دارها ، فالتأم الشمل - أو يكاد - فى نظام واحد يقود العالم ، وليس فى «نظام عالمى جديد» عنوانه الديمقراطية التى صرعت الاستبداد . لم يكن لأصحاب

النافذة الزرقاء أى فضل فى تحطيم النافذة الحمراء للبيت الغربى الواحد . كانت الستالينية هى التى تولت المهمة منذ وقت بعيد . وكان الاشقاء الزرق حريصين فقط على إقامة «البيت الأوروبى الموحد» : الموحد السوق والطاقات والخامات والايدى العاملة . ولكن الذى حطم «الجدار» هم المقهورون والحالمون وراء الاسواء المزيفة الاحمرار . لم يكن لأولئك أى فضل «ديمقراطى» على هؤلاء . كانت الديمقراطية قادمة لا محالة ، لأن الستالينية بدأت رحلة الذهاب .

وبدأ الغرب رحلة التوحد . ولم يكن لهذا التوحد أية علاقة بالديمقراطية . وانما كان اقتراحا أوروبيا بما يسمى «النظام العالمى الجديد» ، فقد انتهى التاريخ الثنائى بين غرب الغرب وغرب الشرق . وأصبح التاريخ مؤهلا للانتهاء بمعنى حلول الجغرافيا مكان الايديولوچيا . استنفدت الثنائية التاريخية أربعة عقود ونصف العقد . وها هو ذا عصر «الوحدة والتنوع» يطل من خلال تعدد الاقطاب : القارة القديمة والقارة الجديدة وبلاد الشمس المشرقة المعروفة باسم اليابان .

وبدت الأمور وكأن كل شئ على ما يرام . خلال أقل من عام تم انجاز وحدة المانيا وانهيار الكوميكون وحلف وارسو ، وفى الوقت نفسه بدأت رحلة «التفكك» فى المفاصل السوفياتية . وكان «جوع الشتاء» ايذانا بالتعرِّى من ثياب الدولة العظمى .

كان التاريخ أمامنا والبعض لايراه . أما الذين رأوه فقد انقسموا بين قائل : إنه النظام العالمى الجديد بتعدد اقطابه ، وقائل : إنه النظام

العالمى الجديد بانفراد القطب الواحد . انتهى حقا ثنائى غرب الغرب وغرب الشرق ، وبدأت حقاً كذلك وحدة الغرب بقيادة القارة الجديدة . إذا كانت الجغرافيا قد حلّت مكان الايديولوچيا ، فإن «القارة الجديدة» هى التى أنهت التاريخ القديم لتبدأ الجغرافيا الجديدة .

عشية اعلان «البيت الأوروبى الموحد» عام ١٩٩٢ كان الاعتراض المدوّى على تعددية ما سمى النظام العالمى الجديد . وكان من نصيب العرب الذين لا يملكون أشياء عديدة أنهم يملكون مادة المواجهة بين اقتراحين لغرب واحد . وهى ليست النفط وحده ، وانما اضافة اليه الجغرافيا أو التاريخ الجديد أو «بداية التاريخ» .

ويقول الناس فى كل مكان – وربما يقولون فى كل زمان – انها الحرب العربية – العربية . والمفارقة الاولى انها حرب الغرب والغرب . والمفارقة الثانية أن «التحالف» هو ذاته الصراع . والقيادة كانت واحدة موحدة من دون شبهة أو التباس . انتصر الغرب ؟ بل انتصرت القطبية الواحدة لعالم اليوم والغد ، وربما إلى عقد من الزمان . وكنا نحن العرب «ساحة» المعارك و«مناسبة» القتال ، أما الحرب فلم نكن طرفا فيها وإن كنا أول وأكبر ضحاياها . كنا الوقود والبيت المحترق . تكلّفنا بالزيت والنار وعود الثقاب ، وقدمنا أنفسنا قربانا لايغفر الخطايا .

* * *

وفى عيون الجحيم «رأينا» ، فهل رأينا ؟

قلنا : نحو نظام عربى جديد ، فأين القديم ؟

لم نكن قد رأينا :

ان انفصال ١٩٦١ كان المقدمة الأولى لهزيمة ١٩٦٧ . وعلى النقيض من الهتاف الفاجع : لو أن «الوحدة» استمرت بالعنف لكنّا وكنّا ، فإن صلاة الغائب كانت الديمقراطية . لاشئ «يستمر» من دونها . ولولا العصر (شروق الدولة الستالينية العظمى وغروب الامبراطوريتين العجوزتين ولعبة التوازن بين القطبين الجديدين) ولولا هدير الحلم الوحدوى خاصة فى سورية ، ولولا شخصية جمال عبد الناصر البطل القومى الوافد من السويس ، لما استمرت «الوحدة» ثلاث ساعات لا ثلاث سنوات .

ليست هناك «ممنوعات دولية» بمعنى القدر ، وانما هناك مصالح متعارضة ، وأساليب متباينة . اقام «الوحدة» فى واقع الأمر خصومها ، لذلك أشرف بعضهم على «الانفصال» وشارك البعض الآخر فى دعمه ، بالتمهيد أو التأييد . لم تكن «الجماهير» صاحبة المصلحة فى الوحدة ، فى سلطة نظامها . كانت «منحة» النظام الجديد لجماهير الوحدة تغييبها وحرمانها من حماية وحدتها .

ولم تكن «للامبريالية العالمية» ولا «للصهيونية» ولا للستالينية أية مصلحة فى قيام الوحدة . ولكن الذين أجهزوا عليها بالتخطيط والتنفيذ وبالسلب والايجاب ، هم الذين أجهزوا على الديمقراطية وحقوق الانسان .

ثم اقبلت هزيمة ١٩٦٧ امتدادا معقدا للانفصال .

كان «الدرس» الذى تلقاه بعضنا من محنة الانفصال أن الانكفاء على الذات هو صمام الأمان من الرياح العاتية ، وأن هذه الرياح هى

«الممنوعات الدولية» و«العرب أنفسهم» . كان المضمر فى هذا الدرس هو الغياب المطلق عن الوعى الديمقراطى . وكان البديل هو التنمية القطرية المستقلة . تنمية «احتاجت» إلى مزيد من غيبة الديمقراطية ، فالجراحات الاقتصادية من تأميم وحراسات فرضت المزيد من القهر والقمع . وكان «الاتحاد القومى» فى مصر قد تسمّى بالاتحاد الاشتراكى . وكلاهما كان النموذج «الرائد» للتنظيمات السياسية المشابهة فى الأقطار الراديكالية .

وهكذا أصبح العرب محكومين فى بعض اقطارهم بالحق الالهى ، وفى البعض الآخر باسم الثورة ، وفى البعض الأخير من دون الحاجة إلى أية حقوق أو تسميات . وبالرغم من ذلك فوجئ العرب بهزيمة ١٩٦٧ . كانت الشعارات قد استحالت «ايمانا» لايعتوره الشك بأن الحكم والشعب والثورة ثالوث مقدس لايُهزم . واذا لم يكن الانفصال قد أسفر عن ضحايا ، فقد أقبلت الهزيمة بركانا لا يخمد من نيران الدم المتفجر من جسد الأمة وروحها .

هنا كانت المراجعة العربية الشاملة تدور حول التكنولوجيا : الدولة «العصرية» والتحدى «الحضارى» . وتكلمت أنظمة الهزيمة كثيرا عن سيادة القانون ، ولكن الوعى الديمقراطى لم يصل بعد . قيل إن «الامبريالية» و«الصهيونية» قامتا بالضربة . وهو صحيح . وقيل اننا لم ننهزم ، لأن الهدف «الامبريالى» و«الصهيونى» لم يتحقق ، لأنهما كانا يستهدفان إسقاط النظام «الثورى» ، الأمر الذى لم يحدث .

وهو صحيح ، فالانظمة لم تسقط ، وكان بقاؤها برهانا مروّعاً على عمق الهزيمة ومدى بشاعتها . حلّت التكنولوچيا - التى جربها محمد على وانكسر منذ قرن ونصف القرن - مكان الديمقراطية . كانت الوحدة ذاتها ، فالتنمية ، واخيرا التكنولوچيا بدائل متعددة لشئ واحد هو الديمقراطية . وكان الانفصال تعبيرا قاسيا عن الوهم الوحدوى فى غيابها ، كما كانت الهزيمة تجسيدا مضنيا لوهم التنمية من دون ديمقراطية . ومرة أخرى ، فإن غرب الغرب وغرب الشرق ، كانا فى صف واحد إلى جانب الدكتاتورية : مصدر الهزيمة ، إذا تمثلنا كافة أبعادها . ولكن الصراع بينهما كان يدور فى عصر الحرب الباردة حول : فى أى اتجاه تصب هذه الدكتاتورية .

وبالرغم من ذلك ، فقد كنا فى ذلك الزمن طرفا فى حرب . لم نكن مجرد ساحة للمعارك أو مناسبة للقتال .

كذلك الأمر فى اجتياج لبنان وغزو بيروت عام ١٩٨٢ . اكتملت دائرة الهزيمة : العسكرية ١٩٦٧ والسياسية بعد عشر سنوات فى زيارة القدس المحتلة ١٩٧٧ ، خروج المقاومة من الاردن ١٩٧٠ وخروجها من بيروت ١٩٨٢ . خمسة عشر عاما ، اكتملت بها الدائرة . استحالت حاجزا من الظلمة بين عهدين وبين عصرين وبين «نظامين» : محاولة إقامة نظام عربى ، ومحاولة اقامة «نظام الشرق الأوسط» . واخفق العسكريون فى اقامة النظام العربى بواسطة أداتهم الأولى المفترضة ، الحرب . وأخفق المدنيون فى اقامة نظام الشرق الأوسط بواسطة أداتهم الأولى المفترضة ،

السلام . وأعلنت حرب الخليج الأولى وحرب لبنان «الاخيرة» - فى وقت متزامن تقريبا - إخفاق العرب عسكريين ومدنيين ، راديكاليين ومحافظين جميعا . ليس من نظام عربى يرفضه الحكام ، وليس من نظام شرق أوسط يرفضه المحكومون .

وفى نقطة التزامن بين «نهاية» حرب الخليج الأولى ونهاية حرب لبنان «الاخيرة» كانت بداية التاريخ تستحوذ على حركة الذين أعلنوا نهايته . وكانت الحركة فى اتجاه : واحدية القطب الذى يقود العالم .

كانت نقطة اللقاء الرمادية بين «اللانظام العربى» وتوجه «الغرب» إلى القيادة المنفردة للعالم ، هى التى جعلتنا مجرد «ساحة» و«مناسبة» وسلبت دورنا التقليدى : طرفا فى الحرب . كنا طرفا حين حاولنا إقامة النظام العربى . ولم نعد كذلك حين أخفقنا فى المحاولة . ولأنه ليس هناك فراغ فى التاريخ ولا استراحه للجغرافيا فقد كان «الغرب» وغرب الغرب جاهزا لانجاز «بداية التاريخ» : بداية وحدة الغرب غداة انهيار الستالينية ، والتسليم للقارة الجديدة بالقيادة المنفردة للغرب والعالم . ولم يكن هناك أفضل من «الخليج» الآن مكانا وزمانا لكتابة نقطة البداية . إنه الساحة والمناسبة النموذجيان ، وليس الطرف .

كانت الهزيمة المستمرة قد اقترنت بثورة النفط ، فزمن الوحدة والتنمية لم يعرف النفط . وانما أقبل الانقلاب النفطى فى توازٍ وتقاطع وتداخل مع العصر السعيد المسمى بالانفتاح . وبسبب هذه المفارقة ترسخت الهزيمة واستمدت من «الطاقة» سببا جديدا للحياة والنمو

والانتشار . لم يستطع النفط من ناحية أن يجيب على سؤال التكنولوچيا ، ولم يستطع «الانفتاح» أن يجيب على سؤال الديمقراطية . ولم تعد الاشتراكية أو الوحدة العربية من الأسئلة المطروحة ، وحلّ مكانهما ثلاثة أنماط من «الاقصاء» خارج دائرة السؤال والجواب : العنصرية النفطية بين العرب وبعضهم البعض ، الارهاب المسلح للاسلام السياسى ، الحروب العبثية (على الحدود بين العراق وايران وداخل الحدود فى لبنان) .

هذه الانماط من التاكل الذاتى هى التى أقصتنا عن أن نكون طرفا بين الاطراف ، وحوّلتنا إلى ساحة ومجرد مناسبة .

فى تلك النقطة الرمادية للقاء بين ماصرنا اليه وما يتحرك نحوه الغرب ، كان ما يدعى بالنظام «العالمى» الجديد يرى فى نظام الشرق الأوسط بديلا حاسما للنظام العربى غير المتحقق . وهو نصيب الذين حاربوا أنفسهم بأكثر مما حاربوا خصومهم ، فنحن الذين قدمنا استقالتنا ، هزمنا بعضنا بعضا فانهزمنا جميعا . فى الماضى كان الآخرون يهزموننا . أما الآن فقد تكلّفت حروبنا الداخلية بإقصائنا عن «الحرب» ، عن المشاركة فى كتابة التاريخ . وخاصة هذه الصفحة من تاريخ العالم وتاريخنا .

(٢)

لم نكن نحن العرب أول من استخدم تعبير «الحروب الصليبية» ، وانما كان الغرب هو صاحب المصطلح . ومع ذلك فقد شاع هذا المصطلح فى لغتنا حتى اقترب من حدود الايديولوچيا .

وبالطبع ، فلم تكن التسمية فى اصلها الغربى بلا ايديولوچيا . ولكن ثمة فرقا بين الايديولوچيا الشعبية الموظفة لخدمة اهداف بعيدة عنها كل البعد ، وبين الايديولوجية الفعلية التى تصوغ المصالح والغايات الحقيقية . أى أن الغرب المسيحى فى العصور الوسطى كان متدينا شديد التدين ، فلا بأس من أن يكون الصليب راية الزاحفين على القدس . المسيحية الشعبية هى الايمان الحار والعقيدة التى تلهب الجموع . ولكن أباطرة المال وملوك التجارة ونبلاء الربح الحرام لم تكن لهم أدنى علاقة بالمسيح ولا بالصليب . كانت علاقتهم الوحيدة بأسواق الرقيق وشراء العبيد واستغلال الاقنان واستنزاف الشعوب داخل الحدود وخارجها . ولم تكن المسيحية الا سلاحا ميسورا يشحن بسطاء المؤمنين بالحماس والاندفاع . لذلك قال السادة الاوروبيون من المؤرخين انها الحروب «الصليبية» . أما الفلاسفة فكانوا يدركون أن قبر المسيح ليس هو الهدف الحقيقى . وانما هو الراية التى تحجب الهدف من تلك الحملات الاستعمارية المبكرة .

وقد استدرجنا المؤرخون الغربيون إلى الفخ المنصوب سلفا فقلنا :

نعم ، إنها الحروب الصليبية . ولما أقبلت الحملات الاستعمارية الجديدة من بريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا كانت أوروبا قد تركت المسيحية للقلوب والضمائر تشكل قيما أخلاقية ومعايير . ولكننا أصررنا على وصف الاستعمار الغربى الحديث بأنه حروب صليبية . وكان المغرب العربى فى البداية أكثر المناطق العربية حماسا للمصطلح ، لأنه لم يكن هناك – عند احتلاله – مغاربة مسيحيون كما هو الحال فى المشرق . لذلك أصبحت العروبة هى الاسلام وأصبح الاستعمار حروبا صليبية . ولم تنفع الماركسية العربية طيلة سبعة عقود من العشرينات إلى التسعينات فى تنوير الاجيال بمعنى الاستعمار بالرغم من أنه أحد أبرز موضوعاتها . ولم يستطع القوميون العرب على اختلاف تجاربهم ومشاربهم إقناع الأجيال – المغاربية خاصة – بأن العربى يمكن أن يكون مسلما أو مسيحيا .

وعندما وقعت الكارثة الكبرى بتأسيس الدولة العبرية ، فقد كررنا القول انها الحرب الصليبية الجديدة ، بالرغم من أن اطنانا غير محدودة من الورق شرحت لنا منذ عام ١٩٤٨ إلى اليوم كيف ولماذا نشأت «اسرائيل» وكيف ولماذا ولد الفكر الصهيونى . الا أن أحدا لم يقف عند التاريخ والاقتصاد والسياسة ، وما قاله ويقوله زعماء اليهود فى كل زمان ومكان . ولكن ما دامت هناك علاقة بين الدولة الصهيونية والغرب ، فهى الحرب الصليبية ، فالغرب ما يزال فى عيون الملايين من العرب هو «العالم المسيحى» كما كان يسمى فى العصور الوسطى .

لقد انتهى هذا «العالم» بانهيار الامبراطورية الرومانية «المقدسة» ،

ونهض الغرب على أساس تناقضاته التى لاحصر لها مع الكنيسة واللاهوت . نهض اقتصاديا بتحوله إلى البرجوازات القومية على انقاض الاقطاعيات الحليفة للبابوات والاساقفة . ونهض علميا وثقافيا على انقاض ما توارثته الكنيسة والآباء الكهنة من معارف ومعتقدات . واستشهد علماء أوروبا وفلاسفتها فى محاكم التفتيش كلما اكتشفوا أن الأرض كروية أو انها تدور حول نفسها وأن حكايات التوراة والانجيل ليست أكثر من رموز روحية . ولكننا نصر على أن الغرب ما يزال كما كان فى العصور الوسطى ، ليس مسيحيا فقط ، بل صليبيا أولا وأخيرا .

ولاشك أن أكبر الدوافع لهذا القصور الثابت فى المخيلة العربية الاسلامية هو الاستعمار الغربى . والدافع الثانى هو الغلبة الدينية على الفكر العربى . ولكن الاسلام لم يصبغ أمة أو دنيا آخر بصفات مطلقة نهائية ثابتة . وقد جاءت الرسالة للعالم أجمع وليس لأى شعب مختار . وحين اختار البعض من أهل الاقطار المفتوحة أديانهم السابقة على الاسلام ، فقد تركهم الفاتحون غالباً وشأنهم . كذلك أحلّ القرآن الكريم والرسول عليه السلام أهل الكتاب فى مكانة خاصة . لذلك فالغلبة الدينية على الفكر العربى لا ترادف العقل الاسلامى ، وانما هى مزيج معقد من مخلفات عصور الانحطاط وبالذات رواسب التخلف العثمانى المقيت .

وهى الرواسب التى لاترى فى الآخر إلا دينه فقط ، ولاترى فى الدين الآخر الا عدوانا فقط . وهى مخلفات معاكسة لوقائع التاريخ كلها وقد حفلت بالمسيحيين يحاربون المسيحيين والمسلمين يقاتلون المسلمين وبين

البوذيين بحار من الدماء . بل إن منطقتنا العربية وفى بلد صغير كلبنان كان أبناء الطائفة الواحدة والمذهب الواحد يتذابحون .

وبالرغم من أن الكويتى والسعودى والمصرى والسورى والمغربى والسنغالى والباكستانى والافغانى والبنجلاديشى كانوا فى حرب الخليج جنودا وضباطا مسلمين يواجهون جنوداً وضباطاً عراقيين مسلمين الا أن بعضا من الاقلام العربية ذات التوجهات الاسلامية والقومية واليسارية قد استخدمت مصطلح «الحرب الصليبية» فى وصف حرب الخليج . واذا كان أصحاب «الاسلام السياسى» معذورين فى استخدام هذا التعبير - لاسباب أقبح من الذنب - فإن القوميين واليسارين ليسوا معذورين على الاطلاق ، لأنهم قبل غيرهم يدركون أن استحضار هذا المصطلح من الماضى السحيق يتناقض أولا مع فكرهم ، ويتناقض ثانيا مع أبسط الحقائق التى لا تحتاج إلى خبراء .

وهناك واقعة استثنائية فى حرب الخليج ، وهى أن وزير الدفاع الوحيد فى العالم الذى استقال من منصبه هو وزير فرنسا ، بالرغم من أنه ليس «مسلما» . بينما وزير خارجية العراق رجل مسيحى . وبطول الغرب - المسيحى ، الصليبى ! - وعرضه كان هناك الرأى المؤيد للحرب والرأى الآخر ضدها . كان هناك عشرات الألوف من المتظاهرين (المسيحيين) ومئات الاقلام والوجوه السياسية (من المسيحيين) فى الاذاعة والتليفزيون يصرخون فى بوش وتاتشر ثم ميجور . وكانت النسبة الأكبر تؤيد الحرب والرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى . ولم يخبرنا أى

استطلاع للرأى أن هؤلاء المؤيدين للحرب كانوا من المؤمنين أو من المسيحيين أو من الباحثين عن الصليب وقبر المسيح .

وليس هذا كله مهما ، فالأهم أن ترويج مصطلح «الحرب الصليبية» فى وصف الخليج كان يعنى فى الواقع الحى ، على الارض ، هذه الاحتمالات :

* أن يكون شيوع التعبير امتدادا دعائيا لأطروحة النظام العراقى المفاجئة عندما قادته الانتهازية إلى توظيف الاسلام توظيفا سياسيا مباشرا . وفى خطابه الأول بعد انتهاء الحرب عاتب رئيس النظام – فيما يشبه الندم – ايران على أنه رفع شعاراتها أثناء الحرب مفسحا المجال لخير مشترك ، ولكنه فوجئ بعد الحرب وقد ذهب كلٌ إلى حال سبيله . وكان السبيل الايرانى على النقيض فاختلفت الغايات . لم يكن استخدام الدين الا وسيلة . ولكن ايران ، مهما كانت درجة الخلاف بيننا وبين افكارها المعلنة ، هى جمهورية اسلامية منذ البداية إلى اليوم . لم تنكر أو تتنكر لمعتقداتها فى أى وقت . أما التوجه الرسمى للقيادة العراقية فقد تلوّن حسب الزمان والمكان . وندمه فى خطاب مابعد الهزيمة هو نوع من التراجع عن الراية الدينية . ولكن المأزق ليس مأزقه ، وانما هو مأزق الذين «رأوا» فى ضباب الحرب لقاء ذهبيا بين العراق وايران يخفف عنهم وطأة الايديولوجيا ويعفيهم من مسؤولية الوقوف فى الخندق العراقى . ولكن ايران لم تتح لهم الاسراف فى الظن . كانت على استعداد لقطف ثمار الهزيمة مبكرا حين وضع

الرئيس العراقى توقيعه تحت اقدامها بتنازله عن سبب الحرب المعلن طيلة ثمانى سنوات . وكانت ايران على استعداد للترحيب بطائراته المهاجرة أو اللاجئة أو الهاربة على السواء ، فهى لم تعلن قط أنها تنازلت عن التعويضات لخراب اقتصادها . وكانت ايران على استعداد لأن تعلن - فى تلك الفترة المحدودة - حيادها فى الحرب الدائرة حتى لاتخسر طرفا من الاطراف ، وحتى تحتجز لنفسها مقعدا بين مقاعد «الحكماء» الباحثين عن سلامة وأمن المنطقة .

كانت ايران على استعداد لذلك فأرخت الحبل لقيادة العراق ، فظن الاسلام السياسى العربى - ربما - أنه لقاء الدنيا والآخرة . ومادامت ايران قد استمعت وصمتت عن الادعاء التليفزيونى أن «الله وطه يحاربان فى صف العراق» فلابد أن تكون الحرب صليبية بين الكفّار والمؤمنين . والنصر فيها لابد أن يكون «للمؤمنين» . والمأزق بعدئذ هو مأزق الجماعات الاسلامية التى اصطدمت بمفاجأتين هائلتين : أولاهما الهزيمة المروعة للنظام العراقى ، والأخرى الافتراق السريع بين هذا النظام وايران التى تخلّت عن الصمت وطالبت بالرحيل وعادت إلى وصفه بالعداء للاسلام واستنكار سخريته بالعقول فى ترديد انتسابه لآل البيت .

ربما كان هذا الاحتمال واردا فى خلفية الذين تحمسوا لاشاعة تعبير «الحرب الصليبية» .

* وهناك احتمال آخر يتمثل فى أن تيارا واحدا هو الذى استحضر المصطلح لحسابه أولا واخيرا ، وانه نجح فى «تجنيد» التيارات الأخرى

لتمضى وراءه . وقد روى قائد شيوعى بارز فى بلد مشرقى أنه لأول مرة لم يستطع أن يكون حرا فى التعبير عن رأيه ، ليس بسبب مطاردة الحكومة ، وانما لمطاردة الشارع . يبدو أن جماعات «الاسلام السياسى» فى بعض الاقطار العربية قد ركبت الموجة بوعى صارم أنها تستطيع إحراج الحكومات ، فهذه فرصتها المواتية .

وقد تصادف أن بعضا من هذه الحكومات ترتبط بالنظام العراقى ارتباطا وثيقا لاتفسره «المبادئ المشتركة» ، وان بعضا آخر من هذه الحكومات هو الجناح العسكرى للجماعة السياسية الاسلامية وقد ارتبط هذا النوع بالعراق ارتباطا انتهازيا محضا ، وان بعضا أخيرا من هذه الحكومات قد نجح فى استقطاب شعوبها ضد التنظيمات الارهابية للاسلام السياسى . ومن هنا فالوقت مناسب فى رؤية «الجماعات» لتصفية الحسابات .

من ظروف مختلفة وأوكارمتشابهة ، ليس المال فيها ولا المظاهرات من المصادفات العفوية ، انطلقت هتافات ماسمى خداعا بالشارع الشعبى ضد «الحرب الصليبية» . وهو شعار لا يمت بصلة قرابة أو نسب إلى العقائد السياسية المعروفة ، باستثناء الاسلام السياسى ، فهو الاتجاه الوحيد الذى يرى أن دار الاسلام مازالت دارا للحرب ، وأن الصليب هو الراية الوحيدة المرفوعة ضد الدين الحنيف رغم أنف المجازر الهندية بين الهندوس والمسلمين مثلا ، ورغم أنف المجازر الهندية بن الهندوس والمسلمين مثلا ، ورغم أنف المذابح الصهيونية ضد المسلمين

والمسحيين جميعا .

وهو – أى الاسلام السياسى العربى – حين يمتطى جواد الحرب الكلامية لن يخسر شيئا ، ولكنه سيريح ارضا من الحكومات المكروهة من شعوبها ، وسينجح فى إخضاع التيارات الديمقراطية فى ظل الارهاب باسم «الشارع الشعبى» . وهو فى غالبيته العظمى «قواعد» الجماعات ، وقد خرجت من الشقوق لتستفز بحناجرها عواطف ومشاعر وانفعالات محبطة ويائسة وظامئة للعدل مشتاقة للحرية . هكذا اجتذبت تلك القواعد قطاعات شعبية لاغش فيها ، وتراءت للعيون فرسانا تتحدى .

وبينما كان الهدف الأكبر للاسلام السياسى فى الجزائر وتونس ومايزال هو الوثوب إلى السلطة ، وفى مصر كان وما يزال هذا الهدف هو استعراض القوة والارهاب ، وفى السودان هو الابتزاز والتسوُّل معا لأنهم يحكمون بيتا مفلسا ، فإن ترويج مصطلح الحرب الصليبية قد اثمر نتائج مختلفة فى الاقطار المذكورة . خاب مسعاهم فى مصرولم تتصدع الوحدة الوطنية ، فقد كانوا يطمعون ويعملون من أجل ذلك . وفى تونس انقسمت قيادتهم انقساما «تاريخيا» على حد تعبيرهم . وفى السودان انكشفت خبائث النظام وتواطؤه . وفى الجزائر التى ربطت دائما بين الاسلام والجمهورية الاسلامية الايرانية تراجعت «جبهة الإنقاذ» من سلطة الشارع إلى وراء الأسوار .

وهكذا ، فإن الاحتمال القائم بأن الاسلام السياسى العربى قد استحضر تعبير «الحرب الصليبية» لحسابه هو احتمال وارد وقوى . ولكنه

الرهان الذى باء بالخسران .

* وهناك احتمال سلطوى . وهو احتمال المفارقات الكبيرة ، حيث أن بعضا من الانظمة التى مالأت القيادة العراقية وظاهرتها لم تكن بعيدة فى نشأتها وتطورها عن الغرب - المسيحى ، الصليبى ! - كانت مدينة بوجودها ذاته وحتى استمرارها لهذا الغرب . ولكنها فى لحظة ما ارتدت قناعا لايتناسب ووجهها القبيح ، قناعا من «النضال ضد الامبريالية» . وباستثناء حالة واحدة ، فإن هؤلاء «المناضلين» جميعا كانوا من الجنرالات . وباستثناء جنرال واحد عرف بحماسه القديم للعروبة والاسلام ، فقد استخدموا جميعا تعبير «الحرب الصليبية» ، أما هذا المتحمس القديم فلم يستخدم هذا المصطلح . وكان من الطريف والسخيف معا أن يتحمس لاستخدامه جنرال اذا سمع كلمة العروبة أصيب بالاغماء ، وكل مسلم عنده «اخوانجى» حتى يثبت العكس . من الطرائف السخيفة أيضا أن يلتقى مع هذا الجنرال الذى يرى أن المكان الأمين «للاخوانجية» هو السجن ، جنرال آخر ادخل جميع السياسيين فى بلده السجون ما عدا «الجبهة الاسلامية» . ولكنهما معا يرددان «الحزب الصليبية» كأنها مصطلح كودى يفتح الخزائن . تتغذى أشكالها والمال واحد ، وكل الطرق تؤدى اليها : سواء فى المطار حيث تجثم الطائرة التى تنقل الخزينة المسروقة من الباب إلى الباب أو فى دهاليز المبنى الانيق الضخم الذى حولوه إلى دجاجة تبيض ذهبا أسود وأصفر ومختلف الالوان . جنرالات ، هذه هى الصفة المشتركة .

وأموالا ، هذه هى الصفة الثانية . والغرب صاحب الفضل فى تعيينهم واستمرارهم ، هذه هى الصفة الثالثة . وخصوم أشداء للديمقراطية ، هذه هى الصفة الرابعة . يلبسون شعار «الحرب الصليبية» اتقاء للأزمات وتفاديا للمأزق الداخلى ، وهذه صفتهم الخامسة المشتركة وليست الأخيرة . إنهم يملكون ترسانة اعلامية يبثون منها المصطلح بألسنة الآخرين . ويملكون أسلحة القمع التاريخية التى تنكّس بنادقها احتراما لساعة محسوبة من حرية الحناجر التى تهتف : الحرب الصليبية .

* وهناك احتمال مغاربى ، فاذا كانت بزّة الجنرال قد وحّدت بين بعض المغرب وبعض الجنوب وبعض المشرق ، فإن الأزمة العاتية بين السلطة المغاربية والاسلام السياسى قد وجدت فى حرب الخليج – ربما – تنفيسا مزدوجا لاحتقان الشارع «الشعبى» واختناق الذاكرة الجماعية «بالاستعمار الصليبى» . لأسبانيا وفرنسا ذكريات فى المغرب الأقصى ، بعضها ما يزال شاخصا فى سبته ومليله . وفرنسا هى القاسم المشترك بين المغرب والجزائر وتونس . أما ايطاليا والولايات المتحدة الامريكية فأولاهما صاحبة الذكريات القديمة فى ليبيا والأخرى صاحبة الذكريات الطازجة ، وبريطانيا واسطة العقد .

الجراح لم تندمل فى اللاوعى . ولم يلعب العثمانيون دورا مشابها لدورهم فى المشرق ، ولا احتلوا من الزمان المغاربى ما احتلوه فى المكان المشرقى . لذلك لم تقع فى الوعى أية مقارنة بين غزو وغزو وبين استعمار

وآخر . وإنما كانت أوروبا المسيحية هى الصورة كلها دون منافس يلغى العنصر الدينى فى التوصيف والتقويم . ولم يكن فى المغرب العربى مواطنون مسيحيون يشكلون عبئا على الضمير . كانت هناك «الحرب الصليبية» وحدها اطارا مرجعيا يوجز كافة الحروب القديمة والجديدة طالما أن الغزاة من الغرب ، و«يستحيل» أن يكون هناك غزاة من العرب أو المسلمين . تواطأت هذه الاستحالة الوهمية واللاوعى الجمعى ولعبة الشد والجذب مع الاسلام السياسى – محاولة كل جانب ابتزاز الآخر – فى ترويج مصطلح «الحرب الصليبية» كأنها كلمة السر التى تختزن الخيال والذاكرة جميعاً .

* ولكن الخيال والذاكرة لعبا ومازالا يلعبان دورا حاسما فى الاحتمال الأخير ، وهو الاحتمال الثقافى . هناك احتمال ثقافى غلاّب بأن الغرب فى ذاته وبمجرد وجوده هو حرب صليبية ضد الاسلام . وذلك بالرغم من أن مسيحية الغرب ليست أكبر الاديان عددا فى العالم . إن آسيا بجلالة قدرها تدين فى معظمها بأشكال مختلفة من البوذية والكونفوشيوسية . ومع ذلك فإن مسيحية الغرب تحتل صدارة الخصومة فى المخيلة الثقافية العربية ، بالرغم من أن البوذية وتنويعاتها الاسيوية ليست من الاديان السماوية المعترف بها فى الاسلام . وبالرغم من أن المسيحية ليست احتكارا للغرب الذى استوردها فى الأصل من الشرق .

غير أن هذه التحفظات كلها لاتنفى السيطرة الفعلية لمفهوم المسيحية الغربية على العقل العربى : حيث يترادف الموقع والايديولوجيا

– الغرب والمسيحية – وحيث يصبح الغرب وحده هو «الآخر» ، وحيث تقترن المسيحية ديانة المحبة والسلام بالعدوان . هذه السلسلة المفاهيمية كلها مجموعة من الاخطاء . واحتراف الخطأ من مهام الازمنة المضطربة ، وفى مقدمتها الحروب .

وكانت أكبر الأخطاء الثقافية فى حرب الخليج انجرار قطاعات من المثقفين وراء الراية السوداء «للحرب الصليبية» وتخلِّيهم المجانى والمفاجئ عن أصولهم الفكرية المضادة للعنصرية وللارهاب باسم الدين .

(٣)

لا أستطيع أن أنسى هذا المشهد . كنت رئيسا لوفد ثقافى عربى يضم زميلا عزيزا هو المثقف والسياسى التونسى محمد مواعدة الأمين العام الحالى لحركة الاشتراكيين الديمقراطيين فى تونس ، واستاذا جامعيا ليبيًا ربما كان فى ذلك الوقت عميدا لكلية الاداب بجامعة الفاتح فى طرابلس . وكنا فى طريقنا إلى الجزائر والمغرب نعدّ لمؤتمر مواجهة الفكر الاستعمارى والصهيونى الذى انعقد فى العاصمة التونسية خلال شهر مارس (اذار) ١٩٨٢ ، أما المشهد الذى أعنيه فقد وقع فى مطار الجزائر . وكان المفترض أن يكون بانتظارنا من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الاستاذ عبد القادر حجار السفير الحالى ونائب رئيس اللجنة العليا للتعريب حينذاك . وكان رئيس هذه اللجنة فى ذلك الوقت هو نفسه الشاذلى بن جديد رئيس الجمهورية . ويبدو أن الطائرة قد وصلت متأخرة بعد موعدها بكثير ، اذ أن الاخوة الجزائريين الذين تهيأوا لاستقبالنا قد عادوا إلى بيوتهم أو مكاتبهم يائسين .

وهنا تقدمت زملائى إلى الضابط المختص بالنظر فى جوازات السفر وختمها لدخول العاصمة بدلا من الانتظار العقيم . وقد ناولته البطاقة المعتادة كاملة البيانات ، فإذا به يعيدها إلىّ متسائلا فى غضب مكبوت : ألا تعرف الفرنسية ؟ قلت : نعم . قال : لماذا لا تكتب بها ؟ قلت : لأننى أعرف العربية ، والجزائر بلد عربى . قال دون أن ينظر إلىّ : إملأها بالفرنسية . قلت دون تفكير : كلا ، فنحن عرب وأنتم أيضا .

وفجأة رأيته وزملائى بين الدهشة والذهول وهو يمزق البطاقة بانفعال جامح ويرميها على الأرض .

بقية القصة ليست من الأهمية فى شئ ، فقد رفضت الدخول بالرغم من تدخل مدير المطار ، إلى أن جاء عبد القادر حجار بلطفه المعهود وحرارته العربية المألوفة وهو يعتذر لدرجة أخجلت تواضعنا . إنه نائب رئيس لجنة التعريب العليا . وكان الوفد الجزائرى فى مؤتمر مواجهة «الغزو الثقافى» من أكثر الوفود حماسا لمقاومة الفكر «الاستعمارى الصهيونى» ودعما لفكر القومية العربية والذاتية الحضارية وغير ذلك من اطروحات «ضد الغرب» لدرجة الاستعلاء العنصرى أحيانا .

وهذه بالضبط هى عقدة العقد فى موقفنا من الغرب : الانبهار حتى الانسحاق فالتبعية ، أو الاستعلاء حتى الكراهية العنصرية . وقد حدث ذلك أو شئ قريب منه فى حرب الخليج . وبالطبع فليس المطلوب حلاً وسطا أو توفيقا بين المتناقضات ، لأننا سنكتشف بعد قليل أن الانسحاق والاستعلاء وجهان لعملة واحدة . وأن العنصر الناقص ليس التخفف قليلا من الانبهار ولا التحلّى قليلا بالتواضع ، وانما العنصر المفقود هو الرؤية النقدية لذاتنا والعالم من حولنا ومن ضمنه الغرب .

هناك من قالوا : «مرة أخرى يُهزم العرب وينتصر الغرب» فالتكنولوجيا العسكرية هى أرقى ما وصل إليه العقل . وهناك من قالوا «إننا انتصرنا» بينما الهزيمة تحاصرهم من كل جانب . هناك من يقتاتون على الهزيمة ومن يتوهمون النصر ، ومن يرفعون لافتة العداء للغرب . وهى

ليست لافتة «النضال ضد الامبريالية» فى جميع الاحوال ، بل اللافتة التى تحجب أهدافا أخرى .

ماهى المحطات الرئيسية التى واجهنا فيها الغرب ؟ والمواجهة تعنى الصدام وليس مجرد اللقاء .

أولى هذه المحطات ، عصر الفتوحات الكبرى . وهو العصر الذى وصل فيه المسلمون إلى جنوب ووسط وغرب أوروبا ، وإلى أقصى الشرق فى آسيا . واذا كان الاسلام لم يترك بصمات راسخة فى فرنسا أو ايطاليا فقد استوطن ثمانية قرون فى أسبانيا . هناك أقام تاريخا وليس فولكورا ، تاريخا من السياسة والفن واسلوب الحياة . تحوّل «الغزو» الناجح بمرور الزمن إلى ذكرى ، وأضحى «المجتمع الجديد» هو الحقيقة الوحيدة كأنها الطبيعة ذاتها وُجـــدت منذ بدء الخليقة وستبقى إلى أبد الدهر .

أصبح هذا الجزء من الغرب جزءا من دار الاسلام ، وليس من لجاج حول هذه البديهية . واستقر «الفتح» كعصر ممتد بلانهاية ، أشبه ما يكون بالروح التى عثرت على جسدها ، ولاسبيل إلى اقتلاعها من هذا الجسد الا بقتله . روح الفتح لم تكن روح المسلمين فى الاندلس ، بل روح العرب فى مظانهم . يشعرون على نحو ما أنهم «الفاتحون» ، وانهم يملكون هذه الأرض أو تلك – حتى وهم بعيدون عنها – بحق هذا الفتح .

ينطوى هذا المفهوم فى الذاكرة الجماعية والمخيلة الشعبية على إيمان راسخ باستحقاق أية أرض أجنبية ، وليس بحق الأمم الأجنبية فى

الاسلام وغيره من الاديان جنبا إلى جنب مع حقها فى أراضيها واستقلالها وسيادتها . الاسلام رسالة للعالم والانسانية كلها ، لا يمنح القرآن الكريم ولا سنة رسوله عليه السلام ، أى امتياز ينفرد به جنس من الاجناس ، خاصة حق امتلاك الأرض والسلطة في بلاد الآخرين الذين يتحولون - حسب هذا الظن - إلى رعايا لا مواطنين رغم ايمانهم أو ايمان البعض منهم بالدين الحنيف .

ولكن الاصول والنصوص تختلف عن وقائع التاريخ ، فأسبقية الايمان وروح الفتح دفعت إلى العقل الجمعى هذه الفكرة وترسيخها : الغرب ، بل والعالم ، ملكية عربية بحكم التفوق الدينى والانتصار العسكرى . ومن الغريب اننا سنجد هذه الحجة ذاتها يتذرع بها الصهاينة فى احتلال فلسطين واستيطانها . يقولون : إننا شعب الله المختار لهذه الأرض . ويضيفون : لا نريد مكانا آخر فى العالم ، هذه أرض الله المقدسة لنا ، واليهودية لا تدعو أية شعوب أخرى للايمان بها .

منذ ذلك العصر البعيد ، والفتوحات الكبرى فى ذروتها ، وحلاوة النصر ينتشى بها الفاتحون وحلفاؤهم ، كان الاساس الأول لكراهية الغرب يتوطد باعتباره المهزوم والمختلف والذى تفضلنا عليه بالرسالة وانتصرنا عليه فى ميادين القتال .

ثم أقبلت الحروب الصليبية محطة ثانية . وعلى مدى السنين والاجيال بين الكر والفر انتصر الغرب وانهزمنا وانتصر المسلمون وانهزم الغرب . وكانت الخلافة العثمانية مظلة الاسلام ، والاتراك غزاة فاتحون

لبلاد العرب والمسلمين . واختلط الحابل بالنابل : الدين بالايديولوچيا والجغرافيا بالتاريخ والغزو بالهيمنة . وتوطدت من جديد كراهية الغرب ، فالغرب أحيانا ضد الخليفة السلطان ، واحيانا أخرى يُغير على أرض المسجد الحرام وثانى القبلتين وقُبة الصخرة . امبراطوريات العصر الوسيط نسجت شعبيتها من الانتساب إلى أقداس المقدسات . الدين كل شئ فى الحياة وما قبل الحياة وفى الموت وما بعد الموت . لذلك يصبح الانتساب إلــى خليفة المسلمين شرفا ، والدفاع عن اقداس المسلمين واجبا . وبين هذين القوسين يحاصَر الغرب فى قلوب المسلمين وبين فكى الكماشة كلما كان ذلك ممكنا . وفى الحالين تبقى الحروب الصليبية وقودا لا تطفئه الذاكرة وشبحاً لا تمحوه المخيلة : كيف يجرؤ الذين فتحنا ديارهم باسم الحق أن يقتحموا مقدساتنا باسم الباطل ؟

ولكن الجرأة الكبرى كانت محطتها فى الاندلس . لم يصدق العرب المسلمون المقيمون جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن أن هذه البلاد ليست لهم ، وانه من الممكن أن «يطردهم» *أهلها منها* . كان *اليقين التاريخى* المستمر هو أن هذه البلاد بلادهم وانهم هم اهلها الاصليون والفرعيون . وإلى اليوم فإن الوجدان العربى المسلم مشحون فى الادب والشعر وحتى التاريخ المتوارث ، بما يسمى «فقدان» أو «ضياع» الاندلس . كأن هذا *الجزء من الاراضى الاسبانية* هو «*الفردوس المفقود*» *للعروبة والاسلام* . وخاصة أن الخروج من الاندلس أصبح يشكل نقطة البدء فى التراجع التى انتهت بالخروج من فلسطين . هناك كر وفر فى الحروب الصليبية ، وهناك

كر وفر فى الاستعمار الغربى الحديث . أما فقدان الاندلس ، فإنه يرادف فقدان فلسطين فى الخيال العربى والاسلامى ، دون أحساس باختلاف التاريخ والجغرافيا ، وقفزا فوق المراحل والوقائع كأن هناك خطا تنازليا مستقيما من هزيمة الاندلس إلى هزيمة فلسطين. وهكذا ، فنحن إما أن نكون فاتحين منتصرين أو مغزويين مهزومين . الاطلاق والتعميم والتجريد ، والانتقال من النقيض إلى النقيض عبر نمطين من المشاعر : الانتشاء بروح الفتح والاستعلاء على الآخر واستعذاب الالم واستحلاب مرارة الهزيمة .

ليس من توازن فى العلاقة مع العالم ، والغرب فى مقدمته . كنا نحن الذين ساهمنا فى تصوره على أنه مركز الكون ، وكان البعض منا قد أسماه الشيطان . لذلك فنحن «نتذكر» فقط اننا أضأنا سماءه المظلمة فى العصور الوسطى حين كان ينبغى أن نتذكر حوار الحضارات . نلجأ إلى ماضينا الذى لم يتركه لنا العالم فى المتاحف ، بل بادر إلى التفاعل معه انطلاقا إلى المستقبل . نستهلك منجزاته ونحن نلعنه ، ولا نشارك فى بناء التاريخ . لانبحث داخلناوداخل مجتمعاتنا عن الطبقات والتيارات التى تنتفع بآلياته وتفصل بين الفكر والتكنولوجيا ولا عن الاحلام والاوهام المستوردة من فتات موائده . لانجيب عن الاسئلة الصعبة لماذا اخذنا هذا دون ذاك من الغرب ؟ اليست هناك مصالح متبادلة وأخرى متباينة بيننا وبين العالـــم ، ومن ضمنه الغرب ؟ اليس هناك غرب وغرب فى الغرب الواحد ؟ وهل نحن جزر معزولة فى محيطات العالم ، بالغة الهشاشة

والخشية من «غزو» الافكار والقيم الأخرى ؟ وهل ابدعوا التكنولوجيا الحديثة بغير افكار وقيم ؟ هل نحن فى حضاراتنا القديمة ابدعنا ما ابدعناه بغير افكار وقيم ؟ ولماذا الخوف على ما نسميه افكارنا وقيمنا اذا كانت قادرة على الثبات والمواجهة ؟ واذا لم تكن قادرة فما فائدتها ؟

لم تكن لدينا الرؤية النقدية القادرة على الجواب المركّب . كانت عصور الانحطاط الطويلة قد سلبتنا التوازن والبصيرة الموضوعية والقدرة على تبيّن الوان الطيف بين الأبيض والأسود . ولم تستطع «النهضة» فى العصر الحديث الا أن تكون توفيقا يكاد أن يكون فى أوقات الظلمة تلفيقا بين المتناقضات . وما أكثر لحظات الانكسار والسقوط التى تخللت النهضة ، فكان البدء دوما من نقطة الصفر . وكان «التوفيق» بين التراث والعصر يعكس لحظات الصعود نحو الاستقلال دون استعلاء ونحو الحوار دون انبهار . وكان «التلفيق» بين الاصالة والمعاصرة يعكس لحظات الانهيار والتدنى بالانسحاق تحت اقدام التفوق أو بالاستغراق فى أوهام عنصرية .

كان لدينا عصر ازدهار الحضارة العربية الاسلامية العظيم يمكن استلهامه فى اقرار عناصره الاساسية الثلاثة : الحوار والمنظور التاريخى والعقلانية . تحاور الاسلام مع الحضارات السابقة عليه والمعاصرة له سواء فى النص القرآنى والحديث الشريف أو فى تاريخ والفلسفة الاسلامية . وكانت النسبية أو المنظور التاريخى هو الاب الشرعى لمنجزات العلوم فى الطب والكيمياء والفلك والرياضيات . وحين نقلنا الفكر اليونانى إلى أوروبا لم نكن مجرد ساعى بريد ، لأن الفلسفة والمنطق ليسا خطابا

مضمونا . وانما كانا نموذجا للتفاعل أفضى بالأوروبيين من النفق المظلم للعصور الوسطى إلى اضواء عصر النهضة .

وقبل الحضارة الاسلامية كانت حضارات الشرق القديم فى بابل وفينيقيا ومصر وفارس والهند قد تفاعلت هى الأخرى مع الحضارة الهيلينية . وكانت المسيحية نموذجا آخر لم يستطع الغرب الافلات من جوهره حتى وهو يميز كنيسته بالكثلكة تارة والبروتستانتية تارة أخرى .

فى هذه الرحلات البالغة التعقيد كان الحوار بين الحضارات يستوعب أفضل ما فيها ويضيف اليها من كل زمان ومكان وجنس وعقيدة . نحن بذلك شركاء أصيلون فى بناء الحضارة الحديثة ، ولسنا بحاجة للتغنى بماضينا لأنه قد انصهر فى قوامها ، مازالت عناصره الحية باقية على نحو من الانحاء . ولسنا بحاجة لما ندعوه أفكاراً مستورده ، ولا إلى القول أن «بضاعتنا ردت الينا» ، ولا إلى الرعب مما نسميه «غزوا» ثقافيا . إننا فى لحظات الضعف التاريخى ، نفترض اننا الالف والياء ، وفى الوقت نفسه نخشى النسيم الذى قد ينقل الينا بالعدوى فيروسا يفتك بنا . أى أننا نفاخر بالقوة والاكتفاء الذاتى ونكبت الخوف من الهشاشة فالذبول السريع والموت .

ويصل بنا التناقض حد «استيراد» أفكارنا الوطنية ومذاهبنا القومية من الفلسفات الغربية والتجارب الأوروبية ، ثم نقولبها فى اطار كراهية الغرب . وفى حياتنا الاجتماعية نرتدى اثوابنا ونشيّد بيوتنا ونتصل ببعضنا وبالعالم عبر منجزات العلم الحديث ، ومصدر الفكر

والتكنولوجيا فى هذا العلم هى الغرب المعاصر الذى نتوهم أنه يمكن الفصل بين علومه وفلسفة هذه العلوم . كان هذا الفصل ممكنا ومبررا فى الزمن الممتد من الشيخ رفاعة الطهطاوى إلى الشيخ محمد عبده لاحتياج المجتمع حينذاك إلى سدّ الفجوة بين القيم والسلوك وبين التخلف وأسباب التقدم وبين العقيدة والشك فى التناقض بينها وبين المعرفة ، أو بينها وبين عقيدة الغرب الصانع لهذا التقدم ، والقاهر العسكرى - الاقتصادى لبلادنا .

أمست لدينا عقدة عنوانها الغرب . ولم تكن اليابان مسيحية ولا منتصرة حين تحاورت مع هذا الغرب ، فتقدمت معه وأحيانا عليه فى التكنولوجيا والاقتصاد . أما نحن فقد ازدوجت شخصيتنا بين الانسحاق أمامه والاستعلاء عليه فى وقت واحد : إزدواج التوفيق بين الاسلام والحداثة الغربية ابان العهود القصيرة للنهضة ، وازدواج التلفيق بين قشور الدين وقشور الحداثة إبان العهود الطويلة الأمد من الانكسار والسقوط . وحين تغلبت أزمنة السقوط بالتراكم التاريخى على أزمنة النهضة القصيرة المتباعدة تم الاستبعاد المتخيل للغرب من معادلة التحديث ، فهيمنت السلفية والتغريب فى وقت واحد جنبا إلى جنب . أصبح هناك نوع من التغريب السلفى أو السلفية التغريبية . وهكذا عرفنا السلفية الماركسية والسلفية القومية . واختصر التقدميون الغرب فى «الامبريالية» واختصره السلفيون فى «الشيطان» . ولم يكن الغرب استعمارا فقط أو شيطانا . ولكن الكراهية التاريخية التى تقرأ الغرب

فى سياق «الحملات الصليبية» و«فقدان الاندلس» و«ضياع فلسطين» ، تقرأه قبل ذلك فى فتوحات الماضى وبعد ذلك فى الاستعمار الحديث ، لم تستطع أصلا تكوين صورة للذات وأخرى للعالم والعلاقة بينهما .

وقد آن أوان المصارحات الكبرى ، فالصفوة المفكرة فى بلادنا تستلهم الغرب . والقاعدة العريضة من الشعب تستلهم نمط الحياة من الغرب . التيارات الماركسية والقومية والليبرالية وحتى الاسلامية تنهل المعرفة ومناهج التحليل من الغرب مباشرة أو عبر الوسطاء . والجماهير فى حياتها اليومية تستخدم التكنولوچيا الغربية من الصباح إلى المساء ، وهى التكنولوچيا التى تفرض اشكالا من السلوك وضوابط تلقائية من العادات الجديدة . وليس هذا كله عيبا ، فتعريب المناهج وعادات الذهن والسلوك ممكن ، وقد حدث ذلك فى اليابان الفاشية التى انتقلت إلى الليبرالية وفى الصين الاقطاعية التى انتقلت إلى الماركسية وفى الهند الطائفية التى انتقلت إلى الليبرالية . وقد تعمدت أن اختار هذه التجارب من «الشرق» حيث تثبت أن «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا» قول مردود على صاحبه الأصلى الشاعر الانجليزى رديارد كبلنج وعلى من يرددونه بعده من الذين يبررون الوضع القائم أو الذين يبررون «افكارهم» العنصرية .

الغرب جزء من العالم ، ونحن ايضا . وليست حياة جزء موقوفة بموت الآخر . وليست حياة العالم موقوفة على جزء بعينه من الاجزاء . وكلما خفتت حدة الصراع بين الاجزاء تقدم العالم إلى الامام ، وكلما

التهب الصراع اضطرب العالم بالحروب وغاب الاستقرارا والتوازن .

ولاشـــك أن التكامل بين اجـزاء العـالم ، هو الذى يدعم سـلام البشرية . ولكن هذا التكامل يحتاج إلى الحوار بين الانداد والاكفاء . أما التفاوت الفادح بين الاطراف ، فإنه لا يؤدى إلى حوار بل إلى خضوع تدريجى للأقوى . وهذا الخضوع هو الذى يقود مرة أخرى إلى ساحات الصراع .

المبالغة فى التهويل من شأن الغرب ، كالمبالغة فى التهوين ، كلاهما اهتزاز فى رؤية الحجم الآخر . لذلك كانت الخطوة الأولى فى العلاقة مع العالم واتخاذ موقف من الغرب أو الشرق أو الشمال أو الجنوب ، هى رؤية الاحجام الحقيقية للآخرين والحجم الحقيقى للذات .

ولا تقاس الاحجام بالجغرافيا أو التكنولوجيا أو القوة العسكرية ، وانما بمدى المساهمة فى بناء الحضارة . ولاتقاس الاحجام بالماضى والذكريات عن النفس أو عن الغير ، فالامجاد القديمة والمرارات لاتصنع الخيال القادر على بناء المستقبل .

والحضارة تقاس بالسلام والصحة والمعرفة وبقية العناصر التى لم يعد من سبيل لطرف واحد فى العالم لأن يوفرها منفردا . فرق كبير بين التاريخ القديم الذى وُجدت فيه الحضارات بمعزل عن بعضها البعض ، وبين العصر الجديد الذى لن يشهد إلا حضارة انسانية تتسع لمساهمات العالم أجمع .

كيف لا نتحول فى الحضارة إلى «هنود حمر» ؟

هذا هو السؤال ، ليس للعرب وحدهم ، بل أمام الغرب ايضا .

(٤)

كانت حرب الخليج وستظل لأمد بعيد بحاجة إلى تحديد «ماهيتها» . . ذلك أنها من أكثر الاحداث مدعاة للالتباس ، واكبتها مجموعة هائلة من المتغيرات زحزحت بعض الثوابت واخترقت بعض المسلمات . ولعل مصدر «المفاجأة» فيها هو هذا الاختراق للمسلمات التى بدت لنا أحيانا كأنها مقدسات .

وفى مقدمة ما يدعو للالتباس هو الترحيب الرسمى لأكثرية الاقطار العربية بالغرب المسلح فوق أراضينا . ثم كانت المشاركة العربية لهذا الغرب فى عمل عسكرى استراتيجى ضد قطر عربى .

وبالطبع ، فقد وقع هذان الحدثان بعد الحدث الأول : غزو بلد عربى لبلد عربى آخر ، إنها اذن دائرة من ثلاثة أحداث ، كان أولها هو الذى استدعى الحدثين الآخرين . ولكن قطاعا من النخبة والقاعدة على السواء ، لم ير سوى الغرب المسلح فى الخليج يضرب بلدا عربيا مسلما بمساعدة بعض العرب والمسلمين . وهكذا أصبحت الحرب فى بساطة وتبسيط شديدين عدوانا غربيا على العرب والمسلمين كما يقول القطاع القاعدى ، أو على العروبة والاسلام كما يقول أهل النخبة .

ويجب الاعتراف بأن هذا التعريف للحرب يبعث على الارتياح الشديد والطمأنينة ، لأنه الجواب السهل على ظاهرة معقدة ترهق العقل والوجدان ، ولأنه «يقتل» الشك باليقين . . فالمناهج والمصطلحات وآليات المعرفة السائدة منذ نصف قرن فى الثقافة العربية والتعليم العربى

والاعلام العربى أضحت قوالب ذهبية من قوانين «الايمان» . والايمان لا يعرف المتغيرات ولا التردد ، بل التطبيق الصارم لقواعد جاهزة ، فإذا تناقضت مع الواقع المتغير فالواقع هو الخطأ لا القواعد .

ولنبدأ من البداية .

لقد عاشت الأجيال العربية المعاصرة - خلال العقود الأربعة الأخيرة - عدة حروب لم يكن الغرب بعيدا عنها سواء بالسياسة أو بالدبلوماسية أو بالسلاح .

حرب السويس كانت أولها . دولة فتية من أقطار ما يسمى بالعالم الثالث تجرؤ على «تأميم» الثروة الوطنية وتستخف بالمعاهدات الدولية والقانون الدولى ، فتمزّق من طرف واحد عقدا موقعا من أطراف عدة ، وتلغى توقيعها والتوقيعات الأخرى . كانت هذه هى الصورة التى أشاعها الغرب حينذاك عن مصر . والتقت المصلحة الاسرائيلية المباشرة بالمصلحة البريطانية - الفرنسية فى ضرب مصر . ولكن الوجه الآخر للصورة أن نظاما عالميا جديدا غداة الحرب العالمية الثانية كان قيد الاعداد والتحضير يقوم على أساس ثنائية الحرب الباردة : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وفى ظل هذه الثنائية أمكن لمصر أن تفوز بحقوقها كاملة فى القناة .

انقسم العالم اذن بين امبراطوريتين غاربتين وامبراطوريتين بازغتين . وكان النصر حليفا لمصر وجمال عبد الناصر تحت مظلة اللقاء والافتراق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، أو النظام العالمى

الوليد : الحرب الباردة بين القطبين الايديولوجيين والنوويين .

خمس سنوات مضت بدت فيها ملامح نظام عربى جديد تتشكل فى تمصير المصالح الغربية وتحديد الملكية الزراعية والدعوة إلى الوحدة العربية . صارت مصر نموذجا للتنمية وقاعدة للانطلاق إلى الوحدة مع سورية . ولم تكن «اسرائيل» التى انسحبت مع الانجليز والفرنسيين قد انسحبت من الخريطة . ولم يكن الغرب أو الشرق قد تخلّى عن «حدود» اسرائيل فى الشرق الأوسط . وبدت الوحدة المصرية السورية تغييراً استراتيجيا للخريطة ، تغييرا محتملا وواردا فى المدى البعيد . ومن خلال الفجوة الفاغرة فاها بغياب الديمقراطية عن النظام الناصرى أمكن للذين «بنوا» دولة الوحدة أن يهدموها . غير أنهم وهم يتوهمون أنهم يحققون غاياتهم من الانفصال ، كانوا فى واقع الأمر مجرد أدوات تلبِّى طموحاتها من تحقيق غايات الآخرين فى الشرق والغرب : ألاّ تتأثر خريطة الشرق الأوسط بالمدّ المتعاظم لاقامة نظام عربى جديد .

وفى ذلك الوقت أيضا – حتى لاننسى – التقت الارادة الناصرية التى لاسبيل للاشتباه فى وطنيتها وقوميتها والارادة البريطانية لحظة ضعفها عند ابواب الكويت التى أغلقت بوجه أطماع عبد الكريم قاسم . وعبد الناصر نفسه الرئيس الشرعى للجمهورية العربية المتحدة هو الذى رفض أن تبقى دولة الوحدة بقوة السلاح المصرى : فقد كان البديل هو الحرب الأهلية لابين المصريين والسوريين ، بل بين السوريين وبعضهم البعض . وكان عبد الناصر بعين استراتيجية حادة النظر قد أيقن من

مساجلاته العلنية مع خروشوف من جهة ، وايزنهاور من جهة أخرى أن الوحدة حلم يستحق النضال وليس غزوا من أجل السلطة ، وان التوازن النووى الذى سمح بتأميم قناة السويس وانسحاب المعتدين هو نفسه الذى سمح بانسحاب الصواريخ الروسية من كوبا . وهو الذى لا يسمح بتغيير استراتيجى فى خريطة الشرق الأوسط .

تلك هى الخطوط الحمراء غير المكتوبة على الخريطة ، ولا فى أية أوراق رسمية . هكذا بقيت حركة التحرر الوطنى العربية تحاول الاستفادة من حالة التوازن بين «المعسكرين» ومن مناخ الحرب الباردة . ولم تكن صدفة أن يكون عبد الناصر العربى أحد مؤسسى «الحياد الايجابى» و«عدم الانحياز» وغير ذلك من مؤسسات الحرب الباردة . ولم تأت القدرة على التسلح وبناء السد العالى والاجراءات الاجتماعية الا من ثغرة التناقض فى جدار القمة الثنائية العالمية الجديدة . ولم تكن اجراءات تأميم النفط والقطاع العام والثورة الزراعية والتسليح وبناء السدود فى اقطار عربية درجنا على وصفها بالراديكالية ، إلا تكرارا وتأكيدا للنظام الناصرى فى عصر التوازن والتناقض بين الشرق والغرب .

عام ١٩٦٧ وقعت الحرب الثانية . كان الانقسام بين نظام الشرق الأوسط الذى يحاول الغرب إقراره لمصلحة «اسرائيل» ، وبين النظام العربى الذى حاولته الناصرية قد بلغ ذروته فى حرب اليمن .

كان جمال عبد الناصر يعلم أن تأميم القناة هو السبب الرئيسى لعدوان السويس ، وكان يعلم أيضا أن دعمه للثورة الجزائرية أحد الاسباب

الفرعية لهذا العدوان . ولكنه لم يستوعب درس السويس ودرس الوحدة استيعابا سلبيا . لقد اعتذر عن «الوحدة الثلاثية» بين مصر وسورية والعراق عام ١٩٦٣ . ولكنه لم يتردد فى ارسال الجيوش إلى جبال اليمن . وكل ما يقال عن «توريط» السادات له فى هذه الحرب صحيح ، ولكن عبد الناصر لم يكن سانجا أو مغفلا حتى يتورط مرغما ، وانما هو قبل الرهان : لأن البديل كان التخلّى عن مصداقيته العربية .

كان قد اختار منذ الانفصال طريق التنمية القطرية بديلا للوحدة العربية ، وهكذا أصبح نموذجه التنموى مرشحا للتعميم . ولم يكن ليستطيع التخلّى عن فكرة «النظام العربى» حيث لاتمثل الوحدة السياسية ضرورة حتمية . ولكن الخروج من ظلام العصور الوسطى إلى التنمية والتحديث كان يمثل «ضرورة» لا يملك عبد الناصر التخلّى عنها . من هنا جاء التدخل الناصرى فى شؤون اليمن للمساهمة فى ولادة «قطر» ينضم إلى النظام العربى وإلى النموذج التنموى الجديد ، وليس لضمّه إلى مصر . ومع ذلك فقد كانت هناك خطوط حمراء ، عندها تراجع عبد الناصر ليجد حرب ١٩٦٧ على الابواب . تلك الخطوط الحمراء كانت ينابيع النفط .

لذلك تجمعت كل «الاسباب» للحرب دفعة واحدة عنوانها الصراع بين النظام العربى ونظام الشرق الأوسط . وكما أنه لم يكن لدى الولايات المتحدة أى مانع من تأميم القناة ، ولم يكن لبريطانيا أى مانع من الالتقاء بعبد الناصر فى صد عبد الكريم قاسم عن غزو الكويت ، لم يكن الغرب

ممانعا فى ولادة نظام يمنى جديد بشرط الا تتجاوز هذه الاحداث كلها الخطوط الحمراء .

غير أن الانقسام العربى بين الخمسينات والستينات ، وغيبة الديمقراطية عن «النموذج» التنموى الناصرى وتنويعاته العربية من الجزائر إلى العراق مرورا بسورية ، قد سارعت بالحرب الوقائية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ . وهى حرب لم يشارك فيها الغرب مباشرة كما حدث فى السويس . كان الغرب حاضرا فى بُعدها الاستراتيجى . أراد تأسيس قاعدة صلبة لنظام الشرق الأوسط ، وانهاء اللعب على التناقض بين المعسكرين ، وقصف عمْر النموذج القائم على التنمية المستقلة والتحديث . وكانت «اسرائيل» تشارك الغرب فى هذه الغايات مجتمعة ، ومضافا اليها الطموح الصهيونى التقليدى فى ضم ما تبقى من أراضى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وصحراء سيناء وهضبة الجولان . وهذا ما يمنحها عن جدارة اسم «الحرب الوقائية» .

وهى الحرب التى افسحت المجال واسعا لصياغة البديل للنظام العربى : نظام الشرق الأوسط . ولكن البداية الرسمية لهذه الصياغة تمت بعد عشر سنوات من الحرب التى أتاحت الفرصة أمام تغيير النموذج الناصرى فى التنمية والتحديث . وكان لابد من حرب دفاعية تحرر مصر والعرب من عقدة الحرب الوقائية . وأقبلت حرب ١٩٧٣ لتشكّل مدخلا يصبح النظام العربى وراءه ونظام الشرق الأوسط أمامه . وكما كانت مصر نموذجا يحاول بالوحدة العربية تارة وبالتنمية القطرية تارة أخرى إقامة

نظام عربي لا يحتِّم الاندماج في بنية سياسية واحدة ، أمست مصر نموذجا يتراجع عن التنمية والتحديث وعن الركائز المشتركة للنظام العربي ويقبل البديل : نظام الشرق الأوسط .

هذا هو زلزال السبعينات التي رفع فيها البعض رايات السلام وأقواس النصر . ومرّت من تحتها جيوش الظلام. وقعت اطول حرب أهلية ، وأطول حرب نظامية ، الأولى في لبنان والأخرى بين العراق وايران . ولم يكن الغرب ولا الشرق بعيدين عن هذه وتلك . كانا موجودين بالسياسة والدبلوماسية والسلاح .

كان النظام العالمي يغلي بمتغيرات دفينة تحت السطح ، فمنذ حرب ١٩٦٧ في الشرق الأوسط وحركة الطلاب العالمية عام ١٩٦٨ والتدخل السوفيتي المسلح لاجهاض ربيع براج في ذلك العام ، بدأت الثورة العلمية – التكنولوجية تنجز للغرب خطوات اقتصادية واجتماعية وسياسية من شأنها انقاذ الرأسمالية من الاختناقات وتحصين الليبرالية من ثورة المعلومات والاتصال . ولم يقترن التقدم العلمي السوفيتي بتقدم اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي مماثل ، بل كان سقوط خروشوف ايذانا بعصر طويل من الركود والجمود . ولم يعد من توازن إلا على الصعيد النووي – القوة العسكرية – التي لا تحسم شؤون الحرب والسلام .

واذا كانت حرب الاستنزاف المصرية تُعدّ ذروة الاعتماد على الاستقطاب الدولي ، فقد انتهت السبعينات بالتدخل السوفيتي المباشر في افغانستان – بعد عشر سنوات تماما من التدخل في تشيكوسلوفاكيا –

وبدأت الثمانينات بحرب الخليج الأولى بين العراق وايران . قبلهما وبعدها كانت حرب لبنان لا تنطفئ إلا لتزداد اشتعالاً . ما علاقة هذه الحروب والتواريخ بما جرى ويجرى فى بلادنا ؟

إنه يساعدنا أولا فى الحصول على رؤية نقدية للذات والآخر . ويساعدنا ثانيا فى تعريف الحرب التى دارت بين ظهرانينا وجسّدت من البداية إلى النهاية عدة متغيرات .

أما الرؤية النقدية للذات . بالتعرف على صورتنا الحقيقية ، فانها تقول بأفصح بيان انه لم يكن بامكاننا طيلة العقود الأربعة الماضية الاعتماد على النفس فى أى عمل استراتيجى للحاضر أو للمستقبل . حتى ونحن نشيِّد حصون الاستقلال الوطنى كنا ومازلنا نعتمد على الآخرين بدءا من الدماء السوفيتية غرب السويس إلى الدماء الامريكية والانجليزية والفرنسية فى الخليج . وحين تصل الأمور إلى مرحلة «الدماء» فإن للطرف الذى بذلها حقوقا ، وان لم تكن مكتوبة . وفى المقابل ، فإن قوانا الذاتية قد أُهدرت حين أبقيناها خارج الحساب القومى باهمال المواثيق العسكرية والسياسية والاقتصادية لجامعة الدول العربية . وأبقيناها خارج الحساب الوطنى حين تحولنا إلى الحروب الأهلية والاقليمية على انقاض النظام العربى ، فحرب لبنان وحرب العراق – ايران من الشواهد الدامية على الانقسام العربى وتبديد القوة العربية .

ومن ثم فقد أمسينا نظاما هشا غاية الهشاشة ، لا يحافظ عملياً على الحد الأدنى من تماسكه وإن حافظ على كافة المظاهر والمجاملات

التى تخفى الحقائق المرة : نسبة عالية من الأمية تتروح فى المتوسط ما بين ستين وسبعين فى المائة من عدد السكان العرب . نسبة عالية من التهافت الثقافى يصل إلى حافة الأمية المعرفية فى أوساط المتعلمين بحيث بتنا من أقل الأمم استخداما للورق المطبوع . اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء داخل القطر الواحد وبين الاقطار المختلفة مما يتسبب فى الاختلال الاجتماعى وانعدام الاستقرار . والقمع المتعاظم للافراد والجماعات والافكار بحيث أننا من أكثر المناطق اهدارا لحقوق الانسان فى العالم . أضف إلى ذلك الأزمة الفكرية الخانقة طيلة العقدين الآخيرين ، فلم تعد الاشتراكية والقومية قاسما مشتركا للعقل العربى والوجدان العربى سواء على صعيد النخبة أو على صعيد القاعدة الشعبية واختياراتها . وانما أصبحت اللافتات تقول شيئا والوقائع تقول شيئا آخر بسبب الاخفاقات المدوية للتجارب «الاشتراكية» والمحاولات «القومية» التى لم يبق منها سوى القمع . ولما تنازلنا عن الشعارات ، لم نتنازل عن القمع .

إننا جزء من النظام العالمى القديم أو الجديد ، ولكنه الجزء الأضعف الذى يعتمد فى استهلاكه على الموارد والخامات التى يبيعها للغرب اذا كان منتجا للنفط ، أو انه يعتمد على عائدات المهاجرين والممرات الاستراتيجية والسياحة ومساعدات الغرب . وفى الحالين فإن الاستيراد والتصدير محور النشاط الاقتصادى بكل ما يتطلبه مجتمع الاستهلاك والخدمات .

وقد تضاعف الاعتماد على الغرب بعد الاستقلا السياسى للعرب .
ولكن النظام الدولى ذى القمة الثنائية كان يسبغ حمايته لنوع من التعايش - وليس التكافؤ - بين هشاشة النظام العربى والعمل الذى لم يتوقف لاقامة نظام جديد للشرق الأوسط . غير أنه كانت هناك عدة مشاريع وليس مشروعا واحدا لاقامة هذا النظام .

كان هناك المشروع الذى يطمع للهيمنة على جزر الاقليات العرقية والطائفية . وقد بدت ايران فى وقت من الأوقات بصفتها «جمهورية الثورة الاسلامية» انها تقدم أوراق اعتمادها للهيمنة من لبنان إلى الخليج . وكانت هناك «اسرائيل» فى جميع الأوقات بصفتها «القوة النووية» التى تحلم بالسيطرة من النيل إلى الفرات . وظهر لبنان فى لحظة تاريخية كاملة ميدانا للصراع بين هذين المشروعين والمشروع الثالث : النظام العربى .

ولكن هشاشة النظام العربى - بالانقسام والضعف المزمن - دفعت جميع أطرافه بعيدا عن رؤية العالم وهو يتغير ، عجزت هذه الاطراف عن رؤية التاريخ وهو يمر من أمامها . وقد تسبب احتجاب الرؤية لدى البعض فى الانسلاخ عن المسار الرئيسى للتطور الدولى . وأوحى لنفسه بهذا التساؤل المميت : لماذا يقتصر مشروع الهيمنة على ايران واسرائيل ؟ هكذا أضحى التوسع القطرى بديلا مفترضا للنظام العربى ونظام الشرق الاوسط معا . وهو «البديل» الذى سيضطر إلى ضرب الشرعيتين العربية والدولية معا فى مغامرة لاترتبط بأوهى الصلات بين المشروع المغامر والواقع المحيط اقليميا كان أو دوليا .

وقد كانت هذه بالضبط نقطة اللقاء بين النظام العربى والنظام الدولى فى حرب الخليج . . فليست مصادفة أن تاريخ هذه الحرب يقترن بتاريخ ما يسمى «النظام العالمى الجديد» . والمقصود هو تصفية الحرب الباردة والقمة الثنائية . هذا الانفراد المؤقت بالقمة الدولية من جانب الغرب وقيادة الولايات المتحدة هو العنصر المحورى الطارئ على الساحة الدولية .

ولسنا نعيش بمعزل عن العالم . لذلك ، فاللقاء العربى بالغرب فى حرب الخليج هو «استثناء» قياسا على الماضى حين كان التوازن بين المعسكرين ممكناً . وهو استثناء قياسا على الماضى حين كان الصراع محسوبا – وان لم يكن محسوما – بين النظام العربى الهش ونظام الشرق الأوسط بعيدا عن مشاريع الهيمنة .

ولكن أحد الأقطار العربية فكَّر فى الاتجاه المضاد لتقوية النظام العربى ونظام الشرق الأوسط معا ، فأراد أن يفرض على الثوابت والمتغيرات مشروعه الخاص فى التوسع القطرى بابتلاع الكويت والهيمنة على الخليج . لم يكن يرى نفسه ولا العالم ، فكانت الحرب التى لم يتوقعها حتى اللحظة الأخيرة .

وهى الحرب الوحيدة التى ربحت للمرة الأولى فى التاريخ «توقيع العالم» الذى كان قد عرف عام ١٩٥٦ فى حرب السويس بداية النظام الدولى الجديد إذ اتفقت قمته الثنائية على انسحاب الغرب القديم من الشرق الجديد . وبعد خمسة وثلاثين عاما ينتهى النظام الدولى القديم ويبدأ النظام الجديد من الشرق الأوسط .

(٥)

سلطة الغرب السياسية الاستراتيجية هى التى نعنيها بمصطلح «الغرب» . والانظمة العربية الرسمية هى التى نقصدها بمصطلح «العرب» . وقد يلتقى الغرب السياسى بالغرب الحضارى أو الغرب الانسانى ، وحينئذ سوف تلفت الانتباه . وقد يلتقى العرب الرسميون بالعرب - الشعوب ، وحينذاك يلزم التنويه .

كذلك فقد يحدث اللقاء بين العرب والغرب عن قصد مقصود وتخطيط مسبق ، وقد يحدث من أحد الطرفين عن غير قصد ومن الطرف الآخر عن عمد . وقد يحدث احيانا من قبيل المصادفات أن يلتقى الطرفان ، ولكن أحدهما يمسك بسرعة زمام المبادرة ، بينما يقع الآخر فى دائرة رد الفعل .

هناك «نقطة» يتقاطع فيها التاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة أو ما يظن أنه مصالح مشتركة . وهناك نقاط افتراق تتباين فيها السبل وتتعارض الغايات .

فى حرب الخليج كانت هناك نقطة تقاطع ، والعديد من نقاط الافتراق .

وبالرغم من التناقض الهائل بين تأميم قناة السويس وغزو الكويت ، فقد وجد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة نفسيهما - بعد خمس وثلاثين سنة - فى خندق واحد ضد «العدوان» . هذه هى الواجهة الأولى .

أما الواجهة الثانية فهى أن الولايات المتحدة قد وقفت فى ذلك الوقت ضد ثلاثة من حلفائها : اسرائيل وفرنسا وبريطانيا ، ولعبت دورا ايجابيا إلى جانب المعتدى عليه ، وهو مصر البلد العربى المسلم من العالم الثالث والذى تقوده سلطة راديكالية من العسكريين . والواجهة الثالثة هى وقوف «الشارع» الغربى - فى جملته باستثناء الأزقة اليسارية الفرعية - إلى جانب العدوان والمعتدين ضد مصر والعرب فى انحياز صارخ لاسرائيل .

لم يكد يمضى وقت طويل من السنوات القلائل التالية حتى انكشفت الواجهات المعلنة عن اسرار الواقع المتغير . وهوالنقطة التى التقت فيها مصلحة مصر بالمصلحة السوفيتية بالمصلحة الأمريكية ، أى جزء من المصلحة العربية الرسمية وكل المصلحة العربية الشعبية وجزء من الغرب الرسمى الوافد بقوة إلى المسرح العالمى وكل ما سُمِّى فى ذلك الوقت «بالعالم الثالث» .

كانت الحرب الباردة تعنى صراع القوتين الاعظم الجديدتين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - على «العالم الثالث» ، والانسحاب التدريجى للامبراطوريتين الغاربتين - فرنسا وبريطانيا - من ساحة الصراع . كان هناك اذن تناقض رئيسى بين «الشرق» السياسى والايديولوچى وبين الغرب ، وكانت هناك تناقضات ثانوية بين الغرب القديم والغرب الجديد . وفى نقطة ما بين هذه المتناقضات تقاطعت المصلحة المصرية والعربية فى تأميم السويس بمصلحة القوتين العظميين دون المصلحة الاسرائيلية ودون المصالح الانجليزية الفرنسية .

كانت «القناة» تعنى لدى السوفيت انفتاحا على اكثر المناطق حساسية فى «العالم الثالث» ، وعلامة بارزة على الطريق إلى المياه الدافئة ، واختراقاً مباشراً لحصار الغرب الاستراتيجى المضروب على الأمن السوفيتى جنوبا . لذلك كانت لموسكو مصلحة أكيدة فى انتزاع مصر للقناة من الأيدى الغربية ، ولم تكن الولايات المتحدة من بين أعضاء شركة قناة السويس العالمية .

وكانت «القناة» تعنى لدى الامريكيين ممرا إلى النفط للملاحة والأمن معا . وقد رأت الولايات المتحدة أن الوجود الأوروبى المسلح ، كذلك الهيمنة الانجليزية الفرنسية على القناة يهدد «الممر إلى النفط» ملاحة وأمنا . كانت واشنطن تنظر إلى الأمر - كموسكو - من الوجهة الاستراتيجية من خندقين متقابلين . ولم تكن «أوروبا» الغربية قادرة على التضحية بالمظاهر من أجل الجوهر ولا بالراهن من أجل البعيد . لذلك ، بالرغم من وحدة مصلحة الغرب ، فقد برز التباين بين القوة الجديدة والقوى القديمة .

لم يكن ثمة تخطيط بين انذار بولجانين وتحذير ايزنهاور . ولابين القاهرة وموسكو وواشنطن . ولكن التخطيط كان قائما بين تل أبيب وباريس ولندن . لذلك كان سهم العدوان مستقيما نحو الهدف ، أما المشاركة فى وقف العدوان فلم تكن على هذا النحو من الاستقامة . لم تكن المقاومة خطا موازيا أو مطابقا . كانت مقاومة الشعب المصرى تمثل نقطة انطلاق قادها جمال عبد الناصر . وكان الشعب العربى من المحيط إلى الخليج خطا يحيط النقطة الأولى بالحماية ، وكان «العالم الثالث» خطا آخر

يبحث له عن مكان ، وأقبل الانذار الروسى والتحذير الأمريكى من جانبين متعارضين فصاغت هذه الموانع زاوية حادة تقاطعت رأسها مع خط العدوان عند نقطة مركزية انسحبت عندها قوات الغرب الغازية . إنها مجرد نقطة ، مهما كانت مركزية ، عاد بعدها خط العدوان فى اتجاه التقاعد ومضى الخط المناهض فى اتجاهات متعددة تعدُّد مكونات هذا الخط . فالجزء الروسى اختلف مساره عن الجزء الأمريكى ، وكلاهما اختلفا عن مصير المقاومة الشعبية المصرية والحماية القومية العربية والحماس المؤثر «للعالم الثالث» . ولم تعد نقطة اللقاء بين العرب والغرب – ممثلا فى قيادته الأمريكية – الا فى حرب الخليج . ولكن بين النقطة الأولى والنقطة الأخيرة كانت قد مرت من تحت الجسر مياه كثيرة .

ولا تجوز المقارنة بين النقطتين لاستخلاص النتائج الصحيحة أو الاقرب إلى الصحة الا اذا أكدنا أن نقطة اللقاء هى ذاتها نقطة الافتراق ، وأن انتصار مصر السياسى فى السويس جاء حصيلة التفاعل بين نقاط القوة ونقاط الضعف المترامية على طول المسافة من خط العدوان إلى التقاطع مع الخط المضاد .

أولى نقاط القوة فى صف مصر والعرب أن قناة السويس ملكية مصرية تمر فى أرض مصرية . نقطة القوة الثانية أن الشعب المصرى قد تطابقت أهدافه فى ذلك الوقت والسلطة الثورية الجديدة . نقطة القوة الثالثة أن النظام الناصرى حينئذاك قد اثبت ولاءه للشرعيتين العربية والدولية . واستجاب لمطالب الحركة الوطنية فى تمصير الشركات الأجنبية

والاصلاح الزراعي والسد العالى والتصنيع وقبل ذلك وبعده : الجلاء البريطانى . نقطة القوة الرابعة أن هذا النظام قد أدرك متغيرات العالم الجديد ، فانحاز إلى تيار التقدم دون الانخراط فى أحد المعسكرين ، وهو ما يدعى بالحياد الايجابى . أما نقطة القوة الخامسة فهى الحركة القومية الشعبية العربية التى التفت حول السويس وعبد الناصر فى مظاهرة تأييد عارمة . كان «الشارع» العربى كله وأغلب النظام الرسمى قد وقف إلى جانب مصر . والقلة القليلة التى لم تتحمس لم تسلك طريقا ضد الاغلبية الساحقة . لذلك لم يحدث انشقاق فى الصف العربى .

أما نقاط الضعف فقد كان أولها غياب الديمقراطية ، ولكن أحداث ١٩٥٦ قد تغلبت على هذا المأزق ، اذ كانت لحظة استثنائية فى تاريخ النظام الجديد ، ووصلت الديمقراطية إلى درجة السماح للجميع بحمل السلاح . إنها لحظة خاطفة كالومض أضاءت بالبرق الراعد نقطة الضعف التى عانى منها النظام قبل العدوان وبعده .

ومن المرجح أن «الانتصار» كان سيتخذ معنى أشمل وأعمق لو أن الديمقراطية كانت جدارا يحميه . ولكن غيابها أثمر نقطة الضعف الثانية ، وهى النقطة العسكرية . لم تعبِّر افراح السويس عن انتصار عسكرى ، وانما أفصحت بأبلغ لسان عن ثلاثة مقومات أساسية : المقاومة الشعبية ، القيادة المرتبطة بالشعب ، حسن التقدير للمتغيرات الدولية . أما الجيش النظامى وقيادته ، فقد كان انعكاسا سلبيا مريرا لغياب الديمقراطية عن جوهر النظام ، سواء بالتدريب الناقص على السلاح الجديد أو بالقواعد

والعلاقات الداخلية للمؤسسة العسكرية أو بالصلة الضرورية بين هذه المؤسسة وغيرها من مؤسسات الدولة .

ولكننا بالرغم من الخسائر الفادحة فى الارواح والانسحاب غير المنظم من سيناء حققنا انتصارا سياسيا فى السويس بالشعب والعالم . وكانت نقطة اللقاء بيننا وبين العالم الجديد ممثلة فى قوتيه العظميين والعالم الثالث ، أننا كنا طرفا فى الحرب من ناحية ، وأننا كنا «ساحة صراع» من ناحية أخرى أثناء ولادة النظام الثنائى القوة . صراع رئيسى بين موسكو وواشنطن ولكن التوازن النووى يمنعه من الانفجار . وصراع فرعى بين واشنطن وكلٍّ من باريس ولندن يدفع العاصمة الامريكية إلى اللقاء مع موسكو والقاهرة على حساب اسرائيل .

وبين ١٩٥٧ و ١٩٦٧ عشر سنوات استقر فيها الغرب على توحيد صفوفه تحت القيادة الامريكية وعلى حماية «اسرائيل» ومعاداة الشرق السياسى والايديولوجى ومعه «العالم الثالث» الراديكالى بما فيه من عرب عسكريين . لذلك وقع الافتراق الكبير، طيلة تلك السنوات ، بين العرب والغرب . وهو أحد انعكاسات الافتراق الاستراتيجى بين «الشرق» والغرب . ولكنه الافتراق بين بعض العرب والولايات المتحدة التى أضحت خلال تلك السنوات ، على عكس موقفها عام ١٩٥٦ ، الخصم الأول للعرب والنَّصير الأول لاسرائيل .

كانت «السويس» على أحد الوجوه حربا بين العرب وبعض الغرب ، وعلى الوجه الآخر كانت حربا بين غرب وغرب . وتسلُّمت الولايات المتحدة

دون أن تطلق رصاصة واحدة زمام المبادرة برفقة الاتحاد السوفيتى ، محلّ فرنسا وبريطانيا . واضحت منذ ذلك الحين قائدة العالم الغربى ، ليس فى الشرق الأوسط ، وانما فى العالم .

وأصبح الشرق الأوسط من الآن فصاعداً الساحة التى يتقرر فوق صحرائها ومياهها الصراع الدولى .

وقد حاولت الولايات المتحدة طيلة السنوات العشر بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات أن تبنى استراتيجيتها الأمنية والاقتصادية انطلاقا من مكافأتها على دورها فى «السويس» ، على هيئة أحلاف عسكرية وسياسية ، وعلى أساس قبول عربى شامل باسرائيل . ولكن الناصرية كانت العقبة الكأداء أمام هذا الهدف . لم تكن الناصرية نظاما مصريا فقط ، ولكنها كانت مشروعا لاقامة نظام عربى أكثر تماسكاً من جامعة الدول العربية ، قد تعبر عنه الوحدة السياسية الكاملة كما كان الأمر مع سورية . وقد يعبر عنه الاستقلال والتنمية والتحديث كما كان الأمر فى مساندة الثورة الجزائرية والثورة العراقية والثورة اليمنية وقيام الكويت المستقلة وتحرير اليمن الجنوبى . كانت مصر حاضرة فى هذه المسارات كلها ، لاقامة نظام عربى جديد .

وكانت الولايات المتحدة تطمح لاقامة البديل الذى أخفقت بريطانيا وفرنسا فى إقامته ، وهو نظام الشرق الأوسط الذى يضمّ الاقطار العربية واسرائيل فى الحد الأدنى ، وتركيا فى الحد الأوسط ، وايران وباكستان فى الحد الاقصى . كان المشروع هو اقامة حزام أمنى من «الدول

الصديقة» حول النفط والممرات الاستراتيجية في مواجهة الاتحاد السوفيتي و «الخطر الأحمر» .

ولما وقفت مصر الناصرية بحيادها الايجابي تعترض على المشروع الامريكي ، فقد لعبت الولايات المتحدة واسرائيل الدور نفسه الذي لعبته فرنسا وبريطانيا في «السويس» . ولكن من دون أن تظهر أمريكا على واجهة الأحداث . كانت الدبلوماسية والوزن الدولي والسلاح المتطور في خدمة «اسرائيل» من دون المشاركة المباشرة في الميدان . وكانت حرب ١٩٦٧ التي قصمت ظهر مصر والعرب ولاتزال . ولم تخضع الارادة الناصرية والعربية لأحكام الواقع الجديد ، وهو الاحتلال الاسرائيلي لبقية فلسطين وأجزاء من الاراضي المصرية والسورية . ولكن ثلاث سنوات فقط كانت كافية لازاحة الناصرية من الطريق .

غير أن مشروع النظام العربي كان قد اكتشف له أنصارا في ليبيا والعراق والسودان قبيل رحيل الناصرية عن مصر . غيرأن الغرب كان يعرف «قدر مصر» – بتسكين الدال – بينما لم تكن غالبية العرب تعرف «قدر مصر» بفتح الدال . لذلك وقع الالتباس التاريخي في قمة بغداد عام ١٩٧٨ . واستطاعت «كامب ديفيد» أن تشق الطريق تدريجيا إلى المشروع الأمريكي لاقامة نظام الشرق الأوسط .

ولم يتنبأ الكمبيوتر الغربي بمضاعفات الهزيمة الناصرية على الساحتين اللبنانية والايرانية والمد السلفي المتعاظم في مختلف الارجاء العربية . ولكن الغرب بادر إلى استثمار الاوضاع لمصلحة نظام الشرق

الأوسط . وكانت حرب الخليج الأولى - بين العراق وايران - أولى نتائج الاستثمار . كانت قد سبقتها «مقدمات» فى لبنان . غير أن المقدمات اللبنانية - وأن طالت الحرب الأهلية خمسة عشر عاما - لا تقارن بنتائج الحرب العراقية - الايرانية . هاهم أولاء المسلمون يحاربون المسلمين ، وهاهم أولاء العرب عثروا على «عدوٍّ» آخر غير اسرائيل ، وها هى ذى مصانع السلاح تغذى الآلتين الحربيتين لأطول وقت ممكن ، ثمانى سنوات من الخراب الاقتصادى والدمار البشرى والكراهية العمياء .

ولست أجد سببا وحيدا لطول حرب الخليج الأولى أو الحرب اللبنانية ، ولكنى أرى بوضوح أحد الاسباب المهمة فى التوازن الدقيق بين «القوة» العظمى التى وصلت ذروتها فى الهبوط ذات فجر على أرض افغانستان ، والقوة العظمى الثانية التى واصلت ذروتها فى الهبوط على سطح القمر وسطح الأرض وسطح البحر . هذا التوازن فى المصالح والغايات هو الذى أطال أمد الحربين عند شط العرب وشواطئ لبنان .

ومرة أخرى كان «الشرق الأوسط» ساحة الصراع الدولى .

فى المرة الأولى ، عام ١٩٥٦ ، كان الصراع بين العرب وبعض الغرب . وبمساندة بعضه الآخر وولادة القطبية الثنائية والحرب الباردة ، كان الانتصار السياسى للعرب .

وفى المرة الثانية ، عام ١٩٦٧ ، كان الصراع بين العرب وكل الغرب . وبالرغم من مساندة إحدى القوتين العظميين فقد هُزم العرب وانتصرت «اسرائيل» .

وفى المرة الثالثة (١٩٧٩ - ١٩٨٨) كان الصراع بين بعض العرب وبعض المسلمين . وبمساندة الشرق والغرب لكلا الفريقين انتصر بعض العرب على بعض المسلمين انتصاراً سياسيا .

ولم يتنبأ الكمبيوتر الغربى بالانهيار المتسارع للجبهة الشرقية فى أوروبا ، وبأنه بعد عام واحد من نهاية الحرب العراقية - الايرانية سوف يدخل العالم مرحلة جديدة كليا لم يعرفها منذ عام ١٩٥٦ . إعادة تشكيل النظام الدولى على أساس تفكيك الامبراطورية السوفيتية وتحييد قوتها العظمى : بانتهاء عصر الحرب الباردة رسميا وانخراط أوروبا الشرقية فى النظام الرأسمالى العالمى من موقع الضعف وزوال «الاتحاد» السوفيتى لأسباب قومية واقتصادية وايديولوچية . وهذا اكله ليس إلا وجها واحدا للواقع الدولى المتغير ، فقد كان توحيد المانيا والسباق الاوروبى الغربى نحو «البيت الموحد» وجها آخر للواقع الجديد الذى تُشكّل اليابان أحد ملامحه .

بالنسبة للغرب كان الانكسار «الاشتراكى» انتصارا له و«نهاية للتاريخ» كما قال فرانسيس فوكوياما فى وصف احداث أوروبا الشرقية . وبالنسبة للجزء الطليعى فى الغرب - الولايات المتحدة - فقد كان الانتقال من عصر القطبية الثنائية هو الهمّ الجديد ، هل يكون الانتقال إلى عصر التعددية كما تشتهى أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ أم إلى عصر القطب الواحد كما تضمر الولايات المتحدة .

كان هذا الحوار المضطرم بالمصالح والمضطرب بالغايات ، المعلن

حينا والمكتوم حينا آخر ، يبحث لنفسه منذ نهاية عام ١٩٨٩ عن «ساحة» و«مناسبة» تتحدد فيها صورة النظام الدولى الجديد .

فى هذا الوقت ايضا كان العرب يبحثون عن أشكال جديدة للعلاقة بينهم وبين أنفسهم وبينهم وبين العالم . وكانت «مجالس التعاون» المغاربية والخليجية نموذجا استدعى مجلسا جديدا لا يمت إلى الجغرافيا السياسية بأوهى الصلات إذ يضم اليمن ومصر والاردن والعراق . وهو تشكيل مستغرب لم يفطن المصريون إلى حقيقته إلا بعد أن وقعت حرب الخليج .

وكان المراقبون يؤكدون على أن هذه المجالس ليست بديلا لجامعة الدول العربية . غير أن هذا التأكيد السلبى قد لفت الانتباه إلى أن الجامعة كيان يحتضر . أى أن الحد الأدنى من تماسك النظام العربى يحتضر .

وأنجز «غرور القوة» بقية التفاصيل .

توهمت القيادة العراقية المنتصرة سياسيا فى حرب الخليج الأولى أن المجتمع الدولى يعيش لحظة «فوضى» تاريخية بالانقلابات اللاهثة فى أوروبا الشرقية . وانها تستطيع فى هذه اللحظة وحدها التى تكاد الجامعة العربية فيها أن تتوقف عن الحياة ان تفلت بغنيمتها من الانتصار السياسى : لا بأن تربح شط العرب بل أن تتنازل عنه وتهيمن على الخليج باكمله هيمنة تتحول مع الزمن إلى «أمر واقع» . أى أن الصراع مع ايران لم يكن حول شط العرب بل على الهيمنة والتوسع القطرى فى الخليج ، ايران باسم الاسلام ، والعراق باسم العروبة . هكذا يتحول الانتصار

السياسى إلى «فتح استراتيجى» .

عمــيت القيادة فى بغداد عن مجموعة من البديهات : لقد كان الغرب ، والولايات المتحدة تحديدا ، هو الذى ساعد العراق على انجاز النصر المحدود أو مانسميه بالانتصار السياسى . والبديهية الثانية أن للغرب مصالح واقعية فى الخليج تتمثل فى الطاقة ، روح التطور الصناعى فى الغرب بأكمله . والبديهية الثالثة أن الغرب منشغل حقا بما يجرى فى «الشرق» ، ولكن ليس على حساب مصالحه فى أى مكان فى العالم . والبديهية الرابعة أن الغرب حاضر فى بلاد العرب جميعا ، بما فيها العراق ، على كافة المستويات : العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية . والبديهية الخامسة أن علاقات أكثر العرب بالغرب وخصوصا الولايات المتحدة علاقات استراتيجية حتى ولو لم تكتب فى مواثيق .

كان احتجاب هذه المشاهد عن البصيرة السياسية فى العراق سببا فى الاقدام على المشروع المغامر الذى جعل من الشرق الأوسط مرة أخرى ساحة يتقرر فيها مصير النظام الدولى ، ونقطة تقاطع يلتقى فيها العرب بالغرب ، ثم يعودون مجددا إلى الافتراق .

(٦)

ماذا كان هناك عشية حرب الخليج الأخيرة فى الشرق الأوسط ؟

كانت هناك مجموعة من اللافتات – الشعارات – الاقنعة ، وكانت هناك مجموعة من الوقائع – الحقائق – الوجوه . والمسافة بين الواجهات والوجوه عامرة دوما بالالتباس المقصود حينا ، والوضوح غير المقصود أحيانا .

كانت الزغاريد تملأ السماء العربية الرسمية ، فها هى مصر تعود إلى مكانها الطبيعى من الصف العربى . ومن رأى ومن سمع ما جرى فى قمة الدار البيضاء يدرك دون عناء أن المكبوت العربى طيلة عشر سنوات هو احتجاب مصر عن البنية الاساسية للنظام العربى الرسمى .

خلال تلك الفترة رشحت بعض الاقطار نفسها لتحل مكان مصر . ولكن الدولة التى اقتنعت وأقنعها البعض بأنها الوريث الشرعى الوحيد ، هى العراق . كانت الدولة الوحيدة فى المشرق التى تجمع بين الثروة والأيديولجيا . وهى ذاتها الدولة التى استضافت قمة «المقاطعة» الشهيرة عام ١٩٧٨ . وقد رحل جمال عبد الناصر فى خريف ١٩٧٠ وهو على خلاف علنى مع بغداد . غير أن الأوضاع سرعان ما تغيرت وأصبح عبد الناصر شعارا يطوف مؤتمرات بغداد ندواتها هجوما واتهاما للسادات بأنه انحرف بمصر عن الطريق القومى . وهو اتهام صحيح جذب المزيد من المصريين والعرب نحو العاصمة العراقية بأعتبارها المركز الجديد

للثقافة والثورة . ولم تشأ العيون الكسيرة لاحتجاب القاهرة أو المتلهفة على «بديل» لها أن ترى واقعتين صريحتين قبل حرب الخليج الأولى وأثناءها : زيارة السادات للعراق عام ١٩٧٥ وهى الزيارة الأولى من نوعها لرئيس مصرى على الاطلاق . ثم الاتفاق ، بعد اشتعال الحرب مع ايران ، على شراء قطع غيار للأسلحة من مصر والاستعانة ببعض الخبراء والمستشارين العسكريين المصريين ، بالرغم من المقاطعة الرسمية .

وقد تطورت مواقف بغداد فى عصر الرئيس مبارك إلى درجة أنها كانت من أولى العواصم العربية التى دعمت العودة المصرية العربية بما تشتمل عليه من عودة الجامعة العربية إلى القاهرة . وتطورت الأمور أكثر إلى درجة تأسيس مجلس التعاون العربى بمشاركة مصر .

ولم تكن مصر منذ رحيل الرئيس السادات قد غيرت سياستها ، سواء على الصعيد الاقتصادى الداخلى ، أو ما يسمى بالانفتاح ، أو على صعيد العلاقات الاقليمية والدولية فى علاقتها باسرائيل أو الولايات المتحدة .

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كان جميع الدول العربية باستثناء ليبيا وسورية والجزائر على علاقات وطيدة ، استراتيجية ، بالعاصمة الامريكية . ثم كان الرئيس الشاذلى بن جديد أول رئيس جزائرى يزور واشنطن . وكانت الحرب اللبنانية وعمليات الخطف للغربيين من الأسباب الأولى لعودة العلاقات تدريجيا بين سورية والولايات المتحدة . وقد عادت العلاقات الدبلوماسية كاملة بين كل من دمشق وبغداد من ناحية وواشنطن

من ناحية أخرى . وعلى الصعيد الاقتصادى فقد كانت الثمانينات هى العقد الحاسم للتراجع السورى ، العراقى ، الجزائرى عما كان يسمى باشتراكية البعث أو اشتراكية جبهة التحرير . وكانت السبعينات مجرد تمهيد متقطع تتفاوت درجته بين عاصمة وأخرى ، ولكن الثمانينات كانت اختيارا حاسما للقطاع الخاص المتخلف : الذى يعتمد على الاستيراد والاستهلاك أكثر من اعتماده على الانتاج ، والذى يؤول بموجبه القطاع العام إلى ملكية خاصة مقصورة على عائلات الحكم وأقاربهم من أنصار وأصهار .

هكذا سقطت الأيديولوچيا فى بلاد العرب الموصوفة سابقا بالراديكالية قبل سقوطها فى شرق أوروبا ، ولكنها فى هذا الشرق اقترنت بسقوط رموزها الحزبية والبشرية واستعادة الديمقراطية . أما فى بلاد العرب فقد أصبح فرسان الاشتراكية هم أنفسهم فرسان «الرأسمالية» ، فلم تسقط الرموز ولا الاحزاب ولا الدكتاتورية . والنتيجة هى سيطرة القطاع الخاص دون ليبرالية . وهكذا تميز أنور السادات عنهم جميعا بأنه «رائد الانفتاح» الذى لم يرفع قط رايات الاشتراكية ، بل شق طريقه إلى واشنطن وتل أبيب دون ادعاءات .

وعندما وضعت الحرب بين العراق وإيران أوزارها تضاعفت الزغاريد فى السماء العربية ، فقد انتصر «العرب» فى حماية البوابة الشرقية ، حماية الخليج والأمة العربية بأسرها . كان لسوريا وليبيا والجزائر موقف خاص لم يؤثر على ايقاع الزغاريد .

ثم كانت هناك – عشية حرب الخليج – الزغاريد الفلسطينية . لقد تمكنت منظمة التحرير من ان تفتح قناة رسمية مباشرة للحوار مع واشنطن . وحتى إذا كان هذا الحوار قد توقف فإنه قد بدأ . وتمكنت المنظمة من مخاطبة الرأى العام الدولى الرسمى عبر الاعتراف بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لسنه ١٩٦٧ والاعتراف أيضا بحق اسرائيل فى الوجود . ونفذت على هذا النحو ، الشرط الامريكى للحوار . وقد هتف الغرب الأوروبى لياسر عرفات هتافا متصلا باعتباره صاحب المبادرة الجذرية نحو السلام فى الشرق الأوسط .

كانت الزغاريد هذه المرة تملأ سماء العالم . ربما لم تكن عالية الرنين فى الشارع العربى ، ولكنها واثقة النبرة فى أوساط الشعب الفلسطينى و «النظام العربى» . غير أن الشارع لم يتخلف عن الزغرودة الفلسطينية لسبب آخر هو استمرار الانتفاضة الفلسطينية .

هكذا كانت الأوضاع العربية كما تبدو من الخارج :

* تضامن عربى يجمع الشمل مجددا فى القاهرة .
* تضامن عالمى يجمع الشمل الغربى حول قضية فلسطين .
* انفتاح عربى شامل على واشنطن .
* انفتاح استهلاكى على الغرب .
* تضخم الدكتاتورية فى نظم الحكم «الراديكالية» .
* تعاظم المد السلفى .

باستثناء النقطة الأولى كانت النقاط الخمس التالية صحيحة ، فلم

يكن «التضامن العربى» حقيقيا . وانما كان واجهة متقنة الصنع تُخفى أكثر مما تظهر .

تُخفى مثلا أن الجهود العراقية لعودة مصر إلى الجامعة العربية قد استهدفت «احتواء مصر» مادامت وراثتها قد تعذرت .

وكانت واجهة التضامن العربى تخفى كذلك «المشروع العراقى» .

وباستثناء الانتفاضة التى تستحق ما هو أكثر من الزغاريد ، فإن هذه الزغاريد كانت أكبر عملية تضليل للشعب العربى من المحيط إلى الخليج . فلم يكن الانفتاح الاستهلاكى الشامل على الغرب ، ولا التضخم السرطانى للدكتاتورية، ولاتعاظم المدّ السلفى بالاسباب التى تدعو للفرح والرقص . كانت تدعو للشك والريبة والحذر ، ولكن الشك يستدعى وعيا مفارقا ، وعيا نقديا ، وعيا يتمدد من الذهن إلى السلوك . غير أن مهرجانات الشعر والنثر والمسرح والسينما والفكر والاستراتيجية كانت تزغرد كلها أو تنوح وتولول ، وخلت إلا فى القليل النادر من التأمل والاحساس بالخطأ والقدرة على مواجهته . كانت الواجهات تنفى المواجهات .

ومن شأن هذا النفى أن يضللنا عما يجرى من حولنا ، خارجنا .

وحين «شاهدنا» بعض ما يجرى حدثت الأعاجيب . بدت الثورات الديمقراطية فى شرق أوروبا وكأننا نحن الذين قمنا بها ، أو كأن الأوروبيين الشرقيين قاموا بها نيابة عنا . وهكذا فنحن الذين طردنا هونيكر وجيفكوف وهوساك وكادار ، ونحن الذين أعدمنا شاوشيسكو .

ورحنا نشدّ أقوى حبال حناجرنا لنهتف ضد الطغيان الشيوعى والاستبداد الستالينى والدكتاتورية الماركسية . وحققنا خارج الوعى النكتة القديمة التى تفاخر فيها الأمريكى بأنه يستطيع أن يهتف بسقوط الرئيس الأمريكى أمام البيت الأبيض ، فرد عليه الروسى : وأنا أيضا . هتفنا بسقوط «الاشرار»خارج بلادنا ، واستنزفنا كلّ ما احتوته معاجمنا من سباب فى شتم القهر والقمع الوحشى خارج ديارنا . لم نكن نشارك الآخرين فرحتهم ، بل كنا نتجرّع كؤوس الفرح نيابة عنهم . والواقع أننا تجرّعنا كؤوس الذلّ حتى الثمالة . أما أصحاب الفرح الحقيقيون ، فلم يروه قط فرحاً ، بل مجرد محطة فى طريق الكفاح المر . لم نقرأ واقعنا فى ضوء النص الاجنبى ، بل انتحلنا النص لأنفسنا ، وحولناه إلى خمر سكرنا به لننسى «حقيقة» حياتنا .

هكذا بدأ التاريخ يمر من أمامنا دون أن نراه . لم ندرك علاقة الثورة الديمقراطية بنا ، ومغزاها فى سياق حاضرنا ومستقبلنا . كأنها فيلم ينتهى «الاستمتاع» به فور انتهاء العرض . لم نفهم أن الثورة الديمقراطية المعاصرة ترسم فى طيّاتها أحد ملامح المستقبل البارزة . سرقنا أدواتها الاعلامية – أجهزة ثورة الاتصال والمعلومات – لممارسة المزيد من القهر ، ولم نشعر أننا بذلك ننسحب من سباق الحاضر نحو المستقبل . ولكن غيرنا كان يبنى حياته وما يزال على أساس الوقائع لا الأوهام .

كانت الوقائع تقول أن العالم يلهث نحو الديمقراطية ، وأن حقوق

الانسان لم تعد ترفا عقليا أو ديكورا زخرفيا ، وانما هى وثيقة الصلة بالتنمية والتحديث والتقدم فى مختلف مجالات الفكر والحياة . واننا نحن العرب متخلفون عن الديمقراطية شكلا ومضمونا . ولكننا فى عيون العالم نملك ثروة الطاقة اللازمة للتطور والممرات الاستراتيجية .

كانت الوقائع تقول أيضا أن أوروبا تبنى بيتها الموحد الذى يستضيف فجأة المانيا الكبرى الواحدة ، وسوف يستضيف حتما شرق أوروبا الوافد إلى الاقتصاد الحر فى ضعف وتطلع . وهناك اليابان التى لم يعد من الممكن تجاهل مكانتها العالمية المميزة . وقد كانت المشكلات قائمة أصلا بين أوروبا غير الموحدة واليابان وبين الولايات المتحدة فى زمن القمة الدولية الثنائية : موسكو وواشنطن . أما الآن وقد تراجعت موسكو مضطرة عن قوتها العظمى ، فإن الصراع الخفى والمحتمل إعلانه وتعاظمه سيكون بين أوروبا الجديدة واليابان فى جانب ، والولايات المتحدة فى جانب آخر . ولأن فريقا لا يتميز عنهما فى المجال السياسى ، بل إن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان هى الشعار المشترك ، فإن الاقتصاد هو ساحة الصراع الوحيدة الممكنة . والاقتصاد هو الصناعة والتجارة والتكنولوجيا فى مختلف الميادين .

وبالطبع ، فإن «العالم الثالث» بأكمله ساحة صالحة للصراع فى تجارة الأسلحة واستيراد المواد الأولية وتصدير المصنوعات المتوسطة والحديثة . ولكن اختيار «نقطة الضعف» فى العالم الثالث هى التى احتاجت على الارجح رصدا عميقا ومثابراً . كان لابد من التقاء الزمان

بالمكان فى هذه النقطة .

ومن الطبيعى أن يكون «الشرق الأوسط» فى مقدمة الاختيارات والبدائل . ولكن أحدا فى القمة الدولية لايملك ترف غض البصر عن المحاذير . الشرق الأوسط حقل من الألغام . هذا التخلف ليس على الدوام أرضا خصبة للاختيارات الكبرى أو الولادات الكبرى . هناك الثراء الفاحش والفقر الجامح . والسلفية الدينية فى أكثر أحوالها ازدهارا . والحروب الطويلة بعضها لم تنطفئ جذوته بعد على الحدود بين العراق وايران أو داخل الحدود فى لبنان أو داخل الداخل فى السودان . و«اسرائيل» من ناحية والفلسطينيون من ناحية أخرى من أخطر حقول الالغام .

هكذا لم يكن اختيار «الشرق الأوسط» أمرا سهلا .

كان الاقتصاد يشد الانظار فى اتجاه ينابيع النفط ، فإذا استطاعت إحدى القوتين – أوروبا الموحدة أو الولايات المتحدة – أن تمسك بزمام المبادرة النفطية ، فإنها قد أمسكت بزمام السوق الدولية والتطور الصناعى لأمد يطول فى المستقبل المنظور . كانت المواجهة الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة واليابان قدرا لا مهرب منه . ولكن ساحة هذه المواجهة وأساليبها وتوقيتها ومناسبتها ، كلّها كانت من الآليات المتحركة التى يصعب ضبطها الكترونيا .

كان الأمر يحتاج إلى معجزة يبدو فيها الصراع بين الغرب الأمريكى والغرب الأوروبى كأنه لعبة رياضية بين أعضاء فريق واحد .

وكان الأمر يستدعى البحث عن «مناسبة» وجيهة لاقامة هذه المباراة التى – مرة أخرى – لن تدور بين فريقين ، فلا قتال بين الغرب والغرب ، وإنما بين كلّ منهما وهدف ثالث . وبقدر ما يصيب كلاهما من أهداف تكون نتيجة المباراة فوزا لهما معا ، ولكن حجم الفوز هو الذى يحدّد لمن قيادة الغرب . كان «الشرق» قد خرج من المباراة من قبل أن تبدأ .

وأقبل «مشروع» النظام العراقى ليحسم اختيارات الغرب للزمان والمكان ، للمناسبة والاطار .

كان هذا «المشروع» بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٥ قد جسد السنوات السبع المليئة بالوعود من تأميم النفط وتأسيس القطاع العام على الصعيد الاقتصادى ، والجبهة الوطنية التى تضم عدة احزاب ، وكذلك اعلان الحكم الذاتى للاكراد على الصعيد السياسى . وقد انتهت هذه المرحلة بالتوقيع العراقى – الايرانى على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ . وبدت الأمور وقتذاك كما لو اننا باتجاه «نموذج» عربى فى التنمية يتحدى التخلف . وفجأة توالت الأحداث فى الاتجاه المعاكس تماما ، فقد ثبت أن اتفاقية الجزائر لم تكن لخدمة «الاستقرار» ، بل لتصفية الحكم الذاتى للأكراد بتسليم أسلحتهم بعد أن تخلت عنهم ايران . مجرد صفقة ، ما أن تم انجازها حتى ألغى «نائب الرئيس» توقيعه على الاتفاقية بعد خمس سنوات فقط ، وكان قد أصبح رئيسا . وفى خط مواز كان التخلص من «الجبهة الوطنية التقدمية» باستئصال الحزب الشيوعى من البلاد ومطاردة أعضائه فى كل مكان ، ثم التخلص من قيادات بعثية راسخة فى الحزب

والحكم بسبب «الوحدة» مع سورية ، وقد كانت على وشك التنفيذ .

وهكذا تمت تصفية الأهداف المعلنة لمشروع ١٩٦٨ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ لحظة الولادة الجديدة للحكم الجديد . ولم نعرف بعدها مشروعا لهذا الحكم سوى الحرب مع ايران . وكنا نتفهم ما يقال من أن سبب الحرب هو حراسة البوابة الشرقية لمنع تصدير الثورة الايرانية إلى العراق والخليج . ولم تكن هذه الحراسة مشروعا ، فالحرب بحد ذاتها ليس أكثر من أداة ووسيلة ، أما الغايات فأين ؟ لقد دخل العراق الحرب وقد صفّى الأمل الأخير فى أية صيغة للديمقراطية السياسية سواء فى نظام الحكم عموما أو الحكم الذاتى للأكراد خصوصا . وبدت التنمية دون غاية . وبدت الحرب تأجيلا مستمرا للغايات . وكان لابد من عسكرة المجتمع عسكرة رسمية لامتداد زمن الحرب . ومن البديهى أن تؤمم الديمقراطية إلى أجل غير مسمًّى . وكانت عسكرة المجتمع بعيدا عن الايديولوچيا تؤدى إلى التوسع القطرى والبحث المستمر عن مجالات حيوية خارج الحدود . وكان الالتباس فى المعجم القومى كفيلا بحذف الفوارق بين التوسع القطرى والوحدة العربية .

وبالرغم من الانتصار السياسى المحدود الذى حققه العراق فى حلبة الصراع المسلح مع ايران ، فقد كانت الخسائر باهظة ، خسائر التنمية والبشر . وكانت الديون عنوانا فادح الثمن . ولذلك كان لابد من البحث عن انتصار من نوع آخر يسدد الديون ويستأنف التنمية على أنقاض عشرات الالوف من الجثث والخرائب . وكانت ينابيع البترول فى

مرمى النظر .

وفى نقطة ما بين الصحراء والخليج ارتسمت حدود الجواب على سؤال الغرب .

لم نكن نحن العرب فى الأصل الأصيل طرفا . ولكن أحدنا قدم ساحة المباراة ومناسبتها ، وتكفّل بكل ما تستدعيه من حسابات الربح والخسارة بأن جعل من نفسه خشبة المرمى .

ومهما بلغ الكلام عن الفخاخ والاستدراج مبلغ المصداقية أو التلفيق ، فقد تكفل أحد الأنظمة العربية بصنع «المعجزة» التى يبحث عنها الغرب . هاهوذا النفط ، عصب الاقتصاد العالمى ، وها هو ذا نظام عربى يقدم للمتسابقين دعوة مجانية لاقامة الصراع على أرض العرب . كانت حساباته ان النظام العربى وصل إلى حال مزرية من الهشاشة والضعف ، وان النظام العالمى وصل إلى حال مزرية من التفكك والانحلال ، فما الذى يمنعه من التسلّل فى ظل هذه الفوضى الاقليمية والدولية من النفاذ إلى منابع النفط لبناء امبراطورية الخليج العراقية التى ستصبح خلال أيام معدودة امراً واقعا ؟

وكان الغرب يخشى حساسية الموقع الملتهب بالصراعات الخفية والمعلنة . خاصة أن القيادة الامبراطورية فى بغداد أثرت فى وقت مبكر أن تستعرض عضلاتها - فى ذروة نجاح الانتفاضة الفلسطينية - بأنها على استعداد لنسف «نصف اسرائيل» . وتمكنت دعايتها من الاستحواذ على النصف الكسير اليائس من القلب العربى . ولكنها جندّت نصف الغرب

سلفا لدعم المشروع الأمريكى . واستطاعت الولايات المتحدة أن تشترى الصوت الغربى والصمت الاسرائيلى قبل انطلاق الرصاصة الأولى . ولم تفاجأ واشنطن على الارجح بالرصاصة العراقية الأولى تنطلق باتجاه الكويت . ولكنها فى الأرجح كذلك لم تتصور «المدى» الذى تقصده الرصاصة .

وكان من اليسير بعدئذ أن تتخذ المباراة بين الغرب الأمريكى والغرب الأوروبى شكل الدفاع عن العرب والعالم . بدا الدفاع عن النفط دفاعا عن العرب والعالم ، فوقف ما تبقى من «الشرق الاشتراكى» وأغلب «العالم الثالث» وأغلب العرب صفا واحدا إلى جانب الغرب بقيادة الولايات المتحدة . كانت صورة «النظام العالمى الجديد» قد ارتسمت . وكان الغزو العراقى للكويت هو نقطة الضعف العربية التى تقاطعت فيها مصالح العالم وشهواته وقوته وطموحاته ووحدته وانقساماته ومختلف أشكاله وألوانه . كان اللاعبون الرئيسيون هم الغرب ، ولكن العالم لم يكن متفرجا سلبيا . حتى الامتناع الصينى عن التصويت لم يكن عملا سلبيا . كان الجميع شركاء حتى ولو لم يكونوا أطرافا فى اللعبة .

اما نحن العرب ، فإن نقطة ضعفنا أن واحداً منا خرج على كافة الثوابت والنواميس ، وقدم نفسه خشبة مرمى تصيبها أهداف الآخرين ظناً منه أنه الجدار غير القابل للاختراق . وحققت نقطة الضعف هذه اللقاء المستحيل بين المتناقضات . ولم يقتصر الاختراق على إصابة المرمى العراقى ، لأن الزلزال كان قد أصاب الكويت وكل العرب .



هل يزول «النظام العربى» المعاصر ؟



هل يزول «النظام العربى» المعاصر ؟

(١)

كانت نقطة التقاطع بين اكثرية العرب والغرب هى ذاتها نقطة الضعف السابقة على الغزو العراقى للكويت والملازمة له والتالية أيضا .

وهناك بعض الأحداث التى قد ندرك دلالاتها ، ولكن بعد وقوعها بزمن طويل . ولا مفـــر فـى هذا السياق من الاشارة الى ثلاث وقائع مركزية .

أما الأولى فهى حرب لبنان . الآن فقط يتساءل الناس : ألم يكن اتفاق «الطائف» ممكنا قبل توقيعه بعشر سنوات مثلا ؟ وهل كان لابد من التضحية بعشرات الألوف من البشر وعدة مليارات من الاقتصاد الوطنى اللبنانى حتى نصل إلى هذا «الحلّ» الذى ارتضاه الجميع – تقريبا – فى النهاية ؟ ما هى هذه «الاستحقاقات» التى يتحدثون عن ضرورة دفعها ، وانها كانت تحتاج إلى خمسة عشر عاما لاستيفائها من لحم المواطنين ودمائهم وعظامهم ؟

أما الواقعة الثانية فهى اتفاقية كامب ديفيد . الآن فقط يتساءل الناس : إذا كانت الجامعة العربية قد عادت مؤخرا إلى مصر ، فلماذا كانت المقاطعة أصلا ، والقاهرة لم تغير سياستها قط ازاء «السلام فى الشرق الأوسط» ؟ لماذا كان التشهير بمصر وشعبها أكثر كثيرا من التشهير بزعمائها ونظامها ؟ ولماذا التصق السباب والقذف والقدح والذم

بالمواطن المصرى والمثقف المصرى والتاريخ المصرى ، كأن الجميع من سادة العرب وأشرافهم ما عدا المصريين .

وأما الواقعة الثالثة فهى محاصرة المقاومة الفلسطينية فى بيروت عام ١٩٨٢ . وكان الصمت العربى فى الشارع الشعبى أقل بلاغة من صمت الحكام . والآن فقط يتساءل الناس : إذا كان «الخروج» الفلسطينى من لبنان أمرا لامهرب منه ، فلماذا كانت الآلام القديمة ، خاصة اذا كان الوجود المسلح يوشك خلال وقت قصير أن يتحول إلى ذكريات ؟

مادلالة هذه الوقائع التى أسوقها كأمثلة على الأحداث التى لانمسك بمغزاها العميق إلابعد زمن طويل ؟ وبما أنه ليس من «فراغ» فى الزمن ، فإن الوقت الذى يمر خاويا من المعنى هو أقرب إلى الغيبوبة التى لاتمنع التفاعلات داخل الجسد وخارجه من الاستمرار .

هناك دلالات موضعية تخصّ كل واقعة على حدة ، وهناك دلالة محورية مشتركة بين الوقائع الثلاث .

أما دلالة الحرب اللبنانية فهى أن «ليبرالية الطوائف» لم تنجح فى استخلاص معنى «الوطن» ومفهوم «المواطنة» . وليس العيب تاريخيا فحسب ، عيب الاسلوب الذى تكوّن به لبنان الكبير . ولا هو بالعيب السياسى فقط ، عيب الدستور والميثاق غير المكتوب عام ١٩٤٣ . ولا هو بالعيب الاقتصادى فقط ، عيب الترانزيت والخدمات . وانما هو إلى جانب ذلك كله «العيب العربى» الثقافى والحضارى الذى لم يفهم من ليبرالية الطوائف سوى الطوائف ، ولم يفهم من الميثاق غير المكتوب الا أنه غير

مكتوب ، ولم يفهم من الاقتصاد الحر غير الخدمات . وقد أسهمت هذه كلها فى تعميق الصياغة المستحيلة القائلة بأن لبنان حصيلة نفيين : لا للتعريب ولا للتغريب أو لا للاندماج العربى أو الغربى ، أو هذه الصياغة المجاملة : لبنان ذو وجه عربى . هذا الارتباك اللبنانى فى تحديد الهوية والمواطنة والانتماء الثقافى - الحضارى ، لم يكن لبنانيا محضا ولم يكن لبنانيا فحسب . وانما كان تجسيدا لأزمة عربية شاملة ، تخفيها بعض الوقت المجاملات العربية العابرة .

ولم تستطع اتفاقية كامب ديفيد - الواقعة الثانية - أن تخفى ملامح الأزمة . كانت الحقيقة السياسية تحت السطح أن كافة الأنظمة العربية التى قطعت علاقاتها رسميا مع مصر لم تقطعها لحظة واحدة . ومع ذلك ، فإن الرئيس الراحل أنور السادات قد سمح للزعيق الايديولوچى الصاخب أن «يفصل» مصر عن العرب . لم يكن الأمر أكثر من «زعيق» ، فالمصريون لايحتاجون إلى ايديولوچيا ليشعروا بأنهم عرب . ولكن ترسانة الاعلام المخيفة تمكنت وقتها من إيهام البعض أن مصر قد عادت إلى «الفرعونية» . وهى نكته غليظة . غير أن البعض - على الشاطئ الآخر - كان يتمنى هذه الاشارة ليبدأ حملة مجنونة على مصر ، كما سبق أن ذكرت .

ولم يفطن الجانب «العربى» أو العروبى إلى أن تجريح المصريين فى عروبتهم يُلقى ظلاً كثيفا على العروبة ذاتها . . فطالما رأى كل شعب فى الآخر نقصا قوميا ، فإن ذلك يعنى أن القومية العربية ذاتها موضع

النقص وموضوعه . إنها اذن قومية لم تستطع أن تثبت نفسها أمام أصحابها . ولو أن الأمر قد ارتقى حقا إلى مستوى المبدأ القومى ، لما كان مفهوما هذا الاجماع العربى فى قمة الدار البيضاء المسماة قمة «عودة مصر» . والدلالة المباشرة لهذه الواقعة أن المقاطعة فى قمة بغداد ١٩٧٨ كالعودة بعد عشر سنوات لم تكن لوجه الهوية القومية .

أما دلالة الصمت الشعبى الشامل ازاء الخروج الفلسطينى من بيروت ١٩٨٢ فهو تكذيب مبكر للخروج «الشعبى» الهاتف بفلسطين صدام حسين بعد أقل من تسع سنوات .

لم يكن الصمت القديم نتيجة الخوف ولا كان الصوت الجديد نتيجة الحرية . وانما كان الانحدار الفكرى والسياسى فى الربط بين الهوية العربية والموقف من قضية فلسطين قد وصل بالشارع «الشعبى» قبل عشر سنوات إلى الحافة الحرجة بين الحزن واللامبالاة . وتطور جيل جديد وتعاظم فكر آخر فى هذا الشارع الشعبى مال به إلى الحافة الحرجة بين الاحباط واليأس . كان «الاسلام السياسى» هو الذى استولى على الشارع واخترق به جدار النسبى والممكن إلى آفاق المطلق والمستحيل .

ماذا يربط بين الوقائع الثلاثة ، وما هى الدلالة المركزية المشتركة ، وما العلاقة بين هذه الدلالة وبين المشهد الذى عشناه ومُتْناه فى وقت واحد ؟

يربط بينها أساساً نقطة الضعف العربية التى تقاطعت معها حرب الخليج : وهو الارتباك العربى الشامل فى المسائل الجوهرية كالعلاقة بين الهوية القومية والأمة ، والعلاقـــة بين الأمة والوحدة ، والعلاقة بين الوحدة

والدولة ، والعلاقة بين هذه العناصر كلها و«النظام العربى» ، وبينها وبين التراث القومى والثقافة والحضارة .

وقد كانت نتائج حرب لبنان واتفاقية كامب ديفيد والحرب العراقية الايرانية والانقسام السودانى والنزاع حول الصحراء المغربية وخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت وصراع السلطة إلى حدّ الحرب الأهلية فى اليمن الجنوبى بمثابة التأكيدات الدامية فى غالبيتها على أن «العربى» لا يدرى من يكون ، وأين يعيش ، وفى أى عصر .

لقد اكتشف الناس فجأة أن الليبرالية العربية لم تمنع التذابح على الهوية فى لبنان ولا الانتحار الطائفى المتبادل ، وأن الماركسية العربية لم تمنع حرب القبائل فى اليمن ، وان وحدة الدين لم تمنع الحرب العراقية – الايرانية ، وأن وحدة المذهب لم تمنع تقاتل الموارنة أو تقاتل الشيعة .

هذه الفوضى الشاملة فى أخطر ما يمس الفكر والسلوك الانسانيين قد صاغت ظاهرة شديدة التركيب وبالغة الاستثناء : وهى تعدد الثنائيات المتوازية والمتقاطعة فى الانسان (العربى) الذى لم يعد مزدوج الشخصية بالمعنى البسيط لهذا التعبير . وانما هو «متعدد الشخصيات المزدوجة» . نرفع شعار القومية ، واحيانا الأممية ، ونحن لم نغادر مرحلة القبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو العائلة .

فرق كبير بين الوعى والمصلحة . ولا ينطبق هذا الفرق علينا وحدنا . ولكن بين الوعى والمصلحة مساحة كبيرة للغريزة . وهى العنصر الأكثر ضغطا على أفعال «الشارع العربى» وردود أفعاله ، بما يشتمل عليه

هذا الشارع من نخبة سياسية وقطاعات من المثقفين .

الغريزة وليست الايديولوچيا فضلا عن الوعى هى التى تصوغ المفاهيم خلال حركتها وتجسدها . هكذا يقال العروبة أحيانا والمقصود الدين أو الاسلام والمقصود السنة أو الشيعة . والفعل وحده هو الذى يحدد المفهوم كما يعنى لدى أصحابه . لذلك تعددت القومية والدين لاتعدّد القوميات والأديان ، وإنما تعدد الفرق السياسية .

ولم تستطع جامعة الدول العربية أن تكون «جامعة» للتدريب على دقة المفاهيم ، بل ظلت «جامعة» للمفاهيم المختلفة وكأنها مفهوم واحد . وفى نقطة الضعف التى التقى عندها العرب بالغرب فى الحرب التقت الغرائز بالمفاهيم لقاء الانقسام العربى والتوحد الغربى . ولنتأمل الانقسام العربى ، فهو لم يكن انقساما بين الفقراء والاغنياء ، ولم يكن بين العسكريين والمدنيين ، ولابين المشارقة والمغاربة ، ولابين الراديكاليين والمحافظين ، ولا بين الحكم والمعارضة ، أو بين السلطة والشارع . تلك انقسامات ذات مفاهيم دقيقة . وانما انقسم العرب بخروج بعضهم على سلطة شرعية مهما شكلت من سلبيات وأيا كانت تحفظاتنا عليها .

والعراق نفسه هو الذى عاد اليها بعد الهزيمة ليقول انه من مؤسسيها . ليس هناك من شبهة اذن على أن هذه «الجامعة» تمثل الشرعية . ولو أن هذه الشرعية أجمعت على الوقوف بوجّه القيادة العراقية لارغامها على الانسحاب من الكويت ، لما وقعت الحرب . وحتى اذا كان الغرب قد خطط للحرب فإنها لم تكن حتمية الوقوع ، لو بادر العرب صفا

واحدا إلى جانب الحق ضد الباطل . واذا كان الغرب قد خطط للحرب فإن أكبر المشاركين لهذا التخطيط القيادة العراقية ومن ساندوها .

على أية حال ، فقد كان الخروج على الشرعية العربية من جانب الغزاة والذين ساندوهم عملا من أعمال الغريزة ، أعاد مرة أخرى كل التراث العنصرى الذى عرفناه فى حرب لبنان وكامب ديفيد . ويقى لغز «الشارع» الذى صمت والمقاومة الفلسطينية محاصرة فى بيروت من العدو الصهيونى عام ١٩٨٢ ، ثم صرخ والانتفاضة الفلسطينية محاصرة بالغزو العراقى للكويت . لماذا كان «الصراخ» فى الاتجاه المضاد ؟ لأن «الشارع» ليس مصطلحا دقيقا ، وانما هو عمل من أعمال الغريزة . وليس هناك سوى «الاسلام السياسى» الذى يطابق بين الغريزة والحركة فى الاتجاه المضاد ، ويملك القدرة على الاطلاق والتعميم فيدّعى الكلام باسم الله والشعب والشارع جميعا فى وقت واحد . وبالرغم من أن فلسطين مازالت أسيرة فقد صمت «الشارع» حين توقفت الغريزة عن النطق .

* * *

فى نقطة التقاطع ، أو الضعف ، كان الصراع وليس السكون أو لقاء العشّاق . كان الصراع متعدد المستويات والمراحل . كان المستوى العسكرى لأسباب مختلفة ومتباعدة ومتشابكة ومتقاربة موجها إلى غزاة الكويت الطامحين إلى قيادة امبراطورية خليجية أو عربية أو شرق أوسطية . التقت مصالح المنتجين للنفط بمصالح المستهلكين له ، والتقت الشرعية الاقليمية بالشرعية الدولية ، والتقى المشروع المغامر بسباق

الأقوياء . ثم كان المستوى السياسى الذى تعددت مراحله ومستوياته .

فى هذا المستوى كان هناك «التجديد» لمشروعين رئيسيين بعد انسحاب المشروع المغامر .

أما الأول فهو «النظام العربى»

وأما الثانى فهو «نظام الشرق الأوسط» .

وبالطبع ، فالمشروع الأول كان يعانى من مضاعفات نقطة الضعف الاساسية . كان يعانى من الانقسام الذى أحدثه الغزاة فى الصف العربى . وكان يعانى من نتائج الحرب المادية والمعنوية . وكان يعانى من الدور العسكرى للغرب باعتباره الدور الحاسم ، وباعتبار الغرب صاحب المشروع الثانى .

أما المشروع الثانى فيريد أصحابه من حرب الخليج أن تكون «فرصة العمر» لتحقيقه مادامت اتفاقية كامب ديفيد لم تنجز هذا الهدف .

ما هو النظام العربى ، وماذا يريد ؟

كانت جامعة الدول العربية ومازال مؤسسة هذا النظام . وهى تعانى من امراض مزمنة وأخرى طارئة . ولكن النظام العربى لايرادف الجامعة العربية ، وان كانت هذه تضعف بضعفه وتقوى بقوته .

يتكون هذا النظام من جملة الأقطار العربية الحاصلة على استقلالها السياسى والتى رسمت حدودها فى عصور قديمة أو فى العهود الاستعمارية . وهذه الاقطار على درجة من الاتصال لاتبلغ درجة الاندماج أو التطابق ، وعلى درجة أخرى من التمايز لاتبلغ درجة الانفصال . ولكنها

فى جميع الأحوال «دول» ذات سيادة على أرض وشعب . هذه وقائع لاشك فيها تُضاف اليها وقائع التاريخ والدين واللغة ، فنستخلص منها دلالات متناقضة : كالتفرقة بين الاسلام والعروبة أو التوحيد بينهما ، وكالقول بأن العروبة عرقية أو أنها ثقافية أو التوحيد بينهما . وواقع الأمر أنه ليس من استقرار جماعى على «انتماء» محدَّد على صعيد الهوية . ولكن التداخل فى المصالح العربية المختلفة قبل الاستقلال وبعده يصوغ دائرة واسعة يتحرك فيها العرب إقليميا هى دائرة الأمن الاستراتيجى . أمن الغذاء ، أمن المياه ، أمن البترول . . . الخ . لايفرض هذا الأمن وحدة اندماجية ، ولكنه يرفض توسيع الدائرة لاستقبال غير العرب - بالمفهوم القطرى - بين صفوفهم .

المشروع الآخر ، أو مايسمى بنظام الشرق الأوسط يرحِّب بالواقع القطرى للعرب ، ولكنه يضيف إلى الدائرة قطرا آخر غير عربى هو «اسرائيل» . بينما العرب يرون أن الأرض المسماة اسرائيل هى أرض فلسطين العربية . واذا كان الأمر الواقع أكل جزءا من البلاد لمصلحة اليهود ، فإن الجزء الباقى يجب أن يكون «قطرا فلسطينيا» ينضم إلى مجموعة النظام العربى . أما «اسرائيل» فستظل جسما غريبا . ويتمسك العرب فى هذا السياق بالشرعية الدولية التى باركت تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عبرية والأخرى عربية . ولكن اسرائيل ترفض من حيث المبدأ تكوين دولة عربية فلسطينية . إلا أنها تكافح من أجل أن تكون إحدى دول نظام الشرق الأوسط ، الأمر الذى لاتنجزه عضويتها بالأمم

المتحدة ، وإنما قبول جيرانها لها .

وهذا هو الصراع الخفى والمعلن معا ، بين العرب و«اسرائيل» والغرب .

العرب فى معظمهم يريدون الحفاظ على نظامهم الاقليمى بإقامة «سلام بارد» مع اسرائيل ، تعود بمقتضاه الضفة الغربية وقطاع غزه إلى الشعب الفلسطينى ، وتنتهى «حالة الحرب» بين الانظمة العربية و«اسرائيل» دون أن يتطلب ذلك تطبيعا للعلاقات .

الغرب جميعه يريد اقامة «نظام الشرق الأوسط» مع تباين فى أسلوب ومحتوى هذا النظام . غير أن الاجماع الغربى يدور حول تطبيع العلاقات العربية مع «اسرائيل» وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . أما «اسرائيل» فترى إمكانية التعاون التجارى والثقافى والسياسى مع العرب ، وحق الادارة الذاتية للفلسطينيين فى الضفة والقطاع دون السيادة على الأرض والخارجية والدفاع .

وقد دفعت حرب الخليج بالولايات المتحدة إلى الاقتراب قليلا جدا من أوروبا الغربية فى مفهوم «نظام الشرق الأوسط» .

هل يمكن أن يقوم النظامان معا ؟

أم أن النظام العربى الذى كشفت حرب الخليج عن هشاشته ونقطة ضعفه هو المرشح للزوال ؟ الاتزول معه الشرعية التى كانت بين مبررات حرب الخليج ؟

بل . . ألاتزول معه قضية فلسطين ؟

(٢)

عثرت كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية العربية على ما يؤكد وجهات نظرها فى المسألة القومية من «التاريخ» ، سواء أكان تاريخنا أو تاريخ غيرنا . كانت هناك الأمم التى عاشت ضمن اتحاد سياسى ودولة واحدة . وكانت هناك القومية الواحدة التى تجزأت فى أقاليم عدة أو أقطار مختلفة أو أنظمة سياسية متباينة . كانت هناك ، دائما ، الشواهد والشواهد المضادة . وكانت هذه كلها «وجهات نظر» فى الحوار العربى المتعدد الأطراف ، يستفيد منها هذا الطرف أو ذاك فى تسجيل نقطة فكرية ما أبعدها عن الممارسات الفعلية والاقتناعات .

فى الممارسات كانت «القطرية» السياسية قد أحرزت قصب السبق . وكانت «الشرعية العربية» وماتزال تعنى شرعية «القطرية العربية» . أما الاقتناعات فكانت تتراوح ما بين الطائفية والعرقية والمذهبية ، وأحيانا القبلية والعشائرية والعائلية .

ومع ذلك فهناك وراء الممارسات والاقتناعات شعور غلاّب بأن هؤلاء الناس الذين ينتمون جغرافيا إلى الرقعة الكائنة بين المحيط والخليج يرتبطون فيما بينهم ارتباطا خاصا يظهر فى العنفوان المشترك خلال «العدوان الثلاثى» على مصر عام ١٩٥٦ وفى الحزن العظيم الشامل خلال هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وفى الاستقبال المدوِّى لأخبار الانتفاضة فى الأراضى المحتلة . وظهر أيضا هذا الارتباط الخاص فى ديار الاغتراب

حين يخاطب أهل البلاد الأصليين جميع العرب باعتبارهم عربا من أى قطر أتوا ، وحين ينجح فريق كروى عربى فى مواجهة فريق أوروبى ، وحين يحصل كاتب أو طبيب من قطر عربى على شهرة عالمية . فى جميع هذه الأحــوال البسـيطة والعــامـة ، الفردية غاية التفرد والكبيرة فى غاية الشموخ ، يتحرك هذا الارتباط الخاص بين المغربى والسودانى والجزائرى والعراقى والمصرى واليمنى والكويتى والسورى . وهكذا تختفى فى لحظة مختلف الفوارق القطرية والتباينات الدينية أو العرقية أو المذهبية . ولا يبقى هناك سوى مشهد واحد هو المشهد العربى .

أى هذه المظاهر والتجليات هى الأصدق والأعمق والأبقى ؟ هذا نوع من الأسئلة . ولكن هناك نوعا آخر : أيها أكثر فائدة للجميع ، وأكثر انتباها للمستقبل ، وأكثر ارتباطا بالانسانية وانفتاحا على العالم ؟

ليس من جواب شاف ونهائى ومطلق على هذه التساؤلات . وانما هناك ترجيحات واحتمالات ، فالإرادة جزء لا ينفصل عن حركة الجواب . والارادة لاتعنى الوعى الحر المجرد فحسب ، بل المصلحة والجذر الثقافى أيضا .

فلنسلِّم أولا أنه لافرق بين النخبة – السياسية والمثقفة – وبين القاعدة العريضة فى هذا القلق بين الانتماءات الضيقة والكبيرة السياسية والاجتماعية والدينية ، ذلك اننا سوف نكتشف الظاهرة الواحدة مشتركة بين خطاب النخبة الحاكمة والمعارضة ، وبين خطاب «الشعب» أيا كانت الطبقة أو الشريحة فى السلّم الاجتماعى .

وربمـــا كـانت «الصـحـراء المغربيـة» من المشـاهـد القريبـة للذاكـرة العربية ، فبالرغم من اختلاف الرؤى السياسية فى المغرب التقى الجميع فى الموقف من السيادة الوطنية على الصحراء . أما أقرب المشاهد التى عشناها غداة الغزو العراقى فقد كانت «الاستحالة» التى واجهت العراقيين وهم يبحثون عن واحد فقط ، فرد كويتى واحد ، يقبل الاحتلال فيصبح مديرا أو وزيرا أو ماشاء من ألقاب واموال . كانت هناك وما تزال معارضة واختلافات سابقة وأخرى تالية مع الحكم ، ولكن لم يحدث قط أن واحدا منها خرج على الاجماع الوطنى .

ولنسلِّم ثانيا بأنه لافرق فـــى النتائج بين أية مقدمات طائفية وأخرى ، فالانقسام أو التقسيم حتى على صعيد الدعوة أو الابتزاز أو التهديد يفضى إلى «ضياع» الوطن . أى أن انقطاع الخيط الخفى الذى يميز النسيج بأكمله ، يؤدى إلى امتناع النسيج عن الوجود أو البقاء .

والمثل الصريح فى هذه النقطة هو لبنان ، فقد كان البديل للحالة القطرية هو التشرذم الطائفى والعائلى . ولكنه التشرذم الذى لايعنى التقسيم تماما ، بل ضياع «الوطن – القطر» . والأرجح أن التقسيم لا يقع ، لأن المصلحة الاقليمية – وربما الدولية – لاتسمح بذلك . غير أن الضياع «حالة» أسوأ من التقسيم ، حيث يصبح الوطن حاضرا وغائبا فى وقت واحد . وقد كان اتفاق «الطائف» هو الصياغة القادرة مرحلياً على جمع الشمل اللبنانى ، واستعادة «القطر» من الضياع . ومعنى ذلك أن «الرباط الخاص» بين الاقطار العربية هو الذى أعاد الحالة القطرية إلى

لبنان . ومن ثم فلابد من أن فقدان هذه الحالة يؤثر سلبا على الرابطة العربية العامة وما تعنيه من مصالح أو فوائد أو التزامات .

والمثل الآخر الذى لم يعرف «الشكل» اللبنانى ، ولكنه تجاوز نقطة الخطر هو السودان . تقول الحركة الشعبية فى الجنوب انها ليست حركة انفصالية . ولكن الأمر الواقع هو انقسام السودان بين شمال وجنوب . وتطالب هذه الحركة الشعبية بالغاء «قوانين سبتمبر» التى سنها حسن الترابى فى عهد النميرى ، ونفذها الجناح العسكرى لحسن الترابى فى عهد البشير . وهى القوانين التى تميز بين المواطنين بسبب الدين . ولن يندمل الجرح السودانى مادام حكم «الجبهة الاسلامية» مرتديا الزىّ العسكرى ، وما بقيت حقوق المواطنة منقوصة ، سيبقى الوطن منقوصا كذلك .

ليست الحالة القطرية اذن حالة نموذجية ، إلا أن بديلها هو التفتت الذى لايفيد طائفة ولا مذهبا ولا عرقا ، ويضر أبشع ما يكون الضرر بهذا «الارتباط الخاص» بين أهل الأقطار العربية جمعاء .

ما هو هذا الارتباط الخاص حتى لانقع أسرى المتاهات بغير حدود ؟

جانبٌ منه يخص العقل والقلب كالدين والثقافة الشعبية واللغة . ولا تنفصل الواحدة عن الأخرى . ولا تنفصل كلها مجتمعه عن سياق الحضارة العربية الاسلامية . إنه مستوى من الفكر والشعور يغرى البعض بإدراجه فى نسق قومى يسمى العرب باسم الأمة العربية . ومعروفة

النظريات والاطروحات والأفكار والحركات التى حملت هذا الاسم . ولكنها فى جميع الاحوال انتهت عند التطبيق إلى الحالة القطرية دون سواها . ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه الحركات أو النظريات ، ولكننا نقول فحسب انها تجتمع حول هذه المقولة : العرب أمة مجزأة فى الوقت الحاضر ، ولاتقدم أو ازدهار للعرب بغير الاندماج السياسى فى «دولة» واحدة ،

لن نسوق الأمثلة العديدة والمستمرة على الفشل الذريع الذى منيت به تجارب «الدولة» الواحدة . ولكن مراجعة الفكرة من أساسها لم تتم قط . وأعنى فكرة «الأمة المجزأة» وحتمية «الدولة الواحدة» من أجل التقدم والازدهار .

لاشك أن هناك تجزئه بين العرب . غير انها ليست تجزئه سياسية فقط ، ولا تجزئه راهنة فحسب . وانما هى تجزئه رأسية وأفقية فى وقت واحد . إنها تجزئه فى التاريخ ، وليست تجزئة راهنة . وهى تجزئة اقتصادية واجتماعية وثقافية استظلت أحيانا بامبراطورية اسلامية كالخلافة العثمانية ، وأحيانا أخرى بامبراطوريات مسيحية كالحملات الصليبية وأخرى علمانية انجليزية وفرنسية وايطالية .

وقد طالت هذه التجزئة وتشكلت وتلونت حسب فترات التاريخ ورقعة الجغرافيا ونظام الحكم . ولاشك أن المداخلات الاستعمارية قد شاركت فى ذلك كله . أما النتيجة الأساسية التى انتهت اليها تفاعلات الزمان والمكان والانسان فقد كانت هذه «الاقطار» التى يصل بين شعوبها ارتباط خاص . يقوى هذا الارتباط فى لحظات النهوض ، ويضعف فى لحظات السقوط

والانحلال .

يتجسد هذا الارتباط فيما ندعوه بالنظام العربى . والمقصود هو «الأمن الاستراتيجى» لهذه المجموعة من الأقطار . والأمن الاستراتيچى هو الأمن الخاص بهذه «الحالة القطرية» وما تتمتع به من موارد موزعة بينها على النحو الذى تركه الاستعمار كما هو الحال فى أغلب اقطارنا ، أو كما تركته الحدود القديمة كما هو الحال فى القليل منها .

هذا الأمن الاستراتيچى كان يعنى غداة الحرب العالمية الثانية انتزاع الاستقلال السياسى . وكان يعنى بعد حرب السويس انتزاع الاستقلال الاقتصادى . وقد تأخرت بعض الأقطار فى انتزاع هذا الاستقلال أو ذاك ، وتقدمت غيرها عليها . ولكن الجميع وافق على صيغة النظام العربى كما تحددت فى جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . لم تتجاوز الاقطار المستقلة حينذاك السبعة . ثم وقعت انقلابات عسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية أهمها : تأسيس الدولة اليهودية على جزء من أرض فلسطين دون تأسيس دولة عربية فلسطينية . كان ذلك اختراقا مبكرا للنظام العربى الذى لم يكن موقفه واضحا فى أى وقت بالنسبة لهذا الاختراق ، ولا بالنسبة للتطورات المتلاحقة والعلاقات الدولية المترتبة عليها . ولم يكن هناك أى وضوح فى الصيغة السياسية المشتركة بين أقطار النظام العربى . ولم يكن هناك كذلك أى استشراف للمستقبل ، وانما كان «الحاضر» يلتهم الجهود جيلا بعد جيل .

وقد ترتب على هذا الغموض فى الأساسيات الكبرى لأى نظام

إقليمى كثرة الحروب والقلاقل بين العرب وبعضهم البعض وبينهم وبين خصومهم ، مما تسبب عنه تراجع تدريجى عن وثبة الاستقلال السياسى الأولى وما رافقها من طموحات فى التنمية والثقافة .

ولم تستطع جامعة الدول العربية ومؤسساتها أن تواجه التحديات الحثيثة ، لأنها لم تستوعب المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية . ومن ثم عجزت عن إدراك «المجهول» والمعلوم على السواء ، بدءا بالتوترات الاجتماعية فى بلاد البؤس التى تشرف على مجاعة حقيقية ومرورا بإهدار حقوق الانسان حيث تصبح القوة هى صاحبة الحق والشرعية ، وانتهاء بابتلاع فلسطين كلها .

ولم يكن العيب ، بل الخطر ، كامناً فى جسم «الجامعة» ، وانما فى النظام العربى الذى تعبِّر عنه . وهو نظام يجتمع حول العموميات دون التفاصيل أو حول الشعارات دون التخطيط أو حول المظاهر دون الجوهر . لم تجرؤ «الجامعة» على الاستجابة للتحدى الاجتماعى واكتفت بكلام عام عن صناديق التنمية . ولم تجرؤ على الاستجابة للتحدى الديمقراطى بمناقشة صريحة لتقارير هيئة العفو الدولية . ولم تجرؤ كذلك على متابعة القضية الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من «الحالة القطرية» وأمنها الاستراتيجى . وهى المتابعة التى قد لاتستدعى كلاما كبيرا عن القومية العربية ، ولكنها تستدعى كلاما دقيقا عن الأمن الاستراتيجى للنظام العربى ، وليس كلاما «أخويا» عاطفيا عن القضية العادلة والظلم اللاحق بها .

كان غياب هذه العناصر الثلاثة غيابا مطلقا عن «النظام العربى» هو الذى أغرى أربعة عناصر مضادة بالاختراق . أول هذه العناصر هو المدّ السلفى الذى وجد الفرصة سانحة للقول بأن «القوميات عنصرية وصناعة استعمارية» ، وأن الأممية الدينية هى المنقذ من الضلال . وفى بعض الاقطار قدّمت «الجماعات الاسلامية» بدائلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تقديما عمليا مباشرا سواء فى المصارف أو المدارس أو الجامعات أو النقابات . وقد أشاعت هذه الجماعات إرهابها الدموى فى صفوف المسلمين وغير المسلمين ، مهددة بذلك قوام «الوحدة الوطنية للقطر» . وهددت واقعيا بتقتيت البلاد على النسق المعمول به فى السودان . وفى حرب الخليج انتقلت من تأييدها السابق لايران إلى تأييد القيادة العراقية التى رفعت شعارات دينية للاستهلاك العربى ، بالرغم من أن الكويت بلد مسلم أيضا . ولكنهم قصدوا تأييد «فوضى الهوية» التى سبّبها الغزو .

أما العنصر المضاد الثانى فهو الدولة العبرية التى أوضحت أكثر من أى وقت مضى انها لن تسمح بقيام دولة فلسطينية حتى لو ارتبطت هذه الدولة بالاردن . هذا «الايضاح» لم يكن بعيدا عن حرب الخليج حين «سكتت» الدولة اليهودية عن الردّ على «سكود» الذى لم يستهدف مطلقا ضربها ، وحين «تكلمت» بعد الحرب مع الولايات المتحدة عن ضرورة إنهاء «العرب» لحالة الحرب معها . وهى تعلم سلفا أن العرب الفلسطينيين وحدهم هم الذين يملكون إنهاء حالة الحرب من موقع السلطة وليس من

واقع «اللاجئين» . غير أن «اسرائيل» تعلم ايضا أن أية «سلطة» فلسطينية من شأنها تعزيز النظام العربى الذى قامت فى الأصل لازالته واستبدال نظام «الشرق الأوسط» به .

وأما العنصر المضاد الثالث فهو النظام العراقى الذى غزا الكويت باسم المطلق القومى العربى من أجل التوسع القطرى ، أى أنه تظاهر بالمبادئ المثالية مخاطبا «الشعور» عن العروبة والاسلام ، وهو يضمر نقيض المبادئ والمطلقات سواء فى الخطة الأولى – منفذ على البحر وحقل الرميلة – أو فى الخطة الثانية : الغزو والنهب والقتل وإحراق آبار النفط . ولم يكن يلغى بذلك عموم الحالة القطرية ، وانما كان يتوسع قطريا على حساب قطر آخر . . فهو لم يكن «قوميا» عربيا ولا حريصا على النظام العربى الحالى – دون المستوى القومى – بل كان امبراطوريا يزعزع أركان هذا النظام ويضاعف من أزمته وهشاشته .

والعنصر الرابع المضاد هو الاستراتيجية الغربية المتصارعة فيما بين مكوناتها ، ولكنها الموحدة فـــى محاولة إيجاد بديل للنظام العربى الراهن . إنها تدرك حالة «الموات» التى انتهى اليها هذا النظام ، ولكنها لا تزمع التضحية بالمحتوى القطرى لهذا النظام . وانما تطمح استراتيجية الغرب إلى المزج بين القطرية العربية والدولة اليهودية فى نظام جديد للشرق الأوسط . ليس نظاما أمنيا فقط ، بل نظاما سياسيا واقتصاديا وثقافيا . وهو الأمر الذى يغير جذريا من مكونات النظام العربى الأساسية فى مستوى العقل والشعور من ناحية ، وفى مستوى المصالح المباشرة

للاقطار العربية على اختلافها من ناحية أخرى .

وهذا هو المأزق أمام العرب جميعا .

لم يعد النظام العربى – وليست جامعة الدول العربية وحدها – قادرا على البقاء .

والقبول بأية صيغة لنظام الشرق الأوسط البديل ليس أكثر من «باب الخروج» من التاريخ الحى للحضارة الانسانية المعاصرة . باب الخروج من المستقبل .

وليس البديل هو الوحدة الاندماجية الشاملة ، فهذا الحلم السياسى لا يُغْنى عن المقدمات والشروط الضرورية : المزيد من التكامل الاقتصادى ، والمزيد من التقارب الاجتماعى ، ثم المزيد من التفاعل التربوى والتعليمى والثقافى .

وهذه كلها بعض وظائف النظام العربى البديل للنظام الحالى ، فليست العبرة بإغلاق جامعة الدول العربية أو تطويرها ، وانما فى استحداث – وليس ترميم أو إصلاح – نظام جديد يستوعب بشجاعة حقائق الوضع العربى العام والأوضاع القطرية الخاصة من خلال الحوار الحقيقى وليس الصمت المغلف بالكلام . ومن خلال الصياغة العصرية – أى العلمية والموضوعية والدقيقة – للركائز الرئيسية : أولها مفهوم الأمن الاستراتيجى ، وعلاقته بالنظم السياسية السائدة فىّ بلادنا ، وعلاقته بالتنمية المستقلة للاقتصاد والمجتمع والثقافة . والركيزة الثانية هى تقويم الخلل داخل كل قطر على حدة وبين الأقطار مجتمعة بين البنية الاقتصادية

والقوام الاجتماعى ، فلم تعد معالجة التوتر والهزّات المتلاحقة ممكنة بغير تضييق الفجوة بين الثروة والتنمية . والركيزة الثالثة هى الاقرار الحاسم بحقوق الانسان فعلا وممارسة ، حياة للافراد والاحزاب والاقليات وجميع المواطنين والمقيمين . ولحقوق الانسان مبادئ وتفاصيل لم يعد يجهلها الجنين العربى . وليس من الطلاسم الملغزة أن الطغيان فى الداخل هو الأب الشرعى للغزو الخارجى ، وأن كليهما يؤديان إلى الهزيمة والتخلف والذّل .

أما الركيزة الرابعة فهى التمسك إلى النهاية بالحق الوطنى للشعب الفلسطينى فى قطر ودولة ، لا من أجل الفلسطينيين وحدهم ، وانما من أجل العرب جميعا .

هل يمكن حقاً تأسيس هذه الركائز التى من دونها يتعذر بناء نظام عربى جديد ؟

(٣)

لم يكن «العدوان الثلاثى» على مصر عام ١٩٥٦ ولا الحرب الشاملة ضد مصر وسورية عام ١٩٦٧ إلا محاولتين لاقامة نظام «الشرق الأوسط» بدلا من النظام العربى شبه القائم .

كان النظام العربى دائما «شبه قائم» : بسبب الاختراق الاسرائيلى لأجزاء من الأراضى العربية ، وبسبب حصول «الدول» العربية على استقلالها السياسى على مراحل حتى أواسط الستينات ، بسبب تفاوت مستويات التطور الاقتصادى والاجتماعى بين أقطار وشعوب هذه الدول ، وبسبب الاختلافات العميقة فى الصيغة السياسية . لهذه الاسباب ومضاعفاتها المستمرة لم يكن هناك نظام عربى ثابت ومستقر ومتطور نحو النضج والاكتمال ، وانما كان هناك وما يزال نظام عربى «شبه قائم» يتجلى قيامه وقوامه فى لحظات نادرة من «النهضة» ، ويترجرج هذا القيام ويسيل ذاك القوام فى لحظات طويلة من السقوط .

واذا كان عدوان ١٩٥٦ قد اندحر سياسيا ، واذا كانت هزيمة ١٩٦٧ لم تهزم الارادة العربية فى إعادة البناء ، فقد كانت النتيجة «الايجابية» الوحيدة فى الحالين هى الابقاء على النظام العربى شبه قائم ، بالرغم من الضربات الموجعة التى تلقاها عسكريا واقتصاديا . ولا أحد ينسى «لاءات قمة الخرطوم» عام ١٩٦٧ وقد صاغت الحد الأدنى من تماسك النظام العربى : من إرادة القتال المصرية والسورية وأموال النفط

العربي والشعور الحاد بالهوان دون يأس بل تحفّز عارم لغسل العار على الصعيد الشعبى من المحيط إلى الخليج .

كان السبب واضحا : اننا نحارب «اسرائيل» ، ونرفض بدرجات مختلفة من الوعى نظاما اقليميا بديلا للنظام العربى مهما كان ضعيفا وبالكاد «شبه قائم» . وكانت استراتيچية الأمن العربى واضحة هى الأخرى : لتكن ضربة ١٩٦٧ قاصمة للظهر العربى مرة واحدة وللأبد ، فقد لا تتكرر الفرصة لازالة هذا «النظام العربى» واستبدال نظام «الشرق الأوسط» به فيقبل الوجود الاسرائيلى كعنصر رئيسى مهيمن بين عناصر الاحتواء الاستراتيچى الغربى للمنطقة .

وتدل «أوراق ايزنهاور» من ناحية ، ومذكرات نيكسون من ناحية أخرى - وبينهما مراسلات كيندى مع جمال عبد الناصر - أن الركن الثابت فى السياسة الأمريكية منذ نهاية معركة السويس إلى نهاية معركة ١٩٦٧ هو إقناع العرب بتفكيك نظامهم نهائيا والاشتراك مع «اسرائيل» فى صياغة نظام جديد : ليس عربيا ، أى لا يتمتع أعضاؤه بخصائص التاريخ والجغرافيا أو العقل والشعور أو الدين والثقافة واللغة و«المصالح» . وإنما يتمتع شركاء النظام الجديد «بالاهداف المشتركة» .

أية اهداف ؟

هنا تأتى الأجوبة البراقة : فالهدف الأول هو الاشتراك بالثروة المتاحة - والمقصود هو النفط والممرات الاستراتيجية - فى عضوية النظام العالمى ، القديم أو الجديد . والمقصود ايضا هو الالتحاق بالبنية

الاقتصادية للغرب . وليس هذا الالتحاق جديداً طالما هناك استيراد للطاقة وتصدير لها . ولكن الجديد هو التكّيف مع المتغيرات فى السوق الدولية من وجهة نظر قيادة الغرب . والهدف الثانى هو الدخول فى عصر التكنولوچيا . وليس هذا أيضا بالأمر الجديد . ولكن المقصود هو توسيع الأسواق العربية لاستقبال تكنولوچيا السلاح من جهة وتكنولوچيا الاستهلاك من جهة أخرى ، ومحاصرة التنمية فى انماط مرتبطة بالمصدر ، منفصلة عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات العربية ، ومنفصلة عن «المشترك» بين الاسواق القطرية العربية .

وهكذا يقتصر معنى التكامل على الارتباط الرأسى بين «الطاقة» و «المال» العربيين وبين التكنولوچيا الغربية الأقل من المتوسطة والموظفة لخدمة الحلقة المفرغة من الاستهلاك الذى يرتدى قشرة التمدن ويزيد فى الوقت نفسه من التخلف . ومن مظاهره الاساسية الأميّة الابجدية والأمية الثقافية وازدواجية الفكر والسلوك والفقر والانفجار السكانى وتعاظم المدّ السلفى وتفشّى الأخلاقيات الجرائمية باعتبارها «قيما» جديدة .

والهدف الثالث هو الانتماء إلى «العالم الحر» بصفته قلعة الديمقراطية . وقد كان «الخطر الأحمر» هو الراية التى يلوحون بها . وكان جيمى كارتر هو التاجر الشاطر لحقوق الانسان يعترف بها لمن يشاء ويحرِّمها على من يشاء . وجاء رونالد ريجان «خير خلف لخير سلف» . ولكن التهليل للثورة الديمقراطية فى أوروبا الشرقية ، لم تكن له أية علاقة بالبديل الذى يقترحونه لمنطقتنا إلا فى معايرة العرب جملة وتفصيلا

بالدكتاتورية التى لامكان لها فى «الواحة الاسرائيلية» . والحقيقة أن هذه «الواحة» هى الخصم النموذجى للديمقراطية ، فالعنصرية الصهيونية التى تمارسها يوميا ضد الشعب الفلسطينى ترادف الاغتصاب والاستبداد والطغيان فى وقت واحد . والحقيقة أيضا أن أية منجزات ديمقراطية عربية ، ولو هامشية أو قصيرة الأمد ، فإنها من صنع العرب أنفسهم بما يبذلونه من مقاومة جسورة فى السجون والمعتقلات والمنافى ومستشفيات الأمراض العقلية . والحقيقة أخيرا أن هذا «العالم الحر» قد ساند دوما التقاليد غير الديمقراطية فى اسلوب الحكم العربى .

والهدف الرابع - هدف الأهداف - يسمونه «الحداثة فى الادارة» . ومن شأنها تنويب» الارتباط الخاص» بين العرب بالتركيز على التمايزات القطرية مما يفضى إلى الانفصال وليس الاستقلال ، بحيث يصبح العرب مجموعة من «الجيران» . ومن الممكن للجار الاسرائيلى فى هذه الحال أن يصبح واحدا بينها . ثم تؤدى آليات الاقتصاد عملها عبر الشعارات اللامعة كالتعاون بين المال والخبرة أو العقل والعمل ، بالرغم من اننا نملك هذا كله . ولكن المقصود هو تحويل الحق العربى فى فلسطين والحق الوطنى الفلسطينى إلى «واجب بين الجيران» . وبالتالى تكريس الحدود «الاسرائيلية» الراهنة ، وفتح آفاق جديدة فى الاقتصاد والمجتمع والثقافة لم تستطع الاستحواذ عليها بالحروب . وليس هناك فى مؤلفات أو مذكرات جميع الزعماء الاسرائيليين - بن جوريون ، اشكول ، مائير ، دايان . . الخ - إلا ما يؤكد علنا هذه الطموحات .

هذه بعض أهداف الاستراتيجية الغربية - الاسرائيلية من إقامة «نظام الشرق الأوسط» . أما بقية الاهداف فهى أعمال إجرائية وتفاصيل من شأنها صياغة الأمن فى المنطقة على نسق الصياغات «الشقيقة» فى بقية مناطق العالم : إيقاعا واحدا مشتركا يحقق المصالح - الغايات الاستراتيجية الغربية العليا . والايقاع الموحد يستجيب لأية متغيرات فى الجغرافيا السياسية - كما حدث بتوحيد المانيا - ولا يتنافر مع الأزمات التى تنشب فجأة هنا وهناك ، كما حدث فى أزمة الخليج .

غير أننا فى أزمة الخليج لم نستهدف حربا مع «اسرائيل» سواء أكانت حربا دفاعية أم تحريرية . وانما وقعت حادثة تاريخية شديدة الاستثناء كأنها المعجزة ، وهى أن حربا قام بها قطر عربى ضد قطر عربى آخر بلغت درجة الغزو فالاحتلال والضم . وأيا كانت الفخاخ التى نصبتها الولايات المتحدة هنا وهناك ، وأيا كانت الصراعات فى صفوف الغرب ، فقد «وقعت المعجزة» . وهى معجزة الوصول بالصراع بين النظام العربى ونظام الشرق الأوسط البديل إلى الذورة «بأداء عربى» .

فبالرغم من أن الرابح الأول والأكبر من حرب الخليج هو «اسرائيل» . الا أن هذه الحرب اختلفت عن حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ فى أن «القتال» لم يكن بين العرب و «اسرائيل» . وفى أن الممثل الرسمى للشرعية الدولية لم ينقسم على نفسه . وانما وقع الانقسام رأسيا وأفقيا فى الصف العربى . وهو انقسامة تاريخى بكل ما توجزه الكلمة من معان وبكل ما تجسده من دلالات .

هذا الانقسام الذى لا سابقه له ولا مثيل فى التاريخ العربى الحديث والمعاصر يحرث الأرض لاستقبال نظام «الشرق الأوسط» ، وذلك بفك الارتباط بين الاقطار العربية تفكيكا بنيويا فلا تتصل التنمية هنا بالتنمية هناك ولا الثقافة أو الزراعة أو التعليم . وانما تستحيل الاقطار العربية جزرا معزولة عن بعضها البعض . ولأنه فى البحر الاقليمى أو الدولى ليست هناك سباحة عشوائية ، ولأنه ليس مطلوباً إغراق هذه الجزر ، فإنها تصبح مهيأة للانجذاب نحو البوصلة القادرة على «هدايتها» . والمقصود تحريكها فى اتجاهات تخدم الأهداف الجديدة التى من شأنها أن تجعل من العرب دمى متحركة أو هنودا حمرا .

وهذا هو الانقراض . ليس الانقراض هو التلاشى العددى ، بل ربما كان التكاثر أحيانا من مظاهر الانقراض . . فالانقراض الذى أعنيه هو التلاشى الحضارى الذى يجرفنا من ريف الحضارة إلى خارجها ، إلى هامش الهامش ، إلى عبيد نأكل ونتناسل ونُجلد بالسياط . ونرى بلادنا أمام أعيننا وقد تحولت إلى امبراطورية صهيونية ، ليس من الضرورى أن تمتد جغرافيًا من النيل إلى الفرات لأن الذى يعنيها ويعنى سادة نظام الشرق الأوسط هو الامتداد الاقتصادى والثقافى .

ليس هذا مصيرا كاريكاتيريا ، فالكاريكاتير الحقيقى هو أسلوب تفكيرنا وسوء تدبيرنا . أما الوقائع الخالية من العواطف والأوهام فإنها تحذِّر جديًا من هذا المصير الممكن والمحتمل والوارد اذا سارت الأمور بعيدا فى الاتجاهات المرسومة لها بغير أصابعنا .

لم يعد ممكنا البقاء أسرى أحد التيارين المتلاطمين : التيار الحالم بالوحدة والقومية والأمة العربية وكأنها روح محلّق يبحث عن جسد زعيم «تاريخى» أو حزب «قائد» ، أو التيار الطائفى العرقى المذهبى الذى يفتت القوم إلى شظايا . لابد من التصدى لمراجعة شاملة وشجاعة لهذين التيارين ، لا تقتصر على الفكر بل تطال الممارسات فى الدرجة الأولى .

ومن غير هذه المواجهة التاريخية بحق لن نخطو الخطوة الأولى فى الطريق إلى نظام عربى جديد وبديل، وليس نسخة منقحة عن النظام المهترئ الحالى . ومن غير هذه المواجهة نتيح الفرصة التاريخية بحق لإقامة نظام الشرق الأوسط .

للأفكار والقيم فعلا حركة مادية ملموسة وسط الناس . وقد تركت الأفكار القومية الفضفاضة بصمتها على وجدان العرب ، كما أن القيم الطائفية تركت بصمتها على عقولهم : الحلم يؤثر فى الوجدان ، والواقع يؤثر فى الكيان الانسانى بأكمله .

ونحن نكذب على أنفسنا اذا أنكرنا أن الوحدة العربية فى الفكر «القومى» قد عنت وحدانية الزعيم ووحدانية الفكر ووحدانية الحزب . وانها لذلك قد تجسدت فى نظم قمعية دائما عنصرية غالبا . هل يمكن للقمع - زمنا طويلا - الا أن يترك علامته على الجسد العربى ، الجسد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ؟ وهل يمكن للعنصرية إلا أن تترك علامتها فى القلب العربى : الفكر والضمير والشعور ، الوعى الفردى والجماعى واللاشعور ؟ وهل يمكن أن نجرّد الأفعال الوحشية قبل وبعد

حرب الخليج من «الثقافة» المنعكسة عفويا فى الحركة البشرية والسلوك الانسانى ؟

«بدأ بناء مسيرة السلام» ، هذا كلام صحفى وتصريح سياسى . أما الواقع فإن الجراح غائرة وعميقة عمق البصمات التى تركها الفكر «القومى» غير الديمقراطى ، وعمق البصمات التى تركها الفكر الطائفى العنصرى . وعَودة «السلام» لاتعنى فحسب حلّ المليشيات والقاء السلاح غير الشرعى . وانما تعنى «حلّ الفكر» الذى تجسّده المليشيات و «حل العواطف» التى يجسمها السلاح غير الشرعى . المليشيات والسلاح مجرد مظهر علنى لما أصبح فكرا مكبوتا . والرحلة إلى الفكر البديل هى الرحلة نحو السلام الحقيقى ، سلام المواطنة الحرة ، المتساوية ضمن «ارتباط خاص» بالعرب المجاورين والبعيدين على السواء .

وبالرغم من أن المواطنة بل الوطنية المصرية أكثر ثباتا ورسوخا ، فإن مصر لم تنج طيلة العقدين الأخيرين من المحاولات المستميته لبعض تيارات الفكر السلفى لارهاب المواطنين باسم الدين ، والعمل الدوب على غرس التمييز والتفرقة مما دفع إلى السطح بظواهر لم تعرفها مصر من قبل أوانها تخلصت منها منذ وقت طويل . ولكن الفكر السلفى ترك بصمته فى الانحراف بالقيم والعادات والتقاليد العريقة للوحدة الوطنية . وهى بصمة عنصرية لاتخطئها العين . ومهما تخندق السلفيون لفترة أو فترات ، فإنهم حاضرون فى الممارسات التى غرسوا بذورها وتعهدوها – هم وغيرهم – بالرىّ والانماء .

لسنا فى حاجة ملحّة إلى الحلم القومى الوحدوى العربى بقدر حاجتنا إلى رؤية نقدية عميقة لما شاب هذا الحلم فى النظر والتطبيق من قمع وطغيان . وبالطبع ، فاننا لسنا فى حاجة إلى واقع التشرذم الطائفى والعرقى ، وانما نحن فى أمسّ الحاجة إلى النجاة من آثاره المدمرة .

نحن فى حاجة أكيدة إلى مواجهة الفكر القومى خلال نصف القرن الأخير ، وهو منظومة من المبادئ والمثل «العليا» ، وهو أيضا تشريعات ونظم ومعتقلات وهزائم . . فقد أُتيح لهذا الفكر أن يصل مرات عديدة إلى السلطة ، فلم ينجز تحريرا للأرض ولا للإنسان . تضاعفت فحسب معدلات التخلف والقهر والاحباط .

ونحن فى حاجة مماثلة إلى مواجهة الفكر الطائفى فى عقر داره سواء أكانت هذه الدار هى الحرب اللبنانية أم هى الجماعات الاسلامية فى المشرق والمغرب . لقد كانت الحرب اللبنانية ومازالت الجماعات السلفية فى معارضة الشرعية القطرية أو شرعية الوطن . وهى معارضة فكرية أتيح لها الذيوع والانتشار ، وهى معارضة مسلحة أعطت مثلا واقعيا على صورة المجتمع الذى تريده : القبيلة والعشيرة والعائلة والطائفة فى الحال اللبنانية ، والعلاقات البدائية فى ظلال العصور الوسطى التى تجملها الجماعات الاسلامية فى عصر ذهبى لا وجود له .

ليست هـذه المواجهة - كما أحب أن أكرر - مجرد مناظرة تجريدية ، ولاهى مراجعة من قبل ما كان يسمى «النقد الذاتى» لتبرئة الذمة واراحة الضمير . ليست المهمة سجالا بين فريقين ، وانما هى سجال

مع التاريخ دون زيادة أو نقصان . نقول له أن الحلم الوحدوى جميل ، ولكنه حلم دفعنا ثمنه باهظا حين التبس علينا أمره كأنه السحر . ونقول له أن الواقع الطائفى المعلن أو المكبوت قد تخلّف بنا عن تذوق مامنحته لنا الحياة من عطايا الحضارة وهبات التمدن . ثم نقول له اننا متمسكون بنظام عربى وليس بالنظام العربى ، لأننا نريده جديدا بديلا لهشاشة نظامنا القديم الذى ساقنا إلى حروب العار والدمار ، وبديلا أيضا لنظام الشرق الأوسط الذى يعدّونه لنا فى كواليس «استراتجيتهم» العليا .

ننفتح على كافة أرجاء المعمورة انفتاحا حرا بغير انسحاق اواستعلاء . ونتفتح على بلادنا وشعوبنا دون حدود من «الوصاية» و «القيادة التاريخية» ، ودون قيود من التفاوت غير المحمود فى الثروات والحقوق والواجبات والسلطة والمعرفة .

بعيدا عن الحلم بالوطن الأكبر وإدمان الدفء القبلى أو العشائرى أو الطائفى لا بديل للنظام العربى الجديد من اكتشاف أو إعادة اكتشاف حق المواطنة . حق الحياة المشتركة فى وطن ملموس محدد القسمات هو «القطر» الواقعى الذى لاتحجب حدوده آفاق الخيال غير المحدود . وهو حق لافضل فيه لمواطن على آخر . هذه المساواة فى «المواطنة» هى مقدمة المقدمات ، ومن دونها لا أمل على الاطلاق .

ولا أمل فى ترسيخ هذه المواطنة الا بما يقنع المواطن أن له مصلحة فيها ، مصلحة واضحة عفوية مباشرة ، وأنه من دونها غارق فى المهالك . هذه المصلحة لم تتحقق فى أى بناء وطنى شمالا أو جنوبا شرقا

أو غربيا إلا بقدر من العدل مهما توحش رأس المال ، وقدر من الحرية مهما بلغت مركزية الحكم . والأحداث أمامنا متلاحقة من الاتحاد السوفيتى السابق إلى جنوب افريقيا ووسطها وحوافها .

لا مفر ، فالبديل هو الانقراض .

ويبقى للعرب مصالحهم التى تترابط فيما بينهم ، ولاتتناقض مع المصالح المشروعة للعالم . ويبقى للعرب أمنهم المترابط الذى لايتعارض مع أمن العالم .

ولكن دعاة «نظام الشرق الأوسط» لهم رأى يختلف .

(٤)

لو أن أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق واليابان قد نجحوا فى منع حرب الخليج من قبل أن تبدأ أو فى وقفها حين بدأت ، لكان ذلك معناه : انتصار أوروبا الغربية على الولايات المتحدة ، ولتغيّر مشهد الشرق الأوسط فى الحاضر والمستقبل . أما أشتعال الحرب واستمرارها ووصولها إلى النتائج المعروفة فقد كان انتصارا للولايات المتحدة على أوروبا ، بمجرد بدء الحرب وليس فقط بانتهائها إلى هذه النتائج .

و «الانتصار» لهذا الجانب أو ذاك لا يعنى فحسب : الحصول على أكبر أو أوسط أو أصغر مكافأة من إعادة تعمير المنطقة ، ولا مجرد التحكم فى النفط كماً واسعارا ، وانما يحدد هذا الانتصار حجم الدور القيادى للعالم من جهة وحجم الدور الاستراتيجى فى الشرق الأوسط من جهة أخرى .

وهذا ما يفسر لنا الاستماتة الفرنسية ثم السوفياتيه لمنع الحرب ، وموافقتهما رغم ذلك على قرارات مجلس الأمن ، واشتراك فرنسا الفعلى فى مختلف مراحل الحرب . كان منع الحرب أو وقفها يؤكد تعاظم دور أوروبا الموحدة من قبل أن تتوحد رسميا ، ويحصد ثمار الوحدة الالمانية ، ويجنى حصاد البرويسترويكا . ولكن النظام العراقى والولايات المتحدة معا نجحا فى تفويت الفرصة على أوروبا .

وهكذا «قادت» أمريكا الحرب ، ومن ثم العالم . وهكذا أيضا «انفردت» الولايات المتحدة بالدور الاستراتيجى فى الشرق الأوسط .

وهكذا أخيرا خسرت أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق واليابان المشروع المستقل عن واشنطن . وقد كان مشروعا عالميا يلتقى فى الكثير من النقاط مع الولايات المتحدة دون أن تنفرد بقيادة العالم . وكان أيضا مشروعا للشرق الأوسط يلتقى فى القليل مع الولايات المتحدة .

أما المشروع العالمى للوحدة الأوروبية المتحالفة شرقا مع الاتحاد السوفيتى السابق واليابان فقد تضاعفت فرص نجاحه منذ نهاية الثمانينات بهزيمة النظم البيروقراطية الستالينية فى شرق أوروبا والانفتاح (السوفيتى) على اقتصاديات السوق وسقوط حائط برلين . وقد ترتب على هذه التحولات التاريخية اتساعا جغرافيًا لأوروبا وأسواقا جديدة للاستهلاك وكسبا ضخماً من المانيا الكبرى . وبدأ حلم ديجول يتحقق فى «البيت الأوروبى المشترك» الذى حددته كلمات جورباتشوف «من الاطلنطى إلى الأورال» .

هذا المشروع - الحلم كاد يتحقق بحذافيره لولا حرب الخليج . وباستثناء بريطانيا التى لاترى نفسها فى «القارة» وتُحقِّق ذاتها فى «الوجود» الأمريكى ، فإن أوروبا والأتحاد السوفيتى السابق واليابان لم تكن لهم أية مصلحة فى هذه الحرب ، بل إن قيامها أدى إلى تجميد المشروع وتحويله فى الأغلب إلى «حلم» مهما اقبلت الوحدة الأوروبية عام ١٩٩٣ . إن ما جرى ويجرى فى الاتحاد السوفيتى السابق ليس بعيدا جدا عن خسائر المشروع - الحلم . وتحويل المانيا واليابان إلى مجرد «مصرف» لتمويل الحرب من بين الخسائر غير المنظورة . أما التراجع

السياسى لدور فرنسا فهو من الخسائر المنظورة .

غير أن التحالف الأوروبى - السوفيتى السابق غير المعلن ، لم يكن مجرد مشروع عالمى مستقل عن واشنطن ، وانما كانت له انعكاساته على الصراع المزمن فى الشرق الأوسط .

كانت بريطانيا فى الزمن القديم هى صاحبة «وعد بلفور» الذى حققته بنفسها حين انسحبت دولة الانتداب من فلسطين وأحلت مكانها عصابات الهاجانا الصهيونية . وهى نفسها التى دفعت العرب وشجعت أقطارهم المستقلة على تأسيس جامعة الدول العربية . وكان المندوب البريطانى فى مجلس الأمن - اللورد كارادون - هو الذى صاغ القرار ٢٤٢ الشهير .

بذلك كانت بريطانيا صاحبة النواة الأصلية لمشروع التعايش بين النظام العربى ونظام الشرق الأوسط ، ومحاولة إيجاد نظام ثالث يجمع بينهما . على عكس الولايات المتحدة التى كانت سواء فى موقفها العدائى من تسليح مصر وبناء السد العالى أو فى موقفها الايجابى خلال العدوان الثلاثى ، صاحبة مشروع محدد تتغير أساليبه ولا يتغير جوهره : إنهاء النظام العربى وإحلال نظام الشرق الأوسط ، سواء بحلف بغداد أو مبدأ ايزنهاور أو غير ذلك من الأحلاف التى رفضها العرب إبان المد الناصرى .

وبالرغم من أن بريطانيا قد لحقت الولايات المتحدة فى إرادة الحرب ، إلا أنها فى النهاية جزء من المشروع الأوروبى للشرق الأوسط ،

وقد كانت الرائدة لهذا المشروع الذى يتعايش فيه النظام العربى و«الشرق الأوسط» ضمن نظام جديد يسمح: بدولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الدولة اليهودية حسب الشرعية الدولية فى قرارها الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين ، إحداهما عبرية والأخرى عربية . ويسمح هذا النظام نفسه بالابقاء على الاقطار العربية دون الوحدة السياسية فى دولة شاملة ، ولكن فى إطار جامعة الدول العربية .

هذا هو ايضا المشروع الأوروبى - السوفيتى السابق لحل نهائى وثابت للصراع العربى الاسرائيلى . وكان المناخ السياسى فى الشرق الأوسط قد تهيأ لقبول هذا الحل منذ هزيمة ١٩٦٧ وتراجع الراديكالية العربية . ثم تهيأ المناخ أكثر بقبول منظمة التحرير الفلسطينية للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والاعتراف بحق «اسرائيل» فى الوجود . وكانت القرارات العربية فى قمة فاس ، ثم عودة مصر إلى جامعة الدول العربية فى قمة الدار البيضاء ، بمثابة «الاجماع» العربى الرسمى على التقيد بالحل السلمى للصراع على أساس الشرعية الأقليمية - جامعة الدول العربية - والشرعية الدولية الممثلة فى الأمم المتحدة .

وباستثناء الدور الأمريكى النشط بين حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ وتوقيع السادات - بيجن على اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ثم التوقيع على ما سمّى «بمعاهدة السلام» فى واشنطن عام ١٩٧٩ إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل عام ١٩٨٠ لم يعد للولايات المتحدة فى ظل ريجان أو بوش أى حماس لاستئناف بشاطها .

وقد قبلت بالحوار مع منظمة التحرير حتى تتلافى الحرج الدولى بعد الاعتراف العلنى للمنظمة باسرائيل . ولكنها سرعان ما أوقفت هذا الحوار لأوهى الاسباب . كان العالم فى العقد الأخير - الثمانينات - قد استقطبه المشروع الأوروبى لاقامة نظام يجمع بين العرب واسرائيل دون تحويل العرب إلى مجال حيوى للهيمنة الاسرائيلية ، وبدون تفكيك الروابط بين العرب وبعضهم البعض ولا توحيدهم فى دولة واحدة ، وبدون إنكار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ومن بينها حقه فى اقامة دولة مستقلة .

تناومت الولايات المتحدة طيلة هذا العقد ، حتى كان الثانى من أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ صين تمكنت أمريكا بمساعدة بعض العرب وفى مقدمتهم النظام العراقى من الاستحواذ على قيادة العالم - شرقا وغربا - والبدء ، فور انتهاء الحرب وأثناءها وقبلها فى صياغة «نظام الشرق الأوسط» على انقاض المشروع الأوروبى والنظام العربى جميعا .

كان العرب عشية الحرب وخلالها وغداتها فى أضعف لحظاتهم . وكان المشروع الأوروبى للعالم الجديد قد أخفق بانطلاق الرصاصة الأولى . ولاحت الفرصة «التاريخية» للولايات المتحدة .

وبالرغم من أن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى تلقى جوابا واحدا متكررا من الشخصيات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة إلا أن الموقف الأمريكى لم يتزحزح سوى قيد أنملة عن محاذاة الموقف الاسرائيلى . قيد الانملة هو وقف بناء المستوطنات واستبعاد الضفة

والقطاع من الخريطة الاسرائيلية غير المرسومة أصلا . غير أن الموقفين بعد ذلك متطابقان حتى فى التفاصيل : لا للتفاوض مع منظمة التحرير ، لا لاقامة دولة فلسطينية مستقلة أو فيدرالية ، لا للسيادة الكاملة على الضفة والقطاع . هذا التطابق يتناقض جذريا مع المشروع الأوروبى - السوفيتى السابق : نعم لمنظمة التحرير ، نعم للدولة الفلسطينية ، نعم للسيادة .

وفى ظل التراجع العربى المستمر منذ هزيمة ١٩٦٧ إلى زيارة القدس المحتلة ١٩٧٧ إلى حصار بيروت ١٩٨٢ إلى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٨ اقترب العرب - رسميا على الأقل - من المشروع الأوروبى ، السوفيتى السابق . لم يعد لديهم فى واقع الأمر مشروعهم المستقل . وأقبلت حرب الخليج لتكرّس هذا الواقع ، وليخسر العرب والاوروبيون معا الرهان على إقامة نظام عربى فى الشرق الأوسط يقبل اسرائيل وفلسطين معا دون إخلال بالأمن أو الروابط .

كان الخروج العربى - والمقصود هو النظام العراقى - على الشرعيتين الاقليمية والدولية قد أتاح للولايات المتحدة فرصة تاريخية فعلا للخروج فى الشرق الأوسط على الشرعيتين الاقليمية والدولية . والمفارقة أن واشنطن قد وصلت إلى هذا الحد من بوابة الحرب ذات الضلفتين العربية والدولية .

أى أن الحرب فى الحقيقة السياسية لم تكن بالنسبة للامريكيين أكثر من مرحلة فى صياغة العلاقات الدولية - الدولية ، والعلاقات الدولية -

العربية – الاسرائيلية . هذه المرحلة التى لم تتجاوز شهرا ونصف الشهر كانت الجراحة الرئيسية تحت المظلة الشرعية . وبانتهاء الجراحة التى انفردت فيها امريكا بقيادة العالم ، خرجت من إطار الشرعيتين لتنفرد بدور استراتيجي فى إعادة صياغة الشرق الأوسط .

ولاشك أن «إعلان دمشق» جاء يحمل دلالتين مزدوجتين : الأولى هى أن ثمة انقساما حقيقيا عميقا فى النظام العربى الذى لم يعد قادرا على البقاء حتى فى حدوده الهشة والهامشية . والثانية هى البديل لهذا الانقسام : أمن عربى يحمى الخليج . وربما كان فى إمكانه أن يتطور ليحمى العرب أنفسهم فى كل مكان .

ولكن هذا الكلام تبسيط مُخل للمشهد الاستراتيجى . بالطبع رحبت أوروبا بإعلان دمشق وكذلك الاتحاد السوفيتى السابق . ولكن الترحيب شئ والقدرة شئ آخر . كانت الولايات المتحدة قد أصبحت «قائدة» الغرب والعالم لفترة تقصر أو تطول ، هذه مسألة أخرى . وكانت الولايات المتحدة قد «انفردت» بالدور الاستراتيجى فى الشرق الأوسط . ومن هنا كان النشاط الأمريكى غير المعهود إلا فى الازمات الكبرى ، وقد استأنفه الدبلوماسى والمسلح فى وقت واحد : بيكر وتشينى من ناحيتين فى اتجاه واحد ، الأمن والسياسة بالمعنى الاستراتيجى .

أما الأمن فقد كررت واشنطن تاكيدها ألف مرة بأنها ستسحب جميع قواتها من الخليج وانها ترى فى العرب القدرة على حماية أنفسهم ، واذا استشعروا الحاجة إلى القوات الأمريكية فحينذاك لكلّ حادث حديث ،

ولن تتخلف أمريكا عن مساعدة أصدقائها وحلفائها .

وفى السياسة كررت واشنطن تاكيدها الف مرة بأنها لم تضغط على أى طرف فى المنطقة ، ولن تفرض مفهوما نهائيا للسلام . ولكنها ستشجع الجميع على المضىّ فى الطريق السلمى .

فى الواقع كانت الأمور قد اتخذت أوضاعا مختلفة . الوضع الأول هو التخفيف كثيرا من وزن العنصر الفلسطينى فى أية تسوية . كان الاتجاه الرئيسى لنشاط الولايات المتحدة وما يزال هو اقناع العرب بقبول اسرائيل فى نظام جديد للشرق الأوسط لا يرتبط فيه المشرق بالمغرب ولا دول الخليج بغيرها . وانما يتجه كل قطر عربى أو كل مجموعة عربية إلى الصلح المباشر مع اسرائيل بما يعنيه من علاقات اقتصادية وثقافية ودبلوماسية .

والوضع الثانى هو معاونة الاطراف العربية من خلال علاقاتها باسرائيل على ايجاد حلّ «للمشكلة الفلسطينية» التى تصبح إحدى المشكلات الفرعية وليست صراعا بين العرب ككل من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى .

والوضع الثالث هو ترويض الفلسطينين بقوة الأمر الواقع على قبول ما دون الحد الادنى ، بالارهاب وتبريد القضية دوليا ، وإشاعة الاحباط لدى الفلسطينيين واليأس عند العرب حتى «تموت» القضية تماما .

هذه الأوضاع الثلاثة تقضى فى النهاية إلى القضاء المبرم على «فكرة» النظام العربى . لن يكون هناك اتصال أفقى بين العرب بموجب

الروابط الخاصة والمصالح المشتركة والأمن ، وانما ستكون هناك اتصالات رأسية منفصلة عن بعضها البعض ، بمركز واحد هو اسرائيل . هذا هو التغيير الجوهرى . يتصور الأمريكيون أن العرب كانوا مترابطين فى مواجهة «العدو الاسرائيلى» ، فإذا لم يعد العدو عدوا ، فإن الترابط ينفرط . وهو تصور ناقص ، لأن العرب مرتبطون ببعضهم البعض وليسوا مترابطين .

قبل أن توجد «اسرائيل» بزمن طويل كانت الجغرافيا والتاريخ والثقافة والأمن والمصالح تربط بين العرب ، دون أن يكون هناك «عدو» يوحّد بينهم . هذا توحيد سلبى . أما التوحد الايجابى فركائزه قائمة ، تتخلخل أحيانا وتتحلل احياناً أخرى ، ولكن البديل لحاضرهم من أجل مستقبلهم لن يكون الانفصال الأفقى والاتجاه منفردين إلى الاتصال بمركز آخر هو اسرائيل . ولكن هذا هو لب اللباب فى المشروع الأمريكى لصراع الشرق الأوسط . تذويب الأواصر بين العرب دون الحاجة إلى تذويب الأقطار إلى أعراق وطوائف ، وشدهم إلى محور واحد وجذبهم حول قطب مشترك هو الدولة العبرية .

حينئذ تتغير هياكل الاقتصاد بما يحرك هذا التواصل الجديد . يتغير فى الاساس مفهوم الأمن . وتتغير بالضرورة مفاهيم الثقافة .

كان المشروع الأوروبى – السوفيتى السابق يسمح بنوع من التعاون بين النظام الاقليمى العربى واسرائيل انطلاقا من قطرية عربية واضحة المعالم متميزة الهموم والاهتمامات ، لها أمنها المستقل وتطورها

الاقتصادى وثقافتها التى يجب أن تنفتح على الثقافات الإخرى . أما المشروع الأمريكى ، فإنه لايرى أمنا عربيا ولا اقتصادا عربيا ولاحتى ثقافة عربية . وإذا قُيِّضَ له النجاح ، فإن الاحتكارات الأمريكية هى التى ستعيد ترتيب الأولويات فى الاستيراد والتصدير والمادة الخام والأسعار ، وهى التى ستتحكم من المنظور الضيق لمصالحها القومية فى التطور الاقتصادى لحركة كل قطر على حدة . والاستراتيجية الامريكية هى التى ستتحكم فى تحديد العدو والصديق وتعريف الحرب والسلام وتقنين الديمقراطية والدكتاتورية . لاتمايز بين الأمن الخارجى والأمن الداخلى ، والخيوط كلها بين أيدى الأمن القومى الامريكى والاستراتيجية العليا للمصالح الأمريكية . وتتحول «اسرائيل» إلى دور المحرك فى السيارة الأمريكية ، وستخضع الادوات العربية كلها لإدارة وارادة هذا المحرك . والثقافة العربية هى المرشح المساوى للاقتصاد والأمن كجبهة معرضة لأعمق التغيير .

المفاهيم الجديدة للاقتصاد والأمن سوف تفرض نفسها على الثقافة . أليست الجغرافيا والتاريخ هى التى تؤسس الارتباط الخاص بين العرب ؟ إذن ، فستكون هناك جغرافيا أخرى غير التى عشناها وتعلمناها ، وتاريخ غير الذى نعرفه . وما أيسر الوسائل «العلمية» التى تقنع الناس بالجغرافيا الجديدة والتاريخ الجديد . وكأننا لم نكن «عربا» فى يوم من الأيام . ولاتعود «اسرائيل» ولاية أمريكية فى الشرق الأوسط ، بل امبراطورية تتكون من ولايات عربية عاصمتها الدولية واشنطن ، وعاصمتها الاقليمية تل أبيب .



الديمقراطية المضادة للديمقراطية



الديمقراطية المضادة للديمقراطية

(١)

لست أشك كثيرا ، وانما اميل إلى الترجيح بأن هذا العصر الذى بدأ بثورة المعلومات والاتصال هو نفسه عصر الثورات الديمقراطية . واذا كان المشهد السلمى الذى ساد على أحداث أوروبا الشرقية قد صاغ طموحها الديمقراطى ، فإن المشهد المسلح فى افريقيا لايتخلف عن الطموح ذاته .

اوروبا الشرقية ، مهما كانت القسوة الستالينية ، جزء لاينفصل عن أوروبا : عصر النهضة ، عصر التنوير ، الانقلاب الصناعى الأول ، الثورة الفرنسية . . إلى بقية المكونات الرئيسية التى صنعت ما ندعوه بالغرب الحديث . لذلك تبدو المسافة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى البريسترويكا وكأنها «خروج على العنف» عادت الأمور بعدها إلى وضعها المنسجم مع تطور القارة . وقد كان الخروج – لفترة بلغت حوالى أربعة عقود ونصف – انجازا عسكريا سوفياتيا لمصلحة ما سُمِّى بالنظام العالمى الجديد وقتئذ . أى لمصلحة التوازن بين ماسمى كذلك ، بالمعسكرين الشرقى والغربى . والمقصود هو تأمين الحدود القديمة للامبراطورية السوفيتية بحدود جديدة من «دول» أوروبا الشرقية .

وقد عاشت شعوب هذه الدول فى اطار هذا المعنى العسكرى الذى تناقض لخمسة واربعين عاما مع مسيرة «الغرب» وعنوانها : *الليبرالية* أم

مسيرة التخطيط المركزى للاقتصاد ، وقد تبنت «النموذج السوفيتى» فى البناء الاجتماعى والثقافى اذ اتخذت عنوانها : الاشتراكية . وقد بلغت هذه التجربة من الضعف والوهن بحيث انتهت إلى المشهد التاريخى بدءا من تحطيم سور برلين وتوحيد المانيا وانتهاء بالانتخابات الحرة فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر .

ولاغش فى أن الطموح الديمقراطى هو المحتوى السياسى لهذا الانتقال من النموذج السوفيتى إلى الانخراط فى المسيرة الغربية . وهو مشهد سلمى منذ البداية إلى النهاية .

ولاغش أيضا فى أن الطموح الديمقراطى هو المحتوى السياسى للانفجارات المسلحة فى افريقيا التى لم تكن فى أى وقت جزءا من تطور الغرب الا بالمعنى السلبى ، أى باستنزاف مقدراتها لمصلحة التطور الغربى . ولكن مسيرتها كانت ولاتزال جزءا مما درجنا على وصفه بالعالم الثالث مجاراة للتعريف الغربى . وهو الجزء الأكبر من العالم الذى خضع عقودا طويلة للاستعمار فأورثه الفقر والتخلف والاستبداد .

وحين تمكنت حركات التحرر الوطنى من انجاز الاستقلال فى بلادها ، اختارت فى معظم الاحوال أن تلتحق اقتصاديا بالامبراطوريات الغربية التى كانت تحكمها . وفى معظم الاحوال أيضا اختارت شعارات لاتنسجم مطلقا ومرحلة تطورها . ولكنها باستثناءات نادرة وقعت فى قبضة الحكم العسكرى سواء ارتدى قميصا ايديولوجيا براقا أو ظل عاريا من أى شرعية «ثورية» أو ادعاء «ليبرالى» .

وقد عانت أقطار العالم الثالث فى ظل الاستقلال الوطنى معاناة هائلة من الفقر والتخلف والاستبداد . . فالتقاليد التى ورثها الحكام العسكريون لم يكن لها من الديمقراطية نصيب . وكانت البلاد محرومة من التطور الحضارى الذى انجزته اوروبا فى العلم والتكنولوچيا والاقتصاد والثقافة . لذلك لم تستفد الاقطار النامية من ثورة الاتصال والمعلومات ، والثورة المعرفية بشكل عام ، مما انعكس بوضوح على انتفاضاتها الديمقراطية ذات المظهر العسكرى الذى نشاهده فى افريقيا . على سبيل المثال لم تستطع هذه الاقطار أن تحرر اقتصادها «الاشتراكى» من التخلف ، ولا اقتصادها «الرأسمالى» من التبعية ، فلم يكن هذا الاقتصاد اشتراكيا أو رأسماليا . ظل فى جوهره اقتصاد المصادفة والضرورة والمعجزة ، اقتصاد العائلة والعشيرة والقبيلة ، اقتصاد المقايضة البدائية .

وهكذا كان التخلف أبا شرعيا للقمع الذى استشرت تقاليده الدكتاتورية فى بنية الحكم جيلا بعد جيل ومرحلة بعد أخرى . ولم يكن مستغربا أن الاتحاد السوفيتى كان يستكمل الحزام الكونى لتأمين سلامة الامبراطورية إبان عهود الحرب الباردة فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وكان توريد السلاح والايديولوچيا من أهم الصادرات السوفيتية إلى أقطار العالم الثالث . ولم يكن الخيط الرفيع واضحا بين اللافتات التى تقرن اسم الدولة بالديمقراطية وبين استخدام تكنولوجيا القمع بكفاءة واقتدار . ولم يكن مستغربا فى النهاية هذا المشهد المسلح الذى يهرب فيه الرئيس قبل «المذبحة» الأخيرة بساعات . ويبقى صحيحا مع ذلك أن

المحتوى السياسى لهذه الانتفاضات هو الطموح الديمقراطى .

لذلك كله لا أشك كثيرا ، بل أميل إلى الترجيح بأننا نحيا فى عصر الثورات الديمقراطية .

ولكننا يجب أن نحدِّق فى الصورة ، فى تفاصيلها على وجه التحديد ، أكثر مما نحن نطيل التحديق فى المشهد الخارجى . ماهو سر التوازى بين أحداث أوروبا الشرقية والبيريسترويكا فى الاتحاد السوفيتى ؟ ماهو السر فى الموافقة السوفيتية السريعة على توحيد المانيا ؟ ماهو السر فى انعدام التدخل السوفيتى الذى عرفناه فى المجر وتشيكوسلوفاكيا منذ أكثر من عشرين وثلاثين عاما ؟

ان الجواب على هذه الاسئلة يدفع بنا إلى رؤية المشهد التاريخى للثورات الديمقراطية المعاصرة من زاوية جديدة .

هذه الزاوية هى انقاذ الاتحاد السوفيتى السابق من أزمته الكبرى التى لم يعرف مثلها منذ عام ١٩١٧ . وهذه الزاوية من الجانب الآخر - الغرب بقيادة الولايات المتحده - هى تفكيك حزام الأمن الكونى حول الاتحاد السوفيتى السابق . كان هناك هدف سوفيتى داخلى ، هو انقاذ ما يمكن انقاذه من «الاتحاد» . وهو هدف لا يعارضه الغرب مرحليا . وبالعكس فإن تفتت الاتحاد السوفيتى يؤذن بفوضى مخيفة لا أحد يستطيع التنبؤ بنتائجها فضلا عن التحكم فى هذه النتائج . وحتى لاتسود هذه الفوضى أو تنفجر شظايا فإن الغرب يجد نفسه مطالبا بمساعدة «الاتحاد السوفيتى» وليس اوكرانيا أو روسيا أو جورجيا أو

ليتوانيا . وكان ما يزال رمز هذا «الاتحاد» هو الرئيس السابق جورباتشوف .

كان الهدف الغربى اذن هو تفكيك الامبراطورية السوفيتية ، بتفكيك حزام الأمن الكونى الذى أقامه السوفيات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وهو الأمر الذى يعنى إسقاط الأنظمة السياسية التى يدعمها السوفيات فى مختلف ارجاء المعمورة . وقد كان هذا «الاسقاط» ميسورا غاية اليسر : لأنه يرفع عن الكاهل السوفيتى أعباء اقتصادية ثقيلة ، بل وأعباء سياسية باهظة التكاليف حين يترتب عليها توتير السلام العالمى . ولأن هذا الاسقاط يلبى طموحا أصيلا عند جماهير تلك الأنظمة فى التغيير الديمقراطى .

التقت اذن اهداف السوفيت فى انقاذ بلادهم بأهداف الغرب فى تعديل حدود الأمن السوفيتى ، بازالة حزام الأمن الذى شكلته موسكو من أنظمة «تقدمية» صديقة أو حليفة . هذا اللقاء بين الانقاذ الداخلى وتعديل الحدود الخارجية ، لايعنى مطلقا أن السوفيت كانوا سعداء به . ولكن من هم «السوفيات» حقا ؟

فى الماضى كان التجريد الايديولوجى الشائع بموجب الترسانة الدعائية والتفكير بالامانى يجيب أن السوفيات هم الحزب الشيوعى والدولة وشعوب «الاتحاد» . فى الواقع الملموس : كانت المؤسسة العسكرية والمخابرات وقطاعا من الحزب وعدة جمهوريات لا تمثل الاغلبية المطلقة هى «المجموعة السوفيتية» بين مجموعات تنشط يوما فيوما للاستقلال

والانفصال . هذه المجموعة هى «السوفيات» غير السعداء بتعديل الحدود الكونية للأمن السوفيتى . أما جمهوريات البلطيق وأوكرانيا وجورجيا وأرمنيا وروسيا ، فلم تعد تهمها هذه الحدود فى كثير أو قليل . وقد تهتم سلبا بسعيها للاقتراب من الغرب اقتصاديا وسياسيا . ومن ثم فإن غياب السيادة السوفيتية عما يجرى خارج الحدود ، هو غياب جزئى ونسبى وفى جميع الأحوال ليس عمليا .

ولكن رفع اليد السوفيتية عن حزام الأمن الدولى ممثلا فى أوروبا الشرقية والانظمة الصديقة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، لايعنى أن هذه المناطق كانت مغلقة على السوفيت . ليس هذا صحيحا بأى مقياس . وأولها المقياس الاقتصادى ، حتى أن مديونية بولندا قبل التغيير قد بلغت اثنين وعشرين مليار دولار . وكلها ديون للغرب . وكانت المجر فى ظل الحزب الشيوعى الحاكم قد تحولت خلال السنوات العشر الأخيرة إلى قطاع خاص مرتبط بالاستثمارات الأجنبية - الغربية مباشرة . ولندع النشاط التجسسى المتبادل تحت أردية الانشطة الثقافية والرياضية وغيرها . ولكن المشاركة فى تكوين ورعاية مجموعات المعارضة لأنظمة الحكم الستالينى كانت من أقوى عناصر الحضور الغربى المباشر فى «الشرق» الأوروبى .

أما العالم الثالث فقد كان الحضور الغربى فيه أعمق تجذرا . وفى ظل الخصومات الحادة المعلنة كانت المساعدات الغربية عامة ، والامريكية خاصة ، تشكل مدخلا مقبولا لاقامة العلاقات الخلفية مع الاقطار

«التقدمية» . وكان الفساد المروِّع فى القطاع العام هو المدخل الثانى ، حيث كانت العلاقات الشخصية تلعب دورا خفياً فى صنع المليونيرات الجدد ، الأمر الذى يفسر لنا سهولة استلامهم للسلطة أو انفرادهم بها بعد «انقلاب نظيف» أو انقلاب قصر أو انقلاب أبيض ، سمه ما شئت من أسماء . وكانت عقدة العداء للشيوعية هى المدخل الثالث الذى أقام أحيانا صفقات سياسية سافرة باسم التحالف ضد «الالحاد» أو الدفاع عن «القومية» . وكان استغلال الحرب الباردة مدخلا رابعا للعب على المعسكرين . وكان الغرب هو المعسكر الفائز فى هذا السباق لأنه يملك المال والتكنولوچيا المتطورة .

كان الغرب حاضرا أطول الوقت فى الشرق الستالينى والعالم والعالم الثالث على السواء . لذلك حين رفع السوفيات ايديهم عن هذا الحزام الامنى للامبراطورية فقد كانت الايدى الغربية ، واساسا الامريكية ، حاضرة فلم يحدث «الفراغ» .

وانما حدثت : الثورة الديمقراطية . أى أن تفكيك حزام الأمن السوفياتى الذى أنجزه اللقاء بين انقاذ «السوفيات» لبلادهم والارادة الغربية – الأمريكية لاسترداد «العالم» هو ما يدعوه البعض بالثورة الديمقراطية الجديدة . . وقد اتخذت شكلا سلميا فى شرق أوروبا نابعا من تقاليد الغرب السابقة على نتائج الحرب العالمية الثانية ، وشكلا مسلحاً فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية : شكل العصابات والمليشيات والتمرد فى صفوف الجيش والحرب النظامية .

وأكرر أن الطموح السياسى هو الديمقراطية . ولكن لا يجوز القول المثالى بأن هذه الانتفاضات الديمقراطية المتعاقبة هنا وهناك هى ثورات شعبية . الشعوب تطمح للديمقراطية وتتحرك حين تواتيها الفرصة . إلا ان الفرق عظيم بين أن تكون الفرصة وليدة أزمة داخلية وامكانيات داخلية وظروف داخلية ، كالثورة الفرنسية والثورة الانجليزية والثورة الأمريكية والثورة الروسية وثورة ١٩١٩ فى مصر وثورة العشرين فى العراق وثورة ١٩٣٦ فى فلسطين والثورة الجزائرية والثورة الصينية والثورة الفيتنامية والثورة الكوبية ، وبين أن تكون الفرصة خارجية تتدخل فى تشكيلها وتصنيعها واتاحتها عوامل خارجية . الطموح الشعبى نحو الديمقراطية والفرصة الداخلية لتفجير الانتفاضة وتنظيمها وقيادتها ، هو الثورة الديمقراطية . أما الطموح الشعبى والفرصة الخارجية فلا يجوز أن نطلق عليه الوصف ذاته .

وفرق كبير ، مرة أخرى ، بين العامل الخارجى الذى نعرفه فى مساعدة مصر للثورة اليمنية أو الثورة الجزائرية ، وبين العامل الخارجى الذى نعرفه الآن برفع اليد السوفيتية السابقة عن أنظمة تشكل حزاما أمنيا للامبراطورية الستالينية ووضع اليد الأمريكية مكانها فى توجيه الأحداث واحتواء غاياتها .

ما جرى أمامنالم يكن مجرد مؤامرة غربية للاستيلاء على الشعوب ، وانما كان تفكيكا للإمبراطورية السوفيتية وتعديلاً لحدود امنها . هذا التفكيك يطلق عقال الديمقراطية الأسيرة . تنتفض هذه الديمقراطية

حسب التقاليد فى كل مكان . تتصارع فى تكوين هذه الانتفاضة قوى داخلية وفقا لمصلحة كلٌ منها فى التغيير ، وقوى خارجية وفقا لاستراتيجياتها . وفى هذا الصراع يقوم الغرب - الامريكى اساسا - بدور مركزى .

لذلك ليس من حقنا أن نطلق الأوصاف غير الدقيقة على الظواهر الجديدة . . فهى اولا ظواهر غير مكتملة ، والجزء الظاهر فيها هو أضعف الاجزاء واكثرها مراوغة . وهى ثانيا ظواهر مركَّبة تتدخل وتتداخل فى صنعها عناصر عدّة من التاريخ والجغرافيا السياسية والاقتصاد ودرجات التطور الاجتماعى والثقافى .

وليس من حقنا بالتالى إطلاق الاحكام النهائية على حاضر هذه الظواهر فضلا عن مستقبلها ، وحتى لا نفاجأ بانتكاسات مفاجئة لانجد لها تفسيرا فى المقدمات التى أخذنا بها وانبهرنا .

بعض الانتفاضات الديمقراطية المعاصرة لاتفرط فى مكاسبها أو فى حلمها بالتقدم الاجتماعى ، وليست على استعداد لقبول تكاليف الاقتصاد الحر ومضاعفات السوق والتحديث بل والتوحيد الأوروبى المرتقب .

وبعضها الآخر يفتقد الخبرة السياسية ، وقد يجيد التظاهر ولكنه لا يجيد الحكم . ومن ثم فقد يقع فى فخاخ المحترفين المحلّيّين والاجانب ، مما يجعل من الانتفاضة الديمقراطية جسرا إلـى مزيد من الآلام والدموع .

وهناك انتفاضات مقصورة على تغيير الحكام وليس نظام الحكم ، وتغيير القبيلة وليس الممارسات القبلية ، مما يحرث الطريق لاستقبال ديكتاتوريات جديدة ترتدى الأقنعة وتتلون بأصباغ تزول فى صباح اليوم التالى .

ان ما جرى ليس ثورات شعبية للديمقراطية وانما هى طموحات واتتها الفرصة الخارجية التى أدعوها بتفكيك حزام الأمن الامبراطورى للاتحاد السوفيتى . وقد تشكلت الفرصة من الأزمة السوفيتية ووضع اليد الامريكية .

وفرق عظيم بين هذه الديمقراطية المولودة بعملية قيصرية ، وبين الولادة الطبيعية

وسوف تتوقف مصائر هذه الديمقراطيات إلى حد كبير على هذا الفرق .

(٢)

سواء كان ثوار «التاميل» هم الذين اغتالوا راجيف غاندى أو أن أصابع خارجية قد طالت الزعيم الشاب لحزب المؤتمر الهندى ، فإن مواجع الديمقراطية فى الهند تلقى صداها العميق فى قلوب العالم الثالث بأكمله ، وتلقى صداها الأعمق فى قلوب العرب والمسلمين على وجه الخصوص .

أما بالنسبة للعالم الثالث فالسبب لايحتاج إلى إيضاح ، اذ كانت الهند – وربما ما تزال ، من يدرى – الاستثناء الديمقراطى فى العالم المتخلف . كنا نقول ، ومازلنا ، أن مجتمعا متعدد الاعراق والاديان والمذاهب يكاد يكون قارة كاملة يقترب سكانها حثيثا من المليار من الممكن أن يكون ديمقراطيا – وحين دخلت انديرا غاندى السجن غضبنا ولكننا قلنا انها الديمقراطية .

واغلب الظن أن الديمقراطية الهندية ستبقى ، ولكن طلقات الرصاص التى لم ينقطع أزيزها منذ مصرع غاندى عام ١٩٤٨ على يدى هندوسى من دينه تجعل من الارهاب قرينا للظاهرة الديمقراطية ، فلم يعد جائزا الكلام عن المجتمع الليبرالى فى الهند والصمت عن الارهاب الهندى . إنهما ظاهرتان متكاملتان أو هما وجهان لظاهرة واحدة .

هذه الظاهرة الواحدة ليست قادمة من فراغ ، بل هناك خصائص الحركة الوطنية فى الهند ، والجذور الدينية الشعبية . ويمكن الجمع بينهما

فى فلسفة «اللاعنف» أو ما كان يوصف به غاندى من مقاومة بسلبية . وقد كان من المستحيل على هذا المثقف القادم من دراسة القانون فى انجلترا أن يقود جماهير الهند بالمقاومة السلبية إلا اذا كانت هذه الجماهير تستشعر فى اعماقها اتصالا روحيا وثيقا بين جذورها الفكرية والمعنوية وهذه الدعوة السلمية أقصى درجات السلم . ولا يجوز أن ننسى فى هذا السياق أن الجارة الكبرى - الصين - لم تعرف الاستقلال والتحرر بالمقاومة السلبية ، وانما بالزحف الطويل والمعارك المتصلة مع الاجانب الأسيويين كاليابان والأوروبيين كبريطانيا أو مع الوطنيين الذين انفصلوا بجزيرة فورموزا . بالرغم من هذا التاريخ المجاور والمعاصر ، فقد كانت المقاومة السلبية عنوان الحركة الوطنية فى الهند .

كانت البراهماتية جذرا دينيا للهندوسية والبوذية على السواء . والبراهماتية هى التى ترى الأنا جزءا لاينفصل عن المجموع ، ومن ثم فالاخلاق الهندية القديمة ترفض الفردية المستقلة أو ماندعوه بالانانية . وليست «اليوجا» الا تدريبيا صوفيا لقهر الجسد بكل ما يمثله من شخصانية للاندماج فى الكلّ والذوبان فى العالم الأسمى : النيرفانا . وهى حالة الفناء فى الوحدة الشاملة للوجود .

هذا هــو الاساس الاخلاقى للمقاومة السلبية التى دعا اليها غاندى ، وقد نجحت بحصول الهند على الاستقلال عام ١٩٤٧ . والمغزى العميق لهذا النجاح أن «المثقف» قد ارتبط بالأصول الشعبية فكان إبداعه الحقيقى هو اكتشاف الالهام المضمر فى التقاليد العريقة للشعب . كان

غاندى يستطيع أن يجعل من ثقافته الانجليزية أو من الاحداث التاريخية القريبة منه على مرمى حجر بوصلة تهديه سواء السبيل . ولكنه لم يفعل ، ولم ينفصل لحظة واحدة عن أرضه وشعبه . وهو لم يرفض الثقافة التى تعلمها فى الخارج ، ولكنه تفاعل معها تفاعلاً حراً فكانت إلهامه الثانى فى تأسيس دولة الاستقلال . ولم يرفض الاحداث المعاصرة له ، وانما تفاعل معها تفاعلا حرا فكانت إلهامه الثالث فى تأسيس مجتمع الاستقلال . كانت الديمقراطية السياسية هى العمود الفقرى للدولة المستقلة ، وكانت الديمقراطية الاجتماعية هى العمود الفقرى للمجتمع الجديد . ثم كانت الرصاصة الهندوسية فى القلب إعلانا مدويا بأن غاندى قد انجز رسالته فلم يكن القاتل مسلما بل استقلت الباكستان . وجاءت الرصاصة من هندوسى فى القلب الذى آمن حقا بالبراهماتية : فناء الذات فى المجموع والتضحية بالشخص من أجل الآخرين .

وبعد أربعين عاما من استشهاد غاندى الكبير ، كان غاندى الشاب حفيد نهرو يقف بكل ما يملك من سلطة الدولة وشعبية حزب المؤتمر إلى جانب المسلمين الهنود ضد الهندوس من أبناء دينه وقد اشعلوا المحارق واقاموا المذابح لأبناء الاقلية المسلمة . هذا هو التراث الذى حمله الحزب الاكثر شعبية والأكثر استنارة فى الهند . وهو الحزب الذى أسس دولة الاستقلال الديمقراطية ، وحاول بأقصى ما يستطيع أن يحقق التنمية فى ظل دين يصفه نهرو بالقسوة فى تصنيف الطبقات .

وإذا كان غاندى هو القائد السياسى التاريخى لاستقلال الهند ،

فإن أربعين عاما متصلة من حكم نهرو وابنته وحفيده تبدو للعين السطحية كأنها نوع من الملكية الوراثية يستتر بالحكم الجمهورى البرلمانى . ولكن الحقيقة السياسية غير ذلك تماما ، فعائلة نهرو لم تفرض نفسها على الهند بقوة السلاح . وانما هى تراث بشرى متجدد للتيار الفكرى - السياسى الأكثر شعبية فى الهند . هذا التيار المسمى بحزب المؤتمر يصل إلى السلطة بالانتخاب الحر المباشر . ومعنى ذلك أن الهند تجد نفسها فى هذا الحزب ، كما أن هذا الحزب قد وجد نفسه فى نهرو وانديرا وراجيف . وقادته الذين فكّروا فى سونيا الايطالية زوجة راجيف زعيما لهم انما يقولون أن «التراث» هو الذى يرتبط بالهند ، وعائلة نهرو رمز لهذا التراث . وقد اعتذرت سونيا عن عدم قبولها لهذا المنصب لأنها تدرك يقينا أن هذا التراث يخص الغاندية والهند .

* * *

يقول الكاتب الامريكى سيروس سالز برجر فى كتابه المعروف «آخر العمالقة» أن نهرو أبدى له دهشة كبيرة من اهتمام الهنود بالمعارك الانتخابية . وهو اهتمام تختلف وسائله عن أساليب الانتخاب فى الولايات المتحدة حيث يقوم الراديو والتليفزيون بدور الاتصال بين المرشحين والناخبين . أما فى الهند فالناس يأتون بعشرات الألوف ويقفون ساعات فى درجات حرارة ملتهبة ، وينصتون مع ذلك لما يقال بأنتباه ويقظة كاملة . وأضاف نهرو أن النساء الهنديات على وجه الخصوص يبدين ميلا عظيما للسياسة . ولم يكن الرجل يدرى أن ابنته سوف تلقى مصيرا

مأسويا بسبب هذه «الميل العظيم للسياسة» وأن حفيده سوف يلقى مصيره المأسوى أيضا بسبب هذا الاتصال الديمقراطى المباشر فى الانتخابات .

غير أنه اذا كان غاندى كما اسلفنا الزعيم التاريخى ، فقد كان نهرو فيلسوف البناء الوطنى وأحد قادة الفكر فى العالم الثالث الوليد كقوة سياسية على المسرح العالمى . كان برفقة تيتو وجمال عبد الناصر قيادة تاريخية لكتلة عدم الانحياز وما سمىً خلال الحرب الباردة بين المعسكرين بالحياد الايجابى .

يقول نهرو لمؤلف «آخر العمالقة» عام ١٩٥٧ «ان هدفنا الاساسى أن تتوافر لجميع افراد الشعب الهندى فرص متكافئة . ومن المحقق أن هذه الفرص لم تتوافر لهم بعد . . . لكننا يجب أن نحتفظ بالحرية الفردية ولوخاطرنا فى ذلك ببطء التقدم فى المجال الاقتصادى» . وهو يوضح فكرته - او استراتيجيته بتعبير ادق - على محورين : الأول بقوله «ان غاندى لم يكن اشتراكيا بالمعنى الحقيقى المقبول من هذه الكلمة عامة . لكنه كان دائما يربط نفسه بأفقر الفقراء . وقد ترك لنا من التراث فكـرة الارتباط بالفقير والمطحون . وقال عن نفسه مرة عبارة جميلة : أحب أن أمسح كل دمعة عن كل عين» . واما المحور الثانى فهو الوحدة الثقافية «إن الانقسامات السياسية التى شهدتها الهند لم تفسد فكرة الثقافة المشتركة ، وهو عنصر من عناصر الوحدة» .

حين سأله سالزبرجر : هل فكرت فى اختيار من هو أصغر منك سنا لقيادة الأمة والحزب ؟ أجاب نهرو بحزم : لا أحد . لم أحاول ذلك .

لم ترث انديرا «المُـلْك» بعد ابيـهـا ، ولكنهـا ورثت مـا هـو اهم :
عصارة الحكمة فى أحد اعظم مؤلفات «العالم الثالث» واستراتيجية فكرية
للعالم الفقير المتخلف أبدعها رجل سياسى يتمتع بثقافة انسانية تبلغ من
العمق والاتساع حداً قد لا يتمتع به عقل ثقافى متخصص فى عصره .
وقد كتب نهرو «لمحات من تاريخ العالم» خلال عامين أمضاهما فى السجن
. ومن ثم فـلا مـراجع لديه ، وانما مكتبـة عـالميـة الحجم والمستوى تسكن
ذاكرته ومخيلته فى تفاعل خلاق مع المتغيرات والحوادث . مجموعة من
أثمن الرسـائل كتـبـهـا «الاب» إلى ابنتـه التى لم يتـوقع قط أن تخلفـه فى
الزعامـة السياسـيـة حتى الموت ، وان إيمانها الذى لم يتزعزع بميـراثها
الثـقافى قادهـا إلى «الفعل» والشـهـادة . قـانون الايمان هو الذى سيورث
لراچيف الفعل نفسـه والشـهـادة ذاتهـا . واذن فليست ملكيـة وراثية فـــى
الحكم ، وانما تراث ثقـافى يورث فناء الذات فى المجمـوع والتـضحـيـة
بالنفس من أجل الآخرين كما تقول البراهماتية .

* * *

يعنينا نحن العرب من تراث العائلة الغاندية ومؤسسها العظيم نهرو
ذلك الجـزء الـذى يخص مـوقـف الهند الثـابت والمستـمـر من القـضـايا
العـربيـة . لم يخـتلف فـى ذلك نهـرو عن ابنتـه ولا هذه عن ابنهـا . بل إن
المعـارضة حين أمـسكت بزمام الحكم ثلاث سنوات لم تسـتطع التخلى عن
جملة التقاليد التى ارستها العائلة الغاندية . ومن هنا فقد كان اغتيال
انديرا قبل ست سنوات فجيعة للعالم الثالث عموما وللعرب خصوصا .

كذلك يجئ اغتيال راجيف ، فوق أنه تهديد مباشر للديمقراطية الهندية ، فإنه يمثل لنا نحن العرب خسارة مؤكدة تنقص رصيدنا العالمى من الانصار الكبار للحق والعدالة .

وهناك بعض الدول والزعماء يقفون إلى جانب القضايا العربية لأسباب سياسية مؤقتة وعابرة ، وربما لأسباب اقتصادية ومصالح . وقلما نجد من يتخذ موقفا صحيحا من قضايانا لأسباب ثقافية ومبدئية عميقة . وفى طليعة هذا البعض كانت الهند الحديثة والمعاصرة .

ومن المعروف انه كانت هناك اتصالات بين غاندى وسعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩ فى مصر . ومن المعروف كذلك ان جناحا فى الحركة الوطنية المصرية إبان الثلاثينات قد تأثر بحركة غاندى فتأسست جمعية «المصرى للمصرى» تدعو لمقاطعة البضائع الاجنبية . وقام سلامة موسى وفتحى رضوان بتأليف كتابين عن غاندى انطلاقا من مقاومته لبريطانيا .

ثم كان الدور الطليعى لنهرو فى حركة عدم الانحياز وعلاقته الوثيقة بمصر الناصرية . وقام أحمد بهاء الدين بترجمة بعض فصول كتابه بعنوان «الثورات الكبرى» ، وقام جامعيون لبنانيون بترجمة فصول أخرى هى التى تعنينا فى هذا المقام ، لأنها تشكل جوهر الثقافة العربية والاسلامية التى استوعبها نهرو وتمثلها فى أدق تفاصيلها . . وتمكن من تغذية الحزب والدولة والأمة بهذا الوعى الذى يرسخ السياسة ولا يجعل منها تعبيرا ظرفيا عن مصالح طارئه .

يقول نهرو فى رسالته إلى انديرا حول قرطبة وغرناطة : إن

المسيحيين الاسبان كانوا يعارضون فيما يبدو فكرة الاغتسال والاستحمام ، بينما العرب يقيمون الحمامات فى كل مكان . وقد بالغ المسيحيون الاسبان فى كراهية الاستحمام حتى انهم أصدروا مرسوما يحرم على العرب الاغتسال فى بيوتهم أو فى أى مكان ، وان تهدم جميع الحمامات التى بناها العرب . ويعلق نهرو : «واذا عدت النظافة عيبا فى العرب ، فقد أسند اليهم عيب آخر هو التسامح الدينى . ويكاد المرء لايصدق أن هذه هى التهمة الرئيسية الموجهة للعرب فى كتاب رئيس اساقفة فالنسيا عام ١٦٠٢ اذ قال أن العرب يحبّذون حرية الضمير فى الشؤون المتعلقة بالدين . وما أجمل هذا المدح الذى قصد به ذم المسلمين المتميزين بالتسامح الدينى» .

ومن التاريخ القديم ينتقل نهرو إلى التاريخ الحديث ، فيقول : أن مصر تختلف عن الهند فى الكثير ، وقد نهجت الحركات الوطنية فى كلا البلدين سبلا مختلفة ، ولكن الدوافع لاحراز التحرر كانت مشتركة «ولهذا فإن كلا منا يستطيع أن يتعلم من تجارب الآخر ، فنحن فى الهند نستطيع أن نتعلم درسا من مصر ، ونشاهد ما هى (الحرية) التى تمنحها بريطانيا» .

ويحدث نهرو ابنته عن الثورة العرابية وعن جمال الدين الافغانى والامام محمد عبده ، ويقول : «لقد حاول هؤلاء المصلحون التوفيق بين الاسلام والنظريات الحديثة فى التقدم والرقى وذلك بالتمسك بالمبادئ الاساسية للدين ونبذ ما طرأ عليه من تحريفات على مر القرون» . ويلاحظ

على المسيرة الوطنية المصرية ملاحظات ثاقبة حين يذكر أن بريطانيا قررت أن تصبح فى مصر حامية الاقليات عام ١٩٢٢ «وكان الاقباط هم أكبر اقلية فى البلاد ، وهم نصارى منذ الايام الأولى للنصرانية وقبل أن تعتنقها أوروبا . وبدلا من أن يشكر الاقباط الحكومة البريطانية على اهتمامها بالاقليات اظهروا امتعاضهم وطلبوا منها عدم التدخل فى شؤونهم ، واجتمعوا وقرروا أنهم يرفضون تمثيلهم على أساس انهم أقلية وانهم يرفضون أى حماية . ووصف الانجليز هذا القرار بأنه أحمق ، ولكنه القرار الذى وضع حدا لادعاءاتهم بحماية الاقباط» . والواقع أن الاقباط اشتركوا اشتراكا فعليا فى الكفاح من أجل الحرية ، وكان بعضهم من المخلصين جدا لزغلول والوفد» .

ويتناول نهرو فى الكثير من رسائله الأخرى المشرق العربى والخليج وشبه الجزيرة العربية ، ويتوقف متأملا «النهضة» التى بدأت فى سورية بإحياء اللغة العربية وآدابها «وانتشرت الافكار الوطنية بين العرب ، المسلمين منهم والمسيحيين . وبدأت فكرة تحرير الاقطار العربية من الحكم التركى وتوحيدها فى دولة واحدة تتبلور فى الاذهان (٠٠٠) وكذلك أراد العرب استرجاع زعامة الاسلام الدينية بنقل الخلافة من السلطان العثمانى اليهم ، وهذا الأمر كان يعتبر قسماً من الحركة الوطنية أكثر منه قسماً من الحركة الدينية ، إذ كان العرب المسيحيون يؤيدونه كل التأييد» .

وفى مقدمة الاقطار العربية التى أسهب نهرو فى الحديث عنها ، فلسطين . كيف رآها نهرو عام ١٩٣٣ ؟ «تقع إلى الجنوب من سوريا

وتحكمها بريطانيا المنتدبة عليها من قبل عصبة الأمم . وهى بلد صغير لايزيد عدد سكانه على مليون نسمة ، ولكنها مهمة جدا بالنظر إلى تاريخها وما تضمه من أماكن يقدسها كل من اليهود والمسيحيين والمسلمين . ومعظم سكانها عرب مسلمون يطالبون بالحرية والاتحاد مع سورية . ولكن السياسة الانجليزية خلقت من الاقلية اليهودية مشكلة ، وساند اليهود الانجليز فى معارضة طلبات العرب» .

ويضيف نهرو ان تاريخ فلسطين يتلخص منذ ذلك الوقت فى «الصراع» بين العرب واليهود . أما بريطانيا فقد ظلت تساند اليهود إلى يومنا ، وقد حكمت البلاد كمستعمرة دون أى تمثيل شعبى «فطلب العرب ، المسلمون منهم والمسيحيون ، السماح لهم بتقرير مصيرهم ومنحهم الحرية التامة» . ويختتم البانديت جواهر لال نهرو هذا الفصل الجميل بقوله : «ان فلسطين قطر عربى ويجب أن تبقى كذلك» .

ولم تعد هذه الكلمات مجرد رسائل إلى انديرا غاندى ، وانما هى الثقافة السياسية لعموم شعب الهند . ثقافة تبدأ من البداية ، من هم العرب والمسلمون . وتنتهى عند النهاية : ماذا تكون فلسطين . وقد كانت أجوبة نهرو مواقف عملية للهند أكثر من أربعين عاما . لذلك فنحن نستقبل اغتيال راجيف غاندى باعتباره تحذيرا مريرا وقاسيا وبشعا للسياسة الهندية ، فالأمر يعنينا ويوجع قلوبنا قلقا على المستقبل :

ولعلنا لاحظنا تركيز نهرو فى رسائله على الترحيب بالتعددية ورفض الاقلية لحماية الاجنبى والتسامح الدينى فى التراث العربى –

الاسلامى . وهو تركيز لايستهدف التعريف بالعرب والمسلمين فقط ، وانما تعميق المغزى السياسى المباشر والذى يخص حاضر الهند ومستقبلها .

وفى رسائله الأخرى نلاحظ على موقف نهرو من الغرب أنه يتحفظ على الكثير من سياسات الغرب وممارساته ، ولكنه لا يرفض الثقافة والحضارة ، وان كان يستبعد الحرب تحت لواء الغرب لأن الجغرافيا السياسية للهند تحميها من هذا الاختيار .

ولكن هذا كله لا ينفى أن المشكلات الاجتماعية فى الهند قد ازدادت تفاقما بعد أكثر من اربعين عاما على الاستقلال ، وان الفقر لايقيم أحيانا وزنا كبيرا للديمقراطية اذا تجاوز الخلل حدودا معقولة غير مكتوبة . وقد تمتص الديمقراطية أية تجليات «ثورية» للتمرد الشعبى . ولكنها لاتستطيع سوى الاذعان لموجات من العنصرية كما فى انتفاضات السيخ ضد الهندوس ، وقد راحت انديرا ضحيتها ، وكما فى انتفاضات الهندوس ضد المسلمين ، أو التدخل ضد التأميل وقد راح راچيف ضحيتها .

وقد لاتكون الضحية ثمنا للصراعات الداخلية الظاهرة ، بل قد تكون «النقطة» التى تقاطعت فيها صراعات الداخل وصراعات الخارج ايضا .

درس الهند فى سياق «عصر التوراث الديمقراطية» يؤكد على الخصوصية الوطنية فى استقبال هذا العصر ، وان الديمقراطية ليست قدراً لافكاك منه ، وإنها ليست مجرد نظام سياسى ، بل هو نظام اجتماعى أولا .

(٣)

كان اكثر الشعارات صدقا فى الاضراب المفتوح الذى دعت اليه «جبهة الانقاذ» الاسلامية فى الجزائر هو «دولة اسلامية فوراً بلا تصويت» . هذا الشعار يجسد فعلا الغاية السياسية النهائية لأكثر التيارات السلفية شعبية .

لماذا «فورا» ، ولماذا «بلا تصويت» ؟ وهل من علاقة بين الكلمتين ؟

تغرى الكلمة الأولى بالقول أن «الجبهة» رأت الفرصة التاريخية بين يديها وقد خشيت أن تفلت فاختزلت الوقت وقالت «فورا» . ولكن اختزال الوقت ليس اختزالا لدقات الساعة ، وانما هو تكثيف شديد للعمل السياسى بالضغط على أعصاب النظام القائم حتى الانهيار . وهو الضغط بالشارع الشعبى لدرجة العصيان المدنى .

ولست أستبعد هذا التصور فى صفوف «الجبهة» . ولكنى لا أملك أيضا إلا أن أربط بين «فورا» و «بلا تصويت» لاقامة الدولة الاسلامية فى الجزائر ، لأن الكلمة الأولى تعنى فى صميمها الفعل الانقلابى الذى يحتاج إلى الانفعال الساخن وليس إلى العقل البارد . هذا الفعل الانقلابى لايحتاج إلى الانتخابات أو الاستناد إلى الشرعية أو استخلاصها من رأى الشعب . لذلك كان التعبير التالى مباشرة «بلاتصويت» تعبيرا دقيقا وصائبا . ومن ثم كان هذا التعبير هو البوصلة التى تهدينا سواء السبيل إلى رؤية ما كان يجرى فى الجزائر .

جبهة الانقاذ الاسلامية أرادت الحكم فورا وبلا تصويت ، أى انقلابا صريحا على الديمقراطية . وهو انقلاب يسبق الوصول إلى الحكم حتى لايكون هناك «سوء تقدير» من جانب أى طرف لتفكير الجبهة السياسى . وايضا حتى لايزعم أحد فيما بعد ، ولو كان الشعب نفسه ، أن يداً كانت له فى اختيار «الدولة الاسلامية» . وانما هو المطلق أو الله سبحانه قد اختار وقرر .

هذه هى «الرسالة» التى أوجزها الشعار الأهم» دولة اسلامية فورا وبلا تصويت . وهى ليست فقط رسالة إلى النظام الجزائرى ، وانما هى ايضا وفى المقام الأول رسالة إلى الشعب الجزائرى .

وليس المهم أن الرسالة قد بالغت أو لم تبالغ فى تقدير الذات وحسابات الآخرين ، فالأهم أن تصل إلى الاطراف المعنية حتى تفعل فعلها فى توجيه تحركاتهم . كانت الرسالة تؤكد ما سبق أن قاله نائب رئيس الجبهة من أن «الديمقراطية كفر» . والارجح أن هذا التصريح هو قانون الايمان الحقيقى للاسلام السياسى فى الجزائر وغيرها .

لماذا اذن ضغطت «جبهة الانقاذ» خلال السنوات الماضية من أجل الديمقراطية الليبرالية والتعددية الحزبية ؟ وماذا ستفعل حقا من أجل الوصول إلى السلطة ؟ وماذا سيكون اسلوبها فى الحكم اذا تحقق لها هذا الهدف ؟

ضغطت «الجبهة» باسم الديمقراطية للحصول على ميزات العمل العلنى . ولكنها ما كانت ستفوز بالشرعية لولا أن النظام الحاكم كان

مضطرا وكان مخترقا .

كان الحكم الجزائرى قد بلغ مرحلة الشيخوخة ، بكل ما يعنيه ذلك من تصلّب فى الشرايين . خلال ثلاثين عاما نشأت أجيال تسمع عن الاحتلال والثورة والتحرير ، ولكنها ليست على استعداد لأن تدفع ثمنا للماضى من حاضرها ومستقبلها . تريد أن تعمل وأن تسكن وأن تتزوج . وتريد ايضا فكرا جديدا يختلف عن افكار الحزب الواحد ، فكرا يجيب عن اسئلة لم يطرحها هذا الحزب ولكن الحياة تطرحها بقوة فى المصانع والمزارع والادارات والجامعات .

كانت الاجيال الجديدة التى تشكلٍّ اغلبية السكان تريد «دورا» فى بناء وطنها ومعالجة امراضه ، تريد أن تحقق وجودها المستقل عن «أمجاد» الماضى ووصايته على الحاضر . ولما كان الضمير الجزائرى الجديد يعبر عن نفسه فى روايات الطاهر وطار وعبد الحميد هدوقة ورشيد بوجدرة وواسينى الاعرج واشعار عبد العال رزاقى وعمر ازراج ومحمد حمدى وغيرهم ، فقد كان موقف الحكم هو تبنى هذه الاعمال على صعيد النشر وتبنى بعض أصحابها على صعيد الوظائف ، ثم تحويل هذا الضمير إلى المتحف على صعيد الفعل السياسى والاجتماعى .

وبالرغم من حرية الكتابة الادبية والتعبير الفنى - إلى حد كبير - فقد كانت المصادرة السياسية لأفكار ومواقف وأشخاص من التقاليد السارية المفعول . . فلا احزاب ولا مذاهب سياسية أخرى غير حزب جبهة التحرير وأيديولوجيته . وظلّت السجون السياسية مفتوحة ، وكذلك الطرق

المتعددة إلى المنفى . وأيّا كانت أفكار المواطن الجزائرى على اتفاق أو اختلاف مع السلطة القائمة فقد ساد منذ الاستقلال مناخ الكبت والقهر والقمع الذى يشعر به الناس فى كلّ لحظات حياتهم .

وكان من اليسير أن يلاحظ المواطن العادى أن ترسانة «الاعلام الثورى» قد عبأت رأسه وصدره بالاحلام العريضة ، وفى مقدمتها أن بلاده ستودع «العالم الثالث » إلى الابد . . ثم فوجئ بالمصانع وقد توقفت وتحولت إلى كتل من الحديد الصدئ ، واكتشف أن بلاده الغنية بالثروات الطبيعية تستدين . وكانت المفاجأة الكبرى التى أوجعته فى الأعماق أن الطبقة السياسية التى تتغنى بالاشتراكية هى نفسها التى تملك القصور وتهرّب الأموال إلى الخارج . ولم تختف رائحة الفساد طويلا ، وانما زكمت أنوف الحلفاء فى البداية ثم الخصوم ثم الشعب كله فى النهاية . وسقط المبرر الاخلاقى الذى يستند على شرعية الجهاد والثورة .

وبدأت رحلة التراجع والانسحاب بغير انتظام من الساحة الاقتصادية لايديولوجية «الثورة» . وفوجئ الجزائريون مرة أخرى بأن أصحاب الامتيازات فى ظل الاشتراكية هم انفسهم أصحاب الامتيازات فى ظل الانفتاح على القطاع الخاص . وأصبح المستوردون والمصدّرون من أهل النظام وأنصارهم . وكما فشلت «اشتراكيتهم» أخفقت أيضا رأسماليتهم ، فتضاعفت الديون والاختناقات والبطالة والتضخم وعجز ميزان المدفوعات بأرقام قياسية . وانحدر مستوى الدخل للفرد الجزائرى ، وتدهورت معدلات النمو .

ولاحظ الجزائريون التناقض الفج بين أقوال حكوماتهم وأفعالها ، فهى تقيم أركان اقتصاد طفيلى ومازالت تتكلم بلهجة ثورية وكأن شيئا لم يحدث . وراحت السلطة الجزائرية تحاول رتق الثوب الممزق وترميم المبنى المهدّم باصلاحات انشائية فى الميثاق الوطنى والدستور . ولكن الواقع كان شيئا آخر لاعلاقة له بالخطاب الاصلاحى الرسمى . كانت الجزائر ذات الحزب الواحد والايديولوجية «الثورية» قد انتهت . ولكن أحدا لايعترف بذلك . كانت اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسى والحكومة تشهد بتعدد الاحزاب والمصالح والايديولوچيات داخل الحزب الواحد والايديولوچية الواحدة . ولم تكن هذه الاجتماعات المغلقة إلا صدى «رسميا» للاجتماعات الشعبية تحت الارض وفوق الارض .

وكان حزب جبهة التحرير منذ نشأته حزبا محافظا تغلب عليه عصارة الجذور القديمة لحزب الشعب وهيئة العلماء ، كما تغلب عليه محافظة القوات المسلحة سواء عن تراث الكفاح الوطنى الاسلامى أو عن تراث الانضباط العسكرى . هذا المناخ المحافظ هو الذى سمح باستقرار السلطة من ناحية ، وباختراق أكثر الاتجاهات السياسية المحافظة لبعض تياراتها من ناحية أخرى . وكان الاسلام السياسى من بين هذه الاتجاهات . وقد كان انسحاب أو اقصاء الملامح العروبية من إنجازات هذا الاتجاه الذى رأى دائما فى العروبة أو القومية العربية تيارا علمانيا جديرا بالتصفية . . بالرغم من أن العروبيين الجزائريين كانوا فى الأغلب من المحافظين .

ولم يكن خاليا من المغزى أن هذه التراكمات والتناقضات قد انفجرت على مراحل انفجارات دورية اتخذت حينا شكل التظاهرات الفرانكفونية وحينا آخر المصادمات البربرية .

وهكذا كان الحل الوحيد أمام نظام يتراجع ، هو التغيير الليبرالى الذى يسمح بتعددية سياسية فى إطار النظام القائم . أى أنه يسمح بحضور الاسلام السياسى على مائدة السلطة القائمة .

كان النظام القائم أو السلطة القائمة تعنى المؤسسة العسكرية . وكانت القوى السياسية بما فيها جبهة الانقاذ تفهم ذلك . ولكن اللعبة بدت فى ضوء هذه المعادلة شديدة التعقيد .

ذلك أن البنية العسكرية لأى نظام طامح تحت الضغوط الليبرالية تضع حدودا وخطوطا حمراء لايجوز تجاهلها . أما اذا كان المقصود من الليبرالية هو انتقال السلطة من الجيش إلى المؤسسات المدنية ، فإن الصدام فى هذا السياق محتم . . لا لأن الجيش يرفض التنازل عن السلطة أو عن اعتباره مصدر الشرعية فقط ، بل لأن المرحلة الجديدة المسماة بالانفتاح الاقتصادى قد كوّنت قاعدة اجتماعية جديدة من العسكريين أصحاب المصالح المباشرة . ولأن هناك سببا آخر مغاربيا أن أربعة دول - بينها الجزائر - من أصل خمسة تحكمها المؤسسة العسكرية فى المغرب العربى ، اذا استثنينا المملكة المغربية . هناك ثلاث دول - تونس والجزائر والمغرب - تعتمد التجربة الليبرالية . والاتفاق غير المكتوب والمعمول به أكثر من الاتفاقيات المكتوبة هو التعايش بين العسكريين

والليبراليين على أساس التجاهل السّلمى ، اذا امكن ، للاسلام السياسى . أى أنه من مكوّنات التحالف المغاربى قبل أى صياغة دستورية ، استبعاد الاسلام السياسى من المعادلة الشرعية .

والاسباب الواضحة لذلك : أن المؤسسات العسكرية فى المغرب العربى ترى أنها أساس الشرعية وليست جهة مجهولة باسم المطلق ، كما أنها ليست أجنحة عسكرية لاحزاب مدنية كما هو الحال فى السودان . والسبب الثانى هو أن الاسلام المغاربى من القوة والرسوخ بحيث لا يجوز أن تتميز به فئة من دون الأخرى . والسبب الثالث أن الملكية فى المغرب الاقصى تتجاور فيها سلطة الملك باعتباره أمير المؤمنين وتعدد الاحزاب دون الحاجة إلى حزب دينى ، كما أن الجماهيرية فى ليبيا تتجاور فيها «سلطة الشعب» و«القرآن شريعة المجتمع» دون الحاجة إلى حزب دينى أو غير دينى .

من هنا كانت التعددية الجزائرية التى تمنح الشرعية للاسلام السياسى خروجا فعليا على المبادئ غير المعلنة للتحالف المغاربى ، وليست خروجا من المأزق الجزائرى .

ومما لايجوز إدراجه فى باب المفارقات أن يعد الاسلام السياسى انقلابا عسكريا فى تونس مما يعنى اختراق الجيش للوصول إلى السلطة ، متزامنا مع الإعداد لإضراب مفتوح فى الجزائر يستهدف علنا اقامة «دولة اسلامية فورا وبلا تصويت» .

ولكن قصة الجيش الجزائرى تختلف كليا عن قصة الجيش

التونسى ، وعلاقة كل منهما بالسياسة . ولذلك اختلف أسلوب جبهة الانقاذ الجزائرية عن أسلوب حزب النهضة التونسى . والاشتراك فى التوقيت وحده هو الذى يدعو للتأمل .

وأول ما يدعو للتأمل أن النشاط الجزائرى – التونسى قد حدّد ساعة الصفر بعد المؤتمر الإسلامى فى الخرطوم . وكان للوفدين أثر ملحوظ فى توجهات المؤتمر الذى يكاد يكون مؤتمرا لأنصار النظام العراقى فى حرب الخليج . ولاسبيل لتفسير العصبية الجزائرية والتونسية لتغيير الحكم فى البلدين الا فى ضوء قرار أكثر شمولا من إرادة القيادات الاسلامية فى تونس والجزائر . هذا القرار الذى لا استبعد ادراجه بين قرارات سرية أخرى اتخذت فى الخرطوم هو : العمل بأقصى سرعة لتغيير الأوضاع السياسية فى الاقطار التى ساندت العراق استغلالا لتطابق المواقف بين السلطة والمعارضة ، وللضغط بالانظمة الجديدة – إن ولدت – على الانظمة الأخرى . والمقصود هو إثارة «فوضى سياسية» فى المنطقة العربية الأكثر استقرارا وتوازنا . . . حتى أن اجتماعات الاتحاد المغاربى كانت إلى الأمس القريب تمضى فى طريقها المرسوم .

اذا صح هذا الاحتمال فإن محاولة تغيير الأوضاع فى تونس والجزائر حينذاك لايعود امرا محليا ، بل هو حدث مغاربى ، عربى ، دولى . . ذلك أن هذا التغيير الانقلابى المضاد أولا للديمقراطية والمعبّر ثانيا عن الأزمة الخانقة للنظام العربى بعد حرب الخليج يصيب الكثير من المعادلات الدولية فى الشرق الأوسط وشاطئ البحر الأبيض المتوسط .

والمرجح أن الجيش الجزائرى لن يستقيل من السلطة حتى اذا سمح للمدنيين باعتلائها . وهذا البقاء العسكرى فى السلطة لن يكون «استمرارا» لحزب جبهة التحرير . وانما سيظل الأمر تعبيرا عن المأزق فى الجمع بين الجيش مؤسس الدولة الحديثة فى الجزائر ، والليبرالية . وهو يختلف عن المأزق التونسى حيث كان الحزب المدنى بقيادة المحامى بورقيبه هو المؤسس لتونس الحديثة ، بينما كان الجيش حتى الأمس القريب بعيدا كل البعد عن السياسة .

غير أن الحل فى الازمتين ليس بين يدى الاسلام السياسى الذى يستهدف القضاء على الديمقراطية الوليدة سواء أكانت شاملة أم جزئية . . بالرغم من أن هذه الديمقراطية ليست علاجا سحريا للمعضلات الكبيرة . ولكنها فى الاحوال الطبيعية تفتح الطريق أمام الاجتهادات والحلول السلمية .

ولكن ما جرى فى الجزائر سيفتح خارجها ثلاثة ملفات على الاقل .

أما الملف الأول فهو مغاربى سواء باعادة النظر فى مبدأ الديمقراطية ذاته أو فى الموقف من التيارات الاسلامية السياسية . وستكون «الصحراء» من بين المواد المهمة بين أوراق هذا الملف مما يدعو المغرب إلى قراءة الحدث الجزائرى قراءة جديدة . وهو الأمر نفسه فى تونس التى ترى من حقها أن تدهش للترابط والتزامن بين ما جرى فى ربوعها وما يجرى فى بيت الجيران الذى ما أن دخل مرحلة الترتيب الداخلى حتى عصفت به مذبحة بوضياف .

والملف الثانى عربى يربط بين نشاط العاصمة السودانية وأنشطة الاسلام السياسى وحرب الخليج . ومما يكاد يصبح مؤكدا هو فتح باب الحوار بين النظم التى ساندت النظام العراقى فى الحرب والنظم التى وقفت ضده ، باستثناء نظام واحد لن يجد مكانا فى هذا الحوار هو النظام العسكرى فى السودان باعتباره قاعدة التنظيم والتسليح والتدريب للجماعات الانقلابية باسم الاسلام .

والملف الثالث دولى يخص العلاقات الناشئة عن نتائج حرب الخليج ، وما الذى ينتظر هذه العلاقات فى حالة صعود أو انكسار فرق الاسلام السياسى .

ويبقى الملف الذى لن يفتحه أحد ، وهو بدوره من ثلاث أوراق : الأولى أن الاسلام السياسى قد هدد الديمقراطية العربية فى مقتل سواء بانتصاره أو بانكساره . والثانية أن المأزق البنيوى داخل الانظمة العربية يظل قائما حتى اذا لم يتسلم الاسلاميون السلطة . والثالثة هى أن الحوار العربى الأعمق ليس مدخله الاتفاق على الاسلاميين ، وانما قد يكون المدخل الصحيح اننا مختلفون حول الحاضر والمستقبل .

(٤)

هل من علاقة بين حرب الخليج و «أزمة» الديمقراطية التى نشاهد تجلياتها فى مواقع كثيرة من العالم ؟

تجلياتها مثلا فى التهديد المباشر «لجمهوريات الكومنولث» التى لم يفكر بعضها فى الاستقلال على مدى أربعة عقود ونصف العقد ، ولم يخطر على بال بعضها الانفصال منذ سبعة عقود .

وتجلياتها فى «الشرق الأوسط» تبدأ من فلسطين المحتلة حيث يعيش شعب كامل تحت نير القمع العنصرى تبدو معه إرادة الأمم المتحدة مشلولة عن استخلاص حقه فى تقرير المصير . ولا يكاد ينجو شعب عربى من «الازمة» الديمقراطية سواء باهدار حقوق الانسان الاساسية فى مختلف انواع الحريات أو فى تعاظم التيارات الشمولية ذات الرصيد غير المنكور فى الارهاب السياسى باسم الدين ، أو فى تعفن الانظمة ذات الحزب الواحد فعلا والمتعددة الاحزاب قولا أو فى استقواء الأنظمة غير الحزبية أصلا شكلا ومضمونا .

ثم تجلياتها فى القرن الافريقى حيث تنعكس ظلال السلاح المرفوع أو المنكفئ فى أثيوبيا بعد نقل السلطة من نظام الحزب الواحد إلى نظام فيدرالى أو كونفيدرالى أو شبه لهما .

وكان اغتيال راجيف غاندى وما يزال شبحا يهدد الديمقراطية الهندية العريقة والتى رغم الفواجع كنّا نعدها ثابتة الأركان .

ما علاقة ذلك كله – وغيره كثير – بحرب الخليج ؟

لنؤكد أولا على أن الاضطرابات العرقية والطائفية أقدم بكثير من هذه الحرب . ولنؤكد ثانيا ودائما ، على أن ثورة الاتصال والمعلومات هى صاحبة الفضل فى الانحيازات الشعبية المكثفة إلى جانب الديمقراطية فى كافة أرجاء العالم . ولنؤكد ثالثا أن المتغيرات الكبيرة فى شرق أوروبا ما كانت لتقع لولا أن مضمونها الرئيسى هو الاختيار الديمقراطى ، ولقد سبقت البريسترويكا حرب الخليج بخمس سنوات .

بالرغم من ذلك كله . فقد قامت حرب الخليج تحت شعار «الشرعية الدولية» أى سيادة القانون الدولى الذى لايسمح بأن تتحول الدنيا إلى غابة تأكل فيها «الدول» بعضها البعض دون حسيب أو رقيب . والمعنى المباشر لهذا الكلام هو أن حق تقرير المصير للدول كمبدأ حقوق الانسان للافراد ، من المقدسات التى لا تُمسّ فإذا مُسّت كان الجزاء من جنس العمل .

ثم إن تشريح النظام العربى فيما أسفرت عنه الحرب من نتائج قد أوجز الخلل فى غياب الديمقراطية على كافة مستوياتها السياسية والاجتماعية والثقافية مما أوقع هذا النظام فى الهشاشة والهامشية التى تجسدت فى جرأة بلد على التهام عسكرى لبلد آخر ، وما ترتب على ذلك من أنقسام للعرب . والانقسام يختلف عن تباين وجهات النظر . وما ترتب أيضا على ذلك من مشروعات سابقة وأخرى مرتجلة لتقسيم بلد عربى ، مهما اخطأت قيادته ونظامه فإن تقسيمه جريمة تستعصى على الغفران . والتقسيم يختلف كليا عن الاعتراف بحقوق الاقليات ، فهذه الحقوق جزء

لايتجزأ من أى نظام ديمقراطى .

كذلك فقد شاركت فى حرب الخليج بلاد كثيرة بعضها فقير غاية الفقر وبعضها الآخر شديد الثراء . وقد انتهت الحرب من قبل أن تبدأ بحسابات اقتصادية وسياسية بالغة الدقة من جانب البعض وبالغة الارتجال من جانب البعض الآخر . وقد كان «المشترك» بين الفقراء الذين شاركوا فى الحرب سواء اعلنوا عن ذلك أو لم يعلنوا أنهم على صعيد المبادئ شركاء فى العروبة أو فى الاسلام (وهو نفسه المشترك بين من وقفوا على الشاطئ الآخر) ، ولكن المبادئ لا تخفى المصالح : السياسية فى الموقع الجديد على خريطة النفوذ الاقليمى ، والاقتصادية فى الموقع الجديد من أطروحة التكامل بين الأمن والتنمية ، وما يعنيه ذلك من امتصاص للعمالة الزائدة ومشاركة فى مشروعات التعمير وتنازل عن الديون وقروض جديدة بفترة سماح وتيسيرات وغير ذلك .

وكان «المشترك» بين الاغنياء هو الحصول على مزايا اقتصادية مباشرة فى انتاج النفط وأساليب تسعيره وإعادة تعمير ما خربته الحرب . والحصول أيضا على مزايا استراتيجية عند التفكير فى الأمن الاقليمى بعد ما ثبت من تداخُل الاقليمى والدولى فى حرب الخليج . جانب هام من هذا «المشترك» بين الأغنياء ينظر إلى ميدان القتال باعتباره خشبة مسرح تخفى تحتها الخامات الضرورية للتنمية الصناعية فى الغرب ، وتخفى وراءها سوقا استهلاكية لاتشبع من منتجات التنمية الغربية .

ولكن هذا «المشترك» هنا وهناك لم يكن لينفى التمايز ، ولم يكن

ليحجب النتائج الفكرية والسياسية التى تفرض نفسها فرضا على مسألة الديمقراطية ، لافى الشرق الأوسط وحده ولافى ما يسمى بالعالم الثالث فقط ، وانما فى العالم بأكمله .

وعشية الحرب في الخليج كان قد ولد مصطلحان هما : «نهاية الايديولوچيا» و«النظام العالمى الجديد» . والمقصود بالمصطلح الأول وحدانية الرأسمالية (والديمقراطية الليبرالية تبعا لذلك) بانتصارها النهائى من قبل على النازية ومن بعد على الاشتراكية . والمقصود بالمصطلح الثانى هو انتهاء عصر الثنائية القطبية فى المجتمع الدولى ، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالقمة . وذلك على أثر تخلى الاتحاد السوفيتى عن الاجزاء الأوروبية من امبراطوريته تمهيدا للتخلى عن بقية الأجزاء فى العالم كله . وكذلك على أثر التدهور الاقتصادى المخيف فى الاتحاد السوفيتى وبداية تفكك القوميات واعلانات الاستقلال للجمهوريات .

وبالرغم من ميلاد هذين المصطلحين – نهاية الايديولوچيا والنظام العالمى الجديد – عشية حرب الخليج ، إلا انهما لم يتخذا كامل أبعادهما الا خلال هذه الحرب وبعدها . هذه الأبعاد لاعلاقة لها بالمضمون الذى يوحى به المصطلح ، فليس صحيحا أن «الايديولوچيا» قد أنتهت باخفاق النظم الستالينية ، وليس صحيحا أن ثمة نظاما عالميا جديدا بانفراد الولايات المتحدة على القمة الدولية . هذا الانفراد يعنى القيادة الأمريكية للغرب ولايعنى أية عالمية ولا أى جديد فى النظام الدولى . ولكن المصطلحين مـــع ذلك أشاعا تفاؤلا بأن النظام الجديد هو الديمقراطية التى ستعمّ

العالم ، وتقدمت بعض الدول باقتراح للامم المتحدة أن يحق لها التدخل في أي بلد تهدر حكومته حقوق الانسان . ومن حق هذا التدخل أن يستخدم «القوة» لفرض حكومة ديمقراطية . ومن ناحية الشكل يبدو الاقتراح كاريكاتوريا ، ولكنه من ناحية المضمون هو انقضاض صريح على مبدأ أكثر شمولا : عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد . ولم تنتظر الولايات المتحدة أن يأخذ هذا الاقتراح الهزلي طريقه إلى سلة المهملات فأشرفت بنفسها منفردة وبدون أن يطلب منها مجلس الأمن على إقرار «الديمقراطية» في أثيوبيا بالقوة المسلحة ، وفوجئ العالم صباح اليوم التالي بأعداد هائلة من الاثيوبيين يرفضون الوصاية الأمريكية بأضعف الإيمان : التظاهر السِّلْمي أمام السفارة الأمريكية . بينما كان قانون الايمان عند «الجبهة الديمقراطية الثورية» التي تسلمت السلطة هو إطلاق الرصاص على المتظاهرين وحرث الشوارع بالدبابات .

وبدءا من القنبلة التي أطاحت برأس غاندي إلى الهتاف بالدولة الاسلامية «فورا وبلا تصويت» في الجزائر مرورا بتهريب منجستو هيلا مريام من أديس أبابا تبدو حرب الخليج بعيدة عن «أزمة» الديمقراطية . ولكن الواقع الاقليمي والدولي يقول غير ذلك .

يقول ان حرب الخليج قد كشفت على الصعيد الاقليمي عدة عورات محورها انفصام العرى بين الديمقراطية من جهة وكلٍّ من الأمن والتنمية من جهة أخرى . وقع هذا الانفصام داخل كل قطر على حدة وبين كلّ الاقطار مجتمعة . نتكلم كثيرا عما يسمى بالأمن الغذائي ، وهو مانعنيه

بالارتباط بين الامن الوطنى والتنمية . ولكن الحقيقة هى أننا أرسينا قواعد الأمن بمعزل عن التنمية ، الأمر الذى تبدى فى المشروعات المشوهة التى تشبع نهم القطاعات التجارية الربوية ، ولا علاقة لها بالانتاج الصناعى أو الزراعى .

هذه التنمية المشوهة هى التى أقامت صرح المجتمع الاستهلاكى المتخم ، شريحة طفيلية خفيفة الوزن الاجتماعى ثقيلة الوطأة على الحاضر والمستقبل ، وهذه الشريحة هى التى تشجع الاطراف الخارجية على الاستثمار فى الحدود السياحية وحدود السوق المطلقة من كل قيد حسب شروط القرض من صندوق النقد الدولى ، مما يخلق واقعا بشعا فى غلاء الاسعار وارتفاع نسبة البطالة وعجز ميزان المدفوعات وانخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات التضخم . هنا ازدادت الفجوة اتساعا بين استقطابين : فقر الفقراء وغنى الاغنياء . وهنا قامت حرب الخليج بعكس ما قامت به حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ بالرغم من وحدة المسار بازدهار الثروة النفطية قبل ثمانية عشر عاما ، وضبط هذه الثروة خلال هذا العام الاخير .

لقد ساهمت الثروة النفطية فى تكوين قشرة ثرية على سطح المجتمعات غير النفطية لم تساهم غالبيتها فى تنمية بلادها . ولكنها ساهمت فى تكوين القاعدة الاساسية للمناخ السلفى العام والاسلام السياسى على وجه الخصوص . وهى بيئة ثقافية واجتماعية معادية من حيث المبدأ للديمقراطية . وكان من الطبيعى أن تقع الأكثرية المطحونة

فريسة للوعى الزائف بين براثن ايديولوچيات «الارهاب» . وهى الايديولوچيات التى تدفعها إلى «اللامبالاه» بتجنب الاشتراك فى أى عمل عام ، وإلى الانفجار السكانى ، وإلى أنواع شاذة من جرائم «الثورة بأسرع وقت وأقل جهد» ، وإلى الغيبوبة الفعلية بالانتشار المذهل للمخدرات . أجزاء من هذا الشارع الشعبى العربى تظاهرت فى حرب الخليج إلى جانب النظام البادئ بالعدوان . وأجزاء من هذا الشارع تظاهرت لحد العنف فى الجزائر التى كانت حكومتها قد اتخذت موقفا متفهما ومتعاطفا فى أقل تقدير للنظام البادئ بالعدوان . أى أنه لم تكن هناك فجوة بين موقف الشاذلى بن جديد وعباسى مدنى ، ولا بين القيادة التونسية وحزب النهضة . أما بعد الحرب فقد تواجه الطرفان .

وفى الجزائر بدت «الانتفاضة» كما لو أن الديمقراطية هى استبدال حكم شمولى بحكم شمولى آخر . هذه المفارقات الدامية أحيانا ، هى الامتداد الطبيعى لغياب همزة الوصل بين الأمن والتنمية . لم تعد فلسطين شعارا ملتهبا بين شعارات الاسلام السياسى بالرغم من أن قضيتها لم تُحل . ولا يستطيع عباسى مدنى أو راشد الغنوشى الادعاء بأن الشاذلى بن جديد أو زين العابدين بن على قد رحب أو ساند القوات الامريكية فى حرب الخليج أو انهما شاركا على أى نحو . ومن ثم فما هى غايات «الانقلاب» الذى كان مزمعاً وقوعه فى تونس ، وبشكل مغاير فى الجزائر ؟

ليست هذه الغايات هى بناء المجتمع الوطنى الديمقراطى . ولكنها أزمة الديمقراطية فى بلاد ليست الجزائر أو تونس الا عينات لانفجارها ،

وليس الوضع فى السودان الا نموذجا لاستقرار الشظايا . ليس من علاقة بين الأمن والتنمية ، لأن التنمية المشوهة تضاعف الأمن على حساب الديمقراطية . وقد ازدادت التنمية فى بعض الاقطار العربية تشوها بسبب الضبط والربط الذى وقع للثروة النفطية بعد الحرب . وبسبب الانقسام العربى الذى حدث ومازال مستمرا رغم كافة المظاهر . وبسبب العلاقات الجديدة غير المتوازنة بين الاستيراد من الخارج والتصدير إليه حسب المواقف السياسية المتبادلة بعد الحرب .

وهناك متعلقات فكرية – سياسية ، خلفتها الحرب . صحيح انها كانت موضع الحدس وموضوعاً للهواجس قبل الحرب ، ولكنها أمست اطروحات واشكاليات بعدها .

أخطر هذه المتعلقات أن مفهوم «الأمن القومى» تعرض للاهتزاز العنيف . أضحى ممكناً لقطر عربى كبير أن «يضم» قطرا عربيا أصغر ، فانهار ركن ركين من أركان الأمن القومى : الجزم بأن العربى لن يهاجم عربيا ، وبناء الاستراتيجية العربية على هذه المسلمة البديهية . سابقة أزمة الخليج تعنى ، مهما عولجت آثارها ، أن العربى أيضا يمكن أن يكون عنصرا سلبيا فى البنية القومية للأمن العربى . وهو عنصر مضاد بطبيعته للديموقراطية . ويبدو أن ثلاثة عقود من الادانة المستمرة للوحدة المصرية – السورية باعتبارها تكوينا دكتاتوريا لم تصلح فى الاختبار العملى أن تكون إطارا مرجعيا ، بالرغم من أن عبد الناصر نفسه لم يجرؤ على «فرض» الوحدة بعد الانفصال .

والعنصر الثانى هو أن الأمن القومى يفترض عدّوا قائما بالفعل أو عدوا محتملا . ولكن مقدمات حرب الخليج وسياقها ونتائجها أثارت ومازالت تثير الغبار فى العيون القومية الباحثة عن العدو . لم يعد المحافظون العرب يخشون خطراً أحمر بالقدر الذى كانت عليه خشيتهم فى الماضى القريب . ولم يعد الغرب بقيادته الأمريكية يمثل لدى الكثيرين ذلك العدو الذى كانت تتحصّن فى مواجهته بعض النظم الراديكالية . وأما «اسرائيل» فقد تحولت من عدو إلى خصم ، وتحولت المواقف إزاءها من الصراع إلى المنافسة على اجتذاب الجانب الأمريكى . وقد تم ذلك فى اللحظة التى أصبح فيها الايمان العربى الأعمق يدور حول الحل السلْمى والتفاوضى كأنه القدر الذى لا راد له .

عندما يتبلبل مفهوم الأمن القومى إلى هذا الحد الذى يضيع فيه معنى العدو ، فإن المفهوم البديل لن يكون عربيا . وانما سيكون فى الارجح محليا اقليميا دوليا . . بمعنى أن الحدود الوطنية تغدو هى المركز المحاط بسور إقليمى تشترك فيه على نحو أو آخر وفى مرحلة أو أخرى دول الجوار التى كان بعضها من «الاعداء» إلى وقت قريب أو التى سيخرج بعضها من دائرة الاعداء فى وقت قريب . يحيط هذا المركز أيضا سور دولى يقيمه أصحاب المصلحة فى الخامات والاسواق .

والعنصر الثالث هو التداخل بين ما هو إقليمى وما هو دولى فى الشأن الفلسطينى . والمفترض أنه شأن عربى . وأياً ماكانت عليه مواقف منظمة التحرير من حرب الخليج ، فإن الالتزام العربى بقضية فلسطين

لاتمليه العواطف التاريخية أو الدينية . وانما يُفترض أنه التزام قومى من ناحية ، والتزام بالأمن الاستراتيجى العربى من ناحية أخرى . وتغييب الشرعية الدولية فى هذا السياق ينزع المصداقية عن الخطاب الغربى فى حرب الخليج . ويسود الاعتقاد بأن الديمقراطية الغربية مسألة براجماتية لا علاقة لها بالمبادئ . وانها تصوغ المصالح أكثر من صياغتها للقيم .

هذه العناصر التى زعزعت مفاهيم القومية والعروبة والوحدة قد أفسحت إلى جانب الأنفصام بين الديمقراطية والتنمية مجالا واسعا لاستبدال النموذج الشمولى بآخر لا يقل شمولية . . . خاصة إذا كان البديل يتصل بالدين من قريب أو من بعيد ، فالحكم العسكرى المموّه بالدين لايختلف فى جوهره عن الحكم العسكرى الصريح . أو الانتقال من مؤسسة عسكرية إلى أخرى أو من العسكر المحترفين إلى العسكر الهواة ممن نُسمى تنظمياتهم المسلحة بالميلشيات . وتقود الديمقراطية ذات الأنياب – كما كان يدعوها الرئيس السادات – إلى تقسيم البلاد كما وقع فى السودان وفى الصومال وكما هو محتمل فى اثيوبيا ، وكما هو شبح يثير الخوف على العراق من شماله وجنوبه .

هكذا تمتد الآثار المدمرة لتحويل المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات غير قومية وغير ديمقراطية . لا يقتصر ذلك على نظمها السياسية ، بل على نسيجها الشعبى ذاته . تهالكت البُنى التى قاومت الدكتاتورية طويلا ، فأسفرت انقاضها عن مجتمع يرحب فى غالبيته بالحكم المطلق واليد الحديدية . ويبدو ابناؤه المدافعون عن حقوق الانسان كطيور تغرِّد خارج

السرب . هذا المجتمع غير الديمقراطى هو نفسه المجتمع غير القومى ، مجتمع العشائر أو القبائل أو العائلات المتحدة ، أو مجتمع الطوائف والأعراق والمذاهب المنفصلة .

وهو «المجتمع» الذى يرحب به الغرب حيث تسهم قروضه للعالم الثالث فى توسيع الهوة بين التنمية والديمقراطية لحساب المعالجات الأمنية عن عمد ، وحساب الارهاب السياسى باسم الدين حتى ولو عن غير عمد . وعندما يقتصر حوار الشمال والجنوب على حوار بين صندوق النقد الدولى والدول الفقيرة فإن ذلك يعنى – شاء العالم أو لم يشأ – تبريرا لمصرع الديمقراطية .

ايديولوچيا بلا حدود

(١)

اذا كان مصطلح «نهاية الايديولوچيا» قد ولد عشية حرب الخليج وذاع خلالها ذيوعا واسعا وكاد يصبح من المسلمات الفكرية الجديدة ، فإننا يجب أن نتذكر المقدمات الأولى لهذا المصطلح ، وقد بدأت تشق طريقها منذ منتصف الستينات . أى أن جذور المصطلح تمتد إلى ما قبل ربع قرن على وجه التقريب .

كانت الحرب الباردة فى أوجها بالرغم من التغلب على أزمة الكاريبى وهدوء المسألة الكوبية . وكانت الثورة التكنولوچية الجديدة فى بدايتها سواء بانطلاق السوفيت إلى ماسمى بغزو الفضاء أو بوصول الولايات المتحدة إلى سطح القمر . كلاهما كان عنوانا عمليا باهراً للثورة الجديدة ، وبينما كان الاتحاد السوفيتى يستطيع القول بأن الاشتراكية هى التى حققت المجد العلمى الرفيع كانت الولايات المتحدة وغرب أوروبا يؤكدان أننا على أبواب عصر «العلم» حيث لامكان للأيديولوچيا . وبينما كان المفكرون والسياسيون السوفيت يؤكدون ان بداية السبعينات سوف تشهد المساواة فى معدلات النمو ودخل الفرد بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كان نظراؤهم الامريكيون يؤكدون أنه فى ظل المنافسة الاقتصادية لا مجال للتفاخر الايديولوچى وإنما للمباراة الانتاجية والاجتماعية . ووصل الأمر ببعض السوفيت إلى حد القول بأن الثمانينات

سوف تشهد مرحلة انتصار الاشتراكية والانتقال إلى الشيوعية . وكان أكثر الغرب يقول : حسنا ، فلن يكون هناك صراع ايديولوچى على الاطلاق . أى أنه فى جميع الاحوال ، وأيا كانت النبوءات السوفيتية أو الاشتراكية ، كان الفكر الغربى فى ظل انتصار الثورة العلمية التكنولوچية الجديدة قد أخذ يعدّ الاطروحة النظرية لعصر بلا ايديولوچيات .

على مدى ربع قرن سقطت «النبوءات» السوفيتية كلها بدءا بسقوط المتمرد الأول على الستالينية خروشوف - وهو نفسه صاحب نبوءات التقدم ، فالتفوق على الغرب وتحقق الشيوعية - وانتهاء بالمعضلات الكبرى التى احتاجت إلى التدخل المسلح فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ إلى التدخل المسلح فى افغانستان قرب نهاية عام ١٩٧٩ مرورا بما سمّى «الثورة الثقافية» فى الصين و «الثورة الطلابية» فى العالم من باريس إلى مكسيكو ومن القاهرة وبيروت وتونس إلى طوكيو ووارسو .

كانت هذه التدخلات المسلّحة فى الشؤون الداخلية لبلاد يفترض انها «اشتراكية» تحكمها أحزاب شيوعية ، كما كانت الانتفاضات السياسية للطلاب فى العالم خارج المؤسسة الحزبية والجامعية ، إضافة إلى اختناقات الاقتصاد والزراعة والصناعة المتوسطة فى جميع الاقطار «الاشتراكية» عناوين صريحة على سقوط النبوءات التى لم تكن الا تفكيرا بالأمانى ، وعناوين صريحة على تقدم السلاح وليس على سلاح التقدم حيث أصبح الاعتماد مطلقا على «الأمن» فى حراسة النموذج الستالينى الاكبر والنماذج الصغيرة على السواء . ولما كان الأمن صناعة وتجارة

وثقافة ، فقد حانت لحظة المكاشفة الكبرى فى منتصف الثمانينات حين لم يعد الاقتصاد والزراعة والغذاء بقادر على حراسة «الامن» نفسه : من أمن الامبراطورية إلى أمن النظام إلى أمن الايديولوجيا . لم تكن المكاشفة فضلا عن الحلم الطوباوى باعادة البناء مجرد مفردات روسية جديدة أضافها جورباتشوف إلى القاموس السياسى بكلمتى جلاسنوست والبيريسترويكا . وانما كانت المكاشفة على مستوى التاريخ والمصير البشرى ثمرة الاكتشاف الذى تراكم الوعى به جيلا بعد جيل وانتقل بالتدريج من السر إلى العلن إلى اللحظة التى لم تعد فيها القاعدة الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية بقادرة على حمل الامبراطورية . ولم يعد فيها الأمن قادرا على حراسة الفجوة الواسعة بين النموذج المتحقق والانسانية غير المتحققة ، ولم يعد هذا الأمن ، بالتالى ، قادرا على حراسة الفجوة بين العقل والايديولوجيا . ولم يعد النموذج ولا الايديولوجيا بقادرين على حراسة الأمن نفسه .

فى هذه اللحظة بالضبط بدأ التفكيك الاضطرارى لأجزاء الامبراطورية من القرن الأفريقى إلى حدود موسكو مرورا بحائط برلين ووارسو وبودابست وبراغ . كان تفكيكا لخط الدفاع الأول والثانى والثالث حتى أصبحت روسيا وأوكرانيا وجورجيا ودول البلطيق الثلاث تعلن الاستقلال . واضحى اقتصاد السوق هو محور الصراع بين المجددين والمحافظين . وأمست الديمقراطية الليبرالية مركز الاستقطاب السياسى حول الملكية الخاصة . وباتت القوميات تهدد بحروب أهلية بل وقدمت

التجارب العملية الأولى لهذه الحروب .

فى هذا الوقت تماما - عام ١٩٨٩ على وجه التقريب - أقبلت أطروحة فرانسيس فوكوياما حول «نهاية الايديولوجيا» وقد استعادت قوة تصديق مضاعفة من البراكين والزلازل والانهيارات التى أصابت القطب الثانى فى القمة الدولية . وحين اقبلت حرب الخليج فى العام التالى بأجماع السلطة الدولية العليا بما فيها القطب السوفيتى ، اكتسب مقال «نهاية الايديولوجيا» نفوذا أكبر فى وسائل الاعلام القربية وامتداداتها فى العالم الثالث ، وخاصة على الساحة العربية .

وفرق كبير بالطبع بين الطرح الاكاديمى للشعار وبين الطرح الاعلامى المسطح والمبتسر واحيانا المبتذل ، ليس بالمعنى الاخلاقى وانما بمعنى الشيوع الدارج فى أوساط «العامة» حتى ولو كانوا من خاصة المثقفين . هؤلاء الذين عرفناهم من قبل حين رددوا كالببغاء «بلاش نظريات» فى مواجهة التخطيط العلمى ، أى أنهم يفضلون الارتجال والعشوائية بدلا من الاصول المنهجية وهم لا يفهمون من «نهاية الايديولوچيا» الا انها تحقيق لفكرهم البدائى ، ومن ثم يعتبرون انفسهم روادا للعصر الجديد . وهناك ايضا من لايرون فى «نهاية الايديولوچيا» الا نهاية الاشتراكية واليسار وكل ما نذروا انفسهم لمحاربته طيلة العقود الماضية وهؤلاء أيضا يعتبرون أنفسهم روادا للعصر الجديد . والفريقان كلاهما لايقيمان وزنا كبيرا للمضمون الحقيقى الذى يحمله مصطلح «نهاية الايديولوچيا» . . فهم أبعد الناس طرا عن الديمقراطية الليبرالية التى

يعتقد أصحاب المصطلح انها انتصرت - باندحار النازية وأنهيار الاشتراكية - انتصارها النهائى والى الأبد . هذان الفريقان يفرحان لما يفرح له آخرون فى بلاد غيرنا دون أدنى تفكير فى «موضوع» الفرح وما اذا كانوا سينتصرون له فى بلادنا أم أنهم سيكافحونه عند الحدود .

على أية حال فإن الذى يعنينا هو المستوى العلمى ، وليس الاعلامى ، للمصطلح . حينئذ نقول أن اصحابه وقعوا فى مصيدة الشمولية وهم يتأهبون للاحتفال بالانتصار عليها ، ذلك أن «الانتصار النهائى وللأبد هو الركيزة العقائدية الدوجمائية لكافة المذاهب والتيارات الشمولية حيث ادعاء الكمال والاكتمال من الألف إلى الياء . من المفترض أن جوهر الليبرالية هو افتراض التعدد وافتراض النقص ، ومن ثم فالتنوع ضرورة وباب الاجتهاد مفتوح . كيف يمكن اذن وصف أى تيار - ولو كان الليبرالية - بأنه وحده نهاية النهايات .

ونحن نعلم مع غيرنا وفى مقدمتهم أصحاب المصطلح أنفسهم ان للديمقراطية مداخل وتنويعات ومفاهيم تتفاوت وقد تتعارض بين بلد وآخر أو بين نظام وآخر . ونعلم كذلك مع غيرنا أن الديمقراطية لم تُسد كافة الثغرات فى الطريق الانسانى إلى الحرية ، فهى لم تحقق المساواة فى كثير من مجالات الحياة داخل الوطن الواحد . وهى لم تمنع الظواهر الكبرى المضادة لأسس الحريات كالعنصرية والاستعمار . لنقل أن الديمقراطية الليبرالية اجتهاد عظيم فى الطريق إلى الحرية ، ولكنها ليست الشكل النهائى . والا وقعنا اولا فى الغيبيات الشمولية ، وصادرنا ثانيا

على ملكات الابداع الانسانى ، بل لصادرنا على الحرية ذاتها . . فما الذى يمنع فى أية مرحلة من مراحل التاريخ وفى أى مكان من أنحاء العالم أن يكتشف الانسان حريات جديدة وأساليب جديدة لتحقيقها ؟

ومن ناحية أخرى فإن «نهاية الايديولوچيات» تعنى الوصول إلى مطلق العدل والحرية فى الغرب أو فى العالم . وليس هذا صحيحا بأى معنى من المعانى ، ولا يقول به أى مفكر غربى محترم فى علم الاجتماع أو فى السياسة أو فى الاقتصاد . وليس العدل الاجتماعى وحده هو الذى لم تحققه الديمقراطية الليبرالية بالرغم من التأمينات الاجتماعية الواسعة . وانما تشهد منظمات العفو الدولية أن أشكالاً وألواناً من إهدار حقوق الانسان مازالت تمارس فى الغرب كلما اتسع التعارض وتعمق بين السلطة والمعارضة ، بين العمّال أرباب العمل ، وبين الأجانب وأهل البلد ، بين الرجال والنساء ، بين الفقراء والأغنياء ، وبين الأغلبية والأقليات الدينية والعرقية .

ولم يختلف الغرب الديمقراطى عن الشرق الشمولى فى قواعد التعامل مع العالم الثالث ، لقد نشأت الدكتاتوريات «التقدمية» فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بفضل النموذج الستالينى الأكبر الذى كان يمد العسكريين بالسلاح بينما التقدميون فى غياهب السجون ، وكان يكرس الزعيم القائد بألمع الأوسمة وأسطع النياشين والألقاب والشعارات . وقد نشأت الدكتاتوريات «الرجعية» بفضل الانقلابات التى دبّرتها المخابرات الأمريكية والفرنسية والانجليزية . وظل الدكتاتور فى كرسيه من فيتنام إلى

شيلى إلى الفلبين مادام أنه يؤدى دورا لمصلحة الغرب ، فاذا انتهت مهمته أو تقتصر عليه خصومه أمكن ترحيله فى الوقت المناسب إلى المنفى ، ولربما لقى مصرعه فى حادث طائرة . والأمثلة بلا حصر .

هكذا لم يكن موقف الغرب من الديمقراطية فى العالم أفضل حالا من موقف الشرق . وكانت حكومات كارتر وريجان التى تترنم بحقوق الانسان فى كل مكان هى التى باركت الانقلابات والحكومات المعادية لحقوق الانسان فى كل مكان . وبالطبع فهناك دائما حق يراد به باطل ، فالحملة على إهدار حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى السابق والصين والاقطار «الاشتراكية» السابقة وأقطار العالم الثالث الحليفة للاتحاد السوفيتى آنذاك هى حملات على أوضاع حقيقية شائنة . ولكن المقصود بها كان الاشتراكية وليس الديمقراطية . وكان من اليسير سحب الثقة من أصحاب هذه الحملات الذين يكيلون بمكيالين ، لأنهم فى الوقت نفسه يبسطون حمايتهم على دكتاتوريات أخرى من بينوشيه إلى الشاه إلى ضياء الحق .

لقد تحالف الشرق الستالينى مع الغرب الديمقراطى فى خلْق النموذج العسكرى للدكتاتور فى العالم الثالث .

هناك نقطة أخيرة أساسية ، فالديمقراطية الليبرالية هى النظام السياسى للرأسمالية . والقول بأن الديمقراطية الليبرالية انتصرت انتصاراً نهائيا «للأبد» يرادف القول بأن الرأسمالية انتصرت نهائيا وللابد . وهو طموح للغرب تغذيه كما أسلفنا انهيارات النموذج الستالينى

وتفكك أو تفكيك أوصال امبراطوريته .

هكذا يستفيد الغرب فائدة قصوى من تحوّل جمهوريات الكومونولث الجديد وشرق أوروبا – وحبذا الصين – إلى سوق هائلة لانتاج الولايات المتحدة والمانيا واليابان وفرنسا . والغرب أول من يعلم أن الانتاج الرأسمالى يفتقد الركائز المالية والاجتماعية وأحيانا الصناعية فى الشرق الحديث العهد باقتصاديات السوق ، ومعنى ذلك أن الغرب لا يخشى أية منافسة مع رأسمالية جديدة كبيرة أو صغيرة . وانما سيغزو سوقا استهلاكية نهمة تحتاج إلى القروض أكثر من قدرتها على الانتاج . هكذا يبقى الفرق قائما بين أوروبا الشرقية والغرب ، اذ ستتحول إلى دول تابعة لاتقل تبعية عن العالم الثالث . والظروف المخففة لاساليب التعامل هى وحدة الانتماء الحضارى . وكان هذا المصير نفسه هو مصير جمهوريات الكومنولث الجديد . ولكن حرب الخليج هى التى كشفت فى وقت مبكر عن قرب الانهيار السوفياتى إذ لم يستطع الكرملين أن يؤثر على حليفة الاقليمى قبل الحرب ولا اثناءها . بل انه من الناحية العملية قد اتخذ موقفا سياسيا إلى جانب الغرب .

يجب أن نربط اذن بين القول بنهائية الانتصار الديمقراطى ونهائية الانتصار الرأسمالى فى أطروحة «نهاية الايديولوجيا» . والأطروحة على هذا النحو تفترض أنه لابديل للاشتراكية سوى الرأسمالية . وليس الكلام عن الديمقراطية الملازمة لهذا البديل الا نوعا من التزويق الايديولوجى فى صميمه .

لنقل بالتالى أنه يستعصى على التصوّر أن تخلو الحياة الانسانية من الايديولوچيات اذا كانت الايديولوچيا هى مجموعة الأفكار والقيم والاوهام والعقائد والطموحات التى «يعتنقها» الناس بوعى أو دون وعى فى تفسير أحوال الدنيا وتبرير مواقفهم منها . ولنقل ثانيا أن هناك نموذجا ايديولوچيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا قد بدأ رحلة الشيخوخة الأخيرة . هذا النموذج يمكن اختزاله فى مصطلح «الستالينية» بكل ما تحمله من ظلال ماركسية ولينينية ، وكل ما تعنيه بقيادة الحزب الشيوعى للمجتمع والدولة ، وما استهدفته من المركزية الديمقراطية ، وما واكب ذلك من مفاتيح مبسطة لمغاليق الكون والطبيعة ، وما صاحبها من تجريد واطلاق وتعميم وتجاهل التاريخ النوعى للظواهر الاجتماعية كالصراع الطبقى ونشأة القوميات ووقوع الثورات . وكذلك تجاهل العلاقة العضوية بين العلم والفلسفة وتراث الشعوب . ومعالجة هذه وتلك وفقا لرؤية غير جدلية للجدل ورؤية «مبتذلة» للمادة والطاقة من شأنهما الوصول السريع إلى محطة الجمود العقائدى .

هذه الايديولوچيا بكل ما ساهمت فى انتاجه من أضواء وظلال وبياض وسواد وانتصارات وهزائم ، قد انتهت . استنفدت طاقتها على الفاعلية الايجابية منذ أمد طويل ، وبدأت قبل وقت رحلة الغروب .

وستكون الديمقراطية بندا أول فى جدول أعمال البديل ، لا فى أوروبا الشرقية أو الاتحاد السوفيتى السابق أو الصين فقط ، وانما فى العالم . ذلك أن البديل الرأسمالى قد يكون بديلا مؤقتا فى بعض

الحالات . ولكنه ليس البديل الوحيد ولا النهائى . ذلك أن الدرس الأول من انهيار النموذج الستالينى هو أن الديمقراطية ليست طبقية فحسب ، وانه لا شفيع لأية دكتاتورية حتى ولو كانت لمصلحة «الطبقة الثورية للنهاية» . . فقد أعادت الثورات العلمية - التكنولوجية المتلاحقة صياغة هياكل الانتاج وعلاقات الانتاج وقيم الانتاج ، باستحداثها وسائل جديدة للادارة للانتاج واساليب جديدة وايضا قوى جديدة . ومن ثم لم يعد «الصراع الطبقى» هو نفسه الذى كان قائما فى الأدبيات والعصور الماركسية واللينينية والستالينية . ولم تعد علاقات الطبقات بسلطة الدولة هى العلاقات القديمة ذاتها .

وهكذا أصبح البحث والابداع ضروريا لمعانى الدولة والمجتمع والشعب والطبقات والسلطة . وفى مقدمة المقدمات أن الديمقراطية تراكم تاريخى لحقوق الانسان التى اكتسبتها مختلف الفئات والشرائح والقوى الاجتماعية على مدى التاريخ . لاتفريط فى إحدى حلقاتها بأية ذريعة «طبقية» أو «ايديولوجية» .

الديمقراطية تراث انسانى حققت الثورات الدينية جانبا منه ، وحققت الثورات البرجوازية والقومية جانبا آخر . ويتعين على العمال والفلاحين وغيرهم ممن ندعوهم بالطبقات الشعبية أن يضيفوا إلى هذا التراث لا أن يحذفوا منه ، مادام أنه يحقق المزيد من الحرية الانسانية .

تلك الايديولوچية الستالينية بتنويعاتها المختلفة قد انتهت أو فى سبيلها إلى الانتهاء . ولكنها انتهت لتبدأ ايديولوچيات أخرى ، فليس

البديل الاجتماعى محصورا فى أن يكون العالم سوقا للرأسمالية الغربية ولا أسيرا لتصور واحد عن الديمقراطية . وانما سيعنف النضال الانسانى فى كل مكان من أجل التوحيد بين العدل والحرية . . فالقبول بنهاية الايديولوچيات هو التسليم بالتعارض بين العدل والحرية . ولن تسلم البشرية فى أى وقت ولا فى أى مكان بحتمية الاستغلال والظلم . وإلى جانب الحق البديهى فى فتح باب الاجتهاد ، فإن الحلم الانسانى بالعدالة لن يتوقف . وانما على الارجح سوف يتحرر من الكابوس الستالينى ويفتح آفاقا جديدة لأيديولوچيا جديدة ، بل ايديولوچيات جديدة .

لن يحتمل العالم كثيرا هذه الهوة الواسعة بين الشمال والجنوب . ولن يحتمل العالم الثالث أن تظل أجياله مدينة عدة قرون . ولن تحتمل البشرية هذه المجاعات القاتلة لملايين البشر ، وذلك الجفاف والتصحر والأوبئة . ولـــن تحتمل الدنيا أنظمة عنصرية بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة ، ولا أنظمة تزيد الفقراء فقرا والاغنياء غنى .

وسوف تنتظم هذه الاشواق كلها ومحاولات البحث عن بدائل فى ايديولوچيات تطهرت من الماضى الستالينى واحتفظت بأجمل وانبل ما فى التراث الانسانى وأضافت تاريخها وتراثها وإبداعاتها .

نهاية الايديولوچيا تعنى أن نضرب رأسنا فى حائط مسدود ، وأن نجتر الأقوال المأثورة عن حكماء الاستغلال على مدى العصور . وهو نوع مخاتل من القمع باسم الديمقراطية .

لقد انتهت أيديولوچيا ، ولم تنته الأيديولوچيا . مازال العالم غابة

تتصارع فيها المصالح ، خلع أ صحابها قفازاتهم الحديدية وارتدوا قفازات من حرير . . نووى .

ليس من مصالح بلا ايديولوجيات .

(٢)

كل سلطة وأى نظام فى العالم يتمنى أن تكون هناك ايديولوجية واحدة هو الذى يمثلها وبدورها تمثلٌ «كل الشعب» . وكل سلطة وأى نظام فى العالم يتمنى شيوع الايحاء بأنه ليست هناك ايديولوجيا على الاطلاق ، لافى هذا الوطن ولافى بقية الاوطان . هناك مصالح ومعارف وعلوم ، والحكومة – أية حكومة – تمثل المصلحة الوطنية العليا أو المصلحة القومية العليا أو المصلحة الانسانية العليا . وعلى أية مصالح فئوية أو مهنية أو طبقية أن تختفى عند اللزوم لتفسح المجال كاملا للمصلحة «العليا» . بل إن الحكومات الاشتراكية كالحكومات الرأسمالية تنكر أحيانا وجود «طبقات» اجتماعية . والحكومات «الثورية» فى عهد ستالين لم تختلف عن الحكومة الليبرالية فى عهد مكارثى من حيث المطاردة العنيفة لكل صاحب فكر أيا كان لون هذا الفكر .

وبالطبع ، فإن فوكوياما صاحب اطروحة «نهاية التاريخ» لايقصد نهاية الايديولوجيات على وجه الاطلاق ، فهو يدرى أن هناك عدة ايديولوجيات ليبرالية فى إطار الرأسمالية ، وان هناك عدة ايديولوجيات فى إطار الاشتراكية . وان التعدد الايديولوچى فى ظل الاشتراكية قد وصل إلى حد العنف الذى يبدأ بالاتهامات «التحريفية» والطرد من الحزب إلى السجن أو النفى خارج البلاد أو القتل .

ولكن الذى يقصده فوكوياما هو انه لم تعد هناك ايديولوچيا تمثلها فى الواقع دولة كبرى ترتفع تجربتها الانسانية إلى مستوى التحدى

لديمقراطية الغرب الليبرالية . ولا يفصل فوكوياما بين الاقتصاد والسياسة ولا ينكــران الليبـراليـة تعنى الاقـتصـاد الحـر قـبل أن تعنى التـعـددية السـيـاسـيـة . ولكنه يضـيـف دون الاشـارة الواضـحـة إلـــى ذلك عنصــر «الاخلاق» . وقد كان الحلم الاشتراكى يمثل نموذجا أخلاقيا لم يصمد فى رأيه للتحدى الاخلاقى الذى يقدمه النموذج الرأسمالى والحلم الليبرالى . ومن ثم فنهـاية التـاريخ فى عـمـقـهـا العـمـيق هـى نهـاية الحلم والنمـوذج الاخلاقى أكثر منها نهاية تجارب التخطيط المركزى أو الحزب الواحد . .

فقد تبقى هنا وهـناك تجارب متناثرة ، ولكنها فى جملتها لا تمثل تحديا عمليـا للرأسـمـاليـة أو تحديا سـيـاسـيا لليبرالية . ولا ينفى المفكر الامـريكى اليـابانى الأصل أن يظل هناك نوع من الازدواجـيـة المزيفـة بين اقتصاديات السوق ونظام الحزب الواحد واللافتات الاشتراكية . ولكن هذه الازدواجية فى أحسن أحـوالها مؤقته وعابرة ومـجرد تمسك كاريكاتورى بالسلطة . وليست دليلا على«الايمان» أو الحلم الاشتراكى .

هذه الايضـاحـات ترد يومـيـا فى الحـوار الكبـيـر الذى يَعُمّ أسـاسـا الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حول«نهاية الايديولوچيا» . ومن اليسير مـلاحظة أن المعارضين للاطروحة فى الأوسـاط الليبرالية ، أكثر كثيرا من المؤيدين . وكان أكثر الاعتراضات قسوة هو ما قيل فى مجلة «ناشيونال انترست» التى نشرت بحث فرانسيس فوكوياما من أن البحث يكاد يكون «تعليقا صحفيا» على انهيار النظم البيروقراطية فى أوروبا الشرقية ، فصاحب هذا المقال مـجرد موظف فى وزارة الخارجية الامريكية ، ولكن

الحقيقة هى أن فوكوياما قد استقال من عمله السابق على نشر البحث ، وانضم إلى جهاز مؤسسة علمية متخصصة مما ينفى عنه صفة التعجل والسطحية والدعاية التى اراد خصومه أن يدفعوه بها . والأرجح أن هؤلاء الخصوم – ومن بينهم مسؤولون كبار ومفكرون راسخون – قد أكدوا بردود فعلهم الواسعة على أهمية فوكوياما وأطروحته ، بالرغم من أن بعضهم حاول فعلا تقويضها .

وفى واشنطن كان قد سأله هشام وهبى مراسل «المصور» المصرية عما اذا كانت احداث الخليج قد أثرت على افكاره ؟ فأجاب بأن أزمة الخليج بالرغم من خطورتها لم تؤثر على مجمل أطروحته ، وانه سبق له أن قال : «من الممكن جدا أن يقع انفجار فى الشرق الأوسط يدفع الناس للاعتقاد بأننا قد انتكسنا وعدنا مجددا إلى عصر الصراعات . ويعود السبب وراء إشارتى لهذا الاحتمال إلى اعتقادى بأنه بينما استطاعت الديمقراطية شق طريقها فى انحاء متفرقة من العالم الا انها لم تنجح بنفس الدرجة فى الشرق الاوسط . . ولكن هذا لايغير من حقيقة أن الديمقراطية قد أصبحت الايديولوچية ذات السيادة فى العالم» .

وفى مكان آخر كان فوكوياما قد أشار إلى ان الفلسطينيين والاكراد والسيخ والتاميل والايرلنديين الكاثوليك والأرمن سيستمرون فى معاناة مظالمهم «مما يعنى استمرار الارهاب وحروب التحرير كرد فعل بندا هاما فى الأجندة الدولية . غير أن تلك الصراعات شئ ، والصراعات الواسعة النطاق التى يمكن أن تتورط فيها الدول الكبيرة – وهى صراعات

تختفى حاليا من مسرح الاحداث – شئ آخر تماما» . وفى موقع ثالث يقول أنه بينما كان الاسلام هو الدين الوحيد الذى قدم فى العالم المعاصر نموذجا للدولة الثيوقراطية أو الدينية كبديل لليبرالية والشيوعية فإنه «من الصعب أن تتخذ هذه الدعوة مغزى على مستوى العالم أجمع» نظرا لوجود أديان ومعتقدات أخرى مختلفة ، وأيضا لأنه قد أمكن الوفاء بالدوافع الدينية على مستوى الحياة الشخصية دون الحاجة إلى صب المجتمعات بأكملها فى قوالب دينية (عدد ٣٤٨١ فى ٢٨/٦/٩١) .

ومعنى ذلك أنه يربط بين الصراع الايديولوچى والصراع العسكرى . ولكنه يرى أن الانفجارات الجزئية فى بقاع مختلفة من العالم تختلف كليا عن الصراع الكبير بين قوتين عظميين وايديولوچيتين رئيسيتين . وهو لا يرى فى الانفجارات القومية أو الحدودية أو الطائفية صراعا فى مستوى الصراع الذى كان بين الشمولية والليبرالية . والسبب فى هذه الصراعات المتبقية بالرغم من انتهاء عصر الحرب الباردة وانتصار الليبرالية ، هو أن بعض اجزاء من العالم لم تعرف الديمقراطية بعد . ليست اشتراكية ولكنها ايضا ليست ديمقراطية .

بذلك لاينتهى الحوار الكبير حول اطروحة «نهاية التاريخ» لفوكوياما أو«نهاية الايديولوچيا» السابقة عليه والتالية له ، وانما تتبلور فحسب بعض النقاط التى تعنينا فى البحث عن دورنا داخل حدودنا وخارج هذه الحدود باتساع عالم يتشكل ، وإما أن نكون جزءاً منه وإما أن نكون جزءا هامشيا ثانويا له .

أولى النقاط هى أن فوكوياما يفعل بالماركسية ما سبق أن فعلته هذه بالهيجلية . كان هيجل يقول بأولوية الفكر على المادة ، وان الدولة البروسية فى خاتمة المطاف تجسيد للمطلق . جاء ماركس ليقول بأولوية المادة على الفكر وأن الشيوعية فى خاتمة المطاف لادولة لها فهى انعكاس لوفرة الانتاج . وقد تبنى فوكوياما أطروحة هيجل دون أن يفصح عن «الروح» التى تتجسد فى نهاية التاريخ . والجميع لذلك يصلون إلى «نهاية» ما للتاريخ سواء أكانت الدولة أو الشيوعية أو الليبرالية . ذلك أن من يبدأ بفكرة الأولوية - للفكر أو للمادة - لابد أن يصل لفكرة النهاية . إنها فى جميع الاحوال أطروحة «المطلق» . وهى الأطروحة التى يبدو فيها المطلق الهيجلى روحا سابقة على التجسيد فى «دولة» ، فالجسد عَرَض والروح هى الأصل والازل ، كعالم المثل عند افلاطون .

وثانى النقاط هى أن المطلق الماركسى - قوى الانتاج ووسائله - هى الأصل الذى ينعكس فى «بنية فوقية» فالأفكار والقيم والمبادئ والمثل العليا والآداب والفنون والقوانين هى انعكاس لهذا الأصل . نقيض افلاطون وهيجل ، ولكنهم يشتركون فى المطلق الذى ساد الاعتقاد زمنا طويلا بأنه نقيض الليبرالية . ولكن أطروحة فوكوياما والتأييد العاطفى المتحمس لها فى الغرب يعنى أن الليبرالية ذاتها لم تنج هى الأخرى من جاذبية المطلق بما توحى به من انتصار نهائى للرأسمالية وكأن الطبيعة عادت إلى ذاتها . والقول نفسه رددته الماركسية .

نقطة البداية فى الخطأ المزدوج - الأولوية والبنية الفوقية - هى

النقطة الثالثة سـواء أكانت الأولـوية للفكـر أو للمادة وسواء تجسّدت روح المطلـق فـــى دولة أو انعكست قوى الانتـاج ووسائله فى بناء فـوقى ، فـــإن للتاريخ غـاية هـــى الدولة عند هيجل والشيوعية عند مـاركس ، وها هـــى ذى تصـبح الديمقـراطيـة الليـبـراليـة فى أطروحـة «نهـاية الايديولوچيا» . إنـها المطـلق أو الحتمية التاريخية أو الانتـصار النهائى . ولكنهـا فـــى الخاتمة «غاية» التاريخ . وهذه هى بذرة الميـتافيـزيقـا أو المثالية أو الغيبيات فى الجدل الهيجلى والمادية التاريخية والديمقراطية الليبرالية سواء بسواء .

وليس مـعنى ذلك أن التـاريخ عشـوائى أو مرتجل ، فـهناك قـوانين داخل الحركة التـاريخية باكتـشافـها يمكن تفسـير أحـداثها ومراحلها الماضيـة . أمـا التنبـؤ - وهذه هى النقطة الرابعـة - فاستـشـراف لتخـوم المستـقبل دون تحديد مـلامحه . ولم يستطع الماركسيون ولا الليبـراليون التنبؤ بالحرب العالمية الأولى أو الثانية، ولا التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة - بالرغم من عصر الوفاق - وانهيار النظم الستالينية السريع فى شرق أوروبا يمكن اكتشاف الاختناقات الاقتصادية أو الكوارث البيئية أو حجم المجاعات والجفاف وانتشار الاوبئة . ولكن أحدا لم يتوقع أزمـة الخليج ومضاعفاتها التى مازالت تتفاعل . لذلك من قبيل المجازفة الفكرية القول بانتهاء عصر الايديولوچيا أو ما عبر عنه فوكوياما بنهاية التاريخ . ذلك أنها تقوم على أربعة أسس دوجمائية : الفكر يشكل الصورة الاجتماعية باعـتـبـاره عـالم المثل أو الروح أو المطلق ، والفكر له الأولوية على المادة

والطاقة ، والفكـرة هـــى غاية التاريخ ، ولأنها كذلك فهى تصوغه ومن ثم تتنبأ به .

هذه الاسس هى التى تتحول بالليبرالية ذاتها إلى نوع جديد من أنواع الجمود العقائدى . وهو ما يمكن تسميته حينا بعبادة التكنولوچيا أو عبادة التنمية أو عبادة الحداثة ، وكلها لاتختلف بحال عن عبادة الشخصية أو الاستلاب أمام الآلة أو أمام الجماعة . جوهر العبودية هو التشيؤ والنمذجة أو الفجوة بين الوعى والسلوك أو مادعاه ماركيوز بالانسان ذى البعد الواحد .

لذلك كـــان التخلص مـــن «الأولوية» نفسها هو مقدمة المقدمات إلــــى الحرية . وهنا تصبح الليبرالية من تجلياتها العظمى وليست التجلـــى الوحيد أو النهائى . وتفـــسح إلـــى جـــوارهـــا مجالا لغيرها مـن التجليات . ومنجـزات العلم المعاصر النظرية والتطبيقية تلغى عمليا أية أولـــوية للفكـــر أو المادة ، وتعـيـد النظر أصـلا فى هذه الثنائيـة «المنطقية» ، وتهـتم بالحـركـة اهتمامها بالطاقة . بانتهاء تصوّر الاولوية وثنائيتها تنتهى فى اللحظة عينها نظرية الانعكاس وازدواجيتها فلا تعود هناك بنية تحتية وأخرى فوقية . وانما هناك سياق جدلى للمرة الأولى لا يعرف للتاريخ غاية – أو نهاية – اذ يصبح التاريخ بلا نهاية والايديولوچيا بلا حدود . ولا نربح من وراء ذلك العشوائية والارتجال بل نكتشف القوانين الــتى تفسر الماضى والحاضر وتترك لنا الحرية فى إبداع المستقبل .

ومـعـذرة من هذه الوقـفـة الثـقيلة الوطأة على نفسى قبل أن تكون

كذلك على القارئ . غير أنه كان لابد منها فى الطريق إلى النقاط الست الباقية .

* * *

أما النقطة الخامسة فيمكن صياغتها فى هذا السؤال : هل يقود العالم قطب واحد أم عدة أقطاب ؟ وقد كان الجواب الظاهرى الذى منحته حرب الخليج لأطروحة «نهاية التاريخ» هو أن الولايات المتحدة وحدها قائدة الغرب ، والغرب يقود العالم . نهاية الايديولوچيا اذن تسلِّم عجلة القيادة العالمية لأمريكا . وما وقع سياسيا فى الشرق «الاشتراكى» قد اضاقت اليه حرب الخليج بُعدا عسكريا يثبت أننا دخلنا عصر القطب الدولى الواحد بعد سقوط ثنائية يالتا وقبل نهوض التحالف الأوروبى اليابانى . وقد عزز الاعتقاد فى الأحادية القطبية التدهور المستمر «للاتحاد» السوفيتى قوميا واقتصاديا ، والحذر البريطانى من الوحدة الأوروبية والتمردات اليابانية على المنتجات الأوروبية . كانت الحرب فى الخليج من إحدى الزوايا انتصارا امريكيًا على أوروبا والسوفيت واليابان . ولولا الترسانة النووية السوفيتية لما احتاج الأمريكيون إلى الجلوس مع السوفيت للوصول إلى «سالت» جديدة ، ومن ثم إلى تبريد بعض المناطق الساخنة فى العالم . ومع ذلك فقد ساد الاعتقاد بأن نهاية الايديولچيا هى مبدأ الدخول فى عصر القطب الدولى الواحد .

وقد جاء النقد الرئيسى لهذه الاطروحة من الولايات المتحدة أولا ثم من أوروبا واليابان . قال الامريكيون : أن التسليم بالقوة العسكرية كقيمة

فى تصنيف الدول يجعل من الحرب قانونا للسوق والاقتصاد . ولكن المعيار الحضارى للقيادة العالمية يجب ان ينبثق من القدرة على السلام وليس القدرة على القتال . والولايات المتحدة قد فرضت إرادتها معظم الأحيان على ميدان القتال ، ولم تحظ بالنجاح نفسه فى فرض إرادة السلام . وكان صاحب هذه «النتيجة» هو فريق عمل من «معهد السلام الامريكى» وقال الأوروبيون الغربيون إن اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى وحلف وارسو كانوا يشكلون «رادعا» للمغامرات الامريكية . وبسقوط هذا الرادع لم يعد أمام الولايات المتحدة سوى «الوازع الاخلاقى» الذى يحمى أمريكا من نفسها ويوازن بين قوتها العسكرية وقوة اتخاذ القرار المنفرد أو القرار الأعلى ، فالانفراد بالقمة الدولية حالة مخيفة . خاصة وأن الولايات المتحدة لا تملك «الضمير العالمى» الذى يتجسد فيه الوازع الاخلاقى . وكان هذا هو الرأى الذى صاغه فريق عمل معهد العلوم السياسية فى باريس .

وقال اليابانيون : أن الارجح هو أن الولايات المتحدة سوف تمسك بزمام القيادة الدولية عقدا كاملا من الزمان . ولكن القيادة فى أى موقع وبالذات الموقع الدولى ليست ثابته أو نهائية ، فالآخرون ليسوا متجمدين فى قوالب الارادة الأمريكية ، والغيب متخم بالوعود ، فالمستقبل المنظور لتعدد الاقطاب . أما المستقبل المجهول فقد لايعرف مطلقا فكرة «الاقطاب» . وكانت هذه هى حصيلة الحوارات لفريق عمل اختارته من المفكرين والسياسيين غير الاكاديميين جامعة طوكيو . والمشترك بين

الجميع هو الشك فى صلاحية الولايات المتحدة لقيادة العالم منفردة لوقت طويل . والشك بالتالى فى المقدمة الاساسية : نهاية الايديولوچيا .

أما النقطة السادسة فيمكن صياغتها على النحو التالى : هل تستطيع الديمقراطية أن تسد الفجوة بين العالم الأول والعالم الثالث ؟ والجواب أن اقتصاديات السوق هى العنصر المشترك بين العالمين ، ولكن المشاركة لاتعنى المساواة . يبقى الفرق دائما بين مصدر الانتاج وميدان التسويق ، وبين مصدر التكنولوچيا وسوق الاستهلاك . ولن يتساوى الاستيراد والتصدير لمصلحة العالم الفقير ، وسيظل ميزان التبادل التجارى عاجزا لمصلحة العالم الغنى . ومهما بلغ التنازل عن بعض الديون والفوائد ، فإن سلاح القروض لن يضيق الفجوة بين الشمال والجنوب . ومن هذه الفجوة تنبثق الصراعات الجديدة التى من شأنها إفساح المجال لايديولوچيات جديدة قد يساهم الشمال نفسه فى اختراعها وصنعها .

وفى النقطة السابعة نقول : انه قد لاتكون الديمقراطية الليبرالية هى «المشترك» بين العالمين الأول والثالث ، اذ كانت هناك فى العالم النامى تجارب اقتصادية رأسمالية فى ظل شمولية سياسية . وقد لاتكون هذه الشمولية بالضرورة «اشتراكية» اللافتات ، كما كان الوضع ولا يزال فى أكثر الاقطار العربية : نعم للرأسمالية الاقتصادية ولا لليبرالية السياسية .

هذا التعايش المزور والواقعى فى وقت واحد ، يجدُ سندا خارجيا له فى التعايش بين رأسمالية المتقدمين ورأسمالية المتخلفين دون احتفال كبير من جانب المتقدمين بغياب الحريات الديمقراطية لدى المتخلفين .

وبالتالى سوف تعمل آليات السوق بمعزل عن الايديولوچيا ، ويبقى العالم الثالث فى معظه بعيدا كل البعد عن «الانتصار النهائى وللأبد» للديمقراطية الليبرالية . ولم تسمح فى أغلب الاحوال آليات التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى باستحداث آليات الليبرالية السياسية ، مما يشكك فى مقدرة الفكرة على تخليق الواقع ، وفى حتمية الانتصار الليبرالى .

النقطة الثامنة هى ملاحظة خلو أطروحة «نهاية الايديولوجيا» من أى ربط بين الايديولجيا والقومية ، كأن الايديولوجيات ولدت فى الغرب وعاشت فى الغرب و«انتهت» فى الغرب . . حتى أن النهاية التى يركز عليها فوكوما يا هى نهاية «الشيوعية» فى الفكر الغربى ، وفى شرق أوروبا . لا وجود لأية أيديولوجيا فى الجنوب . بل لا وجود لأية ايديولوجيا فى الامم الاسيوية الكبرى كالصين والهند واليابان ، فأطروحة نهاية التاريخ ترى الصين شيوعية فقط ، والهند واليابان ليبراليتين . وليس هذا بأى معيار حضارى صحيحا ، فالكونفوشيوسية والبوذية مازالتا العصب القومى للأيديولوچيات الصينية والهندية والبوذية . وهل نسينا الانشقاق الصينى – السوفيتى ، وسببه الأول هو الايديولوچيا القومية ؟ وهل نرى ما يقع أمامنا وحوالينا من انشقاقات الكومنولث ويوجسلافيا واثيوبيا والصومال ، وكلها صراعات قومية ، اثنية ، ايديولوچية ؟

وفى النقطة التاسعة لابد من التساؤل عن مضمون الاقتصاد والأمن فى عصر بلا ايديولوچيا . هل يمكن أن تكون هناك وحدانية ايديولوچية فى العلاقة بين طرفى معادلة التنمية ؟ أم أن التعددية الاجتماعية تفترض

التعددية الايديولوجية كلما ارتبط الامر بأخطر عنصرين فى تاريخ البشرية : العدل والحرية ؟ ضبط التوازن بين هذين العنصرين يحدد معنى الوطن والشعب والأمة والدولة ، أما اختلال التوازن فيعنى النزاعات العرقية والطائفية التى تحتاج دائما إلى الغطاء الايديولوجى باسم الدين أو المذهب أو المصلحة «العليا» . ضبط التوازن صناعة نظرية ، واختلال التوازن صراع ايديولوجى .

هنا تجئ النقطة العاشرة ، فالنار فعلا من مستصغر الشرر . والحرب ليست دائما بين قوتين كبيرتين متناظرتين وايديولوجيتين متساويتين ، وقد برهنت حرب الخليج على عكس هذه الاطروحة ، فلم تكن الحرب بين قوتين ولابين ايديولوجيتين . كانت القوى عديدة والايديولوجيات بلا حدود . ولم يستطع «السلام» ان يفعل شيئا آخر ، بالاضافة أو الحذف أو التعديل بينما لم تتحول الحرب الباردة بين النظامين الكبيرين والايديولوجتين العظميين إلى حرب ساخنة . ليس من مطلق ولا من جمود عقائدى إذا أقررنا أن العصر ليس نهاية التاريخ أو الايديولوجيا بل بداية جديدة للتاريخ ولانهاية للأيديولوجيا . . فالسلام البارد هو نفسه الحرب المؤجلة . والعالم يعيش بتنوع تجاربه المعاصرة فى سلام بارد : حرب مع وقف التنفيذ .

القسم الثانى
السقوط الامبراطورى



ستون ساعة هزت العالم



ستون ساعة هزت العالم

(١)

من أغسطس الخليجى عام ١٩٩٠ إلى أغسطس السوفياتى ١٩٩١ كانت بداية التاريخ من زلزال الغزو العربى - العربى إلى زوال الانقلاب السوفياتى الروسى .

لم تكن عودة جورباتشوف بعد «الانقلاب» نهاية المطاف .

وما جرى خلال أربع وستين ساعة لم يكن انقلابا بالمعنى الكلاسيكى .

كان أشبه ما يكون بانقلابات الهواة بدءا من ترك المطارات والاتصالات الدولية مفتوحة وانتهاء بترك يلتسين حرا فى الهواء الطلق يحشد المواطنين ويتصل بالعواصم الدولية مرورا بمشهد «الثمانية» فى المؤتمر الصحفى الأول والأخير .

ليس هذا انقلابا بأى معنى ، فما جرى لم يكن أكثر من عزل جورباتشوف عن العالم . وهذا هو اللغز .

كيف تهاوى الثمانية بهذه السرعة القياسية ؟ لأنهم بلا قاعدة من الشعب ؟ ليس هذا كافيا ، وجورباتشوف نفسه لم يعد قبل ذلك بفترة يتمتع بالشعبية التى تمتع بها فى البدايات . ما هى القوى التى دفعت واختارت هؤلاء الثمانية للقيام بأضعف دور فى التاريخ السياسى السوفيتى ؟ وقد عرضوا على جورباتشوف نفسه أن يكون واحدا منهم ،

أى أن ينقلب على سلطته ، فمن المقصود اذن بالعملية كلها .

ان الغموض سيحيط بالعملية كلها لأمد طويل ، فكأن الاحداث فجأة كانت «لعبة أطفال» أو كأنها «بروفة» لحدث لم يستكمل أدواته وظروفه . ولكنها البروفة التى فتحت العيون كل العيون على آخرها وأودت بمستقبل قيادات فى أعلى مراتب السلطة . وجاء انتحار وزير الداخلية عنوانا للمأساة .

فى قمة لندن كان أبعد الجميع نظرا الرئيس الفرنسى ميتران والمستشار الالمانى كول ، كلاهما ألحَّ حتى اللحظة الأخيرة على ضرورة انقاذ جورباتشوف وإمداد الاتحاد السوفيتى بما يحتاج اليه من معونات مالية عاجلة .

وكان أقصر الجميع نظرا الرئيس الامريكى بوش ورئيس الوزراء اليابانى كايفو ، فالأول يريد ان يتعامل كتاجر بقالة يعطى بمقدار ما يأخذ . . خطوة خطوة حتى يتأكد من أنه سيربح اخيرا ولو عدة قروش . والثانى يريد انهاء الحرب العالمية الثانية بعد خمسة واربعين عاما من نهايتها الفعلية ، وذلك باستعادة الجزر التى كان قد غنمها الاتحاد السوفيتى .

وانتصر قصر - النظر الأمريكى - اليابانى فى نهاية الأمر .

ولكنه الانتصار القصير الاجل . فألمانيا المتاخمة للاتحاد السوفيتى كانت تعرف الكثير عن ظروف جورباتشوف الداخلية . وفرنسا بموقعها السياسى المؤثر فى أوروبا ، وبالعلاقات المتميزة التى تربط

باريس بموسكو كانت ادرى الجميع بأحوال السوفيت شعبا واقتصادا . لذلك فإن ما كان يخشاه الزعيمان الفرنسى والالمانى كاد أن يقع خلال ستين ساعة هزت العالم .

وكالصفحات الاستثنائية فى كتب التاريخ ، سيظل جورباتشوف ، مهما اختلف الناس من حوله - نقطة تحول فى التاريخ السوفيتى والتاريخ العالمى المعاصر . هناك من الاجراءات والقرارات والمعاهدات التى من العسير العدول عنها أو التبديل من نتائجها . لقد تغيرت صورة اوروبا والعالم فى عهد جورباتشوف ولن تتراجع هذه الصورة عما أصبحت عليه . ولكن التطورات المحتملة والتى كانت واردة فى المخططات الدولية لن تقع على النحو المنتظر . سيصيبها من التغيير واعادة النظر ما يخلق أوضاعا لم تكن فى الحسبان .

والأمر المؤكد أن دوائر الاستطلاع الغربية ظلت ترى جورباتشوف بصفته رجلا انتقاليا ، وانه رجل يمسك العصا من الوسط ، وأن اتجاه الريح - بعد أن انفكت مفاصل الاتحاد السوفيتى فى الداخل والخارج - هو لمصلحة الليبرالية واقتصاد السوق واللحاق بعجلة الرأسمالية العالمية من موقع التابع لا من موقع الشريك . ومن ثم فإنه يمكن الضغط على جورباتشوف واغراؤه فى وقت واحد ، للاسراع «بالاصلاحات» المطلوبة . أى بالاستجابة لمطالب قوانين السوق العالمية . وذلك بمساعدته «إلى الحد الذى لا يشم فيه نفسه» ومساعدة خصومه الأكثر ليبرالية إلى الحد الذى لا يمكنهم من الاطاحة به . ويبدو أن معلومات الولايات المتحدة عن خصومه

المحافظين كانت شديدة الفقر ، كذلك المعلومات حول حقيقة الأوضاع السوفيتية وخصوصا أوضاع القوميات المتنافرة من ناحية والانفصالية من ناحية أخرى . بل إن واشنطن وبعض العواصم الأوروبية فى الشمال لم تر ما يمنعها من التعاطف علنا مع الامانى الاستقلالية لجمهوريات البلطيق . وهكذا وقعت العاصمة الامريكية وبعض عواصم الشمال الأوروبى - ستوكهولم فى طليعتها - فى محظورين خطرين : أولهما فكرة «الاتحاد» السوفيتى ، وهى الفكرة الأبعد كثيرا عن الطموحات الاشتراكية وتصل فى العمق التاريخى إلى حدود روسيا القيصرية وامبراطوريتها الاقليمية . والمحظور الثانى هو مكاسب الحرب المباشرة وخاصة مكاسب الجغرافيا الاقتصادية والأمنية كما هو الحال فى الجزر اليابانية من ناحية وجمهوريات البلطيق من ناحية أخرى .

هذان محظوران لا يحتاجان إلى الايديولوجيا ، بل إلى الأمن والدفاع ، لذلك كانت المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية هما الحصن الحصين لحراسة «الاتحاد» بكل ماضم وانضم اليه قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . ومن هنا كانت الحساسية فى حدها الاقصى من جانب هاتين المؤسستين لأى مساس بقدس الاقداس . أعنى الاتحاد السوفيتى ، وحين قال جورباتشوف انه لم يصدر الأوامر باطلاق النار فى عاصمة ليتوانيا كان صادقا غاية الصدق . ولكن احدا لم يتسلم «الاشارة» . ذلك انه كان صحيحا أيضا أن الجيش والمخابرات هما الحائط العالى القوى الذى يسند ظهره .

كانت المؤسستان على استعداد لتأييد البريسترويكا كما ظهرت عام ١٩٨٥، فلا بأس من توسع الديمقراطية وحرية الرأى والفكر والتعبير والمكاشفة . حرية الاعلام وحرية الانتخاب . إنه «تجديد الاشتراكية» التى تعنى لدى العسكر أن «الاتحاد» بلغ من القوة بحيث لن يؤثر فيه التخفف من بعض القيود . والقوة فى المفهوم العسكرى هى القوة «المسلحة» . ولاتفكير فى القوة الاقتصادية مثلا الا من حيث علاقتها بموازنة الجيوش وأجهزة الأمن . ولا تفكير فى القوة الاجتماعية إلامن حيث علاقتها بامتيازات العائلات التى ينتمى اليها الضباط والجنود . ولا تفكير فى القوة الثقافية الإمن حيث علاقتها بالأيديولوجيا التى تحفظ «المؤسسة» حامية «الاتحاد» ، فالاتحاد السوفيتى هو العقيدة العسكرية الأولى سواء التقت بالماركسية أو الكنيسة الارثوذكسية أوبهما معا .

وقد كان الحضور الأقوى للمؤسسة العسكرية السوفيتية فى ظل البريسترويكا هو موافقتها على الخروج من أوروبا الشرقية وأفغانستان . ولولا هذه الموافقة لما تمكن جورباتشوف من البقاء فى الحكم دقيقة واحدة . واذا كانت الحساسية الافغانية تنبع من ضرورة الجغرافيا السياسية للأمن السوفيتى ، فإن حساسية أوروبا الشرقية تصدر عن حجم «القوى العظمى» . ومع ذلك فقد كان ممكنا لمؤسستى الأمن والجيش أن يقفا إلى جانب جورباتشوف : فى مواجهة الركود الاقتصادى الذى تخلف عن عهد بريجنيف ، وفى مواجهة الانزلاق نحو الليبرالية كما هو الحال فى بولندا . وكان جورباتشوف فى «البريسترويكا» هو رجل الساعة

الذى لايتنازل عن الايديولوچيا ولا عن الحياة ، ويستطيع بجاذبيته الساحرة أن يعطى ظهره للحرس القديم وأن يواجه بشجاعة رموز «المغامرة الليبرالية» .

ثم تجلى الحضور القوى للمؤسسة العسكرية فى موافقتها الأخيرة على معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية . كانت صور الجنود السوفيت فى المانيا الشرقية وهم يبيعون أسلحتهم مقابل الخبز نموذجا يثير الغضب . وكانت الخسائر البشرية فى افغانستان تثير الغضب . ولكن المؤسسة كانت قادرة على كظم الغضب اذا كانت «الأمور» مع الغرب تمضى فى الطريق الصحيح . لذلك منحت تأييدها للتوقيع على معاهدة «ستارت» قبل رحلة جورباتشوف إلى لندن .

كان برنامج الاصلاح الجورباتشوفى يحتاج إلى التمويل العاجل . شراء المواد الغذائية يحتاج إلى السيولة النقدية ، وانتاج بعض السلع الاساسية يحتاج بدوره إلى هذه السيولة . اما التسهيلات الائتمانية والمشروعات الاستثمارية ، فإنها مساهمات طويلة الأجل من شأنها استغلال الأوضاع الحرجة والابتزاز وارتهان الاتحاد السوفيتى لسياسة غربية طويلة النفس . وكانت القشة التى كادت تقصم ظهر البعير تلك الكلمات التى جاءت فى خطبة بوش تحت سقف الكرملين حين طلب من القيادة السوفيتية علنا أن تفكر فى تخفيض الموازنة العسكرية . وكان جورباتشوف سبقه إلى القول بضرورة تحويل بعض الصناعات العسكرية إلى مجالات الانتاج السلمى . كلتا الاشارتين وضعت القوات المسلحة على

أهمية الاستعداد . ولما عاد جورباتشوف من لندن إلى موسكو بخفى حنين كان الاستعداد قد وصل إلى الدرجة القصوى .

هذه نقاط بارزة على طريق التصدى لجورباتشوف ، فالتفاصيل تسبق وتتخلل هذه المحطات الرئيسية . ومن المرجح أن «التغيير» العنيف لم يبدأ التفكير به قبل وقت قصير ، بل إنه كان تفكيراً قيد الصنع خلال الحركة السياسية اليومية فى موازة النتائج العلمية «لتطبيق» البريسترويكا . والذين قاموا بالتحرك الفاشل هم أنفسهم أركان البرويسترويكا ، غير أن المسافة بين التنظير والتطبيق كانت شاسعة ، كما أن آليات الاصلاح وسط الضغوط الداخلية والخارجية قد استدعت من المضاعفات مالم يخطر على البال .

وقطعت الاحداث الأخيرة بأن المستفيدين من الركود والجمود أصحاب الامتيازات من الحرس القديم لا يملكون القدرة على استعادة الزمام وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء . فى دوائر السلطة الرئيسية تمكنت البرويسترويكا من استحداث أجهزتها وبناء الجزء الأكبر من حزبها ودولتها . ولم يعد ممكنا للمحافظين أن يقوموا بالهجوم المضاد ، فما وقع يؤكد استحالة العودة إلى «الماضى» .

جوهر الأزمة أن المسافة من البريسترويكا إلى الواقع قد امتلأت بالافعال وردود الافعال إلى الحدّ الذى لم تعد فيه البدايات تتحكم فى النهايات ، فضلا عن السياق . لم تعد السلطة ذاتها كأداة بيد جورباتشوف وصحبه قادرة على التحكم فى مسيرة الأحداث .

كـان رد الفـعل الأول على اسلوب «المكاشـفـة» الذى نادت به قـوى التغيير والتجديد والاصلاح هو انفجار الخزّانات المكتومة من التوق إلى الحرية . واتخذ الانفجار فى غياب الاطر الديمقراطية شكل «الفوضى» . لهذه الفوضى عناوين رئيسية .

العنوان الأول هو مـافـيـا الغـذاء التى أفلست الشـركـات والمحـال التـجـارية وفـتـحت الأبواب ، جـمـيع الابواب ، أمـام السـوق السـوداء والتهريب . هذه المافيا اعتمدت على تمويل بعض مكاتب التصدير الغربية من جـهـة ، وتيـسـيرات بعض الادارات المسئولة فى المصارف والمراكز الدبلوماسية فى موسكو ، واعتماد الرشوة كأسلوب للتفاهم مع جهات فى الدولة قادرة على تسهيل وسائل المواصلات وتغطية افراد المافيا ، من جهة أخرى . هذه المافيا لم تتكون بين يوم وليلة ، ولكنها بلغت بين عامىّ ١٩٨٩ و ١٩٩١ درجة عليا من التماسك والفعالية ، الأمر الذى ترك أثره الفاجع فى التعاونيات الخالية من السلع وارتفاع التضخم . ذلك أن مافيا المواد الغذائية قد شكّلت مع مـافيا تهريب العملة شبكة هائلة النفوذ ، كان من شـأنهـا الانخـفـاض السـريع لقيـمـة الروبل والانتشـار السـريع للبطالة . وأضحت البلاد فى احدى اللحظات على مشارف مجاعة حقيقية .

العنوان الثـانى هو مـافـيـا المخـدرات التى تسـربت إلى الاتحـاد السوفيتى على نحو غير مسبوق . كانت الفودكا حلا روسيا تقليديا لمدمنى الشراب . ولكن المنع النسبى الذى قرره جورباتشوف أفسح المجال واسعا للاتجار فى المخـدرات بأنواعهـا . وكان الاتحـاد السـوفـيـتى من أضـعـف

اسواق المخدرات على مدى تاريخه . ولكنه بين عامىّ ١٩٨٩ و ١٩٩١ أيضا أمسى من أكثر الاسواق إغراء للمهربين والتجار ، فقد تضاعفت نسبة المدمنين والهواة خاصة فى أوساط الشباب . وقد رافقت تجارة المخدرات بعض الامراض الاجتماعية المستجدة فى الاطار العائلى وفى هياكل الانتاج وفى سلم القيم كان لها من الآثار السلبية ما يتجاوز مختلف التوقعات . وفى أحيان كثيرة اخفقت محاولات الدولة فى مقاومة الطوفان .

العنوان الثالث هو«الجريمة» التى أفرخت نتيجة الانفتاح الكبير السريع والمفاجئ أنواعا شاذة من الجرائم لم تكن معروفة بهذا الحجم من قبل . لقد تكونت ميليشيات للسرقة والابتزاز والقتل على نحو لا يعرفه سوى القليل من المجتمعات الرأسمالية كايطاليا . وقد زعزع ذلك من هيبة الدولة وأشاع الخوف وانعدام الثقة فى المجتمع السوفيتى .

العنوان الرابع هو الاضطرابات العرقية التى وصلت إلى حدّ التذابح والحرب الأهلية بين بعض الجمهوريات كأرمينيا واذربيجان ، وإلى حدّ الاستقلال عن الاتحاد فى جمهوريات أوكرانيا وجورجيا ودول البلطيق . وهنا بالذات كان مكمن الخطر الذى أفصح يلتسين عن مداه البعيد حين أصدر قراره بتحريم النشاط الحزبى فى الادارات الحكومية . وهو الخطر الأعظم لأنه يمس قدس الاقداس ، ولم تكن صدفة على الاطلاق توقيت تنحية جورباتشوف عشية التوقيع على الاتفاقية الجديدة «للاتحاد الفيدرالى» . هذا هو الممنوع الأعظم .

ومن المفارقات المأسوية أن جورباتشوف حاول المستحيل لوقف

التناحر العرقى والصدام القومى واستقلال الجمهوريات . ولم ينجح . كانت البريسترويكا قد اكتسبت قوة تحرّك وتحريك ذاتية ، وتجاوزت الحدود المرسومة لها سلفا فى مخيلة جورباتشوف وانصاره . وتدفقت شلالات الفوضى الدموية من الشمال إلى الجنوب ، وأخذت مفاصل «الاتحاد» فى التفكك . وبالرغم من أن الغرب لم يرأية مصلحة عاجلة فى تفكيك الاتحاد السوفيتى ، وبالرغم من تصريحات أغلب قادته بأنهم مع الاتحاد ضد التمزق ، الا أن الحكومات الخفية فى الشرق والغرب داخل وخارج الاتحاد السوفيتى قد أمدّت القوى الانفصالية بوقود سريع الاشتعال .

والعنوان الخامس هو أن هذه الحكومات الخفيّة فى الداخل والخارج والتى لا تمثلها أجهزة الأمن وحدها بل الشركات الكبرى الحقيقية والوهمية حققت اختراقات اقتصادية وسياسية للاتحاد السوفيتى . وكان من شأن هذه الاختراقات أن نقلت بلبلة المجتمع وتمزقاته إلى أجهزة الدولة . وكان هذا هو جرس الانذار العنيف ، فقد تضاربت الأوامر العليا وتناقضت الاجراءات وتصادمت القرارات وانهارت دائرة صنع القرار . لم يعد أحد يدرى بالرغم من وجود المؤسسات والقوانين ، كيف صدر هذا التوجيه وممن وكيف نفّذ . عندما تشابهت الدولة والمجتمع بالتدهور المباغت من القاعدة الصلبة إلى القوام السائل اندلعت شرارة البريسترويكا المضادة . كان «الانهيار» الشامل فى الاقتصاد والمجتمع والسياسة قد هدّد الاتحاد بالتفكك والدولة المركزية بالانحلال والمجتمع بالتآكل والحروب الأهلية . وكان جورباتشوف يقف مفتوح الذراعين يصدّ

المارد الذى أطلقه من عقاله فى البريسترويكا الأولى .

غير أن هذه العناوين للفوضى الشاملة لم تكن رد الفعل الوحيد على البريسترويكا . إنها رد الفعل المركزى بانفجار الخزانات المكبوتة اشواقها للحرية ، ولكن رد الفعل الشعبى لم يكن فى مستوى الحرية التى يطمح اليها . لقد استفاد فحسب من حق المكاشفة . أما «إعادة البناء» – الترجمة الحرفية للبريسترويكا – فلم يحدث . تحصّن العمال مثلا بحق الاضراب فبدأت سلسلة من الاضرابات فى أكثر المواقع حساسية كالمناجم . وكانت الثمرة المرّة هى خسارة مليارات من الدولارات ذهبت هباء . وفى حرب الخليج اغتنت بعض الدول من ازمة النفط . وكان الاتحاد السوفيتى فى مقدمة دول العالم القادرة على الاستفادة القصوى من الازمة بتصدير أعلى نسبة ممكنة من النفط . وثبت أن تكنولوچيا النفط ليست فى المستوى الذى يحقق للبلاد مليارات تكفيها مهانة الحاجة ومذلة السؤال . ترك البعض مصانعهم الكبرى بحثا عن ملكية الورش الصغيرة . وترك البعض الآخر الانتاج الكبير إلى التجارة الاستهلاكية السريعة الربح . وترك البعض الثالث الزراعة الكبيرة إلى العمل فى مجال الخدمات . لم تكن هذه هى البريسترويكا ، ولكن هذا هو الواقع : ترك الناس الانتاج إلى الاستهلاك المجنون أو المخدرات أو الجريمة أو التجارة الربوية . وكانت النتيجة الطبيعية هى المزيد من الكسل والجوع والمرض والغياب التدريجى للخدمات الضرورية والضياع التدريجى للأمل فى البريسترويكا .

وقامت «البريسترويكا المضادة» بأسوأ مدخل إلى التصحيح وإصلاح ما انعطب . مدخل يعادى البريسترويكا الأولى من حيث المبدأ . إنهم من اركانها ، ولكنهم ارادوا أن يجعلوا من جورباتشوف كبش فداء الحال الذى تدهورت اليه الأمور .

وقد كان يقال أن الاتحاد السوفيتى دولة عظمى عسكريا ولكنها من دول العالم الثالث اقتصاديا . والحقيقة أن الاتحاد السوفيتى تحول إلى دولة من العالم الثالث اعتبارا من «البلاغ رقم واحد» وانطلاقا من مشهد الدبابات التى كنا نلعنها وهى تتمخطر فى الشوارع العربية والافريقية وفى أمريكا اللاتينية . سبعون عاما وأكثر مضت على الثورة الروسية لم يحدث فيها رغم القمع انقلاب واحد . حتى خروشوف فقد اقصاه المكتب السياسى بالتصويت .

أما محاولة إقصاء جورباتشوف بالقوة فمعناه الوحيد أن «لجنة الدولة للطوارئ» فقدت الثقة فى البرلمان السوفيتى وايضا فى الحزب الشيوعى ، أى أنها لم تستطع إقناع جورباتشوف نفسه ولا مجلس نواب الشعب بالاسلوب الوحيد الصحيح لوقف المافيات والتمزقات والاختراقات . اسلوب المواجهة الديمقراطية .

ولعله من المثير أن اللافتة المدنية للطوارئ تكونت من الذراع الأيمن لجورباتشوف والذراع اليسرى : نائب الرئيس ورئيس الوزراء . وكان جورباتشوف هو الذى حث البرلمان أن يوافق على تعيين جينادى ياناييف نائبا له وسط معارضة حقيقية من النواب . وكان جورباتشوف أيضا هو

الذى اختار فالنتين بافلوف خلفا لريجكوف فى رئاسة الحكومة . وبقية أعضاء لجنة الطوارئ هم أعضاء بارزون فى حكومة جورباتشوف والهيئات الاجتماعية كديمترى يازوف وزير الدفاع وكريوتشكوف رئيس المخابرات . هؤلاء من «الأسرة السياسية» لادارة جهاز الدولة فى عهد جورباتشوف .

ولكن هذه اللجنة للطوارئ مضت منذ الخطوة الأولى فى طريق مسدود . . ذلك ان الطريق الوحيد للتصحيح هو الصيغة الديمقراطية التى اختارتها البريسترويكا . ولم يكن «الانضباط» فى المجتمع والدولة ليحتاج إلى أكثر من تطبيق القانون دون استثناء وفرض الرقابة الشعبية والرسمية على تنفيذه . لقد كان هناك «انهيار» لاشك فى ذلك . ولكن الحكومة التى كانت تتولى السلطة هى ذاتها المسؤولة عن الانهيار ، فلم يكن جورباتشوف يحكم بمفرده .

كانت «لجنة الثمانية» هى ذاتها القوة السياسية التى تشارك بالرأى والتنفيذ فى إدارة حكم البريسترويكا ، ولكن ما أقدمت عليه عناصر هذه اللجنة يجعل من الاجراءات الديمقراطية السابقة وكأنها تمثيلية محبوكة الاخراج ، أو كأنهم كانوا يخدعون الرئيس طول الوقت . ولكن هذا التصور يستدعى القول أن جورباتشوف لا يجيد اختيار معاونيه ، ويستدعى التساؤل عن «لغز» الرجل الذى يقع اختياره على «المتآمرين» . وهو أمر ينعكس على ومجمل أجهزة الدولة والعلاقات السوفيتية الدولية .

وفى مقدمة العلاقات الدولية الوضع فى الشرق الأوسط بالرغم من

أن انعـقـاد مـا سـمّى بمؤتمر السـلام ليس بالأهمـيـة التى يعلقـها عليـه البعض ، وليست نتائجه المتوقعة من الايجابيات أو المعجزات . إلا أن ما جـرى فى مـوسكو قـد انعكس مـبـاشـرة على أطراف الصـراع العلنيين والخـفـيين . لقد تصـرف البعض على أسـاس «صـورة العـالم» فى غـيـاب جورباتشوف .

ومعروف أن المؤسـسـة العسكرية السـوفيتية لم تتطابق اراؤها فى حرب الخليج مع مواقف القيادة السياسية . وهى التى رفضت بالطبع أى شكل من اشكال المشـاركـة فـى الحـرب سـواء بالسـلاح أو المعـدّات أو الجنود . ولكنها كانت تطمح لدور سوفيتى مختلف فى الادارة السياسية للأزمة . ولم يعد سرا أن استقالة شيفارنادزه كانت إحدى نتائج الشد والجذب فى حرب الخليج .

وكذلك الأمر فى الشرق الأوسط مع تعديلات طفيفة ، فبينما كانت المؤسـسـة العسكرية السـوفيتيـة حريصـة على الابتعـاد عن حـرب الخليج ومحـاولة منعها ، فإنها كانت حريصة على العكس فى الشرق الأوسط حيث تنشد دورا سياسيا فى حجم «الدولة العظمى» . وبالرغم من أن الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الاقليمى للسلام هى دعوة مشتركة من القوتين العظميين إلا أن المؤسسة تدرك أن الولايات المتحدة التى قادت حرب الخليج هى وحدها التى ستقود الشرق الأوسط إلى السلام الأمريكى .

ولكن عودة الشرعية إلى السلطة السوفيتية لفترة قصيرة لن يغير «المجـرى» الرئيـسى لشـؤون الشـرق الأوسط وان اصـابهـا الجـمـود . .

فالعلاقات بين موسكو وبعض العواصم العربية لن تعود إلى ما كانت عليه . لقد وقعت تبدلات عميقة داخل الاقطار المعنية بما لايسمح لها بالخروج من «المجرى» الذى شاركت فى حفره ودفع المياه إلى قنواته . وكل ما سيحدث هو تجميد الحركة التى كانت قد بدت فى الفترة الأخيرة متسارعة .

لقد بادر البعض من العرب إلى تهنئة «لجنة الثمانية» . وأبدى البعض الآخر سعادته باختفاء جورباتشوف ، وهى أمور تدل على الرؤية السياسية الغالبة على العيون العربية الرسمية التى انحازت سلفاً لنوع من «السلام» بعد حرب الخليج تحدُّد إطاره القوة العظمى الواحدة ، ويخطط مساره غياب التوازن الدولى .

(٢)

هل كـان مـا وقـع بين التـاسـع عـشـر والحـادى والعـشــرين من أغسطس (آ ب) ١٩٩١ فى موسكو انقلابا ؟

لاسـبـيل للتـعـرف على الاحداث الجـارية فى الوقت الحـاضـر الا بالجواب على السؤال السابق . ومع ذلك ، فإن احدا لا يستطيع الزعم بأن لديه جوابا شافيا على هذا السؤال .

لو أن «لجنة الثمانية» استهدفت انقلابا ، لكانت بالحق والفعل لجنة مـن الهواة . . . فـالانقـلاب لايكون الا عـسكـريا ، ليس بقـوات الضـبط والربط ، وانمـا بالاجـراءات التى تحـول نصف البلد إلى مـعـسكر اعـتـقـال والنصف الآخر إلى معسكر قتال . ومـعنى ذلك السيطرة التامة على حركة الدولة والمجتمع باغلاق المطارات والغاء الاتصالات وفرض حركة الطوارئ والقبض على كبار المسؤولين فى المناصب الهامة وتعيين من يحلّ مكانهم ، وتأمين هذه الاجراءات بالتـشـريعـات الفـورية اللازمة ومـحـاولة اسـتـقطاب الشعب بأكبر قدر من الامانى والاحلام والبرامج الدعائية .

وفى مـوسكو لم يحـدث فى واقع الأمـر شئ من ذلك كله . بلغ عـدد المعتقلين شـخـصـا واحـدا هو الرئيس جورباتشوف . وبالرغم من اشـتـراك وزيرى الدفـاع والداخليـة فـى اللجنة المذكورة الا أن «وحـدة الدبابـات» التى يبدو انهـا استعيرت من المخابرات قد تمخطرت فى شارع واحد كـأنها فى نزهة ، وتمكن يلتسين من الصعود إلى إحداها . واللجنة ذاتها استعرضت

نفسها بكامل اعضائها فى مؤتمر صحفى عالمى كأنها تزف خبرا ديمقراطيا لا يجوز لأحد افرادها أن يفوته شرف إعلانه . وظلت المطارات ومختلف ادوات الاتصال مفتوحة داخليا وعالميا ، الصحفيون من كافة ارجاء المعمورة يستجوبون ويصورون ويسجلون كأنهم مدعوون إلى الاحتفال السنوى بالعيد الوطنى . وبالطبع فالاتحاد السوفيتى يملك جيوشا لاجيشا واحدا سواء على الصعيد النوعى أو الصعيد الجهوى ، فجيوش الدول العظمى تستطيع أن تحارب ولكنها غير مؤهلة للقيام بالانقلابات العسكرية اذ أن تشعبها الجغرافى وتنوعها الوظيفى وتعقّدها التكنولوجى لايسمح بفكرة «الانقلاب» .

أى أن «لجنة الثمانية» لم تكن لها أية قاعدة عسكرية . ومن الواضح تماما أنه لم تكن لها أية قاعدة شعبية . اذن ، فماذا تكون ؟ هل صحيح انها «واجهة» لانقلاب دبره جورباتشوف نفسه أو بالاتفاق مع يلتسين ؟ لقد صرح شيفرنادزه بما يوحى بذلك . ولكن هذا التفسير التآمرى أبعد ما يكون عن الوقائع . وحين تكون الدماء ضمن هذه الوقائع فإن فكرة «الانقلاب التمثيلى» تنهار من أساسها . لقد انتحر وزير الداخلية وحاولت زوجته الانتحار ثم انتحر رئيس الاركان ، وقُتل ثلاثة شباب . ومن شاهد جورباتشوف وزوجته وابنتهما اثناء هبوطهم من سلم الطائرة التى أقلتهم من المقر الصيفى حيث اعتقلوا إلى أرض موسكو يدرك من مجرد المشاهدة التليفزيونية كم كان الأمر جدياً إلى أقصى مدى . وسوف تحتاج الساعات الستون التى مضت على عزل جورباتشوف وما سبقها من أيام

أو أسابيع إلى مزيد من الوقت والصبر لكشف الغموض الذى ما يزال يحيط «العملية» كلها .

غاية ما هناك أننا نستطيع الافتراض بأن العملية بالتعريف السلبى لم تكن انقلابا ، وبالتعريف الايجابى كانت محاولة من داخل جهاز الدولة على مستوى القمة للانفراد بالسلطة بمعزل عن جورباتشوف أو بعزله ، ووضع النظام بأكمله والعالم أمام الأمر الواقع . وكان الوهم الذى أدار الرؤوس هو أنهم على قمة السلطة فعلا ، ولا يحتاجون الا إلى إخضاع الرئيس بموافقته أو بقهره على قبول «الخطة» التى يفكرون بشأنها ويرون أن جورباتشوف - بمفرده - ليس منشغلا بها .

ليست هذه الخطة هى العودة إلى ما كانت عليه البلاد قبل البريسترويكا ، وانما هى الحيلولة دون اقرار الاتفاقية التعاهدية الجديدة المزمع إبرامها بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى . وهذا ما يفسر التسرع الشديد فى القيام بالمحاولة دون إعداد كاف ، فقد كان التاريخ المحدد للتوقيع على الاتفاقية هو يوم الثلاثاء ١٩٩١/٨/٢٠ ومن ثم حددت لجنة الثمانية اليوم السابق مباشرة موعدا للانفراد بالسلطة ومنع التوقيع على الاتفاق .

لم يكن اقتصاد السوق ولا الديمقراطية السياسية سببا فى محاولة منع جورباتشوف من ممارسة سلطاته . وانما كان «الاتحاد» السوفيتى هو عصب الخلاف بين الرئيس والفريق الحكومى - الحزبى الذى يعمل معه . ومن الواضح أن هذا الفريق لم يستطع إقناع الرئيس بالعدول عن

المضىّ فى الطريق الذى اختاره ، ولم يستطع ايضا اقناع المؤسسات الدستورية وعبرها اقناع الشعب . لذلك اختار أسلوب المغامرة معتمداً على أن المفاجأة بحد ذاتها سوف تشل حركة الجميع . ومعتمدا على خصوم جورباتشوف الذين سيغمضون العيون عن عزله . ومعتمدا على التفاهم الادارى مع بعض القيادات الحزبية والأمنية بشأن موضوعات لا علاقة محورية بينها وبين السبب الرئيسى للمحاولة .

وبالطبع كانت هذه الأوهام كلها ترجح هزيمة «العملية» سلفا ، فهذه المنطقة الرمادية بين الانقلاب العسكرى والشرعية الدستورية هى فى الأغلب منطقة بركانية مليئة بالالغام التى تنفجر أولا فى الذين وقفوا فوقها ثم تعاود الانفجار مرات ومرات - كالزلازل - فى الذين يحيطون بها .

كان اعضاء «اللجنة» من أصحاب الشرعية . ولكنها الشرعية التى انكرت الرمز الأول والاكبر للشرعية . لذلك كان «الانهيار» السريع ليس انهيارا للافراد فحسب ، ولا للعملية كلها فقط ، بل انهيارا «للاتحاد» السوفيتى الذى ظنوا انهم - بخطتهم - سوف ينقذونه .

و«الاتحاد» ليس مجرد فكرة أو جغرافيا ، وانما هو سياسة واقتصاد فى المقام الأول . وهو مشروع يرتبط بمدلول «الدولة العظمى» الذى كان يتمسك به الشيوعيون وغير الشيوعيين . ولكن قمع النموذج الستالينى دفع الكثير إلى الربط بين الديمقراطية والاستقلال القومى . لذلك ما أن قامت البريسترويكا بالدعوة إلى الحريات السياسية حتى قامت

الحـركـات الانفـصـاليـة من الجنوب إلى الشـمـال . وبالرغم من أن حق الانفصال كان مكفولا منذ أيام لينين ، الا أن أحدا لم يفكر فى الاستقلال عملياً إلا بعد جورباتشوف .

وكانت العقود السبعة التى مّرت على«الاتحاد» قد رادفت بين وجوده والاشتراكية . ولم تكن مرادفة نظرية تماما ، فقد اتصلت الجمـهوريات بعضـها ببعض اتصالا وثيقا سياسيا وأمنياً واقتصاديا . وأصبح التسليم باستقلال إحداها تسليما بجزء من حدود الاتحاد السوفيتى ، مما يعنى تسليـمـا بجـزء من الامن الاتحـادى . وهو الأمن الذى تتـسع المسافـة فى إطاره من الاقـتـصـاد إلى السـلاح النووى ، حـيث المعنى الأخـيـر للدولة «العظمى» .

كـان مـشـروع البـريسـتـرويكا هو إضـفـاء الديمقـراطيـة على الدولة والمجتمع بحـيث يتجاوز معناهـا الحريات السياسـيـة للافراد والاتجاهات الفكرية المختلفة إلى العلاقة بين الجمـهوريات بـعضـها ببـعض وبينها وبين الدولة المركـزية . ولم تكن الصـيـاغـة الجـديدة لهـذه العـلاقـات المتـشـابـهـة والمتوازية والمتقاطعة قيد الانجاز عند بداية البريسـترويكا . وانما تداخلت الضغوط التاريخية والطارئة ، العرقية والاقتصادية ، الداخلية والخارجية . كان انهيار حلف وارسو وتوحيد المانيا وتحولات أوروبا الشرقية فى مقدمة الضـغـوط . وكـانت مـسـاعدات الغرب الاقـتـصـادية ضـمن هذه الضـغـوط . وكانت حداثة انضمام دول البلطيق إلى الاتحـاد السوفيتى – غداة الحرب العـالميـة الثـانيـة – من بين هذه الضـغـوط . وكـانت الصـدامـات التـاريـخـيـة

والمستمرة بين جمهوريتى ارمينيا واذربيجان فى خلفية هذه الضغوط ، وكانت اوكرانيا – ثانى أكبر الجمهوريات – وطموحات جورجيا فى الاستقلال من أهم الضغوط .

ولكن «الصعود الروسى» فى تكوين البرلمان وتراجع الحزب الشيوعى وانتخاب رئيس لأول مرة ، وأن يكون هذا الرئيس هو يلتسين ، كان أخطر الضغوط على الاطلاق . ذلك أن يلتسين ليس فردا ولكنه مشروع .

هذا المشروع ليس حاصل جمع الاستقلالات والانفصالات التى وقعت أو التى كانت قيْد الانجاز . وانما هو مشروع متكامل ، كان ينمو تدريجيا فى ظل البرويسترويكا والشخصية الديناميكية ليلتسين ، وفى ظل الدعم الغربى الصريح . ثم جاءت عملية «الثمانية» لتفسح الطريق واسعا لهذا المشروع أن يضرب ضربته القاضية . أى أن محاولة الانفراد بالسلطة على حساب جورباتشوف قد انتهت عمليا بانقلاب آخر لم يكن مخططا له على هذا النحو ، هو «انقلاب» يلتسين . أىّ الإسراع بنجاح مشروعه السياسى . كانت هشاشة العملية غير الدستورية – لجنة الثمانية – وإخفاقها ثغرة كبرى تسلل منها مشروع يلتسين تسللا انقلابيا . . فالفوضى التى رافقت وأعقبت عملية «الثمانية» قد سمحت لمبادرة يلتسين وديناميكيته وأجهزته بالانقضاض الاستثنائى على مفاتيح الشرعية . وبالطبع كان ضعف جورباتشوف هو المفتاح – الماستر ، أو المفتاح الرئيسى الذى يحلّ مكان بقية المفاتيح فى فتح جميع الابواب .

وانفتحت فعلا الابواب كلها فجأة ومّرت طوابير يلتسين لتمسك بأطراف الشرعية الكاملة لتنفيذ مشروعها .

كانت «مقاومة» يلتسين لجورباتشوف قبل عملية «الثمانية» ضغطا منسقا بين قوات الداخل ومساعدات الخارج لانجاز المشروع سلْميا . وجاءت «مقاومة» يلتسين لعملية الثمانية ، وكأن العملية مؤامرة من جانبه لإقامة مشروعه . وهى ليست مؤامرة بالمعنى الانقلابى الدقيق ، وانما كانت – كما اسلفت – منطقة بركانية تقع بين الانقلاب والشرعية . وقد انفجرت فى وجوه أصحابها وفى المحيطين بها ممن أيدوا «الامر الواقع» . وكان صوت الانفجار من ناحية والحفرة الواسعة التى أسفر عنها هى الغطاء الذى تستر به يلتسين وهو يدخل على الشرعية شاهرا مشروعه . ولم يكن يلتسين فردا ، بل مشروعا روسياً . ليس هو «الاتحاد السوفيتى» القديم ولا هو البيريسترويكا .

وانما يطمح مشروع يلتسين إلى إحياء روسيا القيصرية من دون الهالة الامبراطورية للقيصرية القديمة . كانت روسيا قبل الثورة بلدا متخلفا ، ولكنها كانت من «القوى الكبرى» . وفى العصر الجديد ، فإن أقصى أمنيات يلتسين إلحاق روسيا بالعالم الغربى ، لاكقوة كبرى وانما كشريك يتمتع بعنصرين أساسيين : فهو الكفيل بتصفية الاشتراكية فى بلد الثورة الاشتراكية الأولى ، وهو الكفيل بتغيير أهداف القوة النووية الثانية فى العالم ، والاستجابة لمطالب الغرب فى تسريح الجزء الأكبر من الجيش الأحمر . هذان عنصران قادران على تزكية روسيا الجديدة

كشريك فى أسرة الغرب من دون أن يكون «قوة كبرى» .

وهذا الشريك سيأخذ بمقتضيات الاقتصاد الرأسمالى كاملة دون شروط ودون مراحل . ولما كانت البنية الاقتصادية الروسية مرتبطة فى ظل الاتحاد السوفيتى بغيرها من البنيات غير الروسية ، فإن مشروع يلتسين سيفرط فى «الاتحاد» من حيث المبدأ . ولكنه فى التفاصيل سوف يضطر إلى التوافق مع النزوع الانفصالى لدى دول البلطيق وغيرها من الجمهوريات ذات الارتباطات التاريخية أو المستحدثة بالغرب . أى أن التصور الغربى الاستراتيجى لما بعد الاتحاد السوفيتى سيشارك فى رسم الحدود الروسية الجديدة . ومن ثم فإن علاقة ما بجمهوريات أخرى ، خصوصا الجمهوريات الاسلامية ، ستدفع روسيا إلى نوع جديد يسمّى «الكومنولث» وهو نوع يضمن لروسيا والغرب ضبط هذه الجمهوريات وربطها بسياسة المركز الروسى - الغربى حتى لاتفكر فى إقامة انضمة معادية لروسيا والغرب من ناحية ، وحتى تستمر الفائدة الاقتصادية من مواردها المحلية من ناحية أخرى

والملاحظ أن الجمهوريات الاسلامية كانت أكثر الجمهوريات السوفيتية حفاظا على «الاتحاد» بمعناه الاشتراكى . وقد رحبت بالبيريسترويكا التى أتاحت لها حريات دينية وقومية واسعة انتهت بتأسيس «حزب النهضة» . وكان التطور المتوقع والمحفوف بالمخاطر هو أن تبادر هذه الجمهوريات قبل غيرها إلى طلب الاستقلال . ولكنها حافظت حتى اللحظة الأخيرة على «مسودة» الاتفاقية التى أعدها

جورباتشوف للتوقيع بعد «الانقلاب» لم يعد هناك ما يمنع هذه الجمهوريات من التفكير بالاستقلال ، خاصة أن حركات الانفصال استمرت من جانب الجمهوريات الأخرى . لذلك فإن مشروع يلتسين يتضمن بالضرورة محاولة الاحتفاظ بخيط ما يربط الجمهوريات الاسلامية بما يحقق له وللغرب ألا تجنح هذه الجمهوريات بعيدا إلى الاسلام السياسى ، وبعضها قريب غاية القرب من ايران . ويحقق نوعا من الفتح الاقتصادى فى المناطق الغنية بالموارد الذاتية .

وستعود للكنيسة الارثوذكسية فى إطار هذا المشروع مكانتها القديمة . واذا كان من المستبعد إحياء دورها السياسى السابق على الثورة ، فإنه من المحتمل توظيفها ايديولوچيا على النحو الذى بشر به سولجنتسين .

هذا المشروع لايعلن عن نفسه فورا ومباشرة . ولكنه يخفى تناقضاته داخله .

ويخفى أساسا الجذر الكامن تحت السطح ، وهو القومية الروسية . ولم يكن استخدام الراية القيصرية تعبيرا عن الشوق إلى الحكم القيصرى ، بل عن القومية الروسية . كذلك إفساح المجال للكنيسة الارثوذكسية ، ليس تعبيرا عن الشوق العارم للمسيحية بقدر ما هى تعبير عن القومية الروسية .

هذه القومية لم تختف فى ظل «الاتحاد» السوفيتى ، بل كانت لها تجليات تشكو منها بقية القوميات ، فالسيادة للغة الروسية وثقافتها

والروس فى مختلف المواقع والمستويات والجمهوريات ، بل لا تخلو جمهورية فى الشمال أو فى الجنوب من أقلية روسية كبيرة . كانت روسيا تخيم بظلها - وهى أكبر الجمهوريات عددا - على الاتحاد السوفيتى : أما فى ظل التحول إلى روسيا الجديدة والفيدرالية الضامرة فإن القومية الروسية سوف تعنى التوسع والهيمنة . ولأنها فقدت المبرر الايديولوچى ، فإن للتوسع والهيمنة أشكالا أخرى . وتصبح العنصرية القومية بديلا للايديولوچيا الاشتراكية . وسوف يتدفق المهاجرون الروس إلى فلسطين المحتلة أكثر من أى وقت مضى باسم الليبرالية . ولكن العنصرية الروسية المعادية للسامية منذ القديم قد استيقظت بعد سبات عميق فى حضن الاشتراكية . وهى عنصرية موجهة ضد اليهود والعرب جميعا . ولكن العرب ليسوا مواطنين سوفيت ، وانما المسلمون فى جمهورياتهم أو فى روسيا سيكونون الهدف . أما اليهود فستكون هجرتهم إلى الاراضى المحتلة استجابة للديمقراطية والغرب واسرائيل . والواقع انها استجابة مضمرة للشعور العميق بالكراهية العنصرية . تماما كموقف الغرب الذى أنشأ اسرائيل ليضرب عدة عصافير بحجر واحد . وكان العرب هم الضحايا . أما فى مشروع يلتسين فالعرب خارج الاتحاد السوفياتى السابق والمسلمون داخله هم الضحايا .

لذلك فمشروع يلتسين - أو القومية الروسية ذات البعد الامبراطورى - هو الانقلاب الحقيقى على البيريسترويكا ، أو الثورة المضادة التى ستشعل فتيل الحرب الأهلية ، بل الحروب التى تتضاءل إلى جانبها الحرب غداة الثورة منذ أقل من ثلاثة أرباع قرن .

(٣)

فى تاريخ الادب السوفيتى ينتحر الشعراء حزناً على الحلم الهارب بأقصى سرعة تحت سياط الجلادين باسم «الثورة» . لم يكن مايا كوفسكى ولايسنين من خصوم هذه الثورة بل كان الأول على الأقل يغنى لها ليل نهار . وحين كتب قصيدة غامضة أحيلت أوراقه إلى لينين الذى كتب عليها تأشيرته المشهورة «يطبع من القصيدة عشرة الاف نسخة فقط» . لم تكن الدولة اللينينية قد اكتسبت مقومات الدولة الكاملة بعد ، ولم تكن آلياتها قد بدأت تعمل بمعزل عن مؤسسها . كانت الأمور فى بكارتها الأولى . لذلك كان من الممكن أن تكون العقوبة على كتابة الشعر – أو ما يسمى الغموض – هى الاقتصار فى الطبع والنشر والتوزيع على عشرة الاف نسخة . ومع ذلك فقد آثر مكسيم جوركى – أقرب الادباء إلى لينين – المنفى الاختيارى فى ايطاليا . ولما ازداد الغموض وضوحا آثر مايا كوفسكى ويسنين الانتحار . والارجح انهما وغيرهما اكتشفوا ان الثورة تنتحر ، وأن الحلم الذى عاشوا له قد تبدّد .

فى سياق مختلف ، انتحر بعد حوالى ستة عقود بعض السياسيين السوفيت خلال الاسبوع الأخير من شهر أغسطس (آ ب) ١٩٩١ . ولم يكن السبب هو تورط أحدهم فيما سمّى خطأ بالانقلاب ، فقد انتحر آخرون لا علاقة لهم بانقلاب الهواة من قريب أو من بعيد ، كان انتحارهم تجسيدا لانهيار «القصيدة» التى كتبوها وآباؤهم فى سبعين عاما . ومهما كان الاختلاف بين الحلم الذى بدّدته الثورة فى زمن لينين ثم استحال كابوسا

فى زمن ستالين ، وبين الحلم الجديد فى ثورة جورباتشوف وقد استحال كابوسا فى الأيام العشرة الأخيرة ، فإن «الانتحار» لايختلف مضمونه بين شعراء العشرينات والثلاثينات فى الاتحاد السوفيتى والسياسيين فى بداية التسعينات . إنه «انهيار الحلم» فى الحالين .

واذا كان لينين هو شاعر القصيدة الأولى ، فقد كان أمام هذه القصيدة أن تتآخى مع حلم ماياكوفسكى ويسنين وجوركى أو أن تنتحر فى الكابوس الستالينى . وقد اختارت القصيدة اللينينية الكابوس بحسم ، فانتحر الحلم . كان التخلف القيصرى ، بالرغم من تبجيلنا للمحترم بطرس الأكبر والمحترمة كاترين ، من التقاليد المعادية للديمقراطية والراسخة بحكم الفرد المطلق فى أعماق الدولة المستبدة . وكانت الكنيسة الارثوذكسية من أهم الوسائل الشعبية لتكريس الخضوع فى جانب والاستبداد فى الجانب المقابل . وكانت البنية الاجتماعية قد أفسحت مجالا لهوة واسعة بين اشباه الاقنان وكبار الملاك وبين المجتمع الزراعى والمجتمع المعدنى . ومن ثم كان ممكنا لكاتب مثل ديستوفسكى أن يتعرض للحكم بالاعدام ، وان يصل العفو فى اللحظة الأخيرة .

هذا المجتمع الذى صاغته عبقريتان هما تولستوى وديستوفسكى ، كان لابد من ان ينقلب رأسا على عقب دون أن يعنى الانقلاب أى خلل فى المكونات الأصلية أو نِسب العناصر التى تشكّل التكوين . ولم يكن من المصادفات أن تكون الانتلجنسيا كلمة روسية ، فهى دلالة قوية على دور المثقفين فى إقامة «المجتمع الجديد» أو «بناء الثورة» .

وهكذا كان الدور الضخم للايديولوجيا التى يتعيّن على الواقع أن يتشكل بها وان ينضبط بصياغتها . وهو الدور الذى قامت به الكنيسة الارثوذكسية فى روسيا القيصرية . كانت المسيحية - النمط الارثوذكسى تحديدا - هى عقدة الدولة والمجتمع . وهكذا أصبحت الماركسية . وحين تصبح للدولة ، أية دولة ، عقيدتها الرسمية ، فإن ذلك يعنى ضمنا استبعاد وتحجيم الأفكار والتيارات والعقائد الأخرى . ومن هنا كانت الكاثوليكية أو البروتستانتية من مذاهب الاقليات . ولكن تبقى الافكار والآراء والاتجاهات شئ و «العقيدة» شئ آخر . إنها اليقين والدائرة المكتملة المغلقة والمطلق . وهذه كانت بذرة الفساد الروسية فى الماركسية السوفيتية التى شاعت كراساتها المبسطة فى العالم المتقدم والمتخلف على السواء ، وان اختلفت النسب . وقد نمت هذه البذرة حين تحققت النظرية فى دولة ، وانتقلت العقيدة إلى حيز «النموذج» الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وأصبح هـذا النموذج بدوره إطارا مرجعيا فى العالم المتقدم والمتخلف على السواء ، وان اختلفت النسب . وعلى سبيل المثال فقد كتب لينين «الدولة والثورة» عن الدولة السوفيتية والثورة الروسية ، كذلك «خطوتان إلى الامام وخطوة إلى الخلف» . ولكن العالم قرأ هذه العناوين فى «النموذج» باعتباره تمثالا للمطلق .

ولم تستطع الماركسية كفلسفة نقدية أن تتسلل إلى بنية الدولة والثورة الجديدتين . ومنذ الوهلة الأولى لم يطق البلاشفة أن يبقى المناشفة شركاء لهم ، ولم يبق من أطروحة المركزية الديمقراطية سوى المركزية

وحـدها ، ولم يكن فى كـتـابات مـاركس وانجلزأية تفـاصـيل حـول البناء الاشـتراكى . وقـال مـاركس صـراحـة : أن البلدان الصناعيـة المتقدمـة هى الأكثر استعدادا لاستقبال التجربة الاشتراكية . ولكن الشيوعيين السوفيت ، وفى العالم كله ، ظلوا يرددون مقولة لينين باعتبارها «إضافة خلاقة» إلى الماركسية : روسيا هى الحلقة الاضعف فى السلسلة الامبريالية ، وبالتالى فستتجح فيها الثورة الاشتراكية الأولى . ووافقهم خصوم الماركسية حين رددوا ، لم تتحقق نبوءات ماركس .

بعد اربعة وسبعين عاما اكتشف السوفيت والعالم أن الاستنتاج اللينينى لم يكن صحيحا ، وان ماركس كان الأكثر دقة . صحيح أنه لم يستطع رؤية الرأسمالية وهى تجدد نفسها - على حد تعبير فؤاد مرسى - وانها ستتجنب الكثير من الثغرات التى أشار اليها ، ولكنه كان دقيقا فى المطابقة بين التقدم والتغيير الاجتماعى . أما التخلف فقد تجرثم فى البنية الاجتماعية والذهنية الايديولوجية . ظلت «الطبقة العاملة» لافتة ، مجرد لافته ، على قطعان البشر الذين كانوا فلاحين وأجراء فى روسيا القيصرية . وحلّ الحزب الشيوعى مكان الكنيسة الارثوذكسية باعتباره هيكل الايديولوجيا القومية المتعالية على أى «واقع» ، وباعتبار قواعده جماعة المؤمنين عليها الطاعة والشكر والخضوع . وباعتبار أمينه العام هو بطريرك العقيدة وحارسها من الهرطقة وخليفة ماركس المنزّه عن الخطأ . وهذا ما يفسّر «الصنم» الباقى فى الميدان الأحمر ، فبالرغم من أن لينين أوصى بدفن جثمانه فى مسقط رأسه ، إلا أن كرادلة الماركسية السوفيتية

لم ينفذوا الوصية . وهنا تجلت الارثوذكسية التى شاركت الكاثوليكية فى اختراع التماثيل وصور القديسين ويسوع والعذراء ، بأن حنّطوا الجسد «المقدس» لعشرات السنين . كان ضيوف الاتحاد السوفيتى والسياح يبدأون زياراتهم لموسكو بالقاء نظرة خاشعة . لاعلاقة لهذا الكلام بالماركسية ، بل هو «هرطقة» صريحة . وليست المشكلة فى الصنم بل فى الصنمية ، أو اسلوب التفكير الصنمى . الصنم هو «الدوغما» ، العقيدة ، اليقين ، المطلق . لذلك كان ستالين يقتل الشيوعيين أنفسهم وهم يركعون له ويجثون على ركبهم كأنهم فى صلاة . ولم يكن الشيوعيون وحدهم ، بل الشعوب السوفيتية كلها التى سفحت عيونها أنهارا من الدموع يوم وفاته . ليست المسألة فى عدد التماثيل أو الصور أو المدن والشوارع والمؤسسات المسمّاة باسمه ، وانما فى التماثيل التى أقامها الناس بمحض إراداتهم فى القلوب . إنها روسيا القديمة فى ثياب جديدة : أصبح القيصر بطريركا وأمينا عاما للحزب الشيوعى فى وقت واحد .

وقد ساعد على تثبيت أركان العقيدة والنموذج وقدرتهما على التأثير فى مئات الملايين داخل وخارج الاتحاد السوفيتى عدة عوامل اساسية :

- أولها الحفاظ على الجغرافيا الامبراطورية لروسيا القيصرية . كان السلاف وما يزالون يعتقدون انهم أقرب إلى الله من اللاتين . وهو اعتقاد يشابه فكرة المانيا النازية عن العرق الآرى وفكرة اليهود عن شعب الله المختار وفكرة العثمانيين عن أن الاتراك خلفاء الاسلام . ولكن

«الامبراطورية الرومانية المقدسة» كانت تضيف إلى قياصرة روسيا فكرة التمايز بالمقارنة . أى أنه مادام السلاف ، هكذا بحكم الطبيعة والمشيئة الالهية ، أفضل من اللاتين ، فلماذا كانت لروما امبراطوريتها (الكاثوليكية) المقدسة ، ولا تكون لروسيا امبراطوريتها (الارثوذكسية) المقدسة . لايهم أن يكون أهلهـــا من الارثوذكس ، فـــالاهم أن يكـــونوا مـن رعـــايا الامبراطورية .

وقد تكونت فعلا هذه الامبراطورية على مراحل منذ أربعة قرون ومنذ قرن ونصف القرن ومنذ أكثر من أربعة عقود . فى الخمسة والاربعين عاما الأخيرة أضاف السوفيت دول البلطيق وعدة جزر يابانية ، وشكلوا من دول أوروبا الشـرقـيـة منظمـة الكومـيكون وحلف وارسـو . هذه هى الامبراطورية – المقدسة – الواسعة الارجاء . فى الماضى وربما إلى اليوم تجد كنائس روسـيـة ارثوذكسية ومدارس فى اليابان وفلسطين وفرنسا ولبنان ، بالرغم من أن هناك ارثوذ كسيات أعرق من الارثوذكسية الروسية ولا أثر لها خارج حدودها . وليس السبب الوحيد هو الروس البيض الذين انتــشـروا فـى الأرض بعـد الثـورة ، وانما السـبب الأكـبـر هو الهـاجس الامبراطورى المقدس ، دينيا كان أو شيوعيا . وقد كان من الطبيعى فى غياب الارساليات بكنائسها ومدارسها أن يكون الاتحاد السوفيتى إطارا مرجعيا لأكثر الاحزاب الشيوعية فى العالم .

كان الاحتفاظ بالجغرافيا الامبراطورية لروسيا القيصرية وتعزيزها فى مقدمة العوامل التى ساعدت على تثبيت أركان العقيدة والنموذج .

● وكانت الحرب العالمية الثانية بنتائجها المعروفة هى العامل الثانى ، فقد انتصر السوفيات فى هذه الحرب انتصارا كاسحا وصلت فيه قواتهم إلى برلين قبل قوات الحلفاء . وقد ضحت الشعوب السوفيتية بعشرين مليونا من البشر ، ولذلك يتضاعف اعتزازها بالنصر فى هذه الحرب ، فقد كان نصرا بأغلى الاثمان . وهو نصر لروسيا اولا ، روسيا الأم ، روسيا الكبرى ، ولكنه ايضا نصر لستالين الذى تأسست الدولة السوفيتية عمليا فى ظل قيادته . وكان الشعب أو الشعوب على استعداد لأن تغمض عيونها عن القمع فى حدوده القصوى مقابل عمليات «البناء» من ناحية و«الانتصار فى الحرب» من ناحية أخرى . وقد استطاع هذا «القسّ» الوافد من جورجيا أن يكون روسياً فى الحرب و «أمميا» فى السلام حيث قام بضم اوروبا الشرقية ودول البلطيق وجزيرة سخالين وأخواتها إلى حدود الامبراطورية دون أن يتوقف لحظة واحدة عن الحلم بالمياه الدافئة كما كان الأمر عند القياصرة .

كان الانتصار فى الحرب العالمية الثانية ، والذى كانت ترمز اليه مدينة ستالينجراد وما سجلته مئات الافلام السينمائية من أهم العوامل التى ساعدت على تغذية القدرة فى العقيدة والنموذج على التأثير الواسع المدى داخل وخارج الاتحاد السوفيتى .

● اما العامل الثالث فهو الارتفاع النسبى لمستوى الحياة . وهو بالطبع ليس ارتفاعا يقاس بمعدلات النمو الغربية فى الدخل الفردى أو الدخل القومى ، ولكنه يقاس بما كانت عليه أنماط المعيشة ومستوياتها قبل

الثورة . لذلك يمكن القول أن الضرورات الاساسية فى الغذاء والتعليم والصحة والاسكان والمواصلات والثقافة قد توافرت للاغلبية الساحقة فى أغلب الوقت . ولكن هذه الضرورات والخدمات كانت تُصاب أحيانا بانتكاسات وتراجعات نتيجة تخلف الادارة . والاسلوب البيروقراطى ، ونقص الانتاج ، وانعدام الحوافز وتضخّم دور الدولة والمبالغة فى الملكية العامة . وقبل ذلك وبعده كان القمع هو الذى يرسى القواعد ويحدد الاصول ويضع المعايير . ومن ثم كان هناك الانضباط جنباً إلى جنب مع التراخى ، وكان هناك الانصياع والخضوع والمسايرة فى غياب المبادرة والمغامرة والاقتحام .

وبالرغم من ذلك كله واهواله ، فإن مستوى الحياة منذ الثورة حتى البيريسترويكا كان كسباً للاغلبية الساحقة التى عاشت من قبل حياة الأقنان والعبيد .

- والعامل الرابع هو أن الاتحاد السوفيتى قد تحول بعد ثلاثة عقود من قيام الثورة إلى «قوة عظمى» على الصعيدين العسكرى والسياسى . لم يعد دولة محاصرة بالحرب الاهلية فى الداخل وحروب التدخل من الخارج ، تفرض على نفسها ستارا حديدياً يمنع الاختراق الجغرافى والايديولوچى ، بل أضحى دولة قوية متماسكة مترامية الأطراف يحيط بها حزام أمنى من الدول الصديقة . ولم يعد العالم نظاما واحدا تعكّر صفوه دولة واحدة ، وانما أضحى هناك نظامان كبيران . وأمسى الاتحاد السوفيتى بنفوذه المعنوى الهائل قادرا على التدخل فى شؤون السياسة

العالمية سواء من موقعه فى مجلس الأمن والأمم المتحدة أو من علاقاته الثنائية التى ازدادت اتساعا منذ منتصف الخمسينات ، وخاصة مع دول العالم الثالث .

كان التحول الكبير من دولة متخلفة فى بدايات القرن قياسا إلى الامبراطوريات والرأسماليات البازغة إلى دولة عظمى فى منتصف القرن من أهم العوامل التى حافظت على العقيدة والنموذج السوفيتى وشحذتهما بالقدرة على التأثير فى مئات الملايين من البشر .

* * *

وبالطبع لم تكن العقيدة ولا النموذج بمعزل عن «القوة» . القوة المسلحة التى تكفل أمن الامبراطورية من خصوم الخارج ، وقوى الأمن الداخلى . واذا كانت القوة الأولى قد برهنت على فعاليتها الكبرى فى الحرب العالمية الثانية فقد برهنت القوة الثانية على فعاليتها فى الإسراع بمعدلات التنمية وتثبيت الحدّ الأوسط للاستقرار الاجتماعى . لا أقصد السلبية السياسية ، وانما أوضاع العائلة والمدرسة والمصنع والمزرعة والجامعة .

كان الجيش الأحمر حارسا للحدود والاتحاد ، وكان الأمن السرى حارسا للايديولوجيا . أى أن النظام الذى حظى بالموافقة الضمنية (= للحفاظ على الامبراطورية والانتصار فى الحرب والارتفاع النسبى لمستوى الحياة ولتحول البلد المتخلف إلى دولة عظمى كان فى جوهره العميق نظاما عسكريا . والجنرالات الذين كانوا «مواطنين صالحين» فى

أسرة الكنيسة ، اضحوا مواطنين أكثر صلاحا فى الحزب الشيوعى . وعرفت دولة الحزب الواحد والعقيدة الواحدة اندماجا بين سلطة التشريع وسلطة التنفيذ والسلطة القضائية يفرض فى واقع الأمر سلطة واحدة ، هى سلطة الفرد المطلق شبه المعصوم من الخطأ والأقرب للمفهوم الكهنوتى الموروث من كنيسة العصور الوسطى : الحكم بالحق الالهى . هذه هى الاوتوقراطية التى حملت راية الجماعة . وتلك كانت الثيوقراطية الجديدة التى حملت راية العلمانية .

وذات يوم من أيام ١٩٥٦ وقف فلاح روسى فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ليقول : لقد كذبت وأنتم أيضا ، لأننا كنا نخاف . ولكن جوزيف ستالين قد مات . كان خروشوف أول من أعلن الموت الحقيقى لستالين بعد وفاته بثلاث سنوات . وهلت البشائر بأن العقيدة يمكن أن تتجدد ، وأن النموذج يمكن أن يتغير . لم يقل خروشوف أو غيره أن العقائد يمكن أن تتجاور ويمكن أن تتحاور ، وان النموذج يمكن أن يتجدد وأن يتعدد . لم يقل أحد هذا الكلام ، بل خلع خروشوف الحذاء على منصة الأمم المتحدة يهدد الامبرالية . ووقف يعلِّم جمال عبد الناصر بأن ألف الاشتراكية تقود حتما إلى ياء الشيوعية . ورفض الاجتماع بجون كيندى فى باريس الا اذا اعتذر عن اختراق طائرة تجسس أمريكية للمجال الجوى السوفيتى .

لم يقل الرجل أكثر من أن الستالينية عدوان فظ على الاشتراكية . ومع ذلك رفعوا جميعا أصابعهم فى المكتب السياسى ، وفى مقدمتهم

وزيرا الدفـاع والداخليـة ورئيس المخـابـرات : أيهـا الرفـيق نيكيـتـا سرجيفتش ، أنت متعب ، صحتك ليست على ما يرام ، يمكنك أن ترتاح من الآن .

ميتافيزيقا «الدولة المقدسة»



ميتافيزيقا «الدولة المقدسة»

(١)

ليس صحيحا أن ما حدث في نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩١٧ في روسيا كان «انقلابا» أو «مؤامرة» أطاحت بالحكم القيصرى . وليس صحيحا بالقدر نفسه أن لينين كان أول المتمردين وخاتم الثوار .

والصحيح هو ما ينبئنا به الأدب والتاريخ من أن روسيا كانت منذ القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين تموج بحركات ثوريّة في الفكر وتحركات ثورية في السياسة ، وأن ثورة ١٩٠٥ كانت حصيلة عشرات المحاولات والتمردات ، وأن ثورة ١٩١٧ كانت امتدادا لتناقضات وتحالفات ومخططات لقلب نظام الحكم القيصرى من جذوره .

والصحيح أيضا أن لينين كان رمزا لتيار بين العديد من الرموز لتيارات أخرى . لم يكن وحده الذى حمل عبء التيار المعروف باسمه ، ولم يكن هذا التيار بدوره وحيدا في الساحة الفكرية أو السياسية . كانت الثورة على القيصرية بحرا من التيارات المتلاطمة . تيارات ثقافية تؤسس طلائع ونُخب وهياكل نظرية ، بعيدة نسبيا عن تجييش الشعب وتنظيمه في أطر قادرة على التغيير من أسفل تغييرا قاعديا افقيا . كانت الايديولوچيا هى البحر الذى يحاصر القيصر ، ومن ثم فالسلطة البديلة كانت للانتلجنسيا . ولم يكن ممكنا للايديولوچيا أن تثب إلى السلطة بقدمين من الأفكار . كان لابد من «القوة» القادرة على إقامة الجسور من

الخيال إلى الدولة . هكذا اتحدت القوتان الفكرية والعسكرية فى تأسيس دولة تحمل لافتة من خارجهما : دولة العمال . كانت النخبة المثقفة تحمل سلاح «الرسالة» ، والنخبة العسكرية تحمل سلاح «الحماية» . أما دولة العمال فكانت افتراضا يحاول البعض أن يجعل منه احتمالا ، ويحاول البعض الآخر أن يجعل منه احتفالا . . مجرد لافتة تخفى عن الجميع ، بمافيهم العمال أنفسهم ، القبضة الحقيقية التى تمسك بالزمام .

هذا الوضع الأولى يختلف كليا عن وضع «الطليعة» ووضع «الرسالة» فى الثورة الفرنسية . لم يكن التصور الرأسى الذى يفصل بين الطليعة والقاعدة قائماً ، فالشارع الفرنسى بما فيه من مثقفين وعمال وبرجوازيين يتناقض أفقيا مع الحكم الملكى . لم تكن النخبة المثقفة كالنخبة العسكرية فى «وحدة» معزولة عن الناس . كان العسكر والامبراطور فى جانب والنخبة المثقفة بين المواطنيين فى الجانب المقابل . كذلك كان سجن الباستيل هو الهدف ، هو الرمز للنظام الواجب السقوط ، وكان الشعب بما فيه من مثقفين هو أداة الهدم . وأضحت الحرية هى العنوان الكبير للثورة : حرية الفرد ، حرية الفكر ، حرية رأس المال . ولم تنتصر الثورة الفرنسية مرة واحدة . كانت ملحمة من الشد والجذب . وسقط فى ساحتها الكثيرون من الأوغاد والابطال ومن المفكرين والانذال . وعاد آل بوربون وانتكست الثورة ، ثم عادت كأقوى ما تكون ـحل القانون وليس العسكر ، محل الامبراطور ، وحلّت حقوق الانسان محل الحكم بالحق الالهى ، وحل الدستور مكان الكنيسة ، واستقل التشريع عن التنفيذ عن

القضاء ، وبالرغم من لمعة الاسماء الكبيرة روسو ، ديدرو ، فولتير ، مونتسيكو ، دانتون ، ميرابو ، روبسبير ، وبالرغم من نهر الدماء الذى أغرق بعضهم ، الا أن «الرسالة» المقدسة - أو العقيدة - لم تتبلور فى خصوصية فرنسية ، ولم تكن هناك «الأطروحة» التى تحتاج إلى حراسة «القوة» . ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى «اللافتة» التى تميز الدولة الجديدة بالحق أو بالباطل ، أى بمطابقتها لواقع الحال أو بادعاء ما ليس فيها . وهو الادعاء الذى يحول سلطة الدولة إلى «كيان مقدس» .

ومن المفارقات أن مواجهة الثوار الفرنسيين للكنيسة الكاثوليكية لم تعرف بالالحاد ، بينما اقترنت الثورة الروسية فى مواجهة الكنيسة بموقفها السلبى من الدين . والحقيقة أن ما يسمى «الالحاد» هو ثمرة أوروبية غربية فى سياق عصر التنوير والثورة الفرنسية أسبق بكثير من الماركسية والثورة الروسية معا . ولكن المواجهة الفرنسية والانجليزية والالمانية للكنيسة كانت تعنى أمورا واقعية على الارض : فك الارتباط بين البابوية والسلطة الامبراطورية (= أى الفصل بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية) ، وفك الارتباط بين الامبراطورية والعقيدة فلا تعود هناك علاقة مقدسة بين الاثنين وتتحرر المخيلة الشعبية من وهم هذه العلاقة . وهكذا كان العقد الاجتماعى واعلان حقوق الانسان والفصل بين السلطات الثلاثة ومبدأ التمثيل النيابى والشرعية الدستورية من ثمار المواجهة الواقعية الملموسة بين الثورة والكنيسة . وقد سمّيت بالعلمانية وليس بالالحاد ، العلمانية التى سمحت بالتعدد والتجدد .

أما فى الثورة الروسية فقد كانت المواجهة ميتافيزيقية مع الدين كاعتقاد فى شئ آخر غير «الماركسية» ، وكأنها «دين» منافس . كانت النتيجة هى إغلاق بعض الكنائس وتجاهل عشرات الملايين من المؤمنين الذين قامت الثورة «من أجلهم» وليس بواسطتهم . ولم يحدث أى تغيير أفقى فى الفكر والمجتمع والدولة . لم تحل حقوق الانسان الروسى أو السوفيتى محل حقوق القيصر ولا حرية الاعتقاد بدلا من الاستبداد القيصرى ولا انفصلت السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ، وانما ترسخت الواحدية وإن تغيرت اللافتات ، وتكرست التراتبية الهرمية وإن اختلفت العناوين . ولم يكن ممكنا ، مهما كانت نوايا لينين، تأسيس المجتمع المدنى الذى كان يطمح اليه فى صورة بدائية بطرس الأكبر والامبراطورة كاترين العظيمة .

واحدية الحزب بالرغم من تعدد الطبقات ، ودمج الحزب فى جهاز الدولة بالرغم من اختلاف الايديولوچيا عن الادارة ، كانا الصدى للتحالف بين الانتلجنسيا والعسكر فى مجتمع أوتوقراطى - تراتبى . كانت التراتبية الارثوذكسية والهرمية العسكرية قد تجرثمت فى بنية الحزب منذ تقررت «المركزية الديمقراطية» ، ومنذ أصبح الجيش والحزب بنية «المجتمع الثورى الجديد» .

منذ كان الوقت ، أصبح «الشعب» موضوعا لممارسة السلطة : سلطة الرسالة المقدسة أو الايديولوچيا ، وسلطة الأمن الذى يحمل رايته المقدسة الجهاز السرّى للمخابرات والجهاز العلنى للقوات المسلحة . كان

على «الشعب» أن يطمئن وأن يتحلى باليقين أو «الايمان» ، وأن يبتعد عن التفكير - كآلية لتحقيق الوجود - وألاّ ينشغل بتقرير شـؤونه ، فهناك من يحمل عنه هـذا العناء . هناك «الحزب» الذى استحال مقولة تجريدية لا يراه الناس ولا يعرفونه ولا يشعرون به إلا حين يقال لهم انه هو نفسه «الدولة» أو أنه «الأمن السرى» .

لم يعد الحزب كما بشّرت به الأدبيات اللينينية الأولى حضنا لمشكلات الجماهير وشـريكاً لهمومهم وجسرا لأشواقهم نحو التحقق . أصبح الحزب «سراً» فى دولة كهنوتية بأسماء جديدة . لم يعد الحزب حزبا ، أضحى تنظيما عسكريا فى ثياب مدنيه ، أو تنظيما كنسيا فى ثياب علمانية . لقد أنتقل من حال إلى حال دون أن يمرّ بأهم الاحوال . انتقل من مرحلة التنظيم السرى المطارد تحت الأرض وخارج الحدود وبين معسكرات الاعتقال ومنصّات الاعدام إلى سلطة الدولة مباشرة . لم يعرف «الجماهير» الا كفكرة نظرية وجزء من «الرسالة» . لم يعرف الحياة الحرة فى صفوف المعارضة . من حياة سرية مطلقة السرّية والغموض بما يعنيه ذلك من عزلة كاملة والتفرغ للصراع الذهنى بين الأفكار والمجردات ، وما يعنيه ايضا من خشية وحذر واشتباه وهواجس ، الى حياة سرية فى مقاعد السلطة ، وبخاصة سنواتها الأولى بدءا من الحرب الاهلية إلى حروب التدخل . وتكاد تكون «الحرب» هى كلمة السر الوحيدة فى كتاب الثورة الروسية ، فقد كانت روسيا تخوض الحرب العالمية الأولى حين اندلعت الثورة . وبعد أكثر من عقدين بقليل دخلت غمار الحرب العالمية

الثانية . بينهما وبعدهما كان الحصار الغربى من كل جانب وعلى كل مستوى حربا متصلة من كوريا إلى فيتنام إلى الشرق الأوسط إلى أفغانستان . حرب مستمرة فرضت «السرّية» على الأفراد والأفكار والأجهزة .

وكما ان الحرية كانت - بالرغم من نهر الدماء - عنوان الثورة الفرنسية الذى لا يخطئ أضحى القمع عنوانا للثورة الروسية ، أيا كانت نوايا لينين ورفاقه . كان الرجل على الصعيد الفردى - الشخصى ، عبقرية فذة فى الفكر والقيادة . ويستحيل على أى تقييم نزيه يرتفع قليلا فوق سخونة الاحداث أن يتهم «الرسالة» التى حقق ذاته من خلالها . ولكن الرجل شئ و «النموذج» الذى تحققت فيه رسالته شئ آخر ، كان بطرس الأكبر كمحمد على يحلم كلاهما بتحويل بلاده إلى قطعة من اوروبا - وهو التعبير الذى استخدمه الخديو اسماعيل عن مصر حرفيا - ولكن الحقيقة التاريخية الاجتماعية الحضارية هى انه لاروسيا ولا مصر كانت جزءا من الحضارة الأوروبية الصاعدة حينذاك .

كان لينين مثقفا أوروبيا رفيع المستوى ، ولكنه كان روسيًا حتى الاعماق . وأما ستالين كان فلاحا من جورجيا . وكانت الترجمة الروسية للماركسية ترجمة بالغة التعقيد ، فلم يشارك فى انجازها لينين وستالين وحدهما ، بل الآف الاطر الروسية وغير الروسية من مستويات شديدة التخلف والبساطة التى تعنى الجهل والسذاجة فى مجتمع لا يعرف الصناعة المتوسطة والتكنولوچيا المصاحبة لها فى اوروبا . كانت الخرافات

والأمانى فى الترجمة الروسية للماركسية أكثر من العلم .

لم يكن هناك تراكم لرأس المال ولا كشوف للمادة أو الحركة ، ولم تكن الزراعة رأسمالية ، ولم تتقدم أدوات المعرفة الا بالقدر الكافى للجماعات «الثورية» المتناثرة . وكان اللاهوت الارثوذكسى وافداً من بلغاريا التى رضخت لحكم الخلافة العثمانية أربعة قرون . وهكذا كانت «الخلْطة» الجاهزة أمام البلاشفه والمناشفه وغيرهما من الجماعات الماركسية - الارثوذكسية . وكانت الحروب المتتالية سببا جوهريا - كما قلت - فى المناخ السرِّى الذى يرادف المقدس . ولكن هذا السبب الجوهرى تفرعت عنه اسباب لاتقل أهمية :

- المزيد من الالتحام بين القوة والايديولوجيا أو بين العسكر والانتلجنسيا فى بناء الامبراطورية السابقة على لينين والتالية له والسابقة على ستالين والتالية له . وبالتالى المزيد من ترسيخ «الواحدية» فى القيادة حزبا أو فردا ، والمزيد من تكريس «التراتبية» الانضباطية سواء أكانت هرما أوتوقراطيا على صعيد السلطة أو هرما حزبيا على صعيد العلاقة بين الدولة والمجتمع فى ميادين الانتاج والاستهلاك .

- المزيد من تحولّ الايديولوجيا إلى «رسالة - عقيدة» مقدسة ، هى الألف والياء الأولى والأخيرة ، لاتسمح بأى جوار أو حوار مع أية «أفكار» أخرى تسبق «الواقع» وتتسيَّد عليه . ليس من تداخل أو جدل بين الطرفين ، فهى أشبه بالتخطيط الهندسى أو التعميم ، والواقع أشبه بالارض الخلاء . وهو خلاء تجريدى خاضع لأى خيال صحراوى أو بحرى أو جبلى أو ساحلى ،

حسب التصميم وما يشاء وليس حسب الحقيقة الواقعية الماثلة للعيان .

● يزداد «الفكر» فى هذه الحال اعتزالا لما «يلوث» الايديولوجيا النقية من رواسب الانحراف والتحريف ، وكأنها «الوحى» يستحيل النص بحد ذاته إطارا مرجعيا بغض النظر عن اختبارات الحياة ، وايًا كان هذا النص عبارة عابرة أو رسالة شخصية أو خطبة جماهيرية أو تعليقا سريعا أو هامشا شارحا . يستحيل النص فى إطار الرسالة المقدسة ، مهما كانت مناسبته المحلية السريعة الزوال ومهما كانت خصوصيته البالغة التفرد ، تعليما ملزما لكل زمان ومكان و«نظرية» تضيف ولا تحذف ، تطبقُ «كما أنزلت» .

هكذا أصبحت تصريحات لينين حول رواية علما للجمال ، أما حول مصنع فهى نظرية فى البناء الأجتماعى ، وأما حول فكرة أو كتاب لأى مؤلف ، فهى إضافة خلاقة إلى نظرية المعرفة . وأقبل ستالين فكانت الطامة الكبرى حين لخّص بفهمه البسيط بعض أفكار ماركس وانجلز ولينين تلخيصا ساذجا اعتمده الحزب والدولة والمجتمع والاحزاب الشيوعية فى العالم مرجعاً أساسيا لفتح مغاليق الكون . كانت ملخصات ستالين وتبسيطاته البريئة من العلم مفتاحا ذهبيا لأجيال كاملة فى تاريخ البشرية لمعرفة الفلسفة والتاريخ والاقتصاد والاجتماع والفن . وكان هذا المفتاح السحرى الكاذب سببا مباشرا فى انتشار الخرافات الحديثة والقصور العقلى المروّع والجمود العقائدى الشائن . والأخطر أن هذا المفتاح السحرى الكاذب كان سببا غير مباشر فى ارتباط الدعوة والدولة

بالقمع . كان النصُّ الستالينى فى واقع الأمر ، ولكنهم دمغوه باسم اللينينية . وكانت الستالينية نصاً مزدوجا من العقيدة والنموذج . وسمُّى ذلك كله بالماركسية .

• كانت الحروب المتتالية تبريرا لحالة «الخضوع الجماعى» ، ولحالة التخلف عن مستوى العصر الرأسمالى . قيل على الدوام – وخاصة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية – أن العالم ، وليس الاتحاد السوفيتى وحده ، يعيش فى عصر انتصار الاشتراكية وتمكنت مفردات مثل الاشتراكية والجماهير والمساواة والعدل الاجتماعى والفقراء من تأليف «معجم» معيارى للعالم . حتى خصوم الاشتراكية وأعداء الفقراء كانوا يصطدمون بهذا المعجم يوميا فى حياتهم السياسية ، لأنه أصبح معيارا أخلاقيا بفضل الترسانة الدعائية التى أخفت الواقع سراً وأبرزت الايديولوچيا فى الواجهة .

كان القناع يُخفى تدهورا فى وسائل الانتاج ومستوى قوى الانتاج ، تدهورا يخفى بدوره انخفاض معدّلات الدخل الفردى والقومى وزيادة التضخم . وقد ساهمت النجاحات المتلاحقة فى تكنولوچيا السلاح فى التستر على الاخفاقات المتوالية فى إنتاج السلع والخدمات الضرورية . ولعبت المقارنة مع الماضى السابق على الثورة ، والتذكير الدائم فى السينما والأدب بما كان عليه الآباء والأجداد من شظف العيش وانعدام الكرامة الآدمية دوراً حيويا فى حجب التدنى لمستوى الحياة قياسا إلى هذا المستوى خارج الحدود .

● بدت الحرب كأنها مواصلة «للثورة» بطريقة أخرى . وقد يندهش البعض الآن حين يعلمون أن التدخل المسلح فى المجروتشيكوسلوفاكيا وحتى افغانستان ، ومؤازرة الانظمة «التقدمية» فى كوبا وفيتنام والقرن الافريقى والشرق الأوسط وانجولا ، بدا ذلك كله للعين العقائدية داخل وخارج الاتحاد السوفيتى باعتبارها «مواصلة للثورة» بطريقة تختلف عن حلم تروتسكى . لم يكن هناك أدنى تصوّر شعبى لمصالح الامبراطورية الواسعة الارجاء داخل حدودها الدولية وخارج هذه الحدود فى رحاب ما يمكن تسميته بالحدود العقائدية – العسكرية . وهى الحدود التى تجسدها الأحزاب الستالينية فى العالم ، والامدادات المسلّحة والخبراء فى بعض أرجاء المعمورة الملتهبة بالتوتر .

لم يكن إذن «ستارا حديديا» كما أسمته الدعاية المضادة ، بل ستارا من السرّية «المقدسة» التى تشبه أسرار الكنيسة السبعة . ولكن ميتافيزيقا اللاهوت تختلف فى النهاية عن ميتافيزيقا الدولة ، فالأول يتصل بالضمير الفردى ، أما الآخر فيتصل بأرواح مئات الملايين ومصالح المليارات من البشر . وقد كانت القداسة الخارجية للدولة السوفيتية ستارا من السرية المفروضة على أخطر المشاهد بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى عام ١٩٥٦ . وهو مشهد الصراع الكبير بين الديمقراطية والستالينية : بوادر الانفصال بين الانتلجنسيا والعسكر ، وبين الفكر و«الرسالة» ، وبين الحزام الاوروبى الشرقى والامبراطورية .

ولكن خروشوف الذى قاد التمرد عام ١٩٥٦ لم يكن بعيدا عن غزو

المجر فى العام نفسه من ناحية والتدخل بانذار بولجانين فى معركة السويس مـــن ناحية أخرى . كان خروشوف عنوانا للصراع الكبير فى بلاده ، ولحدود هذا الصراع ايضا ، فلا تفريط فى أوروبا الشرقية ولا ملل من التفكير فى المياة الدافئة للبحر الابيض المتوسط . وسقط خروشوف عام ١٩٦٤ ليفسح المجال واسعا أمام التدخل المسلح فى تشيكوسلوفاكيا بعد أربع سنوات فقط . كان المشهد الخارجى للدولة السرِّية «المقدسة» قد وصل بين حدودها الامبراطورية وصلاً محكما .

ولكن الواقع الداخلى كان يقول – من وراء سقوط خروشوف وصرامة بريجنيف – ان الانفصالات الخفية قد اخذت طريقها المستقيم إلى العلَن . تمترس الحزب فى أجهزة الدولة وتخلى نهائيا عن روح البشارة الأولى . وانفكّت عُرى الاقتصاد بين الجمهوريات وبين الطبقات . وهاجر المثقفون عبر الجغرافيا أو التاريخ . وتوالت إنجازات تكنولوجيا الاعلام والاتصال فدقّت أبواب الجامعات والمزارع والمصانع والبيوت . وكان جورباتشوف فى أحد هذه البيوت يدرس صفحة خروشوف فى كتاب الحزب الذى يعاد تأليفه مرّة كلّ بضع سنوات .

كان كل شئ من الداخل ثمرة دانية القطوف .

ولكن من يجرؤ على قطف الثمرة ، كيف ؟

(٢)

إذا القينا نظرة على خرائط روسيا القيصرية وخرائط الاتحاد السوفيتي نُدرك الفروق الهامة بين المحتوى الذى كان يوجه روسيا نحو التوسع والمحتوى الذى كان يوجه الاتحاد السوفيتي إلى القوة . وقد لا تكون هناك للوهلة الأولى أية فواصل بين الاثنين ، فكلاهما امبراطورية . وقد تكون التفرقة بين التوسّع والقوة متعسفة ، فليس من توسع دون قوة وليس من قوة لا تغرى بالتوسع ، كلاهما يؤدى غالبا إلى الهيمنة .

مع ذلك ، لنحاول التدقيق فى هذه المسألة حتى نتعرف على حقيقة ما جرى من تفكك فى أوصال الاتحاد السوفيتي أو ما يسمى باستقلال الجمهوريات . هل يعد ذلك انكماشا للجغرافيا أم ضعفا فى التاريخ ؟ هل هو التراجع عن البنية الامبراطوية تحت وطأة الحاجات الاقتصادية الملحة وغير المتوافرة فى ظل «الاتحاد» ، أم هو الضمور السياسى والاجتماعى للقوة تحت ضغط متغيرات العصر وفى طليعتها المتغيرات التكنولوچية الخاصة بثورة الاعلام والاتصال ؟ هل هى مسألة الاقتصاد أم مسألة الحرية أم انهما فى العصر الجديد مرتبطان على نحو من الانحاء ؟

فى بداية القرن الرابع عشر - عام ١٣٢٥ تحديدا - كان هناك «الامير الكبير لفلاديمير وكل روسيا» على بقعة من الأرض تمتد بين نهر الدون ونهر الفولجا فى الجنوب وتحدها شمالا مملكة السويد وغربا البحر الاسود ومن الشرق على امتداد الصحراء الجليدية السيبيرية نلتقى

بالمحيط الباسيفيكى . بقعة من الأرض تدعى موسكوفا ومنها اشتُق اسم العاصمة موسكــو فيما بعد . ولكننا فى القرن السابع عشر - بين ١٦١٨ و ١٦٨٩ نغدو أمام مشهد جديد يهزم فيه الروس الطبيعة فيجتاحون سيبيريا وتتحول إمارة موسكو الصغيرة إلى أكبر بلاد العالم . وفى عام ١٦٨٩ يخطط بطرس الأكبر للوصول إلى البحر ، ثم يتجه جنوبا حتى يصل إلى شواطئ البلطيق ، ويؤسس العاصمة الجديدة بطرسبرج . وتأتى الامبراطورة كاترين العظيمة فتستمر جنوبا حتى تصل عام ١٧٧٤ إلى البحر الاسود . وهكـذا تكتمل نـواة الامبراطورية مـن فنلندا وروسيا وبولندا . كان ذلك فى القرن الثامن عشر . وفى القرن التاسع عشر واصلت الامبراطورية الروسية حصارها ومطاردتها للعثمانيين فى البلقان . ولم تكن فرنسا ولا بريطانيا لتوافقا على ذلك . توغلت فى القوقاز واحتلت ارمينيا وكازانستان فى آسيا الوسطى واستولت على «أراضى الحب» من الصين وجزيرة سخالين فى أقصى الشرق . وفى الوقت نفسه باعت الاسكا عام ١٨٦٧ للولايات المتحدة الامريكية .

تلك هى خرائط الامـبـراطورية القيصرية حتى قيام الثورة الاشتراكية فيما عدا جزيرة سخالين . هناك توسع لاغش فيه كان ينافس توسّع الامبراطوريات الشهيرة : العثمانية والفرنسية والانجليزية . ولكننا نحن العرب قد اهتممنا بهذه الامبراطوريات الأخيرة أكثر من غيرها لأسباب واضحة : كنا جزءا من الامبراطورية العثمانية ، ثم أمسينا تحت الاحتلال المباشر لإحدى الامبراطوريتين الانجليزية والفرنسية . أما

الامبراطورية الروسية التى كانت تطمح دوما للتوسع الجغرافى ولم يزاولها الحلم بالوصول إلى المياه الدافئة فلم تخطر غالبا على بالنا إلا اذا اشتبكت المصالح أو الاسلحة بينها وبين «حدود» إحدى الامبراطوريات الثلاث الأخرى . ولكن حجم الامبراطورية الروسية لم يشكّل فى وعينا السياسى العام أية دلالة خاصة . لذلك ضاع البعض فى رؤية وتحليل ما جرى فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وربط بينه وبين الايديولوجيا أكثر مما ربط بينه وبين التاريخ والجغرافيا .

من الواضح أن الامبراطورية فى الأصل والتطور هى الامبراطورية الروسية ، فالتوسع الجغرافى الروسى المسلّح هو النواة الأولى والقيادة المهيمنة . ولم تفرق هذه القيادة بين صحراء تكاد تكون خالية من الحياة وبلاد عامرة بالبشر والتاريخ والتمدن كفنلندا وبولندا . ولم تفرق بين ممالك مسيحية كدول شاطئ البلطيق وبين ممالك اسلامية فى آسيا الوسطى . وعندما اقتحمت سيبيريا لم تر ضيراً فى بيع الاسكا . لم يكن لدى إمارة موسكوفا الصغيرة أو الروس أية «رسالة» حضارية يريدون إقناع الآخرين ولو بالقوة باعتناقها . ولم يكن لديهم النظام الجديد الذى يستهدفون نشره لدى الجيران للانتقال بهم من التخلف إلى التقدم . والمسيحية الارثوذكسية جاءتهم فى الأصل من بلغاريا . ولم تكن لديهم طموحات فلكية أو تجارب علمية لاكتشاف الدنيا . وانما كان الأصل الاصيل هو الحاجة الاقتصادية اينما كانت . لم تكن هناك أية مزاعم قومية أو مبررات انثروبولوچية يقتحمون بها البلاد الأخرى ، وانما البحث عما يغنيهم بالموارد والخامات

الأولية والسلع الضرورية . وهو تعبير عن «الانحطاط» الذى لا يتناقض مع القوة ، فمن الممكن الحصول عليها بضراوة أكثر ، إذاما اقتصرت على القوة العضلية أيًا كانت العضلات بشرية أو سلاحا بدائيا أو الكثرة العددية أو المهارة العسكرية أو الخدعة . وصحيح أن الاستعمار كلّه منحط ، ولكن الاسكندر الاكبر ونابليون بونابرت كان لديهما ما يقولانه لسكّان البلاد المفتوحة . أما هتلر فلم يكن يملك سوى القوة والفكرة العرقية عن العنصر الآرى . ولم يكن الروس من النازيين ، ولكن شيئا ما من العنصرية كان يحرّكهم نحو الفتح لايمت بصلة قرابة إلى الرسالات الانسانية . وهى فتوحات جغرافية أضافت إلى القوة عنصراً سياسيا ، ولكن أكثر قادتها استنارة لم يتورع عن الاستمرار فى الغزو والضم والقضم والهضم .

ولم يكن هناك – فى القرن التاسع عشر – سوى المثقفين الذين اقبلت ردود أفعالهم أدبا انسانيا عظيما وفكرا راقيا . جاءت اعمال دستويفسكى وتولستوى وتشيكوف وبوشكين وبيلنسكى وجوجول وتشيرنشيفسكى وهرزن ودوبرليوبوف وغيرهم من شوامخ العقل والقلب البشرى دليلا دامغا على أن نقائض الانحطاط كامنة ومفعمة بالانسانية ، لأن العبقرية التى تولد فى أى زمان وأى مكان تجسّد التحدّى الأعظم لواقع الانحطاط .

وصلت الامبراطورية الروسية القيصرية إلى ذروة توسعها حوالى عام ١٩٠٠ . وفى عام ١٩٢٢ أصدر لينين إعلان حق الانفصال

والاستقلال لأى بلد أو قومية لاتريد البقاء ضمن النظام الجديد . أكرر أن لينين هو الذى أصدر هذا الاعلان . وبناء عليه استقلّت فنلندا وبولاندا ودول البلطيق ، وولدت فى الوقت نفسه جمهوريات الاتحاد السوفيتى فى اوزبكستان وتركمنستان وكازخستان وطاجستان وقيرغزيا واذربيجان وجورجيا وارمينيا واوكرانيا وبيولورسيا . وعادت سخالين إلى سابق عهدها .

تلك هى المرحلة اللينينية التى تميّزت بالتفريط فى حدود الامبراطورية الموروثة عن القياصرة ، وتميزت بأن يكون حق الانفصال كحق الاتحاد حقا سياديا حرا مستقلاً ، وتميزت بأن روسيا أصبح لها «رسالة» ، وتميزت بأن النظام الاجتماعى الجديد يحتاج حقا للأمن والحماية - فسرعان ما قامت الحرب الأهلية وحروب التدخل - ولكنه يوفر لجميع شعوب الاتحاد ومختلف طبقاته وطوائفه مستوى مقبولا من المساواة والتعاون لايحفز على التوسع والهيمنة . لذلك كان «السلام» الشعار الأول ، فالتعايش السلمى فى مصدره الاصيل شعارلينين . وكان تحرير الشعوب واستقلالها الوطنى فى مقدمة الركائز لسياسته الخارجية . وكان لينين هو الذى ابتدع «السياسة الاقتصادية الجديدة» التى عُرفت وشاعت بحروفها الأولى فى الانجليزية N.E.P وهى السياسة التى رحّبت فى ظل الخطوات الأولى لبناء الاشتراكية بالاستثمارات الاجنبية .

ولكن لينين لم يعش أكثر من ست سنوات بعد الثورة ، ولم تكن أغلب

القضايا المثارة فى النظرية والتطبيق قد تبلورت فى ضوء الخبرة الواقعية للدولة الجديدة . لم تكن الدولة قد «تقدّست» بعد ، ولم تكن أقوال لينين وتوجيهاته ونكاته وشتائمه قد تحولت إلى «اللينينية» المضافة إلى الماركسية باعتبارها نظرية واحدة مستمرة .

كانت هناك دولة جديدة قيد الانجاز ونظام جديد لاسابقة له فى التاريخ . ولم يكن الأمر سهلا بأى مقياس . وكان الصّعب بل الخطأ الفظيع هو تحويل التجربة إلى «نموذج» والرسالة إلى «عقيدة» . كانت لدى لينين أفكار ومبادئ وقيم وتجارب فى المنفى والسجون . لم تكن هناك مسلّمات . وعند تأسيس الدولة لم تكن الأفكار تناطح أفكارا فحسب ، بل كانت تنغمس فى الواقع يرفضها أحيانا وترفضه أحيانا أو يقبلها فى بعض الوقت وليس كل الوقت . كان هناك صراع الاحلام والوقائع ، صراع العقل المجرد مع الارض والبشر والمصانع والزراعة والصحة والتعليم والقوميات ورواسب القرون . كان لينين ورفاقه يجربون .

ولكن لينين مات مبكرا واعتبر البعض نفسه من الورثة الشرعيين ، وان أقوال لينين هى وصيتة النهائية . وكأن لينين لم يمت أو كأن الزمن سيتوقف عند يوم وفاته ، فلا المشكلات ستستجد وتحتاج بدورها لحلول جديدة ، بل وكأن لينين فى القضايا التى لم تُحسم فى حياته قال كلمته الأخيرة بالوفاة ذاتها . انه لم يمت على الارجح ، فالجثمان المسجى فى الساحة الحمراء رمز «للخلود» . وهو تفكير مثالى فج حاربه لينين ومن قبله ماركس وانجلز وغيرهم من رواد الفكر المادى حربا متصلة بلا هوادة .

ولكن البيئة الثقافية – الاجتماعية للبلاشفة كانت هى الأقوى فى الانقلاب على لينين بصوابه وأخطائه والابقاء على جثمانه بكل ما يجسّمه من «ماض» مستمر – كالروح – فى أشخاص آخرين .

وقد كان هناك آخرون ، ربما لا يقل بعضهم ذكاء وخبرة عن لينين . كان هناك من تدخلوا دائما لتصويب أفكار لينين عن الدولة والحزب والنقابات والبروليتاريا وأحيانا كان يقبل بعض تصحيحاتهم . وبرحيله كانت هناك فرصة ثمينة لانتصار الأفكار الاكثر التصاقا بالواقع والاقرب الى الديمقراطية . ولكن الكفّة رجحت لمن حوّل التجربة – وهى بعد فى بدايتها – إلى «نموذج» ، وحول البرنامج إلى عقيدة .

كان لينين قد حلل الاوضاع الاقتصادية فى روسيا تحليلاً مفصّلاً ، ولكن الاوضاع «السوفيتية» كانت بكرا وتحتاج لمن يأتى بعده ويقول لنا : ما العمل فى أن روسيا لم تعرف الثورة البرجوازية ، ومن ثم فهى لم تساهم فى عصر النهضة أو فى عصر التنوير ، تلك المساهمات التى أسست ما ندعوه بالعصر الحديث . واذا كان لينين قد انجز «الثورة» بالرغم من تحليل ماركس الذى طمح لانتصارها فى بريطانيا أو المانيا ، فإن الانجاز اللينينى الذى دام ثلاثة أرباع قرن قد اثبت إلى حد كبير صحة مقولة ماركس .

إن بقاء التجربة ثلاثة ارباع القرن ليس بالشئ القليل ، ولكن ما آلت اليه يبرهن على أن مسألة الثورة البرجوازية التى لم تتم فى روسيا مازالت مطروحة على بساط البحث .

ولنقل أولا أن الانقلاب على لينين بصوابه وأخطائه قد تبلور فى الدولة الستالينية التى يجب أن تسمى كذلك ، لأن شيئا لم يبق من لينينيتها خاصة من الاجزاء الايجابية الهامة فى فكر وتجربة لينين . أما السلبيات فقد تبقّت كلها وأفرخت وتفرعت وأضيفت اليها سلبيات جديدة . أصبح «النموذج» يعنى الواحدية ، فالتعميم عبر الهيمنة ثم الإطار المرجعى الثابت . وأقبلت الحرب العالمية الثانية لتتغير خريطة الاتحاد السوفيتى فى عهد لينين وتغدو خريطة «المنتصرين» فى الحرب العالمية الثانية . وبالطبع فقد حاول ستالين الدخول فى الحرب لدرجة أنه أقدم على «الخطيئة العظمى» بأن أبرم مع المانيا النازية عام ١٩٣٩ معاهدة عدم اعتداء ، وبالرغم من ذلك فقد خرق هتلر المعاهدة واجتاح الاراضى السوفيتية . ولكن ستالين قاد الشعوب السوفيتية بنجاح بلغ به حدود برلين . وهو الأمر الذى تسبب فى استعادة دول البلطيق الثلاث وكذلك جزيرة سخالين ومجموعة من الجزر اليابانية . وهكذا عادت الخريطة إلى التوسع ، وعادت الامبراطورية بأسم «الاتحاد السوفيتى» إلى التمدّد عبر تعميم «النموذج» و «العقيدة» على بلدان أوروبا الشرقية التى حررها الجيش الأحمر من النازى .

هنا عادت القوة إلى مرادفة التوسع والهيمنة . وبالرغم من بقاء عنوان «الرسالة» إلا أن تفريغها من محتواها – بالقمع والتبسيط المخل والجمود والأخطاء – جعل منها راية مزورة لحقيقة خافية هى عودة الامبراطورية . ليست هى الامبراطورية الروسية القديمة ، ولكنها الأقوى

سلاحا ونفوذا . كانت الامبراطوريات الثلاث القديمة قد انتهت ، وأضحت هناك امبراطورية واحدة تجمع شمل الغرب كله هي الولايات المتحدة الامريكية التي باعتها روسيا جزر الاسكا منذ قرن وربع القرن . ولم تكن الامبراطورية السوفيتية زاهدة في مغانم الحرب ، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية ، فطالما كانت «القوة» بحوزتها فلا ضير عليها من توظيفها تحت الرايات المقدسة .

ولقد استنفر العالم استنفارا مبالغا فيه حين استيقظ ذات يوم في اواخر عام ١٩٧٩ ليجد الجيش الأحمر في كابول وجبال افغانستان . قلت أنه استنفار مبالغ فيه لأن الذريعة السوفيتية حاضرة ، وهي القرب الشديد لافغانستان من حدود الاتحاد السوفيتي . ولابد اذن من جار صديق أو محايد على الأقل . أما هذا الذي كاد يحدث لولا التدخل المسلح فممنوع . لم يتذكر أحد أن الجيش الأحمر موجود على نحو أوآخر في أربع قارات على الأقل : أسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية .

وبالطبع ، فالحصار الامريكي للسوفيات أو للشيوعية لم يكن يقل نفوذا في الجو والبر والبحر ، بل لعل التفوق الامريكي كان أكثر وضوحا في مناطق النفوذ السوفيتي نفسها . وبالرغم من ضخامة حلف وارسو الذي كان ، فإن الجغرافيا السياسية لحلف الاطلنطي تبقى الأهم .

وقد كانت مبارزة «التعايش السلمي» بين العملاقين لمصلحة السوفيات . ذلك انها مبارزة تتم في حالة تكافؤ نووي يدركه الجانبان ، وفي حالة مظاهرة عالمية من أجل السلام يحشدها «العالم الثالث» منذ

بداية الخمسينات . وكانت مرحلة خروشوف لحظة خاطفة أراد منها السوفيت ان يكرسوا الندّية العسكرية لخلق نوع آخر من الندّية الاقتصادية . كان هذا هو حلم خروشوف الفلاح الذى يعرف معنى الزراعة . وقد ايقن خروشوف أن رحيل ستالين نقطة انطلاق ممكنة للبدء فى مرحلة التعاون بدلا من المجابهة على الصعيد العالمى . وجاءت نهاية الأزمة الكوبية فى عهد خروشوف - كيندى لتؤكد أهمية هذا التعاون . وعلى الصعيد الداخلى أدرك خروشوف أن بعضاً من الحريات الديمقراطية سوف يساعد الدورة الاقتصادية بين الداخل والخارج على إشاعة العدل وجزء - ولو كان ضئيلا - من الحرية .

ويبدو أن خروشوف بالرغم من تواضع أحلامه كان مسرفا ، وقد ترجم رفاقه هذه الأحلام بأنها الألف التى تقود الى ياء البرجوازية والرأسمالية وغير ذلك من اتهامات التحريف و«المراجعة» للماركسية - اللينينية . لذلك أُطيح بالرجل عام ١٩٦٤ . وكما سبق أن قلت فلم تمض أربع سنوات حتى كان التدخل المسلح فى تشيكوسلوفاكيا عنوانا حاسما علـى أن الظروف لم تنضج لمعاودة النظر - جذريا - فى أمر الامبراطورية . وهل كان من الملائم للاتحاد السوفيتى أن يظل امبراطورية حسب الجغرافيا القيصرية ؟ وهل من علاقة بين الاشتراكية وحجم الدولة بتنوع قومياتها ودرجات تطورها الاجتماعى ؟ وهل من علاقة بين الاشتراكية وما سمى حينا بمكاسب الحرب وحينا آخر بتقسيم مناطق النفوذ ؟ وهل من علاقة بين الاشتراكية والصراع العالمى حول الاسواق ،

وهل من علاقة اولا واخيرا بين الاشتراكية وتغييب الديمقراطية ؟ هل يمكن أن تحل هذه المعادلة الصعبة ؟ أن يترافق العدل الاجتماعى والحرية ؟

وما هى الماركسية ؟ هل هى كتابات ماركس (وانجلز) فى القرن التاسع عشر بكل ما يعنيه من مستوى علمى وتطور اجتماعى وانجازات تكنولوجية تؤثر على الفلسفة أم أنها الخبرات الواقعية والاختبارات العملية للثورات والتجارب المختلفة ؟ هل هى مجموعة من النصوص (والقوانين) أم انه التفاعل بين هذه النصوص وغيرها وبين الواقع الحى ، أم انها الابداع المتغير من جيل إلى جيل ، من بيئة إلى أخرى ؟

وهل حقا يفضى تجديد الاشتراكية ومحاولة تزويجها من الديمقراطية إلى الرأسمالية التى نعرف شرورها أكثر من غيرها ؟

على هذه الاسئلة تقدّم جورباتشوف ليجيب . قرأ خرائط الاتحاد السوفيتى منذ كان امارة موسكوفا إلى أن أصبح أكبر الامبراطوريات فى روسيا القيصرية . وقرأ تاريخ كل قومية وكل جمهورية ضمّتها الامبراطورية أوضمها الاتحاد . وقرأ العيون والافئدة والعقول فى خريطة الشعوب السوفيتية . وقرأ الجوع والظلم والاستغلال والقمع . وقرأ العالم والعصر الجديد . وقرأ نفسه ، قال : لابد مما ليس منه بد .

(٣)

كانت الاتهامات بالتحريف والمراجعة تحيط أعناق المتمردين والمعارضين والمجدّدين فى صفوف اليسار بالمشانق السياسية . ولا تحريف إلا للنص ، هكذا كانت «حرب النصوص» من العلامات البارزة للابتعاد عن الواقع . ولامراجعة إلا بهدف السؤال عن الجديد والبُعد عن اليقين والرؤية النقدية للماضى ، ولكن المراجع للعقيدة والنموذج الاشتراكيين فى الاتحاد السوفيتى كان «زنديقا» ومراجعته «هرطقة» .

وكانت «التيتوية» أولى الهرطقات التى يُتهم بها الشيوعيون المعارضون للستالينية .

كان أول الرجال الذين اختلفوا مع ستالين من خارج الاتحاد السوفيتى هو المارشال تيتو قائد المقاومة اليوغسلافية ضد الغزو الهتلرى فى الحرب العالمية الثانية . أقبل تيتو من وسط الناس العاديين ومن خضمّ حياتهم الخشنة ، لم يكن «مثقفا» كلينين من قبل ولاكنهرو من بعد . وعندما انتصرت بلاده على الغزاه كان الاستقلال عن موسكو من البديهيات بالرغم من اختياره الاشتراكى . كان استقلالا عسكريا عن حلف وارسو لأن يوغسلافيا حررت نفسها بنفسها ولم تكن مدينة للجيش الأحمر بتحريرها كما حدث لبقية أوروبا الشرقية . وكان استقلالا اقتصاديا عن الكومنيترن ثم الكوميكون ، لأن يوغسلافيا اختارت التُسيير الذاتى عنوانا للاشتراكية اللامركزية بعيدا عن النموذج السوفيتى . وربحت يوغسلافيا

وحدة الاقاليم بين جمهوريات مستقلة ذات قيادات فرعية وقيادة مركزية .

وكان ذلك كله يُسمّى بالتيتوية ، تلك التهمة التى ألصِقت بكل من حاول التمرد على الستالينية بالاستقلال عنها وعن نموذجها السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

وفى الغرب الرأسمالى كانت هناك ثلاثة احزاب لها تجاربها البطولية فى مقاومة النازية والفاشية . وكانت بدورها الاحزاب السباقة إلى التحرر من الجمود الستالينى والتشوهات الخلْقية فى الاشتراكية السوفيتية .

كانت «وصية تولياتى» كما دُعى ذلك التقرير الشهير لزعيم الحزب الشيوعى الايطالى ، وكذلك كراسات السجن التى كتبها مواطنه العبقرى انطونيو جرامشى ، فى طليعة التمردات الماركسية الغربية على الصيغتين النظرية والتطبيقية للماركسية السوفيتية . كان تعريف «الكتلة التاريخية الجديدة» عن القوى الذهنية العاملة فى تحالف مصيرى مع القوى اليدوية من الكشوف المبكرة لطبيعة العصر التقنى الجديد . وكان تعريف المثقف العضوى والمثقف الجماعى من الابداعات التى افتتحت بابا جديدا للسوسيولوجيا أقرب إلى المعرفة وأبعد من الايديولوجيا . وكان الموقف من الدين مدخلا جديدا لربط الفكر بالحياة ، وكذلك الموقف من التعددية الحزبية ومسيرة التحالفات السياسية نحو السلطة . كانت الديمقراطية فى خاتمة المطاف عنوان الاضافة الايطالية فى ذلك الوقت المبكر إلى الماركسية . وهى ذاتها الاضافة النقدية التى لم تخف معارضتها للنموذج

السوفيتي والستالينية .

وهناك الحزب الشيوعي الفرنسي ذو التاريخ العريق في مقاومة النازي ، وبالتالي فقد ارتبط بالخصوصية الوطنية الفرنسية . وكان قريبا غاية القرب من التطورات التقنية والاجتماعية ، فاتخذ قراره الشهير عام ١٩٧٦ بحذف «دكتاتورية البروليتاريا» من برنامج الحزب وأطروحاته وثقافته . وهو الحزب الذي رفع راية «تحالف اليسار» بتنويعاته المختلفة في مواجهة التوحش الرأسمالي بأشكاله الجديدة . وكان ذلك يعني الانفتاح على الاحزاب اليسارية الأخرى دون تكفيرها . ووصلت الأمور في إحدى اللحظات إلى قبول الاشتراك في الحكومة مع الحزب الاشتراكي . ومهما كانت النتائج فإن التجربة بحد ذاتها دليل استيعاب الحزب الشيوعي الفرنسي للمتغيرات وانسجامه مع ما تفرضه هذه المتغيرات من أفكار مضادة جذريا للستالينية والنموذج السوفياتي . والديمقراطية ايضا هي الاطار العام للاضافة الفرنسية .

اما المقدمة الثالثة للفكر الماركسي الغربي فقد جاءت من أسبانيا . ولم تكن صدفة أن الأحزاب الشيوعية الثلاثة في ايطاليا وفرنسا واسبانيا هي التي صاغت ما سمي في منتصف السبيعينات بالشيوعية الاوروبية . والمصطلح هو نفسه عنوان الكتاب الذي أصدره كاريو زعيم الحزب الشيوعي الاسباني غداة عودته من المنفى بعد رحيل فرانكو وعودة الديمقراطية ونجاح الحزب الاشتراكي في أول انتخابات نيابية وجلوس خوان كارلوس على العرش وفوز الحزب الشيوعي بنسبة ١٢ في المائة من

أصوات الناخبين .

كان كاريو قد أمضى أكثر من نصف عمره منفيا فى الاتحاد السوفيتى ، هذه هى النقطة المزدوجة الأولى : كان بعيدا عن وطنه وقد عاش فى موطن «النموذج» ، والنقطة الثانية أنه رجل تجاوز السبعين من عمره . وبالرغم من ذلك فقد كان أول من تجرأ على لينين بين قادة جميع الاحزاب الشيوعية فى العالم حتى اليوم . انه بالطبع يتفق مع الحزب الشيوعى الفرنسى على حذف مقولة دكتاتورية البروليتاريا ، ويتفق مع الحزب الشيوعى الايطالى حول مقولة «الكتلة التاريخية الجديدة» ويتفق مع الحزبين حول الديمقراطية والخصوصية الوطنية . وهنا لا يلجأ إلى التعميم ، وانما يخصّ لينين مباشرة بنقد صريح حول مفهومه لهذين العنصرين . وقد ردّت الصحافة السوفيتية حينذاك على مجمل دعاوى الشيوعية الأوروبية ، وبوجه خاص على كتاب كاريو . وفى الترجمة الأمينة والدقيقة والجميلة التى قام بها سمير كرم لهذا الكتاب ملحق بأهم نقد نشر فى موسكو . ويتضح من النص والنقد كم كان الشيخ كاريو شابا ، وكم كان المنفىّ أربعين عاما عن الوطن أقرب إلى ترابه ممن يسيرون فوقه باقدامهم ، وكم كان الضيف الطويل الإقامة فى موسكو شجاعا فى الاختلاف . ولكن الحزب العتيق والذى حارب ببسالة فى صفوف الجمهوريين خلال الحرب الأهلية ضد فرانكو انقسم أعضاؤه وانشقت قياداته إلى ثلاثة احزاب .

تلك اذن العناوين الكبرى السابقة على البريسترويكا ،

فجورباتشوف لم يأت من فراغ . ولم تكن تجربة خروشوف وحدها أكثر من مؤشر على أن دوام الحال من المحال ، ولكنها التجربة التى ظنّ من أرادوا تكريس الأمر الواقع انه يمكن تكرارها مع جورباتشوف . ولكن الزمان كان قد تغير . وكانت بوادر التغيير شديدة التعقيد .

كان «ربيع براغ» عام ١٩٦٨ علامة لا تخطئ وتؤكد بأن دماء امرى ناجى فى بودابست عام ١٩٥٦ لن تذهب هدرا . وتؤكد بعد ست سنوات على مبعدة آلاف الاميال – فى شيلى ، اميركا اللاتينية – أن الحلم الاشتراكى الديمقراطى يرفضه «المعسكران» الكبيران على السواء . وهكذا أصبح دوبتشيك فى تشيكوسلوفاكيا رمزا لما كان يدعوه بالاشتراكية «الانسانية» . ولكن الدماء سالت على الأرض وطردوا دوبتشيك خارج البلاد . ويدور الزمن دورة كاملة – حوالى اثنى عشر عاما – ويعود دوبتشيك من المنفى رئيسا لبرلمان التغيير . اما سلفادور الليندى الماركسى دون حزب شيوعى ورئيس شيلى المنتخب مباشرة من الأغلبية الشعبية فيحاول الجمع بين الاشتراكية و«الانسانية» أى الحريات الديمقراطية فيذبحه جنود بينوشيه فى قصره بحراب المخابرات المركزية . لم يعش الليندى حتى يرى الديمقراطية النسبية تطيح ببينوشيه إطاحة نسبية ايضا . ولكن الرسالة من الشرق والغرب كانت واضحة : ممنوع الجمع بين الاشتراكية والديمقراطية ، ممنوع الاستقلال عن حلف وارسو ، ممنوع الاستقلال عن امريكا .

أقبل جورباتشوف من صميم هذا التلاطم المأسوى داخل بلاده

وخارجها بامتداد هذا العالم . كانت هذه الخلفية المكثفة من استقلالات التيتوية فى الشرق والشيوعية الأوروبية فى الغرب من أهم الحوافز التى شكلت مناخا ايديولوجيا للتغيير . وكانت أحداث المجر وتشيكوسلوفاكيا فى مقدمة المشهد الملئ بالتساؤلات .

ولكن البداية التى محورت البريسترويكا وحركتها تقع بين نهاية ١٩٧٩ وبداية ١٩٨١ أى بين التدخل المسلح فى افغانستان والانتفاضة البولندية فى ميناء جدانْسك .

كان ما يربط بين الحدثين هو حدود الامبراطورية ، والمفهوم الأمنى لهذه الحدود . وكانت الاسئلة المشتركة بين الحدثين : هل مازال المفهوم الجغرافى للأمن صالحا للاستعمال فى ظل التقدم المتسارع لتكنولوجيا السلاح وخاصة التقنية النووية ؟ هل مازالت «الاشتراكية» أو الحزب الشيوعى هنا وهناك بحاجة إلى دعم خارجى للبقاء ؟ هل يتحمل الانفراج الدولى هذا النوع من الاحتلال المباشر فى افغانستان وغير المباشر فى بولندة ؟

ولاشك أن عمّال جدانْسك قد استعادوا فى إضرابهم عام ١٩٨١ ذكريات الانتفاضة الشعبية فى بوزنان عام ١٩٥٦ . ولكن الجيل كان قد تغير . وهاهم اولاء العمال البولنديون يفصحون عن المكبوت لدى العمال فى بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وشرق المانيا والاتحاد السوفيتى نفسه : ان الحزب الذى يرفع لافتة تحمل اسمهم وعنوانهم وايديولوجيتهم يبتعد فى الممارسة عن هذه الادعاءات والتوجهات ، ومن ثم فالدولة ذاتها ليست دولة

البروليتاريا . حين يكون العامل فى السلطة تختلف مشاركته وحرياته وأسلوب عمله وعلاقاته بالانتاج والاستهلاك عن حياة «العامل» فى ظل سلطة بيروقراطية تسرق اسمه وعنوانه وتزيف ايديولوجيته . أليس من المثير ان ينتفض عمال جدانسك ضد حزب يحمل اسمهم ثم ضد دولة تدعى انها دولتهم ؟ كان هذا هو الدليل العملى الدامغ على أن الحزب الشيوعى فى الممارسة لم يثبت أهليته ولا مشروعيته ، فالعمال يستقلون عنه فى نقابتهم ، وتتداعى الاحداث التى ما كان يمكن ان تصل إلى ما وصلت اليه - بصوابه واخطائه - من دون البريسترويكا . ولكن الاحداث البولندية هى التى دفعت البريسترويكا إلى البدء فى العمل من خارج الاتحاد السوفيتى ، من أوروبا الشرقية . وهى التى ضغطت ، ضمن عوامل أخرى ، إلى ابراز جورباتشوف وتقديمه للسوفيات والعالم فى منتصف الثمانينات . وبالطبع فالبريستريويكا ليست مجرد فكر ، وانما هى الفرد والفكر والجيل والقطاعات التى شكلت أقلية صامته فى الماضى من المثقفين والتكنقراط والعاملين فى مختلف أرجاء الامبراطورية ، والجمهوريات ذات الطموح إلى الاستقلال .

وحين ظهرت البريسترويكا للمرة الأولى كانت أقرب إلى الشعارات منها إلى البرنامج المحدد والمفصل . والارجح أن أفكار التغيير عند جورباتشوف وزملاءه من أصحاب البريسترويكا الذين نفترضهم افتراضا لم تكن جاهزة كلها أو مُعدة سلفا . وانما كانت أقرب إلى الاتجاهات العامة التى تبادلت التفاعل مع الواقع تدريجيا . وقد كانت التداعيات

والمضاعفات الداخلية والخارجية فى الحركة السياسية للغرب وأوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى هى التى أعادت صياغة البريسترويكا مرارا وتكرارا . وهى التى فرضت التغيير بدءا من حزام الأمن «الاشتراكى» فى أوروبا الشرقية وانتهاء بموسكو ، وليس العكس . وقد لعبت أحداث وارسو دورا حاسما فى تخطيط هذه الصياغة الأولية ، جنبا إلى جنب مع الاحداث المفاجئة ، والكبير منها مثل تشرنوبيل والعابر ذو الدلالة كاختراق الشاب السويدى المجال الجوى السوفيتى بطائرته الخاصة .

كانت الاهداف العامة للبريسترويكا : إقامة علاقات جديدة كليا مع العالم والقوى النافذة فيه كالولايات المتحدة على أساس «الحرب المستحيلة» والسلام الممكن . كان ذلك يعنى الموافقة على تقليص الترسانة النووية والتخلص من الحزام الأمنى لأوروبا الشرقية بإسقاط سور برلين والاحزاب الشيوعية الحاكمة فى المنطقة . وقد بدأ ذلك كله بالخروج من افغانستان . ولكن الاستجابة الصعبة والمضنية والمعوقة من جانب الحزب الشيوعى السوفيتى دفع بالأمور – عبر ما سمى خطأ بالانقلاب – إلى ضرورة كسب الوقت ، وإعادة صياغة الداخل السوفيتى . وهى فى الجوهر صياغة اقتصادية وسياسية .

أما الهدف الثانى للبريسترويكا فقد كان تنشيط الادارة الاقتصادية والارتفاع بمعدلات الانتاج . وقد ارتبط ذلك بموضوع الصياغة الجغرافية غير الامبراطورية ، وتوفير الحد الأقصى للامركزية ،

واللجوء إلى آليات الاقتصاد الحر . وقد لا يدرك الغرب ربما إلى الآن أن اقتصاديات السوق فى بلد كالاتحاد السوفيتى وحتى فى اقطار اوروبا الشرقية ، لن تتشابه مطلقا مع الاقتصاد الغربى فى اوروبا أو الولايات المتحدة أو العالم الثالث . لقد تصوّر الغرب الأمر كله على أنه «غنيمة حرب» انتصر فيها . والأمر ليس كذلك على الاطلاق ، ليس هناك تراكم رأسمالى ولا حتى مؤهلات السوق الرأسمالية ، لا فى اوساط العاملين ولا فى اوساط المستهلكين ، ولا فى دوائر الانتاج . ولا سبيل لاختصار ثلاثة قرون أو أربعة من التطور الرأسمالى الغربى فى عقد من الزمان السوفيتى . ولا سبيل لتحويل بلاد كبرى غنية بالخامات والموارد والطاقات البشرية إلى ما يشبه المستعمرات الحديثة الاستقلال فى العالم الثالث . ربما يحدث شئ قريب من ذلك فى دول البلطيق ، ولكنها حينئذ تتحول إلى عبء على الغرب ، بينما تجربة البريسترويكا قد استهدفت فى الاساس «إعادة بناء» ما تحطم وتخرّب وتجمّد بأساليب متعددة قد تفضى إلى بنية اجتماعية مبتكرة . ليست هى البيئة القديمة ولا هى البنية الغربية . . ومن المحتمل أن هذه البنية كانت ستساعد السوفيات على انتشال انفسهم وبلادهم من براثن المأساة الاقتصادية ، وتساعد الغرب والعالم على اقامة نوع جديد من العلاقات الدولية من شأنها المساهمة فى سلام العالم وهو الأمر الذى لم يتحقق إلى الآن .

وكان الهدف الثالث للبريسترويكا هو الديمقراطية السياسية . وفى هذه المسألة كان جورباتشوف مبادرا غير هيّاب ، حتى من الاخطاء

والتجاوزات والمرارات . وقد تعرض شخصيا وفريق العمل والقطاعات الفاعلة معه لاخطار هدّدتهم جميعا . ولكنهم حرصوا على مواصلة «الجلاسنوست» دون تراجع عن الديمقراطية السياسية على صعيد الاتحاد بأكمله باستقلال الجمهوريات او على الصعيد الاقتصادى بممارسة آليات السوق ، او على الصعيد الداخلى بالتعددية الحزبية . وكان لابد لهذا كله من الاصطدام بالحزب الذى عاش فى السلطة ثلاثة ارباع القرن من دون منافس . وكان الأوان قد آن لأن يهجر المتاريس العسكرية والحكومية وأن يعود إلى مبررات وجوده جزءا لا يتجزأ من حركة المجتمع .

كانت هذه الاهداف العامة تلتقى مع الاحتياجات الحقيقية المشروعة للبلاد . لم يكن ثمة بديل سوى الطوفان . لم تكن المسألة نظرية محضا ، وانما كانت الاوجاع الاقتصادية تتفاقم ضراوتها من يوم إلى آخر ، وكانت التمزقات العرقية تكوى الكيانات الهشة بمزيد من التعاسة والبؤس ، وكان الغرب يواصل تقدمه النووى بما يجعل من دخول السباق نوعا من الجنون .

وقد تحرك جورباتشوف باعتباره رجل الاقدار ، فإذا كان القرن العشرون قد افتتحه مثقف روسى تعلم القانون وقاد ثورة غيرت مجرى التاريخ ، فقد اختتم هذا القرن نفسه مثقف روسى آخر تعلم القانون وقاد ثورة جديدة غيرت المجرى ذاته فى اتجاه ، ربما لم يخطر له على بال .

القسم الثالث
هذا العالم الجديد





العرب في عالم يولد



العرب فى عالم يولد

(١)

لو أن انقساما فى صفوف العرب هو الذى نشهده كلما اقتربنا مما يسمى بمؤتمر السلام ، لكان الامر بسيطا ، فلا غبار على أن يكون بيننا مؤيدون ومعارضون من يسار ويمين وليبراليين ومحافظين ، إلى بقية هذه التصنيفات الدارجة والتى كانت إلى وقت قريب معيارا فكريا وسياسيا يكاد نعرف بواسطته أين سيقف هذا الحزب أو ذاك التيار فى احدى معارك «المصير القومى» .

أما الآن ، فالانقسام ليس بين فريق وفريق ، ولابين قطر وآخر ولا بين قديم وجديد ، وانما هو نوع جديد من «التجاذب» بين الرأى والرأى المضاد داخل الفريق الواحد والاتجاه الواحد وحتى الفرد الواحد . لم يسبق للعربى أن صادف هذا الشعور المزدوج أو هذا الاحساس المركب . صادفته الحيرة مرارا والقلق الممض ، ولكن ما أبعد هذه الحيرة وذاك القلق عن هذا «التجاذب» بين اليأس المرير الأشبه ما يكون بالتسليم والخضوع القسرى لأمر واقع أو للقدر المحتوم ، وبين بصيص من الأمل فى «الاستقرار» ينهى مسلسل الاحباط والارهاق ودماء الاجيال المتعاقبة على مدى أربعة عقود ونصف العقد . كبندول الساعة تتأرجح المشاعر والأفكار بين الطرف الأقصى والطرف الأقصى دون تدرج لعقرب الثوانى ، بل هى حركة سريعة من النقيض إلى النقيض تزداد معها نبضات العقل والقلب

كأننا فى سباق الحياة والموت .

هل لنا أن نلتقط الانفاس قليلا ونمعن النظر بهدوء فى أسباب هذا الركض واللهاث ، فقد نستعيد التوازن المفقود فوق أرض متفجرة بالزلازل ونستعيد القدرة على البصر تحت سماء ملبّدة بالغيوم وسحب مزمجرة بالبرق والرعد وضباب يحجب الشمس .

* * *

إننا فى بادئ الأمر نفكر بما يسمى مؤتمر السلام وكأنه المحطة الأخيرة فى وجودنا ، هى محطة الموت حينا ومحطة الحياة حينا آخر ، ولكنها المحطة الاخيرة فى جميع الاحيان .

وهذه هى النقطة الأولى الجديرة بالمراجعة ، فما نشهده ليس نهاية التاريخ ولا آخر الدنيا ولا يوم القيامة . اننا فى «لحظة» من لحظات التاريخ لها سماتها حقا ومميزاتها ولكنها لا تزيد عن كونها «لحظة» فى سياق ، وليست بأى معنى خاتمة المطاف.

غالبيتنا ، اقول غالبيتنا ، مازالت أسيرة النظرة الاطلاقية : فالوحدة المصرية – السورية عام ١٩٥٨ كانت غاية المنى وأقبل الانفصال نهاية التاريخ . هزيمة١٩٦٧ نهاية أخرى للتاريخ . حرب اكتوبر ١٩٧٣ غاية المنى ورحلة القدس المحتلة نهاية التاريخ . حرب الخليج الأولى غاية المنى وحرب الخليج الثانية نهاية التاريخ . وهكذا وصلنا إلى «مؤتمر السلام» باعتباره غاية المنى ونهاية التاريخ فى وقت واحد . عقلية إطلاقية لاتعرف سوى الأبيض والأسود ، البداية والنهاية ، دون سياق متدرج الالوان والمحاورات والصراعات . ولم تكن حرب أكتوبر «آخر الحروب» كما

تمنى البعض ، فقد انهت الاحداث المتوالية هذا النوع من التفكير بالتمنى . ووقع غزو لبنان ووقع غزو الكويت ، فالحرب استمرت بأشكال أخرى . مؤتمر «السلام» لم يكن بداية ولن يكون نهاية ، بل مجرد نقطة فى سياق . نقطة يتخللها الصراع ويتلوها الصراع . بل اننا وصلنا إلى هذه النقطة فى اطار الصراع ايضا . أى اننا لا نستطيع أن نتصور مائدة المفاوضات بغير أن نتصور الانتفاضة الفلسطينية من ناحية وحرب الخليج من ناحية أخرى . ان كافة موازين القوى لاتصل باسرائيل إلى مائدة المفاوضات ، فالمال الامريكى والمهاجرون الروس والتقدم النووى ، لاتدفع الاسرائيلين إلى مائدة المفاوضات . وانما الكفاح الفلسطينى المباشر فى الاراضى المحتلة ، والموقف الذى فرضته حرب الخليج بحيث بات صعباً الكيل بكيلين ، كلاهما يدفع «العالم المتغيّر» إلى البحث الجاد عن حل للصراع المزمن فى هذه المنطقة البركانية سياسيا من مناطق العالم .

واذن ، فالمفاوضات الجارية مجرد نقطة ليست البداية ولن تكون النهاية . ولاتحتاج منا – لهذا السبب – إلى الافراط فى التشاؤم أو التفاؤل ، لأن المشوار أطول مما يحده خيالنا بشاطئىّ اليأس والأمل .

* * *

أما النقطة الثانية التى ترتبط بالأولى ، فهى أن عصر «كل شئ أو لا شئ» قد انتهى – على الأقل – كأداة للعمل السياسى .

كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت بهزيمة محققة لألمانيا

واليابان ، وبتقسيم واقعى لأوروبا بين شرق وغرب ، بل انقسم البلد الواحد كألمانيا بين شرق وغرب . وبعد خمسة وأربعين عاما توحدت المانيا والشرق والغرب واحتلت اليابان مكانها ومكانتها فى الطليعة الدولية . لم تكن الحرب البداية ولا الهزيمة هى النهاية . لقد ارتضت المانيا واليابان التحجيم العسكرى ، ولكنهما تفوقا فى الاقتصاد والسياسة . ونالت المانيا أغلى ماتشتهى دون حرب . بل إن اوروبا الشرقية فازت بحريتها كما تريد دون حرب . ومن كان يرى قائد نقابة «تضامن» فى بولندا سجينا منذ أحد عشر سنوات فقط لم يكن بمقدوره ربما ان يراه رئيسا للجمهورية . ومن كان يرى الكاتب المسرحى السجين فى أحد معتقلات تشيكوسلوفاكيا لم يكن يتخيله رئيسا للبلاد . ومن كان يعرف حلف وارسو لم يكن ليستطيع الافتراض – مجرد الافتراض – أن هذا الحلف سينهار . وهل كان هناك من يجرؤ على تصور الاتحاد السوفيتى مجموعة من الجمهوريات المستقلة ذات السيادة ، وأن الاتحاد اليوغسلافى سيغدو أبشع ميدان لحرب اهلية فى اوروبا ذاتها بعد نصف قرن على الحرب الاسبانية ؟

ولكن هذا كله حدث ويحدث وسيحدث ، فقد تلاشى منطق «كل شئ أو لا شئ» . وأمست «الاشياء» ذاتها مجالا لتعريفات وتشكلات جديدة . كانت ليتوانيا أو استونيا أو لاتفيا أو موالدافيا بالأمس القريب ارضا سوفيتية تشكل حدودا للاتحاد السوفيتى . أما الآن فكل منها جمهورية لها حدودها وعلمها ونقدها . والحزب الشيوعى كان حتى الأمس القريب حاكما فى نصف العالم تقريبا ، وأضحى اليوم حزبا معارضا . لم يعد

«الشئ» هو هو ، فقد تغيرت الاشياء ومازالت تتغير . ولم يعد من الممكن لمنطق «كل شئ أو لا شئ» أن يكون لغة التفاهم على «أشياء» تغيرت أو قيد التغيير . وليس معنى ذلك أن الحق الفلسطينى مثلا قد تغيّر ، ولكن وسائل الحصول على هذا الحق هى التى تغيّرت . والارجح أن قادة الدولة اليهودية هم الأبعد عن متغيرات العصر والأكثر جمودا على عقائد سياسية فات أوانها . وربما كان العرب أكثر استجابة للمتغيرات . غير أن المشكلة تكمن فى الصورة التقليدية للفعل ورد الفعل .

ومن المفارقات المأسوية أن العرب قديما هم الذين رفعوا راية «كل شئ او لا شئ» وأدانوا اليسار العربى الذى وافق على التقسيم . الاسرائيليون الآن هم الذين يتكلمون بمنطق «كل شئ أو لا شئ» ، يريدون الارض والسلام والتطبيع ، لأن مشروعهم المكبوت ليس احتلال فلسطين وحسب . وانما اقامة الامبراطورية التى لاتحتاج إلى الاحتلال ، وانما تحتاج إلى النفط والماء . لذلك فمؤتمر «السلام» ساحة صراع ليس بين الفلسطينيين والاسرائيليين فقط على «الارض» ، وانما هو ساحة صراع على «الامبراطورية» . ومن هنا تتعدد أطراف الصراع فتشمل العرب ودول الجوار ومصالح الدول الكبرى .

هذه الامبراطورية – الحلم ، بلا حدود فى الزمان أو فى المكان . ومن ثم فالاتفاقيات لن تكون كاتفاقيات كامب ديفيد حول الارض وحدها . كانت سيناء هى «كل شئ» بالنسبة لمصر ، وكان «التطبيع» هو كل شئ بالنسبة لاسرائيل . والآن سيظل الحق الفلسطينى شيئا مهما فى

المفاوضات ، ولكن الامبراطورية غير المسجلة حدودها وغاياتها ووسائلها في الأوراق هي التي ستبقى محور المفاوضات التي لن يفيد فيها منطق «كل شئ أو لاشئ» لأن الأشياء تبدلت ومعناها قد تغيَّر .

والنقطة الثالثة هي أن ما يسمى بالشرعية الدولية انما هو اتفاق المجموعة المؤثرة من دول العالم على بعض قواعد اللعبة التي لاتسمح بمقتضاها للاطراف الاضعف بالخروج عليها . أي أن الشعارات الذهبية التي سادت في العصور الماضية كالاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لم تعد مدلولاتهاهي ذاتها في العصر الجديد . والمقصود بالعصر الجديد هذا السياق الذي بدأ بانهيار الانظمة القديمة في أوروبا الشرقية ، والذي بدأ أيضا بحرب الخليج ، والذي بدأ بتفتت الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي . بدايات متعددة متداخلة كأشد ما يكون التداخل فيما سبق عليها وماتلاها بحيث أصبح العالم - بعيدا عن المبادئ والمثل العليا - له قيادة وسلطة تملك «القوة» : قوة الردع المسلح أو قوة الاقتصاد أو قوة النفوذ السياسي . ولم يشعر بعضنا بالبدايات السريعة ، لأنها وقعت في بلاد صغيرة : جرانادا ونيكاراجوا وبنما ، حيث تم تغيير حكومتين بالقوة المسلحة وتغيير نظام بالضغط المسلح واختطاف «رئيس» عميل سابق للمخابرات الأمريكية وتاجر لاحق في المخدرات .

هذه «البدايات» خرجت على القواعد المعمول بها خروجا فاضحا ، فانتهكت الحدود والمحرمات السياسية والغت معنى الاستقلال والسيادة والشرعية ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية . وبالطبع ، فقد كانت

«اسرائيل» رائدة الخروج على القواعد باجتياحها المستمر للبنان وضمها للجولان والقدس . ولكن إقدام الولايات المتحدة على هذا الخروج السافر بقواتها المسلحة مباشرة وليس بقوات محلية - كما كان يحدث فى شيلى بينوشيه مثلا - هو الذى افتتح عصر «السلطة الدولية المنظمة» البديلة عمليا للأمم المتحدة القديمة ، حيث يصبح مجلس الأمن هو الأداة المباشرة لهذه السلطة . وبين حرب الخليج والانكسار «الاشتراكى» تولت الولايات المتحدة بنفسها تمثيل العالم بعد أن كانت زعيمة الغرب فقط . ولكن يبقى الغرب ممثلا فى الدول السبع الأكثر تقدما هو السلطة الدولية المؤثرة اقتصاديا وسياسيا ، وصاحب الشرعية على حساب الشرعيات المحلية فى أى مكان على سطح الكرة الارضية . هكذا لا يعود للاستقلال الوطنى معناه فى الجغرافيا السياسية . فالقروض والمنح وصندوق النقد الدولى والمعاهدات العسكرية الثنائية لاتبقى على السيادة الاقليمية بمدلولها القديم . وانما تخضع هذه السيادة لنوع من المرونة تقتضيها الاستراتيجيات العليا من خارج الحدود الوطنية .

وفى هذه النقطة ، فإن عائدات الارباح والخسائر لا تقاس بمدى القرب أو البعد من سلطة خارجية ، لأن هيمنة هذه السلطة لن تحتاج - كما كان الوضع فى الماضى - «إلى فئة مستقيدة أو عميلة . وانما سيكون الاجماع بالرضى أو بالقمع مطلبا أساسيا للاستراتيجيات الدولية . هذا الاجماع هو الحدود الآمنة لمصلحة «الجميع» حسب المشاركة المطلوبة من كل طرف . وهذه مُشاركة بالمادة الخام وتلك بالأسواق والأخرى بالموقع

والأخرى بالممرات والأخرى بالدور السياسى . لعبة متكاملة ، ليس مسموحا لطرف أن يخلّ بتكاملها . ومادام «الجميع» شركاء فيها بأنصبة متفاوتة القيمة والعائد ، فإن أحدا لن يسمح للآخر بالخروج على «حدوده» فى اللعب . كما أن السلطة الدولية المؤثرة سوف تتدخل دائما لاعادة الميزان إلى نصابه كلما استدعى الامر ذلك . ولن يكون هناك من يدعو هذا التدخل بالعدوان أو انتهاك السيادة ، لأن القبول العام لقواعد اللعبة التى توفر حدودا دنيا من الأمن المتبادل والأمن الاقتصادى سوف يصف القائمين بالتدخل بأنهم حرّاس الشرعية الدولية .

وفى ظل هذه الشرعية لن تكون الاحلام القومية أو الحقوق التاريخية إلا «أدوات» لتوجيه المناورة السياسية ، وليست أحلاما قابلة للتحقيق أو حقوقا تقبل البرهان . والأرجح أن الاسرائيليين سيبقون على التوراة فوق جباههم ويبكون . والأرجح كذلك أن العرب سوف يتذكرون القدس من يوم الفتح إلى يوم النصر بين عمر بن الخطاب وصلاح الدين وسوف يعرض اليهود افلام الهولوكُست ، ويكتفى العرب بالافلام التسجيلية عن كفر قاسم ودير ياسين وبحر البقر وجنوب لبنان وحمام الشط فى تونس . ولكن هذه الأدوات التى تجسّد «الاحلام» القومية و«الحقوق» التاريخية لن تكون أكثر من أدوات لتوجيه المناورة السياسية .

نقول ذلك حتى لايقع الانشطار المأسوى فى النفس العربية التى تخلط الحلم بالواقع وتنتظر «المعجزة» التى لاتجئ فتكون الكوارث

كالمفاجآت بديلا للحلم والواقع على السواء .

* * *

هذه النقاط الثلاث مجرد مدخل إلى ما أدعوه بالمفترق فى حياة العرب . لم يعد جائزا أن يكون هناك منطق يخصّ الحكومات على موائد المفاوضات ، ومنطق آخر يخصّ الشعوب خارج القاعات . هذا التمزق بين الخطاب الرسمى والمكبوت الشعبى هو الذى يجعل من مؤتمر «السلام» حقلا للالغام وليس ساحة حوار أو صراع . . فالخصوم لا يحاربون على الخطوط الأمامية وحدها ، بل على الخطوط الخلفية قبلها . لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق واتساق بين المنطوق الرسمى والمكبوت الشعبى ، فلا تقع الانفجارات غير المتوقعة . حينذاك لن تكون الخسارة من نصيب الحكومات وحدها أو الشعوب وحدها ، بل من نصيب المصائر والاقدار المخبوءة فى عباءة المستقبل . رهان الزمن هو المطروح علنا على الموائد بين جدران القاعات المغلقة . ويجب أن يبقى رهانا علنياً أيضا بين الشعوب .

والمفترق ليس خطا فاصلا بين خسارة مطلقة وربح مطلق ، وانما بين الاساليب وزوايا الرؤية فى عصر انتقال عالمى . متغيرات لاهثة تملى ضرورات تبيح المحظورات بدلا من المصادرة على المطلوب . لا أقول التفريط فى الحقوق أو الافراط فى الأوهام . وانما أتكلم عن المحرّمات من أساليب فى التناول وزوايا الرؤية .

ليس المفترق بين أمس ويوم ولا بين أبيض وأسود ولا بين خير وشر

وانما المفترق أن نكون او لا نكون فى ظل المتغيرات المحلية التى لا تكاد ترى والمتغيرات العالمية التى تحجب بكثافتها مجال الرؤية . ونحن نكون بإدراك هذه المتغيرات حتى نغدو طرفا فيها وشركاء فى صنعها .

ولاسبيل لهذه المشاركة وعبور المفترق فى طريق المستقبل إلا اذا تكاملت «الحقوق» التى نطالب بها الاخرين ، بالحقوق التى يجب أن نطالب بها انفسنا . ولن نستطيع فى حلبة الصراع ان نطالب بالحقوق الوطنية أو الحقوق العربية الا اذا كنا نملك برهانا دامغا على أننا فوق «الارض» لا نهدر حقوق الانسان العربى . ولن يفيدنا بشئ البرهنة على أن اسرائيل تهدر هذه الحقوق يوميا ، فالمغتصب لا يعنيه فى شئ أن يصون هذه الحقوق .

ولكن أصحاب المصلحة فى استرداد الأرض من براثن المغتصبين هم أيضا طرف فى استرداد الانسان من براثن القهر والقمع وسلب الارادة . ولعل التمزق المرير الذى يعانيه المواطن العربى منذ أمد بعيد هو هذا التضاد المفتعل بين استقلال الوطن واستقلال الفرد أو بين حرية الجماعة وحرية الفرد . وواقع الأمر أنه لا استقلال حقيقيا للوطن بغير استقلال الفرد ولا حرية ولا سيادة بغير حرية الفرد وسيادته .

والمغتصبون للارض على موائد المفاوضات يكبتون فرحتهم لأى أغتصاب يقع للفرد العربى فى أية رقعة من الأرض العربية ، لأن تراكم هذا الاغتصاب يؤدى إلى تصفية تدريجية للارادة العربية ، ولأنه فى مجال المقارنة لافرق بين اغتصاب أجنبى واغتصاب وطنى .

وهى ظاهرة مثيرة للتأمل أكثر من اثارتها للندم ، أنه بعد الاستقلالات العربية بأجيال ، هناك الآن من يتحسر على «ايام زمان» : أيام الخواجات والباشوات . ولا يحق لنا أن نسبّ الأجيال الجديدة ، بل علينا أن نحدِّق فى عيون العصر الجديد .

(٢)

بين نسف اجزاء من الجامعة الامريكية فى بيروت والتهديد الغربى باجراء ماضد ليبيا خيط رفيع لايكاد يرى . هذا الخيط هو التوقيت : غداة المرحلة الأولى مما سمّى بمؤتمر السلام .

من الصعب الترويج لهذا التزامن بأنه محض مصادفة ، ومن المستحيل بالطبع أن يكون اتفاقا بين اسرائيل والولايات المتحدة ، أو بين الجيش المرتزق فى جنوب لبنان ووزارة العدل الامريكية .

ماذا يكون إذن ؟

إنه التقارب فى «الاعداد» للمرحلة الثانية من المفاوضات ، فاسرائيل تهز الهيبة السورية فى لبنان . وواشنطن تهز الهيبة الليبية . لماذا ؟ لأن دمشق ذهبت إلى مدريد تنشد الأرض والسلام فعلا ، ولأن طرابلس دعمت المفاوض العربى برفضها للمؤتمر أصلا .

نعم ، بيننا نحن العرب معارضون للمفاوضات ، لأن التجارب علّمتهم عدم الثقة فى اسرائيل . وهناك فى اسرائيل معارضون للسلام شكلا ومضمونا ، لماذا اذن تبدو المعارضة العربية وحدها وكأنها نشاز ؟ هل قامت ليبيا بتمويل المظاهرات العارمة فى الوطن العربى تستنكر «السلام» ، أم لأنها بادرت إلى «فرقعة» المؤتمر بعملية ارهابية فى مدريد ؟

لم يحدث شئ من هذا ولا من ذاك . وانما مارست ليبيا حقها السياسى المشروع فى حدود اقتناعها . كذلك مارست سوريا حقها السياسى المشروع فى اختيار أسلوب التفاوض .

ولكن واشنطن تريد اجماعا عربيا شاملا لا يعكّر صفوه أدنى اعتراض . وهو أمر يتناقض مع الف باء الديمقراطية وابسط مبادئ حقوق الانسان الذى قد يكون فردا من الافراد أو دولة من الدول .

وأما اسرائيل فتبغى استسلاما لا سلاما ، ذلك أن الضغط على دمشق لدرجة الاختراق الأمنى للعاصمة اللبنانية على هذا النحو الجارح لا يستهدف سوى أن يرضى السوريون بأقل القليل من الارض وباكثر الكثير من السلام (التطبيع الكامل سياسيا واقتصاديا وثقافيا) ولذلك كان التمهيد الاستفزازى للضغط الاسرائيلى هو تمسّك الكنيست بضم الجولان «باعتبار الهضبة من أراضى اسرائيل» .

ليست هناك اية مسافة زمنية بين انتهاء مؤتمر مدريد واعلان الكنيست من ناحية ، وتفجير الجامعة الامريكية وتهديد ليبيا من ناحية أخرى .

وبينما أثبت الأمن اللبنانى تقريبا تورط شبكة اسرائيلية من اللبنانيين فى تدمير المركز الادراى للجامعة ، لم يثبت القضاء الامريكى أو الأمن البريطانى ضلوع المخابرات الليبية فى نسف الطائرتين الامريكية والفرنسية ، الأولى فوق اسكتلندا والأخرى فوق الصحراء الافريقية . ومن المثير أن باريس سارعت إلى الموافقة على التقارير الامريكية البريطانية . وهى موافقة ضمنية على أية اجراءات ضد ليبيا تتخذ شكل «التحالف الغربى» .

ولكن ما أبعد اليوم عن البارحة ، فالتدخل الغربى فى الخليج قد

اتخـذ شـكل «الشرعية الدولية» ، وكـان المعتدى عليه دولة عربية والمعتدى كذلك . ومن هنا انقسم العرب انفسهم ، فانضم بعضهم إلى «الشرعية الدولية» . أما فى الوقت الحاضر ، فإن عربيا واحدا لن يقف إلى جانب الغرب في ضرب ليبيا سواء كان هذا الضرب عسكريا أو اقتصاديا أو دبلوماسيا . سيكون «الضرب» هذه المرة عدوانا صريحاً وليس متخفياً أو متذرعا بتحرير أى بلد محتل .

وفى اطار سيادتها الكاملة اتخذت ليبيا الاجراء الوحيد الصحيح ، وهو التحقيق مع المتهمين فى الحادث . وطلبت من مختلف الجهات تقديم ما لديها من وثائق وادلة حول هوية المتهمين . ولم يكن معقولا أن يفعل الليبيون أكثر من ذلك ، فالادعاء الامريكى - البريطانى منذ ثلاث سنوات كان يحوم حول اتهام سوريا ثم فلسطين والآن ليبيا ، هذا التخبّط من شأنه على الأقل التشكيك فى جِدّية الاتهام الأخير . ولم تكن فرنسا على الخط فى ما سبق من اتهامات ، ولكنها فجأة تذكرت طائرتها المنكوبة فى الصحراء . أين كانت أدلة الاتهام خلال السنوات الماضية ؟

كانت فى «جراب الحاوى» يخرجها فى اللحظة المناسبة .

وكان التفاوض من أجل السلام هو هذه اللحظة المناسبة التى قامت فيها اسرائيل بتفجير المبنى الرئيسى للجامعة الامريكية ، والولايات المتحدة بمشاركة بريطانيا وفرنسا فى تهديد ليبيا بالتنازل عن سيادتها وتسليم مواطنيها أو التعرض للرّدع العسكرى والاقتصادى .

وهذا هو بالضبط الارهاب الاسود ، فهو ليس إرهاب أفراد وانما

إرهاب دول .

ولمزيد من الوضــوح والافـصــاح نقـول : إن هذا الارهـاب المزدوج لدمشق وطرابلس ليس فى مصلحة أحد، وخاصة ليس فى مصلحة الغرب . انه يصيب العرب من المحيط إلى الخليج ، وبمختلف تنويعاتهم السياسية ، بالاحباط الذى يشارف على اليأس . وهذا الاحباط الجماعى هو المناخ المناسب تماما لتفريغ الارهاب المضاد .

هذه هى المسألة دون مـواربة أو تلكؤ فى التـعـبـيـر : اذا اسـتـمـر الارهاب الاسود الذى يستهدف إخضاع العرب لتفاصيل السلام الامريكى – الاسرائيلى ، فإن الارهاب المضاد سيولد بالرغم من أنوف الجميع . اما اذا تحوّلت المبادرة الامريكية إلى «شرعية دولية سياسية» تنهى إلى وقت طويل صراع الشرق الأوسط ، فإنها قد تضع بذلك اللبنة الأولى فى طريق الألف ميل لانهاء هذا الصراع المزمن .

ولن يكون ذلك بعقْد اذعان ، يوقعه السوريون فى جامعة بيروت الامريكية ، ويوقعه الليبيون فى مكان ما بعرض المسافة بين اسكتلندا والصحراء الافريقية .

ولابد أن الاجهزة المتخصصة فى تحليل المعلومات قد انبأت اسرائيل والغرب بأن الرسميين العرب قد تحلُّوا بشجاعة فائقة حتى وصلوا إلى مدريد . واما شعوب العرب فهى بين القلق والأمل والصبر قد أعطت بصمتها : *الموافقة مشروطة وليس على بياض . وظل فى صفوف العرب من لم يعط موافقته مطلقا .*

فإذا كانت اسرائيل والغرب يعملان على تعرية الحكومات العربية أمام شعوبها من هذا الغطاء الصامت ، وتعرية الشعوب العربية أمام حكوماتها من شروط الغطاء ، فإن الانفجار المحتوم ضد اسرائيل والغرب قادم لا محالة . لذلك تستبق اسرائيل وبعض دوائر الغرب الاحداث بهذا النوع من الارهاب الاسود لاخضاع الشعوب والحكومات معا .

ولكن هذا الارهاب لا يقود إلى «السلام» حتى بمعناه الامريكي ، فالارهاب يغذى الارهاب . وما أن اقر الكنيست ضم الجولان لاسرائيل – وكان شارون قد أقام مستوطنة جديدة فوق الهضبة اثناء مؤتمر مدريد – حتى قامت الشرطة الاسرائيلية بالانقضاض على محكمة القدس الشرعية وسرقة ما في خزائنها من وثائق . وليس لهذا الامر من مغزى سوى تكريس الضمّ الاسرائيلي للقدس .

إشارات عديدة اذن بعثت بها اسرائيل إلى العرب السوريين والفلسطينيين واللبنانيين خلال فترة وجيزة لا لاعادة الجولان ولا لاعادة القدس ولا للانسحاب من لبنان . وقد بعثت بهذه الرسائل على هيئة «متفجرات» تواصل ضرب الجنوب اللبناني وتنسف الجامعة الامريكية في قلب العاصمة اللبنانية وتنقض على المحكمة الشرعية في القدس . وأيضا على هيئة متفجرات سياسية كاعلان الكنيست عن ضمّ الجولان .

أما اشارة الغرب إلى العرب فقد بعثت بها واشنطن ولندن وباريس إلى طرابلس . وهي في الظاهر قضية سقوط طائرة ، وفي الجوهر إسقاط «براشوت سياسي» على العاصمة الليبية حتى يفهم جميع العرب

ان الاعتراض على «مسيرة السلام» ممنوع . هذه إشارة حمراء تمنع مرور التصريحات الليبية حول السلام الممكن ، وعين حمراء تستدعي من الآخرين دموعا من الدم على السلام المستحيل .

وليس هذا الارهاب الاسود مقصورا على الوقت الراهن أو على خارج الاجتماعات المغلقة ، وانما سوف تقوده المضاعفات فى المستقبل إلى داخل هذه الاجتماعات ، حيث المتفجرات السياسية لا تقل عنفا وإرهابا عن القنابل والديناميت والقذائف .

سيكون «الوقت» فارس الرهان الأول ، فالاسرائيليون يحاولون كسب الوقت لمصلحتهم فى إقامة المستوطنات واستقبال المهاجرين وتحويل الأمر الواقع إلى أمر شرعى . وسوف يملأ الاسرائيليون وقت العرب بالارتباكات المستمرة من تصريحات متعمدة إلى تسريب أخبار مزورة مما قد يثير أعصاب العرب ضد بعضهم بعضا أو ضد غيرهم . وفقدان الاعصاب فى صميمه هو فقدان الأهلية .

وليس من فقدان الاعصاب مقاومة الارهاب وكشفه والحيلولة دون تأثيره ووقف مفعوله ، دون أن تتحول هذه المقاومة إلى إرهاب مضاد ، وأكبر خدمة يمكن أن نقدمها لأعدائنا وخصومنا أن نقاوم الارهاب بالارهاب ، ليس حفاظا على مصالحنا القومية فحسب بل ترسيخا لايماننا الذى لارجعة فيه بالشرعية ومقاطعة الارهاب على مختلف المستويات الفكرية والفعلية . ليس الارهاب هو السلاح فقط ، وانما هو الفكر الذى يستحيل سلاحا فى أيدى المتعصبين والعنصريين ، وليس

الارهاب هو الفاشية السلفية باسم الدين وحدها ، وانما هو ايضا الارهاب الاجتماعى ، إرهاب الفقر والبؤس والتعاسة الانسانية . وهو ايضا إرهاب القمع السلطوى والقهر والبطش بالافكار وأصحاب الضمائر . ولنعترف دون انزعاج مزيف بأن فوق اراضينا «بؤر» لهذه الانواع من الارهاب . وفى غزو الكويت أمثلة تثير الرعب ، وفى الحرب ضد الاكراد وقائع تذلّ الضمير العربى ، وفى مقاومة الانتفاضة جنوب العراق ما يدفع الانسان لأن يكره نفسه لأنه سمع بما جرى وعجز عن مقاومته ، وفى السودان وقائع تفقدنا الايمان بالكثير من القيم .

مواجهة النفس ليست عارا وتنقية الكهوف السياسية فى بلادنا من مقومات الارهاب بأسم الدين أو العرق أو اللون أو الطبقة الاجتماعية ، هى الخطوة الأولى لكسب معركة الوقت من الارهابيين بالعقيدة او الميراث والواقع فى اسرائيل . هذه المواجهة مع النفس ليست مما نخافه أو نخشاه ، بل هى جزء لا يتجزأ من مقاومة الارهاب الاسود .

وسيكون «الضعف» فارس الرهان الثانى ، فنحن دون شك فى إحدى لحظات الضعف الكبرى فى تاريخنا الحديث . عدونا يعرف ذلك ، وسوف يلعب عليه . وخصومنا الاقوياء أو المحتملون يعرفون ذلك ، وسيلعبون لعبتهم . ولكن الضعف الحقيقى هو الاستسلام للضعف أى أن نظل على حالنا نحن العرب دون تنمية قادرة على النهوض بمسؤوليات القرن الحادى والعشرين ، ودون ثقافة قادرة على المشاركة فى حمل أعباء الانسانية الجديدة ، ودون تكامل بين الاقطار المختلفة من شأنه توزيع

مكامن القوة على الجميع وامتصاص منابت الضعف لدى الجميع بغير مزايدات أو مناقصات . لم يعد جائزا بأى معنى البكاء على الاطلال والتغنّى بأمجاد الأقدمين وجاه الاسلاف . لقد أتخمنا أنفسنا وأرهقنا غيرنا بأثقال التاريخ ، وآن الاوان ولو متأخرا لمواجهة الحاضر بعيون مفتوحة على المستقبل .

والصراع العربى الاسرائيلى لن ينتهى كما يظن البعض بانتهاء مؤتمر «السلام» واجتماعاته المرتقبة خلال عام أو أكثر . الرؤية المستقبلية يفكر أصحابها بطريقة أخرى ، فهذا الصراع سوف يتخذ أشكالا أخرى فى ظل «السلام» . ليس هناك سلام أبدى أو سلام شامل بين الناس أو الدول . بعد عقود طويلة أثبت السوفيت أن السلام بين جمهورياتهم المتحدة فى دولة كبرى كان سلاما هشّاً ، وبرهن اليوغسلاف على أن اتحاد أعراقهم وأدياتهم ومذاهبهم كان اتحادا مؤقتا ، وأكد العراقيون والايرانيون ان جيرتهم لم تكن فى يوم من الايام سمناً على عسل ، بل إن الشقيق لم يتورع عن العدوان على شقيقه فى الكويت . وحرب لبنان لاتحتاج إلى إدماء القلوب . ليس هناك اذن سلام أبدى أو شامل . ومعنى ذلك أنه باستطاعتنا الا نستمر ضعفاء مادام لدينا إمكانات القوة المادية والمعنوية ، ولاتعوزنا سوى الارادة السلبية بالحقائق والاوهام .

الضعف العربى ليس قدرا وليس نهائيا ، لا لأننا كنا فى الماضى أقوياء ، بل لأننا فى المستقبل نستطيع أن نكون كذلك . اذا وضعنا هذا المستقبل فى حسابنا لن يكون الضعف الراهن رقما ثابتا على موائد

المفاوضات . اذا لم نكن أقوياء بالفعل فنحن اقوياء بالامكان . والقوة الممكنة خير الف مرة من الاستسلام للضعف .

وسيكون «الهدف» فارس الرهان الثالث . للاسرائيليين هدف واضح محدد هو استثمار «السلام» فى إقامة دولة كبرى ، ليس شرطا أن تكون من النيل إلى الفرات إلا بالمعنى الرمزى وليس التحديد الجغرافى . دولة مركزية ، قوة عظمى اقليمية ، تستنزف موارد المنطقة بصورة شرعية - بعد أن سكتت المدافع - بدءا من الماء وانتهاء بالنفط مرورا بمختلف آليات الاقتصاد والثقافة . دولة نواه لنظام الشرق الأوسط الذى يحلّ مكان النظام العربى الممزق والمتهالك ، حيث يصبح العرب جميعا دولا منفصلة عن بعضها البعض متصلة باسرائيل فى نظام الشرق الأوسط . والغرب يضيف إلى الهدف الاسرائيلى مصالحه الخاصة فى المنطقة الغنية بالطاقة والاسواق والموقع الاستراتيجى ، حتى مع سقوط الامبراطورية السوفيتية . يظل النظام الاقليمى - المقترح عبر السلام المفترض - هو البنية الاساسية للاهداف الغربية عامة والامريكية خاصة .

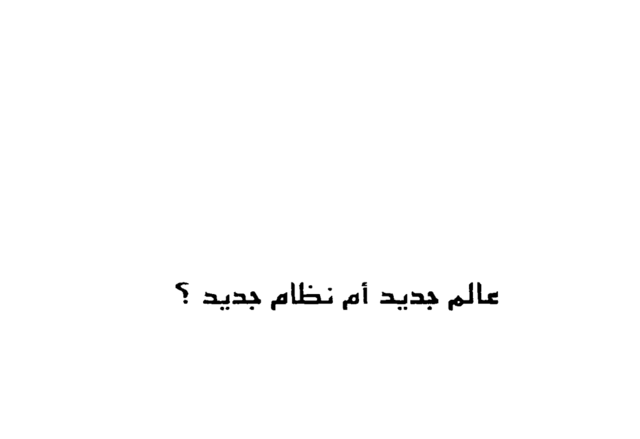
أما العرب فمنقسمون شعوريا أو لاشعوريا فى السرّ أو فى العلن انقساما يختلف عن انشقاقهم فى حرب الخليج .

فى هذه المرة هناك من يرى أن ما يدعى النظام العالمى الجديد يستوجب نظاما اقليميا جديدا ، وسلام الشرق الأوسط المقترح هو الاساس الوحيد الممكن لاقامة نظام اقليمى ينسجم والنظام العالمى . وهناك من يرى أن النظام العالمى الجديد ليس واضح الملامح بعد ، وانه

فى مرحلة جنينية . هذه المرحلة لابأس بها من فرصة لدور عربى يعيد تشكيل النظام العربى المتهاوى فى إطار المتغيرات العالمية من دون الحاجة إلى «نظام الشرق الأوسط» الذى تتمركز فيه اسرائيل كقوة إقليمية عظمى ويتفتت فيه العرب إلى ذرات منفصلة تدور حول الفلك الأعظم . وبين اعضاء الفريق الذى يرى هذا الرأى سورية التى ذهبت إلى مؤتمر السلام ، وليبيا التى لم توافق على المؤتمر .

وبالطبع هناك فريق ثالث يرفض الحوار مع الاسرائيليين والامريكيين من حيث المبدأ . ولكن وزن هذا الفريق لا يؤثر فى حركة الاحداث سلبا أو ايجابا . أصحابه أشبه ما يكونون بالمعارضة السرية تحت الأرض . يعتقدون انهم الضمير الصوفى لقدس الاقداس ، لعل صوفيتهم تصل بهم أحيانا إلى حمل السلاح ، ولكن فى الاتجاه الخطأ .

اما الارهاب الاسود ، فقد اختار أن يهدد أصحاب المشروع المختلف والغايات المختلفة للسلام : اولئك الذين يستهدفون إعادة بناء البيت العربى ، وليس هدمه لبناء بيوت الآخرين على أنقاضه .



عالم جديد أم نظام جديد ؟



عالم جديد أم نظام جديد ؟

هل يمكن لانتخاب بطرس غالى أمينا عاما للامم المتحدة أن يشكّل إحدى الدلالات على قيام نظامى عالمى جديد ؟ فهذا الاجماع أو ما يشبه الاجماع الدولى على اختيار افريقى عربى مصرى يمكن أن يكون عنصرا من عناصر بناء النظام الدولى الجديد ، خاصة أن افريقيا من الهموم القديمة المتجددة على مائدة البحث العالمية ، وخاصة كذلك أن مصر ترتبط بمحيطها العربى فى الأونة الأخيرة ارتباطا مزدوجا : حرب الخليج من ناحية و«سلام الشرق الأوسط» من ناحية أخرى . وكلتاهما محطتان اقليميتان ودوليتان فى وقت واحد . هل يمكن لهذه الاسباب أن يكون بطرس غالى من الآليات المستحدثة لبناء نظام عالمى جديد ؟

إننى أستبعد هذا الاحتمال ، لأننى أتحفظ منذ البداية على اطروحة النظام العالمى الجديد من أساسها . ليس صحيحا أن «استفراد» الولايات المتحدة الامريكية بالعالم يضع حجر الاساس فى نظام جديد للعالم ، فلربما كان هذا الاستفراد – وليس الانفراد – أحد اسباب تقويض النظام وليس تشييده .

يقوم النظام العالمى فى الأغلب على إحدى درجات التوافق بين دول العالم ، على هيئة «عصبة الامم» كما كان الحال فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، أو على هيئة «الامم المتحدة» كما هو الشأن الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

والارجح أن الامم المتحدة خلال أربعة عقود ونصف العقد قد واكبت طموحات ما يسمىّ «العالم الثالث» حتى أمست فى الخمسينات والستينات منبرا للتحالف غير المعلن بين القارات الثلاث المنسية : آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وبالرغم من أن هذا المنبر لم يكن مناسبا للغرب السياسى والعسكرى ، الا أن أزمة الهيئة الدولية لم تبدأ الا فى السبعينات . وقد اتخذت هذه الازمة شكلها البارز فى بعض المنظمات النوعية كاليونسكو ومنظمة العمل حين امتنعت واشنطن ولندن عن تسديد نصيبهما فى تكاليف المنظمة العالمية للثقافة والتربية والعلوم وأيضا منظمة العمل الدولية . وكان هذا السلوك ضغطا مباشرا على الاتجاهات المتحررة للهيئتين ، فالولايات المتحدة وبريطانيا يساهمان بالنصيب الأكبر فى تمويلها . وقد مارست الولايات المتحدة اللعبة ذاتها فى المنظمة الأم حين هدّدت بين حين وآخر بقطع مساهمتها السنوية .

كان هذا الضغط المكثف على صيغة الأمم المتحدة نتيجة الانكسارات المتتالية التى تعرّض لها العالم الثالث ، وبالذات فى منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة فى مصر برحيل جمال عبد الناصر ووقوع الانقلاب الاجتماعى - الاقتصادى الشامل المسمّى بالانفتاح . وكذلك فى لبنان بقيام الحرب الاهلية وتدهور أوضاع المقاومة الفلسطينية . ثم انقسام الصف العربى واحتجاب مصر المؤقت . ومهما كانت الأهمية الكبرى لآسيا وامريكا اللاتينية فقد بقيت منطقة الشرق الأوسط بمثابة «الترمومتر» الذى يعيش درجة الحرارة الاقليمية والدولية . وقد تمكّن العرب

إبّان تلك الفترة السابقة على الهزائم والانكسارات من الحصول على أهم قرارات الأمم المتحدة إلى جانب الحق الفلسطينى ، وايضا على قرارها باعتبار الصهيونية ايديولوجية عنصرية .

بدأ «العالم الثالث» رحلة التفريط والانفراط منذ منتصف السبعينات تقريبا . وكان انتصارفيتنام فى هذا التاريخ هو المجد الأخير لحركات التحرر الوطنى . ولكن بقاء الاتحاد السوفيتى المنظومة الاشتراكية بالرغم من التدخل المسلح فى افغانستان والتمرد السلّمى فى بولندا ، أبقى على جذوة الامل فى تغيير الاوضاع لمصلحةالشعوب الفقيرة ، حتى اذا تغيرت صيغة عدم الانحياز برحيل اقطابها الكبار .

ولكن الضغط على الأمم المتحدة زاد عنفا فى موازاة «المواجهة السلّمية ذات الرداء العسكرى» بين واشنطن وموسكو ، و«المواجهة الاقتصادية» بين الشمال والجنوب ، و«الردع النووى الاسرائيلى للعرب» . كان الاحتلال السوفيتى لافغانستان وبدء الحرب العراقية الايرانية أواخر ١٩٧٩ وتوقيع معاهدة السادات – بيجن ، واستمرار الحرب اللبنانية متوازنا مع المعاهدة الاستراتيجية بين واشنطن وتل أبيب وبداية مشروع العسكرية الامريكية لحرب النجوم فى عهد ريجان .

هذا العقد بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات كان بالرغم من الهالات الاسطورية العقد الأخير أو النَّفَس الأخير فى حياة التجربة الستالينية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية . وهو نفسه عقد الذروة لثورة المعلومات والاتصال من جهة ، وحيوية التوجه الأوروبى نحو الوحدة

من جهة أخرى ، والانتصار الاقتصادى لليابان من جهة ثالثة . كان عقد الصراع الكبير غير المعلن لحسم الحرب الباردة ، واعلان النتائج الجديدة للحرب العالمية الثانية ، وكشف الغطاء عن البُعد الديمقراطى وحقوق الانسان بين أبعاد الثورة المعاصرة للعلم والتكنولوچيا .

ولم يكن ذلك كله تمهيدا طويلا لما سمِّى بعدئذ بنهاية التاريخ . وهى التسمية المضلِّلة التى نشأ عنها مصطلح «النظام العالمى الجديد» ، وانما كان المقدمة المعقدة التى يولد من أحشائها ، مازال يولد ، عالم جديد . وفرق كبير بين عالم جديد ونظام عالمى جديد . نحن فى الممرّ المرهق والأشبه بدرب الآلام نحو عالم جديد ، سوف يستغرق وقتا طويلا جدا حتى ينشأ عنه نظام عالمى جديد . وليست الأمم المتحدة فى عصر بطرس غالى ، الا جزء من «عملية الولادة» العالمية الجديدة ، وليست بأية حال جزءا من نظام عالمى جديد . أى أن غالى الافريقى العربى المصرى يدل على أحد عناصر العالم الجديد ، ولا يدل مطلقا على أنه من عناصر بناء نظام عالمى جديد . والفرق هو بين المجتمع الدولى وسلْطة العالم . اختيار غالى يقول : ان افريقيا كعنوان دولى على الخلل الاجتماعى وأن العرب كعنوان دولى على الخلل السياسى وأن مصر كمفتاح مركزى لصراعات البحار والانهار والصحارى ، لهم جميعا دور فى تشكيل ملامح العالم الجديد . ولكن هذا الملمح الافريقى العربى لا يقود بالضرورة إلى دور فى سلطة العالم . هذا شئ وذاك شئ آخر .

كان النصف الثانى من الثمانينات قد أطلق الثورة الديمقراطية من

عقالها فى موسكو واوروبا الشرقية ، ومن عقر دارها فى ثورة المعلومات والاتصال . كانت هذه هى الجزرة الغربية ، فلا انفصال بين ثورة الاعلام التكنولوجية الكبرى وانطـلاقة البيريسترويكا . ولا الانفصال بين الجزرة والعصا : حرب النجوم . كان لابد من الضربة القاضية بأقصى درجات السلم المسلح ، وأقصى درجات الفرح برقصة الديمقراطية .

وتوهجت الوحدة الأوروبية قبل أن تطل بوجهها عام ١٩٩٢ بما قد أصبح واقعا بعودة الشرق إلى الغرب فى اوروبا الموحدة ، ونواتها الصلبة المانيا الموحدة . تغيرت الجغرافيا . وفى بلد المنشأ كان الاتحاد السوفيتى يتفكك ، وكانت الامبراطورية القيصرية تتحلل ، وكانت الماركسية تخلع دولتها الستالينية بقسوة ، وكانت الشيوعية اليوغسلافية تقترع على ثياب تيتو فيمزقه الارثوذكس والكاثوليك . وتغير التاريخ .

ربما كان العرب أسبق من العالم فى التغيّر .

حـرب لبنان فى المشـرق ، وحـرب الخليج الأولى ، وحـرب القـبـائل الماركسية فى جنوب اليمن ، وحرب الشمال والجنوب فى السودان ، وحرب ارتيريا ، وحرب الصومال فى اوجادين ثم حرب الصومال فى مقديشيو ، وحرب الصحراء المغربية . حروب تحوّل الأمة إلى أمم والشعب إلى شعوب والشـعـوب إلى دويلات للاعـراق وممالك للطوائف . هذه الحـروب المعلنة وغيرها من الحروب المكبوته وغيرها من حروب الظلام والحروب السرية ، قد غيرت الجغرافيا والتاريخ والثقافة ايضا . وليس من حرب تعود بعدها الامـور إلى سـابق عـهـدها ، وليس من حـرب منفـصلة عن الأخـرى ، كلّ

الحروب متصلة بعضها ببعض . وكلّ الحروب تقطع الأوصال والشرايين والوشائج ، فلا حرب فى عصرنا تعود إلى الوحدة . تعـــود المانيا إلى المانيا وتصحح نتائج الحرب العالمية الثانية ، دون حرب . وستعود كوريا إلى كوريا وتايوان وهونج كونج إلى الصين والجزر اليابانية إلى اليابان دون حرب . ولكن كرواتيا تنفصل عن الصرب بالحرب . وأقاليم الحكم الذاتى فى روسيا وجورجيا واذربيجان وغيرها سوف تنفصل بحروب عرقية وحدودية واقتصادية . العالم يتغير . عالم جديد يولد ، مخاضه طويل وعسير ، ولكنه سيولد . عالم من أنساق وقيم تختلف عن مقومات العالم القديم . واختيار بطرس غالى لأمانة الامم المتحدة هو استجابة ودعوة للعالم الثالث وافريقيا والعرب ان لهم مكانا فى هذا العالم الجديد .

بين حرب وحرب كان التقاطع بين العرب والعالم . فى الخليج كان هذا التقاطع بين حرب عربية – عربية وبين حرب عربية – غربية . فى لحظة استثنائية من التاريخ ارتسمت نقطة اللقاء والافتراق . وهى النقطة التى امتد عنها الخط المستقيم الى "مؤتمر السلام" . واخيرا فهى النقطة – المفترق .

هناك " السلام " الذى يعيد للنظام العربى المنهار إمكانات إحيائه على نحو جديد وبشروط جديدة : أقطار عربية مستقلة تستظل بمكوناتها الثقافية المتقاربة فى أكتشاف آليات الحياة الممكنة فى عصر جديد .أمنها الجماعى لا يتناقض مع امن كل منها على انفراد ولا يتناقض مع امن العالم . "سلامها" اى أمنها واقتصادها وسياستها وثقافتها ترتبط أصلا

وفرعاً بحقوق الانسان . وفى مقدمة هذه الحقوق ان الشعب الفلسطينى يتمتع بهوية مستقلة كغيره . ويرتبط هذا السلام بالتفاعل الحر مع المشروع الانسانى الاكبر للعالم . ومن باب أولى بالديموقراطية التى تعترف بالتنوع الثقافى وتعدد المراكز الحضارية دون هيمنة تتسم بأى نوع من أنواع القهر المادى او الروحى .

هذه المجموعة العربية فى ظل استقلال مكوناتها القطرية تحقق بالاختيار الحر ، ارقى درجة من درجات الاتصال والتنسيق والتعاون دون الحاجة الى وسيط أجنبى عن المنطقة يلتقى عنده الجميع فرادى . وهذا هو السلام الغربى – الاسرائيلى : تفتيت العرب الى وحدات معزولة ترتبط كلٌّ منها بالمركز على انفراد ، فالكلّ متصل باسرائيل منفصل عن بعضه بعضا . هذا ما يسمونه بنظام "الشرق الاوسط" ، كأنه التغيير المقترح لهذا الجزء من عالم جديد يولد . وهو يختلف كليا عن النظام العربى الذى يستوعب المتغيرات فى إحقاق حقوق الافراد والجماعات والشعوب ، حقوق التفتح الانسانى على الحرية ، حقوق العمل والتوجُّه والثقافة وأنماط السلوك . حقوق التجمُّع الذى يحقق التفرّد . لماذا تسعى اوربا نحو التجمع ويصبح سعيها نوعا من الاستجابة للعالم الجديد ، بينما ينظرون بالشك الى أى تجمع عربى غايته المعلنة اداء دور مخصب لخطوات البشرية على طريق التقدم ؟

سلام العرب ينهض على أسس العالم الجديد فى الاستجابة للتحديات الاقتصادية – الاجتماعية بالتجمع الحر ، فى تكوين – وليس فى

كيان – كبير مشترك . وينهض فى الوقت نفسه على احترام الخصوصيات الثقافية الداخلية والخارجية .

كانت الحرب الباردة من المقومات المسكوت عنها فى النظام العربى القديم ، فحتى النظم المحافظة كانت تضع تلك الحرب فى اعتبارها الداخلى والدولى حفاظا على نوع من التوازن والاستقرار . اما النظم التى كانت تدعو نفسها بالتقدمية فكانت ترهن وجودها ذاته للحرب الباردة بين المعسكرين . وقد انتهت الآن هذه الحرب . وانتهاؤها يعنى الاعتماد على الذات جنبا الى جنب مع الاعتماد على "العالم الجديد" من موقع الانتماء الى الانسانية الجديدة والتفاعل الحر ، وليس من موقع المواجهة بين الأنا والاخر .

وقد لعبت الثروة النفطية فى حرب ١٩٧٣ آخر ادوارها كسلاح فى "المعركة" . وقد تخيلها السادات آخر الحروب ايضا . وبعد سبعة عشر عاما أقبلت حرب الخليج الكبرى التى لعب فيها النفط دورا مغايرا . كانت الحرب المعلنة غزوا عراقيا للكويت ثم طردا للعراق من الكويت . أما الحرب السرية فقد كانت بين الولايات المتحدة من جانب واوربا واليابان من جانب آخر . وكان الفائز فى المعركة هو من يمسك بزمام التطور الصناعى فى السنوات العشر المقبلة . وقد انتصرت الولايات المتحدة ، وبدأ الحديث عن نظام عالمى جديد تنفرد فيه واشنطن بقيادة العالم . ولكن "الانفراد" و "القيادة" و "النموذج" لم تعد مفردات العالم الجديد . تغيرت الجغرافيا السياسية للاتحاد السوفياتى وشرق اوربا ؛ واشتعلت حرب

النجوم فى سماء الخليج ، وهاهى ذى البؤرة الساخنة - الشرق الاوسط - تغازل السلام ، فالعالم الجديد يولد . ولكننا الان فى منزلة بين المنزلتين ، فى مرحلة ما بين موت القديم وولادة الجديد . العالم فى حالة سيولة قد لا تكتسب درجة من التماسك تسمح بتشكيل القوام الجديد قبل عشر سنوات على الاقل . . فالتفتت الامبراطورى والعرقى والثقافى لن يتوقف عند حدود السوفيات او اليوغسلاف ، فهو ليس مرتبطا "بالاشتراكية" او بالستالينية . جمهورية اوكرانيا جزء من الامبراطورية القيصرية منذ ثلاثة قرون ونصف القرن ، فهى ليست مستجدة على الاتحاد . والصرب والكروات لا يتصارعان على مذهب فى الماركسية . لذلك ، فإن عوامل التفتت ليست مقصورة على الشيوعية . ولم يكن لبنان شيوعيا حين دارت الحرب بين شارع وشارع او بين ضيعة وأخرى .

عوامل التفتت أكثر تعقيدا من اختزالها فى سبب ايديولوجى . لذلك فهى حاضرة فى مناطق لا يقتحمها خيالنا الآن ، ولكن المسلسل سيفاجئنا فى بلاد كنّا نظن بها الابتعاد عن هذا التآكل والانحلال . وما يجرى بين اثيوبيا والصومال وجيبوتى والسودان يبدو كأنه ارتداد الى الحالة القبلية ، فالقطر - الدولة لم يعد الوحدة الاجتماعية الاقدر على البقاء .

التوجه العالمى اذن مزدوج : نحو التكتلات الكبرى والدويلات الصغرى فى آن . ويبدو أن القوه الاقتصادية والحيوية الفكرية يحصّنان العالم المتطور بمصل ضد التشرذم ، وان الضعف الاقتصادى والفقر

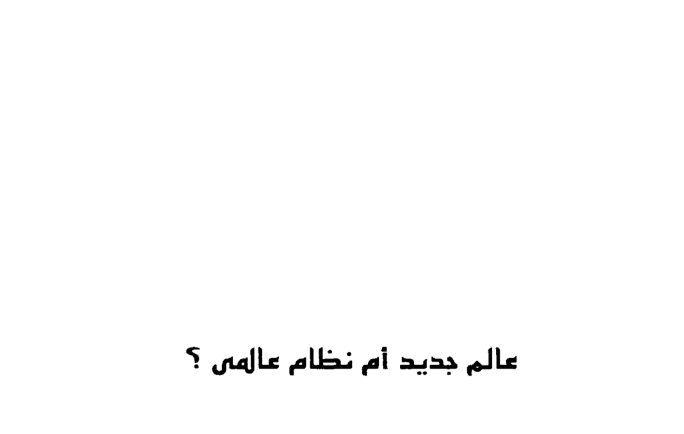
الفكرى يغذيان الانقسام والتشقق فى جدران العالم المتخلف :

وهذه أخطر ازمات الولادة المتعسرة للعالم الجديد ، حيث ان ثورة المعلومات والاتصال ترتبط بالديموقراطية والتنوع واحترام الخصوصيات الثقافية ، بينما الواقع يفتح الوعاء الاوربى غربا وشرقا للامتلاء بالعنصرية ، ومن ثم التراجع المقيت عن العلمانية الحقة . يقابل الطرد الغربى لحدّ مطاردة الغرباء والثقافات الغريبة والخصوصيات التى تخصب التنوع تفاقم التخلف والفقر والبؤس فى العالم الثالث ، مما يقود زحفا أسطوريا من الجنوب الى الشمال . وبين المطاردة العنصرية والزحف الاضطرارى الساحق ، هناك نقطة لقاء لا أحد يستطيع تعيين لونها الوردى او الدموى ، وهل هو لون الولادة او لون القتل .

ولكن عالما جديدا يولد ، نحن جزء منه . والوعى بذلك يضعنا كما نحن الآن فى مفترق . إن اخفاق التجربة القومية لا يعنى اننا نفتقد اركان الجماعة ، فلا مكان فى العالم الجديد للوحدات الصغيرة . ولا مجال فى الوقت نفسه لغياب "الحركة" بين هذه الوحدات داخل الجماعة الاكبر . والعرب مؤهلون للولادة الثانية فى العالم الجديد ، كجماعة لا تنقصها مقومات العطاء المتبادل والانسانية . واختيار بطرس غالى مؤشر واضح إلى هذه الضرورة وتلك المؤهلات ، فهو احد ملامح العالم الجديد ، ولا علاقة له من قريب أو من بعيد بنظام عالمى جديد مازال أمامه وقت طويل حتى يتكّون . . . هذه المرة بالتوافق الحرّبين الجماعات الكبرى التى تشكّل روح العصر ، وليس بالهيمنة المنفردة أو الهيمنة المشتركة للقوى

الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية .

اننا كعالم جديد نكاد نولد ، لذلك فالتوافق بين ملامح هذا العالم سوف يحتاج لزمن طويل . والمهم أن يخرج العرب من المفترق بنظام جديد يستجيب للمتغيرات والتحديات ويُبقى لهم على الدور الذى يشاركون به فى تأسيس حضاره جديدة .



عالم جديد أم نظام عالمى ؟



عالم جديد أم نظام عالمى ؟

سبق أن قلت أن ما جرى بين التاسع عشر والحادى والعشرين من أغسطس ١٩٩١ ليس انقلابا بالمعنى الاصطلاحى لهذه الكلمة ، ولكنه فى حصيلة الأحداث هـو إنقلاب يلتسين . وكان هذا التحليل معاكسا على خط مستقيم لما شاع حينذاك - على لسان شيفرنادزه خاصة - من أنه فى خاتمة المطاف انقلاب جورباتشوف . كانت تلك الحركة وما تزال إلى الآن وربما ستظل إلـى وقت طويل من الغموض بحيث يصعب وصفها بالانقلاب . ولكن تداعيات الاحداث جعلت من ذلك التاريخ بداية أطول انقلاب لم ينته بعد . والمفارقة هنا أن الاجماع الاعلامى قد وصف الحركة بأنها أقصر انقلاب ، بينما الحقائق السياسية التى انبثقت عنها وتواصلت إلى يومنا تؤكد أنه أطول انقلاب لم يظهر منه إلى الآن سوى الثُّمْن العلوى من جبل الثلج العائم . وهذا الثمن هو الذى نطلق عليه رمزيا اسم «يلتسين» .

كيف يمكن لمجموعة من «المتشددين» أو فى أحسن الأحوال من «يمين البريسترويكا» أن يفسحوا مجالاً لليبراليين ؟ هذا هو السؤال الذى سيظل مفتوحا على مصراعيه لاجتهادات عديدة واحتمالات لاتعرف اليقين القاطع قبل زمن تتحول فيه الأحداث إلى مشرحة التاريخ الاكاديمى .

اما التاريخ الحىّ فلم يكتمل بعد . إنه الان يتحول باسم جورباتشوف فى البداية واسم يلتسين فى النهاية من الامبراطورية

الواسعة الارجاء والمتعددة الأعراق والثقافات إلى جمهوريات شبه متجانسة ، شبه متفقة على التعايش ولو فى الحد الادنى من التنسيق الأمنى والاقتصادى .

ولكن التاريخ الحىّ لم يعد ممكنا للارادات المستقلة تمام الاستقلال ، فالتشابك العميق الغور بين الماضى والحاضر والمستقبل يلعب دوره فى صياغة «اللحظة» الجديدة . كذلك التشابك بين مصالح «المحيط» بدءا من الاقليم الجغرافى المسمى بالشرق أوروبياً كان أم أسيويا وانتهاء ببقية انحاء المعمورة .

وعلينا أن نحذر الوهم الآخذ بالتمدّد فى خيال قطاعات واسعة من الذين يفكرون بالأمانى ، وهو أن عقارب الساعة من الممكن أن تعود للوراء . حتى عندما يبدو هذا الوهم لذيذا فى عزائه بأن الموت احيانا خير من الاحتضار المزمن ، فهو يؤذن بولادة جديدة . بالطبع ، هناك ولادة ، ولكن لا علاقة لها بالاب والام . والجنين ليس سفاحا ، لأن الأب الحقيقى لما يجرى الآن وفى المستقبل المنظور ليس «أخطاء» التجربة الماضية التى يمكن تلافيها وتصحيحها . تلك كانت محاولة جورباتشوف الجسورة . وليس هذا الأب ايضا أخطاء جورباتشوف نفسه . هذه الخواطر هى التفكير بالأمانى ، لأنها تنتهى بنا إلى أنّ ما يجرى فى الحاضر وسوف يجرى غدا مجرد لحظة عابرة فى التاريخ تستعيد بعدها «التجربة الصحيحة» أنفاسها أكثر قوة مما كانت عليه التجربة فى الماضى القريب والبعيد .

إذا استطعنا النجاة من هذا الوهم اللذيذ ، فإننا قد نحاول اختراق الضباب الكثيف ونبصر ما كان يتبدى لنا ظلالا تحجب الرؤية .

هناك مثلا ظلّ «الخطيئة الأصلية» . أى أن الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ بحدّ ذاتها هى الجذر الأصيل للخراب الشامل الذى وقع بالتدريج وتمثلّ فى الحكم الشمولى . والقائلون بذلك يوجهون الاتهام من خندقين متقابلين للبلاشفة وفى طليعتهم لينين وفى وسطهم ستالين وآخرهم بريجنيف . الخندق الأول أن النموذج السوفيتى نقيض الاشتراكية ولاعلاقة لها بالماركسية . إنها الدولة اللينينية – الستالينية . ويضيف بعض سكان هذا الخندق من أنصار تروتسكى أن الانحراف الأول والأكبر هو القول بالاشتراكية فى بلد واحد بدلا من الثورة العالمية والدائمة . ويقول سكان آخرون فى الخندق ذاته أن ما تحقق هو رأسمالية الدولة وليس الاشتراكية .

أما الخندق الثانى فيرى أن الماركسية نفسها سر الاسرار فى الدمار الذى لحق بهذه البلاد على مدى سبعة عقود .

أى أن هناك «خطيئة اصلية» تشبه الفكرة المسيحية عن فساد العالم منذ آدم مما استدعى مجئ المسيح ليفتدى البشرية ، إلى آخر «نظرية الخلاص» .

وهذا القول بالخطيئة الاصلية فى قيام «الاتحاد السوفيتى» يندرج فى إطار ما أسميه بالتنظير «بأثر رجعى» .أى رؤية الماضى حسب ما انتهى اليه من نتائج معزولا عن سياقه التاريخى .

والسياق التاريخى للدولة السوفيتية انها ورثت امبراطورية ومجتمعاً عبوديا بكل ما يحمله المصطلح من معان ودلالات . ولأن الماركسية أو المفهوم اللينينى - الستالينى للماركسية ليس معجزة سحرية فى التغيير ، فقد انطبع «المجتمع الجديد» بسمات بارزة فى المجتمع القديم : الارث الامبراطورى فى الجغرافيا وبناء الدولة ونمط الحياة . ولا حاجة للاحتكام إلى النصوص ، فلينين له اقوال فى الديمقراطية ، أين منها الديمقراطية الغربية . ولستالين دستور من أجمل دساتير العالم . ولكن الموروث كان أقوى من الأمانى . وقد ساعدت الحرب الاهلية ثم حروب التدخل الخارجية على دعم هذا الموروث وترسيخه فى أعماق النفس وعلى سطح السلوك .

ولأن الواقعة التاريخية تظل صحيحة بمجرد وقوعها ، فإن التحول من الامبراطورية القيصرية إلى دولة رأسمالية حديثة كان مستحيلا . كانت الليبرالية الاقتصادية أو السياسية مستحيلة التحقق كما اتضح على طول المسافة من كيرنسكى إلى لينين .

ومن ثم لم تكن الاشتراكية التى يحلم بها البعض الآن ، ولا الرأسمالية الليبرالية ، ممكنه التحقيق . كان الممكن الوحيد والمتاح حصيلة الواقع الامبراطورى السابق على «الثورة» والمناخ الدولى المعاصر لها . وليس معنى ذلك «تبرير» تلك البداية أو مضاعفاتها . غير أنه لم تكن هناك خطيئة أصلية . كانت هناك خطايا بلا حصر : خطايا المجتمع العبودى وخطايا المثقفين فى العمل السرى والسجون والمنافى وخطايا البشر المثقلين برواسب القهر التاريخى . ولم يكن هناك أى تراكم رأسمالى ولا

حتى طبقة برجوازية بالمعنى الاوروبى المألوف تشكل بديلا - سلميا أو دمويا - يؤسس مجتمعا ديمقراطيا ليبراليا . وكان التغيير السوفيتى هو أقصى ما يمكن فى مثل هذا السياق .

ومع ذلك قامت الرأسمالية الدولية منذ وقت مبكر بمحاصرة التجربة حصارا عنيفا سواء بحروب التدخل أو بالعزل السياسى والاقتصادى ثم بحروب الاستنزاف الساخنة على أراضى العالم الثالث ، واخيرا - وربما اولا - فى سباق التسلح الذى انتهى بمشروع ريجان «لحرب النجوم» . تلك هى الضربة القاضية التى لم يكن الاقتصاد السوفيتى على استعداد لملاقاتها فضلا عن تجاوزها . كانت الخطايا العديدة فى الداخل والخارج قد وصلت إلى نقطة اللاعودة والتسليم . كان الحزب قد تمترس فى حصون الدولة وقلاعها وانفصل كليا عن الناس . وكانت أوروبا الشرقية التى حررها الجيش الاحمر والحقها بالامبراطورية من قبيل الزهو بأسم الأمن قد تحولت إلى عبء باهظ التكاليف . وكان العالم الثالث الذى اقتطع السوفيت من قوتهم لاطعامه وتسليحه باسم الايديولوجيا قد ترهّل واضحى من المعوقات ، وكان التخلف عن الاستجابة لمنجزات ثورة المعلومات والاتصال سببا مكثفا فى اهدار حقوق الانسان . وكان الغرب الذى دعم بالعسكر والسلاح والتآمر والانقلابات ديكتاتوريات العالم الثالث يستكمل حصاره بمبادئ حقوق الانسان .

وفى خضمّ التفاعل بين هذه الخطايا مجتمعة ، كان لابد من الانفجار الذى لايتصل بخطيئة أصلية سواء أكانت رأسمالية الدولة كما

يقول أحد الخندقين أم الاشتراكية كما يقول أهل الخندق المقابل .

* * *

هناك أيضا «النظرية النقيّة» التى لايأتيها الباطل من خلف أو من قدّام ، فقد راحت المناظرات تترى حول ما اذا كانت الأخطاء فى النظرية أم فى التطبيق . وبالطبع ، فخصوم الماركسية يقولون انها السبب وانها هى التى اخفقت . وهو إخفاق تاريخى فقد تفككت الامبراطورية التى ورثها البلاشفة وحل اقتصاد السوق والليبرالية السياسية مكان النظام الشمولى بعد سبعة عقود من التجربة ، وهى فترة قياسية . وهذه هى «نهاية التاريخ» وأيضا «نهاية الايديولوجيا»

اما «المؤمنون» من الماركسيين فيقولون : ان الماركسية مازالت صحيحة ، وكانت دوما صحيحة ، فهى نظرية «علمية» . لم يخترع ماركس وانجلز الصراع الطبقى ، ولا قوانين الجدل والمادية التاريخية . كانت هناك مقدمات لكشوفهما فى الفلسفة والاقتصاد والاجتماع ، وقد أضافا اليها مستجدات المعرفة الانسانية فى عصرهما ، استخلصا ما كان محتجبا أو مضمرا فى ثنايا العلم أو التاريخ . يقول أكثر المؤمنين تحرراً أن الخطأ فى التطبيق . ومن بين أخطاء التطبيق تجاهل منجزات العلم المعاصر فى تجديد الماركسية والاضافة اليها .

أى أن هناك فى الأطروحتين نظرية صافية نقيّة هى الأصل الخاطئ فى بناء النموذج الخاطئ ، أو أنها الاصل الذى تعرّض لسوء الفهم وسوء التطبيق وانعدام التطوير .

وليست هناك في واقع الامر نظرية نقيّة بهذا المعنى في تاريخ العلوم الانسانية أو العلوم الطبيعية على السواء . حتى كتاب «رأس المال» لم يستكمله كارل ماركس . ولو أنه كان قد استكمله فإنه كأى عمل بشرى يظل ناقصا وليس «طاهرا» . ولكن ملاحظات ضرورية تفرض نفسها في رؤية الأطروحتين في طليعتها تضخيم دور الفكر في صنع التاريخ أو في تشكيل الواقع . ليس صحيحا على سبيل المثال أن آدم سمث في «ثروة الأمم» قد صاغ الرأسمالية أو أن الرأسمالية جاءت على صورته ومثاله . وليس صحيحا ايضا أن كينز قد جدّد الرأسمالية المعاصرة . وانما هناك إلى جانب هذه الأفكار الكبيرة طبيعة المجتمعات وتطور الصناعة والضغوط الاجتماعية التي تلاحق هذا التطور وآليات الاقتصاد التي ترافق النمو والتخلف . وكذلك الأمر في الماركسية التي لم ترسم قط «دولة» بعينها ، ولم يرد في أدبياتها الرئيسية أي ذكر لما يسمى بالحكم «الشمولي» . بل لم يتصور آباؤها الأولون الاشتراكية وكيف تكون . ومع ذلك فهي مجرد «منهج» نسبي محدود أولا بسقف التاريخ والمعرفة التي تحصَّل عليها أصحابها . وهي في الاساس منهج نقدي أبعد ما يكون عن الايمان أو اليقين أو الغيبيات . ومن ثم فأخطاء التطبيق لا تنجم فحسب عن «سوء فهم» هذا المنهج ، وانما عن أي تصور اعتقادي له .

ليست الماركسية لذلك منهجا كاملا أو منهجا نهائيا . إنها ذروة الكشوف المعرفية في عصرها . ولكنها منذ البداية ليست نقيّة ، فهي فكر غائي له رسالة ، وأية رسالة منحازة مهما بلغت من المعرفة والموضوعية .

وهى إبنة حضارة لها ايضا تحيّزاتها المضمرة مهما تلفعت بثياب العلم . وهى ثمرة عصر منحاز مهما تبرّر هذا الانحياز بشعارات التقدم والمدنية . وماركس وانجلز ليسا من الانبياء أو الملائكة ولم يدّعيا ذلك . ومن هنا فبعض أفكارهما كانت خاطئة من الاساس (المراسلات بينهما حول الهند والجزائر نموذج لتأثير المركزية الأوروبية عليهما) . وبعضها الآخر ترتبط صحته بالعصر الذى عاشا فيه (بما فى ذلك التحليل العبقرى للرأسمالية عند ماركس وتحليل انجلز لجدليات الطبيعة وعرضه المبسّط للعصور التاريخية) . وبعضها مايزال صحيحا إلى اليوم كبعض قوانين الجدل . وبعضها يستحيل توظيفه فى معرفة عصرنا فى العالم المتقدم ، بينما يمكن توظيفه فى معرفة العصر نفسه فى بعض أركان العالم المتخلف . وبعضها سيزول .

ولكن صنع التاريخ لا يعتمد فى المقام الأول على النظريات أو الفلسفات والمناهج . ولينين أحد صنّاع التاريخ وليس فيلسوفا . وقد أصاب واخطأ هو وغيره فى صنع التاريخ السوفيتى . ولكنها لم تكن «أخطاء فى التطبيق» وكأن هناك مثالا مجردا قد أخطأوا فى تنفيذه . انها اخطاء وانتصارات صناعة التاريخ بما يشتمل عليه من افكار وقيم . ومن بين هذه الاخطاء تحويل الماركسية إلى عقيدة وتحويل العقيدة إلى سلطة . وهذه كلّها ليست مجرد اخطاء فى «التطبيق» . انها ميراث مختلط العناصر وواقع شديد الاضطراب وقوى سياسية واجتماعية فى حالة غليان وقمع .

ولعل السؤال الأول الذى يجدر طرحه : ما هى هذه الماركسية التى

أخطئوا فى تطبيقها ؟ هل هى كتابات ماركس وانجلز التى لم تكن نظرية نقيّة ولا كاملة ولا نهائية ؟ أم هى فهم الحزب والمجتمع والدولة لهذه الكتابات ؟ أم انها شروح لينين وستالين وماو وهوشى منّه وتيتو وكيم ايل سونج ؟ ليس من ينبوع صاف يمكن الاحتكام اليه . ولذلك كانت الصراعات اللانهائية بين الجميع ، بين الاحزاب والدول والقيادات ، وداخل كلٍّ منها على حدة . واذا وصل التعدد - ولن اقول التمزق - إلى هذا الحدّ ، فكيف يمكن القول أنه كانت هناك اخطاء فى التطبيق فقط ، أو فى «الفلسفة» وحدها ؟ وإلى أى حدّ يمكن استخدام تعبير الخطأ فى هذا الصدد ؟ الخطأ يقابل الصواب ، فأين هذا الصواب البرئ المطهّر من كل عيب ؟

هناك ، بالتأكيد ، اجتهادات خاطئة لماركس وانجلز ، ولكن من قال أنه من المحتم الالتزام بها ؟ وهناك بالتأكيد اخطاء وخطايا وجرائم صاحبت بناء واستمرار الدولة السوفياتية ، لاعلاقة لها بماركس وانجلز .

بل إن هناك عناصر فى الفكر الماركسى سادت على الفكر الانسانى بأكمله بما فيه من أطراف تخاصم الماركسية . وهناك اجزاء من الفكر الماركسى اندمجت فى بعض التيارات الرئيسية للمعرفة المعاصرة ، ولم تعد مستقلة بذاتها . وهى على هذا النحو أكثر حياة مما كانت عليه منفردة أو «مقدسة» فى معبد الدولة . وأغلب الظن أن فضّ الاشتباك بين المنهج والعقيدة وبين العقيدة والسلطة ، سوف يفسح المجال واسعا بين العديد من عناصر الماركسية والمعرفة الانسانية المتجددة للتفاعل الخصب

الخلاّق الذى يثرى العقل والمستقبل البشرى بالمزيد من الكشوف والمنجزات .

كان جورباتشوف واحدا من الذين يحلمون بامكانية التصحيح أو الاصلاح أو التجديد ، أو ما شئت لمحاولته الجسورة من اسماء . وقد كان وجدانه السياسى من ذكاء الاحساس كالرادار بحيث انه «شعر» بالهول قبل وقوعه . ولكن العقل السياسى شئ آخر . كان يدرك أن «الاتحاد السوفيتى» نموذجا ومنهجا فى خطر . وكان يدرك أن العالم من حوله يتغير . وظن أن «الاشتراكية الانسانية» هى التى ستحفظ هذا الاتحاد والانسان من مخاطر المجهول : الاقتصاد المتردّى لدرجة الانهيار ، والاضطرابات العرقية المنذرة بالانفجار . وكان يظن أن البيريسترويكا والجلاسنوست سوف يلقيان القبول السوفيتى والترحيب الغربى . وفى أحدى اللحظات بدت الأمور كما لو أن حلمه سيتحقق .

ولكن الوجدان شئ والعقل شئ مختلف . وليس صحيحا أن جورباتشوف مفكر وليس سياسيا . بل هو سياسى من طراز رفيع ، ولكن بصيرته الفكرية أقصر من اللازم . . فلم يضع يده وهو الماركسى على مبلغ التراكمات التى تضغط على «الاتحاد» من ناحية ، وعلى «الانسان» من الناحية الأخرى لدرجة كان فيها التغيّر النوعى على الابواب . لم يرأن «النموذج» ليس اسلوبا فى الادارة ولا «المنهج» مجرد عقلية سائدة . وانما كان التفكير بالامانى يقوده إلى الاحساس بأن «الاتحاد» باق فى جوهره يحتاج فقط إلى اعادة بناء على نحو أكثر ديمقراطية ، وأن خصومه

الحقيقيين من المحافظين يتمترسون خلف المناصب وحول الامتيازات .

لم ير ان الامبراطورية ذاتها قد ترهلت وشاخت وآلت دورتها الممتدة من القياصرة إلى انتهاء ، وأن الماركسية السوفيتية قد ارتبطت مصيرياً بهذه الامبراطورية .

ولم ير الأهم : ان البريسترويكا والجلاسنوست قد فتحت الباب المغلق على الحكم الشمولي وتركته مواربا . وظن أنه يمسك بمقبض الباب ، فلم ير الداخل الذى يمور بتفاعلات القرون - وليس العقود - وان الخارج يقف على أهبة الاستعداد .

وفى اللحظة التى حاول فيها ما سمىٍّ بالانقلاب أن يمسك بالمقبض ليعيد إغلاق الباب ، كانت هناك قبضة أخرى فى الداخل ورياح من الخارج تفتح الباب على مصراعيه ليخرج «القمقم» . أى الانقلاب الحقيقى الذى يتخذ إسما رمزيا من يلتسين .

وهو الانقلاب الذى لم ينته بما يدعى الكومونولث ، فالفوضى المخيفة تطرق أبواب المجهول . الماضى لن يعود ، ولم يكن وردياً حتى يستدر الحنين . وما يجرى ليس هو نقطة النهاية .

(٢)

ليست هذه هى «النهاية» التى تسقط خلالها راية المطرقة والمنجل من فوق قباب الكرملين ، ويخرج فيها جورباتشوف رئيسا اخيرا للاتحاد السوفيتى .

لعلها البداية نحو نوع من «سيولة» الاحداث المقبلة . وكان الكاتب الروسى العظيم فيدورديستوفيسكى هو الذى قال ما معناه : «اذا لم يكن الله موجودا ، فكل شئ مباح» على لسان أحد أبطال رائعته الشهيره «الاخوة كارامازوف». والمعنى أنه اذا غاب «الايمان» بأية عقيدة دينية أو انسانية أو سياسية ، فإن الامور كلها تسير فى طريق الفوضى المدمرة ، بافتقادها الحد الادنى من المنطق أو المبرر العقلانى . أو الايمان الذى يستحوذ على قدر من الاجماع الثقافى أو الشعبى ، حتى ولو بدا ايمانا بشخص أو برمز أو بأسطورة .

وفى روسيا القيصرية كانت هناك ثلاثة أقانيم معبودة ومقدسة حينا أو شبه معبودة وشبه مقدسة أحيانا تصوغ العقيدة فى القلب والمنطق فى العقل والايمان فى السلوك . كانت الكنيسة والجيش والقيصر هى هذه الأقانيم الثلاثة . مرتبطة بعضها ببعض على نحو ارثوذكسى – مستقيم الرأى – يوحِّد بين الشريعة والطبيعة وبين المصير الشخصى ومصير الامبراطورية .

والامبراطورية هى الجغرافيا المترامية الأطراف الغائرة الكنوز ،

وهى القوة المسلحة الغازية والحارسة للغزو أينما بلغ ، والعرْق السلافى المنصهر فى بوتقة المسيحية الشرقية المغايرة للمحيط الكاثوليكى من الغرب والمحيط البروتستانتى من الشمال .

لم تكن لهذه الامبراطورية أية رسالة ، وانما كان الغزو والتوسع مباشرا يستهدف المصلحة الاقتصادية والنفوذ السياسى لروسيا . لم يحدث قط أن كان لغير موسكو أية قيمة قيادية فى صنع القرار أو توجيه الدفّة . ولم يكن مطلوبا من الأقنان - بالمعنى الاصطلاحى الدقيق - سوى الايمان : لابرسالة مقدسة كنشر الدين أو المذهب ولا برسالة مدنّسة كالانفلات العرقى فى النازية والفاشية ، وانما الايمان بالامبراطورية كأنّها خلقت فى اليوم الأول من أيام الخلق ، وبالامبراطور كأنه ظل الله على الأرض ، وبالسلاح الذى يحفظ الاصل والظل ، وبالمعبد الذى يربط الارض بالسماء . وهو الايمان الذى يجعل من كل ذلك كُلاً واحدا موحدا ، لا حياة لعنصر أو لأقنوم بمعزل عن بقية الاقانيم .

وفى نهاية القرن التاسع عشر بلغت الامبراطورية الروسية أقصى مداها فى التوسع الجغرافى والنفوذ السياسى على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلا : فى عدد القوميات والأعراق والثقافات واللغات التى يضمها الإهاب الامبراطورى . الأمة الروسية ذاتها بلا رسالة تبعث بها إلى الشعوب المفتوحة ، حتى المسيحية الارثوذكسية جاءتها من بلغاريا . وعلى الشعوب المغزوّة أن ترسل الجباية إلى موسكو من المناجم والمزارع والجبال ومن بين الثلوج . كانت دار الاسلام فى القديم تستقبل هى

الأخرى العطايا والضرائب والغنائم ، ولكنها فى المقابل كانت تمنح الشرعية والأمان احيانا . أما روسيا القيصرية فلم تكن تمنح شيئا . ولذلك فالايمان بها كان نوعا من «القدر» الذى لا يحتمل التأويل أو التبرير .

لم تكن هناك تضاريس اجتماعية بين السفح والقمة . وكان الأقنان على سطح الأرض جزءا منها بالمعنى الحرفى للكلمة . وكان الجيش والقيصر والكنيسة فى أعلى القباب والأبراج يملكون الارض ومن عليها . لا وسط بين طرف وطرف ولا وسيط . وانما من صميم النخبة العسكرية والارستقراطية القيصرية والصفوة الاكليريكية انبثقت الانتلجنسيا الروسية . من الثالوث الامبراطورى – وليس بين الاقنان – ظهر المصلحون الكبار والتحديثيون العظام والمفكرون والروائيون والشعراء الذين أضاءوا فى ظلام التخلف الروسى كالشموع التى ذابت فأذابت وأشاعت الدفء فى الأوصال الباردة بين غابات الصقيع .

وعندما بلغت الامبراطورية ذروة "الكمال" الجغرافى عند نهاية القرن التاسع عشر، كان التناقض التدريجى بين المثقفين من ناحية والثالوث الامبراطورى من ناحية اخرى قد بلغ "اللحظة" التى غاب فيها الايمان "وأصبح كل شىء مباحا" .

وهكذا كانت "الثورة" عام ١٩١٧ انقلابا من النقيض الى النقيض دون وسط او وسيط ، وهكذا ايضا كانت ثورة المثقفين والأفكار . هذه أخيرا الرسالة" التى غابت قرونا عن البنية الامبراطورية . ومن ثم أصبح الايمان مضاعفاً . لم يعد هناك الجيش القيصرى ولم يعد هناك القيصر

ولا الكنيسة، ولكن اقتلاع هذه الاقاليم من مكانها ترك هذا المكان ثابتا خاويا فاغرا فاه لاستقبال ما يملأه ويتشكل به ، وليس العكس. اى انه لم يحدث ان الثورة فتحت لنفسها ونحتت الأشكال وملأتها بما لديها من" رسالة" . كان الانقلاب من النقيض للنقيض يعنى ضمن ما يعنيه ان تملأ الثورة الاشكال الجاهزة الخالية بعد ان غادرتها الاقانيم السابقة. لم يتغير الجيش ، فهو حارس الأصل والظل . ولم يتغير الأصل ، فقد بقيت الامبراطورية باستثناء بعض التقلّصات الجغرافية بالحذف والاضافة والتعديل بين حين وحين . ولم يتغير الظل ، لكنه لم يعد ظل الله على الارض بل ظل الشعب فى السماء . ولم تتغير الكنيسة ، لكنها خضعت للتحديث فأصبح اسمها الحزب . والتغيير الوحيد هو انه – منذ ١٩١٧– أضحت هناك " رسالة" لروسيا كانت تفتقدها . وكان المثقفون – وليس الأقنان – هم أصحاب الفضل فى ظهور الرسالة .

ونحن الآن ، اى منذ نهاية القرن الماضى فصاعدا ، أمام لحظة سائلة من التاريخ الامبراطورى الروسى اهتز خلالها الايمان – أو ما يشبه الاجماع الثقافى والشعبى – بفاعلية ايمان جديد بديل تراكم فى الخفاء على مر الأزمنة ثم انفجر من داخله ، فانقلب الجيش على الجيش والقصر على القيصر والكنيسة على رهبانها .

عثر النظام الجديد على ركائزه الغائرة فى أرض الأقنان من جهة وسماء الامبراطورية من جهة أخرى . هكذا ظلّ نظام الجديد عسكريا فى جوهره ، واحتل الزعيم عرش القياصرة ، وتربع الحزب فى القلوب

والعقول مكان الكنيسة . وفى مكان الايمان القديم كانت الاضافة الكبرى التى تشير إلى المكانة المتميزة للانتلجنسيا فى النظام الجديد : العقيدة التى أخذت مكان الدين وتشكلت بقوامه . واقع الأمر ان الايمان القديم قد امتزج بالايمان الجديد ، وتمّت إعادة الصياغة وكأنها استعادت من سيولة اللحظة التاريخية تماسكا وانسجاما بين الثوابت والمتغيرات . أما الثوابت فهى الاقانيم الثلاثة التى أضحت بنيات ذهنية واجتماعية ، وأما المتغيرات فهى تحول المثقفين إلى طبقة تعيد انتاج «الرسالة» القادمة أصلا من الغرب .

كانت مسيحية الكنيسة قادمة من الشرق ، أما ماركسية الحزب الشيوعى فقادمة من الغرب . الا أن «الارثوذكسية» كبنية ذهنية بقيت محفورة ، فاستوعبت الماركسية ولم تبتلعها الماركسية . كل ما حدث هو «انقلاب» وليس تفاعلا تدريجيا من أجل التغيير . وهو الأمر الذى سيتكرر بعد سبعة عقود فى البريسترويكا . لم تنشأ رأسمالية ولا تراكم رأس المال ولا ظهرت صناعات حديثة وأسواق حديثة ، ولا ولدت طبقة جديدة من المنتجين والمستهلكين . وربما كان بطرس الاكبر والامبراطورة كاترين أقرب شبها لما جرى فى مصر محمد على وما جرى فى اليابان عند منتصف القرن الماضى : النقل عن الغرب ، ولكن دون سياق من الكشوف والاختراعات والقاعدة الصناعية المنتجة والتقدم الفكرى الذى يفسح الطريق أمام التغيير الاجتماعى . لم يحدث ذلك فى روسيا ولا فى مصر ولا فى اليابان . ولكن التواصل اليابانى لم يخلق فجوات عميقة من

التخلّف ، بل خلق تدريجيا «الأوانى المستطرقة» من الاقتصاد والتكنولوچيا . وقامت الحرب العالمية الثانية بالجراحة الليبرالية المطلوبة . أما روسيا فظلت متخلفة إلى أبعد حدود التخلف . وكان التخلف أقوى بكثير من افتراضات التقدم الكامنة فى الماركسية . لذلك كان القفز على المراحل فى التطور الاجتماعى ، بحيث نشأت الطبقة العاملة على الورق أولا . وكان من الصعب تحويل الأقنان إلى عمّال صناعيين فى سنوات معدودة . وحين أصبحوا عمالا فى المصنع بقوا اقنانا فى الفكر والسلوك . وحين وصل المثقفون إلى السلطة تحولوا إلى كرادلة ، والبارزون إلى قياصرة .

ولكن ثورة ١٩١٧ والحروب الاهلية وحروب التدخّل والحرب العالمية الثانية كانت مجموعة من الجراحات التى دفعت الامبراطورية إلى مصاف القوى العظمى النووية وأبقت عليها فى إسار التخلف الاجتماعى والاقتصادى والثقافى أيضا . كانت هذه النتيجة الأولى للانقلاب من النقيض إلى النقيض دون سياق من التطور الطبيعى ، ونتيجة الانتصار الخفى للثالوث الامبراطورى : النظام العسكرى - اللاهوتى ، والحكم المطلق .

لم تكن ثمة علاقة اذن بين تأسيس الامبراطورية وتوسعاتها بقيادة روسيا القيصرية ، وبين أية ايديولوچيا . تحديث بطرس الاكبر كتحديث محمد على كتحديث الامبراطور اليابانى ، لم تكن له أية علاقة بالليبرالية . وبالتالى فالامبراطورية القيصرية كانت «تركة» ورثها الشيوعيون . حافظوا

أحيانا على قوامها دون أن يحافظوا غالبا على حجمها . كان لينين جادا في منح الاستقلال لمن يريد ، فاستقل من استقل وبقى من أراد . وأغلب الظن أن لينين كان يتخفف من أعباء الامبراطورية في بداية قيام الدولة الجديدة . وأغلب الظن ايضا أن الذين فازوا بالاستقلال كانت لديهم الموارد التي تحققه ، والذين رفضوا الاستقلال كانوا يحتاجون إلى موسكو . وبالتالي يمكن القول أن «الاتحاد السوفيتي» ولد وهو أضعف من الامبراطورية السابقة . ولكن الستالينية والحرب العالمية الثانية جعلت من ستالين الراهب القادم من جورجيا قيصرا روسيًا عتيدا ، يتمتع بكل خصال القيصر الروسي ، روسياً أكثر من الروس ، ملكاً أكثر من الملك . كانت صرخة الحرب : انقذوا روسيا أمنا ، المجد لأمّنا روسيا . روسيا اولا وأخيرا .

لا يعيد التاريخ نفسه . ولكن «الاتحاد السوفيتي» في السنوات الخمس الاخيرة شهد «لحظة» تاريخية تشبه السنوات الخمس بين عامي ١٩١٢ ، ١٩١٧ على نحو مختلف . نحن الآن في مرحلة سيولة يهتز خلالها «الايمان» بالامبراطورية السوفيتية والقيصر الاحمر والمعبد العقائدي و«الرسالة» التي أضافها المثقفون . وروسيا التي أعادت في ظل «الاشتراكية» بعض القوميات والجمهوريات إلى أصلها بالاستقلال ، قررت بعد سبعين عاما أن تعيد ما تبقّى متحدا إلى حالة «الانفصال» . لافرق في ذلك بين مكوّنات الامبراطورية القديمة أو مقومات الامبراطورية الحديثة . كانت روسيا – جورباتشوف هي التي استجابت لتحرير أوروبا

الشرقية من النازية ثم من الاشتراكية . وكانت روسيا - جورباتشوف هى التى استجابت لتحرير المواطن السوفيتى من ميراث القنانة والعبودية للجيش والقيصر والكنيسة أو الجيش والأمين العام والحزب . وكانت روسيا - يلتسين هى التى حذفت التاريخ وعادت إلى الجغرافيا : إلى روسيا فى حدودها غير الامبراطورية . روسيا بلا رسالة . واختفى «المثقفون» من الواجهة . تخايلت للجميع صورة قديمة - جديدة للثالوث القيصرى فى جانب وقطعان الجياع فى جانب آخر دون وسط أو وسيط .

هذا هو الانقلاب الثانى قرب نهاية القرن . كان الانقلاب الأول فى بدايات القرن من طرف إلى طرف دون التخلّى عن الثوابت والبنيات الذهنية والاجتماعية المحفورة فى العمق . لذلك كانت الماركسية السوفيتية هى ذاتها الماركسية الامبراطورية أو الماركسية القيصرية . ماركسية التخلف والانضباط الارثوذكسى . حصل القمع على مبررات مختلفة وتمتعت العبودية بتسميات مهذبة . هل يعيد الانقلاب الجديد عقارب الساعة إلى ما قبل العقود السبعة الأخيرة ؟ أى هل يثمر الانقلاب الجديد على الانقلاب القديم عودة من أى نوع إلى الماضى الامبراطورى القيصرى ؟

نعم ولا . ولنقل أن العودة مستحيلة إلى الشكل الامبراطورى القديم . ولعل الامبراطورية الروسية هى أطول الامبراطوريات عمرا فى التاريخ الحديث . لقد استطاعت الامبراطورية الرومانية أو السلطنة العثمانية أن تعيش زمنا طويلا . كان ذلك فى الماضى . أما الامبراطورية

البريطانية أو الامبراطورية الفرنسية فلم تستطع منافسة الامبراطورية الروسية فى طول العمر . والامبراطوريات كالكائنات الحيّة تمر بدورات النمو والازدهار والشيخوخة . تتعدد الأسباب والموت واحد . وقد شاخت الامبراطورية الروسية من قبل الثورة حين بلغت «الكمال» الجغرافى عند نهاية القرن الماضى . ولم تكن الاشتراكية والحروب الا أمصالا ضد الشيخوخة . ولكن الموت هو النهاية الأكيدة . لن تعود الامبراطورية القيصرية ولا الاتحاد السوفيتى .

ولكن روسيا التى ساهمت بنصيب موفور فى تفكيك أوصال الامبراطورية ، لا تملك بديلا للتوسع والهيمنة الامبراطورية دون غزو عسكرى للجغرافيا . ولا تملك روسيا المثقلة بأعباء التاريخ أن تحذف التاريخ . ولذلك فالانفصال أو الاستقلال على الورق يختلف عنه تماما على الطبيعة . كان لابد من تدمير الدولة السوفيتية ككيان يعوق روسيا عن إحياء روحها القديمة فى جسد جديد ، يلائم طموحات العرْق السلافى دون أحلام امبراطورية . يحيى النزعة الروسية إلى السيطرة على الجيران واستنزاف مواردهم دون أية رسالة حضارية يتفوّق بها الروس على الآخرين .

ولأن الذى افتقدته الثورة الأولى من تطور رأسمالى وانتاجى وصناعى ، مازال - قياسا على التقدم العالمى - يضع روسيا وبقية الجمهوريات فى إطار الدول المختلفة ، فإن تكوين رأس المال وتراكمه سوف يأخذ وقتا طويلا ، أطول مما يتصور الروس أنفسهم . لذلك لن

تتحول رأسمالية الدولة أو القطاع العام أو التعاونيات بين غمضة عين وانتباهتها إلى اقتصاديات السوق . وانما سيتسع نطاق الفئات الكمبرادورية من السماسرة والمهربين وتجار السوق السوداء . وسوف تهبط بالضرورة معدلات الانتاج ومردود التنمية والدخل القومي والفردي . ولن يعود للقوة النووية مغزاها القديم الذي يمثله الحارس العسكري لحدود الامبراطورية القديمة أو الرسالة التي أسبغت عليها . ومن ثم فأرجح الاحتمالات أن القوة النووية سوف تصبح عبئا ، طالما توقفت معامل الابحاث وانكفأت الميزانية العسكرية .

ومن هنا فالمستقبل المنظور للكومونولث الجديد هو الانهيار ، فروسيا الجديدة هي ذاتها روسيا القديمة في عصر جديد : بدءا من الهيمنة السياسية وانتهاء بالسيطرة الاقتصادية مرورا بالرّدع عند الاقتضاء . ولكن مشاكل روسيا الداخلية التي تتفاقم سوف تفسح المجال أولا للانفجارات الاجتماعية غير المحسوبة . وسوف تنبثق عاجلا أو آجلا أنواع من الحروب لا تقارن بحروب العشرينات . أولاها الحروب الأهلية داخل الجمهوريات المستقلة واحدة فواحدة . ولا مناص في هذه الحال من التحوّل السريع إلى الدولة البوليسية . وربما كان يلتسين شخصية انتقالية ، ولكنه سيؤسس الكيان البوليسي للدولة . وهذه المرة – كما كان الشأن قبل الثورة – فإن الدولة البوليسية لا تبررها أية «رسالة» . وهي المرة الثالثة في تجارب القمع ، إلا انها المرة الأولى التي يتم فيها القمع باسم «الديمقراطية» .

وسوف تؤدى الحروب الأهلية الداخلية إلى حروب أهلية بين الجمهوريات تختلط فيها حرب الحدود بحرب الاديان والمذاهب بحرب الجوع والموارد . حروب تعيد كل شئ إلى حالة سيولة دموية لاعلاقة لها بحروب القياصرة ولا بحروب السوفيت . وليست حروب التاريخ المحنوف ولا الجغرافيا الحاضرة . وانما حروب البحث عن هوية والبحث عن الخبز وعن مكان تحت الشمس وعن أمل يستحق الحياة وعن حرية تستحق التضحية حتى الموت .

ليس ما يجرى أمامنا هو النهاية ، بل مجرد بداية ، إحدى البدايات .

(٢)

العالم يولد مرة أخرى كأنها بداية التاريخ ، يولد من الجغرافيا . مازال فى حالة سيولة كالجنين الذى لم تتحدد ملامحه بعد . وليست هذه هى المرة الأولى التى يستعيد فيها العالم ميلاده . ما ندعوه بعصور التاريخ هو ولادات جديدة للتاريخ ، فقد ولد بدائيا مرة ومتمدنًا مرات ، بين الأحراش والغابات والجبال والوديان والسهول والسواحل ، متمركزا فى بقاع متناثرة أو متجمعا فى الكهوف والصحارى والقرى والمدن ، متدينًا فى معابد الأوثان ثم فى معابد التوحيد ، خاضعا للأب أوشيخ القبيلة أو الكاهن أو الامبراطور أو الملك أو الرئيس ، راحلاً فى الأدغال أو جائلاً فى القطارات والسيارات والطائرات والصواريخ ، متكتلا فى العائلة أو العشيرة أو الشعب ، يتعرف على غيره من الشعوب بالقتال والمصاهرة والمعاهدات والتجارة والفضول .

فى كل مرة من هذه المرات كان العالم يولد من جديد ، فهو لا يعود إلى نقطة الصفر مطلقا ، ولكن صورته تتغير ومحتواه بالكشوف والحروب والأوبئة والمجاعات وانفجارات الطبيعة والارادة والمصادفات والفتوحات والهزائم . وحين تتغير صورة العالم ومحتواه يستحيل فى لحظة التغيّر سائلا هلاميًا يتشكل من مكونات العصر الجديد : الافكار والقيم والعلوم ونظم الحكم . ومن يعيشون فى لحظة التغيّر تصيبهم الصدمة أو الدهشة أو الفرح أو الحـزن حسب القدرة على استيعاب ما يجرى وتمثّله والتفاعل

معه . وليست قارة اطلانتس وحدها هى التى اختفت من الوجود . هناك قارات من الاحلام والامانى والنبوءات وأنماط الفكر وأساليب الحياة قد اختفت إلى غير رجعة . وحين اختفت تركت قلوبا خاوية من الامان وعقولا متطيِّرة من الهول . والأهم انها تركت العالم فى حالة «سيولة» كأنه يولد للمرة الأولى . وهى ولادة جديدة بالفعل ، ولا علاقة لها بالولادة الأولى أو الثانية أو الثالثة ، فهى وليدة عصر جديد لا يتشابه وأى عصر آخر الا فى حالة «السيولة» . أما العناصر والمركَّبات التى يتشكل منها العالم السائل ، فهى عناصر جديدة مغايرة متفردة تفاجئ الأحياء بصورة مختلفة للعالم ومحتواه حتى أن الحيرة والقلق وأحيانا انعدام القدرة على التصديق أو على التصوّر تصيب الجميع سواء المندهشين أو الفرحين أو الحزانى . تصيبهم لدرجة الاستغلاق على الفهم والادراك والاستعصاء على الشعور والاحساس .

بهذه المعانى فإننا نحن الأجيال المعاصرة نعايش لحظة التغيّر التاريخية الراهنة ، وليس امامنا وحوالينا الا هذا العالم «السائل» بلاقوام ، يفتقد الحدّ الادنى من التماسك . وربما لأننا نطل على هذا العالم من داخل لحظة التغيّر ، فاننا لانراه جيدا . والمفارقة اننا نحن سكّان هذا الكوكب صنّاع ما يجرى فوقه من زلازل وبراكين فى المعرفة وطرق الحياة واختيارات الوجود . وربما لأن البشرية المعاصرة صاحبة الانقلابات اللاهثة فى التكنولوچيا والايديولوجيا ، فإن دهشتها من النتائج لا تتوقف عند المقدمات . وتبقى الفروق كبيرة بين دهشة وأخرى ، بين

مبدعي اللحظة التاريخية للتغيّر وبين المتفرجين عليها بدرجات متفاوتة .

نحن الآن فى عالم سائل يتشكل قوامه الرجراج من تفاعلات خفية عن العيون ومن مقومات معرفيه لا يملكها الجميع ومن آليات الحركة الذاتية التى قد تفضى إلى مالا يخطر على بال فلاسفتها وعلمائها وسياسييها . من ذا الذى تنبأ حقا بحرب الخليج ، ودعونا من تكهنات المبصّرين فى عوالم الغيب من المنجمين ؟ ومن ذا الذى تنبأ بأنهيار الاتحاد السوفيتى والتحولات الكبوى فى شرق أوروبا ؟ لا أحد . وليس العجز هو السبب ، وانما لأن رؤية الجديد لا تحتكم إلى الماضى .

آليات العصور الماضية قد تفسرٍّ مرحلة تاريخية كاملة ، ولكنها لاتفسر لحظة التغير التاريخية . هذه تحمل آلياتها داخلها وتحتاج إلى وقت وجهد لهتك أسرارها ، ضوابطها ومعاييرها . ولا يبقى لنا سوى الرّصد والتوصيف بقدر ما يمكن لأدوات قديمة أن ترصد وتصف . ولا يبقى لنا سوى محاولة الفهم بقدر ما تستطيع أجهزة تفكيرنا وإحساسنا وخيالنا أن تفهم .

نحن الآن فى عالم سائل . ليس لأن النظام القديم الذى أثمرته نتائج الحرب العالمية الثانية قد انهار من أساساته الموغلة فى توازن الرعب النووى المرتبط طيلة أربعة عقود بالصراع السياسى والايديولوچى بين قوتين متناقضتين ومعسكرين متعاديين . وانما عالمنا سائل بفعل ثلاثة عوامل – على الاقل – من عوامل التفجير :

- أولها التفجير الاجتماعى الذى أدعوه بالتفجير العرْقى والثقافى ، أو

الاحتماء بما أحب أن ادعوه «الهويّات الصغرى» . ليست صغيرة الأهمية ، بل صغيرة التركيب : الطائفي والمذهبي والاثني . وقد كان «الشرق الأوسط» هو البشارة الأولى ، ولم يتخلّف عن البشارة الأخيرة . كانت قبرص في بداية السبعينات ثم لبنان عند منتصفها فالسودان عند أواخرها إلى الصحراء المغربية في بدايات الثمانينات فالصومال منذ اوائل التسعينات ، مختبرا ساخنا للتفتت الديني والعنصري والثقافي .

ولقد بدت «اسرائيل» في إحدى الفترات كما لو أنها الفعل الذي استدعى رد الفعل الوحدوي العربي كاحدى وسائل المقاومة . ولكن رد الفعل انتهى بالانفصال المبكر بين مصر وسوريا والانفصالات المتأخرة جميعا . وأقلبت حرب الخليج لتأخذ في طريقها ببقية الوشائج ، ولعلها كانت الامتحان العسير لأشكال من الفكر الاقرب إلى الأماني كالفكر القومي العربي والفكر الاشتراكي العربي والفكر السّلفي الديني . بالطبع كانت القومية العربية قد ضربت في الصميم عند انفصام عرى الوحدة المصرية – السورية . وكان الانفصال من المقدمات الهامة لهزيمة ١٩٦٧ التي عنت سقوط الفكر القومي والفكر الاشتراكي السائدين . ولكن حرب الخليج أجهزت على النظام العربي الهش بتنويعاته المختلفة .

وكان واضحا وما يزال أكثر وضوحا من أي وقت مضى أن تيارات الفكر العربي الرئيسية قومية كانت أو اشتراكية أو سلفية تضمر في إهابها عداء متأصلا للديمقراطية ، وأن سقوط التجارب السياسية والاقتصادية القومية أو السلفية أو الاشتراكية قد اقترن بجرثومة أساسية

هى القمع والتسلّط والوحدانية أو الواحدية والرؤية الأحادية : من يمتلك السلطة يملك الحقيقة ، سواء أكان فى الحكم أم فى صفوف المعارضة . وقد واكب هذه الرؤية على الفور الارهاب والتخلف والهزيمة : أمام الاحتلال الاسرائيلى وأمام المشكلات الآنية على السواء .

هكذا اقبل الارتداد التدريجى إلى حرب القبائل فى اليمن المتمركس ، وحرب الطوائف فى لبنان المتعلمن ، وحرب الشمال والجنوب فى السودان المتوحّد . وأمست الطائفة أو المذهب أو العشيرة هى «الوطن» فى ظل نداء مزوّر لوطن «عربى» . وكان الأعلى صوتا بالعروبة والاشتراكية هم طليعة الانفصاليِّين من دعاة اللجوء السياسى إلى الطوائف أو العشائر لأنهم الأكثر طغيانا وقمعا .

ولكن التفتت إلى «هويات صغيرة» لم يكن ظاهرة عربية أو إسلامية ، فقد ظلت الجمهوريات الاسلامية السوفيتية إلى اللحظة الأخيرة تحاول الابقاء على الاتحاد ، بينما كانت الجمهوريات المسيحية أسبق الجميع إلى الانفصال والاستقلال . والمثل البارز جمهوريات البلطيق وجمهوريات روسيا وجورجيا واوكرانيا ، فضلا عن كرواتيا وسلوفينيا فى «الاتحاد اليوغسلافى» .

واذا كان أمناء الحزب الشيوعى قد أصبحوا فى الاغلب رؤساء جمهوريات ، فإن الانفصالات أو الاستقلالات المتعاقبة لا ترادف انهيار النموذج «الاشتراكى» ، وانما هى من نتائج انفجار البريسترويكا والجلاسنوست . أى الاستجابة غير المتوقعة للانفجار الديمقراطى . ليست

المسألة هنا مجرد الانتقال من التخطيط المركزى إلى اقتصاديات السوق أو حتى التعددية الحزبية والاعلامية ، وانما تكمن المسألة فى القهر العرقى والثقافى بدءا من الامبراطورية القيصرية إلى الدولة الستالينية . كان الدستور السوفيتى آية فى الديمقراطية يمنح حق الاستقلال لمن يريد ، ويقرر حقوق القوميات الثقافية ، ولكنه كان حبرا على ورق . كان القهر العنصرى السلافى يفرض الاتحاد بقوة السلاح والسجون واللغة الروسية والاستيطان الروسى فى مختلف الاقاليم غير الروسية بامتيازات الروس بالمناصب والوظائف فى الحزب والمجتمع والدولة .

وكانت بطولة تيتو فى حرب التحرير من النازية هى التى نصّبته زعيما لا ينازع للاتحاد الفيدرالى اليوغسلافى . وبرحيله انفرط العقد دون أن تكون «الاشتراكية» أو اقتصاد السوق هو السبب . وانما كان الوعاء أضيق من أن يتيح لجمهوريات «الاتحاد» إمكانية التعايش . كانت يوغسلافيا أكثر الأقطار الاشتراكية انفتاحا على الغرب . ولم يكن لجورباتشوف أو للبريسترويكا أى نصيب فى الحرب الأهلية التى فاقت بكل المقاييس حرب لبنان .

وأرجح الاحتمال الواردة الآن بقسوة هى المزيد من الديكتاتورية والعودة إلى العنصرية فى أبشع صورها . إن نوعا من النازية يجتاح دول البلطيق التى اتخذت اجراءات بالفعل ضد الاقليات العرقية – وفى مقدمتها الأقلية الروسية – تجعل من إحدى الفئات مواطنين من الدرجة الثانية . اما الكراهية العمياء للأجانب فى روسيا فقد أضحت ظاهرة

كاسحة . وداخل روسيا الاتحادية عدة قوميات «تتمتع» بالحكم الذاتى الذى ترفضه . وداخل اذربيجان قلة أرمنية تطلب اللحاق بارمينيا . وداخل كرواتيا جمهورية صربية قليلة العدد تطلب اللحاق بالجمهورية الأكبر . والسلوفاك قرروا الاستقلال عن تشيكوسلوفاكيا .

إنه النزوح من التاريخ والعودة إلى الجغرافيا : حيث «الهويات الصغرى» تمرح بكامل حريتها بدلا من تكامل هذه الحرية بحريات الآخرين ، ضاربة عرض الحائط بالحاجة الملحّة - اقتصاديا وعلميا واستراتيجيا - إلى كيان أكبر . لقد انفجر مخزونها من الصبر على القهر ، فكان هذا التحدى او الرهان او المقامرة.

هذه السيولة الجغرافية فى افريقيا والشرق الأوسط ووسط اوربا ليست مجرد جغرافيا سياسيّة ، وانما هى الانفجار الثقافى شظايا من فرط الانصهار القسرى فى بوتقة القمع باسم قومية كبرى أو اممية وهمية ، وهى ذاتها بوتقة التخلف. هذه الشظايا جزء لا ينفصل عن مخاض العالم الجديد، وسوف تشكّل بعض ملامحه التى يتشكل بها أى قوام محتمل .

• وعلى الطرف النقيض من هذا اللجوء الى الهويّات الصغرى ، هناك التفجير العكسى لامكانيات التكتّل فى وحدات كبرى تخلو من المزاعم الايديولوجية القومية والاشتراكية . هناك عودة المانيا الى المانيا وعودة اوربا الى نفسها . هذا التكتل الاكبر فى تاريخ اوربا الحديثة هو نفسه نوع من السيولة التى تبحث عن قوام يشكلّها فى قوة عظمى اقتصادية

وسياسة وثقافية . ولن يكون الامر سهلا ، فالقرارات على الورق شىء وحركة الواقع شئ آخر، واتفاق الزعماء يصوغ ارادات الناخبين ولكنه ايضا امر مختلف عن حركة البشر . والمسافة بين القرارات وارادة الزعماء سوف تأخذ وقتا يتحول فيه السائل الى قوام متماسك . هذا الوقت هو «حالة السيولة» التى تمردّت خلالها أوروبا وتقلصت وما تزال . ولكن الوحدة قادمة لاريب . وهى وحدة يلعب فيها الاقتصاد والثقافة دورا حاسما ، لأن تذويب عشرات السنين من الحروب والحذر المتبادلين سوف يحتاج إلى جهود عملاقة لتأكيد المصالح والغايات دون المساس بالهويات الصغيرة أو الوسيطة ومن دون اللجوء السياسى اليها . وانما هناك هويّة كبرى تحتاج إلى التأصيل والاقناع .

ولم يصل الاوروبيون إلى هذه المحطة الا بوسيلة واحدة هى الديمقراطية ، فالتقدم الفكرى والتحرر الاجتماعى والنهوض الاقتصادى لم يتحقق الا عبر هذه الوسيلة . وهناك بالطبع تحفظات مريرة على الديمقراطية الأوروبية فقد انتُهكت مرارا وتكرارا ، ولكنها فى البداية والنهاية هى الاختيار الذى غلب كل الاختيارات ، والاعتبار الذى يغلب فى خاتمة المطاف كل الاعتبارات . هناك عورات وثغرات لاغش فيها ، ولكن الاصرار التاريخى عليها هو الذى عاد بأوروبا إلى الجغرافيا .

وفى مقدمة العورات هذه الموجات العنصرية التى تطفو على السطح بين حين وآخر سواء ضد الأجانب أو ضد فئات من الاوروبيين انفسهم . ولكن العقد الاجتماعى الموثّق هو الديمقراطية . وهى ذاتها

العنصر الرئيسى فى توجيه حالة السيولة إلى القوام المتماسك من الهويّات الصغرى إلى الهوية الحضارية الكبرى دون عدوان على أصغر مكوناتها ، بل العكس : تحويل تلك المكونات إلى إمدادات بالطاقة المشحونة بالتفاعل الخصب والخلاّق .

ولا تتخلف آسيا عن الركب ، فالديمقراطية اليابانية سوف تنقل العملاق الآسيوى من حالة السيولة الراهنة إلى قوام آخر ما يزال فى ضمير المجهول . ومن يظن أن الصين سوف تتخلف عن الركب فهو واهم ، لأن الحضارة الصينية هى البحر الذى تسبح فيه اليابان . ومن قال أن الكوريّتين لن تتوحدا فهو واهم ، لأنه لا حياة لاحداهما بمعزل عن الاخرى فى ظل المتغيرات الآسيوية ذاتها .

الصين بالرغم من غياب الديمقراطية شرعت فى الديمقراطية الاقتصادية بخطى وئيدة لارجعة عنها ، ولن يمضى الاقتصاد بمعزل عن السياسة لأمل طويل . ولن تمضى الصين بمعزل عن جارتها وخصمها القديم : الهند . واذا تصورنا التنوع الثقافى فى ظل الهوية الحضارية المشتركة لاستطعنا أن نتبين أوجهاً قادمة للشبه بين ما جرى بين شرق وغرب أوروبا نحو الوحدة وبين ما يجرى من تفاعل دقيق بين اليابان والصين وكوريا والهند : قوة نووية واقتصاد عملاق وديمقراطية .

لقد دخلت المانيا ساحة أوروبا الموحدة عبر التوحد والقوة الاقتصادية ، فأضحت هى الممنوعة من التسلح النووى ضمن آليات القوى العظمى النووية . ولا مجال أمام اليابان لكى تلحق بمصاف هذه القوى ،

بالرغم من جبروتها الاقتصادى سوى هذا المدخل إلى آسيا العظمى . ولن يتـم التكامـل بين القدرة النووية الصينية والكوريّة الشمالية والهند من جانب ، والقدرات الاقتصادية لليابان والنمور الاربعة ذات الهويّات الصغرى الا عبر الديمقراطية القادرة على ازاحة التخلف فى وحدة نراها اليوم خيالا ، ولكنها المستقبل الوحيد الممكن للعبور إلى العالم الجديد بالعودة إلى الجغرافيا .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تبدو الآن كما لو انها «القوة الاكبر الوحيدة» فى عالم اليوم ، الا أن انتهاء الحرب الباردة وما يشبه نهاية الرادع النووى ، يشكّك فى معيار هذه القوة الوحيدة . ولكن ثمة معايير أخرى تعيد أمريكا الشمالية إلى الجغرافيا ، أى إلى امريكا الجنوبية ، فتغدو القارة الامريكية الكبرى من عناصر العالم الجديد . ولكن هذا الاحتمال مرهون بحالة السيولة التى تعرفها هذه القارة فى الوقت الراهن ولزمن يطول .

هناك الركود الاقتصادى الذى جعل من الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة ، تواجه منافسة اقتصادية حادة من اوروبا الغربية واليابان . ولم تعد ثمة ركائز تسند الهيمنة الامريكية ، فالانفراد بالسيطرة العالمية حالة مؤقته لاتقبل الاستمرار فى ظل التوجُّه الدولى نحو تعدد الاقطاب . وانهيار النظام الستالينى لا يمنح الولايات المتحدة امتيازاً ايديولوجيا بل هو يسلب مبررات الهيمنة والعدوان اظافرها وانيابها وحيثيات استراتيجياتها العسكرية والامنية الكونية . ولن يصبح مطلوبا تصنيع

السلاح الرفيع المستوى ، بقدر ما يلحّ الطلب على سدّ الثغرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الولايات المتحدة وخارجها . وهى التكلفة المضادة تماما لتكاليف الحرب الباردة والطموح المحرّم لحكم العالم .

ليس امام الولايات المتحدة سوى الانفتاح الآخر ، على امريكا الجنوبية والوسطى التى بدأت التقلّصات السياسية تقودها نحو الديمقراطية من نيكاراجوا إلى السلفادور مرورا بالارجنتين . ولن تستمر كوبا مهما حاول الرجل التاريخى فيدل كاسترو فى ظل النظام الشمولى . وهكذا يلتقى التحوّل المحتمل فى الولايات المتحدة بالتحولات فى امريكا اللاتينية . وكلها تحولات تجعل الامريكتين فى حالة سيولة تعود بموجبها إلى الجغرافيا .

● يبقى العامل الثالث ، وهو تكنولوچيا المعلومات والاتصال التى تدفع الانسان اينما كان إلى ساحة الاحداث فى كل مكان . كانت حرب الخليج ثم انقلابات شرق أوروبا قيدالانجاز أمام عيون العالم وآذانه . ولم يعد ممكنا العيش تحت سماء الأقمار الصناعية التى تبث ليلا ونهارا أن تنكفئ أية رقعة فى الدنيا على نفسها . هذه الثورة المعلوماتية المتدفقة بالمعرفة البصرية الفورية هى روح الحالة السائلة التى تعيد صياغة الجغرافيا على نحو لم يعرفه العالم من قبل . ليست هناك أسرار أوطلاسم ، فالحروب الأهلية والطائفية والحدودية والعرقية وعلوم المستقبل والهندسة الوراثية والمجاعات والآوبئة واكتشاف الكواكب الأخرى ليست بمعزل عن العلاقة بين

الهويّات الصغرى والهويّات الكبرى ، فهى التى تضبط حركة الكون الذى يتشكّل قوامه الوليد بوسائل أسرع من الصوت والضوء .

لسنا اذن محاصرين بين هويّات صغرى وقوى عظمى ، فجوهر الثورة المعلوماتية والاتصال هو الديمقراطية ، مادة الصياغة الوحيدة للعالم الممكن الولادة بدلا من الفناء الشامل الذى كان ممكنا طيلة نصف قرن وكنا نقول انه المستحيل .

* * *

لقد انتهى العالم القديم ، ولا أقول النظام القديم . ونحن الآن فى مفترق اللحظة التاريخية للتغيّر إلى عالم جديد ، أصبحنا على مشارفه . هذا المفترق يبدو كالفجوة بين عالمين ، عبورها يتم فوق جسر سائل ، تسقط من جانبيه الرؤى القديمة والعواطف المزمنة وآليات الفهم والاستبصار العتيقة . ستذهب كلّها إلى متحف التاريخ ولا يبقى لمن يقدر على العبور سوى البوصلة التى تهدى العابرين إلى الجغرافيا فى قارب الانقاذ الوحيد : الديمقراطية .

(٤)

مـاذا يجـرى فـيـمـا ندعـوه – خطأ – بالعـالم الثـالث فى سـيـاق المتغيرات العالمية اللاهثة ؟

كـان الفـرنسـى الفـريددى سـوفى هـو الذى أطلق تسـمـيـة «العـالم الثـالث» عام ١٩٥٦ على مـجموعة الدول والشعوب التى لا تنتمى إلى أحد المعسكرين الكبيـرين فى العـالـم المعـاصـر . ومن المسـتـحيل أن يروج أى مـصطلح من هذا النوع دون أن يكون مـشـحـوناً بغـايات فكرية وسـيـاسـيـة تغرى وسائل الاعلام المتطورة والسائدة بتبنيه وترويجه على نطاق العالم ، كمصطلحـات الشرق الأوسط والشمـال الافـريقـى والعالم العربى والسـتـار الحديدى وغير ذلك من مسميات تصوغ «الصورة» التى يفرضـها الاقوياء على الضـعـفـاء . وهـى صورة مـوحـيـة بمضـمـون ليس مـحـايدا فـى جمـيع الاحوال .

وعلى سبيل المثال فإن الجمع بين بلد كالصين وبلد آخر كالصومال وبلد ثالث كـالمكسـيك وبلد رابـع كـمـصـر يبلغ حـدا من التـعـسف لا يطيـقـه «العلم» . لذلك برزت مـصطلحـات رديفـة تتـخـذ من «النمـو» و«التـخلف» مقياسا اقتصاديا فى الاغلب لترجمة «العالم الثالث» إلى مفردات الدخل القومى ودخل الفرد . وفى بعض الاحيـان لم يستوعب هذا المقياس دولا غنية وشعوبا موفورة الرزق الا انها فقيرة الثقافة لاتعرف منجزات العالم الحديث ، أو انها تخضع لانظمة سياسية واجتماعية بعيدة عن معايير

التقدم الغربى .

كانت مركزية الغرب هى المعيار الخفى حينا والمعلن احيانا لتقسيم العالم إلى مراتب تتصل قربا وبعدا كأطراف محيط الدائرة بنقطة المركز . وخلت أبحاث «العالم الثالث» من أية حيثيات تدين هذا المركز الذى كان حاضرا فى قلب العوالم المتخلفة حضورا مكثفا على مستويات عدة . اولها المستوى الاقتصادى الذى نزحت من خلاله الدول الاستعمارية ثروات المستعمرات مئات من السنين . كانت هذه المستعمرات مجرد حقول للقطن والقمح ومناجم للفحم والنحاس والذهب والماس وأيد رخيصة للعمل واسواق تعاد اليها الخامات المصنّعة لجنى الارباح مضاعفة . كانت المستعمرات ايضا جيوشا يحارب بها الغرب ، وممرات لملاحته . ولم يحدث قط أن فكر المستعمرون فى الحد الادنى من تمدين البلاد المنهوبة بزراعة العلم والتقنية . وانما تركها بعد قرون من النهب المنظم اطلالا وانقاضا .

وفى المستوى السياسى لم يترك الغرب فرصة لافكاره التى تعرّف عليها صفوة ابناء المستعمرات أن تأخذ طريقها إلى التطبيق ، فبارك التخلف الاجتماعى والسياسى سواء بالحيلولة دون استنبات الديمقراطية أو تجذير الليبرالية أو بدعمه المباشر لأشكال الحكم الاوتقراطى وترسيخه لركائز المجتمع الثيوقراطى . وكانت سلطة الاحتلال الاجنبى السياسية فوق أية سلطة وطنية وسيطة أو دنيا ، أى ما دون مراكز التقرير ، مما أبعد «أهل البلاد» عن ممارسة السلطة الحقيقية فى بلادهم وأطال أظافرهم فى الوقت نفسه لتأخذ برقاب بعضهم البعض سعيا وراء الفتات

الساقطة من موائد السادة .

وفى المستوى الثقافى أبقى الاستعمار أولا على انتشار الأمية وحاول انتزاع الهوية الوطنية ، وإعداد القلة من «المتعلمين» للعمل الوظيفى المتوسط أو للحرف اليدوية .

هذا هو القاسم المشترك بين الاقطار التى «فازت» باستقلالها منذ أواسط الاربعينات إلى بداية التسعينات . على مدى نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية كانت وما تزال بعض المستعمرات تحصل على استقلالها الشكلى بخروج قوات الاحتلال ، ولكن الاستعمار الجديد الذى لايحتاج إلى الجيوش كان واقفا على الأبواب الخلفية على أهبة الاستعداد للدخول دون استئذان ، فالارض الخراب التى تركها اسلافه لم تكن لتقوى على صدّ الجحافل الجديدة المهذبة غاية التهذيب .

كانت الحرب قد اثخنت الامبراطوريات المنتصرة والمنكسرة على السواء بجراح عميقة . ولكن الثروات المنهوبة والمختزنة على مرّ المئات من السنين اسعفت الجميع واوقفتهم مجددًا على اقدامهم . ولم ينته الاستعمار بانتهاء الحرب بل زاد سعارا ببروز القوة الامريكية التى لم تكن قد عرفت معمعة الحرب العالمية الاولى . غير أن دورها المتميز فى الحرب الثانية كان بطاقتها للانتساب إلى قيادة النظام الدولى الجديد الذى تقاسمت فيه النفوذ مع الاتحاد السوفيتى . ولم تكتف بالمناطق التى حددتها اتفاقية يالتا ، بل مدّت نفوذها المسلح إلى جنوب شرق آسيا ، وحطّت الرحال ، بعد خروج فرنسا من الهند الصينية ، فى فيتنام . وبقيت

هناك حتى عام ١٩٧٥ .

وبقيت الامبراطوريتان القديمتان تحاولان الثبات على المبدأ الاستعمارى القديم ، حتى كان عام ١٩٥٦ حين أرغمتهما مصر الناصرية على التراجع ، إذ خرجت فرنسا من تونس فالجزائر عام ١٩٦٢ وقبله بعام كانت بريطانيا قد خرجت من الكويت ، وبعدها بأعوام خرجت من جنوب اليمن . وفى عام ١٩٥٦ ايضا قامت مجموعة من الطلاّب بتحرير كوبا .

فى ذلك العام - ١٩٥٦ - ولدت حركة التحرر الوطنى العالمية ، وكان مؤتمر باندونج قد أرهص بها قبل عدة شهور . وهو العام الذى ولد فيه مصطلح «العالم الثالث» ، بينما كان الحياد الايجابى شعار كتلة «عدم الانحياز» قيد الولادة . إنه شعار وتنظيم حركة التحرر الوطنى التى حاولت اكساب الاستقلال الشكلى مضمونا واقعيا . وكانت القوة الثنائية للنظام الدولى الجديد عاملا مساعداً على نشأة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، اذ كان المعسكران الكبيران قد دخلا فى أتون الحرب الباردة غداة انتهاء التحالف بينهما فى الحرب الساخنة . وراح كل معسكر يجنِّد الانصار حول امبراطوريته الجديدة .

ولم يكن ظهور تيتو ونهرو وناصر ونكروما وسوكارنو وسيكوتورى وكاسترو وبن بيللا على مسرح الأحداث العالمية منذ ذلك التاريخ من مصادفات القدر . وانما كان هذا «التنوع» فى الاصول السياسية والثقافية عنوانا حاسما على طبيعة المرحلة التاريخية الجديدة و«العوالم»

المستجدة التى لايجمعها التخلف أو النمو أو ما سمّى بالعالم الثالث . وانما يجمعها اولا الطموح إلى اقتصاد وطنى مستقل وهويات حضارية ترفض «الهيمنة» المسمّاة بالقوتين العظميين دون الانغلاق علـى العالم بشرقه وغربه ، بل الانفتاح بغير تبعية الاطراف للمركز .

وهو الامر الذى رفضته ضمنيا القوتان الأعظم فاشتركا معا من موقعين متقابلين فـى تنمية الجرثومة التى قضت على حركة التحرر الوطنى .وهى الدكتاتورية العسكرية . كانت الولايات المتحدة عبر استخباراتها المركزية هى التى تقود الانقلابات العسكرية فى امريكا اللاتينية وآسيا . وكانت فرنسا هـى التى تقود هذه الانقلابات فى افريقيا . وكانت بريطانيا هـى التى تقودها هنا وهناك . وكان الاتحاد السوفيتى هو الذى يضع الأوسمة والنياشين على صدور الضباط «الديمقراطيين والثوريين» . وحصدت الدول المتخلفة مزيدا من الفقر والتخلف والهزائم المتلاحقة فى حروب الداخل والخارج .

وكما كـان العـرب روادا لحركة التحـرر الوطنى عـام ١٩٥٦ وما تلاه مـن أعـوام ، فقد كانـوا روادا كذلك للسقوط والهـزيمة عام ١٩٦٧ . عقدان من الزمن كانت المركزية الثنائية - الشرق والغرب - تدعم النظام العسكرى للعالم الثالث بمختلف الوسائل ، ثم عقدان من الزمن - منذ عام ١٩٧٠ إلى وقتنا الحاضر - فى هزائم اقتصادية واجتماعية وسياسية صاغتها الحروب الاهلية والحروب الاقليمية والحروب الحدودية والحروب الطائفية فـى يوغسلافيا والهند والشرق الأوسط

وامريكا الوسطى وافريقيا .

الغرب هو السبب ؟

نعم ولا . الغرب سبب التخلف الاقتصادى القديم ، ولكنه ليس السبب الوحيد فى التخلف المعاصر . وانما الانانية المفرطة وضيق الأفق وضعف استبصار المستقبل باستحواذ فئات قليلة على الثروات الوطنيّة لغير مصلحة الوطن ، فى مقدمة أسباب التخلف الاقتصادى المستمر .

والغرب سبب التخلف السياسى القديم ، ولكنه ليس السبب الوحيد فى التخلف المعاصر ، وانما الاستبداد «الوطنى» والطغيان المحلِّى كان وما يزال أكثر شراسة من دكتاتورية السلطة الاجنبية . وما يسمّى بالعالم الثالث هو المسؤول اولا واخيرا عن تحويل مؤسساته العسكرية إلى مؤسسات حكم والانحراف بالواجب الوحيد للجيوش فى السهر على أمن الحدود إلى السهر على أمن الانظمة الحاكمة . وهو المسؤول عن الارتباط الوثيق بين استنزاف فئات قليلة للثروة وأساليب القهر لتحقيق هذه الغاية .

والغرب سبب التخلف الثقافى القديم ، ولكنه ليس السبب الوحيد فى التخلف المعاصر . وانما ترسيخ التفاوت الاجتماعى الفادح وتكريس سياسة القمع ، كلاهما فرض ثقافة السلطة الاحادية الجانب فى الاعلام والتعليم والنظام السياسي . وهى الثقافة الشمولية باسم الثورة حينا وباسم الدين احيانا وباسم التنمية أو تحرير الارض فى بقية الأحيان . وهى الثقافة التى تسربّت من الحكم إلى المعارضة ، وتسللت بالشرطى إلى داخل الصدور حتى أنها تفعل فعلها فى ظلّ أىّ هامش ديمقراطى يفوز

به أحد اقطار «العالم الثالث» .

* * *

لنتأمل الآن إلى أين وصلت يوغسلافيا تيتو ، وإلى أين وصلت هند نهرو ، وإلى أين وصل عرب ناصر ، ثالوث حركة عدم الانحياز والحياد الايجابى رواد حركة التحرر الوطنى العالمية بين الخمسينات والستينات ؟ وكانت يوغسلافيا البلد الاشتراكى المستقل عن موسكو ، هى التى تحوّلت إلى حرب أهلية . وكانت الهند البلد الديمقراطى المستقل عن واشنطن هى التى شهدت مصرع رئيسى الوزراء انديرا وراجيف غاندى وحروب السيخ والهندوس الطائفية. وكانت حرب الخليج هى التى أجهزت على النظام العربى القديم بغزو العراق للكويت .

هذه مجرد عناوين شديدة التعميم لما جري ويجرى فى «العالم الثالث» من أقصاه إلى أقصاه ، حيث سقطت حركة التحرر الوطنى من قبل المتغيرات العالمية الجديدة ، ومن أبرز معالمها نهاية الحرب الباردة بنهاية المعسكر الاشتراكى . وهى «النهاية» التى تشارك فى صياغة المصير المحتمل لما سمّى زمنا بالعالم الثالث .

أولى المساهمات لهذه النهاية أنه لم يعد ممكنا الاعتماد السياسى على التناقضات بين المعسكريين ، وانما هناك عالم واحد يتخلّق من أصول مختلفة . هذا العالم لا يعرف سوى لغة المصالح المتبادلة ولا يعترف بأية حدود الا حدود هذه المصالح . ومن ثم فإن معانى «الاستقلال» و«الاستعمار» التى كانت واضحة فيما مضى لن تعود كما كانت ، وانما

سيكون هناك نوع من التداخل بين حدود الجغرافيا وحدود المصالح . وفى حالة «السيولة» الراهنة التى تمر بها خريطة العالم ، فإن هناك نوعا آخر من التداخل بين المبادئ والمصالح . لذلك فالتفتت العرقى أو الطائفى لن يكون مدخلا إلى الاشتراك - تحت أية دعاوى - فى بناء العالم الجديد . وانما اعتماد الديمقراطية كاختيار نهائى فى بناء مجموعات من «الكومونولث» الجغرافى والانفتاح المشروع على «سلام العالم» أجمع هو صيغة الاستقلال والاتصال فى العالم الجديد «الموحَّد» عبر ثورة المعلومات والاتصال وعبر «الغايات» الانسانية المشتركة . ولن يكون ذلك فى أى وقت مرادفا لأية مدينة فاضلة تتحوّل فيها السجون إلى حدائق والصقور إلى حمائم . وانما يعنى إقامة الحدّ الادنى من الانسجام الذى يخفف من احتمالات الحرب . لذلك ، فان ما نشهده من صعود القوميات لا مستقبل له الا فى انفتاح هذه القوميات على العالم دون مركبّات دونية أو استعلائية . ولن يكون ذلك بالتمعُّن فى الماضى ، وانما بمواكبة الحاضر واللحاق بالمستقبل .

وهو الأمر الذى يستبعد الاعتماد الاقتصادى القديم على إحدى القوتين الأعظم ، أو استيراد التقنية أو عبادة التنمية أو الاصرار على فصل الفكر عن التقنية أو الانفتاح الاستهلاكى المزمن على الواردات الجاهزة . هذه العاهات المزمنة التى خلقت مجتمعات هشّة وفئات اجتماعية بلا عمل منتج سواء أكانت فى قمة الهرم أو عند السّفح لن يكون لها مكان فى عصر لا يمنح سوى الانتاج الذى يخلق الفئات المنتجة فى سياق

اجتماعى لايسمح بالتفاوت الحاد أو الفجوات الواسعة . ولايسمح بالانعزال داخل قوقعة ذهنية تحلًل استهلاك النتائج التقنية وتحًرم مقدماتها الفكرية. هذا التداخل بين الاقتصاد والتقنية والفكر من المقومات التى يمكن ان تمحو الطابع الاستعمارى من جهة وتوفًر إمكانات المشاركة الفاعلةمن جهة أخرى حين تلتقى الوحدات الكبرى عند المفترق بين المصالح والمبادىء .

وهذا لن يكون فى المستوى الثقافى الا باستبعاد الافكار القديمة حول الاستقطاب الايديولوجى بسقوط فكرة "النموذج " الاشتراكى او الرأسمالى من أساسها، وبسقوط الخيال الذهبى عن "الطريق الثالث" . لقد انتهت فكرة "النموذج" ذاتها ، لا بانهياره فى شرق اوربا والاتحاد السوفياتى فحسب، وانما بنتائج " العلم " وثورة التقنية المستمرة فى إبداع شرائح اجتماعية جديدة وأساليب غير مطروقة للانتاج ومفاهيم غير مسبوقة للعلاقات بين البشر .

وكانت قوانين الفيزياء الحديثة هى التى أنهت أطروحة "النموذج" بموجب الرياضيات المتطورة فى تصور "الكون" المتخم بالوعود والملىء بالاحتمالات . هذه هى "الحداثة" التى بدأت من نسبية اينشتين الى اكتشاف قانون الاحتمال بدلا من الحتمية . ولم تكن "النمذجة" التى أتت بها البنيوية سوى "صرخةالموت" الانثربولوجية لعالم كامل ، كما قال جارودى . هذه الحداثة المستقاة أصلا من الفيزياء والرياضيات هى التى تعيد ترتيب البيت العالمى الجديد للانسانية جمعاء .

ولكن ثقافة "العالم الثالث" القديم أمست من مخلّفات الماضي الذي يرهق الحاضر ويكتم انفاس المستقبل، بالاعتماد الطويل على فكرة "النمذجة" من ناحية، ورومانسية "الطريق الثالث" من ناحية اخرى. ولم يكن الطريق الثالث في واقع الامر الا مسخا مشوّها من التلفيق العشوائي بالجمع بين "النموذجين" جمعا براجماتيا آنيًا. وكانت مادة اللصق بينهما هي المادة العسكرية أو الكهنوتية او كلاهما في تحالف وثيق . لقد استجابت محاكاة "النموذج" للثقافة العسكرية – الكهنوتية. وبانتهاء أطروحة النموذج من اساسها لم يعد ثمة مجال لاستمرار هذه الثقافة في البنية الذهنية او الاجتماعية.

واكثر من ذلك، فان غياب التوازنات بين المعسكرين بغياب أحدهما ومانشهده من ولادة عالم جديد ، لا يسمح بالفصل بين ردود الفعل السياسية والاقتصادية والثقافية من جانب "العالم الثالث" الذي لن يعود عالما مستقلا. أي أنه ليس ممكنا الاكتفاء بتبادل المصالح دون تبادل الافكار او بالانفتاح السياسي دون الانفتاح الثقافي . ذلك ان "العالم الثالث " بأكمله حسب التداخلات التي تفرضها حالة السيولة الراهنة سوف يأخذ طريقه المرجح الى الانفصال والاتصال بحيث يتم استيعابه في القوام الانساني الجديد، سواء بالحذف او بالاضافة او بالتعديل . ليس مسموحا "بالفرجة" على صناعة العالم الجديد، او تعويق معدّلات هذه الصناعة. ومن هنا فالتحولات الجغرافية والجغرافية – السياسية ، سوف تصيب ما كان يسمّى العالم الثالث باستجابة بعض أجزائه للتطورات

اللاهثة وايضا برفض اجزاء اخرى لهذه التطورات، وكذلك بفرض هذه التطورات على أجزاء ثالثة.

ما يجرى مثلا فى بعض اقطار آسيا واميركا اللاتينية هو نوع من الاستجابة البطيئة أو السريعة، بينما ما يجرى فى شرق اوربا جمهوريات الكومنولث هو نوع من المراوغة بين التحدى والاستجابة . أما ما يقع فى افريقيا والشرق الاوسط فهو أنواع من الرفض المستتر حينا والمعلن أحيانا . والمسألة لا تتوقف على ردود فعل "العالم الثالث" ، بل على شكل التفاعل بين الارادات المحلية والارادات الدولية، فالمجتمع الدولى لا يتفرج هو الآخر على ردود الفعل . وانما يساهم بقدر ما يملك من نفوذ وقوى وامكانيات فى صياغة ردود الفعل سلبا وايجابا .

وفى هذه السياق تكتسب المؤثرات الخارجية وزنا يعادلها بالمؤثرات الداخلية، ويصل التداخل احيانا بين الداخل والخارج حدًا يتعذر معه لتفريق بين ما هو داخلى وما هو خارجى . ومع ذلك يمكن رصد بعض المؤشرات :

• هناك الانتشار النووى الوشيك والذى لم يكن قائما قبل الانهيار السوفياتى . وهو انتشار من الصعب وقفه بين بعض دول ما كان يسمى بالعالم الثالث ، ويستحيل استخدامه فى الاغراض العسكرية فى الوقت نفسه . هل يمكن اذن أن يكون انتشار التقنية العالية فى الاغراض السلمية ؟ وهل يساهم ذلك ضمنيا فى الارتفاع بمستوى الكفاءة العلمية النظرية والتطبيقية التى تتوجه بالانتاج الى آفاق غير منظورة ؟ وهل

تتحول الوشائج النووية الى مدخل لتعديلات جغرافية – سياسية منتظرة كوحدة الكوريّتين والتقارب الصينى اليابانى، بعد قبول الصين وكوريا الشمالية للتفتيش النووى ؟

هل ندعو ذلك نوعا من الاستجابة الضمنية لمتغيرات العالم الجديد يصعب معها توصيف هذه التجربة بالانتماء الى "التخلف" القديم ؟

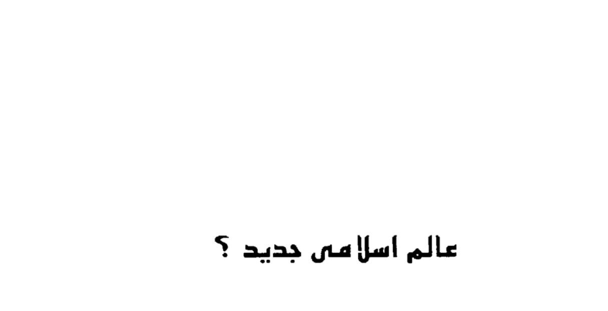
• مؤتمر "السلام فى الشرق الاوسط" ، هل يمكن اعتباره فى حال نجاحه على أى نحو نوعاً من فرض المتغيرات من جانب الارادات الخارجية على الارادات المحلية ، ونوعا من التداخل بين هذه وتلك ؟ واذا انتهت هذه التجربة بنظام اقليمى جديد ، هل يمكن اعتباره جزءا من "عالم ثالث" عفا عليه الزمن ؟

• المواجهات " الاهلية" المستمرة داخل بعض البلاد الأفريقيه، والتى استدعت احيانا مداخلات فرنسية عسكرية من زائير الى تشاد ، هل تشكل رفضا للمتغيرات ؟ بينما تستجيب لها جزئيا وتدريجيا بلاد كأثيوبيا وانجولا وجنوب افريقيا ؟

• وتجربة النمور الأربعة الآسيوية فى الاقتصاد، والتى استدعت تدخّلا امريكيا مباشرا على أرفع المستويات، هل تنتمى الى مواصفات ما كان يسمى بالعالم الثالث ، ام ان حالة السيولة الجغرافية والاقتصادية والسياسية تفتح الابواب امام عالم جديد ؟

* * *

ربما ببطء ، وربما بصخب ، ولكننا فى جميع الاحوال نقول دون ان نسمع انفسنا او غيرنا : وداعا للعالم الثالث . والرابح هو من لا يتوقف طويلا على الرصيف ، ويركب القطار الوحيد : نحو المستقبل . ليس هناك قطار آخر .



عالم اسلامی جدید ؟

عالم اسلامى جديد ؟

(١)

بانهيار الامبراطورية الرومانية " المقدسة" والخلافة العثمانية لم يعد " الدين" مبررًا سياسيا لقيام الدُّول . هذا على الرغم من أن كنيسة العصور الوسطى هى التى كانت تحكم وليس "المسيح" . وكان الخلفاء والسلاطين والولاة هم الذين يحكمون وليس "الاسلام" . ولم يثمر عصر النهضة الاوروبية فعصر التنوير فالثورة الفرنسية – وأخواتها التاليات فى الغرب – حكماً نقيضا للدين . وانما كان أهم ما ولدته هذه العصور هو القوميات المستقلة عن مركز امبراطورى عقائدى، الكنيسة الكاثوليكية برئاسة روما . وقد تشكّلت هذه القوميات بنتائج العلوم والتقنية الجديدة فى بنيات اجتماعية جديدة هى النظم الرأسمالية ، وبنيات سياسية جديدة هى النظم الليبرالية ، ومن عناصرها الاساسية التشريعات الوضعية والديموقراطية الدستورية والعلمانية. وقد دفع الغرب ثمنا باهظا من انهار الدماء فى مواجهة الكنيسة والنبلاء على السواء .

ولم تكن النهضة فى العالم الاسلامى نسخة مطابقة لنهضة الغرب لأسباب يمكن تصنيفها بالسلب والايجاب . كانت العقلانية فى الاسلام مغايرة كليا لجوهر العقائد المسيحية التى اصطدمت بكشوف العلم الاوربى الحديث . وقد خلا الاسلام من أية وساطة كهنوتية بين الانسان والله ، كما انه فتح باب الاجتهاد واسعا للتأويل بما يناسب تطور الخليقة. ولكن النّص

الاسلامى شىء والتاريخ السياسى للمسلمين شىء آخر . هذا "التاريخ" هو الذى عرف ازدهار الحضارة الاسلامية حين كانت أوربا تعانى ويلات الظلام، ثم عرف أفول هذه الحضارة وتدهور أبنائها الى عصور ممتدة من الانحطاط حين كان الغرب قد بدأ نهضته المستمرة الى الآن . وهى نهضة استخلصت عند نشأتها العناصر الحية فى حضارات العالم القديم والوسيط ، وأضافت من إبداع ابنائها - ولازالت تضيف - عناصر جديدة .

ولم يكن مطلوبا فى أى وقت ان يلحق العالم الاسلامى بالغرب كأن هذا الغرب مركز الكون. ولم يكن ممكنا اللجوء الحضارى الى الماضى وكأن ثمة "أصلا" خارج التاريخ هو " العصر الذهبى " للاسلام. من هنا بدأت إشكالية النهضة فى العالم الاسلامى التى عالجها مصطفى كمال اتاتورك بمحاولة اللحاق بالغرب عبر محاكاته الى آخر المدى. والمحاكاة تعنى محاولة الحصول على النتائج التقنية والاطار المرجعى دون ان يكون هناك سياق تاريخى - اجتماعى مشابه . وكان هناك من حاول العكس بالانسلاخ عن الأرض وصولا الى "الأصل" أو العصر الذهبى للاسلام . تلك هى تجربة باكستان . ومن المفيد القول بأن كلتا التجربتين قد انتهيا من ناحية الى النظام العسكرى، ومن ناحية أخرى الى القومية التى أدت بتجربة الانسلاخ الباكستانية عن الهند الى انسلاخ بنجلاديش عن باكستان . تجتمع التجربتان أخيرا فى إطار العالم المتخلف.

ولكن نهضة العرب (وهم فى الطليعة للعالم الاسلامى بسبب التراث

التاريخى الذى يميزهم بأن الدعوة انطلقت من أرضهم وأن القرآن الكريم فى لغتهم) قد ارتبطت فى المشرق بانحلال الخلافة العثمانية من ناحية وبالاستعمار الاوربى من ناحية أخرى ، وفى المغرب ارتبطت اساسا بمقاومة الاستعمار (المسيحى) بالسلاح الدينى- الوطنى، فأصبح الاسلام هو القومية والقومية هى الاسلام .. خاصة أن اقطار المغرب لم تعرف بعد الفتوحات بقاء للمسيحية الا بين المستعمرين . وما تبقّى اذن فى المشرق والمغرب على السواء هو "الاسلام والغرب "لبناء النهضة التى تعنى فى الأغلب الافتاء الشرعى باستيرادالحداثة التقنية الغربية ، دون اعتبار لأية قيم فكرية تضمرها هذه التقنية. وبسبب عقلانية الاسلام ، وأيضا بسبب الحاجة الاستعمارية الى تحديث الاسواق والممرات الملاحية ، اصبح التراث النهضوى العربى - الاسلامى فى مجمله توفيقا بين الاسلام والغرب . ليس هو المحاكاة الاتاتوركية ولا هو محاولة العودة الى «الماضى المقدس» أو العصر الذهبى .

ولكن نشأة القوميات (العربية الاسلامية) لم تكن مطابقة لنشأة القومية الطورانية او الانسلاخ القومى الباكستانى. ساهمت الجغرافيا السياسية من جهة والمداخلات الاستعمارية من جهة اخرى فى بروز الاشكالية القومية منذ بداية عصر النهضة العربية الحديثة فى القرن التاسع عشر . ثم ازدادت هذه الاشكالية تعقيدا" بعد الاستقلالات السياسية بين أواخر الاربعينات واوائل الخمسينات . وأضحت "القومية" عنوانا لقضايا أكثر شمولا تطال النظم الدستورية والمذاهب السياسية

والافكار الاجتماعية .

لم تولد الاطروحات القومية فى خضم اية معارك مع الدين او رجاله ومؤسساته كما حدث فى الغرب، ولم تولد فى غمار كشوف علمية او اختراعات تقنية كما هو الحال فى التاريخ الاوربى ، ولم تولد من احشاء بنية اجتماعية – اقتصادية جديدة كالرأسمالية. وانما ولدت اولا فى اطار موروث من الولايات العثمانية والحدود الاستعمارية. وولدت ثانيا فى اقطار متفاوتة التكوين الحضارى ،بعضها عرف "الدولة" منذ الاف السنين وبعضها الاخر لم يعرفها الا بعد الاستقلال . بعضها فسيفسائى التكوين الاثنى والطائفى والثقافى وبعضها الاخر موحّد البيئة مختلط وسائل الانتاج وقواعد الاستهلاك . وكانت هناك مفاجآت البيئة كالسهل المنبسط لوادى النيل او صحارى شبه الجزيرة العربية او جبال العراق ولبنان والجزائر واليمن . وقد أسهم كل ذلك فى نشأة مجتمعات مختلطة فى المجتمع الواحد ، ومصالح متناقضة بين أصحاب المصلحة الواحدة . وكان الحصاد فى خاتمة المطاف : الاشتراك بين الجميع فى قيم دينية عامة والاختلاف فى التفاصيل الاثنية والمذهبية والقوام الاجتماعى غير القابل للانضباط فى المرجعية الطبقية الغربية. شرائح اجتماعية لا تندرج فى مفهوم "الطبقة" وغيرها يحاول تحقيق هذا المفهوم بوسائل غير مسبوقة فى ظهور الطبقات وسرعان ما يتراجع ، وغيرها يتداخل مع بعضه البعض .

وكانت الحصيلة فى الاغلب الاعم مجتمعات عسكرية ولدت مع الزمن

انظمة سياسية عسكرية مباشرة او غير مباشرة . وهو الامر الذى يضمها بطـريقة او اخـرى الى حصيلة تركيا وباكستـان ، وايضا الى العالم المتخلف . وما يفرِّق بين الحصيلتين ان تركيا اختـارت المحاكاة المطلقة للغـرب واختـارت باكستـان ما يدعى بالعـصـر الذهبى او "الأصل" دون التنازل فى الحـالين عن الحكم العـسكرى . أمـا العـرب عـامـة دون تخصيص فقد اختاروا التوفيق بين القيم الاسلامية العامة (وليس العصر الذهبى) والغرب – التقنى أساسا.

فى الغـرب لم تصـمـد النظرية القـومـيـة طويلا ، فـقـد تطورت الرأسمـالية بآلياتها الذاتية فى صحبة الكشوف العلمية المستـمرة الى اقتصاد غير قومى بمعنى انه لا يعتمد فحسب على الانتاج القومى بل اولا على المستعمرات وتصدير رأس المال المالى بعد عمليات التركّز الطويلة الأمد . ثم تأكدت الصفات غير القومية بالاحتكارات العابرة للقوميات . وحين اراد هتلر ان يحقق الهدف نفسه عبر القومية الآرية تحالفت ضده جـمـيع القـومـيـات وهزمت افكاره قـبل طمـوحـاته . وعرف التـاريخ منذ عام١٩١٧ فى روسيا ، ومنذ الثلاثينات فى المانيا ، نظامين سياسيين من تجلّيات الفكر الغربى . كلاهما يتخذ من الدين موقفا سلبيا ، أحدهما باسم المعرفة العلمية والحتمية التاريخية والآخر باسم القومية والقوة . هذا الاخر هو المانيا التى كان مـارتن لوثر من أبنائها هو مؤسس البروتستانتية حركة الاحـتـجـاج القومـى على الامبـراطورية الكاثوليكيـة . أى أن المانيـا كـانت رائدة الاستجابة الاوروبية لعصر المتغيرات القومية ، أما النازية فقد أحلّت

العرق مكان الدين وأية عناصر اخرى تشكّل القومية. كان "الاصل" هو العنصر . واذا كانت العلمانية فصلاً للدين عن الدولة ، فإن العلمانية الهتلرية كانت استبعادا كليا للدين وكأننا امام محاكم تفتيش عكسية لا يبحث قساوستها عن الايمان فى الصدور بل عن الدم فى العروق .

اما التجربة السوفياتية فقد كان التفتيش فى العقول والقلوب عن الايمان " الاشتراكى " والبحث فى الرؤوس وبين الضلوع عن حزب المدينة الفاضلة . وكان هذا أوذاك هو "الاصل" الذى لم يعترف عمليا بأن الملايين التى ينطق باسمها هى ملايين مؤمنة، وان "نقد الشقاء على الارض" هو الأجدى من نقد الملائكة فى السماء.

هاتان تجربتان فى الحكم الشمولى، هامشان على الثقافة الديمقراطية فى الغرب يرددان النشيد العلمانى العسكرى من خندقين متقابلين . وكانت النهاية المشتركة هى الهزيمة ، المانيا فى الحرب والسوفيات فى السلم.

وتبدو الولايات المتحدة الامريكية تجربة مثيرة للتأمل ، فقد تكونت من هجرة المضطهدين الى الارض الجديدة . وقد كانوا مضطهدين من كنائس اوروبا الكاثوليكية بسبب ايمانهم البروتستانتى . واذا بهؤلاء المهاجرين من قوميات مختلفة يصوغون "أمة" جديدة فسيفسائية التكوين " «الأصلى» تستقبل يوميا ابناء قوميات وديانات اخرى ينصهرون فى بوتقتها . ولكن هذه البوتقة تكونت اولا من مهاجرين اصحاب حضارة ، هى الحضارة الاوربية ذاتها بما يعنيه ذلك من تقدم علمى وثقافى على

أهبة الاستعداد . وتكونت ثانياً من حرب اهلية دامية وحرب استقلال ضارية. ومع ذلك فالعنصرية مازالت كامنة لأن "الأصل" فى المخيلة الامريكية هو الانسان الابيض والمذهب البروتستانتى . والولايات المتحدة هى البلد الذى قتل مارتن لوثر كنج الأسود وجون كيندى الابيض .. الكاثوليكى. غير ان العلمانية الامريكية التى فصلت الابيض عن الاسود فى دور العبادة ، تملك "بوصلة" رئيسية لا تفرط فيها، هى الديمقراطية الليبرالية بما تعنيه ضمنا من علمانية تفصل الدين عن الدولة .

فى ظل هذه التجارب اين موقع التديّن السياسى فى عالم اليوم فضلا عن الغد ؟ وأقصد التدين السياسى أيا كان الدين الذى يرفع لواءه من ينشدون السلطة تحت رايته . ولم استخدم كلمة " أصولية " لما تحدثه من لبس شديد، فهناك اصولية بمعنى دراسة اصول الدين . وفى التاريخ الاسلامى الحديث والمعاصر هناك اصوليون وسلفيون يستهدفون الاجتهاد والتجديد وتحرير المخيلة الدينية من الخرافات . وفى الولايات المتحدة اصوليون انجيليون يؤمنون بعودة المسيح وانه سيحكم العالم الف سنة ، وهم بذلك يرون فى وجود " اسرائيل " تحقيقا لتلك النبوءة . ومن ثم فهو اختراق صهيونى للكنيسة الامريكية ولا علاقة له بأية اصولية مسيحية بمعنى . اقامة دولة دينية او باسم الدين فى الولايات المتحدة .

ويقال دائما ان الغرب يتكون من ثلاثة اسس هى اليونان والمسيحية والعلم الحديث . ولكن المسيحية فى الغرب تحولت الى ضمير اخلاقى بالغ التعميم فهى لا تعرف التشريع . وقد أمسى النظام الاخلاقى –

الاجتماعي في الغرب بحكم تطور العادات والتقاليد والأعراف بعيدا كل البعد عن "الاصل" المسيحي المفترض ، دون ان يتسبب ذلك في اى احساس بالذنب او الخطيئة . ولست اقصد هنا الجرائم التي يعاقب عليها القانون كما يعاقب عليها الدين ، وانما اقصد العلاقات الاجتماعية التي استجابت دائما للتطورات في وسائل الانتاج والوعي المصاحب لها والمعرفة المتولدة عنها . ولكن هذه المعرفة التي اثمرت إلحادا صريحا في بعض جوانبها وفي بعض مراحلها لا تعني مطلقا ان الايمان الديني قد غادر صدور الغرب او الشرق «الاشتراكي» السابق او المانيا التي كانت نازية .

المؤمنون بالاديان ومذاهبها هم الاغلبية الساحقة هنا وهناك . ولكن ترجمة *الايمان الى* طقوس وعبادات قد لا تكون في *المرتبة الاولى* . وقد يجنح *هذا الايمان الى* نوع من الاصولية العبادية والرهبنة ، وقد يشترك اصحابه – كما حدث في اميركا اللاتينية – في الكفاح المسلح من اجل تحرير بلادهم . ولكن الكنيسة لم تعد مؤسسة سياسية مؤثرة كما كان حالها في اسبانيا – فرانكو او في برتغال – سالزار . اضحى الايمان جزءا من حرية الضمير، ولا علاقة للعلمانية في الغرب بما كانت عليه العلمانية النازية او العلمانية الاشتراكية . ذلك ان الديمقراطية الليبرالية تحمي حرية الاعتقاد الديني كحمايتها لبقية الحريات ، ولا تسمح في الوقت نفسه للمتدينين بتوظيف الدين في السياسة او بعدوان غير المتدينين على المؤمنين . للجميع حرية الفكر والتعبير وهم متساوون امام الدستور

والقانون دون ان يكون هناك حزب سياسى باسم الدين أو العرق أو اللون أو الجنس ، فالأحزاب عقائد سياسية ومصالح اجتماعية تمتنع على التمييز العنصرى الذى يهدر حقوق الانسان . وما يجرى بين ايرلندا وبريطانيا ليس حربا طائفية بين البروتستانت والكاثوليك ، وانما هو كفاح قومى من اجل الاستقلال .

ولا يمنع ذلك ظهور جماعات تأتى من آخر الدنيا الى اهرامات الجيزة لتصلّى امام احد آلهة مصر القدماء . او تجوال جماعات اخرى فى ازياء خاصة تطبلُ وترقص وتردد الاغانى البوذية او المسيحية فى شوارع العواصم الكبرى . وقد تفرع عن البروتستانتية المحددة المتحررة عشرات المذاهب الجامدة المتعصبة والتى تكاد تؤمن بالسحر والخرافات . وقد يتصور هؤلاء واولئك ماضيا " مقدسا " او أحدالعصور "الذهبية " . وقد تكون لبعض هذه الجماعات مآرب سياسية يوقعون الشباب فى شباكها ، ولكنها لا تقع بحال فى نطاق " التديّن السياسى".

واكبر عدد من المؤمنين فى العالم ليسوا من المسيحيين او المسلمين ، وانما هم من سكان آسيا حيث البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية. ولكن ابناء هذه "الديانات" لا يعرفون التدين السياسى . وانما هم فاشيون كما كانت اليابان او ليبراليون كما اصبحت او كما هو الحال فى الهند ، او انهم مازالوا فى إسار الحكم الشمولى كما هو الحال فى الصين . ولا دخل للدين فى النظام السياسى لهذه الاقطار كلها . واذا كان السيخ قتلوا انديرا غاندى او ان التاميل قتلوا ابنها فلم تكن الاسباب

طائفيـة ، وانما كانت الرغبة فى الانسـلاخ . ولكن الديمقراطية الهندية بعلمانيتها لم تتوقف. ليست الاديان الاسيوية اكثر من تعاليم اخلاقية ومثل عليا، ولا علاقة لها بأى تشريع او "دولة" محددة ، ولذلك عاشت فى ظل مختلف الانظمة لم تمس ولم تمسسها الانظمة. والدلاى لا ما فى التبت او خارجها لا ينشد دولة دينية ، بل دولة فقط..

وتكاد تقتصر إشكالية التدين السياسى على بعض اجزاء من العالم الاسلامى و " اسرائيل " . وهذه مهما حاولت الانكار ، فإن العنصرية الدينية هى الاصل فى تكوينها السياسى والثقافى . وقد اعتمدت دائما على "الأصل" التوراتى فى إشاعة الوعى الصهيونى . ولذلك فالديمقراطية المدعاة تنفيها التجربة فكرا وممارسة .

أما فى ايران وباكستان والسودان وحركات المعارضة الاسلامية – السياسية فى الاقطار العربية ، فإن " التدين السياسى" هو الاصل فى تركيبة نظام الحكم . وبالطبع لا تفتقر هذه الانظمة وتلك الحركات الى المناورة السياسية فتنادى بالديمقراطية والليبرالية . ولكن التجارب العملية تكذّب الدعاوى . والهتاف للديمقراطية يقترن دائما بوقوف اصحابه خارج السلطة . والتناقضات لا نهاية لها ، فالاسلاميون الجزائريون يصرّحون بانهم سيغيرون الدستور والقوانين ، بينما هذا الدستور هو مصدر شرعيتهم فإذا ألغوه كيف يمكن "تداول السلطة" العمود الفقرى للديمقراطية ؟ والاسلاميون التونسيون يقولون انهم مع التعددية الحزبية ومكتسبات المجتمع المدنى وفى طليعتها حرية المرأة ، فلماذا يكون "

الاسـلام " لهم وحدهـم يميزهـم عن الآخرين ؟ وفى الاردن ومـصـر يدخلون البـرلمان من القنوات الشـرعيـة للتـعـددية الحـزبيـة ، فلمـاذا ينكرونهـا فى "الوعى" المنطوق والمكتـوب وفى الممـارسـات "المسلحـة" اذا اقـتـضـى الامـر ذلك ؟ وفى السودان حكم عسكرى دموى لا يحتـاج الى تعليق . وايران التى تبـدو لهم النمـوذج الملهم قـامت سلطتـهم فـيـهـا على الاشـلاء والجمـاجم والحروب العبثية . أمـا باكستـان فحدث عنها ولا حرج . هذا هو الأصل : ليس صـدر الاسـلام او العـصـر الذهبى ، بل الحكم العـسكرى المعـادى للديمقـراطية وحقوق الانسـان سواء ارتدى الثياب المدنية او لباس رجـال الدين . وهو الحكم المتخلف للمجتمع المتخلف الذى يتوهم النهضة بالعودة الى الماضى . العودة المستحيلة ، فمن لا يركب قطار المستقبل لن يجد قطارا آخر ، سوف ينتظر الى ما لا نهاية سوى الموت .

ولكن " التدين السياسى " يعتمد اولا واخيرا على مقومات : البلبلة القـومـيـة العنيـفـة فى الوعى العـربى الاسـلامى الذى لم تتح له الولادة القـومـيـة الطبيـعـيـة . كانت هنـاك ، ومـا تزال ، الحـيـرة البـالغـة بين الواقـع والحلم او الشـعـار . جـامـعـة اسـلامـيـة ، قـومـيـة عـربيـة ، قـومـيـات مـصـرية وسـورية وجزائرية . وهى قوميات ثقافية او وجدانية لم يرتبط فيهـا الزّعم والادعـاء بالواقــع الاجـتـمـاعى المتـخلف فى اكثـر الاقطار عن مـرحلة القومية .

والنقطة الثـانيـة التى يتـحـصن داخلهـا التدين السـيـاسـى هى حـالة "المسخ" الاجتماعى والفكرى المشوه للانظمة الذرائعية الانتهازية التاكتيكية

التى تزايد على الاسلاميين بالمزيد من جرعات الوعى الزائف بالاسلام فى مؤسساته "الرسمية" بدءا من الاعلام الى التعليم مرورا بوزارات الاوقاف وادارات المساجد. وايضا عبر الوسطية المزورة بين التشريع القيمى والتشريع الدستورى .

والنقطة الثالثة هى غلبة النظام العسكرى وشبه الدينى الذى يضع المواطن احيانا بين خيارين احلاهما المر : ديكتاتورية باسم الدين اوديكتاتوريةالعسكر.

والنقطة الرابعة هى السقوط الفعلى للتجارب " القومية " و"الاشتراكية" و"القطرية" بشعاراتها وانجازاتها وهزائمها ، مما يجسدٌ فراغا افضى الى الضياع .

والنقطة الخامسة هى ذلك التخلف المرعب الذى يهيمن على القاعدة والنخبة سواء بسواء .

فى ظل هذه المقومات التى أجهزت على الامل فى بناء نظام عربى ينمو "التدين السياسى " متوهما انه البديل . وهو حقا بديل النهضة – الحلم اى السقوط من رصيف القطار المتجه فى سرعة لا مثيل لها نحو المستقبل .

(٢)

أقبل "التغريب" من أكثر الناس ولعا بالعروبة . أما الذين نادوا بالعلم وحرية المرأة والديمقراطية والتصنيع ، فلم يكونوا من المغتربين بقدر ما كانوا من الحالمين الذين أفاقوا على التخلف وراحوا ينشدون النهضة من مظانها فى العالم المتقدم. وهى نهضة انتقائية اختارت ما ظن الحلم انه «ينقصنا» ، وكافح أصحابها من اجل تحقيق الحلم اياً كانت مفارقات الواقع . وكان الاختيار الاكبر هو اكتشاف معادلة تجمع بين القيم الاسلامية العامة والغرب . واختلفت الظروف والبيئات الاجتماعية - الثقافية من رقعة عربية الى أخرى . اختلف مفهوم هذه القيم ونظامها المعرفى ومدى فعاليتها بقدر اتصالها ووسائل هذا الاتصال بالاسلام ، وبقدر ما كانت عليه هذه المنطقة او تلك قبل الفتح من تكوين تاريخى أو حضارى ، وما ترسّب من هذا التكوين من أشكال التفاعل مع الدين الجديد . ومن جهة اخرى اختلف مفهوم الغرب - الفكر والتقنية -حسب قربه او بعده واسلوب دخوله هنا أو هناك ، ووفقا لآليات الاتصال والانفصال بينه وبين البيئة الجديدة ، وأشكال العلاقة بينه وبين التكوين القيمى والاجتماعى لهذه البيئة . وأمست العلاقة مع الغرب إشكالية محورية فى مسيرة التطور من النهضة الى السقوط فى خطوط متشابكة مليئة بالتعرّج والمنحنيات الاقتصادية والسياسية . وقد ترك سقوط هذه النهضة بين مرحلة واخرى ثم سقوطها التاريخى فى هزيمة ١٩٦٧ الى «فراغ» قيمى ومعرفى بانتهاء صلاحية المعادلة التى حكمت العقل

والوجدان على مدى قرنين من الزمن العربى الحديث .

لم تكن هذه النهضة تغريبا، ولكن معادلتها التوفيقية لم تصمد فى مواجهة التطورات الاجتماعية - الاقتصادية للعرب المعاصرين . وكانت "القومية" فى مقدمة العناصر التى اغتربنا بمفاهيمها حين استولت منجزات جاريبالدى فى ايطاليا وبسمارك فى المانيا على المخيلة العربية ، وحين انغرست افتراضات برجسون بين أنساقها المعرفية . وخلت الاطروحة القومية العربية منذ بداياتها الاولى من السياق التاريخى للواقع العربى ، كما خلت من النَّسق الديمقراطى ، وكذالك من استيعاب الخريطة الاجتماعية وتمثّلها فى إطار " التقدم".

لم نكن بحاجة الى استلهام النظرية القومية من التاريخ او الفكر الغربى ، ذلك ان سياقنا التاريخى الأقدم كان بحوزته ما يمدنّا به على نحو مغاير وفى اطار النهضة . كان الاسلام هو الذى وحَّد العرب فى المرحلة الباكرة من الدعوة . ولم يكن عاملا مؤقتا أنجز وحدتهم وانتهى الامر، وانما ظلّ عنصرا حاسما فى أى "وعى قومى " محتمل . ولأن التوحيد يتلو المغايرة والاختلاف والتنوع بين الشعوب والقبائل ، فإنه يفترض التعددية والحوار كعنصر ضمنى لأية " وحدة قومية" . ويشهد التاريخ الاجتماعى والسياسى للمسلمين ان هذه الوحدة قد تحققت باعتبارها كيانا ثقافيا يحترم الخصائص النوعية للبلاد المفتوحة والمقترنة بالازدهار الحضارى حين اعتمدت الحرية والعقلانية والعدل الاجتماعى . ولكنها انتكست حين اعتمدت الديكتاتورية ومعاداة العقل والظلم

الاجتماعى .

وفى لحظات الازدهار كان الاسلام ينبض كالقلب داخل الجسد القومى ، وفى عصور الانحطاط كان التخلف والطغيان والاستغلال يمزّق أواصر الأمة ويفصل الروح عن الجسد. هكذا كان الاسلام روح القومية . لم تكن قومية اسلامية بل قومية عربية روحها الاسلام الذى يستوعب مكوناتها ومقوماتها مهما تعددت وتنوعت معترفاً بتعددها وتمايزها وحقوقها المتكافئة دون قمع . هذا هو الوجه الاول . أما الوجه الثانى الذى أكّد ملامح الوجه الاول فهو الفتوحات ، حيث اشتملت البلاد المفتوحة على حضارات سابقة ، ومنها الحضارات الدينية ، فاختلف شكل التفاعل مع العقيدة الجديدة من بلد الى آخر .

وقد أكسب هذا التباين طبيعة خاصة للدِّين الجديد فى كل بلد ، فالبلاد التى سادت فيها المسيحية والامبراطورية الرومانية اختلفت عن البلاد الوثنية . وقد استجابت حيوية الاسلام لهذا التباين واعتبرته جزءا لايتجزأ من مقومات «الأمة» . وقد باعدت هذه التباينات بين العروبة والعرْق ، ودعمت مضمونها الثقافى والحضارى المتعدد الينابيع والمسارات المحكومة فى عهود الازدهار بالحرية والعقلانية والعدالة والمعرفة على عكس الحال فى عهود الانكسار والاستبداد والخرافة والظلم .

لم يستفد «القوميون» العرب المحدثون والمعاصرون من هذا السياق . ولكنهم ، وهم الذين يرفعون راية الاصالة ، استلهموا المرجعية الغربية فى اطارها العسكرى وانفصلوا عن روافدها الديمقراطية

والليبرالية المستحدثة . انتقائية فى اطار التغريب صدر عنها تغييب التاريخ الواقعى الملموس ، وافتعال التناقض بين القومية والدين كما لو أن تاريخنا نسخة باهتة من التاريخ الأوروبى ، بالاضافة - وهذا هو الاهم - إلى خلوّ الفكر والتجربة على السواء من المحتوى الديمقراطى . واذا كانت معادلة النهضة بكاملها قد سقطت نهائيا عام ١٩٦٧ فإن الفكر القومى العربى قد انهزم مرات ومرات منذ الانفصال بين مصر وسورية عام ١٩٦١ إلى الغزو الصهيونى للعاصمة اللبنانية عام ١٩٨٢ . وجاء غزو العراق للكويت عام ١٩٩١ تتويجا مأسويا لهزيمة الفكرة القومية المستعارة من أساسها . وذلك هو «الفراغ» الثانى فى القيم والمعرفة على السواء .

واقترنت الحركة القومية العربية المعاصرة برأسمالية الدولة الحديثة الاستقلال تحت شعارات «اشتراكية» لامعة : بدءا من الاشتراكية العربية وانتهاء بالاشتراكية العلمية مرورا بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية . ولكنها على مدى أربعة عقود لم تحرز نجاحا يذكر فى خطط التنمية ، ولا فرق يذكر فى هذه الصدد بين رأسمالية الدولة ورأسمالية الافراد . وسقطت ثلاثة أحلام كبرى على التوالى : الاستقلال القومى عبر الاحتلال الاسرائيلى المستمر والمتوسع يوما بعد يوم للأراضى العربية ، والاستقلال الاقتصادى عبر التخلف فى قوى الانتاج وآليات الاستهلاك ، والعدالة الاجتماعية عبر الانفتاح المتوحش والاحتكارات الاجنبية .

وكانت الافكار «الاشتراكية» بتنويعاتها المختلفة قطاعا خاصا لأهل الحكم الذى اكتشف فى البنية العسكرية وآليات القمع والاجراءات

الاستثنائية خير حماية للامتيازات والمصالح ، وفى شعارات العدل والمساواة خير تغطية للاستمرار فى الحكم . وحين سقطت التجارب الناصرية والبعثية والماركسية فى التطبيق كان البديل جاهزا : ليس الرأسمالية التى نعرفها فى بلاد العالم – وكان أمرها مستحيلا – بل الانظمة الطفيلية غير المنتجة فالمزيد من التخلف الاقتصادى . ولأن الحضور الاستعمارى السابق لم يسمح للديمقراطية الليبرالية بالتطور فى ظل التجزئة القطرية للأمة ، فإن الميراث العسكرى من الثورات والانقلابات المعاصرة قد تداخل فى البنية الطفيلية بحيث لم يفض الانفتاح الاقتصادى إلى ديمقراطية سياسية . ولم يكن لبنان الا نموذجا مصغّرا لمأتم الديمقراطية العربية فى الحرب الاهلية الضروس حين تحولت الدولة المدنية – العلمانية إلى مليشيات عسكرية طائفية . ولكن العالم العربى كله كان قد تحولّ إلى حالة حروب أهلية غير معلنة . وكان هذا هو «الفراغ» الثالث فى منظومة القيم والبنيان المعرفى .

وأصبح الأساس الراسخ فى بنية النظام العربى المعاصر هو الازدواجية بين الوجه والقناع : اشتراكية دون عدالة وديمقراطية دون مساواة وانفتاح دون انتاج واستقلال مع الاحتلال وقومية بلا عروبة . وكانت هذه «الفجوة» بين القول والفعل وبين الفعل والفعل هى التى تسلّل منها الغزو العراقى للكويت والصراع المسلح بين شمال السودان وجنوبه وحرب القبائل فى جنوب اليمن ، وغيرها من الحروب السرية والمعلنة داخل البلد الواحد وبين البلد والآخر .

فى ظل سقوط النهضة والقومية والاشتراكية والاستقلال ، كان لابد من أن تنفصل الروح عن الجسد . لايعود الاسلام إلى أصله الذى كان كما يتوهم البعض ، ولا إلى جذوره التى أثمرت الوحدة وآمنت بالتنوع واحترمت الخصوصيات وانتهجت العقلانية والحرية وأرست مبادئ العدالة . هذا هو «الاصل» والعصر الذهبى الذى شيّدت فيه احدى أعظم الحضارات . وانما تسنح الفرصة لهذا البعض أن يرتد على المضامين الحية لازدهار الحضارة العربية – الاسلامية فيختزلها فى تأويل سياسى عنصرى يخاصم العقل والحرية والتاريخ .

ولا علاقة للأصولية الاسلامية بهذه الخصومة ، وهى التى تُعنى منذ عصر الكوفة والبصرة إلى عصر الازهر الشريف بالاجتهاد فى ادراك أصول الدين الحنيف . ولا علاقة للسلفية فى معناها الاصطلاحى بهذه الخصومة ايضا لأنها منذ الوهابية والمهدية والسنوسية إلى الامام محمد عبده والشيخ طاهر بن عاشور وامثالهما هى تحرير من الخرافات وتجديد للاصيل فى السلف الصالح وكفاح للتخلف من أجل الاستقلال .

اما «التديّن السياسى» المعاصر فهو ارتداد ، ليس على النهضة الحديثة التى كانت ، بل على تلك الأصول وهؤلاء الأسلاف بمجرد استبعادهم لأصول النهضة الحضارية الاسلامية ورموزها وسياقها المرتبط بالحرية والعقلانية والمنظور التاريخى ، واستحضارهم بدلا من ذلك لتراث الذين فككوا أوصال الأمة وأطفأوا شعلة الحضارة وبرروا للطغاة أفعالهم وللظالمين امبراطوريتهم .

وقد ولد «التديّن السياسى» رسميا فى مصر ابان الثلاثينات حيث كانت إحدى لحظات الانكسار الوطنى فى مسيرة النهضة ، واشتد عوده فى الاربعينات فى تحدٍّ عنيف للبديل الديمقراطى الذى لم يكن فى مستوى اللحظة التاريخية . وبين الخمسينات والستينات تمكن النظام العسكرى من ضربه أمنيا وسحب البساط الاقتصادى - الاجتماعى من تحت أقدامه . ولكنه فى واقع الامر كان قد ترعرع فى السجون والمعتقلات تنظيرا وتنظيما ، وكان قد استطاع الانتشار فى العالم العربى . أى أن النظام العسكرى فى مصر وفى غيرها - كالسودان والجزائر والعراق - كان سلاحا ذا حدّين . والحدّ الأخطر هو التنظير والتنظيم فى أقبية التعذيب والمطاردة إلى الخارج حيث جاءت أصول التنظير والتمويل وحيث وصلت امتدادات التنظيم والتدريب .

ومن المفارقات أن دعاة الاسلام السياسى إلى الأصل والعصر الذهبى قد استوردوا كالقوميين تماما جوهر تنظيرهم الراديكالى من تجربة انسلاخ قومى هى باكستان ، ومن أبوالأعلى المودودى بالذات ، ومن تجربة الاقلية الاسلامية فى الهند حيث أبو حسن الندوى . ومن القدماء لم يستلهموا سوى اليسير من ابن تيمية .

ولكن العصر الذهبى الحقيقى هو المسافة الواقعة بين بداية السبعينات والوقت الحاضر . وهى الفترة التى اتسعت فيها فجوة السقوط إلى آخرها من هزيمة ١٩٦٧ إلى حرب لبنان ١٩٧٥ إلى زيارة السادات للقدس المحتلة ١٩٧٧ إلى حرب العراق وايران ١٩٧٩ إلى غزو اسرائيل

للبنان ١٩٨٢ إلى غزو العراق للكويت ١٩٩١ . هذه الحروب والهزائم كانت النتائج النهائية لسقوط النهضة وشعارات القومية والاشتراكية وتحرير فلسطين . وهى التى صاغت الازدواجية فى النظام العربى والشرخ العميق الذى أصابه . وهى التى حفرت الفجوة من الفراغات المتراكمة والتى تسلّل منها التديّن السياسى العربى كمنقذ ، اعجازى يحاول ملئها .

وقد كان من الممكن دائما أن يكون الفكر الاسلامى عنصرا مشتركا بين التيارات الفكرية المختلفة ، أو تيارا مستقلا بين تيارات عديدة . ولكن تغييب ما سمِّى بالاصلاح الدينى - وهو ما يعنى فتح باب الاجتهاد واعداد المواطن العربى المسلم للتفاعل مع الحضارة الانسانية أينما كانت - قد ساهم سلبيا فى إفساح المجال أمام الارتداد عن أصول النهضة الحضارية الاسلامية باسم العودة إلى الاصول والعصر الذهبى . وفى المقابل كان غياب تحرير الدين من ميراث عصور الانحطاط قد أدى إلى ازدهار القاعدة العريضة من «التديّن الشعبى» وأساسه - الفِرَق الصوفية واتساع نفوذ اللاعقلانية فى مؤسسات السحر والشعوذة وتحضير الارواح . وهى مؤسسات غير مرئية اخترقت المجتمع المدنى بنقيض نسيجه : انتظار المعجزة . كان المجتمع المدنى الهجين قد أصبح مهلهلا مليئا بالثقوب .

وفى هذا الوقت كانت المؤسسات الدينية الرسمية تفقد مصداقيتها بارتباطها على الاطلاق بنظم الحكم ، فتحولت إلى ابواق سياسية يتغير صوتها من حكم إلى حكم فلم يعد للصوت صدى .

هكذا تقدم الاسلام السياسى باعتباره المنقذ من ضلال «التديّن الشعبى» و«التدين الرسمى» على السواء . والمنقذ من المجتمع الهجين أولا واخيرا . ولكن هذا المنقذ لم يتنازل عن مناخ «انتظار المعجزة» ولا عن مناخ الحروب التى التبست راياتها بالدين . كانت هزيمة ١٩٦٧ عقابا للذين ابتعدوا عن الدين ، وكانت حرب لبنان بين دين ودين ، وكانت حرب السودان على صورتها ومثالها ، وكانت حرب العراق وايران بين العلمانية والاسلام ، وكانت الانتفاضة الفلسطينية انتفاضة الاسلام على اليهود ، وكان غزو لبنان عدوانا يهوديا . ولما كانت حرب الخليج الثانية ورفع الغزو راية الاسلام ، أضحى العدوان صليبيا ضد المسلمين . وهكذا أمكن لجبهة الانقاذ الاسلامية فى بلد مسلم كالجزائر أن تقنع أغلبية الشعب الجزائرى بأن اسلامها «شئ آخر» هو المعجزة لا أكثر ولا أقل . وبالرغم من سقوط امبراطوريات الريّان والسّعد فى مصر ، على الصعيد الاقتصادى ، إلا أن الجماعات الاسلامية فى ظل الازمة الاقتصادية الضارية مازلت تقنع قطاعات عريضة بمعجزة ما يدعونه بالاقتصاد الاسلامى .

وسوف يظل التديّن السياسى بديلا مرشّحا لوراثة النظام العربى المعاصر ، بالارهاب أو الديمقراطية على السواء ، طالما بقيت الفجوة التى تسلّل منها والمقومات التى دعمت نشأته وتطوره من مجتمع هجين ونظام عسكرى .

ولم يكن المطلوب فى أى وقت فصل الدين عن الدولة كما حدث فى اوروبا ، بل تحرير الدين من الدولة باستعادة الاسلام جزءا لايتجزأ من

قوميتنا الديمقراطية دون ترادف قسْرى بين القومية العربية والعقيدة الدينية . . فالاسلام كثقافة وحضارة يخصّ جميع أصحاب العقائد وليس حكرا للمسلمين وحدهم . والقومية العربية ليست مرادفا لوحدة سياسية اندماجية بين جميع العرب ، وليست ايديولوچية ينتمى اليها البعض دون البعض الآخر ، بل هوية تقبل التجسّد فى أنظمة سياسية متعددة . والقومية العربية ليست بوتقة ينصهر فى «اتونها» كافة الثقافات والاعراق ، وانما هى هوية حضارية لا عرقية تستطيع بالديمقراطية أن تقيم حوارا عظيما للتفاعل بين الاقليات وبعضهم البعض وبينها وبين الاغلبية . ولا قومية بغير الديمقراطية التى لاتقبل التجزئة أو المناورة أو الازدواجية أو المواجهة العابرة للأزمات .

وانما الرفض النهائى للشمولية هو العمود الفقرى لاية محاولة تستعيد للنظام العربى كينونته الحضارية ، سواء كانت هذه الشمولية علمانية كما هو الحال فى تركيا ، أو كانت دينية كما هو الحال فى ايران ، أو كانت «اشتراكية» كما كان الحال فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى . لابديل لرفض الشمولية بمختلف أنظمتها العسكرية والكهنوتية ، الا التديّن السياسى ، ولا بديل لعودة الاصلاح الدينى بالاصولية المجددة والسلفية المحررة الا التدين السياسى .

ولابديل للتدين السياسى سوى النظام الديمقراطى الشامل بالحوار السلمى بين القوى السياسية والاجتماعية والثقافية بين مواطنى القطر الواحد وبين الاقطار المختلفة وبعضها البعض . هذا النظام وحده هو

جواز المرور إلى العالم الجديد .

فى غيابه لن يكون المستقبل لدعاة التدين السياسى . وانما للحروب الاهلية غير المعلنة ، والتى بسفورها تقودنا سيولة اللحظة التاريخية الراهنة إلى خارج الوجود الحىّ للعصر والعالم .

(٣)

ليس هناك «عالم اسلامى» بالمعنى الذى كان عليه «العالم المسيحى» فى العصور الوسطى . ليس هناك ، على سبيل المثال ، مركز امبراطورى واحد ، ولا مركز عقائدى مهيمن كما كان الحال بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية فى روما . وقد كان للاسلام دائما حتى سقوط الاندلس مراكز تدير شئون الدولة المترامية الاطراف من دمشق إلى بغداد إلى القاهرة إبّان الحكم الاموى والعباسى والايوبى . ثم كان للاسلام امبراطورية واسعة الارجاء فى ظل الخلافة العثمانية مركزها الاستانة . ولكن هذه المراحل والنماذج من الامبراطوريّات السياسية والعسكرية لم تتخذ لنفسها مركزاً «دينيا» واحدا ، لأن الاسلام فى الاصل الأصيل خلا من أية سلطة دينية كالسلطة الكهنوتية فى المسيحية . وانما كانت هناك مراكز ثقافية - حضارية أسست العلوم الاسلامية المعروفة كعلم الحديث وعلم الكلام والفقة والتفسير ، وايضا علوم اللغة العربية من بلاغة ونحو وصرف وأصول النظم ، وكذلك إبداع الشعر والخطابة والرسائل فى نصح الحكّام وغيرها .

كما كانت هناك وما تزال الاراضى المقدسة فى مكة والمدينة حيث أداء فريضة الحج على كل مسلم قادر ، وكذلك النجف وكربلاء لأهل الشيعة من قبيل الزيارة والتبرّك . وقد بقيت مراكز الحج والتبرّك على حالها لارتباطها بالفرائض والشعائر . كذلك بقيت قلة قليلة من مراكز

الثقافة والحضارة كالازهر الشريف وجامع الزيتونه فـــى تونس وجامع أمّ القرويين فى المغرب . ولكن هذه المراكز على ندرتها لم تعد كما كان غيرها فى الماضى - أيام الكوفة والبصرة وبخارى وخوارزم - حين كانت الحضارة العربية الاسلامية فى أوج ازدهارها . ولم تعد هناك فى العصر الحديث - بانحلال السلطنة العثمانية وهيمنة الاستعمار الغربى - أية مراكز سياسية تجمع وتسيطر على «عالم اسلامى» . وبالرغم من أن الدين لم يعد منذ وقت طويل راية تميّز بين «عوالم» العالم ، فليس هناك عالم مسيحى أو عالم بوذى ، الا أن الشعوب والمجتمعات المسلمة استطاعت أن تجعل من دينها علامة مميزة ، حتى وهى جزء من كتلة عدم الانحياز أو منظمة الوحدة الافريقية ، وبالطبع فى جامعة الدول العربية .

وأسباب ذلك واضحة ، فالاسلام كثقافة وحضارة ترك اثرا عميقا فى البنية الفكرية والنفسية والروحية لشعوب الاقطار المفتوحة . وهو لم يترك «أثارا» معمارية أو مخطوطة أو لغوية فحسب ، وانما ترك أثارا «معيارية» فى القيم والعادات وانماط التفكير . وبالرغم من أن الآثار المعمارية والمخطوطة تلعب دورا سرّيا فى بناء الذاكرة ، الا أن الاجزاء الحية من سلّم القيم ومعجم العادات تلعب دورا علنيا فى بناء المخيلة . ولما شاءت «لعبة التاريخ» أن تختفى أسباب المجد وتتوارى عناصر النهضة كان خصوم الأمس ممن عاشوا فى الظلام اسرع الناس طرّاً إلى استلهام النور من ذرى الحضارة الاسلامية والخروج من النفق الطويل الاسود إلى عصر النهضة الاوروبية ثم العصور الاستعمارية المختلفة .

ووقع المسلمون الذين اضاءوا العالم زمنا طويلا وهزموا الصليبيين فى الأسر الجماعى للاستعمار الغربى . وكانت المقاومة الشعبية الخفية والظاهرة هى الدفاع عن الهوية . ولم يكن هناك ثاويا فى الاعماق أو طافيا على سطح الوعى سوى الاسلام خطا أخيرا - واحيانا خطا أماميا كما هو حال المغرب العربى - للدفاع عن الذات ومجرد الوجود . وقد تضافرت الذاكرة والمخيلة فى تثبيت الهوية الجامعة للمسلمين من مشارق الارض الى مغاربها . وهى هوية تركزت فى نقطتين :

الاستغاثة بالماضى الذى كان ، ومقاومة الغزو الكائن . الاستغاثة والمقاومة هما العنصران الكامنان فى جوهر الهوية الشاملة التى لن تكون فى الوعى الجماعى شيئا آخر غير التحرر ، وفى اللاوعى ليست سوى نشدان التقدم والنهضة . بالسلب الظاهر يخفى الايجاب الممكن ، فالاستغاثة بما كان سلْبُ ، ومقاومة الاجنبى تعنى أن وضعا سلبيا - هو الغزو والاحتلال والهيمنة - هو الوضع السائد . ثم كان «التخلف» نتيجة سلبية للتراجع عن المبادرة الحضارية والسقوط بين براثن الاستعمار والتخلف . ولكن الاستغاثة والمقاومة ، بالرغم من انطوائهما على حالة السلْب ، فهما حركة ايجابية من أجل «التحرر» . ولذلك شكّل العالم الاسلامى جزءا طليعيا فى حركة التحرر العالمية .

ولكن «الهوية» التى صاغتها الاستغاثة والمقاومة ، هوية ثقافية - حضارية فى الاساس . ليست عرقية أو قومية أو جغرافية الا فى حدود انتمائها إلى «الشرق» ، وانتماء ابنائها إلى ما كان يسمى بالعالم الثالث .

هوية محكومة بتعدد الاجناس واللغات ومراحل التطور والجغرافيا ومستويات الثقافة والنظم الاقتصادية والسياسية . هوية تضم قوميات كبرى كالفارسية والتركية والعربية بمتفرعاتها والافريقية بتنويعاتها ، وتضم مذاهب دينية مختلفة . بل إن القومية العربية بما تحتويه من ثقافة الاسلام وحضارته تضم المسيحيين العرب على اختلافهم . وليس اختلاف الاعراق والبيئات والمذاهب والعقائد ومراحل التطور الا اختلافا ضمنيا فى درجة ونوع «الانتماء» إلى الحضارة الاسلامية التى تمثل جذرا أصيلا لتكوين العالم الاسلامى . وهى درجات وانواع متعددة لم يعد يجمعها مركز سياسى ، ولم يكن يجمعها فى أى وقت مركز عقائدى . ولم يعد هناك مركز عقائدى لأية مجموعة أخرى من الدول أو الشعوب .

هل معنى ذلك أن تبقى هوية العالم الاسلامى مجرد آثار معمارية ومجموعة من القيم المعيارية ؟ أليس بزوال دواعى الاستغاثة بالماضى ما يهدّد بقاء هذه الهوية ؟

كيف نقول ذلك ، وهناك منظمة المؤتمر الاسلامى ، و«رابطة العالم الاسلامى» ، وهناك أخيرا ما يشبه المركز الدولى للاسلام السياسى .

والجواب بالنسبة للمثل الأول والثانى أن التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية لا يرتبط باستراتيجية أشمل للنهوض ، خاصة أن كلاً من هذه الدول منفردة أو فى هيئة مجموعات ترتبط ثنائيا ودوليا باستراتيجيات من خارج العالم الاسلامى ، وقد لا تكون «نهضة المسلمين» بنداً يخطر على بال مخطّطى تلك الاستراتيجيات .

كذلك ، وبالنسبة لهذين المثلين ايضا ، فإن نشاط «الدعوة» و«الدعاة» مهم بحد ذاته على صعيد العقيدة والعبادات ، ولكنه لا يقترن بأية عناصر أخرى من شأنها المشاركة فـــى نهوض المسلمين فى بقية المجالات .

اما اذا كان هناك بالفعل «مركز دولى» للاسلام السياسى فهو ليس أكثر من تنسيق بين بعض الجماعات والفرق والدول التى ترفع راية الاسلام لتنفيذ مخططات سياسية قطرية أو اقليمية أو دولية . ولا علاقة لهذا التنسيق بأية برامج نهضوية أو حضارية ، فالمطلوب فحسب هو الاستيلاء على السلطة هنا أو هناك أو على مواقع الضغط فى هذه الرقعة أو تلك ، دون أى برنامج من الحيثيات التى تتجاوز الشعار والعموميات إلى ما يتوق اليه المسلم اينما كان مـــن تحرر وتقدم على طريق إشباع حاجاته الأساسية .

ولعله من المناسب أن اكرر هنا أن «الاصولية» – إن جاز المصطلح فى هذا المقام – هى استئناف مسيرة الحضارة الاسلامية التى قوطعت وانقطعت بسبب الامبراطورية العثمانية والاستعمار الغربى الحديث . واستئناف هذه الحضارة هو الذى ينقذ هوية العالم الاسلامى من الاندثار بين ذاكرة الآثار ومخيلة القيم والمعيار . ذلك أن الظروف التى راهن أصحابها على الاستغاثة بالماضى ومقاومة الغزاة توشك على الزوال . وليس من الممكن بقاء هوية مرتهنة للوجود السلبى ، خاصة اذا كانت الحصيلة السلبية الباقية هى التخلف .

مقاومة التخلف تختلف عن مقاومة المحتل ، ولا يفيد معها الاستغاثة

بالماضى أوتثبيت القيم والعادات الذهنية والسلوكية التى قد تنتهى بمقاومة التطور وليس المحتل . ولا يقتصر الماضى على الحضارة الاسلامية ، فقد عرفت الثقافة المصرية على سبيل المثال فى احدى المراحل استحضارا ادبيا مكثفا لمصر الفرعونية . وكان ذلك نوعا من الاستغاثة بالمجد الغابر لمواجهة الغزو القاهر . وهى رؤية رومانسية لها ما يناظرها فى لبنان والعراق . نوع من الزهو والمفاخرة فى مواجهة القوة الوافدة . ولكن المثير أن هذه العودة الرومانسية إلى الماضى المجيد اقترنت بالانفتاح على الابداعات الغربية فى الرواية والمسرح . وهكذا كتب توفيق الحكيم «عودة الروح» ونجيب محفوظ «كفاح طيبة» و«رادوبيس» و«عبث الاقدار» وعادل كامل «ملك من شعاع» وعادل الغضبان - وهو سورى الأصل - «أحمس» وعلى أحمد باكثير ، «أخناتون ونفرتيتى» مزيجا من مصر القديمة والغرب الوافد .

لم تعد هذه «التوليفة» تستطيع التوفيق بين المسلمين المعاصرين والعالم الذى يوشك على الولادة . وهم جزء أصيل فى سيولة الحالة العالمية الراهنة بدءا من غزو العراق للكويت وانتهاء بانفصال الجمهوريات الاسلامية عن الاتحاد السوفيتى مرورا بالتفتت الافريقى من السودان إلى الصومال .

فإذا اراد المسلمون المشاركة فى صياغة العالم الجديد والانتقال به من حالة السيولة والقوام الرجراج والملامح غير الواضحة إلى درجة من درجات التماسك والحد الادنى من التوافق يسمح فيما بعد بتشكيل نظام

عالمى جديد لا مفر أمامهم من استئناف نهضتهم الحضارية . والاستئناف لايعنى البدء من حيث انتهت تلك الحضارة ، وانما من مدخلين : الاول هو المقومات «الاصلية» لازدهار تلك الحضارة ، الحرية والعقلانية والمنظور التاريخى . والثانى هو أن العناصر الحية من الحضارة الاسلامية قد استوعبتها اوروبا فى عصر النهضة ، كما تمثلت غيرها من الحضارات . ومن ثم فنحن شركاء أصيلون فى بناء الحضارة الحديثة وقد اتخذت الغرب مركزا لها فترة من الزمن لاسباب اقتصادية وعلمية واستراتيجية ، ولما أضافه اليها الغرب ولايزال يضيف فى مختلف المجالات . ولكن هذا «المركز» لم يعد فى ظل الثورات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية المتلاحقة مركزا وحيدا . وانما تعددت المراكز والاقطاب على الساحتين الاقتصادية والثقافية على الاقل ، وهى تأخذ طريقها المرجّح على الساحة السياسية .

ومن المفارقات ان انهيار الثنائية فى القمة الدولية كان نقطة البدء إلى التعددية العالمية ، مهما تبوأت الولايات المتحدة موقع الصدارة العسكرية والسياسية الراهنة . وقد شملت التعددية الدولية الراهنة آسيا وأوروبا . ولكن العالم الاسلامى يبدو كما لو انه أول من أصيب بالصدمة وأبعد ما يكون عن المبادرة والمساهمة فى الامساك بالزمام . هذا على بالرغم من أن «المركزية الغربية» أضحت أو تكاد تمسى من مخلفات الماضى ، فلم يعد «المثال الغربى» هو محور تطور المجتمعات ، فاحترام الخصائص الحضارية المميزة من علامات العصر الجديد . بل إن هذه

الخصائص - من بعض الوجوه - هي بطاقة الانتساب إلى العالم الجديد . والبطاقة تعنى أن هذا التمايز يغنى الإنسانية ولا يفقرها ، يؤكد المشترك بين ملامحها التى تصوغ فى النهاية الوجه الانسانى العام للحضارة .

والهوية الحضارية الاسلامية تربح نفسها ولا تخسر العالم اذا اتصلت بمبادئها الأولى فى عصور الازدهار ، واذا تفاعلت مع الحضارة المعاصرة بمنطق الشريك الاصلى لا بمنطق الاستيراد والتصدير ولا بمنطق تجار التجزئة فتشترى النتائج التكنولوجية وتحارب المقدمات الفكرية . وسيظل الاسلام دائما تعريفا يميز أهله كالمبدأ اللوثرى للعالم الانغلوساكسونى أو المبدأ الكاثوليكى للعالم اللاتينى أو الارثوذكسية للعالم الشرقى أو التعاليم البوذية للعالم الآسيوى . سيظل مفتاح المسلم للاتصال بسّر الكون وضميرا أخلاقيا يشكل موازين القيم ومعايير السلوك .

هذه الهوية هى البطاقة التى يتعين على المسلم وغيره من أصحاب الاديان المختلفة ويعيشون فى العالم الاسلامى ، أن يسددوا خاناتها بلغة العالم الجديد . وهى لغة الوحدة الانسانية والتعددية فى ماخلا ذلك من طرق وأساليب ونماذج ومستويات وتحققات .

إننا على سبيل المثال نواجه ، كغيرنا ، بلبلة حادة عنيفة فى إشكالية الهوية . وقد عرفنا فى بواكير تاريخنا الحديث دعوات الى "الجامعة الاسلامية" ، وكان القصد المقصود منها هو التجمّع الاسلامى

لمقاومة الاستعمار الغربي . وكان الهدف في بعض الاحوال الانتصار لدولة الخلافة في تركيا ضد خصومها الغربيين . وليس هذا هو الاسلام السياسي الذي يترنّم بأممية دينية كأننا في عصور الجهاد والفتوحات ، ولسنا في عصر انهارت خلاله اكثر " الأمميات " ادعاء للعدالة والمساواة والتقدم . وانما كانت "الجامعة الاسلامية" نداء للالتفاف حول الخلافة ضد خصومها . وتحاول ايران الآن ان تكرر التاريخ . ولكنه المستحيل . نحن في عصر القوميات من ناحية والمصالح الكبرى للبشرية من ناحية اخرى . لذلك كان الاعتراف العالمي بالجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغسلافي جنبا الى جنب مع الوحدة الاوربية .

لذلك يصبح الاسلام عنصر قوة في بناء العالم الجديد حين يشترك بمقومات حضارته العظيمة في تجذير الملامح الايجابية لهذا العالم ونبذ الملامح السلبية ، فالعالم الذي يولد الآن قد يصاب بالعاهات والمعوّقات وهو جنين بعد . ومن أخطر هذه العاهات العنصرية الجامحة بين الانسلاخات العرقية وبين الشمال والجنوب جنبا الى جنبا مع الثراء الذي يُتخم بعض الاجزاء والفقر الذي يعوي كالوحش المفترس في بعضها الآخر.

إن غياب التوازن بين مناطق العالم لن يرادف – اذا استمر – بين تجديد العالم وسعادة البشرية . ومن هنا كان الاسلام والعالم الاسلامي من الممكنات التي تصل الى حدّ الضرورات اذا تمكن من ترسيخ بنية اقتصادية – اجتماعية قوية بين شعوبه ، واذا استطاع ان يبدع في

موازاة هذه التنمية ثقافة ديمقراطية ووعيا إنسانيا كالمصل المضاد للديكتاتورية والاستبداد . ولا يفتقر العالم الاسلامى الى الطاقات المادية والروحية التى تدعم دوره الايجابى فى تنمية شعوبه ، ولكنه يحتاج الى النظم السياسية القادرة على الوفاء بشروط هذه التنمية . والعمود الفقرى لتجديد هذه النظم هو الديمقراطية .

وفى هذا السياق فليست هناك ديمقراطية تدريجية على مراحل او ديمقراطية جزئية. ولكن هذا لا يعنى تطبيق المثال الغربى دون تحريف . وانما هناك الديمقراطية المتعددة الجبهات فى وقت واحد . ولسنا نحتاج الى اعتذار باسم التخلف الثقافى او التخلف الاجتماعى لنستبدل الحكم الشمولى بالديمقراطية . ذلك ان التفاوت الثقافى الحاد كالتفاوت الاجتماعى الحاد من مصادر الشمولية فى الحكم ، وبدلا من التذرع بهما كالقول بانتشار الامية أو عدم تبلور طبقة متوسطة لتبرير النظام العسكرى او الكهنوتى، فإن المحو الجاد للامية يصبح عملا ديمقراطيا ، ولن ننتظر ميلاد الطبقة الوسطى هنا أو هناك حتى نصبح احرارا فى القول او الفعل . وانما الديمقراطية المتعددة الجبهات بأية اساليب أو وسائل معمول بها أو مستحدثة هى الطريق الوحيد امام العالم الاسلامى للانتساب الى العالم قيد الولادة من موقع قوة .

ولعلنا بحاجة الى الديمقراطية المكثفة والشاملة وفى العمق اكثر كثيرا من حاجة العالم الذى استقرت اسسه عليها . نحن نحتاج الى الديمقراطية فى نظم العائلة والتربية والتعليم والادارة والاعلام جنبا الى

جنب مع الانظمة القانونية والتشريع والدستور ، فالاقتصار على الديمقراطية الاقتصادية دون الديمقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية ينزع عنصر التوازن والاستقرار ويكرس أدواء التخلف والضعف واختفاء المناعة التى تحول دون الصدمات المفاجئة او تخفف منها على اقل تقدير .

من هنا يصبح العالم الاسلامى عنصر قوة ايجابية فى الحضارة المعاصرة . أما التشتت الاقليمى او الأممية بالتدين السياسى، فإنها عنصر ضعف سواء على الصعيد المحلى أو الاقليمى او الدولى لمجافاتها اولا مقومات الحضارة الاسلامية فى عصور ازدهارها، ولا نعدام قدرتها على استئناف هذه الحضارة عبر الانتساب الى مقدمات ونتائج الحضارة الجديدة . ولأنها فى التنظير والتطبيق كانت سلاحا ماضيا للعنصرية والعنصرية المضادة ومصدرا للارهاب والارهاب المضاد . وهذه كلها عناصر ضعف تهدد العالم الاسلامى بالاختفاء ضمن ما كان يسمى بالعالم الثالث .

والديمقراطية المتعددة الجبهات تواكب فى الوقت نفسه القومية المتعددة المستويات . هويتنا الجامعة فى "عالم اسلامى" مضمونها الرئيسى حضارى ، ولكن الهوية القومية او الوطنية ترتبط بالمكونات المباشرة للامة او الوطن او الشعب . واذا لم يكن ثمة تناقض كما أسلفنا القول بين الاسلام والعروبة على سبيل المثال ، فلا تناقض ايضا بين ان تكون عربيا ومصريا أو عربيا وعراقيا او عربيا وتونسيا ، فالوطنية

كالقومية مـن مستويات الهـوية المتعددة . وليس التعدد هنا تفرقة او تشـرذم ، بل هـو إغناء للعالم الاسلامى الجامع اذا توافقت التعددية مع الديمقراطية .

إن تعدد الاصول العرقية والثقافية للشعب او الشعوب لا يهدد وحدة الوطن او الامة الا فى حالة الطغيان والنظم الديكتاتورية . اما الديمقراطية التى تعامل ابناء الشعب او اقطار الامة على قدم المساواة فإنها تستوعب خير ما فى التعدد من عناصر تدعم وحدتها وقوتها . وليس هناك شعب واحد نقى الدماء او الثقافة . والأمم فى عالمنا المعاصر كافة هى ثمرة التفاعل بين الاقليات الجغرافية والاثنية والدينية او المذهبية بدءا من الولايات المتحدة الى اوربا مرورا باسيا واميركا اللاتينية واستراليا . ولقد عانت هـذه المناطق كلها حروبا ضـروسـا، اهلية داخلها وحدودية من خارجها ، ولكنها التحمت عند خاتمة المطاف فى أمم ، واتحدت الامم فيما نراه اليوم من تجمعات كبرى . وكان سر الاسرار فى الصمود امام عوادى الزمن هو الديمقراطية . ويمكن الوصول الى النتيجة ذاتها من المثل العكسى : سقوط الامبراطورية السوفياتية واشتعال الحروب بين قومياتها بسبب انتفاء الديمقراطية عن روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتى على السواء.

والعالم الاسلامى لا يحتاج الى حروب جديدة لاثبات هذه الحقيقة .

(٤)

يبدو ان ما كنا ندعوه بيقين ثابت وايمان بوطننا العربى لا يقبل التغيير من سيىء الى حسن ومن حسن الى الأحسن ، ولكنه يقبل التغيير من السيىء الى الاسوأ .

ودعونا من الانظمة والحكومات لنتسلل قليلا تحت الجلد . إن زلزالا مروعا كزلزال حرب الخليج كان يستدعى من أية امة حيَّة أو أن دبيب الحياة مازال خافت النبض فى عروقها ، أن تستنفر قواها الكامنة وأرصدتها المحفوظة فى استنهاض نفسها من بين الانقاض ، أو محاولة ذلك على اقل تقدير .

وليس النقد او النقد الذاتى هو "الكلام" ، وانما هو فى لحظات التاريخ الاستثنائية فعل وفعل مضاعف عشرات المرات حتى يمكن «تجاوز» ما حدث . ولكن البعض فهم هذا التجاوز على انه "نسيان الماضى" وعودة المصافحة الى الأيدى المتخاصمة ، كأن ما جرى هو مجرد خصومة بين حكومتين . بينما ما حدث هو شرخ بالطول والعرض والعمق والارتفاع فى النظام العربى الذى كان مليئا بالثقوب فأقبل هذا الشرخ ليجهز على هذا النظام .

ومن المستحيل تجاوز هذا الشرخ بالمصافحة لأن الامر لم يكن "خصومه" بين حكومتين ، وانما هو خروج على الحدود الدنيا من الاستراتيجية العربية بأنياب واظافر استراتيجيه اخرى تنافس الاستراتيجيات الاجنبية المجاورة فى الهيمنة الاقليمية على مصائر

العرب وأقدارهم .

وقد توهم أصحـاب الانياب والاظافر انهم من اهل البـيت الذى ينشدون السيطرة عليه ، فالمهمة أيسر والنجاح مضمون . ولم يفكروا لحظة واحدة ان الدّمار لا يفسح مجالا لهيمنة أى عضو من أعضاء العائلة .

هذا هو حجم الجريمة التاريخية العظمى التى وجدت لنفسها مكانا هو الخليج وعنوانا هو الحرب . ولكنها ليست فقط مكاناً وحربا ، فكم من الحروب العربيـة وقـعت هنا وهناك بدءا من اليـمن الى لبنان ومن المغـرب والجزائر الى مصر وليبيا ومن السودان الى الصومال . وقد كانت هذه الحروب من الثقوب التى أثخنت الجسد العربى بالجراح . ولكن حرب الخليج أمرها يختلف ، فقد أصابت الجسد والروح معا . وتجاوزها لا يتم بأية مصالحات بين الدول والحكومات ، وانما بالبدء من نقطة الصفر ، فهذه هى النقطة التى وصلنا اليها .

ولا يعنى "الصـفـر" تلك النقطة التى بدأنا منهـا فى منتـصف الاربعينات عند تكوين جامعة الدول العربيـة ، وانما الصفر هو الحاضر الواقعى الملموس ، اقليميا ودوليا . وبغير الانتباه الى مكان وزمان الصفر الجديد سوف نقع فى مصيدة الأوهام التى تجرفنا مرة اخرى وأخيرة الى هامش العالم الحى ان لم يكن خارج الصفحة فيما ادعوه بالرحلة الى الانقراض . الانقـراض حتى بزيادة عـدد السكان وبفـضل هذه الزيادة احيانا ، لانها زيادة فى عدد العبيد ، ولكل عصر عبيده.

ما يشير الى مصيدة الاوهام ان رد الفعل على كارثة الخليج من

بعض الذين ساهموا فيها باضاءة اللون الاخضر، هذه البيانات او الكتب البيضاء التى يبررون فيها مساهمتهم، واحيانا يدافعون عنها . ومعنى ذلك ان "العقل السياسى" لجزء من الدولة العربية المعاصرة مازال ثابتا على «المبادىء» التى تبنّت «الدمار» . والتفاصيل فى هذا السياق تكتسب دلالة هامة، فما قيل عن المعرفة او التنسيق او التدبير المشترك او انتظار المكاسب بأنواعها يعنى فى خاتمة المطاف ان العقل السياسى لهذه الانظمة او الاحزاب او التيارات التى "فكرت" على هذا النحو قد شاركت بنصيب او آخر وبصورة او اخرى فى تدمير النظام العربى دون ان يكون لديها البديل الاكثر تقدما او رقيا . وانما كان البديل – للمفارقة – هو المشاركة الايجابية فى صناعة " نظام الشرق الاوسط " على أنقاض النظام العربى تحت أشراف الاستراتيجية الدولية الجديدة التى "اعلنوا" رفضهم لها فى حرب الخليج . اى ان الاحداث سرعان ما كذّبت دعاواهم ولافتاتهم التى رفعوها قبل عام واحد او اكثر قليلا . ومعنى ذلك ان كلاً منهم كان يعمل على "تحسين وضعه" حين يجىء الوقت المناسب . وقد جاء "الوقت" الذى تتسابق فيه ايران وتركيا واسرائيل لملء الفراغ الناجم عن زلزال الخليج ، وهو نفسه الوقت الاميركى بعد زوال السوفيات لاعداد "سلام الشرق الاوسط" اى نظام الشرق الاوسط الذى يحل مكان النظام العربى المدمر . واذا كان الوهم بالمكاسب قد اندثر بالهزيمة المدوية ، فإن الوهم الثانى بمكانٍ ومكانةٍ فى ظل النظام الجديد سوف تبدده الرياح القادمة فى الافق .

وفى مصيدة الاوهام تقع "الحالة العراقية" كما أحب ان اسمى قيادة النظام فى بغداد واجزاء لا يستهان بها من المعارضة داخل العراق وخارجه . وسوف ابدأ بهذه النقطة الشديدة الحساسية ، فقد أسرفت بعض القيادات الكردية فى الايحاء بأن نظام صدام حسين سوف يمنح الشعب الكردى المناضل منذ عشرات السنين والذى قدم أغلى التضحيات من اللحم الحى لزهرة شبابه واطفاله ونسائه حكما ذاتيا يعيد الحق لاصحابه الشرعيين فى اطار وحدة الاراضى العراقية .

وقد كان هناك "الحكم الذاتى" على الورق منذ عشرين عاما ، ولم ينفذ قط. ولم يكن هناك من يشك فى ان صدام حسين - بين المطرقة والسندان - كان يناوربالورقة الكردية سواء بطائراته القاذفة المقاتلة التى تحصد من تبقّى بعد حرب الابادة بالاسلحة الكيماوية او بفتح الاذرع لاحتضان رموز هذا الشعب الصابر الصامد . لم تكن اكثر من مناورة لالتقاط الانفاس ، ولكن هذه الرموز أشاعت الوهم الكاذب بأن النظام فى بغداد كامل الأهلية واللياقة الديمقراطية "لمنح" الحكم الذاتى مختلف المقومات والمواصفات والشروط التى تضعها الحركة الوطنية للشعب الكردى . وسرعان ما انقشع هذا الوهم حين دخلت المفاوضات مرحلة الجدّ . وهو الامر الذى يصور القضية كأنها مجرد تعثر فى سير المباحثات ، بينما القضية برمتها تخرج عن تصور النظام العراقى انه يمكن "التفريط" فى حكم الشمال : سيطرة بوليسية ونهبا للثروات واهدارا لكرامة الانسان .

ولم تكن مناورة صدام حسين وحدها هى التى نصبت شباك الوهم بأن حكما ذاتيا حقيقيا قادما فى الطريق ، وانما كانت هناك مناورات الغرب المتعددة الجنسية ، والمناورات التركية الوحيدة الهدف :اغتيال الحكم الكردى فى الداخل بمطاردة الأكراد خارج الحدود فى العمق العراقى . وقد اوحت القوة العسكرية الغربية والمساعدات الانسانية لزعماء الشعب الكردى بأنه " لن يكون وحيدا بعد اليوم ". وابتلع الزعماء الطُعْم الغربى فى كواليس العواصم الكبرى وايقنوا ان صدام حسين حاضر على نحو ما فى هذه الكواليس ، فاندفعوا الى "حسن الظن " بأقواله . ولكنهم انتظروا الافعال دون جدوى ، فقد كان للغرب والاتراك مخططاتهم المستقلة ذات السيادة ، والتى قد تتقاطع مع الطموحات الكردية فى احدى النقاط وإحدى المراحل، لكنها سرعان ما تنفصل فى بقية النقاط عبر الخط المستقيم لأهدافها الاستراتيجية التى التقت ذات لحظة استثنائية قصيرة مع الاكراد فاستغلّت قضيتهم تاكتيكيا لحسابها لا لحسابهم .

وفى الجنوب اختلف الامر وتعقّد بسبب المداخلة الايرانية المتوقعة ، ولا غبار اطلاقا على الانتفاضة الجنوبية الباسلة ، ولكن المداخلة الايرانية تتحمّل النصيب الاوفى فى اجهاضها ، لانها أوحت بأن "دولة شيعية" فى الطريق طالما أن "مقر الثورة الشعبية الاسلامية ،، فى طهران . وفى الوقت نفسه ارتبكت الحسابات الايرانية ذاتها وهى تريد طمأنة اهل الخليج من ناحية ثم نظام بغداد أحيانا ، والغرب اخيرا . كل هذا فى وقت واحد ، كان من شأنه تعريض الانتفاضة الجنوبية لأبشع ضربات القوات

العراقية ، وزرع الخوف فى صفوف الشعب العراقى المتعدد الاديان والمذاهب والاحزاب والتيارات السياسية . وبدلا من التحام القوى الوطنية كافة لمواجهة النظام يدا واحدة كان التشتت والتراجع فالتصفية.

ومن الصعب الحكم على اية معارضة فى الخارج . ولاريب فى ان الغالبية العظمى من المعارضة العراقية خارج الديار قد دفعت ومازالت تدفع ثمنا غاليا عن اخطائها فى الداخل أو فى الخارج ، فى الماضى والحاضر . ولكن هذا الثمن الغالى – وهو الغربة ذاتها – كان ايضا من اجل الوطن والحلم بنظام ديمقراطى . واذا كان اى عمل سياسى فى اى مكان لا يملك المناعة المطلقة ضد اى اختراق ، فإن المعارضة العراقية فى الخارج – كغيرها – لم تنج من هذا الاحتمال . وكان أسوأ الاختراقات هو الوهم الذى غزا قلة من القيادات بأن الهزيمة العسكرية من شأنها اسقاط صدام حسين فورا وتلقائيا، وما عليهم سوى الاستعداد لتلقّى التهانى بتغيير النظام وهم فى سدّة الحكم . وكان الاختراق الثانى هو الوهم الذى تملك قلة اخرى بأن الغرب هو الذى سيتولى إسقاط النظام ، فهذه هى الثمرة السياسية لمصلحته ومصلحة العالم . وكان الاختراق الثالث هو الوهم الذى سيطر على قلّة اخرى بأن النظام العربى ممثلا فى هذه الدولة او تلك لن يسمح للقيادة العراقية المهزومة بالبقاء .

ولكن الاحداث تتالت لتهزم هذه الأوهام مجتمعة . وفى المشهد الرئيسى للمعارضة العراقية فى لبنان ، وفى المشاهد الفرعية فى اقطار اخرى عربية واجنبية ، تأكد أن قدرة هذه المعارضة على توجيه الأحداث

فى الداخل ضئيلة الى درجة يتعذّر معها القول بأنها تستطيع المشاركة من موقع قوة فى احداث التغيير المرتقب فضلا عن قيادته . وأسباب ذلك عديدة : لنبدأ بالنظام نفسه الذى قام بتفريغ البلاد من معظم القيادات السياسية البديلة من مختلف الاجيال بواسطة حمامات الدم المتوالية ، والشبكة العشائرية العائلية من اجهزة الامن المحكمة الترتيب والتدريب والتى جعلت من العراق سجنا كبيرا يتواضع النازيون عن الحلم به . وبواسطة النفى والتشريد والتجويع والحصار المحكم . لم تعد هناك "طبقة سياسية" يعتد بها ، فأقصى طموحات من يفكر بالسياسة هو ترديد اقوال وافكار الزعيم او الهرب ، فالصمت نفسه لم يعد يحمى احدا داخل الحزب والعشيرة او خارجها . وكل ما يقوم به النظام من العاب بهلوانية باسم التعددية تارة والصحافة الحرة تارة اخرى تكذبه التصفيات الجسدية المتلاحقة للاقربيين والابعدين دون تحديد .

ولا ينتظر فى مثل هذا «الفراغ» السياسى أن تكون هناك قوى ديمقراطية تشكّل البديل الحاضر . والارجح أن تكون هناك دائما انتفاضات شعبية عفوية تبحث عن قيادة ، ربما كانت المؤسسة العسكرية وحدها ، بالرغم من التصفيات الدورية والقبضة الحديدية، هى المرشحة لولادتها . ولن يكون ذلك هو الحل ، الا بصفة مؤقتة لمرحلة انتقالية لان الحل يبقى دائما هو العراق الديمقراطى الذى لا تستطيع البنية العسكرية مهما كانت النوايا والشعارات أن تقيمه من عثرته.

وعلى صعيد المجتمع العراقى نفسه فإن الدمار الذى لحق

بمؤسساته واقتصاده والموت المروّع الذى لحق بابنائه والخراب الذى أحاق بثرواته لا يقاس – بالرغم من بشاعته وأهواله المستمرة – بالمأزق الروحى العميق الغور فى عقله وقلبه ووجدانه . وهو المأزق الذى تعبّر عنه اجيال كاملة من الشباب المكبل بالحيرة واليأس . شباب عاش عمره يأكل ويشرب الشعارات اللامعة جنبا الى جنب مع القهر والقمع والطغيان والحروب العبثيّة والهزائم المجانية .

هذا المأزق المعنوى العنيف لا يجد عند نهاية الطريق المسدود بالخراب المأسوى الشامل ملاذا فى ثورة منظمة او فى عقائد سياسية قديمة وثابتة. لم يفقد ماضيه وحاضره فحسب ، بل لا يجد الايمان او الامل فى المستقبل. هذا الشباب يجد نفسه فى حالة "انتحار سياسى" يُدفع إليه دفعاً ، اما بحركلت فوضوية او تحركات طائفية او الهجرة اذا سنحت الفرصة ، وإما الطريق الاخر نحو المخدرات والجريمة المنظمة. هذا ما يحدث فى بلاد اخرى أقل توترا بكثير .

ولانه ليس من فراغ فى السياسة ، فإن بقاء نظام صدام حسين يشكّل فى الوقت الراهن جدارا تستند عليه بعض القوى الدولية ، او العكس ثغرة تتسلل منها بعض القوى الاقليمية . وفى الحالين يشكّل نقطة ضعف كبرى امام معارضيه من العراقيين الذين يطمحون لاستعادة وطنهم موحّداً مستقلا والعرب الذين يطمحون لاسترداد العراق الى «قوتهم» . مصادر نقطة الضعف هذه : هى الاستراتيجية الغربية التى تخشى من تضخم الدور الايرانى فى المنطقة ، وتوازن فى الوقت نفسه بين القوتين

العراقية والايرانية باستنزافهما معا .

ولم تنجح المعارضة الشيعية حتى الان فى الظهور مستقلة عن الحلم الايرانى بمدّ الهيمنة - تحت عنوان تصدير الثورة - إلى الخليج والشرق الاوسط . بل إن الحلم الايرانى يمتد إلى دول سُنِّية كالسودان والجزائر ، فضلا عن الوجود الشيعى فى جنوب لبنان . وهو الانتشار السياسى المسلح احيانا ولا يرضى العرب . ولكن الاستراتيجية الغربية لا يعنيها إرضاء العرب أو قبولهم ، وانما تعنيهم المواجهة المستمرة بين العراق وايران وليس انفراد احدى الدولتين بزمام «القوة» فى المنطقة . وبالرغم من أية «تصريحات» امريكية أو غربية حول مصير صدّام حسين ، فإن الحصيلة الختامية للمناورات السياسية والعسكرية هى الابقاء على نظامه وكأنه حامى الحمى من التوسع الشيعى ، ولأنه يبقى عمليا على حال الضعف العراقى الراهن . ولننس مؤقتا شعارات حقوق الانسان التى لا يتوقف الغرب عن ترديدها لأنه يستخدم هذا الشعار كلما حلا له الأمر فى الوقت المناسب والمكان المناسب لمصالحه . يقيم الدنيا ولا يقعدها اذا راق له الحال و «ينسى» الموضوع اذا لم يكن الحال ملائما . وهكذا فالغرب ضالع فى خراب بغداد والبصرة والشمال باعتماده على بقاء صدام حسين فى قمة السلطة كما كان قبل الحرب طالما أنه نفذ بمهانة منقطعة النظير القرارات التى لا تتعارض ومصالح الغرب أو التى تدعم هذه المصالح أما ترسيم الحدود بين العراق والكويت فقدتم ، واما الافراج عن الاسرى الكويتيين وغيرهم فهو يتم ، وأما الزعم بأنه انتصر

فى «ام المعارك» فلم يتوقف . بل إن بعض شحنات الاسلحة ثبت انها ، بالرغم من أنف الحصار ، قادمة من عواصم غربية . والمصدر الثانى لنقطة الضعف هو سيولة الموقف العربى الذى تعبر عنه جامعة الدول العربية ، وليس الفريق الذى دعم صدام حسين فى غزوه الكويت فحسب . لقد جرؤت الجامعة فى قمة بغداد عام ١٩٧٨ أن تجمد عضوية مصر لأنها وقعت اتفاقيات كامب ديفيد ، وبالرغم من ان «الرافضين» قد عادوا بعد اربعة عشر عاما فاجتمعوا فى كامب مدريد ، الا أننا نتساءل فقط : ألا يستحق النظام الذى قام بأول وأخطر حدث فى تاريخنا المعاصر - بغزوه لبلد عربى - ان تُجمَّد عضويته على الأقل فى الجامعة العربية . هل كان التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد أشد هولا من الغزو الهمجى لبلد عضو فى جامعة الدول العربية ؟ أليست المقاطعة السياسية الرسمية الجماعية لهذا النظام تكفل املا ومشروعية للباحثين عن بديل .

ولست أطرح هذه الاسئلة الا لاقول أن عضوية نظام صدام حسين فى «الشرعية العربية» إلى اليوم يعنى فى التحليل الأخير أن هذا النظام الذى أجهز موضوعيا على البنية الاساسية للنظام العربى له جذوره وامتداداته التى تعمل لبقائه . وأكرر انها ليست مجموعة الدول التى أيدت عدوانه بطريقة أو أخرى فحسب ، وانما «العقل السياسى» الحاكم والمعارض على السواء . ذلك أن ما جرى فى الغزو ليس «حماقة» أو فعلا طائشا من شقيق مجنون أو غادر أو عاق . وانما هو بنية فكرية - سياسية يتجاوز مدلولها وخطورتها حدود «الشخص» ونظامه إلى العقل السياسى

خارج هذا النظام وتلك الحدود . هذه البنية هى التى تسمح بتجميد عضوية مصر لأسباب أضحت نموذجا وقدوة للعمل السياسى العربى فى مجموعه ، ولاتسمح بتجميد عضوية نظام اعتدى بفجاعة وغلظة وحشية لامثيل لها على بنود وميثاق ومعاهدات الشرعية العربية كافة . والمغزى أن هذه المعاهدات والمواثيق فقدت شرعيتها وأعلنت السقوط الفعلى للنظام العربى . وهذا أحد مصادر نقطة الضعف التى تواجه المعارضين من العراقيين الذين يطمحون لاستعادة وطنهم الموحّد والعرب الذين يطمحون لاسترداد العراق إلى «قوتهم» .

اما المصدر الثالث لنقطة الضعف فهو اسرائيل . ولاسرائيل ، كما هو معروف ، مصلحة استراتيجية فى إنهاء النظام العربى للابد . وليس صحيحا انها مجرد شرطى يحرس المصالح الغربية ، فالصهيونية مهما استفادت من الغرب وافادته تبقى مخططا فكريا - سياسيا مستقلا . ويقوم هذا المخطط - كما هو معروف للقاصى والدانى - على أساس الهيمنة الاقليمية الصارمة . الهيمنة على الثروات والاسواق والأفكار والاراضى . لذلك فهى صاحبة المصلحة المؤكدة فى اقامة نظام الشرق الاوسط ، بالحرب تارة وبما يسمى السلام تارة أخرى ، وبالاستيطان فى جميع الاحوال . ومنذ نشأت كانت الاختراق الأكبر فى جدار النظام العربى . تسببت بمختلف الوسائل فى تهميشه وهشاشته . وهى تستخدم الآن ما جرى فى حرب الخليج لمصلحتها بعد أن قدم لها النظام العراقى فرصة لا تعوض بالحصول على السلاح والمال والمهاجرين كما لم تحصل

من قبل . لذلك تلوِّح برايات السلام من موقع تمترست فيه على الارض . وهو موقف يُضعف جهاز المناعة العربية عامة والمعارضة العراقية خاصة ، لأن الخشية الاسرائيلية من تطور الأمور فى العراق نحو نظام ديمقراطى تضاف قوته إلى العرب من أهم الملامح التى تحرص على ثباتها السياسة الاسرائيلية . ومن ثم فهى لا تمانع فى مّد حبال الأمل الكاذب لكسب الوقت وتضليل العيون عن «الهدف» الذى كان من أولويات العرب والعراقيين منهم على وجه الخصوص غداة حرب الخليج .

واما المصدر الرابع لنقطة الضعف فيأتى من دول الجوار ، وخاصة ايران وتركيا . ايران ترى الخليج فارسيا كما هو معروف ، وهى تبذل قصارى جهدها لدعم الاسلام السياسى فى المنطقة العربية . وهو المدّ المتعاظم لاسباب عديدة من بينها ايران التى تضرب الاستقرار العربى فى الأقل ، وتطمح للمشاركة فى دور امنى متميز ، وتخطط لتوسيع رقعة نفوذها عبر محاولات حلفائها اللاهثة للوصول إلى السلطة فى اقطارهم . للدور الايرانى دائما طموحات مشروعة وأخرى محرّمة . وايران تكرس جهودها ومناوراتها بعد حرب الخليج لتحقيق الاحلام المحرّمة . وتركيا هى الأخرى تبحث عن دورها بعد الحرب . وهو دور مزدوج ، فلا بأس من ابراز الوجه الاسلامى فى الاستفادة الاقتصادية من دول الخليج بما فى ذلك دور المياه من نهر الفرات ، ولا بأس من إبراز الوجه الغربى كإحدى القواعد المتقدمة لحلف الاطلنطى . ولعل مداخلاتها المسلحة فى مطاردة الاكراد هى الرمز إلى هذا الدور المزدوج الذى يضعف فى النهاية مواقف

العرب من حرب المياه المحتملة ويخدم بقاء النظام العراقى الراهن .

هكذا يبـدو الوطن كـمـا لو أنه ممنوع من التـغـيـيـر . ليس الوطن العراقى وحده ، بل ايضا الوطن الذى كنا ندعوه بيقين ثابت وايمان وطننا العربى .

الأوهام المضادة للأمل العربى

الاوهام المضادة للامل العربى

(١)

ارجو أن يكون واضحا أن تعبير «الممنوع من التغيير» لايعنى مطلقا استحالة التغيير ، ولا يعنى كذلك أن هناك خطوطا حمراء من الداخل أو من الخارج يمتنع على أصحاب الارادة والقدرة على التغيير تجاوزها . وانما أقصد تراكم المعوقات بمعدلات وآليات تسابق بأقصى سرعة الارادة والقدرة على التغيير .

ولم تكن «الحالة العراقية» الا نموذجا مضادا للتغيير . ولكن هذا النموذج يدل على انه ليس وحيدا فى الشقاء العربى . أعنى المقدمات والسياق ، وإن تنوعت النتائج واختلفت أشكالها الخفية والسافرة أو المكبوته والظاهرة .

ولكن قوى التغيير ، مع ذلك ، لم تتوقف .

وقبل المضىّ خطوة لابد من التساؤل عن هوية التغيير المقصود . إنه فى عبارة موجزة بناء مجتمع مدنى حديث . لقد أسرف البعض فى تبرير كل ما حدث لنا ومازال يحدث فينا ومن حولنا بغياب المشروع القومى» . وقبل ذلك كانوا ينسبون هذا المشروع إلى «رمز الدولة الناهضة» . فهو مثلا مشروع محمد على فى مصر أو خير الدين التونسى فى تونس ، أو هو المشروع الناصرى لجيل كامل من العرب المعاصرين . ولكن الحقيقة هى أن هذه المشاريع وغيرها يجب أن تنسب إلى الحركة

الوطنيـة فـى هذا البلد أوذاك . ولأن أية حــركـة وطنيـة لهـا مـراحل فى التاريخ ، فكذلك مشروعها . ليس من مشروع متكامل له بداية ونهاية . ولأن أى مشروع يأخذ طريقه إلى التحقق بواسطة الدولة ، فهو يُنسب إلى الدولة التى تنحاز إلى مشروع الحركة الوطنية فى مرحلة تاريخية بعينها . وكما أن المشــروع ليس وثيقة نظرية ، بل خبرة الكفاح الوطنى وفكر الحركة الوطنية ، فإن الدولة التى تنحاز لهذا المشروع لا «تطبق» نظرية سابقة عليها . حتى ولو كانت هذه الدولة هى دولة المعارضين السابقين الذين نجحوا فى الوصول إلى السلطة . إنها تحذف وتضيف وتعدِّل حسب آلياتها الجديدة التى تختلف عن آليا ت المعارضة .

وما يسمَّى بالمشروع الناصرى ليس فى حقيقته إلا مشروع الحركة الوطنيـة المصـرية قـبل عـام ١٩٥٢ ، وقـد أضـافت اليه الدولة الناصـرية وحذفت منه الكثير . كانت الحركة الوطنية المصرية قد ناضلت من أجل الحكم الجـمــهـورى وجـلاء المحـتل والاصــلاح الزراعى وتـأمـيم القناة والديمقراطية . وقد أنجزت الدولة الجديدة أغلب هذه «المطالب» وأضـافت الحكم الشمولى بدلا من الديمقراطية . وأضافت البعد العربى إلى الوطنية المصرية ، هذا هو المشروع الذى هزمته القوى الداخلية والخارجية . وهو ذاته المشـروع الذى أخـذت به بعض الاقطار العـربيـة وبعض التـيـارات السـياسـيـة التى وصلت إلى السلطة ، وكانت مـــن قبل فى المعـارضـة . وانتهت جميعها إلى النتيجة ذاتها : الهزيمة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية . كان «المشروع» المتحقق فى دولة قد انتهى . ولكن

مشروع الحركة الوطنية فى مرحلة جديدة لم ينته ، لأنه لم يبدأ بعد «مغامرته» الفكرية والسياسية سواء انحازت له الدولة أو تمترست زمنا فى خطوطها الخلفية .

ومن يُعيد النظر فى حصاد الفكر العربى المعاصر خلال العقدين الأخيرين يكتشف تحت سطح العناوين الكبيرة للمؤتمرات والندوات والمجلدات حول التراث والعصر والعروبة والاسلام والعرب والعالم صراعا عنيفا بين قديم يدافع عن معاقله الاخيرة فى الحكم والمعارضة على السواء ، وبين جديد يتلمس الأرض تحت قدميه بحذر ويستكشف آفاقا تلفّها السحب . هذا الجديد هو الذى يبلور أفكاره وقيمه وجماهيره فى بطء نحو «مجتمع مدنى حديث» لا تشق الطريق اليه مختلف المحاريث الايديولوجية والسياسية القديمة .

واذا كان موقف الدولة العربية المعاصرة ثابتا على المشاريع المهزومة ، فهو أمر يبرره «وجودها» فى السلطة ، وإن لم توجد فى أى مكان آخر . أما مواقف المعارضة الثابته هى الاخرى على الجوهر المهزوم لمرحلة مضت بخيرها وشرها من مراحل ما سمى بالمشروع القومى ، فانها تنازع الدولة العربية القائمة سلطتها دون بديل فعلى من فكر جديد .

ومجرد تفسير ماحدث ويحدث بأن سببه هو غياب المشروع القومى يؤكد الحنين إلى زمن مضى بحلوه ومره كمرجع يعيد انتاج الزمن القديم . وهو ليس امراً مستحيلاً فحسب ، ولكنه أحد الموانع الكبرى التى تحول دون التغيير .

وحين أقدمت الزلازل والبراكين من داخلنا وخارجنا بدءا بزلزال الخليج وليس انتهاء بزوال السوفيت ، قامت الدولة العربية المعاصرة فى مجملها بعملية تكّيف براجماتية مع المتغيرات ، أما المعارضة العربية فقد تمترست خلف اسوار «المشروع القومى» الغائب وكأن شيئا لم يحدث . وبين تكّيف الدولة و «ثبات» المعارضة أصبح التغيير «ممنوعا» . كان الجديد الذى يتبلور فى بطء قد اتسعت أمامه آفاق الرؤية وراحت الارض تحت قدميه تتماسك وتغدو أكثر صلابه ، ولكنه لم يستطع بعد أن يحقق نفسه فى حركة وطنية تنحاز لمشروعها الدولة ، فضلا عن أنه لم يستطع - بطبيعة الحال - أن يجدد سلطة هذه الدولة فى إطار «المجتمع المدنى الحديث» .

كان الحدّ الاقصى الذى وصلت اليه المعارضة الفكرية - السياسية هو فكر «التحالف» بين تيارات قائمة منذ القديم : القوميون والاسلاميون والماركسيون والناصريون والبعثيون حسب ظروف كل بلد وما يضمه من احزاب أو اتجاهات وحسب اللون السياسى الحاكم او اوضاع السلطة . وفضلا عن أن فكرة «التحالف» ذاتها قديمة ولم تثبت نجاحها فى أى وقت ، إلا أن طرحها الراهن يؤكد : إنها حاصل جمع الماضى كما هو ، وهو جمع كمّى لأفكار متضاربة يجمع أصحابها مؤقتا المأزق والحاجة دون أية غربلة لهذه الافكار حتى اذا أدت ببعض اهلها إلى الانسحاب من الحياه العامة مساهمة جادة فى افساح المجال أمام الجديد الممكن ولادته . وتؤكد فكرة «التحالف» ايضا أن «الاصلاح» المقصود هو استبدال

السلطة بسلطة ، فهى حاجة سياسية عابرة تتلاشى بمجرد الوصول إلى السلطة .

ربما يقال أن حركة المعارضة العربية قد راجعت نفسها وغيّرت من أطروحاتها ، فهناك الاسلاميون الذين لا يرفضون المجتمع المدنى بمقوماته كافة من مؤسسات وحريات . وهناك القوميون الذين لا يرفضون الشريعة ولا الديمقراطية . وهناك الشيوعيون الذين تخلّوا عن ديكتاتورية البروليتاريا والحزب الواحد . وهناك الناصريون الذين يقبلون التعددية ويدينون التعذيب ومختلف أشكال التطاول على حقوق الانسان . وبعض هؤلاء وأولئك قدم نقدا ذاتيا مستفيضا سواء لممارسات قديمة فى السلطة أو فى ممارسات قريبة فى المعارضة .

ولكن مشكلتين يبرزان على الفور . أما الاولى فهى أن نماذج من هذه التيارات مازالت فى السلطة فعلا ، وان نماذج أخرى منها فى صفوف المعارضة ، وتمارس عملها ضد الاقوال المعلنة . والمشكلة الثانية يمكن صياغتها فى مجموعة من الاسئلة : اذا كان «الاسلامى» يريد حقا مجتمعا مدنيا ، فما معنى مشروعه من الاساس ؟ لماذا يتخذ من الاسلام غطاء للعمل السياسى اذا كان لا يختلف عن «الاخرين» ؟ وأين رصيده الذى يمنحنى الثقه ، هل أبحث عنه فى السودان حيث يتربع على عرش السلطة ، أم فى الجزائر حيث يتربع على عرش المعارضة ؟ واذا كان الشيوعى قد تخلى عن النموذج اللينينى المتحقق فى الدولة السوفيتية فلم يعد مناضلا من أجل الطبقة العاملة ولم يعد يؤمن بالصراع الطبقى ولم

يعد يؤمن بالحزب الواحد أو القائد ولا بالفلسفة المادية أو التاريخية ، لماذا اذن الاصرار على التمايز الايديولوچى أو السياسى ، وكيف نصدق هذا «التطور» وهناك قيادات لم تتجاوز عصر ستالين فكرا وتكوينا وممارسة ؟ واذا كان القومى قد تراجع عن الوحدة العربية الشاملة ولم تعد الامة العربية ذات رسالة خالدة ولم تعد هناك جدوى من ترتيب الشعار المثلث الاضلاع «وحدة اشتراكية حرية» أو العكس فالانفتاح الاقتصادى هو الطريق إلى مؤتمر السلام ، فلماذا التعب فى حمل الراية القومية التى لم تعن فى التطبيق سوى الانفصال وغزو الاشقاء ومذابح الاخوة ؟

بعيدا عن النوايا الطيبة والاخلاص الاخلاقى للمبادئ لدى الكثيرين من ابناء هذه التيارات ، وبعضهم عانى الويلات وضحّى بكل ما يمتلك فى سبيلها ، فإنها من ناحية توقفت عن الفعل ، ومن ناحية أخرى لا تستطيع استيعاب المتغيرات الكبرى . قد تستطيع المسايرة أو المكابرة لدرجة تجاهل هذه المتغيرات أو تفسيرها بما يلائم العواطف العقائدية الراسخة أو ما يناسب المصالح . ولكنها لاتملك في نهاية المطاف سوى التسليم بالامر الواقع . حتى نصل إلى «نهاية المطاف» فإن التغيير يظل مؤجلا وكأنه ممنوع الولادة . ويتخذ الحنين إلى الماضى شكل التساؤل عما اذا كان غياب «المشروع القومى» هو سبب المصائب .

واقع الامر أن ما سمّى زمنا طويلا بالمشروع القومى قد استنفد مرحلته التاريخية بقصوره الذاتى وبالعوامل الخارجية ، والبحث عنه أو محاولة اجتزازه هو نوع من الضياع . ولكن اذا قلنا لأسرى الحنين أن

محاولات الاستقلال ومحاولات التحديث لم تذهب عبثا ، واننا بالرغم من الاهوال نعيش في وطن مختلف عما كان عليه منذ نصف قرن فإننا نكون قد أدينا نصف الواجب ، أما النصف الآخـــر فقد تكفلت به المتغيرات الكبرى .

لقد انتهت قوة عظمى كنا نعتمد عليها في تحقيق جزء لا يستهان به من المشروع القديم . والمسافة بين حرب ١٩٧٣ وكامب ديفيد استدعت مسافة أخرى إلى كامب مدريد ، فتضاعف الابتعاد عن المشروع القديم . كان «الانفتاح» نارا حولت كلّ الاشياء إلى سوائل اختلطت فيها بقايا القطاع العام بالقطاع الخاص بعصر النفط والحروب الاهلية والاقليمية ، فتشكلت شرائح وفئات وقوى وقيم بين الغليان والتبريد على مدى عشرين عاما ، وذاب المشروع القديم ثم تبخّر أو تحجّر .

وهناك بعض المؤشرات التى تؤكد أن المسافة بين القديم والواقع الجديد لم تكن فراغا في فراغ سلبا وايجابا ، فقد قفز تعداد العرب المعاصرين إلى ٢٢٠ مليونا بمعدل نمو يصل إلى ٥ر٢ في المائه على مدى ثلاثين عاما بدءا من سنة ١٩٩٠ حيث أن هذه العدد سوف يبلغ ٢٩٠ مليونا عام ٢٠٠٠ و ٤٦٥ مليونا عام ٢٠٢٥ وهو أعلى المعدلات في العالم ، الأمر الذى يفرض مشروعات جديدة تواجه هذا التحدّى البشرى الضخم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، فالدول الصناعية مجتمعة لن يزيد معدل نموها في الفترة ذاتها على ٢٣و في المائه ، ودول الكومونولث الجديد لن تزيد على ٧ر في المائه ، والدول النامية لن تزيد على ٧ر١ في المائه . وفى

عام ١٩٩٠ ايضا بلغت نسبة العرب الذين يعولون نويهم ٨١٫٧ فى المائة من عدد السكان بينما بلغت هذه النسبة فى الولايات المتحدة ٥٠٫٥ فى المائة وفى الاتحاد السوفيتى السابق ٥٥ فى المائة . ومعروف أنه كلما تضخمت نسبة الاعالة فى أحد المجتمعات ارتفعت تكلفة التنشئة الاجتماعية وتضاءلت الفرص أمام أجيال قوية التكوين ، مع ملاحظة أن هناك حوالى ٥١ فى المائة من العرب المعاصرين لاتصل أعمارهم إلى العشرين عاما . وقد اتيح للفرد العربى فى المتوسط العام الذى يلغى الفروق بين الاقطار المختلفة وبين طبقات المجتمع الواحد أن يزيد استهلاكه من المواد الغذائية بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ حوالى خمسين فى المائة ، ولكن أسعار هذه المواد فى الحقبة ذاتها تضاعف عدة مرات دون أن تتحقق زيادة مماثلة فى الاجور .

وقد فرض هذا التفاوت مسألة «الاكتفاء الذاتى» كواحدة من قضايا الأمن القومى . وقد كنا على سبيل المثال نعتمد على ٤٣ فى المائه من محصول القمح على أرضنا عام ١٩٧٥ ولكننا فى عام ٢٠٠٠ لن نستطيع الاعتماد على أكثر من ٢٥ فى المائة ، وفى الارز كنا نعتمد على ٧٦ فى المائة وبعد أقل من عشرين عاما لن نحصل على أكثر من ٤٧ فى المائة ، وكنا نحصل على ٨٠ فى المائة من احتياجاتنا من اللحوم وسوف نحصل فى المستقبل المنظور على ٦٧ فى المائة . ومعنى ذلك أن هناك نقصا مطردا لاكتفائنا الذاتى . وفى وقتنا الحاضر هناك طبيب عربى واحد لثلاثة آلاف وخمسمائة مواطن ، وفى الدول الصناعية طبيب لكل ٤٥٠

مواطنا . ومازالت الامية ترابط عند حدود ٢ر٦٤ فى المائه من عدد السكان النين تزيد اعمارهم على ١٥ سنة . ولا يزيد معدل النمو فى التعليم على أكثر من ١ر٤ فى المائه ولا تزيد نسبة المعلّمين إلى الطلاب فى المستويات المختلفة على ٥ر٤ فى المائة .

واذا كانت نسبة القوى العاملة إلى جملة السكان عام ١٩٨٠ قد بلغت ١ر٢٨ فى المائة فانها لم تزد بعد عشر سنوات على أكثر من ٢ر فى المائة فأصبحت ٣ر٢٨ فى المائه عام ١٩٩٠ وهى تشكل خمسين فى المائه فقط من نسبة القوى العاملة إلى السكان فى سن العمل . وتبلغ نسبة الاناث فى مجموع القوى العاملة ٥ر١١ فى المائة . وعام ١٩٦٥ كان ٥٦ فى الالف من العرب يستقبلون مواد الاذاعة المسموعة و ٨ فى الألف يستقبلون الاذاعة المرئية . أما الآن فهناك ٢٥ فى المائة يستقبلون الاذاعة المسموعة وعشرة فى المائة يستقبلون الاذاعة المرئية ، ولكن المواطنين فى الدول الصناعية ممن يستمعون للراديو تبلغ نسبتهم ٩٩ فى المائه ومن يشاهدون التليفزيون تبلغ نسبتهم خمسين فى المائة . وفى امريكا اللاتينية تبلغ النسبة الأولى ٣٣ فى المائة والنسبة الثانية ١٥ فى المائة . وتبلغ عدد الصحف العربية اليومية ١١٠ صحف وفى امريكا اللاتينية ١١٠٠ صحيفة وفى الدول الصناعية ٤٤٩٠ صحيفة . ومعدل الصحف لكل الف من السكان العرب هو ٣٥ وفى امريكا اللاتينية ٨٠ وفى الدول الصناعية ٣٢٥ . وخلال العقدين الماضيين لم يرتفع معدل الكتب العربية المنشورة بل تراجع قليلا . وكان العرب عام ١٩٥٥ ينشرون ٢٧ كتابا لكل مليون

مواطن ، وفى عام ١٩٨٦ أصبح الرقم ٣٦ وفى العام نفسه بلغ ١٢٩ فى امريكا اللاتينية و ٥٠٤ فى الدول الصناعية والفرد العربى يستهلك أدنى نسبة من الورق المطبوع فى العالم .

وعام ١٩٨٣ بلغ عدد العلماء العرب المشتغلين بالعلوم الطبيعية وينشرون انتاجهم فى المجلات العالمية ٢٦١٦ عالما . وكان عدد العلماء الاسرائيليين فى الوقت نفسه قد بلغ ٤٦٦١ عالما ، أما المشتغلون بالابحاث العلمية للتطبيق على مجالات التنمية فقد بلغ ٣٤ الفا من العرب ونصف مليون فى الدول النامية وأربعة ملايين فى الدول الصناعية .

هذا هو الواقع الملموس دون زخرف يقول : أن هناك مجتمعا جديدا تقدم قليلا جدا فى بعض الميادين عما كان عليه الوضع قبل عشرين عاما ، ولكنه مجتمع متخلف عن المستويات العالمية بالمقاييس كافة . وهو تخلّف شامل فى الاقتصاد والتنمية والثقافة والتعليم والسلوك الاجتماعى مما يطرح ضرورة إعادة تأسيس البنية المدنية للمجتمع ، لقد انتهى العمر الافتراضى للبنية الهشّة التى أسستها تجارب «النهضة» الأولى منذ القرن التاسع عشر ، وتآكلت محاولات «النهضة» الثانية التى بدأت عند منتصف القرن العشرين وانطوت اعلامها قرب بداية السبعينات . والذين يرفعون هذه الأعلام إلى اليوم ، إما أنهم يلعبون فى الوقت الضائع ، وإما انهم يستميتون فى الدفاع عن مواقع تجرفها الرياح .

وقد حاولت الاشارة – مجرد الاشارة – إلى الواقع العربى الملموس

كأحد موانع التغيير الاساسية ، حتى لا نغرق فى الوهم بأن التغيير ممنوع من الخارج ، خاصة أن «الحدود» بين الداخل والخارج قد طرأ عليها التغيير بارادتنا أو بغيرها مما يستدعى سرعة الحركة حتى لا تقضى بنا الرمال المتحركة تحت أقدامنا إلى نقيض «الأمل» . إن مصيدة الأوهام كامنة هناك حيث الذين يحلمون ويعيشون بعواطفهم يعيدون انتاج الحنين أو المصالح العابرة .

ذلك أن مشروع الامل الذى كان جنينا ممتنعا عن الولادة تحت أقدام الدولة والمعارضة معا أمست ولادته ضرورة حياة أو موت إن تحالف قوات الماضى مهما كانت الاسماء والمسميات «التراثية» أو «التقدمية» سوف يقاوم تأسيس «مجتمع مدنى حديث» ، لأن هذا المجتمع يحتاج إلى نوع جديد من التضحية بالعواطف الراسخة والمصالح اللامعة والأوهام : وفى مقدمتها أنه يمكن للاشخاص أنفسهم والعقائد ذاتها والهياكل عينها ان تتكيف مع الجديد وأن تصلح ما أفسده الزمن وأن تستمر كما لو أن شيئا لم يحدث .

* * *

وعلى سبيل المثال . ما الذى يجرى بالضبط فى جنوب لبنان ؟ هل صحيح انه على عكس ما يظن الناس نقطة لقاء بين اسرائيل وايران ضد ما يسمى بمؤتمر السلام ، أم أنه فى الاساس محاولة اسرائيلية تهز الاستقرار اللبنانى - اللبنانى ، واللبنانى السورى بغية الايقاع بالطرف العربى على مائدة المفاوضات فى بحر من الشكوك المتبادلة ؟ أم أن علينا

أن نقبل التفسير الاسرائيلى من أنه لابد من تطهير الجنوب اللبنانى من اللغم الفلسطينى ولغم حزب الله ؟

ربما كانت هذه التصورات كلها صحيحة ، ولكنها مجرد تفريعات عن محور مركزى هو أن «مؤتمر السلام» لم يثمر بعد أى وعد بأن الطريق الذى سيجمع الأطراف كافة فى خاتمة المطاف هو الطريق إلى «نظام الشرق الأوسط» . بل إن هناك شكوكا قوية فى موقف العرب من هذا «النظام الاقليمى الجديد» . أكثر من ذلك ، فإن هناك شكوكا عربية حول ما يسمى بالنظام العالمى الجديد تبدأ من النقد الهادئ لأسس هذا النظام وتنتهى بإنكار وجوده اصلا .

وبسبب شحوب الأمل ، وأحيانا غموض الهدف من «مؤتمر السلام» ، وبسبب الشكوك العربية فى «النظام العالمى الجديد» ، تقوم اسرائيل – على الارجح – بضرباتها المتوالية فى جنوب لبنان وقد توجتها بمحاولة توسيع المنطقة الأمنية على الشريط الحدودى .

ومن العبث القول بأن «الاسباب» التى تضمرها اسرائيل بعيدة عن الصواب ، فبالرغم من تراكم السلبيات العربية التى حوّلتها حرب الخليج إلى كارثة ، إلا أن الضمير العربى العام الذى يجيد سماعه الخصوم قبل أهل البيت مازال يرفض «نظاما» للشرق الأوسط يحل مكان النظام العربى .

والمتابعة غير المتحفزة وغير المتحيزة لما يكتب ومالا يكتب ، ما يقال فى دهاليز الحكومات الظاهرة والحكومات الخفية ، وكواليس المعارضات

السرية والعلنية ، وفوق منصات الأحزاب ومنابر المستقلين ، يمكن ان تدلنا هذه المتابعة إلى بعض المؤشرات والاجتهادات :

• هناك قبول عام للحل السلمى عبر المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل فى غيبة الحل المسلح ، وفى ظل خريطة سياسية جديدة للعلاقات الدولية العربية فرضتها حرب الخليج من ناحية والانهيار السوفيتى من ناحية أخرى .

• ليس هناك اقتناع عربى شامل وراسخ «بحق» اسرائيل فى الوجود ، وانما «للضرورة أحكام» ، كما أن الضرورات تبيح المحظورات . والمحظورات فى ظل الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ كانت لاءات الخرطوم الثلاث أما الضرورات التى أباحت واستباحت المحظورات ، فهى سقوط النظام العربى فى ثلاث حروب : حرب لبنان وحرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية .

• ولكن الحل السلمى لا يعنى فى قرارة الضمير العربى الاستسلام . ربما يعنى للبعض التقاطا للأنفاس يدوم نصف قرن أو قبولا بالامر الواقع يدوم لأجل غير مسمّى . ولكنه فى الحالين أبعد ما يكون عن الاستسلام لفظا ومعنى . وانما الحل السلمى فى المفهوم العربى العام هو قبول التحكيم الدولى الممثل فى الشرعية الدولية : قرارات مجلس الأمن والامم المتحدة ، ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ أى الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الجولان والضفة والقطاع والقدس الشرقية ، ومنح الفلسطينيين حقوقهم الوطنية بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير .

• ليست هناك صورة واضحة أمام العين العربية عن مستقبل العلاقات مع اسرائيل . دوائر ضيقة من التجار ورجال الاعمال يطمحون لتوسيع مجالات استثماراتهم . ولكن الضمير العربي يستشهد بتجربة «التطبيع» المصرية – الاسرائيلية . وهي التجربة التي جذبت آحادا من المثقفين ، أقل من عدد أصابع اليدين ، وعشرات من التجار . ولم تحقق نجاحا يتجاوز هذا «السلام البارد» .

• هناك على العكس تخوُّف عربي من المشروعات الاسرائيلية حول المياه العربية والنفط العربي والاسواق العربية ، مما يعزز الاحساس العربي العام بأن التطبيع يعني غزوا اقتصاديا يزيد من ضراوة الازمة الطاحنة التي يعانيها العرب . لا بأس من التطبيع على الطريقة المصرية بحيث تعود الأرض إلى أهلها الذين يفرضون على أي سفير اسرائيلي عزلة تصيبه بالاكتئاب وسرعان ما يطلب النقل إلى بلد آخر . أما الصناعات أو الزراعات المشتركة ، فإنها لا تلقى حماسا أو ترحيبا من القلب العربي .

• هذا القلب ينزف دما مما جرى للعرب بأيدي العرب ، ولم يعد العربي يفكر في أية «وحدة» مع العربي . بل لقد وصل التفكير في العروبة في معظم الأقطار إلى الخط الأخير التالي للايمان والسابق على الكفر . يستوي في ذلك المثقف والسياسي والمواطن العادي . ولكن هذه الازمة الروحية العنيفة التي فرضتها أوزار حرب الخليج لاتعني الانقلاب إلى النقيض ، أي الارتباط باسرائيل أو ايران أو باكستان .

هناك قلة ترى مصلحتها المباشرة في التحالف مع اسرائيل ، وقلة

أخرى ترى هذه المصلحة مع ايران . ولكن الكثرة الساحقة ترى فى اسرائيل عدوا حتى فى ظل السلام ، وترى فى ايران خصما حتى فى ظل الاسلام . ترى هذه الكثرة الساحقة ايضا أن الاستقلال النظرى عن الجميع هو غاية المنى ، ولكن «شيئا ما» يربط بين جميع العرب ، يفرق بينهم مجتمعين وبين اسرائيل منفردة .

• لا يفكر العربى غالبا فى استعادة النظام العربى القديم ، وربما لا يفكر فى تجديده ، ولكنه بالقطع لايفكر فى إحلال مجموعة من التحالفات العربية - الاسرائيلية مكان التحالفات العربية - العربية السابقة . لقد أسقط من بين عناصر خياله ما كان يدعى بالمستقبل العربى أو التضامن العربى ، ولكنه لا يتخيل مستقبلا آخر تقوم فيه اسرائيل بدور البطولة أو الشريك الرئيسى . إنه ، هذا العربى العادى المتوسط مجروح ، تائه ، دائخ . وفى هذه الحالة الصعبة المرهقة للنفس والاعصاب لايبنى شيئا بالايجاب ، ولكنه لايريد الحياة التى كان يعيشها ولا الحياة التى يريد له الآخرون أن يعيشها .

• ومن هنا فحكاية «النظام العالمى الجديد» يراها من الرايات الزائفة التى تخفى أكثر مما تعلن ، فهى ليست مجموعة من الضوابط والمعايير الواحدة المنسجمة التى تُطبَّق دون تمييز . هناك ازدواجية كريهة فى تطبيق القوانين الدولية . وهناك ازدواجية فى تعريف الارهاب . وهناك عنصرية فى أكثر البلدان تحضرا وديمقراطية . وليس من جديد سوى انفراد الولايات المتحدة بمركز القوة العظمى . وهذا ليس نظاما ، فالنظام يقوم

على حالة التوافق بين الأمم وليس على حالة الهيمنة فوق الامم . ويربط العرب بين النظام الاقليمى الجديد المراد تشييده والنظام العالمى الجديد الذى يزعمون تأسيسه ، ويستخلصون أن المطلوب هو ثروات العرب بغير عرب . لذلك يتشككون فى المقدمات والسياق والنتائج .

* * *

على الجانب الآخر فإن احدا لا يستطيع أن يرصد كيف يفكر الاسرائيليون فى قضية السلام أو مسألة الوجود الآمن فى الشرق الأوسط . ولكن استطلاعات الرأى وكتابات المثقفين وتصريحات السياسيين تؤدى إلى بعض المؤشرات والاجتهادات :

● لا يشعر الاسرائيليون عامة بالاطمئنان إلى الجيران العرب ، وليس لديهم أدنى شك فى أن هذه «الارض» هى أرضهم وأيا كانت العلمانية التى يدعيها بعض المثقفين أو بعض الاحزاب ، فإن الفكر الدينى يملأ العقل الاسرائيلى بالصهيونية التى تمنح أصحاب هذا العقل إحساسا مثلثا : بظلم تاريخى وقع على اليهود ، وحق الملكية فى أرض المعاد ، وشعوربالتفوق على جميع الشعوب عامة والعرب خاصة .

● يدرك الاسرائيليون انهم يعيشون فى مجتمع عسكرى وفى حالة حرب وقائية مستمرة ، لأن «الاعداء» يحيطون بهم من كل جانب . وبالرغم من التكاليف المادية والنفسية الباهظة للمجتمع العسكرى ، فإنهم راضون عنها باعتبارها الحل الوحيد للتعايش مع هذا «الحصار العربى» . وهم على اختلاف اتجاهاتهم السياسية يبررون الحرب المستمرة ضد العرب

بضرورات الأمن القومى .

• ولكن الاسرائيليين لا يمانعون فى «سلام» تقيمه المعاهدات مع الجيران والمشروعات المشتركة والسياحة ، بشرط ألاّ تكون هناك تنازلات عن الأرض من أى نوع وفى أى مكان ، فالضفة والقطاع جزء لا يتجزأ من أرض اسرائيل والقدس عاصمة أبدية لها ، اما الجولان فمصدر تهديد «طبيعى» لا يجوز التفريط فيه بأى ثمن . لذلك ، فإقامة المستوطنات للقادمين من الاتحاد السوفيتى السابق ومن غيره ليست «مساكن انسانية» فحسب ، وانما هى «إثبات ملكية» و «حماية ميدانية» فى الوقت نفسه .

• لاتتحقق الصهيونية فى المخيلة الاسرائيلية الا باقامة دولة كبرى تهيمن على مصائر الجيران وأقدارهم ، فهى «المركز» وهم الاطراف . وتستمد هذه الدولة قوتها من السلاح أولا ، ولكن هيمنتها تتسع بحجم الاستراتيجية الواحدة التى ترسمها وعلى الآخرين تنفيذها فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ضمن أشكال وأطر جديده لاتشى بالقمع باسم «التعاون المشترك» .

وهكذا فإن المناخ العقلى والوجدان الاسرائيلى مهيأ للسلام بهذه المعانى . وبدون أن تتخذ الكلمات تركيبتها المعقدة ، فإن المزاج الاسرائيلى على استعداد لوقف طلقات المدافع مقابل الانطلاق إلى «المجال الحيوى» المحيط من موقع المركز الذى يملك الأطراف .

وبالتقابل بين تفكير العربى وتفكير الاسرائيلى ، نكتشف أن مائدة المفاوضات توجز النوعين من التفكير إيجازا شديدا دون إخلال بالمعنى

هنا أو هناك . المفاوض العربى ، فلسطينيا كان أو لبنانيا أو سوريا ، لا يريد أكثر من «الارض» دون تخطيط لمستقبل أرض المنطقة كلها . وهو يعتمد على الشرعية الدولية فى استرداد الاجزاء المحتلة وحمايتها . أما المفاوض الاسرائيلى فهو ينظر إلى المستقبل الذى يضم الأرض ومن عليها . وهو يملك تصورا واضحا لهذا المستقبل إسمه : نظام الشرق الاوسط . لا يجاور نظاما عربيا من أى نوع ولا يحاوره ، بل ولا يتحالف معه ، وانما يقوم على أنقاضه . لا تحتاج المنطقة ولا تحتمل نظامين على أرض واحدة ، وانما نظام واحد لثروة واحدة واقتصاد واحد وسياسة واحدة .

يقوم هذا النظام تدريجيا على أساس التصفية النهائية لبقايا وآثار النظام العربى السابق جنبا إلى جنب مع تحديد الدور النهائى لكل قطب من أقطاب الشرق الاوسط الجديد . وباستبعاد العرب من هذا الدور النهائى لايكون هناك سوى اسرائيل وايران وتركيا .

وما يجرى الآن أمام عيوننا وحول آذننا ليس أكثر من مجموعة «جراحات» تواكب مؤتمر السلام بالحذف والاضافة والتعديل حتى يسفر فى النهاية عن إطار عام لنظام الشرق الاوسط يطابق الأوضاع التقريبية على الارض .

ما يجرى فى جنوب لبنان ليس مقطوع الصلة بما يجرى فى السودان والجزائر ، وما يجرى فى هذين البلدين ليس مقطوع الصلة بما تخطط له ايران . كذلك فإن ما يجرى فى جنوب لبنان ليس مقطوع الصلة

بما تخطط له اسرائيل . وهكذا فنحن خلال فترة من الزمن استطعنا أن نشهد السباق المعقد بين مؤتمر السلام من ناحية وميادين القتال من ناحية أخرى .

فى «المؤتمر» المتنقل بصيغ مختلفة من مدريد إلى موسكو إلى واشنطن كان هناك اصرار اسرائيلى لا لبس فيه على الاستمرار فى بناء المستوطنات للمهاجرين الجدد ، مازال الاصرار على القدس عاصمة موحدة للدولة اليهودية ، على الجولان مجزأ السيادة ، على أن المنطقة الامنية داخل الشريط الحدودى تخضع لترتيبات جديدة فى اطار خطة التطبيع الشامل بين لبنان واسرائيل .

ومعنى ذلك اختصار القضية العربية برمّتها فى العودة إلى الشق الثانى من اتفاقيات كامب ديفيد ، والذى يفضى إلى «تسكين» الفلسطينيين فى إطار الحكم الذاتى وليس حق تقرير المصير . أى انه لا تنازل فعليا عن الارض ، وانما هو انسحاب عسكرى مقابل شرعية السيادة «الاسرائيلية» . هذا بالنسبة للقضية الفلسطينية . أما القضايا الاخرى ، فإن اسرائيل لا تعترف بأية قرارات سابقة للامم المتحدة بشأنها ، لا تعترف عمليا بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ولا بالقرار ٤٢٥ . وحتى يصبح التمسك العربى بهذه القرارات نوعا من العبث واللاجدوى ، فإن اسرائيل بالغت فى بناء المستوطنات حتى تضع الفلسطينيين أمام أمر واقع ديموجرافى جديد ، وتهدد بتوسيع المنطقة الأمنية فى لبنان حتى تضع اللبنانيين امام الامر الواقع القديم . وبدلا من ان يصبح هذا الامر

او ذاك ورقة بيد العرب فإنه يصبح ورقة ضغط بيدها . وهذا ما يفسر التوازى بين المفاوضات وبين العدوان المستمر على جنوب لبنان ، وما يتلو ذلك من مضاعفات سلبية فى العلاقات اللبنانية - اللبنانية واللبنانية - السورية .

واذا كان من المستحيل أن تكون ايران بمنأى عن أحداث الجنوب اللبنانى حيث أن لها حضورا مسلحا مباشرا يمنح اسرائيل أحد مبررات العدوان ويعكر صفو العلاقات بين أعضاء الاسرة اللبنانية ويضع سورية فى مأزق ، فإن ايران ايضا ليست بمعزل عن أحداث الجزائر التى لا تهدد المغرب العربى وحده ، وانما تهدد المنطقة العربية بأسرها . كذلك فإيران ليست بمعزل عن احداث السودان الداخلية والعربية وآخرها «حلايب» القنبلة الموقوته التى أشعلت فتيلها حكومة الخرطوم .

هكذا تحاول ايران باستماته أن تجهز على هذا الجدار الافريقى لأى كيان عربى محتمل باختراق الجزائر وعزلها عن المغرب العربى واختراق السودان وعزله عن مصر . ثم هناك الغرب الذى يحاول اصطياد ليبيا ، وهناك الصومال الذى يتفتت يوما بعد يوم ، واريتريا التى لم تستطع بعد أن تقف على قدمين . هذا هو مشهد افريقيا العربية : شظايا بركان متفجــر تتطاير مع الرياح الأربع . أما آسيا العربية فلا تحتاج إلى إيضاح . نقطة الارتكاز هى القضية الفلسطينية وقد ألمنا بوضعها الراهن ضمن سياق المشرق العربى المحتل من هضبة الجولان إلى جنوب لبنان مرورا بفلسطين . والعراق رهينة بأيد لايدرى أحد من أين تنبت

اصـابعها والى أين تنتهى . واليمن لوحة سريالية لوحدة مفاجئة وحرب أهليـة غيـر مـعلنة . أمـا الخليج فـمـحـاصـر بسـراب الماضـى الجـميل ومخاطر المستقبل ، وحاضره مضطرب بالخوف والأمل . وبين الحين والآخر تضطرب العلاقات بين قطر والبحرين أو بين قطر والسعودية ، فيـغلب الخوفُ الأملَ . وتلك هى آسيا العربية ممزقة الاوصال مشرذمة الاهداف والوعود والاحتمالات .

هذا هو ما آل اليه النظام العربى من تفكك يسهل أمر القائمين على تصفية آثاره . لذلك فالعرب يطالبون فى مؤتمر السلام بالأرض وهم على مسافة واقعية من نظام عربى فى ذمة التاريخ وعلى مسافة مساوية من نظام الشرق الاوسط قيد الانجاز لاناقة لهم فيه ولاجمل . ولكنهم بين ماض ذهب ومستقبل يجئ سيجدون أنفسهم – دون إرادة أو رغبة أو مصلحة – مشدودين إلى مدارات من صنع غيرهم .

وليس مـا يجرى إذن فى جنوب لبنان أو فى جنوب مصـر وشـمـال السودان أو فى عاصمة الجزائر أو فى العراق أو فى اليمن إلا دعما مباشرا لانجاز نظام الشرق الأوسط على «أنقاض» النظام العربى . وليست هناك قدرة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تبدع نظاما عربيا جديدا يستوعب المتغيرات ويتكيف مع حقائق العصر . ولكن المؤكد أن هناك «مناعة» عربية ضد المشاركة فى بناء نظام يتخذ من العرب وقودا وعبيدا . هناك إدراك عربى غامض بأن النظام الاقليمى الجديد يريد الثروات العربية بغير العرب . وهذه هى نقطة اللقاء بين هذا النظام وأى

نظام عالمي جديد يريد الثروات العربية بغير العرب .

هذا الاستبعاد للعرب هو الذى يباعد بينهم وبين التوقيع على التنازل طوعا عن ثرواتهم مادام هذا التنازل يعنى كذلك تنازلا عن دورهم كشريك أساسى فى صياغة الشرق الأوسط الجديد . دور ومشاركة متكافئة . هذا ما يستبعده الطرف الآخر الذى يحتاج للتوقيع العربى على «بياض» يملأه بمفرده فى احدى العواصم ، وقد ثبت أن الامر ليس ممكنا أن يملأه الآخرون فى بقية العواصم .

لذلك يحاول أن يملأ هذا «البياض» باللون الاحمر فى جنوب لبنان والضفة والقطاع والقدس والخرطوم والجزائر ، ولكنه يكتشف انه بالرغم من ذلك لم يحصل على التوقيع العربى ، وان هناك مناعة عربية تحول دون التوقيع . هذه المناعة لا ترفض قيام نظام جديد للشرق الاوسط ، ولا ترفض مؤتمر السلام أن يكون مختبرا للنظام الجديد ، بشرطين : الأول أن العرب ليسوا ثروة بغير بشر أو كيان أو مستقبل . والثانى أن لهؤلاء دورا متكافئا ومشاركة ندِّية فى أية محاولة لاقامة نظام اقليمى جديد .

وبين غياب أى تصور للمستقبل العربى وحضور هذه المناعة يتبلور الجزء الأول من المأزق .

وبين الجراحة الاسرائيلية فى جنوب لبنان والجراحة الايرانية المتعددة الجبهات يتبلور الجزء الثانى .

وبين عقبات نظام الشرق الاوسط ومغريات النظام الدولى يتبلور الجزء الثالث من المأزق الذى يواجه العالم بعد زلزال الخليج وزوال السوفيت .

(٢)

صحيح لم تكن هناك دولة مركزية واحدة تربط أجزاء الوطن العربى كما كان الحال فى ظل الامبراطورية السوفيتية ، ومن ثم فانقسام هذه الامبراطورية إلى عناصرها الاولى أو ما يسمى بالجمهوريات المستقلة يختلف قليلا أو كثيرا عن الوضع العربى قبل وبعد كارثة الخليج بغزو العراق للكويت . بانتهاء المشروع الامبراطورى لمحمد على باشا ثم انكسار الامبراطورية العثمانية ، لم تعد هناك امبراطوريات عربية أو اسلامية . وسواء أكانت الحدود القطرية الراهنة تاريخية قديمة أم من صنع الاستعمار فقد باتت بالتقادم حدودا واقعية اكسبها الزمن شرعية على هيئة خصوصيات متعددة ومتنوعة .

أى أن الاقطار العربية المستقلة فى صورة ممالك وامارات وجمهوريات ظاهرة تاريخية سابقة على انقسام الامبراطورية السوفيتية إلى جمهوريات مستقلة . وجامعة الدولة العربية تسبق منظومة «الكومنولث» التى حلّت مكان الاتحاد السوفيتى السابق بأربعة عقود ونصف العقد . ولم تكن الجغرافيا أو التاريخ وحدهما يربطان أجزاء الاتحاد السوفيتى ، وانما كانت هناك الدولة المركزية والعقيدة السياسية الواحدة . وهو الأمر الذى لم تعرفه الاقطار العربية قبل الاستقلال وبعده ، وانما كانت هناك دول وعقائد مختلفة .

ومع ذلك فثمه مشابهات بين زلزال الخليج وزوال السوفيات ..

فاذا كانت " الدولة الواحدة " هى التى انحلّت بين الجمهوريات السوفياتية السابقة ، فإن " النظام العربى " هو الذى انحلّ بعد زلزال الخليج . واذا كنّا قد سبقنا السوفيات فى اذربيجان واليوغسلاف فى الصرب وكرواتيا بحرب لبنان ، فإن غزو الكويت نفسه ثم ما جرى داخل العراق فى الشمال والجنوب يزيد ضراوة عن نيران الجحيم فى الجمهوريات الاسلامية والمسيحية والكاثوليكية والأرثوذكسية فى شرق اوربا وجنوب الامبراطورية السابقة .

واذا كانت " الاشتراكية" قد سقطت تجربتها العربية منذ هزيمة ١٩٦٧ وتوالى سقوطها فى السبعينات والثمانينات ، وبالتالى فقد سبقنا غيرنا فى هذا المضمار ، فإن حرب الخليج قد أطاحت بعقيدة النظام العربى المعلنة : العقيدة القومية . وكانهيار الاستراتيجية الأمنية السوفياتية السابقة ، انهارت الاستراتيجية الامنية العربية بغض النظر عن تحققها . أو عدم تحققها اختلفت مفاهيم العدو والحليف على الأرض قبل أن يتبلور هذا الاختلاف فى نظريات .

وما تحاوله جمهوريات "الكومنولث" المستقلة من البحث عن صيغة تجمع بينها ولو عند الحدود الدنّيا من التعاون والتضامن ، وما يتخلل هذا البحث من معوقات تتعلق حينا بالتركة الثقيلة الموروثة عن الماضى المتعدد الأطراف والمستويات ، وحينا آخر بتوجّهات الحاضر نحو المستقبل ، يشبه الى حد كبير ما تحاوله الاقطار العربية فى الوقت الراهن .

وبالطبع ، فهناك إلى جانب المشابهات اختلافات بلا حصر فى

مقدمتها انه لم يحدث أن قامت إحدى الجمهوريات السوفيتية السابقة بغزو جمهورية أخرى . وانما كشفت البريسترويكا - وهى مجموعة أفكار فى النهاية - عن مكبوتات عميقة لدى شعوب «الاتحاد السوفيتى» فى الاستقلال القومى ، والديمقراطية السياسية . أما نحن الذين حصلنا على الاستقلالات القطرية منذ زمن ، فكنّا نطمع فى أشكال من الوحدة القومية وصلت إحدى تجاربها إلى حدّ الوحدة الاندماجية . وقد اخفقت كل درجات هذه الوحدة ، ثم اقبلت حرب الخليج لتقضى على الطموح ذاته أو «الفكرة» نفسها .

أما الديمقراطية التى كان يلهج باسمها المثقفون والسياسيون ليل نهار ، خاصة اذا كانوا من أهل المعارضة ، فقد سقطت عند أول امتحان جدّى فى حرب الخليج ايضا ، حين انتصر بعضهم لطغيان الغزاة وحين تراجعت الديمقراطية فى جدول الأولويات لدى بعضهم الآخر إلى ذيل القائمة أو خارجها على الاطلاق .

واذا تركنا النخبة ، فإن الوضع الشعبى العام لا يقل سوءا . هناك درجات من الانكماش على الذات الطائفية والعرقية والقطرية والثقافية . مصدر الانكماش هو الخوف من الآخر العربى أو حتى الآخر الوطنى . ويتسرب هذا الخوف فى المناخ العام كغازات من الكراهية التى تسمم البيئة وتقتل» بمجرد التنفس . ويفضى هذا الانكماش فى كثير من الأحيان إلى نوع من اللامبالاة بالعمل العام . وتصبح كلمة «قضايا» من الكلمات الساخرة والهزلية ، اذ أن العزلة الفئوية تقود بالضرورة إلى عزلة

فردية يتحصن داخلها الفرد أو العائلة أو الشركة أو المشروع . هذه العزلة تقطع الجسور بين مجموعة من الجزر فى بحر هائج ، وتغدو النجاة بمدلولها الشخصى المباشر هى «الأمل» . هذه العزلة تقطع الخيوط بين «الأنا» ومحيطها سواء أكانت هذه الخيوط حزبا سياسيا أم جمعية خيرية . تضيق الدائرة حول هموم الفرد فلا تعود هناك سوى هذه الدائرة الضيقة من الأحلام والطموحات .

من شأن هذا الانكماش على الذات أن تتعاظم العنصرية وأن يتواضع الطلب على الديمقراطية . وهذا هو المناخ المهيأ لاستقبال الأفكار العاطفية فى أكثر اشكالها جموحا ، والانفعالات الحدّية فى أكثر صورها مغامرة . هذه هى «الفوضى» المنظمة أو المنفلتة . فوضى التفتت إلى ذرّات هشّة تتطاير عند أول نفخة ريح . وما أعنف الرياح التى تهب من داخلنا وخارجنا على السواء . وهى الرياح التى تحاول ان تقتلع جذور «المناعة» ضد التوقيع على بياض سواء للداخل أو للخارج .

هذه الهشاشة التى تضعنافى «فجوة» بين ماكان وما ينبغى أن يكون ، هى مجموعة الاوهام المغروسة فى حياتنا الفكرية والسياسية .

أول هذه الأوهام المؤسسةالتى تنطق باسم العرب مجتمعين ، أعنى جامعة الدول العربية . وكان الراحل الكبير محمود رياض يقول : ان العيب ليس فى الجامعة أو ميثاقها أو هياكلها ، وانما فى الدول العربية التى لاتنفذ الميثاق ولا تلتزم بلوائح الجامعة . ولكن اذا كان الوقت قد مضى طويلا على «تجاهل» الاعضاء لمؤسستهم ، فمعنى ذلك انها لاتعبّر عنهم

ولا عن احتياجاتهم المشروعة . ومعنى ذلك ايضا انها تحولت إلى «صنم» نتعبد فى محرابه دون أن نقيم «لتعاليمه» وزنا فهو لا يملك من أمرنا شيئا .

لقد أقيمت الجامعة قبل استقلال أكثر من ثلثى أعضائها فى ظل «شكل» للعالم لم يعد هو عالمنا ، وفى اطار اقليمى لم يعد هو الشرق الأوسط الراهن ، وفى ظل أفكار وقيم تغيرت مرارا . كانت الامبراطوريتان الفرنسية والبريطانية هما المهيمنتان على مقادير المنطقة ، ولم تكن اسرائيل على الخريطة . وتمكّن النظام العربى الوليد حينئذ من إحراز الاستقلال السياسى تدريجيا لمجموع اعضائه ، وتمكن الغرب فى المقابل من زرع الدولة اليهودية . وعندما أرادت القيادة الجديدة للنظام العربى ان تمضى قُدما فى توحيد بلدين فقط هما مصر وسورية ، كان الاخفاق الذريع بعد ثلاث سنوات مشحونة بالتوتر . وارتفعت فى أزمنة المدّ شعارات «وحدة الهدف» فانقسم النظام العربى رأسيا إلى شطرين . وارتفعت فى اوقات الجزر شعارات «وحدة الصف» فانقسم النظام العربى أفقيا إلى شطرين .

ولم يكن الانقسام الأول قد عرف طريقه إلى الترميم بينما زاد الانقسام الثانى اتساعا حين وقعت الهزيمة الكبرى . ومع ذلك لم ينتبه أحد إلى هوية الزلزال الذى أصاب النظام بشروخ غائرة رأسيا وأفقيا . ولكن الحروب الاهلية والحدودية المتوالية افصحت ببلاغة دموية عن أن «الامر لم يعد كما كان» . وكان أقصى ما استطاعت بعض الأصوات أن تعبِّر به عما

جرى هو ضرورة تعديل ميثاق الجامعة .

كانت الجامعة فى واقع الأمر قد استنفدت أغراضها كمؤسسة للنظام العربى . وكان جمودها طيلة العقدين الأخيرين عنوانا على بُعدها البعيد عن المتغيرات ، وانعدام قدرتها على الاستجابة - بشجاعة - للتحديات .

كان الانقسام الرأسى بين الحكومات قد بلغ ذروته فى مشاهد لا تُنسى : حرب لبنان والصلح المصرى الاسرائيلى وتجميد عضوية مصر والحرب العراقية الايرانية وحرب الصحراء المغربية . وكان الانقسام الأفقى هو الآخر قد بلغ أوجه فى شواهد لاتمحى : حرب لبنان أيضا ، حرب اليمن ، انقلابات السودان والحرب بين شماله وجنوبه ، مظاهرات الخبز فى مصر وتونس ، الارهاب المسلح بأسم الدين فى سورية ومصر وتونس والجزائر ، ازدحام السجون والمعتقلات وأقبية التعذيب والمنافى بالمعارضين . ولم تستطع جامعة الدول العربية فى حالتىّ الانقسام الرأسى والأفقى الا أن تقف مشلولة مكتوفة اليدين .

فلمّا كان الثانى من اغسطس ١٩٩٠ لم تكن عاصفة الصحراء ، بل المسمار الأخير فى نعش النظام العربى ومؤسسته الهشة ، فقد كان الغزو فى جوهره نعيا للشرعية العربية التى كانت .

وسواء أكان «الانفجار» قادما من الخارج كما هو الأمر فى قنبلة هيروشيما وناجازاكى أم قادما من الداخل كما هو الحال فى حادث تشير نوبيل ، فإن يوما جديدا بعد انحسار الطوفان ، كان يجب أن يبدأ .

كان لابد من الاعتراف بأن البيت القديم قد انهار ولا بديل لاعادة البناء . ولم يكن المطلوب فى وقت ترميم البناء المتصدعً أو إعادة بنائه على الأسس القديمة أو على صورة الطراز القديم ومثاله ، وانما كان المطلوب ولا يزال هو بناء أسس جديدة وطراز جديد لايشبه الماضى الممتلئة أركانه بشتى صنوف المتفجرات . ولكننا تركنا البيت على حاله ، وكأن شيئا لم يحدث ، وكأن البيت القديم ليس أكثر من لعبة هندسية للأطفال يمكن هدمها وبناؤها فى كل لحظة . وبقى المشهد الهزلى قائما : البعض يدعو إلى مصافحة الأيدى وغسل القلوب وعفا الله عما سلف ، وكأنها إحدى خصومات العصر البدائى يمكن أن تنوب بالمصالحات العربية القديمة . والغزاة مازالوا أعضاء فى «الأسرة» وكأنهم فرادى ومجتمعين لم يلغوا شرعية العائلة ، وكأنهم جيش فقط وليسوا أفكارا وقيما وأهدافا وأساليب واستراتيجيات فى الأمن والاقتصاد والسياسة يستحيل «مصالحتها» . وإما الاستسلام لها ، ومن ثم فالأمر يحتاج إلى مؤسسة جديدة لفكر الغزو ، أو الإنتصار عليها ، ومن ثم فالأمر ايضا يحتاج إلى مؤسسة للفكر المضاد . وفى كلا الأمرين لم يعد ثمة مكان للمؤسسة القديمة .

ونحن الآن فى منزلة بين المنزلتين ، بل لعلنا أقرب إلى السكتى بين أنقاض البيت القديم الذى حوّله انفجار الخليج إلى شظايا . وهذه هى «الفجوة» الغائرة التى تفصلنا عن النظام العربى من ناحية والنظام الجديد للشرق الاوسط من ناحية أخرى ، بل لعلها تُقرِّبنا أكثر فأكثر من نظام الشرق الأوسط بشروط خصومنا و «حلفائنا» جميعا ، دون أية مبادرات من

جانبنا تضمن لنا دورا ومقعدا فى نظام الاقليم . خصومنا و«حلفاؤنا» يخططون بوضوح لأن نبقى فى العراء منفصلين وليس فى بيت جديد مستقلين ، وأن نتوجه اليهم واحدا فواحدا لاعلاقة لأحدنا بالآخر فى الحاضر أو فى المستقبل ، لأنهم وحدهم أصحاب البيت الجديد . لذلك فالأمن أمنهم والاقتصاد اقتصادهم والثقافة ثقافتهم وحتى حراسة البيت من شأنهم . وهم يدركون اننا اذا بنينا بيتا جديدا له أمنه واقتصاده وثقافته فسوف نجتمع بهم كمستقلين لا كمنفصلين ، وسنحتل مقعدنا كشركاء لهم دور ومقعد فى «الاقليم» . ولسنا مجرد ثروة طبيعية وأسواق وممرات .

ولكن حتى نستطيع الذهاب على هذا النحو لا بديل عن الاعتراف بنهاية «نظامنا القديم ومؤسسته التى جسدت «الشرعية العربية» فى إحدى المراحل ، والآن قد انتهت . إننا الآن لسنا هنا ولا هناك ، وانما نحن بلا أقدام على الارض .

وحتى تستقر أقدامنا على الأرض أن نسارع بتجديد استقلالنا وتحرير شرعيتنا . وذلك لن يكون إلا بوضع «الحقائق» – وليس الاوهام – موضع التطبيق .

واولى الحقائق أن «التاريخ» يجمع شعوبنا ، وكذلك «الجغرافيا» ، ومنهما يتولد نوع من الثقافة الواعية وغير الواعية . التاريخ ليس هو الاسلام وحده ، وليس هو الاسلام فى خط مستقيم بلا تعرجات . والجغرافيا بدورها ليست مجرد الرقعة الناطقة بالعربية ، فالعربية أيضا

ليست خطا مستقيما دون انحناءات . والثقافة ليست هى الأخرى مصفاة ذهنية لعقل النخبة ، وانما هى رقائق متداخلة من العادات والقيم والتقاليد والأنساق المعرفية والمنظومات الفكرية المختلفة . لذلك كان فرز الأوهام عن الحقائق ضروريا ، فالحضارات القديمة فى اليمن وشبه الجزيرة والعراق وسورية ولبنـــان وفلسطين ووادى النيل والمغرب العربى ليست ماضيا خارج اللاوعى . وقـــد تفاعلت تلك الحضارات مع الأديان ، وخاصة الاسلام بأساليب مختلفة أثمرت «خصوصيات» متنوعة من حيث آليات التفكير وأنماط السلوك . وقد تفاعلت هذه الخصوصيات مع الوافد الاجنبى من حملات وغزوات بأساليب مختلفة تركت بصمات متميزة فى الذاكرة الجماعية والعقل والسلوك . كذلك تركت «وقائع» بشرية من الأعراق والمذاهب والطوائف .

ومن هنا فالتاريخ الحىّ ليس خطا مستقيما بلا تعرّجات فى المخيلة الشعبية أو ذهنية النخبة . وهو الأمر نفسه فى الجغرافيا لأن المساحة الواقعة بين المحيط والخليج لم تكن فى أى وقت خريطة ثابتة ، وانما هى خرائط متحركة من الفتوحات إلى الفتوحات المضادة . وما ندعوه بالتجزئه هو قيمة معيارية إطارها المرجعى لحظات خاطفة فى جغرافيا دار الاسلام أو جغرافيا السلطنة العثمانية . وهى لحظات ذابت فيها الحدود أو تشكلت ضمن الخريطة الامبراطورية .

ومن الصعب اتخاذ تلك اللحظات أصلا ثابتا تقاس عليه الحدود المتحركة بقوة السلاح والعقيدة أو السلاح المضاد والعقائد المغايرة .

ليست هناك اذن قيمة معيارية ثابتة لتحديد الجغرافيا «الطبيعية» ، وانما هناك ضوابط للجغرافيا السياسية . ومركز هذه الضوابط هو المصلحة الاقتصادية وارادة الجماعة . وقد تمكّن العرب المعاصرون – من المحيط إلى الخليج – من دفع الغزاة قرنا بعد قرن تحت رايات مختلفة ، دينية ومذهبية وعسكرية . وهم يقاومون الغزو الصهيونى إلى اليوم . ولكنهم حافظوا بشكل أو آخر على خرائط المنطقة العربية الراهنة ، وقاوموا على نحو أو آخر أية أشكال لوحدة اندماجية فى دولة واحدة مركزية . أى انهم قاوموا السلطة الاجنبية والوحدة «الشاملة» فى وقت واحد ، مما يعنى أو يُضمر مصالح اقتصادية وإرادة جماعية فى الخريطة القطرية الراهنة . ولا ضرورة هنا للتمييز بين الانظمة الحاكمة والشعوب ، فبعد الإطاحة بالحكم الانفصالى فى سوريا لم تعد الجمهورية العربية المتحدة ، وبالرغم من حكم حزب واحد فى سوريا والعراق لزمن طويل نسبيا لم تتحقق الوحدة بين القطرين . ومن المستحيل لهذه الحالة أن تستقر إلا اذا كانت هناك «قطرية» للمصلحة والارداة الأشمل من التفرقة بين النظام والشعب .

ليست «القطرية» حالة أو مرحلة قياسا إلى ماض موحّد ، وانما هى تجسيد نوعى للمصلحة والإرادة على خريطة الاستقلال . ومن ثم فشعار «من لخليج إلى المحيط» هو أحد الأوهام المشدودة إلى مفاهيم تجرد التاريخ من مبدأ الصيرورة ، وتجرد الجغرافيا من حركة الاقتصاد والسياسة . وقد تأسست جامعة الدول العربية فى البداية كاعتراف ضمنى بحدود الجغرافيا السياسية الجديدة ، ولكن الاوهام العقائدية حوّلت

«الايمان» بها ومن حولها إلى «خطوة» نحو الوحدة العربية الشاملة . وقد برهنت العقود الأربعة الماضية ونصف العقد ، على أن الجامعة لم تحم الواقع ولم تجسّد الايمان ، بل ظلّت بيتا عامرا بالقنابل الموقوته .

وأما الثقافة فهي ثمرة التفاعل بين التاريخ المتعرّج والجغرافيا المتحركة ، وثمرة الترابط بين الذاكرة الجماعية والمخيلة الشعبية قبل تبلورها في «أطر» النخبة ومواصفاتها . وقد مضى وقت طويل على وصف هذه «الثمار» بأنها الثقافة العربية . وهذا وهم ، فالثقافة العربية الاسلامية هي الوعاء الحضاري الكبير الذي تفرّع في مسيرة الجغرافيا والتاريخ إلى ثقافات متعددة تضم في إهابها جذور الحضارات القديمة في المنطقة والمتغيرات الطارئة بعد انهيار الامبراطورية الاسلامية الكبرى .

وفي هذا السياق هناك ثقافات متعددة بالكمّ وأخرى متنوعة بالكيف ، فالثقافة التي ندعوها «شعبية» – وهي الثقافة القومية – تختلف منظوماتها كليًا عن ثقافة النخبة ، وأحيانا يصل هذا الاختلاف إلى حدّ التعارض مهما «استلهمت» ثقافة النخبة بعض الأصول الشعبية في صياغاتها النظرية أو إبداعاتها الادبية . هذا «الاستلهام» هو نوع من التهميش لتسريب الوعي النخبوي . والثقافة «الشعبية» قومية بمدلول لا علاقة له بالطبع بالقومية العربية . بل لعلها أكثر تجذرا في المدلول المحلّي الوطني ، لأنها مستودع تتراكم فيه الرقائق الحضارية المتعاقبة في حيّز بيئي محدد . وتتصهر في أنواتها ما ندعوه بالحكمة المعتصرة من تداخل الجذور والفروع لشعب من الشعوب في «رواسب» أو آليات تضبط سلوكه

ورؤاه على نحو بالغ فى التعقيد . هذه الثقافة التى قد تتشابه بين الأقطار العربية أو المناطق ، تستمد عصارتها من نسيج يختلف اختلافا بيّناً بين منطقة وأخرى .

اما ثقافات النخبة فهى تختلف بالطبع باختلاف الجغرافيا والتاريخ ، حيث تعرضت المنطقة العربية ومازالت تتعرض لمؤثرات متباينة حسب الموقع وأسلوب الاستعمار وأسلوب الاستقلال وأساليب التطور الاجتماعى فى هذا البلد أو ذاك ، ووسائل الاستجابة للتحديّات المطروحة من الداخل والخارج .

وليس معنى ذلك أن هذه الثقافات منفصلة عن بعضها البعض . ولكن التفاعل بينها يتزامن والمتغيرات العميقة التى تصيب العرب ككل ، أو التى تصيبهم كأقطار متمايزة . بالاضافة إلى ذلك هناك «الثقافات» التى يحملها التعدد العرقى والطائفى والدينى ، وهى الاخرى تفعل فعلها فى المسيرة العامة للثقافات العربية وقاعدتها الرئيسية الحضارة العربية الاسلامية . وتتباين التفاعلات من قطر إلى آخر بين الثقافة الشعبية وثقافة النخبة وبين ثقافات النخب العربية المختلفة ، وبين هذه والثقافات الانسانية الاخرى وبين الجميع وثقافة «الأجزاء» التى يتكون منها هذا المجتمع العربى أو ذاك .

هذه التعددية فى ينابيع التاريخ وتحركات الجغرافيا وروافد الثقافة تنزع ألغاما ، بدلا من تفجيرها فى الطريق العربى إلى المستقبل ، لبناء جديد يحلّ مكان الجامعة العربية الراهنة .

(٣)

بالرغم من الزلازل الكبرى فى عالمنا المعاصر بدءا من الارض التى نعيش عليها ، فإن عقولا كبيرة مازالت ترزح تحت عبء الشعارات القديمة كنوع من «الايمان» الذى لا تزحزحه الجبال ، أياً كانت التكاليف الباهظة التى ندفعها ثمنا لهذه «العقائد» السياسية بعد أن برهنت الحوادث الدامغة على طريقها المسدود .

وسوف اتخذ هنا نموذجا رفيعا لتلمس العوائق البنيوية التى تحول دون اكتشاف الحقائق ، فاللجوء إلى اختبار النماذج الغوغائية يمدُّنا بالنتائج التى قد نرغب فيها سلفا . أما التوقف امام نموذج عالى الكفاءة والمقدرة ، فأنه يمدنا بالنتائج التى قد لاتخطر على بالنا .

والدكتور فوزى منصور من العقول النادرة التى لم يكتف فكرها الاقتصادى بالمجالات المحلية فى مصر والعالم العربى ، وانما هو انشغل طويلا بالعالم الثالث ، وخاصة شمال افريقيا . كما أنه ظل قريبا غاية القرب من مراكز البحث العلمى فى الغرب طيلة الفترة التى أمضاها فى أوروبا ، وبعد أن عاد منها إلى وطنه مصر .

واذ كنت مهموما بحاضر العرب فى الآونة الراهنة ومستقبلهم ، فقد سرَّنى أن اتلقى كتاب فوزى منصور الجديد «خروج العرب من التاريخ» بلهفة خاصة ، لأن شجاعة الحفر عند الجذور من ناحية ومواجهة المجهول من ناحية أخرى ، إحدى المقدمات الاساسية لادارة حوار واسع حول «المأزق» الذى نقف جميعا بدرجات أمامه ولافضل لأحدنا على الآخر إلا

بقدر «الاجتهاد» الذى قد يخطئ وقد يصيب .

وفى «خروج العرب من التاريخ» يقدم فوزى منصور اجتهادا بل اجتهادات ، يخرج فى بعضها عن المألوف ، ويكرّس فى بعضها الآخر ما استقرت عليه العقائد السياسية العربية إبّان العقود الأربعة الأخيرة .

والكاتب نموذج للحوار ، لأنه يجمع فى شخصه المفرد بين العقيدة القومية السائدة والفكر الماركسى ويفسح مجالا للدين ، ومن ثم فهو يغنى عن نماذج فرعية تتكلم باسم هذا التيار أو ذاك .

وأول الاجتهادات التى يخرج فيها المؤلف على أصول الفكر الستالينى هو قوله : أنه يمكن للأمة أن تنشأ قبل الرأسمالية أو بعدها ، فالنمط الغربى فى نشأه القوميات ليس هو النمط الوحيد . ودليله على ذلك أنه كانت هناك «أمة عربية» فى القرنين الاول والثانى من الهجرة ، وأنه كانت هناك «أمة مصرية» منذ العصور القديمة عبر التاريخ ، وأن الاشتراكية تستطيع إقامة «امة» دون أن تكون الرأسمالية بالضرورة هى الجسم الاقتصادى الملازم لنشأة الامم .

ولكن فوزى منصور يتوقف باجتهاده عند هذه الحدود ، فهو يقبل الشروط الستالينيّة الأخرى كوحدة التاريخ والارض والثقافة ، ويضيف الاسلام فى حالتنا . وينتهى إلى أن غياب الوحدة الاقتصادية هو الذى يحول دون التكامل القومى ويقف عثرة فى سبيل الوحدة العربية . والوحدة الاقتصادية تستلزم «قوى اجتماعية» ترتبط مصالحها بهذه الوحدة . وهو الأمر الذى يتعارض مع البنية الاساسية للأنظمة القطرية الراهنة .

والاجتهاد الثانى هو أن «الشعوب» – لا أنظمة الحكم وحدها – ليست قادرة أو أنها مغيبة عن الفعل الوحدوى . انها تلهث وراء لقمة الخبز وتعانى من أهوال القمع ، وربما كانت هناك اسباب أخرى تنأى بها عن المشاركة «الايجابية» فى قضية فلسطين وسواها من القضايا التى تحاصر العرب المعاصرين .

ولقد استخدم فوزى منصور فى هذا السياق لهجة تشى بأنه لا يتبنّى الاطروحة السائدة حول الشعوب كأنها أوثان لا تُمسْ فهى الصواب المطلق والحق المطلق . ولا يتبنى أيضا الاطروحة المقابلة والقائلة : ان هناك الشعب واعداء الشعب ، وان «الشعب» هو القوى الاجتماعية «الثورية» من عمال وفلاحين . ولكن هذا الاجتهاد لا يصل به إلى حد النقد الجذرى لمقولة «تأليه الشعوب» فهو يلتمس لهما المبررات من خارجها ، ويعزو ضعفها أونكوصها أو لامبالاتها إلى «القوى الشريرة» من الطبقات الأخرى أو الغزاة الاجانب . وكأن هالة القداسة مازالت رابضة هناك فى العمق يصعب نزعها .

والاجتهاد الثالث لفوزى منصور انه ليس صحيحا أن «الاخرين» هم السبب دائما فى كل مصائبنا . وانما نحن العرب مسؤولون عن الكثير مما يقع لنا . صحيح أن هناك اسرائيل والغرب الذى يدعمها ، وصحيح أن الاستعمار لم يفلت فرصة لغزونا من الباب أو من النوافذ ، ولكن صحيح ايضا أننا شاركنا أحيانا بنصيب موفور من مواقع مختلفة فى تخريب قدرتنا على التوحّد والاستقلال والتحرر . ولكن هذا الاجتهاد لا يمضى فى

خط مستقيم ، لأن ظلال التفسير الطبقى الصارم تتعرّج فى منحنى التمييز بين القوى المسؤولة عن التدهور والقوى المغيّبة عن المسؤولية . وبالتالى فهو حين يقول إننا «نحن العرب» نتحمل قدرا لا يستهان به من المسؤولية عما يحلّ بنا من ضعف ووهن ، فإنه يعود فى واقع الامر ليلقى بهذه المسؤولية على اكتاف بعض الفئات والقوى والشرائح والتحالفات الممسكة بزمام الحكم ، والتى لها علاقات فى نهاية المطاف بالقوى الخارجية . وهكذا فى اللحظة التى كدنا مع المؤلف أن نتخلّص من المشجب الذى نعلّق عليه كل خطايانا ، عدنا من جديد إلى هذا المشجب المزخرف بالأسماء الاجنبية .

هذه الاجتهادات المنقوصة تؤكد من جهة حالة «القلق» عند الكاتب ، وقوة الرواسب الفكرية القديمة التى تمسك بتلابيبه فى الوقت المناسب فلا يصل بالمقدمات إلى نتائجها الطبيعية . ومن جهة أخرى ، فإنها تفضى إلى مجموعة من المتناقضات التى لاسبيل إلى حلّها وإلى مجموعة من الثوابت التى لاتفسّر لنا «المأزق» الذى دعاه المؤلف بخروج العرب من التاريخ .

أول هذه التناقضات يعبر عنه المؤلف بقوله : «ان العداء للعرب الذى كان على الدوام جزءا من الايديولوجيا الغربية يكاد يتحول الآن إلى هواية شعبية» . ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى بالحاضر «المستورد الطاغى المذلّ والمستغل للعرب» . ولكنه يعود فى موضع آخر ليقول : ان الماضى «مايزال يشكل قيدا على الحاضر يعوقه عن اللحاق بركب العالم المعاصر» . ولا

يترك موضعا للشبهة فى نصوص أخرى من أن مصطلحات العالم المعاصر والحضارة الحديثة انما تعنى «الغرب» بلا زيادة أو نقصان . ومصدر التناقض هنا أن الكاتب – بالرغم من ماركسيته – لم يفرّق بين غرب وغرب داخل الغرب ، وان هناك ايديولوجيات غربية متعددة لا ايديولوجيا واحدة ، وان الايديولجيا الرسمية تختلف حينا وأحيانا وغالبا عن الايديولوجيات الشعبية ، وان الغرب ليس هو «العالم المعاصر» ، بل جزء اساسى فيه .

هذا التعميم مصدره ايضا التفسير الدينى للسياسة : من فتوحات اسلامية قديمة وحملات صليبية وسيطة واستيطان يهودى حديث . هذا الاطلاق مصدره اخيرا تلك المعادلة التوفيقية بين «التراث» باعتباره الاسلام وبين «العصر» باعتباره الغرب . ولكن الاسلام : هل هو الثقافة والحضارة أم هو العقيدة الدينية ؟ والغرب هل هو التقنية أم هو الفكر ؟ لا تفصيل لهذه المفاهيم ، وانما إطلاق وتعميم من شأنهما الوقوع فى براثن سلفية جديدة ترفض الماضى لفظا وتقبله معنى .

ثانى هذه التناقضات ما يأخذ به المؤلف على طول الكتاب من تعريف طبقى للديمقراطية فهى الديمقراطية البرجوازية فى النظام الرأسمالى وهى ديمقراطية الحضارة الجديدة التى تبنيها الطبقات العاملة فى النظام الاشتراكى . ومع ذلك فالكاتب يشكو مرّ الشكوى من غياب الديمقراطية فى العالم العربى بالرغم من أنه يصف التكوين الاجتماعى لأنظمة الحكم بأنها بعيدة كل البعد عن الرأسمالية والاشتراكية ، وبالتالى عن الشكلين المحددين عن المؤلف للديمقراطية . . . بالرغم من أن

«النموذج الاشتراكى» فى الواقع والتطبيق أفصح بأبلغ بيان عملى عن اقترانه بالديكتاتورية والاستبداد والطغيان . وقد انهارت اجزاؤه المتقدمة عند أول نفخه ريح .

ومصدر التناقض والخلل يكاد يكون نقيضا للخلل السابق ، فالأمر هنا كان يستوجب «تعميم» الخبرة الانسانية . فالديمقراطية مضمون للحريات وليست مجرد وسائل . وهذا المضمون ليس طبقيا على الاطلاق . وانما هو إضافة انسانية عامة انجزتها أحدى الطبقات أو احد التحالفات الاجتماعية فى مرحلة تاريخية معينة . ولكن هذه الاضافة تقبل «التعميم» لأنها تتصل بحريات «الانسان» الاساسية حتى وإن افادت بعض بنى الانسان فى مرحلة بعينها . والديمقراطية المسماة «برجوازية» قد أفادت البرجوازية حقا ، ولكنها فى الأصل الاصيل ثمرة كفاح انسانى عبر التاريخ من أجل الحرية شاركت فيه البشرية بمختلف تشكيلاتها الاجتماعية . وهى بالتالى من الحقوق المطلقة التى لا يجوز ربطها بالمنشأ المحدد طبقيا كان أو تاريخيا . إنها من المكاسب الانسانية التى لا يجوز ربطها بنظام اقتصادى – اجتماعى – سياسى .

ومن هنا يصبح لنا الحق فى إدانة أى نظام يهدر الحقوق الديمقراطية للانسان فى أى مجتمع . ولا معنى لتبرير غياب هذه الحقوق باسم الاشتراكية أو التنمية أو قضية فلسطين أو الدين ، الا اذا كان تبريرا للاستبداد . وقد ثبت أن الطغيان لا يحمى العدالة الاجتماعية ، بل يقود إلى الفقر والجوع والانهيار الاقتصادى فى ظل الادعاء

«الاشتراكي» . وثبت ايضا أن الطغيان لا يحقق التنمية ولا يحرر فلسطين ، بل يقود إلى الانفتاح المتوحش والهزائم العسكرية والسياسية ، وثبت كذلك أن الطغيان لا يحمى القيم الدينية والاخلاقية ، بل يقود إلى الفساد والجرائم والتفسّخ .

ولا تعوزنا الوثائق والاحصائيات التى تذيعها لجان الامم المتحدة واليونسكو سنويا للتدليل على هذه النتائج المروّعة لغيبة الديمقراطية ، واهدار حقوق الانسان . وكما أن «الاشتراكية» لا ينبغى أن ترتبط بالاستبداد ، كذلك الرأسمالية فهى لا ترتبط دائما بالديمقراطية . كانت المانيا وايطاليا واليابان واسبانيا والبرتغال بلاداً رأسمالية وديكتاتورية فى الوقت نفسه . وكانت – وما تزال – معظم اقطار العالم الثالث رأسمالية وديكتاتورية فى وقت واحد . لذلك فالديمقراطية ليست طبقية أو لا ينبغى أن تكون كذلك . إنها حق انسانى مكتسب لكل فرد وكل مجتمع أيّاً كان وضعه الاقتصادى أو نظامه الاجتماعى ، فلن يستحيل على أى مجتمع وأى نظام أن يبدع ويكتشف ويخترع الوسائل التى تكفل حرية الأفراد والجماعات .

وفى البلدان الديمقراطية ذاتها العديد من الأنظمة والأساليب ، هناك أنظمة ملكية وأخرى جمهورية ، بعضها فيدرالى وبعضها الآخر مركزى ، بعضها رئاسى وبعضها برلمانى ، وهكذا إلى مالانهاية من وسائل تحقق الديمقراطية لمن ينشدونها .

أما التعريف الطبقى للديمقراطية فهو المبرر لمن ينبحونها تحت

لافتات مختلفة . ولكن المؤلف يقول : أن «الاشتراكية تركّز بدرجة أكبر بكثير على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية» وأن (الثغرات) فى بعض أقطار هذه الاشتراكية «لاتستعصى على الاصلاح» . ومعنى ذلك تقسيم الديمقراطية إلى «أنواع» يمكن لأحدها أن يتقدم على الآخر . ولكن الحقيقة التى كشف عنها تداعى الانظمة «الاشتراكية» المتقدمة تنفى ذلك نفيا قاطعا ، فكما أن الديمقراطية ليست طبقية فهى أيضا ليست أنواعا متفرقة ، بل وحدة واحدة لا تتجزأ .

وهنا نأتى إلى التناقض الثالث حين يقول الكاتب : انه «يمكن القول أن وحدة عربية تقودها البرجوازية القومية سوف تكون فى أحسن الاحوال تكرارا» لما مُنيت به هذه التجربة من هزائم محققة فى الواقع العربى ، لذلك «فصفوة القول أن وحدة عربية تقوم على خلق حياة اقتصادية مشتركة تهتدى باستراتيجية للتطور المعتمد على النفس المتمركز على الذات لا يمكن أن تتحقق الا تحت قيادة قوى اجتماعية مختلفة عن الصفوة الحالية صاحبة الثورة . . . والمهام المباشرة المطروحة أمام الشعب العربى هى تحديد هذه القوى الاجتماعية لكل بلد وللوطن العربى ككل» .

أى أنه لا مجال للوحدة العربية وتحرير فلسطين بغير «الثورة الاشتراكية» . وهو كلام قديم قدم الفكر القومى العربى والفكر الماركسى العربى بعد مصالحتهما «العقائدية» فى زمن السقوط العظيم للشعارات القومية والاشتراكية برفقة التجارب «الثورية» التى عرفناها خلال أربعة

عقود . يستمد هذا المنطق السلفى افكاره وقيمه من مقدمات لم يضعها أصحابها موضع السؤال سواء بعد انهيار التجارب المحلية أو الاقليمية أو بعد انهيار التجارب «العالمية» .

لم يتساءل أحدهم عن مدلول «الطبقة» في الواقع العربى ، ولا عن مدلول «الدولة» و«القومية» و«الأمة» . وانما كان هناك دائما الاطار المرجعى من الغرب أو الشرق ، دون أية محاولة لدراسة ميدانية صبورة للواقع العربى الذى قد يختلف كثيرا عن «المثال» الذهنى المرتبط بفروض تاريخية مغايرة . وذلك بالرغم من إدانتهم المستمرة «للأفكار المستوردة» .

هذه السلفية هى التى قادت فوزى منصور إلى إعادة انتاج الفكر العربى السائد على نحو أكثر مثالية وصرامة ، فطابق بين الأمة والقومية والدولة على دعامتين : الأولى شبه عرقية فالعرب جميعا «أرومة أصيلة» باستثناءات هامشية . والدعامة الثانية هى الجغرافيا حيث تمتد المسافة بين المحيط إلى الخليج دون عوائق طبيعية . هذا «التطابق» بين العرْق والجغرافيا مرورا باللغة والدين والتاريخ يجعل من العرب أمة واحدة بحكم الطبيعة وما وراء الطبيعة ، ولا يحول دون وحدة أقطار هذه الأمة سوى الاقتصاد والسياسة . وحين كانت هناك حياة اقتصادية مشتركة وسلطة سياسية واحدة تحققت الوحدة فى أجلى معانيها .

ولست هنا بصدد الحوار حول ما يتصوره المؤلف عن هذه «الوقائع» . ويكفى القول فى هذا السياق أنه لم يحدث قط فى تاريخ الامم أن تطابق التاريخ والجغرافيا والدين واللغة ، ولم يتبلور هذا التطابق عن

مجتمع موحّد الاركان تستحيل تجزئته . ولكن هذا التطابق المثالى ببساطة لم يحدث ، وانما هو مجرد افتراض ، فالقفز من البيئة العربية الأولى التى وحّدها الاسلام ، إلى البيئات العربية المتعددة بالرغم من وجود الاسلام ، أقرب إلى الحلم الذى تستمر فيه دار الاسلام عربية الحدود . وهو الأمر الذى لا يقع خارج الحلم ، فقد كانت هناك دولة اسلامية كبرى اشتملت على أمم وحضارات اصطبغت كلّها بالوان الحضارة الاسلامية . أما أن تلد الطبيعة «أمة» تختلف صحاريها عن جبالها ووديانها وانهارها وسهولها وبواديها ، فإن الأيديولوچيا وحدها هى التى تطلق عليها من باب الدعوة إلى دولة مركزية واحدة صفة «التنوع فى إطار الوحدة» . أما التاريخ فيقول أشياء أخرى لا علاقة لها بهذه الدولة المركزية ، ولكن الايديولوچيا سوف تؤكد من الباب السياسى انها القومية .

هكذا تضمر المصطلحات غير ما تعلنه ، وربما نقيضه ، فلاضير من أن تُوصف العروبة وصفا واقعيا بالثقافة والحضارة ولاضير أن تكون «هوية» للعرب أجمعين . . ولكن الفكر القومى العربى السائد يحوّل الهوية إلى ايديولوچيا فلا يدور البحث عن أمة عربية متعددة الخصوصيات ، بل عن دولة مركزية واحدة . فى هذه الدولة تتطابق القومية والاشتراكية ، أى أن «الأهداف» المفترضة سابقة على الواقع . ولكن الباحث أعدّ «المسرح» إعدادا كاملا من قبل أن يبدأ العرض ، فالأمة جاهزة لتحقيق الوحدة القومية والاشتراكية فى وقت واحد ، والا فالعرض مؤجل . أى أن البديل هو التفكك القومى .

هذه الأطروحة تتعارض كليا مع «التفاصيل» التى أجاد المؤلف استحضارها ، اذ أية «اشتراكية» كانت هناك حين تبلورت الأمة العربية فى صدر الاسلام ؟ واذا كان الاقتصاد المشترك أو الموحّد يمكن أن يكون شيئا آخر غير «التخطيط المركزى» ، ويصلح مع ذلك لبناء الأمة فلماذا أضحت الاشتراكية و«قواها الاجتماعية» شرطا لازما لبناء الوحدة العربية؟

يدرك فوزى منصور بلا جدال أنه استبدل ثنائية «القومية والاشتراكية» بثنائية عصر النهضة : التراث والعصر . ويدرك أكثر أن هذه الثنائية التى يطرحها ليست جديدة على الاطلاق ، فهى تحلّ الايديولوجيا مكان الواقع الذى لا يتغيّر بالقسر والعسف . والاخطر انها تحل «التسامح» مكان المواطنة ، والوحدة العنصرية مكان التعدد الديمقراطى .

وتلك بالضبط هى جرثومة الفكر القومى والاشتراكى العربى السائد : خلوّ بنيته الاساسية من أى تصور واقعى «للواقع» بتحويل الهوية إلى ايديولوجيا ، وخلوّ هذه البنية ذاتها من أى تصورّ ديمقراطى للديمقراطية ، بتحويل الدولة إلى قومية .

(٤)

«لا وحدة بغير اشتراكية ولا اشتراكية بغير الوحدة» . . تلك هى المعادلة الجديدة التى ظهرت غداة هزيمة ١٩٦٧ . إنها المصالحة التاريخية المضمرة بين القوميين والماركسيين ، والتى جسّدتها فى أعلى ذراها حركة القوميين العرب فى تحوّلها الجماعى إلى «الماركسية» ، سواء بما انشق عنها من تنظيمات فلسطينية كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية أو ما تفرّع عنها فى اليمن الجنوبى من «سلطة الدولة» .

قبل ذلك بكثير كان حزب البعث قد أضاف «الاشتراكية» إلى عنوانه الرسمى ، وكانت الناصرية قد بلورت فى ميثاقها ما سمّى بالاشتراكية العلمية . ولكن التحالف البعثى - الناصرى كان قد تعرّض - من موقع السلطة - لاختبارين عسيرين ، هما الوحدة التى انفصمت عراها فى ١٩٦١ والدفاع عن الارض وقد انتهى بالهزيمة بعد ست سنوات ، بالرغم من أن «الاشتراكية» - والمقصود رأسمالية الدولة - كانت قد أصبحت العمود الفقرى للنظام . وهكذا لم تصبح «السلطة» أداة تغيير اجتماعى أو قومى . وبدأت رحلة الانحسار للشعارين الأثيرين لدى الجماهير حين سقطت الشعارات فى ساحات القتال العسكرية والاقتصادية والسياسية . وفى ظل سقوطها الفعلى وازدهار المدّ السلفى على أنقاضها ولدت المعادلة الجديدة فى ساحات المعارضة «لاوحدة بغير اشتراكية ولا اشتراكية بغير الوحدة» باعتبارها درس الدروس من الهزيمة . وهى معادلة ، كما نلاحظ ،

وصلت بالنّسبى إلى المطلق ، فكل شئ أو لاشئ على الاطلاق ، مرة واحدة وللابد .

كان هذا الاطلاق والتعميم والتجريد بمثابة «الصراخ» بين آذان الواقع الصمّاء . وكان من جهة أخرى بمثابة «العودة» إلى الثنائية التوفيقية القديمة – التراث والعصر – من الأبواب الخلفية . كان الأمر ، ومايزال تعويضا عن هزيمة مستمرة ، فلم تكن كامب ديفيد وحرب لبنان ومطاردة المقاومة الفلسطينية الا امتدادات متعرّجة للهزيمة الاولى . حتى حرب ١٩٧٣ المجيدة لم تكن أكثر من ومضة فى سماء مظلمة ، ساد بعدهما الظلام .

وفى حرب الخليج كان الهتاف «للوحدة الاشتراكية» بلافتات وعناوين مختلفة تبريرا ايديولوجيا مضمرا لغزو بلد عربى لبلد آخر ، فكيف يمكن للشعارات المقدّسة أن تبرر عملا مدنّسا ؟

ليس الرباط الحتمى اذن بين الوحدة والاشتراكية مجرد أطروحة يراها بعض المثقفين ، وانما هى «حلم» مكبوث فى أعماق اللاوعى الشعبى وقد تحوّل فى عصر الظلام إلى قيمة معيارية . والحلم فى بساطته اللاشعورية الضبابية الغائمة يبحث عن «الهوية» و«العدل» . لايبحث فى ملامح هذه الهوية ولا فى تفاصيل العدل . ولكن المثقف والسياسى هو الذى يوظّف الحلم سواء فى أطروحة نظرية يختزلها فى شعار أو فى عمل ميدانى يزخرف له الطريق ويفرشه بالورود الايديولوجية وبالموسيقى الحماسية التى تستدعى من الأعماق أشواق الحلم .

فى حرب الخليج تظاهر البعض للوحدة الاشتراكية فى مسمّياتها المختلفة دون سؤال واحد حول ما إذا كان أصحاب الشعار الاصليين من الوحدويين فعلا أو من الاشتراكيين أصلا . لم يتذكر المتظاهرون أن الذى أطلق الشعار هو نفسه الذى ذبح دعاة الوحدة من رفاقه حين كانت الوحدة مشروعا قابلا للتحقيق بين العراق وسوريا . ولم يتذكروا ايضا أن الذى صرخ أثناء الحرب من بوق العدل هو نفسه الذى ذبح الاشتراكيين فى بلاده . كان «الحلم» قد الغى الذاكرة .

تبدو العروبة فى هذا الحلم قدرا من الطبيعة وما وراء الطبيعة . ويبدو العرب فى تاريخهم الحديث على الأقل كما لو أنهم يقاومون قدرهم – وهو أشبه بالجنّة الموعودة – فهم يقاومون سعادتهم . ويظهر الفكر القومى العربى كالمنقذ من الضلال بأن يفرض على أحلامهم «وحدة» إما ممتنعة وإما متمنِّعة . وهذه الوحدة لكى تتم فلابد أن تتم رغما عنهم ، لأنهم قاصرون عن الفهم أو مقصّرون بحق يوتوبياهم . . فالدولة المركزية الواحدة هى التى ستحقق العدالة الذهبية .

المكبوت فى هذا الطَّرح أن التفكير على هذا النحو لايدور حول «وحدة عربية» ، وانما حول فكرة «الامبراطورية» التى لا سبيل لإقامتها بغير الحروب الاهلية العربية . لذلك كان العنف عنصرا أصيلا مستترا خلف الدعوة إلى هذه الوحدة الاندماجية ودولتها المركزية . ولذلك كان غزو الكويت مبرّرا لدى هؤلاء الحالمين باستعادة الامبراطورية أو الفردوس المفقود . هؤلاء فى المستوى الثقافى ، يستشهدون بتجارب بسمارك

وجاريبالدى فى الوحدتين الالمانية والايطالية . وهى تجارب عسكرية ناجحة لأسباب أوروبية خالصة ، ولاسباب زمنية تخصّ العصر وموازينه الدولية . هؤلاء انفسهم ينقدون جمال عبد الناصر لأنه لم يستخدم القوة حفاظا على الجمهورية العربية المتحدة . أى أن «العنف» هو العنصر الرئيسى والحاسم فى إنجاز تلك الوحدة الامبراطورية . ولا بأس لديهم أحيانا من الاستشهاد بالحرب الاهلية الامريكية التى أثمرت فى النهاية الولايات المتحدة . ويمكنهم الاستشهاد - إذا شاءوا - بفرنسا والمملكة المتحدة كلّما أوغلوا فى التاريخ . بل إن التاريخ العربى الاسلامى ملئ بالفتوحات والأمثلة على تحقيق الدولة العظمى أو الامبراطورية .

ولكن مقولة العنف التاريخية فى تكوين الامبراطوريات لها مقومات وسمات لم تعد قائمة فى عصرنا ولا فى منطقتنا . وأصحاب فكر «الغزو» من المعاصرين يدركون استحالة قيام امبراطورية عربية جديدة ، ولكنهم يستهدفون هيمنة قطرية لا أكثر ولا أقل . . سواء فى ذلك العراق أو ايران أو تركيا بالنسبة لمنطقة الخليج والشرق الاوسط أو اسرائيل التى تقاتل لأن تكون قوة اقليمية عظمى .

ما يعنينا هنا أن التفكير بوحدة عربية شاملة ذات دولة مركزية هو تفكير امبراطورى يعتمد العنف ويتخذ من القرن التاسع عشر الاوروبى إطارا مرجعيا لا علاقة له بسياقنا الاجتماعى ، التاريخى ، الثقافى .

وكما أن هذا التفكير يطابق بين الطبيعة وما وراء الطبيعة ، بين الحدود التى خُلقت هكذا منذ البدء ، والعرْق العربى الواحد - باستثناءات

نادرة – فإننا نكون قد دخلنا من أبواب الميتافيزيقا العنصرية كما لو اننا «شعب الله المختار» فى «ارض المعاد» . وهو تفكير يستبعد الديمقراطية من النظام الاجتماعى والسياسى ، كمقدمة لابد منها للانصهار فى هذه البوتقة الميتافيزيقية .

وربما كان جمال عبد الناصر هو الاستثناء الوحيد من بين اصحاب الفكر القومى العربى بمواقفه المشهودة من استقلال السودان (١٩٥٦) واستقلال الكويت (١٩٦٠) والانفصال عن سوريا (١٩٦١) والانسحاب من اليمن (١٩٦٦) . إنه ، وهو زعيم الحركة القومية العربية فى تلك الحقبة بلا منازع ، لم يفكر لحظة واحدة فى فرض «الوحدة» بقوة السلاح . ذلك أنه لم يفكر لحظة واحدة فى «امبراطورية عنصرية» . ولكن التجربة الناصرية أخفقت كغيرها من التجارب المشابهة حين لم تؤمن بأن الديمقراطية كُلّ واحد لا يتجزأ ولا يتمرحل .

إن تحقيق الديمقراطية الاجتماعية وحدها يتعرض للهزيمة اذا لم يقترن بالديمقراطية السياسية . ولا سبيل لانجاز تحرير الارض بغير تحرير الفرد . هذا هو درس الدروس من الهزيمة وليس «الوحدة الاشتراكية» كما نادى البعض وما يزال . إن التوحيد القسرى بين الأمة والدولة والقومية و«النظام» يحمل فى بنيته الداخلية نواة العنصرية والطغيان . وهذا بالضبط ما حدث من جانب القيادة العراقية فى غزو الكويت : فلم يكن هذا الغزو إلاّ امتدادا للطغيان فى الداخل . ولم تكن مناصرة هذا الغزو المضمرة أو المعلنة الا انتصارا لفكرة الغزو المضاد

للديمقراطية . وهو فكر الامبراطورية العنصرية . وبالطبع ، فهناك أنظمة طاغية أخرى لم تمارس الغزو لأنها أولا لا ترفع شعارات الوحدة الشاملة ، ولأنها ثانيا لا تملك مقومات الغزو . . فليس الطغيان وحده هو الذى يؤدى إلى الغزو الاقليمى ، ولكن الغزو يمتد عن الطغيان بالضرورة . أى أن نظام الغزو ليس فردا من الأفراد أو قطرا من الاقطار فيزول الغزو بهزيمة عسكرية أو بسقوط الفرد ، وانما هو نظام من الفكر والبنيات الذهنية والاجتماعية والمصالح . ولذلك يبقى فكر الغزو كامنا أو سافرا مادامت هذه البنيات باقية .

والقول بارتباط الوحدة العربية حتما بالاشتراكية ، هو فى الظاهر تقديم الحلم الشعبى على طبق من ذهب ، وفى باطنه يجمع بين نوعين من الاستبداد : الطغيان العنصرى ، والديكتاتورية السياسية . واذا جمعنا حصيلة الأنظمة «القومية» و «الاشتراكية» العربية خلال أربعة عقود فلن تكون أقل من هذا الطغيان أو ذاك ، أو كلاهما معا . ولم تكن حصيلة «التجارب الوحدوية» التى تحققت بأقل سوءا ، سواء دامت ثلاث سنوات أو يوما واحدا . وبالرغم من وجود «المؤمنين» بالوحدة والاشتراكية على قمة السلطة فى هذا البلد أوذاك ، فإن النتيجة كانت صفرا . ويستحيل أن تكون هناك اسباب خارج الايديولوجيا والبنية العسكرية (سواء تجسّدت فى الحكم العسكرى أو المدنى) والمصالح .

أما الايديولوجيا فهى «القومية» التى أنزلوها من مكانها الطبيعى كهوية لجميع العرب . خصوصية القومية العربية الأولى انها هوية ثقافية –

حضارية ، وليست ايديولوجيا لحزب من الاحزاب أو تيار من التيارات . أية عقيدة سياسية مهما ارتفع شأنها لاترادف الهوية من ناحية ، ويستحيل تطابقها مع كافة المصالح المتعارضة للقوى الاجتماعية المختلفة من ناحية أخرى . أما الهوية المميزة لأمة من الامم ، فإنها تتسع لجملة الاختلافات فى المصالح والأصول العرقية والأقليات . والعروبة هوية بهذا المعنى الأخير منذ صدر الاسلام وعصر الفتوحات ، فقد اتسعت هويتها للمتناقضات بين الشعوب والقبائل والحضارات المختلفة . وهو الامر الذى جعل من "التعددية" قانونا ملازما لنهضة العروبة وازدهار حضارتها . أما حين كانت تغيب هذه التعددية باسم الأممية المركزية او باسم القومية العرْقية ، فقد كان التشرذم الى طوائف ودويلات عنصرية والأفوال الحضارى هو المصير التعّس .

من المفارقات اذن ان الصراخ العالى الذى يرادف بين القومية والطبيعة وما وراء الطبيعة ، ينزع عن العروبة أثمن صفاتها وهى انها "هوية" ، وينزل بها الى مستوى الايديولوجيا . والهوية انفتاح على التعدد الديمقراطى فى ظل الحضارة العربية الاسلامية التى تجمع مختلف ينابيع الثراء البشرى والثقافى . بينما الايديولوجيا انغلاق على وهم العرق الواحد والنّسق الواحد والموروث الواحد. وهْم لاسند له فى تكوين الامم كافة من التاريخ او الجغرافيا او الفكر او السلوك . ولكن "الواحدية" السرمدية - الازلية الابدية - هى المضمون الايديولوجى للفكر القومى العربى . وتنبثق عن هذه الواحدية بقية الانساق المعرفية التى تنتهى

بالقيادة الواحدة للزعيم الأوحد والرأى الواحد . إنها جرثومة البنية الهرمية – او البطركية – المعادية بالضرورة للديموقراطية والتنوع الأفقى . ليست التراتبية بحدّ ذاتها هى الاطار الديكتاتورى ، وانما العلاقة العسكرية – الكهنوتية بين المراتب هى التى تحول دون "الحوار" .. فالحوار يفترض التعدد ، والنسبيّة التى تمنع احتكار "الحقيقة" ، ويصوغ القرار بالحذف والاضافة والتعديل من خلال المشاركة فى صنعه ورقابة تنفيذه . أما الواحدية فتفترض الحكمة المعصومة من الخطأ والواجبة التنفيذ والتعميم بالقسر والعسف .

أما العروبة كهوية فهى الهوية الثقافية الحضارية لتى لا يحتكرها عرْق او طائفة او جماعة او موروث او ثقافة ، وانما هى حق ديمقراطى لكل من ينتمى اليها بشرط يتيم هو تبادل الاعتراف بينها وبين المنتمى إليها . وهى لا تفترض نظاما سياسيا أو اجتماعيا واحدا أو نهائيا ، ولكنها تحقق ذاتها وللمنتمين اليها ذواتهم من خلال أى نظام أو أنظمة تكفل الحرية والعدالة . ولعل انهيار الأنظمة «الاشتراكية» السابقة فى بلادنا وبلاد غيرنا قد أكد بما لا يدع مجالا للشك أن ادعاء العدالة لا يصمد طويلا فى غياب الحرية ، وأن الحرية هى حامى الحمى لأى مشروع للعدالة أو غيره من المشاريع .

كذلك ، فقد عشنا ورأينا بعيوننا كيف تنهار أقوى الامبراطوريات بالرغم من وحدة العقيدة السياسية وواحدية الحزب والنظام المركزى . وقد كان هناك حتى وقت قريب «حدود» سياسية معترف بها محليا واقليميا

وبوليا ، تحميها أعلى درجات السلاح النووى ، ثم تلاشت هذه الحدود فجأة دون حرب . والدرس المستفاد أن العصر الامبراطورى قد وصل إلى نهاية الشوط ، وان الحكم المركزى الصارم مهما كانت له أنياب ذرّية يمكن إسقاطه .

ولكن نهاية العصر الامبراطورى هى ذاتها بداية عصر التكتلات الكبرى : بدءا من اوروبا الموحّدة السوق ، وانتهاء بالكومنولث أو غيره من الأشكال ، وانتهاء بوحدة الشمال من الدول الواقعة على بحر البلطيق . ولكن «مادة اللِّحام» بين هذه الدول أو تلك الجمهوريات هى الديمقراطية ، والتنوع ، والايمان الذى لارجعة فيه بالتعددية الثقافية والعرقية والدينية والمذهبية . وصل هذا التنسيق فى بعض الدول ، وسوف يصل فى بعضها الآخر ، إلى حدود التقارب الاعلامى والتعليمى . وهى حدود لا نظير لها فى عالمنا العربى . وهو الأمر نفسه الذى يحدث فى شرق اسيا . يستظلّون هنا وهناك بروافد حضارية مشتركة دون ادعاءات تقلب الهوية إلى ايديولوجيا ، ودون مركزية تقلب الحضارة إلى امبراطورية ، مضوا جميعا من أسفل إلى أعلى ، من مقومات الحياة الاساسية إلى التسميات غير الطنانة وغير الايديولوجية ، من «البطاطس» على حد تعبير جاك بيرك إلى «البيت المشترك» الذى نادى به ديجول ثم جورباتشوف .

وهو الأمر المعكوس تماما فى عالمنا العربى ، حيث نادينا ، ومازال البعض ينادى ، بحتمية الوحدة الاشتراكية . ولم تتحقق هذه ولا تلك ، لأن الواحدية الاستبدادية قادت الحلم الشعبى والاطروحة النظرية على السواء

إلى فكرة «الحتمية» . هنا كان اللقاء الآخر بين الفكر القومى التقليدى والفكر الستالينى ، فالحتمية التى انهارت أسسها فى العلوم الطبيعية والفلسفة والاقتصاد تجد فى بلادنا من يستخدمها لاستبعاد الارادة الانسانية . هكذا تتكامل الواحدية والحتمية فى وظيفة واحدة هى استلاب الجوهر الديمقراطى من الطبيعة البشرية . وكما أن «القوميين» و «الاشتراكيين» التقوا فى صياغة الواحدية السياسية ، فقد عادوا مرة أخرى إلى اللقاء - بمقولة الحتمية - إلى سلْب الارادة التى تعنى فى خاتمة المطاف ترسيخ الارادة المركزية الواحدة ، ونفى الارادات المعارضة عن دائرة صنع القرار . الحتمية ترادف اليقين والثبات والمطلق ، نقيض الاحتمال والحركة والنسبى . وهى فى النهاية ليست شيئا آخر غير القهر .

وبالرغم من فساد الاطروحة الوهمية عن «الوحدة الملازمة للاشتراكية» ، فإن الاصرار على إشاعتها يفضى إلى اليأس . . خاصة أن العرب المعاصرين يعيشون بالفعل يأسا تاريخيا . ذلك أن البديل المرشّح عبر غياب هذه «الوحدة الاشتراكية» هو الضياع مادامت الأطروحة قد سدّت علينا كافة الخيارات الممكنة بتأكيدها المستمر والحاحها على أن طريقها هو الطريق الوحيد لانتشال العرب من الهاوية . هذه ايضا إحدى وظائفها المضمرة والمدمرة ، أن تحجب عن بصائرنا أى اجتهاد مغاير ، وأية محاولة لفتح الأبواب الموارية .

ان مراجعة مفاهيم الوطن والدولة والقومية والأمة لا تعنى أن يتحول العرب إلى مجموعة من «الجيران» الناطقين أحيانا بالعربية والذين تدين

أغلبيتهم بالاسلام . وانما تعنى فى الأساس مقاربة الواقع وليس الاستسلام للامر الواقع . وتعنى كذلك إدراك متغيرات العصر وليس التسليم للأقوياء فى هذا العصر . وتعنى أخيرا أن مصير هذه المنطقة من العالم يتوقف على إبداعها لصيغة جديدة تحلّ مكان النظام العربى القديم ، وليست طلب انتساب إلى نظام الشرق الاوسط الذى يصوغه الأقوياء فى الاقليم والعالم .

هناك متغيرات فينا ومن حولنا لاغشّ فى ذلك ، ولكن التعامل مع هذه المتغيرات من موقع الشركاء فى صياغة العصر والعالم ، ليس أمرا مستحيلا . وهويتنا العربية – من غير أوهام – ليست نقطة ضعف بل ركيزة قوية .

* * *

ليست العروبة هوية مجازية . وانما هوية واقعية بعد مضىّ أكثر من أربعة عشر قرنا على المستعربين – مسلمين وغير مسلمين – وما يزيد على هذا الزمن كثيرا بالنسبة للعرب الأصليين . وقد يبدو ، بناء على ذلك ، أن الدين واللغة هما مصدر التعريب . وهو أمر صحيح من حيث المنطلق ، ولكنهما استحالا حضارة وثقافة ، منتصرة أو منكسرة ، بتراكم القرون . والمقصود بالحضارة والثقافة ذلك الطابع المميز لقواعد الفكر وأنماط السلوك وما يشكّل الذاكرة من قيم معيارية وما يشكل المخيلة من بنيات معرفية .

ولم يحدث قط أن كانت العروبة ، بهذا المعنى حائلا دون استمرار

أو تكوين «أوطان» مستقلة أو متميزة بحدودها أو تاريخها النّوعى . ولم تكن ايضا حائلا دون بقاء أو تبلور «دول» متعددة لها خصائصها المتفردة . ولم تكن حائلا ، أخيرا ، دون ثبات أو تماسك أو تطور «قوميات» لها خصوصياتها . وكانت هذه الأوطان والدول والقوميات وما تزال عربية إسلامية .

لم يستطع الاقتصاد ولا التاريخ المتعرّج ولا الاقتصاد المتفاوت ولا التطور غير المتكافئ بين «الأقطار» العربية المختلفة أن يجعل منها «أمة» واحدة أو قومية واحدة أو وطنا واحدا أو دولة واحدة . ولم تكن محض مصادفة أنه حين سقطت الخلافة العثمانية لم تنجح ولاية أو دويلة أو دولة عربية واحدة فى أن ترتدى تاج السلطنة وتقيم أركان الخلافة العربية التى كان المفكر السورى العظيم عبد الرحمن الكواكبى قد دعا اليها قبل عقدين من الزمان . ولم يكن ممكنا فى ظل الاستعمار أن تتوحد السلطات المحلية العربية فى كيان مشترك أو دولة مركزية . تعدّدت الأسباب منذ انهيار الدولة الاسلامية الكبرى والحال باقية ، سواء فى ظل الامبراطورية العثمانية والحملات الصليبية أو فى ظل الاستعمار الغربى الحديث : مجموعة غير مترابطة من المحميات أو الولايات والدويلات والحدود التى تتسع وتضيق ، ولكنها المنفصلة عن بعضها البعض . ظل الترابط مستمرا فى الحضارة والثقافة ، ولكن «السلطة» انفصلت عن ابناء الشعب هنا وهناك يتولاها الاجنبى من خارج الديار . وغياب السلطة عن أصحاب الحدود أبقى على متاريس الانفصال المشيّدة من قبل أن يجئ . وتعددت

أشكال وألوان ومراحل السلطة الاجنبية فتعددت أشكال التاريخ وألوان الاقتصاد ومستويات التطور . وبقيت الأوطان أوطانا والقوميات على حالها وما دون الأوطان والقوميات لم تمسسه يد التغيير .

كانت هناك «دول» أو «قوميات» قديمة من آلاف السنين ، وأخرى حديثة لم تبلغ عشرات السنين ، وأنواع مختلفة لم يصل تطورها الاجتماعى بعد إلى مستوى القومية ولم تصل إدارتها حتى الآن إلى مستوى الدولة . وما جرى فى الصحراء المغربية ، وعلى العكس منه فى اريتريا ، وما هو جار فى جيبوتى والصومال والسودان ، مجرد عيِّنات على هذه الفوضى التاريخية فى صنع الحدود واصطناع الدولة وتشوُّه المجتمعات .

وفى الوقت الذى تبلور فيه مفهوم «الوطن» بمدلوله الحديث لم يكن ثمة مفهوم يناظره فى الواقع أو الفكر العربى . كانت هناك بالكاد مفاهيم عامة حول «الهوية العثمانية» التى تجمع المسلمين ومن بينهم العرب ، ومفاهيم وليدة حول الوطنيات القطرية أبرزها المفهوم الوطنى المصرى الذى جاء به رفاعه رافع الطهطاوى . غير أننا على حافة سقوط الخلافة العثمانية وبروز فكرة «الاستقلال» عن تركيا وبريطانيا معاً أو عن تركيا وفرنسا معا ، ولدت ثلاثة مفاهيم «مشرقية» أساسية : الدعوة إلى العروبة بمستوياتها المختلفة من القومية إلى الأمة ومن الدولة إلى الوحدة ، ومن محتواها العرقى إلى الدينى إلى العلمانى ، ومن نجيب عازورى إلى شكيب ارسلان وساطع المصرى وزكى الارسوزى . . . الخ . ثم الدعوة إلى

سوريا الطبيعية أو سوريا الكبرى أو الأمة السورية بمضمونها العلمانى (انطون سعادة) وهى ذاتها الاطروحة التى انطوت على تصنيف المنطقة فى أربع وحدات عرقية جيوبوليتكية : شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب ووادى النيل والشمال الافريقى . أما الدعوة الثالثة فكانت القطرية إلى الحدود المعترف بها دوليا ، والمقصود هو الحدود المرسومة منذ أمد بعيد أو التى تدخلت فى رسمها التوسّعات والتقلّصات المفروضة من انتصار أو انحسار المصالح الاقليمية للسلطة الاجنبية أو السلطات المحلية المتصارعة (وعلى سبيل المثال كان وادى النيل تعبيرا عن وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى والسلطة البريطانية ثم استقل السودان فى دولة موحدّة إلى أن أصبح مهددا بانفصال الشمال عن الجنوب . بينما المثال الآخر على النقيض اذ كانت ليبيا عدة مناطق مستقلة عن بعضها البعض . وقد اتحدت فى المملكة الليبية ، وعلى سبيل المثال ايضا اتحدت نجْد والحجاز وولدت المملكة العربية السعودية بقيادة مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود ، كذلك اتحدت «الامارات» فى دولة . وأخيرا شطرا اليمن . والامثلة العكسيّة كثيرة سوريا ولبنان ، الاردن والعراق . والمثال المزدوج : وحدة مصر وسوريا وانفصالهما) . هذا التمدّد للحدود وانكماشها عبر صراعات المصالح الداخلية والخارجية ، كان يرسخ أكثر فأكثر المفهوم القطرى للوطن .

ولأن الدعوة العربية كانت مفارقة للواقع التاريخى والاقتصادى والاجتماعى ، فقد صبغت الهوية بالايديولوجيا وأضحت مفاهيم الوحدة

والقومية والأمة مفاهيم طوباوية مجازيّة تستلزم عقيدتها «التبشير» السياسى . ولم يكن صدفة أن يكون خطابها الباكر شاعريا انفعاليا كصفحة من ديوان الحماسة ، ذلك أن الصوت العالى جاء تعويضا عن غياب الواقع . ومن المدهش أن الماركسيين العرب الذين قاوموا هذا الخطاب فى ذروة مجده قائلين «بأمة فى دور التكوين» هم أنفسهم الذين تراجعوا والخطاب ممزق الاوصال حتى أن المطلوب كان وحدة بيروت بين شرقها وغربها وليس وحدة العرب ، وقالوا فى نقد ذاتى جهير يعكس سطوة الايديولوجيا القومية بأمة عربية واحدة . ولكن الخطاب الشاعرى ركب المواصلات غير الشاعرية على الاطلاق ، دبابات العسكر ، فكان مصيره التهافت والتلاشى . وهى مفارقة مأسوية ، لأن الوعد الشاعرى كان صوت المعارضة ، أما التحقق الكارثى فكان صوت السلطة . أى أنه حين وُضع الخطاب موضع الاختبار ، اعلن أن شاعرية الانفعال كانت تضمر العنف المكبوت فى إطار المفهوم العرقى للقوميات ، سواء أكان علمانيا أم ملتبسا بالدين وإن السلطة ليست أداة التحول الشامل نحو الوحدة ، بل اداة القول بها علنا ونفيها علنا كذلك . انها «الوحدة الانفصالية» التى تكرّس القطرية ولا تحول دون التشرذم العرقى أو الهيمنة الطائفية أو القهر لمختلف مستويات «التعدد» . هكذا بقية مفاهيم الامة والوطن والدولة الواحدة ، كما كانت فى نشأتها الفكرية الاولى ، أقرب إلى المجاز واليوتوبيا (= الاصل اللاتينى : اللامكان) .

أما الدعوة القومية السورية إلى الهلال الخصيب ، فقد ظهرت هى

الاخرى كأيديولوچيا ، ولكنها الأقرب إلى «حدود» الواقع الجغرافى ، وليس الجغرافيا السياسية . كانت دعوة علمانية لا ينافسها فى علمانيتها سوى الماركسيين . ولكنها اعتمدت أساسا على المفهوم العرقى للأمة . تلتقى فى ذلك مع نقيضين : قطاع عريض من دعاة الأمة العربية وقطاع القائلين بالقومية اللبنانية . ولم يصل الحزب القومى السورى إلى السلطة ، لأنه كان محاصرا بهذين النقيضين من ناحية ، ولأن الاختراق الصهيونى للشرق الاوسط شارك عبر الوصايتين الفرنسية والبريطانية فى ترسيم الحدود من ناحية أخرى . ولأن الذاكرة الشعبية لاتتخلى عن هويتها الثقافية الحضارية العربية الاسلامية من ناحية ثالثة .

ومن أعجب المفارقات أن الحزب القومى السورى الذى دفع انطون سعادة حياته من أجله ، والذى غامر بالانقلاب على السلطة فى لبنان مما دفع زهرة شبابه إلى السجون ، هو ذاته الذى انحاز إلى الدعوة العربية فى الحرب الاهلية اللبنانية . ولا تكاد أدبياته ، حتى الآن ، تختلف فى منطوقها عن الفكر القومى العربى السائد .

ومعنى ذلك أن الدعوة القومية العربية من موقع السلطة قد استطاعت فى النهاية أن تلتهم دعاة «الاتحاد الفيدرالى بين الشعوب العربية» من الماركسيين ، ودعاة سورية الطبيعية والامة السورية من القوميين السوريين . وكان هذا الالتهام يعنى سيادة المجاز على الحقيقة واليوتوبيا على الواقع والايديولوچيا على الهوية . وشاعت مفردات الأمة العربية والوطن العربى فى المعجم الثقافى - السياسى كأنها حقائق ،

وذاعت المصطلحات المتفرعة عن مفهوم القومية العربية كأنها وقائع . وفى لحظات المدّ من أجل الاستقلال (حرب السويس ، الثورة الجزائرية) أو من أجل فلسطين ، كانت الذاكرة الشعبية تنحاز لليوتوبيا والمجاز ، على صعيد الشعار . وفى لحظات الجزر (الانفصال ، الهزيمة ، حرب لبنان ، حصاربيروت . . الخ) كانت تنحاز للنقيض فى حدّه الاقصى كالطائفية . وفى لحظات «الاستقرار» كانت ومازال مستقرة على الحالة القطرية ، تستشعر فى العمق أن هذه الحالة هى الوطن والقومية والدولة .

لم تكن هذه الحالة بحاجة إلى «دعوة» شبيهة بالدعوة العربية أو السورية أو اللبنانية . كانت واقعاً سابقاً على أى تنظير ، سواء أكان هذا الواقع قديما أقدم من ظهور القوميات الأوروبية ، أو كان واقعا مستحدثا منذ وقت قريب . وكان ذلك هو مصدر الفرْق الرئيسى بين هذه الحالة والدعوات الأخرى ، فلم تصبح الهوية ايديولوچيا ، ولم يتحول الوطن إلى يوتوبيا ، ولم تتحول القومية أو الامة إلى مجاز . استقرت الهوية العربية الاسلامية ، واستمر الوطن هو مصر أو تونس أو اليمن .

ومن المفارقات أن أقطار المغرب العربى ذات الخصوصية فى التباس القومية بالدين كانت المبادرة إلى الانسجام بين المصطلح وواقع الحال ، فسجلت دساتيرها توصيف الأمة الوطنية دون التخلّى عن عروبتها وإسلامها بالمدلول المغاربى . وتشهد مواقفها من القضايا العربية الكبرى كقضية فلسطين أو الثورة الجزائرية أو الحروب ضد اسرائيل أن هويتها الثقافية الحضارية كانت وتظل الهوية العربية الاسلامية .

أما الخطاب الثقافى – السياسى فى المشرق ، فقد ظل نصاً مزدوجا يسكت عن المكبوت القطرى ويعلن الوهم الوحدوى بتداعياته ومترادفاته .

وبالرغم من أننى لست من أنصار المدرسة الامبريقية فى علم الاجتماع فالتحفظات على مناهجها تغلب الميزات ، إلا أننى سوف أستعين بدراستين هامتين صدرتا عن مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت عام ١٩٨٠ واعتمدتا على الدراسة الميدانية : الاولى هى «اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة» لسعد الدين ابراهيم ، والأخرى هى «تحليل مضمون الفكر القومى العربى» للسيد ياسين .

وقد كانت مادة البحث فى الدراسة الأولى من عشرة أقطار عربية هى الاردن وفلسطين ولبنان والكويت وقطر واليمن ومصر والسودان وتونس والمغرب . وقال الجواب على ما اذا كان هناك ما يسمى العالم العربى نعم بنسبة ٧٨٫٥ فى المائه ، وكان الجواب بلا أو «لست متأكدا» بنسبة ٢١٫٥ فى المائه . وربما كان مصطلح «العالم العربى» أقرب التعبيرات عن الهوية العربية . أما القائلون بأن هذا العالم العربى يتكون من أمة واحدة فقد بلغ ٣٥٫٨ فى المائه ، وهى نسبة كبيرة . ولكن القائلين بشعوب ذات سمات خاصة فلم تقلّ نسبتهم كثيرا إذ بلغت ٣٨٫١ فى المائه فإذا أضفنا القائلين بأمم متعددة وأصحاب التصورات الأخرى (وقد بلغت نسبتهم ٢١٫٧ فى المائه) فإن جملة المعترضين على مفهوم الامة العربية – بالرغم من شيوع المصطلح مجازا أو إيمانا – تصل نسبتهم إلى ٥٩٫٨ فى

المائه . ولكننا نلاحظ أن الذاكرة تضيف بُعداً آخر ، فإن نسبة الذين لا يعرفون شيئا مطلقا عن أية مشاريع وحدوية سابقة كانت ٥ر١٦ في المائه ، بينما الذين تذكروا ثلاثة أو أربعة مشاريع كانوا ٨ر١٥ في المائه ، اما الاغلبية التي تصل إلى ٦ر٦٧ في المائه فقد ذكرت مشروعا واحدا أو اثنين صحيحين . ومعنى ذلك أن الذاكرة الجماعية لا تحمل رصيدا يُعتد به من «التاريخ الوحدوي» . وكان هناك ٩ر٤١ في المائه يرون ميزات للوحدة و ١ر٥٨ في المائه لا يرون هذه الميزات اطلاقا أو انهم يساوون بينها وبين السلبيات . وكان هناك ايضا ٢ر٢١ في المائه فقط يؤيدون الوحدة الاندماجية الشاملة ذات الدولة المركزية الواحدة ، بينما كان ٨ر٧٨ في المائه يتحفظون على هذه الوحدة بين الرفض المطلق والعمل على تنشيط الجامعة العربية أو الاتحاد الفيدرالي الذي يعني التنسيق بين السياسات والمصالح .

ولكن الملاحظ في الدراسة الثانية أن ٣١ في المائه من مادة الاستطلاع ترى أن القومية العربية فكرة «عاطفية» وان ٣٨ في المائه من المادة ذاتها تراها فكرة «مثالية» . والصفتان متشابهتان حتى لا أقول مترادفتان ، ثم انهما متطابقتان في رؤية الموصوف باعتباره «فكرة» ومن الملاحظات ايضا أن أغلبية كبيرة قالت بضرورة الكفاح ضد الاستعمار ، وفي الوقت نفسه لم ترفض الغرب ، وأن الأغلبية ذاتها قالت بالأهمية القصوى للدين الاسلامي ولم ترفض العلمانية ، وأن هذه الأغلبية رفضت انبثاق القيادات السياسية عن المؤسسة العسكرية ورفضت ما يسمىً

بالقيادات «التاريخية» والزعامة الكاريزمية والنظام الشمولى .

واكرر اننى لست من انصار الدراسات الميدانية على اطلاقها ، ولكن مؤشراتها قد تفيد فى الاستعانة بها وليس بالانحصار داخلها ، فمهما كانت العينات مأخوذة من اجيال ومهن وطبقات وأقطار مختلفة ، فإن الحيِّز الاحصائى لها لا يتصف فى أى وقت بالقدرة الذاتية على التعميم . كما أن «الاسئلة» ذاتها غير بريئة مهما ادّعت الموضوعية ، كما أن ظلال المعنى قد لاتصل إلى المنسوب الثقافى لمادة البحث .

على اننى هنا استعين فقط ببعض الافتراضات التى صاغتها الدراستان ، هناك مايشبه الاجماع على «عالم عربى» لا ينفصل عن الاسلام ، وما يشبه الاجماع على أن هناك روابط أخرى تحتاج إلى «التنسيق» بينها فى صيغ ديمقراطية ، وما يشبه الاجماع على رفض الصيغ القديمة المهزومة والاتجاه نحو علمانية ليبرالية . لم تركز الدراستان على نقطة مركزية هى الأمن ، ونقطة أخرى هى الاقتصاد .

وهاتان هما النقطتان الواردتان بإلحاح عند النظر فى بناء نظام عربى جديد يشارك فى نظام الشرق الاوسط من موقع قوة . أى أن نظام الشـــرق الاوسط سيكون على الأرجح موضع التطبيق فى المستقبل المنظور . وسوف يقوم على ثلاثة أعمده قوية هى اسرائيل وتركيا وايران اذا حذفنا مؤقتا باكستان . وهناك محاولات جادة من هذه العناصر المؤثرة لتهميش العرب ودورهم فى هذا النظام : اسرائيل ترفض الحدود الدنياً من الحقوق العربية والفلسطينية ، وتركيا تنفذ من ثغرة المياه إلى الثروات ،

وايران «تجاهد» فى استقطاب الجمهوريات الاسلامية فى الكومنولث والتيارات الاسلامية العربية . وهذه كلها قوى عسكرية لا يستهان بها وترتبط غالبيتها بالاستراتيجيات الغربية وفى طليعتها الاستراتيجية الامريكية .

والعرب يملكون النفط ، كلمة السر فى أية صياغات سياسية لنظم اقليمية جديدة . وبينما يُفترض أن الطاقة من مصادر القوة العربية ، فإن النظام الجديد الذى يتوثب للهيمنة ، يحاول بدأب أن يجعل منها مصدر ضعف . والصيغة التى يبذلون من أجل تحقيقها أقصى درجات الجهد هى تحويل العرب إلى جزر منفصلة عن بعضها البعض ، بحيث لا تكون هناك قوة عربية مؤثرة تقوم بدور الشريك المتساوى الحقوق والالتزامات . ليست هناك دولة عربية واحدة فى الوقت الراهن تستطيع أن تقوم منفردة بدور هذا الشريك . وتفتيت المصالح والغايات – وليس تمزيق الحدود واصطناع الكيانات الصغيرة فحسب – هو الذى ينجز إضعاف العرب وتهميشهم .

لذلك ، فإذا كنا ننتزع عن أنفسنا أغلفة الوهم من مجازات تزيدنا إحباطا ويوتوبيات تحاصرنا باليأس ومفاهيم مغلوطة حول الأمة والقومية والوحدة المركزية ، فليس «العمل» هو الانفصال والتشرذم إلى ذرات تدور حتى التلاشى حول «جاذبية» القوى الأخرى . إن الهوية العربية الثابتة والحالة الفطرية الراهنة تعنى أن هناك مصالح وغايات عربية يمكن أن تنفرط اذا لم تُصبّ فى الاشكال القادرة على حماية «الكل» ، اذ لاسبيل لأى «عضو» ان يستمر حيا وحيويا فى أداء وظيفته دون اتصال ما

بالمجموع . واذا كانت جامعة الدول العربية لم تحقق الأمل المنشود ، فإن ذلك لا يعنى خاتمة المطاف . لا بديل عن البديل الذى لا يضيع فى الاوهام ، بل ينطلق من الحقائق . حقائق الأوطان وحقائق العصر .

وفى هذه النطاق يصبح الأمن العربى فى مقدمة الأولويات . وقد ثبت أن معاهدة الدفاع المشترك القديمة لم تفعل فعلها فى أى اختبار جاد . وثبت ايضا أن الاعتماد على الآخرين يمنحهم حقوقا وامتيازات . ولابد من البحث عن صيغة جديدة تحقق الهدف من مفهوم شامل للأمن العربى ليس حاصل جمع الأمن القطرى ، ولا هو الاندماج فى مؤسسة عسكرية واحدة . وانما هو الأمن الذى يرتبط استراتيجيًا بالتنمية الاقتصادية المتوازنة - وليست المتوازية - بين الاقطار العربية المختلفة . والتنسيق الدقيق فى هذا المضمار ، دون لافتات برّاقة كالتكامل الاقتصادى ودون أقنعة لامعة كالسوق العربية المشتركة ، هو الذى يخلق تدريجيا قواعد راسخة للانتاج وأساليب رشيدة فى الاستهلاك عبر قنوات مفتوحة لتلبية الحاجات الفعلية وجسور حصينة للمرور والتبادل .

وهذا التصور الواقعى يستحيل تحقيقه بغير التطور السياسى من الأنظمة الشمولية المتوقعة فى الماضى كأنها باقية للابد ، بينما التغيّر يتناولها تحت السطح ومن الجذور حتى اذا نخرها السوُس تهيأت عند أول هبّة ريح للسقوط . ولكن الوقت حينذاك يكون قد فات ، لأن الآخرين كل الآخرين لا ينتظرون . إننا فى سباق بين أن نكون أولا نكون . والفرصة متاحة لأن نكون كعرب لا كجزر منفصلة اذا انجزنا لبلادنا وشعوبنا الأسس المتينة للأمن والرخاء والديمقراطية .

خاتمـــة
نهايات الحلم الامبراطورى



خـــاتمة

نهايات الحـلم الامبراطورى

(١)

وقع المحللون السياسيون والاستراتيجيون العالميون والمحليون فى «فخ» الانهيار السوفياتى ، فكانت الأطروحة المشتركة بين غالبيتهم العظمى أن العصر الجديد هو العلامة الفارقة بين نهاية النظام الشمولى والانتصار الحاسم للديمقراطية . وتعددت الاجتهادات فى هذا الاطار العام ، فمن قائل إنها «نهاية التاريخ» باعتبار أن الرأسمالية وليبراليتها قد فازت رسميا فى صراع الحرب الباردة . ومن قائل بأن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة المسيطرة على العالم فى المستقبل المنظور . ومن قائل بأن المانيا واليابان قد ربحا أخيرا الحرب العالمية الثانية . ومن قائل بل إنها اوروبا الموحّدة هى القوة الكبرى فى عصرنا الجديد . ومن قائل بأنه عصر تعدد الأقطاب وليس هيمنة القطب الواحد .

وكـان الجميع يرصدون الظواهر بالكمبيوتر وأكبر الادمغة الالكترونية ، فها هو ذا بالفعل الاتحاد السوفيتى يختفى من الوجود ، وقد انتهت الحرب الباردة فلم يعد هناك عمليا سوى معسكر واحد . وها هى ذى المانيا تتوحد وتقفز بملايينها الثمانين وتقدمها الصناعى والاقتصادى إلى دائرة صنْع القرار الدولى . واليابان لا تتخلف عن الركب بإنجازاتها

الباهرة التى تفوّقت بها على أسواق الغرب . ولم يعد أمام اوروبا سوى خطوة واحدة وتحقق حلم «الوحدة» الاقتصادية والعسكرية والسياسية . والولايات المتحدة مهما كانت أكثر دول العالم مديونية ، فإنها تبقى القوة العظمى نوويا واقتصاديا .

وبدت الأمور فى إحدى اللحظات كما لو أن انهيار الامبراطورية السوفيتية هو الحقيقة الاولى والوحيدة بين متغيرات العصر . وان هذه الحقيقة هى التى تشكِّل قرارات العصر . وأهم هذه القرارات هو «وراثة» الامبراطورية المتوفاة فهى لن تعود سوى السوق الكبرى لمنتجات الغرب واليابان . وحتى العقيدة لم تنج من أحلام الوارثين ، فاذا كانت الماركسية قد انتهت شعلتها إلى الخمود ، فما تزال المسيحية الارثوذكسية هى كنيسة الأغلبية من السكان . وهى فى جميع الاحوال ليست كنيسة غربية . لذلك كان لابد من إعلان اقصى درجات الاستعداد لتسلّم التركة وغزو الأسواق الاقتصادية والعقائدية على السواء .

كان التفكير فى الإرث ، ولايزال تفكيراً امبراطوريا . . بمعنى لا يسلِّم اصحابه بانتهاء عصر الامبراطوريات ، وانما بمعنى إحياء امبراطوريات جديدة ، وحماية القائم منها .

والامبراطوريات الجديدة ليست دولاً بالضرورة ، وانما هى قد تكون شركات ومؤسسات عملاقة ، وقد تكون تكتلا سياسيا اقتصاديا من عدة دول ، وقد تكون الهيمنة عبر المؤسسة الشرعية للمجتمع الدولى . ويبقى ان الحلم الامبراطورى هو هو فى جوهره وإن تجدَّدت أشكال تحققه

وتعددت . وكأية امبراطورية لابد من الشعارات اللامعة التى تحيط عنقها بأكاليل الورد ، فإذا كان الصليب هو راية الامبراطورية الرومانية والاسلام راية الامبراطورية العثمانية والماركسية راية الامبراطورية السوفيتية ، فإن رايات الأحلام الامبراطورية الجديدة هى العدالة وحقوق الانسان والمصالح المشتركة والأمن المتبادل .

ولكن معدلات السرعة المذهلة فى العالم الجديد مزقت هذه الرايات الواحدة بعد الاخرى فى زمن قياسى ، وكشفت عن أن الحلم الامبراطورى وليست الشعارات البراقة هو الذى يدير رؤوس أصحاب القرار الدولى . ثم كشفت هذه السرعة التى يجسدها الكمبيوتر – ولكنه سلاح ذو حدين – عن أن البشرية قد اكتسبت مناعة هائلة ضد الاحلام الامبراطورية ، وان لديها مخزونا من «المضاد الحيوى» لهذه الاحلام . واكتشف العالم خلال عام واحد أن نهاية الامبراطورية السوفيتية ليست إلاّ «البداية» لمتغيرات أعمق غورا فى الكرة الارضية بأكملها . ولم يكن ما جرى للسوفيات إلاّ واحداً فقط من هذه المتغيرات التى ستشمل خصوم السوفيات أنفسهم . ولم يكن ما جرى للسوفيات إلاّ «الشكل» الذى يناسب الامبراطورية المنهارة بتاريخها الخاص وجغرافيتها المحددة . أما المضمون فهو نفسه الذى سيتخذ أشكالا أخرى فى مناطق أخرى بطول العالم وعرضه وعمقه وارتفاعه . هذا المضمون هو نهاية عصر الامبراطوريات وليس نهاية الامبراطورية السوفياتية وحدها . أى أن المضمون يشتمل على استحالة الاحلام الامبراطورية الجديدة . ومن ثم فإن «وراثة» الاتحاد السوفياتى

السابق لن تكون وراثة الأرباح وحدها وانما وراثة الخسائر أولاً .

ولست أجدنى مع القائلين بأن شعوب الاتحاد السوفيتى القديم وأوروبا الشرقية سوف تعضّ بنان الندم على سقوط أنظمتها السابقة ، فقد كان لابد لهذه الانظمة من أن تسقط عاجلا أم آجلا . ولكن هذا السقوط لا يعنى فى المقابل انتعاش الطرف الآخر ، والفوز بالغنائم دون طلقة رصاص واحدة أو كما عبّر نيكسون بعنوان كتابه «نصر بلا حرب» .

ومن أعجب محاولات «ملء الفراغ» الامبراطورى هو ذلك المؤتمر الكاثوليكى الذى انعقد منذ وقت قصير فى إحدى العواصم الغربية وموضوعه الوحيد هو إحلال الكاثوليكية مكان الارثوذكسية فى قلوب المؤمنين الروس وغيرهم من الشعوب المسيحية فى شرق اوروبا . وهو دور يستكمل به الفاتيكان ما قام به فى بولندا ولم يعد سراً من الاسرار ، وانما تفيض فى شرحه المؤلفات والملفات المفتوحة فى الصحافة الامريكية ذاتها من أن البابا السابق مباشرة على البابا الحالى قدمات اغتيالا بعد انتخابه بشهر واحد ، وان البابا الحالى قد جئ به من بولندا لدور معلوم ، وهو أن تقوم الكنيسة بأداء واجبها المقدس فى خلع النظام الشيوعى . أمّا وقد قام الفاتيكان بهذا الواجب ، فإن دوره الجديد هو جذب الروس والبلغار وغيرهم إلى أحضان الكاثوليكية . وهو ليس أمرا «لاهوتيا» كما يتبادر إلى الذهن ، وانما الهدف السياسى هو سلخ الانتماء الدينى للمؤمنين من مركزهم العقائدى الوطنى إلى مركز غربى خارج الحدود . إلى هذا الحدّ وصل الأمر بالحلم الامبراطورى الغربى ان يغزو الناس فى

عقر عقائدهم . أما الغزو الاقتصادى فإن أمره أكثر يسراً .

أما الذى حدث ولم يحسب حسابه أى كمبيوتر ، فقد كان شيئا مغايراً .

كان الاتحاد السوفيتى السابق قد أخذ فى التفتت العرقى والعنصرى . وليس هذا صعوداً قوميا كما قد يظن البعض ، فروسيا الاتحادية وحدها تضم بين ظهرانيها خمس عشر مجموعة عرقية يطالب بعضها علنا والآخر سراً بالانفصال عن روسيا ذاتها . . فما حدث للامبراطورية على صعيد الجمهوريات يتكرر حدوثه داخل «الاتحاد» الروسى . وهناك جمهوريات وافقت على الكومنولث فى البداية لتضمن مساندة روسيا فى الخطوة الأولى . ولكنها عادت أو ستعود إلى طلب الانفصال كليا عن هذا الكومنولث . وما ترتب على هذا وذاك ليس أقل من «الفوضى» التى كان لابد للغرب من أن يرثها اذا اراد أن يرث الامبراطورية بالمنطق الامبراطورى نفسه . وهى فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية . أما الفوضى الأولى فهى التى دفعت بفاونسا أن يخاطب بوش امام الصحافيين بأن بولندا مهددة بثورة جديدة بعد الثورة الديمقراطية يطيح فيها الجياع بكل شئ ، فلم تعد الشيوعية هى الخطر وانما الفقر هو الخطر الذى يهدد الديمقراطية من جذورها .

هذه الفوضى ايضاً هى التى دفعت هلموت كول ان يصارح واشنطن وطوكيو والغرب عامة بأن أوضاع الكومنولث تهدد بانفجار لا يُبقى ولا يذر اذا لم يسارع الغرب إلى انقاذ ما يمكن انقاذه ، ليس

بالمساعدات الانسانية ، وانما بالمليارات من الدولارات القادرة على إسعاف الديمقراطية الوليدة قبل أن تموت فى مهدها . ولم يكن ذلك من قبيل المبالغات الانشائية ، وانما لأن الحلم الامبراطورى الذى راح يفتح مطاعم الوجبات السريعة والأيس كريم والكوكاكولا ومحلات الجينز وكريستيان ديور وايف سان لوران ، لم يجد بالطبع رجال أعمال ، وانما عصابات تجارة العملة ومليشيات السمسرة ، وان الجوع لن يحتمل أسواقا حقيقية تدرّ الربح ، وان نظاما فى التخطيط المركزى الصارم طال عمره أكثر من سبعين عاماً يستحيل تحويله إلى «معجزة السوق» بعصا يلتسين فى سبع سنوات .

ولم يهتم الساسة الغربيون كثيرا بمذابح الارمن والاذربيجان قدر اهتمامهم بالصراع العلنى بين تركيا وايران على الجمهوريات الاسلامية . ولم يهتم هؤلاء الساسة بانفجارات «الحكم الذاتى» للقوميات الصغيرة داخل روسيا قدر اهتمامهم بهرب رئيس طاجيستان وتسلّم الاسلاميين زمام الحكم فيها . ذلك الأمر لم يعد مجرد صراع بين الديمقراطيين وغيرهم فى بلد مثل جورجيا ، ولا مجرد صراع على الاسطول فى البحر الاسود بين أوكرانيا وروسيا ، ولا مجرد حرص على تأمين السلاح النووى فى اوكرانيا أو كازخستان . وانما أمسى الأمر يمثل خطرا استراتيجيا جديداً هو الذى يرث «الخطر الشيوعى» . فليس الغرب وحده هو الذى يحلم بالبعث الامبراطورى ، وانما هناك الشرق ايضا . فى تركيا حلم امبراطورى مكبوت ، وفى ايران حلم امبراطورى معلن . وما أن تحررت

افغانستان من حكم نجيب الله ، ولم يعد لها حدود مع «اتحاد سوفيتى» حتى تمدّد الحلم ليشمل باكستان .

هذا هو الخطر البديل بمعناه الاستراتيجى وليس الدينى : خطر الوراثة لجنوب وشرق الاتحاد السوفيتى السابق وراثة أمنية واستراتيجية . ولاشك أن الدين والتراث يمنح الحلم الامبراطورى الشرقى ورقة رابحة ، إضافة إلى الجغرافيا . وهنا بالضبط ، مربط الفرس : الحدود واللغات والاصول العرقية ، كلها تصب فى خانة الحلم الشرقى . ولما كانت هناك مصالح دائمة لاخصومات أو تحالفات ، فإن الشرق الاوسط هو مرمى النظر الاستراتيجى للحلم الغربى والحلم الشرقى على السواء . والشرق الاوسط يعنى البترول والملاحة واسرائيل .

واذا كان الحلم الامبراطورى لصدام حسين قد أخفق بهزيمته المدمرة فى حرب الخليج ، فإن الحلم أو الاحلام الامبراطورية التى يمكن أن ترفع راية الاسلام يظل خطراً محتملاً بعد الوراثة الاستراتيجية الممكنة للاتحاد السوفيتى السابق فى جمهورياته الاسلامية من جانب القوى الأسيوية المتحالفة أو المتخاصمة مع الغرب . وقد يجد هذا الغرب نفسه مهدداً بالتورط فى حروب اقليمية لم تخطر على باله من قبل .

كان «الخطر الشيوعى» هو الذى يستنزف الخزانة الغربية فى سباق التسلّح ، فإذا بهذا الخطر يتلاشى وتتهيأ الأحلام الامبراطورية لوارثة أرض الخطر وإنسانها . ولكن الذى حدث هو أن الحرب الباردة انتهت وبدأت حروب الحدود والأعراق والجوع من ناحية ، والصراع على

الجمهوريات الاسلامية من ناحية أخرى . وكلاهما تركة طبيعية لانهيار الامبراطورية السوفيتية ، ولكنهما لا يصلحان لإحياء امبراطوريات جديدة . ومن يرثهما عليه أن يستنزف الخزينة مرة اخرى ، ولن يجد فى نهاية الأمر ما يورث .

وانما سيجد شيئا ، وهو أن حقن جمهوريات الكومنولث بالمليارات ومواجهة «الخطر البديل» من جانب الاحلام الامبراطورية الأخرى لن يتوقف عند الحدود الاقتصادية باستنزاف الخزينة ، وانما سيتجاوز هذا الجانب إلى «النقطة» التى يتخذ فيها العالم مساراً مختلفا عن المسار الذى اصطلح على تسميته بالنظام العالمى الجديد .

لم يكن قد ولد ، على أى نحو ، «نظام» عالمى جديد ، فالنظام له قواعد وأصول بينها «التوافق» فى حدّه الادنى أو الأوسط أو الأقصى بين دول العالم . وهو أمر لم يتحقق بعد . كل ما تحقق أن الانهيار السوفيتى جعل كلمة واشنطن فى الشؤون الدولية هى العليا . وليس هذا نظاماً ، وانما هو «محطة» فى الطريق إلى «العالم الجديد» الذى ما يزال فى حالة سيولة شديدة لم يصل بعد إلى درجة من التماسك تمكّنه من التقاط الانفاس والبدء فى إقامة «النظام» الخاص به .

ولا أحد يستطيع أن يلتقط ملامح الوليد الجديد ، ولكنه بزلزال الخليج وزوال السوفيت لن يكون وليدا امبراطوريا . وليست لحظة التوافق فى الزلزال الأول ، ولحظة النشوة بالزلزال الثانى ، الاّ مدخلا بين مداخل عديدة للسيولة الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية التى لم تتوقف بعد ،

والتى لا أحد يستطيع أن يتنبأ بموعد وصولها إلى محطة التشكُّل النهائى فى «نظام» ، فما نعيشه حتى هذه اللحظة ليس سوى الفوضى . وهى الفوضى التى تتخذ أشكالاً وتجليات ومسارات لم يحسب كمبيوتر الوراثة الامبراطورية حسابها ، فضلا عن أنه من الصعب التعامل مع المتغيرات غير المحسوبة على اساس أى منطق سابق أو تخطيط قديم .

كان «النظام العالمى الجديد» هو كلمة السر فى إقامة امبراطوريات تختلف أو تتفق مع بعضها لفترة محدودة ، ينفجر بعدها الصراع المحتوم مهما توحَّدت الإرادات فى لحظة من التاريخ . ولكن هذا التاريخ لم يسمح حتى بهذه الفترة المحدودة ، وأصبح لمن يريد وراثة الامبراطورية المنهارة أن يدفع ثمن الانهيار سلفا ، وألاّ يتوقع فى نهاية الأمر أن هناك من سيسدد الفاتورة . . ذلك أن التفتت السوفيتى والاقطار البديلة والفوضى ، كلها تقول بافصح بيان اننا فى عصر نهاية الامبراطوريات ، وان محاولة بناء غيرها ليس إلا عبثًا فى عبث .

قد تكون هناك وراثة كاريكاتورية أقرب إلى الخطف القصير النظر ، أما الوراثة الامبراطورية كحلْم غربى أو شرقى ، فإن ما جرى حتى الآن وما يجرى فى ضمير المجهول ، يبرهن على انها طريق مسدود لاقامة «نظام» عالمى جديد ، لأنها محاولة يائسة لاستقبال المولود الجديد مُشوّها معوّقا قابلا للموت فى أى لحظة . وبموته ، رغم الامتناع النووى ، لن يكون هناك «عالم» جديد ، بل عوالم سابحة دون ضابط فى «فراغ» تاريخى .

(٢)

ارتبطت ولادة «العالم الجديد» ومازالت ترتبط إلى حد كبير بنتائج حرب الخليج من ناحية ، والانهيار السوفيتى من ناحية أخرى . ولكن هذا الارتباط ليس هو الارتباط الوحيد ، ولا «النتائج» وحدها هى التى صاغت الشكل الذى تمضى فيه الاحداث .

كانت هناك مقدمات وسياق .

وكانت هناك ارتباطات أخرى غير زلزال الخليج وزوال السوفيت .

ولابد فى أية حسابات للمستقبل من أن تكون المقدمات والسياق والارتباطات ماثلة بوضوح فى المخيِّلة السياسية اذا ارادت الحصول على «صورة» أقرب إلى التكامل والشمول حتى لا تتحول بعض الاحلام إلى كوابيس ، والعكس ايضا حتى لا تتحول الكوارث إلى رايات تحت أقواس النصر .

من أهم المقدمات ثورة الاعلام والاتصال . وهى ثورة لها وجهها الايجابى المؤكد بتحويل عالمنا كما كان هـ . جـ . ويلز يقول فى بدايات القرن إلى «قرية كونية كبرى» . ولكن هذه الثورة من ناحية أخرى أقامت عدة امبراطوريات ، بالمعنى الدقيق للتعبير ، تحتكر ما أصبحنا نعنيه بتدفّق المعلومات . هذه الامبراطوريات المكوّنة من عدة مؤسسات وشركات لوكالات الانباء والاذاعة والصحافة والتليفزيون قد تسلّحت اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا بقدرات هائلة ، تشكِّل الصورة الحيَّة التى تنطبع جزئيا أو كلياً فى أذهان مئات الملايين من البشر على ظهر هذا الكوكب .

والأرجح أن هذه الملايين داخل الأقطار المنتجة لثورة الاتصال هى التى تفرز «الرأى العام» فى الانتخابات البلدية والتشريعية وفى المواقف من أحداث العالم الخارجى . والأرجح كذلك أن هذه الملايين خارج الاقطار صاحبة الامبراطوريات هى التى تتأثر سلبا أو إيجابا بالوعى الذى تشكّله الصورة الحيّة . وهو وعى لا يعرف الحياد ، وانما يعكس الاطار العام للخيال السياسى لأصحاب الامبراطوريات ، بما يتضمنه من خيالات اقتصادية واجتماعية وثقافية .

ولم يعد خافيا ان الدور الذى لعبته ثورة الاتصال والمعلومات فى الانهيار السوفيتى كان واحداً من أهم الادوار ، كما أن الدور الذى لعبته هذه الثورة فى حرب الخليج لايقل أهمية . واذا كانت الديمقراطية هى الخيال السياسى الذين وفّرته تكنولوجيا الاعلام الغربية لشعوب الاتحاد السوفيتى السابق ، فإن هذه التكنولوجيا لم توفّر للشعوب ذاتها «خيال المستقبل» الاقتصادى والاجتماعى باستثناء مجتمع الاستهلاك الذى نقل ركائزه من شوارع باريس ولندن وروما ونيويورك إلى شوارع موسكو فزاد المستقبل غموضا وإبهاماً .

ومن بين المقدمات الهامة ايضاً ثورة التكنولوجيا بدءا من تكنولوجيا الطعام وانتهاء بتكنولوجيا السلاح . وهى التكنولوجيا التى يمكن إيجازها فى «العقل الالكترونى» . وهو العقل الذى نشأت منه وبه امبراطوريات عملاقة لمختلف شؤون الحياة المالية والصناعية والتجارية والزراعية : امبراطوريات الطيران والأسواق والمصارف حتى الفاكس . والأرجح أن

هذه التكنولوچيا المتطورة قد أتاحت داخل أقطارها وفرة فى الانتاج تشبع الحدّ الأوسط للاستهلاك . ثم انها غيّرت من إيقاع الزمن بتوفير الوقت فأتاحت لقطاعات أوسع فى المجتمع فرصة العمل الأقل والراحة الأطول . ولكنها خارج هذه الاقطار المتقدمة أتاحت سباقاً على الاستهلاك لا يقابله سباق مماثل على الانتاج . بل ارتبكت الصيغة الاقتصادية فى هذا الخارج سواء أكانت صيغة التخطيط المركزى الصارم أم صيغة السوق الحرة . وبالرغم من تفاقم أزمة البطالة هنا وهناك والعجز فى الميزان التجارى ، فإن التفاقم فى البلدان المتقدمة كان ومازال يتفاعل مع «الانتاج» من ناحية والتوسّع فى الضمان الصحّى والاجتماعى والتعليمى من ناحية أخرى .

ولم يعد خافيا أن جبالاً من السلّع الغذائية الضرورية يرمى بها أصحابها فى البحر أو النهر ، بينما هؤلاء «الأصحاب» يبادرون بإرسال بعض المواد غير الصالحة للاستهلاك الآدمى إلى أقطار افريقيّة وآسيوية ، كمساعدات إنسانية يستوجب نقلها تسديد أجور النقل ، ومعظم الأحيان كعمل تجارى ضمن اتفاقيات حكومية أو أهلية تتحول فيها الديون إلى فوائد وأقساط مستحيلة السّداد . ولم يعد خافيا كذلك أن «التجارب» التكنولوچية فى مجالات شتى ونتائجها كالتلوث الاشعاعى ودفن النفايات النووية تأخذ طريقها إلى العالم المتخلف وعلى حسابه . كما أن «الأجيال» التكنولوچية القديمة فى مختلف الميادين هى التى يتم الاستغناء عنها بتصديرها إلى الدول الفقيرة كما لو انها أحدث منجزات الثورة

التكنولوجية . بالاضافة إلى أن أطروحة نقل التكنولوجيا تنتهى دائماً بتكنولوجيا الاستهلاك .

ومن بين المقدمات ايضا ثورة حقوق الانسان . وهى «الثورة» التى لم تنبثق عن شعارات يرفعها الغرب بالأسلوب الذى يناسبه للغايات التى يرسمها ، وانما اشتعلت هذه الثورة فى ظل المتغيرات الداخلية لمجتمعات الانظمة الشمولية ، إشتراكية كانت أو رأسمالية أو بَيْن بَيْن . ومن مواقع مختلفة ، وأيا كانت النوايا ، فقد تحولت حقـــوق الانسان إلى قيمة معيارية . واذا كان التغيير فى اتجاه الأخذ بهذه القيمة قد اتضح فى الأقطار الاشتراكية سابقا وبعض الاقطار النامية ، فإن هذا التغيير لم يقع فى الأغلبية الساحقة من دول العالم المتخلف . ولكن الذى حدث ، مع ذلك ، هو ان حقوق الانسان أمست هاجساً يقضّ المضاجع حينا ، وتقاس به المزاعم والادعاءات فى أغلب الاحيان .

ثورة حقوق الانسان ، ربما بدأت كشعار للمناورة السياسية ، ولكن من يملك نقطة البداية قد لا يملك المسار حتى نقطة النهاية . لذلك فإن هذا «الشعار» سرعان ما تحوّل إلى حقيقة سواء فى منظمات إقليمية تتفرغ للعمل اليومى من أجل حقوق الانسان أو فى تحركات شعبية من أجل هذه الحقوق ذاتها . وأياً كان أمر المناورات السياسية فقد تأكدت حقوق الانسان كقيمة معيارية تقاس بها النظم والأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية .

وليست ثورة الاتصال والمعلومات وثورة التقنية وثورة حقوق الانسان

إلاّ نماذج على مقدمات العصر الوليد . أما السياق الذى مضت فيه المقدمات ، فقد كان ما أسميه بالأحلام الامبراطورية التى اتخذت أشكالاً مختلفة من بيئة إلى أخرى .

هناك نوع من الامبراطوريات الاقتصادية كالامبراطوريتين الالمانية واليابانية . وهناك نوع من الامبراطوريات الايديولوچية كامبراطورية «الاسلام السياسى» أو الامبراطورية الليبرالية . وهناك نوع من الامبراطوريات العسكرية كالولايات المتحدة الامريكية . وهناك أنواع من الامبراطوريات الصناعية والتجارية العابرة للقارات والقوميات . وقد اختلطت الحقائق بالأحلام فى بناء هذه الامبراطوريات ، الحقيقى منها والوهمى . وكانت ثمرة هذا الاختلاط الفوضى المخيفة التى يحياها ويعانى أهوالها ميلاد العالم الجديد ، فاصطدمت الحقائق بالأحلام اصطدامات عنيفة ، ومن ثم كانت الانفجارات التى حوّلت بعض الأحلام إلى شظايا .

كانت اوروبا تسير بخطى واثقة نحو «الوحدة» على أساس انها القطب المرشّح لقدمة المشهد الانسانى الجديد ، بعد وحدة المانيا واتفاق ماستريشت ، واذا بالانتخابات البرلمانية أو البلدية فى أعرق الديمقراطيات الغربية تبرهن على صعود العنصرية فى فرنسا والمانيا وايطاليا ، وثبات المحافظين فى بريطانيا . والتفاصيل تحت هذا العنوان العام مروّعة ، ففى بعض المناطق تمكنت «الجبهة الوطنية» بقيادة لوبن فى فرنسا أن تحصل على أكثر من ثلاثين فى المائة من الأصوات ، وفى المجموع النهائى حصلت على ١٥ فى المائة من الأصوات . وهو أكبر معدّل

وصلت اليه منذ نشأتها . وهذه الجبهة الشديدة التطرف العنصرى هى التى أضعفت اليسار الديمقراطى بزعامة ميتران لمصلحة اليمين الذى عبَّر جاك شيراك عمدة باريس عن مشاعره حين قال : «إن الغرباء لهم رائحة نتنة» يضطر الفرنسى لاستنشاقها فى الباص والمترو والأسواق . وفى المانيا أصبح أحد الضباط النازيين زعيما علنياً لحزب عنصرى غير شرعى ولكنه يتحرك دون خوف . وفى ايطاليا تصاعدت الرياح الفاشية حتى أن حفيدة موسولينى تنظِّم حركة سياسية تستعيد بها أمجاد «الجدّ العظيم» كما جرؤت إحدى الصحف الايطالية أن تقول . وفى هذه الاقطار وغيرها بطول الغرب وعرضه استعراض متعاظم للقوى العنصرية ضد «الغرباء» ، واستعراض مماثل للقوى الانفصالية داخل أوروبا ذاتها .

وكانت اوروبا ، والغرب عامة ، يرفع راية «الرخاء للجميع وللأبد» . واذا بإضراب الاربعة ملايين عامل فى المانيا يهز الدنيا هزاً ، فالمانيا صاحبة التاج بين الأثرياء . ولكن «الاضراب التاريخى» قام بتكذيب الاسطورة . وحين أعلن كول ان المانيا لاتستطيع أن تقدم المزيد للسوفيت السابقين ، فقد كان يوقِّع على التكذيب بالخاتم الرسمى . ذلك لأن المانيا صاحبة مصلحة استراتيجية فى مساعدة روسيا على الأقل ، ولكن العين بصيرة واليد قصيرة . اما البطالة والتضخم والعجز فى ميزان المدفوعات ، فقد ضربت كلها أرقاماً قياسية وصلت بالولايات المتحدة ذاتها إلى المرتبة الأولى بين الدول المدينة فى العالم . كان صعود الفقر ملازماً لصعود العنصرية شرقاً وغرباً . وعندما انكشف الغطاء

الايديولوجى عن مجتمعات الكومنولث تبين أن الفقر ليس وحيدا فى الساحة ، وانما يتلازم مع العنصرية التى لاتقلّ ضراوة عن زميلتها فى الغرب .

وقد تلازم ايضا الفقر والعنصرية بالتفتت العرقى والطائفى الذى لايعتدى على الحدود الجغرافية وحدها ، وانما على الحدود الانسانية ذاتها . ولم تنج قارة واحدة من هذا التفتت . وقد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك ان العالم كله وليس الشرق الاوسط فحسب مجرد فسيفساء لم يصل فى بعض أجزائه إلى مرحلة القومية . وتأكد ايضا انه ليست العقيدة السياسية وحدها هى التى كانت تربط «الوطن» ربطا مزيفا ، ففى أقطار لم تكن الايديولوجيات هى التى توحّدها وقعت ظاهرة التفتت فى أبشع صورها واحيانا أكثرها همجية كما هو حال الصرّب فى البوسنة والهرسك .

هذا هو السياق الذى مضت فيه ولادة العالم الجديد . ومن ثم اصطدمت الاحلام الامبراطورية شرقا وغربا بأكثر من مفاجأة .

اما الاولى فقد كانت الحرب الاهلية اليوغسلافية التى فاقت فى التصوّر كل ما كان متوقعا . لم يكن أحد لديه أوهام بعد وفاة تيتو أن «الاتحاد» الذى بناه سوف يستمر . كانت الخلافات بين الجمهوريات والقوميات فى حياته مشتعله ، ولكن قامته التاريخية كانت تطفئها . ولم تكن فكرة القيادة الجماعية إلا وهما لخلافة تيتو . ولم تكن «الشيوعية» فى حياته بالعقيدة الستالينية ، فقد كان مستقلا عن موسكو قريبا من الغرب ،

رائداً لكتلة عدم الانحياز ، ليس للسوفيت أى فضل عليه فى تحرير بلده من مخالب النازى . لذلك كان وحده حامى حمى الاتحاد ، وبموته انفرط الاتحاد واقعيا . وكان المتصور ان الانفراط سيتخذ شكلا واقعيا ايضا ، وسلمياً ، ولا علاقة له بالبريسترويكا . ولكن الذى حدث فاجأ الغرب كله ، فيوغسلافيا فى أوروبا وليست فى آسيا أو افريقيا . وها هى ذى تدربت على الحرب اللبنانية وتفوّقت على الأصل . وكان بعض الانفراط طبيعيا ، وجاء بعضه الآخر مصطنعا . وبين الطبيعى والمصطنع اشتعلت «كل» النيران دفعة واحدة ، منها ما كان فوق الارض ينتظر أول عود ثقاب ، ومنها ماكان تحت الرماد ، ومنها ما احتاج إلى دعم عاجل من صفائح البنزين وقوة الرياح .

لاتقلّ المتغيرات اليوغسلافية عن المتغيرات السوفيتية من حيث السيولة الجغرافية الاقتصادية الاجتماعية لا فى آسيا وحدها بل فى قلب أوروبا . خريطة جديدة كليّاً لم تحسب الأحلام الامبراطورية حسابها ، وتستعصى على تحقيق هذه الاحلام ، فكما أن الكومنولث الجديد لم يحلّ مشكلة واحدة ، فإن جمهوريات يوغسلافيا الجديدة لن تحلّ هى الأخرى المشكلات المتراكمة .

وكانت المفاجأة الثانية هى أفغانستان ، حيث لم تعد حدوداً لاتحاد سوفيتى تخلق الصراعات والمساومات والحروب الباردة بين واشنطن وموسكو ، وانما أضحت ميدانا واسعاً لحروب أهلية متعددة المراحل والأشكال ، وميدانا للمباراة بين الأحلام الامبراطورية الشرقية . وبما أنه

ليس من شـرق صـافٍ ولا من غـرب نقى ، وكـلاهمـا يتـداخل فى الآخـر اقـتصاديا واسـتراتيجيا ، فـإنها ستظل فى المستـقبل المنظور مـجالاً للتنافس المركّب . والمأسـاة أن هذا التنافس سـوف يتـخـذ من الحـروب الأهلية المتتالية وما تثمره من خراب أرضا محروقة .

وأمـا المفاجـأة الثـالثة فـهى «الغضب الاسود» فى لوس انجلوس ، وقد تحوّلت عاصمة كاليفورنيا إلى احدى عواصم العالم الثالث ، فكشفت المكبـوت والمجـهـول من عناصـر الحـريق الهـائل : بدءا من الفـقـر وانتـهـاء بالعنصرية مروراً بانتهاك العدالة . ولمّا كـان ذلك قد حـدث فى الولايات المتحدة قلعة الدعوة إلى «نظام عالمى جديد» فإن المفاجأة الامريكية تبرهن بالدليل القاطع على أنّ هذا النظام يفتقد أصلا الجذور الداخلية العميقة فى أرض «تمثال الحرية» .

هذه المفـاجـآت الثلاث التى تأتى ضـمن سيـاق الفـقـر والعنصـرية والتـفتت العـالمى تؤكد أن ثورة الاتصـال والمعلومـات وثورة التـقنيـة وثورة حقوق الانسـان من الممكن أن تشحن الأحلام الامبراطورية بوقود الأمـانى فى مـرحلة ، ومن الممكن أن تحطم هذه الأحـلام فى مـرحلة أخـرى ، حـتى أحـلام البـيض فـى جنوب افـريقـيـا باتت قـاب قـوسين أو أدنى مـن الانقشاع .

تُسفر نهاية عصـر الامبراطوريات عن سيولة تبرد وتغلى لفترات طويلة حـتى تسـتـقـر مـلامح العالم الجديد فى خضمّ صـراعات الارادات المحليـة والدوليـة ، حـتى تأتى بعـد حين لحظة التـمـاسك عند الحدّ الأدنى

للتوافق بين شعوب العالم . وهى اللحظة التى يولد عندها النظام العالمى الجديد للمرة الاولى .

فهرس

مطبعة أطلس

imprimerie atlas

دار سعــاد الصبــاح
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفـاة ١٣١٣٣ ـ الكويـت
ص. ب: ١٣ المقطم ـ القاهرة



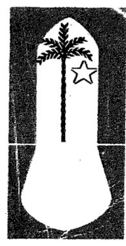
بداية التاريخ

. . . وفى صيف ١٩٦٧ أفقنا من جميع الأحلام . ورحنا طيلة ربع قرن نحاول الإمساك بتلابيب الواقع المراوغ ذى الألف وجه ، المتغير من لحظة لأخرى ، ولكن أقصى ما شرد إليه خيالنا لم يصل إلى تخوم زلزال الخليج أو زوال السوفيات . كان «الواقع» أكثر جنونا من كل خيالاتنا ، أحيانا أشبه بالكوابيس العمياء وأخرى واضحة أشبه بالأساطير المستحيلة .

ولم يكن من سوء حظ الجيل أن طحنته أحداث الخليج وأحداث السوفيات فى وقت واحد بين حجرى الرحى . كان العالم وما يزال يولد مرة أخرى من جديد ، فمن يسوءه أن يعايش هذه اللحظة التى لا تتكرر من التاريخ ؟

وهذه الصفحات إذن ليست أكثر من معايشة العقل والقلب لعامين ، ربما كانت بدايتهما الرسمية عام ١٩٩٠ ولكن البداية الفعلية قبل ذلك بكثير ، أما نهايتهما فلا أحد يجرؤ على تحديدها .

من مقدمة المؤلف



دار سعاد الصباح

قرش جنيه
٢٥,٠٠